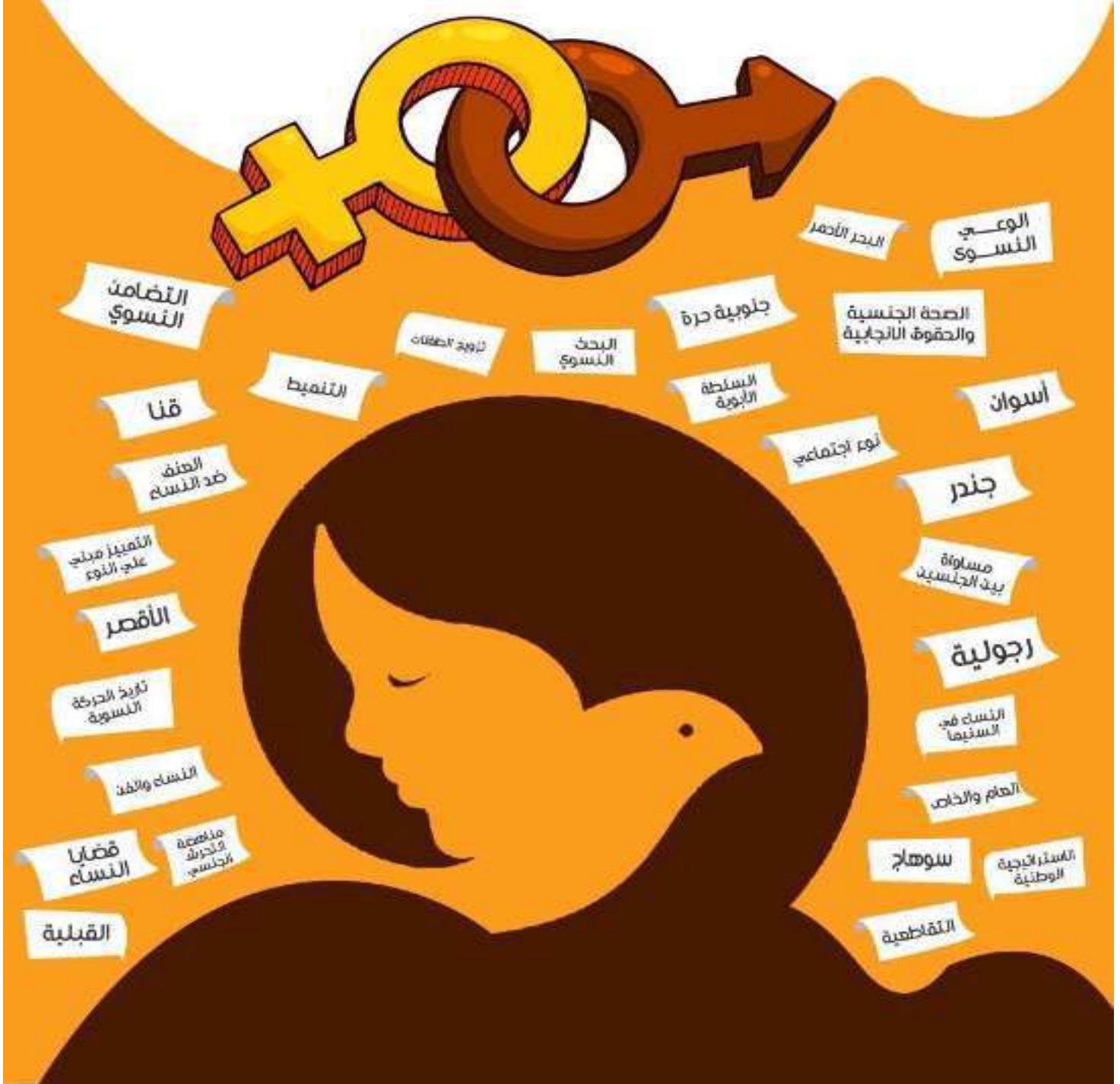


المدرسة النسوية



قراءات المدرسة النسوية

مؤسسة جنوبية حرة

GANOUBIA HORA

FOUNDATION

إعداد

فريق المدرسة

2022

الشهر الأول

GANOUJIA HODRA
FOUNDATION
مؤسسة جنوية حرة



الفهرس

- ألف باء «فيمينزم»: أسئلة شائعة عن النسوية (6)
- قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها (9)
- حركة التحرر النسوي: تاريخها ومآلاتها (22)
- هل النسوية مشروع مستورد لا يحترم خصوصية مجتمعنا؟ (27)
- هل تطالب النسوية بحقوق النساء أم بالعدالة بين الجنسين (30)
- تمارين على الأداء الخشن: مؤسسة "إدارة الرجولة" الوهمية (34)
- مدارس الذكورة" في بلادنا" مصانع العنف" (37)
- في التطرف النسوي (41)
- "أنا رجل نسوي" كذاب؟ (44)
- نسويات قاتلات البهجة (بالإضافة إلى مواضيع قصدية أخرى) (49)
- تحرر من "الذكورية السامة" وحدثنا عن صحتك النفسية, هل تجرؤ؟ (59)
- لنتذكر سارة حجازي وحنان الطويل : أيها العالم كنت قاسيا جدا (63)
- عين نسوية على تجاعيد الجسد والإنسانية (65)
- البقاء للأجمل: مظهرنا الحسن سلعة لمن يملك ثمنها (68)
- للنساء اللواتي يتقدمن في العمر: لا تسمحن بالتمييز ضدكن (71)
- العادة السرية ,, أجسادنا تحت المجهر (74)
- "لم يعد الجنس حكراً على الرجال", منصات نسوية عربية للتوعية الجنسية (77)
- كتاب المرأة والجنس (80)
- ختان الإناث: جريمة يرفضها العلم والقانون والدين ويدافع عنها مصريون باستماتة (83)
- مقاومة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر (86)
- الدورة الشهرية: وصمة نسائية في طريقها للاختفاء؟ (97)
- الدورة الشهرية: العالم يتغير، فلماذا لانزال داخل فقاعتنا (100)
- «عيب قبل الزواج»: بنات مصر ممنوعات من العرض على أطباء «النساء» (104)
- لا نشعر بأن أجسادنا تخصصنا وحدنا,, "التعليم الذي لم نتلقه قط" (109)

- من ضعف الانتصاب إلى سرطان البروستاتا، مشاكل صحية يعاني منها الرجال "بصمت ... (114)
- ما الذي يفعله شرف الرجال في أجسادنا؟ (118)
- "فضحتينا وعرتينا"، كيف "يشارك" الأهل في جرائم العنف الجنسي ضد بناتهم؟ (120)
- ##أنا_سمية: التحرش في مصر، قصة لا تنتهي (124)
- هل أنتِ عذراء؟ ، لا يتوقف الأمر عند هذا الحد (127)
- قضية «ياسين لاشين»، تعيد فتح جرح العنف الجنسي ضد الطالبات الجامعيات (130)
- المرأة المثالية هي الخاضعة، رئيس جامعة القاهرة يحكم ربع مليون طالب بأفكار "ذكورية" (133)
- سردية مقاومة للعنف الجنسي والتحرش في مصر: جراك من وإلى النساء (138)
- الرضائية كمفهوم شائك في الجنس (145)
- نعم تعني نعم: أسئلة الجنس والمتعة والأذى (150)
- "لسن مجرمات"، عن حقّ النساء بإجهاض الحمل غير المرغوب (153)
- الاغتصاب المباح: حكايات الجنس القسري بين الأزواج (155)
- "هل تلغني الملائكة؟"، إلى متى يستمر الاغتصاب الزوجي؟ (159)
- الاغتصاب الزوجي: جدل متجدد في مصر بين دعوات تجريمه و"حكم الشرع" في امتناع الزوجة (161)
- "نصدق الناجيات"، الاغتصاب الزوجي وقضايا النساء "مش ترند" (166)
- اغتصاب وزنا المحارم، المسكوت عنه (169)
- حضّتي أبي فشعرت به.. "معاناة ضحايا" اغتصاب" المحارم في تونس (172)
- أمهات يعانين وأطفال بلا نسب، ضحايا الاغتصاب العائلي في مصر (176)
- "القاضي لا ينظر إلى الاجتهادات"، "قانون" لا يعاقب قاتلي ومغتصبي نساء العائلة في مصر (180)
- المقاومة الجسدية والجنسية في الأماكن المخصصة للنساء فقط (184)
- لا غرف شاغرة في فنادق مصر للفتيات دون الـ40، "ممنوع ممنوع ممنوع"! (196)
- "سواقة سنات"، مصريات يلاحقهن الرفض الذكوري لقيادتهن السيارات (199)
- هل تتمتع النساء في مصر ببيئة عمل آمنة؟ (202)
- "الاستقالة أو خلع الحجاب"، لبنانيات يتعرّضن للتمييز في أماكن العمل (204)
- أيهن الأسوأ حظاً؟ (207)
- لا صوت يعلو فوق صوت القبيلة (210)

- بلد العزباوات بالقوة,,حرمان فتيات من الزواج في اليمن للحفاظ على الميراث(212)
- تأنيث الفقر مستمر,, لماذا تحظر المرأة في بلداننا من إرث الأراضي والعقارات؟ (215)
- التعليم مقابل الميراث,,حكايات حجب الفتيات في “الاقتصاد العائلي” (219)
- تعليم الفتاة بين الرفض والقبول (223)
- التعليم حق,, عقوبات تصل للحبس حال حرمان الطفل من التعليم الأساسي (225)
- المرأة المصرية والتعليم: محطات في طريق تكاثرت فيه العقبات (227)
- زواج الأطفال,, “اليونيسيف”: 10 ملايين حالة إضافية بسبب جائحة كورونا (231)
- زواج الأطفال,, أضرار صحية ,, أسر مفككة (234)
- عن والده إسراء التي انتشلت طفلتها من تحت تراب الذكورية (237)
- نساء في حبس العائلة (239)
- الحبس المنزلي للنساء رؤية قانونية (242)
- معضلة الطلاق الغيابي في مصر بين الشرع والقانون (245)
- "يعتقدون قشور الأفكار" القوى السياسية وحقوق المرأة في مصر (250)
- هل يمكن أن تنجح ثورة دون حراك نسوي؟ (256)
- أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي (260)
- المجتمع المدني كأداة مقاومة: مركزة الفرد في التغيير الاجتماعي (268)
- المجتمع المدني ومأسسة الحركات النسوية (274)
- المصادر والمراجع (279)

ألف باء «فيمينزم»: أسئلة شائعة عن النسوية

شيخة البهاويد
10 فبراير 2017

مع ظهور الحركات النسوية في العالم و بروز أنشطتها، تنبت أسئلة في عقول الجماهير عن ماهية هذه الحركات والأفكار التي تقوم عليها، ومعنى المطالبات التي ترفعها.
مع ظهور الحركات النسوية في العالم و بروز أنشطتها، تنبت أسئلة في عقول الجماهير عن ماهية هذه الحركات والأفكار التي تقوم عليها، ومعنى المطالبات التي ترفعها.
ما هي النسوية؟



مظاهرة نسائية أمريكية للمطالبة بحق المرأة في التصويت (1917) - الصورة: The New York Times

النسوية مصطلح يُطلق على النظرية الفلسفية والفكر الذي يناهض التمييز على أساس الجنس، ويطالب بوقف العنف ضد المرأة وتحريرها من الاضطهاد بجميع أشكاله، وينادي بالمساواة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وتحويل المرأة من عضو مهمش إلى عضو فاعل في المجتمع.
حتى اللغوية منها، لنزع السيطرة الذكورية وتفوقها المفتعل.

ويؤكد الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي «بيير بورديو» (Pierre Bourdieu) أن «هذه السيطرة مغروسة في اللاوعي الجمعي عند البشر منذ قرون، وتحولت إلى عنصر غير مرئي وغير محسوس في العلاقات بين الرجال والنساء، وينبغي بالتالي إخراج هذا اللاوعي وتحويله الى وعي يعيد كتابة التاريخ».

وانقسمت النسوية إلى عدة مدارس فكرية؛ منها الليبرالية والراдикаلية والاشتراكية والسحاقية ونسوية ما بعد الحداثة، وتختلف كلها في تفسيراتها وأدوات تحليلها، لكنها تتفق عادةً على النقاط الأساسية؛ وأهمها مناهضة النظام الأبوي، وللاستزادة يمكن مراجعة تلخيص كتاب «الحركة النسائية».

ما هو النظام الأبوي؟

يُعرّف الدكتور إبراهيم الحيدري، عالم الاجتماع العراقي، النظام الأبوي بأنه علاقة هرمية تراثية، تحكم الرئيس والمرووس في العائلة والقبيلة والطائفة والدولة، مشيراً إلى أن من شأنه تضخيم الذكورة وبخس الأنوثة، وجعل الولد البكر رجلاً متسلطاً.

وتنتقل هذه العلاقة التسلطية من البيت إلى المدرسة والوظيفة والمصنع والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وحتى قمة هرم السلطة، وتقوي التنظيم البيروقراطي الذي يقوم على القمع والطاعة والخضوع، ويحوّل الأفراد إلى مجرد آلات تُمسّخ شخصياتهم وتغتصب حقوقهم وتُمحى إنسانيتهم. هذا النظام عبارة عن بنية اجتماعية سيكولوجية تقوم على التسلط والخضوع، وهو الهيكل الذي يبني عليه قمع النساء وتعزيز الهيمنة الذكورية، التي تُفصّل أدوار الذكر والأنثى وتحدها في أطر معينة، مانحة سلطة تحديدها لتقاليد اجتماعية يصيغها هذا النظام الذكوري.

هل تكره النسويات الرجال؟

إن كون النظرية النسوية «فلسفية» يضعها في المصاف العقلاني لا العاطفي، وبالتالي ليست مسألة المحبة والكرهية محورًا في الفكر النسوي، لكن يمكن لهذا التساؤل أن يكون ناتجًا عن متابعة مشاهد الغضب والسخط لدى بعض النساء أو النسويات، اللاتي يُعزّرن عن مشاعرهن الرافضة للسلطة الذكورية القاسية، والتي بدورها قد ترسم في الأذهان فكرة كراهيتهن للرجال، وهذا غير صحيح. والتحرُّر من القيود الذكورية والسلطة الأبوية لا من وجود الرجل، ولا تمناع النسوية أن يكون الرجل حليفًا لها في رفض هذه القيود، فالرجل ليس عدوًا للنسوية، بل الذكورية عدوتها، وهذا هو الفارق. وربما يجدر بنا ذكر أن الفيلسوفة الفرنسية «سيمون دي بوفوار» (Simone de Beauvoir)، إحدى أهم المنظرات في الفلسفة النسوية، ارتبطت بالفيلسوف الفرنسي «جان بول سارتر» (Jean-Paul Sartre)، دون أن يوقفها هذا عن كونها منظرة في الفكر النسوي، وكذلك فعلت «إميلين بانكيرست» (Emmeline Pankhurst)، رائدة حركة المساواة السياسية في بريطانيا، إذ تزوجت المحامي «ريتشارد بانكيرست» وشاركتها المطالبات والمسيرات.

هل تريد النسوية أن تكون للمرأة أفضلية على الرجل؟

هذا خطأ شائع، والنسوية ليست المقابل المطابق للذكورية. ففي الوقت الذي تعني فيه الذكورية سيطرة جنس الذكر على الأنثى، لا يعني ذلك أن النسوية هي العكس تمامًا. النسوية تطالب بالمساواة وكسر القوالب وتغيير النظم التي تخلق اضطهادًا للأنثى في مقابل مميزات للذكر، ولا تعني لا سيطرة الأنثى أو المطالبة باضطهاد الذكر، بل بإعطاء المميزات نفسها للأنثى بشكل متساوٍ.

هل يمكن للرجل أن يكون نسويًا؟

يقول البعض إن الرجل بإمكانه أن يكون نسويًا إن أراد؛ مؤمنًا بالمساواة ورفع التمييز على أساس الجنس بجميع أشكاله، وممارسًا لهذا وداعمًا له، إلا أن رأيًا آخر يذهب إلى أن الفيلسوف الإنجليزي «جون ستيوارت مل» (John Stuart Mill) مثلًا كان من أوائل المطالبين بحقوق المرأة السياسية ومساواتها بالرجل، وله أثر مهم في الحركة النسوية في القرن التاسع عشر.

هل يمكن أن تكون المرأة ذكورية؟

تواجه الكثير من النسويات رفضًا وهجومًا من بعض النساء، ومن أمثلة ذلك هاشتاغ #نن تسقط على موقع «تويتتر»، الذي يشارك فيه عدد كبير من النساء الرافضين لحملة إسقاط الولاية عن المرأة السعودية. وهذا الانحياز لاستمرار اضطهاد المرأة تصرف «ذكوري» تبعًا للتعريف، وقيام نساء به لا يغير من كونه ذكوريًا، لكن ما الذي يدعو هؤلاء النسوة إلى مثل هذا الفعل؟

إن عملية التجهيل والتنشئة على أسس ذكورية تمييزية وقامعة للمرأة لم تبدأ منذ وقت قريب، في كتابه «أصل العائلة»، يوضح الفيلسوف الألماني «فريدريك إنجلز» (Friedrich Engels) من وجهة نظر النسوية الاشتراكية أن اضطهاد المرأة بدأ مع صعود المجتمع الطبقي وظهور الأسرة النوواة.

يعني هذا أن اضطهاد المرأة بدأ قبل مئات السنين، كان خلالها يتم إقناع المرأة أنها أقل قيمة، وأنها إنسان ومواطن من الدرجة الثانية، من حق الرجل أن يمتلكها وينسلط عليها، ويعتبرها أداة جنسية للمتعة وإنتاج

الأطفال وليس لرغباتها أهمية، والعنف ضدها مستساغ عبر مؤسسات عدة؛ منها المؤسسة الدينية والإعلامية والتربوية.

بعد هذا كله، من الطبيعي جداً أن نرى نساءً يرفضن رفع الاضطهاد، بل ولا يعتبرنه اضطهاداً، فالاعتقاد يخلق ألفة، وقلّة الوعي تخلق جهلاً يظهر في شكل رفض قاطع. وعلى هذا، تاريخياً، ظهرت بعض الحركات النسوية الدينية في الأديان الإبراهيمية الثلاثة؛ اليهودية والمسيحية والإسلام، تعيد تفسير القواعد الدينية المتعلقة بمعاملاتها مع المرأة، وتطالب بأوضاع أفضل.

ومن ذلك محاولة **الحركة النسوية اليهودية** إدخال النساء إلى الحاخامية المغلقة حكراً على الرجال، ومطالبة النسوية المسيحية بالأ تكون المناصب الدينية كالفسوسة والباباوات ذكورية فقط، ومحاولة النسوية الإسلامية تنقيح التراث الديني وإعادة تفسير النصوص لتقلص المسافة التي تخلقها بين الجنسين، خصوصاً فيما يتعلق بتعدد الزوجات والميراث وضرب الزوجة، وغيرها من المسائل التي لا تحقق المساواة وتعزز من السلطة الذكورية.

وتكمن المشكلة في أن أيّاً من هذه الحركات لم يحقق الكثير من التقدم، وأي تغيير حدث كان طفيفاً، إذ إن التعامل هنا في حدود ضيقة ومقدسة يجب عدم المساس بها من قبل المؤمنين، بالإضافة إلى أن طابع هذه الأديان تأسس بشكل ذكوري في الأصل، ومن غير المنطقي محاولة تعديل تفاصيله دون المساس بأساسياته.

ما علاقة النسوية بحقوق الإنسان؟

وتذهب بعض النسويات إلى أن فكرة «حقوق المرأة» جزء من حقوق الإنسان، تأكيداً لاعتبارها أحد أنواع الجنس الإنساني لا استثناء عليه، وأن المطالبة بحقوق الإنسان هي مطالبة بحقوق المرأة بالضرورة.

فالمطالبة على سبيل المثال بحرية التعبير أو التنقل أو المشاركة السياسية، تعتبر بالضرورة مطالبة بهذه الحريات لأي نوع إنساني ذكرًا أم أنثى، إلا أن بعض النسويات يذهب إلى أن هذا تمهيد لقضية المرأة ومساهمة في تهيمتها، فطالما هناك نظام أبوي يخصصها بالاضطهاد، يجب أن تُختص بحقوق واضحة لها.

فالمرأة بصفتها مواطنة تواجه سلطتين؛ السلطة الذكورية التي تقمعها لجنسها، وسلطة الدولة التي تقمعها باعتبارها مواطناً، على عكس المواطن الذكر الذي يطالب دولته بحقوق الإنسان فيواجه سلطةً واحدة للقمع.

ما علاقة النسوية بالسلطة؟

مهما ادّعت هذه الأنظمة دعمها للمرأة. ويرى الفكر النسوي أن هذه الأنظمة تبقى أساس كل اضطهاد تواجهه أنثى في المجتمع؛ بدايةً من علاقتها مع ذكور عائلتها في المنزل وانتهاءً بقوانين الدولة، مروراً بما تقاسيه في التعامل الاجتماعي، وما تتعرض له من تأطير ونظرة وعنف مع ذكور المجتمع.

إن كل ما تواجهه الأنثى في مجتمع ذكوري يكون بسبب هذا النوع من السلطات الأبوية، مهما اختلف شكل هذه السلطات؛ سواء كانت الدولة أو القبيلة أو رأس المال. وتبقى هذه السلطات الأساس الذي تقوم عليه كل أنواع الاضطهادات، لأنها لبنة بناء الهيمنة الذكورية في المجتمعات وراعيها الأول، حتى وإن أطلت بالعكس في الواجهة.

قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها



*سلمى عبد الستار أبو حسين

مقدمة: بدايات ظهور الحركة النسوية

يمكن التأريخ للحركة النسوية منذ مطلع القرن الثامن والتاسع عشر، حيث ظهرت حركة المطالبة بحق الاقتراع في المملكة المتحدة، ومن ثم انتقلت هذه الحركة إلى عدد من الدول الأوروبية، ومن ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت الكتابات النسوية تأخذ إهتمام و تحليل العديد من الباحثين السياسيين منذ منتصف القرن العشرين، حيث ظهرت العديد من الكتابات التي تعرض توجهها فكريا مختلفا، وبدأت هذه الكتابات تأخذ شهرة واسعة وصدى علي الصعيد الدولي مع نجاح المدرسة النسوية في طرح العديد من الرؤى والمفاهيم الجديدة. وبالرغم من مرور الحركة النسوية بالعديد من المراحل، إلا أن مصطلح المدرسة النسوية يشير في مجمله إلى "السرد الزمني للحركات والأيديولوجيات التي تهدف للمناداة بحقوق المرأة"، وقد اختلفت النسويات حول نطاق وطبيعة هذه الحقوق، باختلاف الإطار الزمني والثقافي والجغرافي للطرح، ولكن معظم المؤرخات النسويات أجمعن على أن جميع الحركات التي تعمل على الحصول على حقوق المرأة ينبغي اعتبارها حركات نسوية، حتى إذا لم يطلقوا هذه التسمية على أنفسهم.

أولاً- الأهداف الرئيسية للمدرسة النسوية

سعت هذه المدرسة منذ بدايتها إلى تضمين العنصر النسائي في المجال العام، وتمكينه للعديد من الحقوق. ومثلت المدرسة النسوية تحدياً كبيراً للعديد من القواعد العامة التي تم ترسيخها وبنائها بواسطة المدارس الفكرية والثقافية المختلفة، فبالرغم من تعدد المدارس والإسهامات الفكرية التي عملت على تحليل العلاقات بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع والدولة، إلا أن أي من هذه المدارس لم يتطرق من قبل للتركيز على المرأة كعنصر رئيسي داخل هذه الجماعات، فلم يلعب العنصر الجندي أي دور يذكر، ولم يتم التركيز على خصوصية المرأة كعنصر منفصل له العديد من الحقوق والمساحات التي لم يسبق للنساء الحصول عليها أو ممارستها، ولعل أهم الأسباب في ذلك يعود إلى الرؤية المجتمعية والثقافية الكلاسيكية للمرأة قبل ظهور هذه المدرسة، فكانت الرؤى الغالبة تحصر دور المرأة الرئيسي في النطاق الأسري، دون النظر في المساحات الأكبر من الأسرة أو العائلة، فعلى اختلاف الثقافات المجتمعية من مكان إلى آخر إلا أن أي منها لم يركز على الأدوار التي من الممكن أن تمارسها المرأة خارج إطار الأسرة، بالرغم من وجود عدة نماذج للنساء عبر التاريخ نجحن في مثل هذه الأدوار على الساحة السياسية والاقتصادية والعلمية.

فقد مرت المدرسة النسوية بعدة مراحل وموجات، وخلال هذه المراحل شهدت العديد من التطورات التي تحكم هيكل الحجج والمفاهيم الذي تعتمد عليه المدرسة من أجل تمكين المرأة في المجالات المختلفة: السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولكن على الرغم من ذلك يمكن القول أن المدرسة النسوية بشكل عام قد اعتمدت على عدد من المفاهيم الرئيسية خلال مراحلها المختلفة من أجل تفسير الواقع السياسي وتأثير العلاقات في المجال الخاص على نظيرتها في المجال العام.

وتحاول الباحثة من خلال هذه الورقة البحثية توضيح أهم المفاهيم والأهداف الرئيسية التي قامت عليها المدرسة النسوية في الفكر، ثم عرض مراحل وموجات تطور الفكر النسوي والوقوف على أهم الأفكار والحجج الرئيسية لكل مرحلة ونتائجها، ومن ثم التعرف على رؤية المدرسة النسوية للدولة والمجتمع.

ثانياً- المفاهيم الرئيسية التي قدمتها المدرسة النسوية

1- الجندر (النوع الاجتماعي):

كلمة "الجندر" أو "الجنوسة" لغويًا تتحدر من أصل لاتيني (Genus)، ومن لفظة (Gendre) الفرنسية القديمة. ويدل معناها على النمط، والمقولة، والصفة، والجنس، والنوع، والفصل بين الذكورة والأنوثة (4)، بيد أن المرادف الحقيقي لكلمة (Gender) هو النوع الاجتماعي، أو الدور الاجتماعي.

وهو المعنى الذي قامت المدرسة النسوية بتطويره وفرضه على المجال العلمي والبحثي والسياسي على حد سواء، وتمثلت الأهمية العلمية لهذا المصطلح في كونه حل محل العديد من التعبيرات في اللغة التي كان يتم اللجوء إليها للتعبير عن ذات المعنى والمتمثل في "الأدوار الاجتماعية التي يفترض لكل نوع (رجل أو امرأة)، القيام بها داخل المجتمع"، ويرتبط بالعلاقات الاجتماعية التي تربط الأنواع المختلفة وتحدد نمط العلاقات بينهم.

وكانت الحركة النسوية هي المحرك الأساسي للدراسات الجندرية، فقد أتاح مفهوم الجندر دراسة وتحليل البنى الاجتماعية التي تشكل الهوية الجندرية وتصنع الفوارق الجندرية واللامساواة بين الرجال والنساء. وذلك بهدف التحرر من الجبرية البيولوجية التي كانت ترد اللامساواة بين الرجال والنساء إلى الفوارق الطبيعية؛ فلقد أصبحت السلطوية التي تقيد وتخضع المرأة لا تنبع من الخصائص البيولوجية بل من عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، تسعى الحركة النسوية بمختلف اتجاهاتها إلى تحليلها وإعادة بنائها بما يُمكن المرأة من استعادة حقها الطبيعي.

فأكدت المدرسة النسوية أن النوع الاجتماعي يفترض به القيام بدورين رئيسيين-

أ- الأدوار المرتبطة بالمجال الخاص (الدور الإنجابي-الخدمي-المجتمعي): هذه الأدوار مرتبطة بالمجال الخاص، أو المجال الذي لا يتم ممارسة السياسة بها، وهو مرتبط باستمرار التناسل، وتوطيد العلاقات الاجتماعية، وقد أكدت المدرسة النسوية بمختلف موجاتها أن القمع الذي تعاني منه المرأة مرتبط بالأساس بحصر دورها على هذا المجال، بالإضافة لتحميلها جميع الأعباء المرتبطة به، والتقليل من أهميته.

ب- الأدوار المرتبطة بالمجال العام (التمثيل السياسي-الدور الإنتاجي): وهي الأدوار التي تتركز بها عملية صنع القرار، والسيطرة على مصادر القوة داخل المجتمع، والتأثير على العلاقات والأنماط الاجتماعية التي تربط الأفراد داخل المجتمع، وترى المدرسة النسوية أن استبعاد المرأة من هذا المجال أدى لغياب الأصوات النسائية التي تمتلك القدرة في نقل احتياجات المرأة في المجتمع، وهو ما انعكس بالسلب على وضع المرأة في المجال الخاص، حيث أن المجال العام أصبح يصدر قرارات و عدد من الأفعال التي لا تراعي النوع الآخر المكون للمجتمع، بل أن الأمر لم يقتصر على عدم مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها المرأة، بل تطور وتحول المجال العام إلى أداة لقمع المرأة وإخضاعها لسلطة الرجل في ظل الأنظمة الأبوية.

وكنتيجة للقمع الذي تتعرض له المرأة في المجال الخاص وغيابها عن المجال العام سعت الحركة النسوية للخروج بالمرأة من هذا الوضع من خلال العمل على تدعيمها لتتمتع بذات الحقوق التي تمتع بها أقرانها من الذكور في ذات المجتمع، وقد عبرت المفكرة النسوية كيت ميليت عن هذا الأمر من خلال قولها " النظرية

النسوية هي النظرية التي تسعى للكشف عن الآلية التي تتم بها هيمنة الرجال على النساء، ويمكن اعتبار النظام الأبوي الأيديولوجية الأكثر تغلغلا في حضارتنا التي تركز على مفهوم القوة، وهي ذات الأيديولوجية التي يمكن اعتبارها المصدر الأول للسيطرة على النساء وقمعهن". ومن هنا ظهر مفهوم آخر قامت المدرسة النسوية أيضا بسكه وتطويره وهو تمكين المرأة.

2- تمكين المرأة:

يعد مصطلح تمكين المرأة من المصطلحات الجدلية، التي تعددت التعريفات والرؤى المقدمة لها بشكل كبير، وتزايد الاهتمام بهذا المفهوم حتى أصبح منذ تسعينيات القرن المنصرم شائع الاستخدام في العديد من الوثائق والمعاهدات الدولية، ويجب الإشارة إلى أن المصطلح تم تطويره وتحويله من مجرد كلمة نظرية إلى كلمة عملية تجد من يهتم بها ويتعهد بحمايتها من خلال الوثائق الدولية، وذلك من خلال مجهودات مفكرات المدرسة النسوية وبالتحديد النسويات الراديكاليات وكتاباتهم، ولهذا المفهوم أهمية كبيرة في تحديد علاقة الدولة بالجماعات والأفراد داخل المجتمع من وجهة النظر النسوية

وفي التعريف اللغوي للمفهوم فإنه مشتق من كلمة إنجليزية الأصل (women empowerment) ويتم ترجمتها للغة العربية بمعنى تمكين المرأة وهذا يعد خطأ فالأصل أن الكلمة تعني تقوية المرأة، لأن تمكين المرأة مصطلح يقابله في اللغة الإنجليزية كلمة (women enabling).

أما اصطلاحاً، بالرغم من تعدد التعريفات المقدمة لمفهوم تمكين المرأة إلا أن هذه التعريفات في مجملها تجمع على أنها "العملية التي يتم من خلالها تقوية أدوار وحقوق المرأة في المجتمع والدولة"، كذلك عرفها البعض تعريفاً أكثر دقة بأنها: "العملية التي تصبح المرأة من خلالها -فردياً وجماعياً- واعية بالطريقة التي تكتسب من خلالها القوة للمطالبة بحقوقها والدفاع عنها".

والتمكين وفقاً للمدرسة النسوية يجب أن يتم تحقيقه على عدد من المستويات والجوانب، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى نجد أن الموجات المختلفة للمدرسة النسوية اختلفت في تحديد كيفية تحقيق التمكين، وهذا ما سيتم مناقشته عند استعراض هذه الموجات وكيفية معالجتها للعلاقة فيما بين الدولة والنوع الاجتماعي.

ثالثاً- الموجات الثلاث للنسوية

يجب أن نشير في البداية إلى أن المدرسة النسوية تعد من المدارس الفكرية الأكثر تميزاً عندما يتعلق الأمر بالحراك على الأرض وتزامن هذا الحراك بالإنتاج الفكري والنظري؛ حيث أن الإنتاج الفكري والحركي تلازم خلال الإرهاصات الأولى لهذه الحركة واستمر إلى يومنا هذا، فالحركة النسوية تمكنت من التحرك على الأرض من أجل تحقيق عدد من المكاسب لصالح الحركة النسوية، ولذلك فإنه من الضرورة بمكان عند رصد التطور الذي حدث في النظرية السياسية النسوية نرصد التطور الذي صاحبها في الحركة النسوية، فكلما التطورين هما انعكاس للآخر.

1- الموجة الأولى

أ- المفاهيم الرئيسية لهذه المرحلة:

المساواة - الاقتراع - المشاركة - التحرر - الاضطهاد - عدم التمييز.

ظهرت هذه المدرسة منذ عام 1830 وصولاً إلى عام 1920، وقد ركزت على الجوانب القانونية والاجتماعية المرتبطة بالمرأة، وقد قادت النسويات بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا "حركة تحرير المرأة"، فالحركة في بريطانيا ظهرت مع خروج المملكة من استراليا، ومع بدايات إشتعال الحرب العالمية الأولى، وقد سعت هذه الحركة للقضاء على عدد من أشكال التمييز بينها وبين نظرائها من الرجال في ظل تحمل النساء لتكلفة الحرب كالرجال تماماً، وأول الحقوق التي ظهرت على السطح كانت الحق في الانتخاب، والذي كافحت النساء للحصول عليه في بريطانيا وهو الأمر الذي دفعهم لإشغال قبة البرلمان والتظاهر في ويستمانستر.

وعلى صعيد آخر نجد أن الحركة النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالتزامن مع حركة التخلص من العبودية، وقد ساهمت في هذه الحركة عدد من النسويات من أصل أسود مثل الكاتبة النسوية ذات الأصل الأفريقي سوجورنير تروث التي قامت بإلقاء خطاب شهير في أحد التجمعات النسائية بعنوان "ألسنت أعد امرأة أيضاً"، وقد اقترنت الحركة النسوية بحركة التحرر من العبودية بسبب أنه خلال تلك الفترة تمت مناقشة المادة الخامسة عشرة من الدستور الأمريكي والتي تحدد من له الحق في الانتخاب، وقد انتهى الأمر بإعطاء النساء الحق في التصويت ولكن اقتصر هذا الحق على النساء البيض فقط.

ب- الحجج والأفكار الرئيسية للموجة الأولى

كانت الأفكار الأساسية التي بدأت بها الموجة الأولى من المدرسة النسوية تركز بشكل رئيسي على "التحرر" و"مواجهة الاضطهاد واللامساواة"، فكان الشعور بالاضطهاد هي القضية التي تأسست عليها النسوية في بداياتها؛ بسبب تردي أوضاع المرأة، فبدأت الحركة بالسعي إلى وقف حالة الاضطهاد التي تعاني منها المرأة، والمطالبة بحقوقها وتحسين أوضاعها. وعلى رأس هذه المطالب كانت الموجة الأولى تركز بالأساس على المطالبة بـ "حق المرأة في الاقتراع"، وكانت الحجة الرئيسية التي اعتمدت عليها في سبيل الدفاع عن حق النساء في التصويت هي "المساواة"، فنجد أن الفكر الذي اعتمدت عليه هذه الموجة هو الفكر الليبرالي الذي يساوي بين مختلف الأفراد داخل المجتمع، وهذه المساواة نابعة من تمتع الأفراد في مجملهم بذات القدرات العقلية التي تمكنهم من التفكير والقيام بذات المهام العقلية بشكل متساوي يضمن تحقيق المصلحة للجميع داخل المجتمع.

فبدأت مسيرة النسوية الأولى وأهم أفكارها وأطروحاتها من أساس أن "النساء يجب أن يتمتعن بنفس الحقوق أسوة بالرجال في ظل تمتع النساء بذات القدرات العقلية" وأكدت رائدات هذه المدرسة على أن التراجع في الإنتاج الفكري النسائي، لا يعود لضعف قدراتهم العقلية مقارنة بأقرنائهم من الذكور، وإنما يعود نتيجة للأدوار والنظرة المجتمعية التي لم تسمح للنساء بالتحرك خارج هذا الإطار. وللتغلب على هذه الفجوة.

وقد دعت بعض رائدات هذه الموجة من أمثال ماري ولستونكرافت لإتاحة التعليم لجميع النساء الذي يعد من وجهة نظرهم الأداة الرئيسية للتغلب على هذه الفجوة، ولتمتع النساء بنوع من الاستقلالية والرشادة عند اتخاذهم لقرارات مرتبطة بتسيير جوانب حياتهم المختلفة؛ ومن هنا لن يتم إنكار حقهم في التصويت بحجة غياب الرشادة والعقلانية عن اختياراتهم الحياتية.

ولم تقتصر الكتابات الفكرية المدافعة عن حقوق المرأة على الكاتبات من النساء فقط، بل ظهرت العديد من الإسهامات للمفكرين الذكور ومنهم جون ستيوارت ميل، والذي تمثل إسهامه في كتابه "استعباد النساء"، والذي دافع فيه دفاعاً قوياً عن حرية النساء.

ج- أهم نتائج الموجة الأولى

كانت البدايات للسعي إلى وقف حالة الاضطهاد التي تعاني منها المرأة، والمطالبة بحقوقها وتحسين أوضاعها. في أمريكا وأوروبا، حيث بدأت في أمريكا الدعوة لحقوق النساء في مؤتمر كبير في سينكا فولز عام 1848م شارك فيه أكثر من 300 شخصية منهم 40 رجلاً، كان من أهم مطالبه وقف التمييز ضد النساء. وقد اهتمت الأمريكيات بحق التصويت، والتعليم، وتحرير العبيد. أما في إنكلترا فكان التركيز على حق التعليم والعمل وتعديل قوانين الزواج (حقوق المتزوجات بالملكية والحضانة)، فقادت الناشطات النسويات حملة حضانة الأطفال 1838م، ووثيقة المطالبة بحق الملكية للمرأة المتزوجة 1857م، وقد اهتمت الحركة النسوية البريطانية بأنها تقصر اهتمامها على مشكلات بنات الطبقة الوسطى.

ويمكننا القول بأنه من الناحية النظرية نجد أن مثل هذه الدعوات حققت نجاحاً كبيراً في الأوساط الفكرية، فنجحت في منح النساء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحق في التصويت، كما بدأ انغماس النساء في المجال الإنتاجي، ولكن الإنجاز من الناحية التطبيقية -وإن كان جديداً وناجحاً إلى حد ما- إلا أنه لم

يساهم في تغيير وضع المرأة بشكل جوهري، حيث استمرت معاناة المرأة من الإضطهاد في المجال الخاص، والتمثيل في المجال العام، فباستثناء الاعتراف بالحقوق في التصويت، لم ينتج قوانين أخرى لحماية المرأة أو تمكينها من باقي حقوقها في المجال الخاص وفي المجتمع وغيرها من المجالات الوسيطة، ومن هنا ظهرت الحاجة لتطوير أفكار النسوية خاصة عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية ودخول العالم مرحلة فكرية وسياسية جديدة.

2- الموجة الثانية

أ- المفاهيم الرئيسية لهذه المرحلة:

استمرت بعض المفاهيم من الموجة الأولى كالمساواة – وعدم التمييز، ولكن ارتبطت هذه الموجة ببعض المفاهيم المختلفة مثل: التنشئة الاجتماعية- الثورة الجندرية- الفلسفة الأنثوية.

وتشير الموجة النسوية الثانية إلى فترة نشاط نسوية في الستينات والسبعينات، شأنها شأن الموجة الأولى التي كافحت من أجل حصول المرأة على حق التصويت، ولكن ارتكزت الموجة الثانية بشكل أساسي كانت ذات نطاق أوسع وأكثر تنوعاً من حيث القضايا والموضوعات مثل عدم المساواة غير الرسمية (في الواقع) والجنس والأسرة ومكان العمل والخلع من التمييز القانوني تبعاً للجنس، وربما بطريقة مثيرة للجدل بشكل كبير فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية. إضافة إلى ذلك، فقد حاولت أن تضيف تعديلاً في المساواة في الحقوق في دستور الولايات المتحدة.

ب- الحجج والأفكار الرئيسية للموجة الثانية:

تباينت الأفكار والحجج لهذه الموجة بين تيارين رئيسيين داخل الحركة النسوية:

§ التيار الأول: ويدعوا لتحقيق المساواة للمرأة في المجال الخاص وبالتحديد المساواة في مجال العمل وفي الواجبات المنزلية، ويعتمد هذا التيار على تفسير تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة بناء على وسائل التنشئة الاجتماعية، فذلك الاتجاه يؤمن بدور القيم والمعايير في التأثير على سلوك الأفراد؛ فنجد أن الذكور يتعلمون نمطاً معيناً من السلوك يقوم على تجنب العاطفة والحرية والتنافس بينما على النقيض تماماً تقوم المرأة على مفاهيم الطاعة والخضوع وعدم التعبير عن الرأي وذلك هو سبب استبعاد المرأة من عديد من الأنشطة التي تصدرها الرجل بما فيها المشاركة السياسية والقدرة على صنع القرار، وهو ما يرفضه هذا التيار، ويرى الحل في إعادة التوصيف والترتيب لمكانة المرأة في المجتمع بالاعتماد على وسائل ورؤى جديدة للتنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم على رفض التمييز ضد النساء وذلك بهدف تمتعها بجميع حقوقها السياسية والمدنية في المجتمع.

§ التيار الآخر: تمثل في النسوية الراديكالية والتي رأت أن الحقوق السياسية التي كفلها القانون للمرأة، لم تنجح في تمكين المرأة من حقوقها الأخرى في المجال الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك فإن الحل يكمن في القضاء على النظام الأبوي السائد، وذلك من خلال الدعوة لبدأ ثورة جندرية على هذا النظام لتمكينهم من حقوقهم وخاصة الحقوق المرتبطة بالحرية الجنسية، حيث أمنت هذه الحركة أن قمع النساء يبدأ من العلاقات الحميمة، ومن أشهر المفكرات في هذا التيار أدريان ريتش .

الحجة الرئيسية التي أعتمدت عليها هذه الموجة لرفض الإتجاه النسوي في موجته الأولى وتعامله مع قضية الجندر تتمثل في الطبيعة الليبرالية التي تميل للتعميم، والتركيز على المساواة الرسمية بين أفراد المجتمع، وتجاهل خصوصية بعض الجماعات داخل المجتمع، وهو ما كان عليه الوضع في حالة المرأة، حيث إن النظرية الليبرالية تتجاهل الخصوصية التي تتمتع بها المرأة داخل المجتمع؛ فالنظرية الليبرالية تعتمد للفصل فيما بين المجال العام والمجال الخاص، والمجال العام في المطلق يسيطر عليه مبادئ الصالح العام، والحكم بالاستناد على العقل، بينما المجال الخاص تسيطر عليه مبادئ الرغبة الفردية والعاطفة، ولأنه تاريخياً كان يتم قصر دور المرأة على المجال الخاص، بجانب دور المرأة في العملية الإنجابية وتربية ورعاية الأطفال، فإن النظرة العامة

للمرأة مازالت تقصر دورها وقدراتها على المجال الخاص دون العام، والمجال العام لم يفقد النظرة الرجولية التي ترتبط به على الرغم من تمتع النساء بحق التصويت.

الحجة الفرعية التي أستخدمتها هذه المدرسة لتدعيم هذا الطرح تمثلت في أن دخول المرأة أيضا إلى المجال العام، يفرض عليها التصرف وفقا للمنظور الرجولي المسيطر على المجال العام، وهو ما يعني أن المرأة يجب أن تزيل عنها الطابع الأنوثي الذي تتمتع به، حتى يتم قبولها لتكون فاعلا داخل المجال العام، وحتى تسير وفقا للنموذج الذكوري الذي تم وضعه وترسيخه سابقا في المجال العام بواسطة الرجل.

§ ومن رواد هذه الموجه المفكرة الفرنسية سيمون دي بوفوار صاحبة الكتاب الأكثر شهرة بعنوان "الجنس الآخر"، تناولت فيه تحليل مفصل حول تاريخ إضهاد المرأة. وناقشت سؤالين مركزيين: "كيف وصل الحال بالمرأة إلى ما هو عليه اليوم (أي أن تكون "الآخر")؟ وماهي الأسباب لعدم تكتل النساء سوياً ومواجهة الواقع الذكوري الذي فرض عليهن، ووضع هذا الكتاب مسبقاً في الفاتيكان على قائمة الكتب المحرمة، وألغيت هذه القائمة عام 1966.

ج- أهم نتائج الموجه النسوية الثانية

ارتبطت هذه المرحلة بتأسيس الناشطون النسويون لمجموعة من الأعمال النسوية، بما في ذلك المكتبات النسائية، والنقابات الانتمائية النسوية، والمطابع النسوية، وكتالوجات البريد النسائي، والمطاعم النسوية، وعلامات التسجيل النسوية. وازدهرت هذه الأعمال كجزء من الموجتين الثانية والثالثة من النسوية في السبعينات والثمانينات والتسعينات.

ولكن التوجه المتطرف للتيار الراديكالي في هذه الموجه عرض رواد النسوية للعديد من الاتهامات، على رأسها الإدعاء بأن هذه المدرسة تسعى لتدمير مؤسسة الأسرة، أو التحريض ضد الذكور، وأن مثل هذه الرؤى والمطالب سوف تحول المجال العام - أو الخاص- إلى ساحة للصراع فيما بين الرجل والمرأة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدمر بنيان المجتمع والدولة الحديثة.

وتعرضت الحجج والأطروحات التي قدمتها هذه الموجه للعديد من الانتقادات من الناحية النظرية والعملية، فمن الناحية العملية نجد أن هذه الموجه عمدت إلى تعميم التجربة النسائية للنساء الغربيات ذوى الأصول البيضاء المنتمين للطبقة الوسطى لتكون بمثابة النموذج الذي يتم الرجوع إليه في التعامل مع النساء عموماً بغض النظر عن الاختلافات في اللون والمجتمع والتفضيلات الجنسية لدى النساء من جميع أنحاء العالم، وهو ذات الانتقاد الذي وجه للنظرية الليبرالية التي تعمد للنظر للأفراد باعتبارهم متساويين بغض النظر عن الجوانب الاجتماعية والبيولوجية التي تؤثر على تكوين وتوجهات الأفراد كلٌّ على حدة. فالنظرية النسوية رأت أن التحدي الأوحده الذي يواجهه تقدم المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل متساوي مع الرجل، يتمثل في التمييز القائم على أساس النوع، وهو الأمر الذي يتجاهل التمييز العنصري الذي تعاني منه المرأة السوداء بجانب معاناتها من التمييز على أساس النوع، كما إن المرأة العاملة تعاني من التمييز في بيئات العمل المختلفة وغيرها من النماذج التي لم تتضمنها النظرية النسوية في تيارها الثاني. هذه الموجه ببساطة لم تراعي الأختلافات فيما بين النساء في الجوانب الاثنية والطبقية والدينية والعرقية وغيرها من الجوانب التي تساهم في تشكيل هويتهم بخلاف كونهم نساء. ومن الناحية النظرية نجد أن مبدأ المساواة الليبرالي هو المبدأ الوحيد الذي يضمن للمرأة التمتع بذات الحقوق، كما إن رفض الموجه الثانية لهذا المبدأ قد يفتح المجال للتسامح مع بعض الممارسات التقليدية التي تضمن نوع من التمييز ضد المرأة تحت مبرر أن هذا يتناسب مع طبيعتها والخصوصية البيولوجية التي تتمتع بها.

3- الموجه الثالثة

وامتدت هذه الموجة منذ الثمانينات والتسعينات، والبعض يؤكد استمرارها في حين يرى آخرون أن هناك موجات جديدة، وظهرت الموجة الثالثة كنتيجة للتطرف في الأفكار والتجاهات التي طرحتها الموجة الثانية، فجاءت باعتبارها ردة فعل على فشل الموجة السابقة، وهدفت إلى تعديل وتنقيح الطرح النسوي. ارتأت الموجة الثالثة وجود أكثر من نموذج أنثوي وفقاً للأوضاع الاجتماعية والثقافية والعرقية والجنسيات والدين، على عكس الثانية التي اعتقدت بوجود نموذج واحد فقط. وركزت الموجة الثالثة على القضايا المتعلقة بالجنس البشري والطبقة الاجتماعية ونوع الجنس. وتميزت بالتعدد والابتعاد عن الأيدلوجية وكسر الاحتكار. وبذلك تختلف عن الموجة الأولى التي منحت المرأة حق الاقتراع وعن الثانية التي كانت تعكس خبرات الشريحة العليا من الطبقة الوسطى للمرأة البيضاء في سعيها لتمكين المرأة الاقتصادي والسياسي. وكانت الكاتبة الأمريكية ريبيكا ووكر أول من استخدمت مصطلح الموجة النسوية الثالثة في كتابها.

أ- المفاهيم الأساسية للموجة الثالثة

على خلاف الموجة الأولى والثانية نجد أن الموجة الثالثة قد قادها الفكر وليس الحركة؛ حيث نجد أن الأكاديميات من النسويات قد سعين لتشكيل تأصيل لبيدات هذه الموجة من خلال إدماج فئات أخرى داخل الحركة النسوية و التطرق لعدد من القضايا الحساسة المتعلقة بالجنس، بالإضافة إلى إستحداث عدد من المصطلحات والمفاهيم مثل: التمييز على أساس الجنس والتمييز الجندي الأثيني، وذلك بالتزامن مع الحديث عن فئات أخرى داخل الحركة النسوية بخلاف النسويات المستقيمات heterosexual feminists، حيث تم التطرق للنسويات العابرات جنسياً، والنسويات مثليات الجنس .

ب- الحجج والأفكار الرئيسية للموجة الثالثة

تمثل الحجة الرئيسية للموجة الثالثة في ضرورة تحقيق التوازن فيما بين الشمولية الليبرالية والخصوصية التي تتمتع بها الجماعات؛ فعلى سبيل المثال نجد أن اريس يانج قد طرحت نموذجاً يعرف ب(نموذج غياب التجانس فيما بين العامة) ، حيث يرفض هذا النموذج عدد من المبادئ الليبرالية التي ترى أن المجتمعات الانسانية تتميز في مطلقها بالتجانس، والحياد والعقلانية المعيارية، وهي بدورها تعد مبادئ تتجاهل التجربة التاريخية والعوامل البيئية الأخرى التي تؤثر على الوعي الإنساني، وهو ما يعني استحالة اعتبار هذه المبادئ حقيقة مطلقة تطبق على جميع المجتمعات بدون استثناء. كما إن المساواة فيما بين الأفراد في بعض الأحيان قد تؤدي لتهميش بعض الأفراد والجماعات داخل المجتمع التي لا تمتلك القوة ولا القدرة للتعبير عن ذاتها واحتياجاتها، ومن هنا جاءت الحركة النسوية بفكرة الكوثة أو التمكين والتقوية التي تعزز من قوة الجماعات المستضعفة وتمكنهم من تمثيل مصالحهم بشكل يضاهاي الجماعات النسبية التي تتمتع بالقوة النسبية.

ومن الأفكار المميزة لناشطات الموجة الثالثة، عدم اقتناعهم بأن التحرر يتمثل نسخ تجربة الآخرين، أو تقليد ما فعلته الحركات النسوية السابقة، بل يعني أن نجد طرقنا الخاصة للحرية، وأن تكون أصيلة ونابعة من رغباتنا وقناعاتنا وظروفنا. كما يمكن أن تتغير مع كل جيل، ومع كل فرد ومع كل ثقافة ولون.

ج- أهم نتائج الموجة النسوية الثالثة

دعت الناشطات النسويات في هذه المرحلة إلى شخصية جديدة للنسوية. وتم التركيز على التقاطع بين العرق والجنس. مما أدى إلى أهم نتائج هذه المرحلة وهي تزايد نسبة عدد الناشطات النسويات الملونات والاسبويات، كما تزايد عدد السياسيين من الأقليات الذين يتبنون خطاباً نسوياً جديداً يركز على جذب الشباب من النساء.

فمن الكاتبات اللاتي اشتهرن بارتباطهن بالموجة الثالثة، الكاتبة السوداء بل هوكس، وتوني موريسون الروائية الافرو- أمريكية، حاملة نوبل للاداب، وآسيا جبار الجزائرية التي تكتب الرواية والشعر بالفرنسية.

فنجحت الموجة الثالثة في إرساء جذور عملية السعي الاجتماعي والسياسي التي لا تبدأ ولا تنتهي بالتطبيقات الوسطى البيضاء، وتناولت ناشطات الموجة المشكلات المختلفة والمتنوعة التي تبدو أنها تؤدي إلى اضطهاد النساء مثلها مثل كل الهويات المهمشة. وعندما تكون المرأة ملونة أو تنتمي للعالم الثالث فأنها بذلك تعبر عن

هامش الهامش وهنا تأتي خصوصيتها وأهميتها أيضا. فتناولت آن بروكس مثلا مطالب الثقافات المهمشة والمستعمرة وثقافات الشتات من أجل خلق نسوية غير مهيمنة قادرة على التعبير عن التيارات النسوية المحلية الأصلية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

وأثرت هذه الموجة عن أهم الإنجازات للمدرسة النسوية تمثلت في إعلان الأمم المتحدة أن السنوات بين 1976م و1985م هي عقد المرأة، وفي عام 1979م أعلنت لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة عن وثيقة عالمية هي وثيقة

اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والتي وضعت للحد من التمييز على أساس الجنس، وقد كانت هذه الوثيقة سبباً في نشر أفكار النسوية على نطاق عالمي بشكل أكبر، وبشكل إلزامي.

رابعاً- رؤية المدرسة النسوية للدولة والمجتمع

لم يحتل مفهوم الدولة لدى المدرسة النسوية يحتل أهمية كبيرة بخلاف عدد من المفاهيم الأخرى التي تتقاطع مع مفهوم الدولة، مثل مفهوم المجتمع و المجال العام والمجال الخاص، ولكن من خلال بحث وتحليل تصور المدرسة النسوية للوضع الأمثل الذي تضعه للعلاقة بين الأفراد داخل المجتمع بشكل عام وداخل المجال السياسي بشكل خاص يمكن استنباط رؤية المدرسة النسوية لمكونات الدولة.

ويمكن القول بأن المراحل الثلاث للمدرسة النسوية قد تمايزت في رؤيتها لمكونات الدولة والمجتمع وفي التعامل مع هذه المكونات باعتبارها تمثل مجموعة من الأفراد المتساويين، أم تمثل مجموعة من الجماعات التي تتمايز عن بعضها البعض، على الشكل التالي:

الموجة الأولى

تبنى رواد هذه المدرسة من أمثال ماري ولستونكرافت الفكر الليبرالي في تعامله مع المجتمع والدولة والذي يرى أن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد المتساويين في جميع الحقوق والواجبات، وبالتالي هم متساويين أيضا في القدرات العقلية التي يتمتعون بها بغض النظر عن النوع الاجتماعي (الجنس) الذي ينتمون له. وبالتالي فرؤيتهم للدولة وعلاقتها بالمجتمع تقوم على أساس المساواة بين كافة الأفراد والجماعات، وحماية الحقوق والحريات دون تمييز.

الموجة الثانية

تؤمن باتمان وغيرها من مفكرات المدرسة النسوية في موجتها الثانية أن الدولة تتكون من نوعين إجتماعيين (two genders)، وأن كل نوع يتمتع بخصوصية يجب أن يتم مراعاتها عند تحديد حقوق وواجبات وأدوار كل منهم في الدولة والمجتمع؛ وهو ما يعني أن راندات هذه الموجة يؤمنوا بأن الدولة تتكون من مجموعة من الجماعات التي تتمتع بعدد من السمات الخاصة التي يجب مراعاتها من قبل الدولة والمجتمع. وبالتالي فرؤيتهم للدولة وعلاقتها بالمجتمع قائمة على ضرورة احترام خصوصية كل جماعة وحماية الحقوق والحريات التي تتميز بها كل جماعة داخل المجتمع.

الموجة الثالثة

ترى راندات هذه المدرسة أن النظرة الليبرالية للبشر بشكل يجعلهم متساوين في الحقوق، قد كانت بمثابة حجر الأساس الذي اعتمدت عليه عدد كبير من الجماعات المهمشة والمقهورة من أجل الحصول على حقوقهم المسلوبة وذلك يتضمن أيضا النساء. فالمساواة الرسمية العالمية التي طرحتها الليبرالية مكنت هؤلاء الجماعات من استخدامهما من أجل عدم تبرير التمييز الذي تعرضوا له نتيجة لاختلافهم عن النمط العام والسائد، فأختلفهم لا يعطي أي شرعية للتمييز ضدهم ولعدم منحهم حق المواطنة الذي يترتب عليه تمتعهم بعدد آخر من الحقوق، ولكن في ذات الوقت هذه المدرسة ترى أنه في ظل تبني النظرية الليبرالية التي تساوي فيما بين الأفراد داخل المجتمع يجب أيضا مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها كل جماعة في المجتمع والدولة، وبالتالي فرؤيتهم للدولة

قائمة على أنها تتكون من عدد من الجماعات المتساوية في الحقوق والتي تختلف في احتياجاتها وخصائصها عن نظيراتها داخل الدولة.

خامساً- انتقادات المدرسة النسوية، وظهور المدارس النسوية المتفرعة

واجهت المدرسة النسوية بكافة مراحلها العديد من أوجه الرفض والهجوم، ولعل السبب في ذلك يعود للرؤية التي جاءت بها المدرسة النسوية بطرح العنصر النسوي بشكل منفصل على الساحات العلمية والعملية والثقافية والدينية، وهو الأمر الذي عرض الفكر النسوي في مجمله للعديد من الاتهامات، على رأسها الإدعاء بأن هذه المدرسة تسعى لتدمير مؤسسة الأسرة، أو التحريض ضد الذكور، وأن مثل هذه الرؤى والمطالب سوف تحول المجال العام – أو الخاص- إلى ساحة للصراع فيما بين الرجل والمرأة.

وهو الأمر الذي حاول العديد من المفكرين معالجته، فظهرت العديد من التوجهات والمدارس النسوية المتفرعة، كمحاولة لإصلاح وتقويم الفكر النسوية والتصدي للاتهامات الموجهة له، وذلك بمراعاة تنوع وتعدد الأطر الاجتماعية والثقافية والجغرافية والدينية، ففي كل فترة يقوم عدد من المفكرين بإعادة رصد لأهم أفكار ورؤى المدرسة النسوية، ومحاولة مواءمتها مع الأطر الزمنية والاجتماعية والثقافية المختلفة. وكنتيجة لذلك ظهرت العديد من المدارس الفرعية للفكر النسوي، ومنها:

1- الحركة النسوية السوداء

وهي مدرسة الفكر الذي تجادل في قضية التمييز على أساس الجنس أو العرق، بالإضافة إلى الاضطهاد الطبقي والهوية الجنسية والعنصرية حيث انهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً وهذه المفاهيم تتقاطع مع بعضها البعض. ومن هذا المنظور طرحت كيمبرلي كريشنو نظرية "تقاطع"، كمحاولة لتحليل تجارب النساء الملونات، وتقاطع التفرقة العرقية والجنسية التي تواجهها النساء الملونات على مستوى النظام القانوني والقضائي والحق في الخدمات العامة والقدرة على النفاذ إليها. وتطوّرت النظرية بعد ذلك لتشمل جميع تقاطعات أشكال وأنظمة القهر والهيمنة والتمييز، وتقاطعها مع الجندر (النوع الاجتماعي) والإثنية واللون والطبقة الاقتصادية والاجتماعية و الميل الجنسي والتوجه الجندري والقدرات العقلية والجسدية، لتفكيك وفهم تجارب النساء المركبة.

وأصبحت الحركة النسائية السوداء شعبية في فترة الستينات، رداً على التحيز الجنسي من حركة الحقوق المدنية والعنصرية الحركة النسوية. بدأت في النمو من فترة السبعينات إلى الثمانينات، وشكلت الحركة النسوية السوداء المجموعات المختلفة التي تناولت دور المرأة السوداء في القومية السوداء، تحرر مثلي الجنس، والموجات النسوية. ووصلت النظريات النسوية السوداء إلى أوجها في عقد 2010، نتيجة لدعوة وسائل الاعلام الاجتماعية.

وينتقد البعض هذا التيار النسوي، باعتبار أن الانقسامات العرقية تضعف قوة الحركة النسوية بشكل عام.

2- الاتجاه النسوي الاشتراكي (الماركسي)

ظهر المذهب في البداية على يد توماس مور في إنجلترا وفي فرنسا على يد سان سيمون وجون ميلليه، ولم يرفض هذا الاتجاه قضايا الفكر النسوي الليبرالي ولكنه رفض تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة كسبيل لتمكين المرأة، فالفكر النسوي الاشتراكي يرى أن اضطهاد المرأة يرجع لفكرة تطور الملكية الخاصة وظهور مجتمع يقوم على الطبقات، وبالتالي فتحرير المرأة يأتي من خلال نجاح الثورات الاشتراكية وحل التناقضات التطبيقية وبذلك يتم القضاء على كافة أشكال التمييز في المجتمع بما فيها التمييز ضد المرأة، ويؤمن ذلك الاتجاه بوجود تغيير وضع المرأة ووظيفتها سواء في المجال العام أو الخاص وضرورة رفض التبعية والاستغلال وضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة كوسيلة لتحقيق لها الحرية الكاملة .

3- الاتجاه النسوي العربي

دخلت الأفكار والمقولات النسوية الغربية إلى العالم العربي بشكل متفاوت، عن طريق عدة قنوات، أهمها: البعثات العلمية إلى دول الغرب، وكذلك من الأعمال الذي قدمها رجالات النهضة من المثقفين العرب، وعن طريق تقليد الشرائح الاجتماعية شبه الأرستقراطية للثقافة الغربية ومسالكتها. وقد تشكلت النسوية العربية خلال ثلاث مراحل، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، وذلك على النحو التالي:

أ- المرحلة الأولى:

تسمى هذه المرحلة "بعصر النهضة"، التي تراكمت مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر سنة 1798م. وكانت أبرز ملامح النسوية في هذه المرحلة تتمثل في:

- الاهتمام بمسألة المرأة في هذه المرحلة بشكل ثانوي، وملحق بقضية النهضة، لذلك لا تكاد تخرج المطالب على حق المرأة في التعليم.
- الحديث عن حق المرأة في العمل، لكنه لم يكن شاملاً مطلقاً كما هو في المراحل التالية، وأيضاً دعوا إلى الاختلاط بين الجنسين؛ لأن ذلك من مقتضيات التعلم والعمل -حسب رأيهم-، وليس من منطلق المساواة بين الجنسين.
- لم تُطرح فيه قضايا مباشرة مناقضة لثوابت الدين ومسلّماته، ولم يتم نسبة التخلف الذي كان عليه حال المرأة إلى الدين.
- في هذه المرحلة الدعاة لحقوق المرأة كانوا رجالاً، وغاب العنصر النسائي.

ب- المرحلة الثانية:

اختلف الباحثون في تحديد بداية هذه المرحلة، فمنهم من يرجعها إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، الذي أصدر فيه مرقص فهمي كتابه "المرأة في الشرق" عام 1894م (39)، والذي أحدث هزة كبيرة في المجتمع؛ لأنه نقل موضوع حقوق المرأة إلى ميدان المواجهة مع المعتقدات الإسلامية، ومنهم يرجع بدايتها لكتاب قاسم أمين عام 1900م، والذي دعا فيه المرأة العربية إلى اقتفاء أثر المرأة الغربية، وسلك المسلك العلماني الليبرالي عند طرحه لقضايا المرأة.

كذلك نشطت هذه المرحلة في مصر بتأسيس الاتحاد النسائي المصري عام 1923 وحضرت رئيسة الاتحاد الدولي للحركة النسوية في العالم إلى مصر لمساعدة المصريات في بناء التنظيم ودعمه، ومن أبرز نسويات هذه الفترة هدى شعراوي وصفية زغلول.

وكانت أبرز الملامح النسوية في هذه المرحلة:

- أصبحت الكتابات تتجه نحو المناداة بالالتحاق بركب الحضارة الغربية، وجعل المرأة الغربية نموذجاً يحتذى به، وتناولت موضوعات لم تُطرح من قبل، مثل: المساواة بين الجنسين في مرافق التعليم.
- ظهرت المرأة في ميدان التأليف للدفاع عن حقوق المرأة، ولم يُعَدِّ مقتصرراً على الرجال فحسب كما كان في المرحلة الأولى كدرية شفيق، والتي أصدرت مجلة "بنت النيل".
- نظمت المرأة نفسها في سبيل نيل حقوقها في الاتحادات النسائية التي ظهرت في تلك المرحلة، وشاركت من خلالها في المؤتمرات العالمية التي تدرس وضع المرأة.
- محاولة توظيف الدين ونصوصه لتصبح صالحة للاستدلال عليها في كتاباتهم ودعواتهم.

3- المرحلة الثالثة

تعود بداية هذه المرحلة إلى الخمسينيات، ويرجع اعتبار هذه الفترة فترة مستقلة عن سابقتها، ونشطت في هذه الفترة حركة ثقافية قامت بترجمة الكثير من الأدبيات الفكرية والفلسفية -بكافة تياراتها، والتي تخص قضية

المرأة وتحررها على منظور مغاير للمنظور الديني، وهي التي قدمت للكُتَّاب العرب الأساس النظري في قضية المرأة، الذي يمكّنهم من الاسترشاد في قضية المرأة على ضوءه.

ومن أبرز الملامح النسوية في هذه المرحلة:

- انتقلت الدعوات النسوية في هذه المرحلة من مرحلة التأثير بنمط الحياة الظاهري والعملي للمرأة الغربية إلى مرحلة استلهاهم الرؤى الفلسفية الغربية، وجعلها عقيدة للمرأة في حركتها ووضعها.
- انتشر في بعض الأدبيات الربط بين تحسين وضع المرأة أو تغييره، وبين التغيير الشامل والجزري في قيم المجتمع.
- زاد الاهتمام بدراسة النوع "الجنس"، حسب أطروحات الدراسات الغربية.

وقد واجهت هذه الأفكار العديد من الانتقادات والهجوم نظراً لكونها تخرج عن الإطار المجتمعي والثقافي، كما تتعارض بشكل صريح مع الأطر الدينية التي تتبناها المجتمعات العربية والإسلامية، لذا ظهرت بعض التوجهات الجديدة التي حاولت الموازنة والمواءمة بين اعتبارات الفكر النسوي والمطالبات بحقوق المرأة، وبين الإطار الشرعي للدين الإسلامي، وظهرت اتجاه فرعي جديد للنسوية، تحت مسمى "الاتجاه النسوي الإسلامي".

4- الاتجاه النسوي الإسلامي:

وهو اتجاه نسوي فرعي للاتجاه العربي، ظهر كرد فعل لانتشار أفكار المدرسة النسوية الغربية، وانطلاقاً من ضرورة احترام الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات العربية، وبدأ مصطلح النسوية الإسلامية بالظهور في تسعينيات القرن الماضي، وتعتبر الناشطة الإيرانية زيبا مير حسيني أول من استخدمه. أما أبرز الحركات التي نشأت تجسيداً لفكرة النسوية الإسلامية فهي "حركة مساواة"، وهي حركة عالمية انطلقت في مؤتمر عقد في ماليزيا عام 2009 وحضره أكثر من 250 امرأة ورجلاً من نحو 50 دولة حول العالم، وكانت الناشطة الإيرانية زيبا مير حسيني إحدى المؤسسات إلى جانب 12 شخصية أخرى. ونال المصطلح شهرته على يد الأمريكية آمنة ودود، أستاذة التفسير في جامعة فرجينيا، وتعتبر مؤسسة المرأة والذاكرة التي أسسها عدد من النساء أبرزهن أميمة أبو بكر وهدى الصدة.

ويمكن توضيح أهم خصائص المعرفة النسوية الإسلامية في النقاط التالية:

- 1- أصالة المكون الميتافيزيقي جنباً إلى جنب مع المصادر المادية للمعرفة، ويعني ذلك المكوّن الإيمان بالله وبالغيب.
- 2- أن المعرفة النسوية الإسلامية تستند إلى إطار معرفي عقائدي أكبر، وهي بذلك تتشابه مع النسوية الليبرالية والاشتراكية في انتمائها لغطاء فكري وعقائدي أكبر، وتبتعد عن نسوية ما بعد الحداثة التي ترفض المعرفة قبل النسوية.
- 3- المعرفة النسوية في المنظور الإسلامي هي معرفة نقدية في جوهرها ومضمونها، إصلاحية في هدفها.
- 5 - محكومة بالضوابط الموضوعية والمنهجية الإسلامية.
- 6- معرفة تحررية ضد السلطة المطلقة لفرد أو جنس أو رأي أو نظام وحيد.
- 7- نمو المعرفة النسوية رهين بنمو تيار ثقافي اجتهادي في نسيج المعرفة والثقافة الإسلامية عموماً.

وقد انقسم الاتجاه الإسلامي للنسوية إلى تيارين أساسيين:

§ التيار الأول: التيار النسائي الإسلامي:

وأهم ما يميزه إيمانه الكامل بكل ما جاء به القرآن من أحكام متعلقة بالنساء دون لِي أعناق النصوص، وأن ما جاء به القرآن الكريم صالح لكل زمان ومكان، واحترامه للنفايسير مع ترجيحه لتفسير دون آخر استنادا لقوة الدليل، وتؤمن باحثات هذا التيار بكل الأحاديث الشريفة التي صحت سندا ومتنا، ومما يميزه أنه لا يعتمد على الفصل العنصري، ومن ثم يجتهد في هذا المجال الكثير من الرجال والنساء.

ويتشدد هذا التيار في الحرص على إثبات خصوصية هويته الإسلامية، بدءا من المصطلح "النسائي" نسبة إلى النساء، وهي اسم سورة سور القرآن الكريم، وتمييزا له عن مصطلح التيار النسوي الغربي، ويرى رواد هذا التيار أن الالتزام بأحكام الدين المتعلقة بالمرأة كجزء من الالتزام العام بالنظام الإسلامي بشموليته، وهو كفيّل بحل كل المشكلات والتحديات التي تواجهها النساء، ويأخذن موقفا نقديا من الوثائق الأُممية، لا اعتقادهم بأنها تأسست على هدم وتفكيك الأسرة وتزييف الوعي وتشبيه النساء بالرجال، وبرز هذا التيار بشكل أكبر في البلدان الإسلامية الأكثر تشددا كالسعودية.

ولم يتجاوز كونه تيارا نظريا ناقدا للرؤية الغربية، له بعض الكتاب والمفكرين والكثير من رموزه هم من دارسي الشريعة الإسلامية، لكن لم يحظ التيار بمساحات واقعية واسعة للتطبيق.

§ التيار الثاني: النسوية الإسلامية:

وهو تيار أكثر مرونة من التيار الأول، فأمن بالفكرة النسوية بوجه عام ورأى أنها ليست نتاجا غربيا، وإنما هي أفكار تكوّنت عبر نضال النساء على مدار التاريخ إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه، ويرفض هذا التيار الفكر النسوي المتطرف الذي يعتمد على هدم كل آليات المعرفة السابقة والذي ينحاز للنساء ويبحث عن استقواء أنثوي مقابل الاستقواء الذكوري، لكنه يؤمن بأطروحة "الجندر" أو النوع الاجتماعي ويتعاطى معها بإيجابية، ويرى رموز هذا التيار أنه لا تعارض بين الفكر الإسلامي وبين الفكر النسوي أو أطروحة الجندر.

فتعرّف أميمة أبو بكر النسوية الإسلامية بأنها "موقف له منطلقات أنطولوجية معينة وهدف مزدوج، هو الاهتمام بتحسين أحوال النساء، خاصة في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، وتحقيق العدالة والمساواة للنساء، والهدف الثاني هو إصلاح وترشيد الفكر الإسلامي نفسه ومنهجيات العلوم الإسلامية والفهم الديني لإعادة قراءة المصادر الإسلامية ما يسمح ببناء معرفة إسلامية نسوية مساوية".

ومن الجدير بالذكر أنه داخل هذا التيار برزت مدرستين متقابلتين :

- **الأولى:** هي مدرسة الخارج، أي منظرَات الفكر النسوي الإسلامي من النساء في البلاد الغربية حيث تشهد هذه المدرسة زخما كبيرا يرتد أثره للداخل الإسلامي، ومن أعلامها أمنة ودود، وهي مدرسة لا تنقيد في اجتهادها بأي قيد خارج منهجيتها في التفكير.

- **الثانية:** هي مدرسة الداخل الإسلامي، حيث تتحرك بحذر أكبر وهي تعلن أنها لا تستورد أجندتها من الخارج وأن كل ما يتعلق بأفكار خارجة عن صريح الشرع مثل المثلية ونحو ذلك من أفكار النسوية العالمية لا تعنيها لأنها تتحرك وفق المشكلات الموجودة في الداخل لدينا فقط. وعلى الرغم من أن هذا التيار يقوم باستيراد مصطلحات وأدوات الأخر النسوية المعرفية إلا أنه يحاول أن يصبغها بصبغة إسلامية، وهو ما يعرض هذا التيار للكثير من الانتقادات والاتهامات، كونه يتبنى إطارا أكثر اتساعا ومرونة من الأطر الدينية المعروفة، إلى الحد الذي يجعل رواده يتلاعبون في تفسير بعض النصوص الدينية لكي تتفق مع الرؤى والأفكار التي يقدمونها.

المدرسة النسوية: نحو مزيد من التحديث.

يتضح من العرض السابق لأفكار وتوجهات المدرسة النسوية، والمدارس الفكرية الفرعية التي حاولت تنقيحها أو التعديل عليها، التمايز الشديد بين كل مرحلة زمنية، وكل توجه فكري للمدرسة، فنجد أن الفكر النسوي يخضع في كل مرحلة جديدة لمزيد من التحديث، ولا يزال -إلى وقتنا الحاضر- يشهد المزيد من التطوير المستمر، فقد تغيرت مساحات الحركة للفكر النسوي وازدادت اتساعا مع التطور التكنولوجي لوسائل التواصل،

ويرى البعض أن هذه المساحات الجديدة للتعبير قادت إلى ظهور موجة رابعة للمدرسة النسوية، وهي الموجة التي ارتبطت ساحات النضال فيها بمنصات التواصل الاجتماعي، فأطلق عليها "النسوية الإلكترونية"، وطرحت هذه الموجة قضايا جديدة من نوعها على ساحة الفكر النسوي، فانصب الاهتمام على إنصاف المرأة والقضاء على التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة، حيث كانت فضاءات الانتهاكات الجنسية وإيذاء النساء أحد أهم دوافع ظهور واستمرار الموجة الرابعة؛ مثل قضية الاغتصاب الجماعي في دلهي 2012، وقضية هارفي واينستين المنتج الأمريكي المتهم بالتحرش الجنسي من قبل عشرات من السيدات عام 2017..

فاستغلت النسويات الجدد الصفحات الإلكترونية لنشر الدعوة للقضاء على هذه الانتهاكات، وفي سبيل ذلك نشأت العديد من (المواقع) و(المدونات) و(الهاشتاجات) المصممة خصيصا لرصد هذه الانتهاكات وإيقاع العقوبة على مرتكبيها، كما دعت هذه المواقع والصفحات إلى العديد من المسيرات والمظاهرات لهذا الهدف خصيصا. ومع المساحات الجديدة التي تكشف عنها التكنولوجيا يتسع إطار النسوية ومساحات التعبير عنها.

GANOOBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوية حرة

حركة التحرر النسوي: تاريخها ومآلاتها



*هبة الصغير

14 أكتوبر 2018

«وجدت عددًا من الرسائل تتوافد عليّ، مئات الرسائل. تصل الرسالة الواحدة إلى 12 و 14 صفحة. جميعها من نساء يحكين آلامهن ويصفن قهر الرجال والأزواج لهن. وقتها أحسست بالضيق، لم أشعر بالفخر مطلقًا، بل بالضيق».

هكذا سردت الروائية الأمريكية «مارلين فرنش»، في فيلم وثائقي يتناول حركة التحرر النسوية من إنتاج «بي بي سي»، رد فعل جمهورها من النساء حيال رواية لها بعنوان «غرفة النساء». تقدم الرواية وصفًا لمظالم النساء وقهر الرجال لهن، وتشدد على واقع غير عادل يستطيع الزوج فيه أن يحصل على عشيقه أو اثنتين، ولا تستطيع الزوجة أن تعترض لأنها لا تملك مورد رزق، ولا تعرف كيف تربي أبناءها إذا انفصلت عن زوجها.

نشرت رواية فرنش عام 1977، أي بعد أن كانت «الموجة الثانية» من الحركة النسوية بدأت فعلاً، وحصدت للنساء عددًا من المكاسب النسبية، إلا أن الطريق ما زال طويلاً، وظلت المرأة تشعر بظلم وتهميش، حتى في العالم الغربي. فكيف بدأت هذه الحركة التحررية، وما هي موجاتها الأربعة كما يقسمها المؤرخون، وكيف تبلورت، وإلام انتهت؟

الموجات الأربعة لحركة التحرر النسوية

يقسم الباحثون تاريخ الحركة النسوية إلى موجات. يرجع تاريخ الموجة الأولى إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما نادى النساء في أمريكا وبريطانيا بحق الاقتراع، فقد نادى بالمساواة مع الرجل، ليس فقط في الحقوق السياسية، لكن أيضًا في نطاق الأسرة والجنسانية والعمل.

بشكل عام، تميزت الموجة الثانية لحركة تحرير المرأة بمحاولة تحرير الجسد وإعادة حق السيطرة عليه للمرأة، إذ ظهرت مطالبات بالحق في الإجهاض، والحق في ممارسة حياة جنسية حرة، إما بين امرأة ورجل، وإما بين امرأة وامرأة.

أما **الموجة الثالثة**، فظهرت في تسعينيات القرن العشرين، وبدأت بنقد الموجتين الأولى والثانية من الحركة النسوية، واللّتين تأسستا في نظرهن بتصوير المرأة على أنها ضحية وضعيفة، وأغفلت قضايا العرق، إذ كان تركيزها على قضية التوجه الجنسي ضعيفاً ومشوّشاً. وعكس الموجتين الأولى والثانية، تضمنت الثالثة نساء من جميع الألوان، وأعلنت الحرب على الصورتين النمطيتين للمرأة، إما باعتبارها ضعيفة ومنساقّة، وإما عاهرة ومتسلطة. حاول هذا الجيل أن يصيّر صورة المرأة القوية الواثقة من نفسها، التي تمتلك التحكم في جنسانيتها وتحثي بها.

كان المنطق الأساسي الذي تأسست عليه الموجة الثالثة، نقد الموجتين الأوليين باعتبارهما ذكوريّتي التوجه. إذ هدفت الحركة النسوية قبل الموجة الثالثة، إلى توسيع حقوق النساء لمساوتهن بالرجال، لكن الحركة كانت تعترف في هذا النشاط بتفوق نمط الحياة الذكوري ومعياريته، كما لو كان تحرير النساء يتمثل في تحويلهن إلى رجال. على النقيض من ذلك، بذلت الموجة الثالثة جهداً كبيراً في الاحتفاء بتجارب النساء كما يعشنها فعلاً، وتمكينهن من الفخر بجنسياتهن ومشاعرهن وخبرتهن باعتبارهن نساء.

بالنسبة إلى «**ريبيكا ووكر**»، من أشهر ناشطات الموجة الثالثة، لا يعني هذا التوجه رفض الخبرة الذكورية أو تضامن الرجال مع الحركة، بل على العكس، إذ أكدت في **إحدى نواتها** أن وأشعرنا النساء من ألوان أو أعراق مختلفة بأنهن لسن جزءاً من الحركة، لذلك تسعى الحركة إلى ضم جميع البشر، سواء رجالاً أو نساءً، وأياً كانت ألوانهم أو ميولهم الجنسية.

أما حديثاً جداً، فقد بدأت الموجة الرابعة. وإذا كانت الثالثة تنبّهت لأهمية استخدام وسائل الإعلام في التسويق للحركة النسوية، فإن الموجة الرابعة، التي ما زلت الأدبيات حولها قليلة لأنها لم تتبلور بعد، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمواقع التواصل الاجتماعي. و**يربط كثير من الناشطات** بداية ظهور الموجة الرابعة بحملة «**#أنا_أيضاً**» أو «**MeToo#**» التي تنبني قضية التحرش، وتلجأ إلى منصات التواصل الاجتماعي كوسيط أساسي للتعبير.

استخدمت نساء من كل مكان حول العالم تقريباً، هذا الوسم ليحكين قصصهن مع التحرش، وللتوعية بالأضرار النفسية التي تلحق بهن بسببه. إن ما يميز الموجة الرابعة عن بقية الموجات إذاً، عالميتها، إضافة إلى درجة أعلى كثيراً من اللامركزية الناتجة عن استخدام الإنترنت كوسيط للنشاط النسوي، بعيداً عن القاعات الأكاديمية والمكاتب المغلقة لمنظمات المجتمع المدني.

النوع الاجتماعي: المقولة المركزية للحركة النسوية

تاريخ النضال النسوي طويل جداً، إذ بلغ صداه جميع أنحاء العالم تقريباً، ممتداً في جميع موجاته ليشمل الدول العربية، مثل مصر التي تملك تاريخاً نسوياً ثرياً، قاداته شخصيات مثل ملك حفني ناصف ونبوية موسى وهدى شعراوي وسيزا نبراي، وغيرهن ممن ناضلن من أجل حق تعليم المرأة وحققها في الانتخاب والعمل. استند تاريخ هذا النضال النسوي إلى جهد ضخم من النقد المستمر، والمراجعة الدائمة للحركة النسوية وتاريخها وتناجها، وهو نقد يظل واجباً إلى اليوم من أجل تطوير الحركة.

من أجل فهم هذا النقد، وتحليل التطور المستمر للحركة، لا بد من تسليط الضوء على مصطلح مهم أدى إلى تغيير شكل الجدل الخاص بالمسألة النسوية، وهو مصطلح «النوع الاجتماعي» (Gender) الذي يمكن القول إنه أصبح المفهوم المركزي للحركة النسوية كلها، والتي كانت تزدهر في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته داخل أروقة الجامعة، في أقسام دراسات «النوع الاجتماعي» (Gender studies).

يعود مفهوم «النوع الاجتماعي» إلى واحد من النصوص الأساسية للحركة النسوية، وهو كتاب «**سيمون دو بوفوار**» عن «**الجنس الثاني**»، مع أنها لم تستخدمه بشكل مباشر. لكنه انبنى على مقولتها الشهيرة إن «**المرأة**

لا تولد امرأة، وإنما تصير كذلك». هذا التصور بالضبط ما استخدمته «[آن أوكللي](#)» للتعبير عن النوع الاجتماعي، أي الصفات والوظائف التي يسندها المجتمع إلى شخص ذي جنس بعينه، بينما النوع هو الخصائص البيولوجية التي يولد بها الإنسان، أي إن الاثنين يوضعان في تقابل، يعد الجنس فيه طبيعياً، عند معظم النسويات على الأقل، فيما يعد النوع الاجتماعي ثقافياً.

تتمحور معظم نقاشات الحركة النسوية حول مفهوم الدور الاجتماعي إداً، فتعمل على نقده أو التأريخ له أو إعادة بنائه، وبالنظر إلى مركزية هذا المفهوم بالنسبة إلى الحركة، عادة ما يدور نقدها كذلك في فلكه، وهو النقد الذي أدى إلى انتقال الحركة من موجة إلى موجة، كما عرضنا آنفاً، وربما يؤدي إلى انتقالها لشيء جديد في المستقبل كذلك.

كيف وصلنا إلى هنا: النقد النسوي للحركة النسوية

من الموجة الثانية إلى الثالثة: نقد أفضلية الدور الاجتماعي للرجال
تقول الباحثة والنسوية الأمريكية «ريتا غروس» إنه «بعد ثلاثين عامًا من حركة التحرر النسوية، أنظر إلى المجتمع الذي أعيش فيه وأقول: ما الخطأ الذي حدث؟ فرغم أنني لا أريد العودة إلى الحال الذي كان النساء عليه قبل حركة التحرر النسوية، لكن من الواضح أن كثيرًا من أحوال حياتنا قد ساء، ولم يتحسن منذ انطلاق الشرارة الأولى للحركة النسوية حتى الآن».

تنزعج غروس تحديداً بسبب اعتقادها أن دعوة النساء للمساواة مع الرجل، بإسناد مهمات الرجل إلى المرأة، ومحاولة إثبات أن المرأة قادرة على أداء المهمات التي يؤديها الرجل، تحكمه نظرة إلى الدور الاجتماعي الذي يؤديه الرجل باعتباره الدور الأفضل من ذلك الدور الذي تؤديه المرأة، ومن ثم تُسلم النسويات بأفضلية مكانته، فإن ذلك في الواقع قلل من شأن المرأة ورفع من شأن الرجل.

كان هذا الخطاب مميزاً للموجة الثانية أكثر من غيرها، إذ صاغت الموجة قضيتها في ما يشبه القول إن الرجل أفضل من المرأة، وعلى هذا نريد أن نكون رجالاً، ما يعني سجن المرأة والرجل في أدوار ثابتة ترتبط أساساً بنوع اجتماعي واحد، هو «الرجل».

مثال على هذا، الدور الذي أُسند إلى المرأة بناء على قدرتها على الإنجاب على عكس الرجل، والذي يجعلها ذات ارتباط وثيق بالمولود، أي تربية الأبناء. وكى تتحرر منه المرأة، فإنها تنكر هذا الدور الاجتماعي وتطالب بالأدوار والصفات الاجتماعية للرجل.

تقول غروس إن هذا يسحب المرأة إلى منطقة الرجل، فيما لا يسحب الرجل إلى منطقة المرأة. وبالنسبة إلى غروس، ربما كانت محاولة الانسحاب من دور الأمومة هذه سبباً في جعل نسويات الموجة الثانية، يطالبن باستخدام موانع الحمل، ويشددن على الحق في الإجهاض، واستخدام أساليب لفض حيض الدورة الشهرية في يوم واحد كي لا يعانين منها طوال عدة أيام، فيتمكّن بذلك من أداء الدور الاجتماعي الذي يؤديه الرجل بكفاءة. لا يعني هذا النقد بالتأكيد أن هذه المطالب زائدة عن الحاجة أو دون فائدة، لكنه يعني أنها ربما كانت قاصرة في رؤيتها. وحتى الآن، يظل هاجس أن الحركة النسوية نفسها مسكونة بنزوع ذكوري، قائماً عند بعض النسويات.

أصوات راديكالية: نهاية الجنس

ظهرت «السحاقية السياسية» على الهامش الراديكالي للحركة النسوية تحكي الكاتبة والصحفية «[سوزان براونميلر](#)»، من أهم ناشطات حركة التحرر النسوية في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته في أمريكا، في الفيلم الوثائقي الذي أشرنا إليه بداية المقال، أن النساء اللاتي شاركن في حركات التحرر النسوية، وبخاصة من واطين على حضور الاجتماعات ووهبن أنفسهن للنضال النسوي،

وخصوصًا هؤلاء اللاتي انفصلن عن أزواجهن، لم يجدن أي مكان آخر غير الحركة النسوية نفسها، كي يسكين مشاعرهن فيها، فوجدن أنفسهن ينخرطن في علاقات عاطفية، ومن ثمّ جنسية مثلية لتلبية احتياجاتهن النفسية والجنسية، وفقًا لروايتها.

تتقاطع رواية براونميلر مع بعض هواجس الرأي العام المتعلقة بالنسوية، والتي تميل إلى تصوير النسويات باعتبارهن فاقدات للاتزان النفسي ومعاديات للرجال بصورة غير منطقية، أو «هيسترية». أو مقتطعة من سياقها أحيانًا، وتعميم مواقفها على مجمل الحركة. عندها يصبح احتفاء النسوية، خصوصًا في موجتها الثالثة، بالعلاقات الجنسية المثلية، مدخلًا لوسم النسويات بأنهن «سحاقيات» جراء عدائهن للرجال.

يجد هذا الموقف المعادي للنسوية أهدافًا سهلة في بعض الأصوات النسوية التي أخذت نقد النوع الاجتماعي إلى مستوى أبعد، فانتهدت إلى نقد الجنس نفسه، ومن هؤلاء مثلًا ناشطات أنكرن الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء، ونظرًا لاعتبارها هي الأخرى موضوعات ثقافية، مثل «مونيك وبيتينغ»، التي تنكر اختلاف الجنس تمامًا، وتقول إنها «خرافة اخترعها المجتمع كي يُبقي الرجل دائمًا فوق المرأة، ويمارس سلطته عليها، ويفرض عليها أدوارًا اجتماعية معينة».

تذهب وبيتينغ في كتابها «العقل مغاير الجنس»، إلى القول إنه لم يعد في السنوات الأخيرة شيء يسمى طبيعيًا، بل اعترف الباحثون بأن كل شيء ثقافي، إلا أنه ما زال هناك في قلب هذا الثقافي شيء يقاوم الفحص، ويستمر في تقديم نفسه كما لو كان طبيعيًا. هذا الشيء علاقة استبعدت من التحليل الاجتماعي، أي العلاقة الجنسية بين ذكر وأنثى، أو المغايرة الجنسية، والتي تراها وبيتينغ علاقة اجتماعية إجبارية بين رجل وامرأة، بما أنها تقدّم باعتبارها «طبيعية»، وقد جُعِلت هذه العلاقة خصيصًا لقهر المرأة.

يعني هذا أن نقد الدور الاجتماعي ينتهي عند وبيتينغ إلى نقد الجنس نفسه، وأي شيء آخر يكون في نظرها قاصرًا، لأن النوع الاجتماعي يبني مباشرة على الجنس. لذلك ارتبط اسمها بحركة «النسوية السحاقية»، التي اتخذت موقفًا أكثر عدائية من الرجال، مقارنة بباقي الحركة النسوية،

يمثل رأي وبيتينغ موقفًا راديكاليًا داخل الحركة النسوية، إذ إنها تنكر الفروق البيولوجية بالكلية، وترى في الجنس بين الرجل والمرأة واحدًا من مكونات القمع، فتنتهي إلى موقف مناهض للرجال. لكن النقاش داخل الحركة النسوية بشأن الرجال عمومًا، نقاش دائر باستمرار، والسؤال حول إدماجهم في النضال النسوي أو إقصائهم عنه، يمثل واحدًا من محاور الخلاف ومحركات التطور داخل الحركة.

احتفاء بالجنس أم تسليع للجسد: الموقف من الإباحية

يحمل تاريخ نضال النسويات قدرًا كبيرًا من المعارضة للنظام الرأسمالي الذي استغلن، بتكريس أدوار اجتماعية معينة لهن في الاعلانات، أو استغلال صورة الجسد الجميل للفت انتباه الرجال لسلعة معينة، ما أدى بالضرورة إلى تقاطع النضال النسوي مع النضال ضد الرأسمالية في حالات كثيرة، إلى حد تصنيف بعض الباحثين الموجة الثانية من الحركة النسوية بتسميتها «موجة ماركسية».

رغم أن المرأة خلال النضال من أجل حقوقها قد حاولت، في مراحل معينة، أن تخرج من حيز «الجسد الأنثوي» لتضع نفسها على قدم المساواة مع الرجال، فإن الموجة الثالثة، بتشديدها على الاحتفاء بخصوصية التجربة النسائية، وبعدها الجنساني خصوصًا، أنتجت خلأً جديدًا حول «جنسنة» النساء، الذي يراه بعض النسويات تسليعًا، في ما يراه بعضهن احتفاء النساء بأجسادهن وجنسائيتهن.

من أكثر النسويات انتقادًا للأفلام الإباحية، أستاذة القانون والناشطة في قضايا التحرش، «[كاثرين ماكينون](#)»، التي تدافع في [واحد من مقالاتها](#) عن أن الأفلام الإباحية عامل يسهم في نشر ثقافة العنف ضد المرأة واستغلالها.

النسوية الأوروبية ونساء العالم العربي

في لقاء مع الكاتبة الأمريكية النسوية «[ناعومي وولف](#)»، وهي من أوائل من استخدموا مصطلح «الموجة الثالثة»، سئلت وولف عما إذا كان النسويات يحترمن الحجاب، فأجابت وولف بأن الغربيين بشكل عام يرون في الحجاب مظهرًا من مظاهر اضطهاد المرأة وقهر الرجل لها، وأنهم لا يفهمون كيف أن كثيرًا من النساء المسلمات يرتدينه بمحض إرادتهن. أشارت وولف إلى أنها التقت بنسويات مسلمات يرتدين الحجاب، ويشعرن معه بدرجة أكبر من الحرية والاتساق مع هوياتهن، خصوصًا كوافدات على مجتمعات غربية.

يمثل الحجاب إشكالًا مزدوجًا بالنسبة إلى النسوية، فهو يطرح التساؤل من جهة ما إذا كان واجبًا على النسويات نقده باعتباره واحدًا من آليات القمع الذكورية، أم عليهن تقبله باعتباره واحدًا من أبعاد الوجود الأنثوي المختلف لثقافة مغايرة. وفي مجتمعنا العربي، تُثار الإشكالية نفسها،

هناك مشكلة أخرى تتعلق باستقبال النساء في العالم العربي، وفي العالم الثالث عمومًا، لتطورات الحركة النسوية الأوروبية، التي يبدو كثير منها غريبًا عن واقعهن وأحيانًا مرفهًا بعض الشيء. أفكار مثل رفض الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء قد تبدو شاذة بالنسبة إلى غالبية النساء العربيات. ورغم أن بعض هؤلاء ينخرطن في نضال يومي حقيقي، من أجل حقهن في العمل والترقي والأجر المتساوي، فإنهن قد يجدن صعوبة في فهم هذه الأفكار، لا حتى تقبلها، وهذا بسبب الاختلافات الواسعة في السياق الثقافي، وخصوصية التجربة النسوية في كل دولة.

على الرغم من أننا، النساء العربيات، نحارب الأدوار التقليدية للمرأة، والتي حصرنا المجتمع فيها، فإننا نجد أنفسنا محصورين أحيانًا بين واقع اجتماعي شديد الرجعية في ما يتعلق بقضايا المرأة، وخطاب نسوي قد يبدو ملغزًا أحيانًا أو بعيدًا عن احتياجاتنا. في النهاية، لا تجد المرأة العربية نفسها واثقة من قدرتها على دفع زوجها إلى المساعدة في الواجبات المسندة إليها، بحسب دورها الاجتماعي، ولا تعرف كيف تحصل على حقها في الحماية من التحرش والعنف والاستغلال حين تنزل إلى الشارع وتختلط بالناس.

لا تعرف إن كانت تسير نحو التقدم أو التأخر، وليست متأكدة مما إذا كانت تنتج أفكارها وتصنع مستقبلها الخاص، أم تستهلك فقط ما أنتجه الغرب دون نقد، على الرغم من أن الحركة النسوية العالمية لم تصل إلى لحظتها الحالية إلا بالنقد المستمر.

هل النسوية مشروع مستورد لا يحترم خصوصية مجتمعنا؟



*ظبية الرفاعي

10 يونيو 2021

لم يعد الخطاب العام في الخليج العربي اليوم بمعزل عن الخطاب العالمي حول القضايا السياسية والاجتماعية، فمثلاً حين تظاهر السود في أمريكا الصيف الماضي بعد مقتل جورج فلويد على يد الشرطة، تصدرت قضايا العرق المنصات الرقمية في الخليج، وانطلق حوار ثقافي عن التمييز العرقي الذي تعاني منه العمالة الوافدة في المنطقة.

وقبلها حين انطلقت حركة Me Too التي استقطبت اهتمام الإعلام الأمريكي ومشاهير الغرب، بدأت محاورة واسعة في الخليج وباقي دول العالم عن مدى شيوع قضايا التحرش والإغتصاب في كل مكان، وبذلت النسويات جهوداً واسعة عبر السوشيال ميديا للحرص على ألا تمر تلك اللحظة التاريخية التي سمحت للنساء أن يشاركن تجاربهن، دون أن يحدث تغيير جذري في ديناميات القوة بين الرجال والنساء.

أدت هذه الجهود إلى نزوح الفكر النسوي من هامش الخطاب العام الخليجي إلى مركزه، فأصبحت النسوية كلمة شائعة جميعنا نعرفها ولدينا رأي ما حولها.

من الانتقادات المتكررة عن الحركة النسوية في الخليج أنها «مشروع مستورد» لا يحترم خصوصية مجتمعنا. لكن، طالما هناك رجال ونساء في مجتمع ما، هناك ديناميات معينة تنظم طبيعة العلاقة الاجتماعية بينهم والفرص المتاحة لكل منهم وموضعيتهم في الأسرة والمجتمع والدولة.

تنطلق النسوية من واقع أن هذه الديناميات قد وضعت النساء في موقع اضطهاد، تختلف صورته التاريخية بين مجتمع وآخر حسب عوامل عديدة مثل الثقافة والدين والسياسة والاقتصاد. ولأن هذه الديناميات تتنوع بتنوع الثقافات، فإن النسوية تتضمن مدارس فكرية ومنهجيات واستراتيجيات عديدة، ربما ليست جميعها تحاكي واقعنا المحلي، ولكن العديد منها يشكل، كحد أدنى، نقطة بداية مهمة للتنظير والعمل من أجل تحقيق العدالة لنسائنا.

خصوصية المجتمعات واختلاف القضايا

رغم شعبية النسوية الليبرالية في الإعلام الأمريكي ونسوية الدولة في الإعلام الخليجي، فإن العديد من المدارس النسوية تنتقد نزعاتها البرجوازية التي تجسد المرأة على أنها تلك القادرة مادياً، المتحررة من قيود رجال عائلتها، التي لا يعيقها إلا صعوبة أن تجد مكاناً على طاولة صنع القرار. هذه المدارس البرجوازية التي تنظر

لتمثيل المرأة في كل المحافل كحل للتمييز الجندي، لا تلقي بالألحاح للنساء في المجتمعات الإسلامية، حيث يعانين من تسليح العديد من الرجال للقرآن والسنة من أجل تبرير القمع الذي يمارسونه ضد النساء.

لهذا نشأت النسوية الإسلامية التي تتحدى بالعلم والفقه العديد من المغالطات في التفسير، وتُنظّر لقراءة حديثة للنص الإسلامي أساسها المساواة بين المرأة والرجل. وبسبب تجاهل هذه المدارس لمعاناة الفقراء والمهمشين، نشأت النسوية التقاطعية التي تركز تقاطع الطبقة الاقتصادية مع العرق والجنس وحقوق المواطنة والقدرة الجسدية، والذي أنتج ذاتيات تتفاوت في امتيازاتها ومدى اضطهادها. ونظرًا لمرونة إطارها النظري، سمحت لنا هذه النسوية التقاطعية بأن نركز فئات اجتماعية لطالما تعرضت للتجاهل في نطاق الخليج، وأن نفهم موضوعياتها من خلال تحليل أسس بناء الاقتصاد السياسي القائمة على اضطهاد الوافدين والعاملات المنزليات والنساء الشيعة والبدون.

لذلك فإنه وإن كانت النسوية الليبرالية قائمة على تجربة المرأة البيضاء من ذوات الامتيازات، والتي تتقارب كثيرًا مع تجربة بعض النساء الخليجيات البرجوازيات اللاتي يتصدرن المشهد النسوي من خلال دعم الدولة والشركات الخاصة، نسوية تُركز تسليح الدين في القضاء والمجتمع، ودور خصوصيات اقتصادنا السياسي في إنتاج ذاتيات مهمشة في مجتمعاتنا والفكر النسوي الغربي على حد سواء.

جوهرياً، ما تقدمه النسوية هو عدسة تحليلية نقدية لقراءة ما كان يبدو لجداتنا مجرد تجارب شخصية أو قلة حظ، إذ أنها تربط تجارب النساء بأسبابها الهيكلية بدل النظر إليها كأحداث منفصلة أو سلسلة طويلة من الصدفة السيئة، لأنها حتمًا ليست صدفة أن جميعنا نعرف نساء تعرضن للضرب أو الاغتصاب أو التحرش. وهي حتمًا ليست عبثية أن مجتمعنا لا يرى الخلل في أن يسامح ويعذر الرجال حين يقتلون أخواتهم وزوجاتهم تحت مسمى «الشرف»، بينما يطالب بأشد العقوبات حين ترقص امرأة في مكان عام.

لا ينكر أحد وجود صور عديدة من التمييز ضد المرأة نراها حولنا كل يوم، ولكن الفرق بين أن نعتقد النسوية أو نرفضها يكمن في رأينا حول مشروعية هذا التمييز. فكثيرًا ما نسمع أن الرجال يمارسون المهنة الفلانية لأن بنيتهم أقوى، وأن الستر واجب على المرأة بسبب غريزة الرجال، وأن المرأة بحاجة إلى ولي لأنها ناقصة عقل، وغيرها من الموروثات الأبوية التي ترتدي غطاء الموضوعية المزعومة.

تفند هذه الموروثات المستهلكة ادعاء المناهضين للنسوية بأن قضايا المرأة في الخليج «مستوردة»، لأن جميعها تحتوي ضمنياً على إقرار أصحابها بأن ديناميات القوى في مجتمعنا تتحيز للرجل. في كثير من الأحيان يبدأ تعزيز التمييز الجندي في هيكلية الأسرة النووية، التي تضع عائق التربية على الأم والإعالة المادية على الأب، فتربي الأم ابنتها كي تصبح مربية وزوجة جيدة، وتربي ابنها كي ينجح في حياته المهنية من خلال غرس ممارسات وأفكار ييطننها كلا الأبناء ويموضعان ذاتيتهما حولها. هذه الهيكلية تستمد تماسكها من مؤسسات أيديولوجية عديدة مثل المدرسة والمسجد والإعلام، التي تعيد إنتاج فكرة أن للرجال والنساء أدوارًا منفصلة في حياتهم العائلية والمهنية.

الدولة كشريك في التمييز

على المستوى المؤسسي، هناك ممارسات عديدة تميز ضد المرأة وتختلف من دولة إلى أخرى، ومنها قوانين تجريم الإجهاد، أو إجبار المرأة على الزواج من معتصبتها أو الخضوع لولي أمرها. أما الثقافات التي تعزز التمييز والاضطهاد الجندي فقد تتضمن من جهة جعل المرأة دلالة رمزية على سمعة وشرف عائلتها، مما يعرض حياتها للخطر حين تقرر أن تعيش حياتها خارج القيود المفروضة عليها. ومن جهة أخرى قد تتضمن

هذه الثقافات التكتّم على الجرائم الجنسية خوفاً من «العيب»، أو لوم المرأة على ما تتعرض له من مضايقات وتحرشات واعتصاب بتسليط الضوء على دورها المزعوم في ما ارتُكب في حقها.

ولأن خاصية الهيكليات والمؤسسات والثقافات التي تشرعن التمييز ضد النساء تختلف بين مجتمع وآخر، يأتي دور التأطير المحلي، الذي تنصدره الكثير من النسويات في الخليج من خلال مركزة قضايا النساء المسلمات والبدون والعاملات المنزليات الغائبة ضرورةً في التحليل الغربي. سمح لنا هذا التأطير المحلي بخلق حركة نسوية تقرأ واقع مجتمعاتنا، وتعمل جاهدة لنشر الوعي ومناشدة المؤسسات المعنية بغرض إيجاد حلول تقضي على صور الاضطهاد الشائعة حولنا.

وبناء على هذا، فإنه من المحزن بل والمخزي أنه إلى جانب نضالها ضد الآليات المؤسسية والأيدولوجية للمنظومة الأبوية، لا تزال الحركة النسوية الخليجية تجد نفسها في موقع نضال من أجل مصداقيتها، ومن أجل أن تأخذ على محمل الجد كتعبير عضوي عن رغبات نساننا ومخاوفهن، وقبل هذا من أجل أن يقر مجتمعنا، كحد أدنى، أننا نعاني.

FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

هل تطالب النسوية بحقوق النساء أم بالعدالة بين الجنسين؟



*سعاد إسويلم

4 ديسمبر 2021

مرت عقود طويلة على وجود النسوية كحراك سياسي وفكري في البلدان الناطقة بالعربية، والتي عرفت أوجها الثوري في آخر عشر سنوات، إذ استطاعت عبر وسائل التواصل الاجتماعي أن تفرض نفسها كقوة سياسية وفكرية تتحدى النظام القائم، وكخطاب ثوري يهدف لمساءلة البنى السياسية والاجتماعية والثقافية والقيمية التي تُبقي على خضوع النساء والأنواع الجندرية وتفكيكها.

هذه معركة طويلة النفس، نظرًا للحصار السياسي الذي تفرضه الأنظمة السياسية والعسكرية على الفضاءات العامة، وتحكُّمها في الوعي الشعبي عبر وسائلها السلطوية المتعددة. تصطدم الخطابات النسوية بالبنى الذكورية التي تقاوم كسرًا للسلطات والقيم التي تُنتج التمييز واللاعدالة، وبالخطابات الراضة لأي تغيير في هذا الوضع، إذ نسمع باستمرار العديد من الاتهامات الموجهة إلى الحركات النسوية في المنطقة، منها أنها متحيزة ضد الرجال وتسعى لجعل النساء جنسًا مسيطرًا، وعدم اعتبارها للجنسين.

يضع هذا الحركة النسوية المحلية والإقليمية أمام تحدي إعادة هيكلة الحركة باستمرار، من خلال التعليم القاعدي والشعبي وتقديم تعريفات مبسطة وواضحة عن النسوية، لمواجهة الأفكار المغلوطة والدعايات المضادة التي تمررها الأنظمة المستفيدة من بقاء التراتيبات الجندرية والطبقية والعنصرية في المجتمعات.

لماذا ترتبط النسوية في المخيال الاجتماعي بالخوف؟

تأتي هذه التلميحات والانطباعات غالبًا رفقة حزمة من التفسيرات النابعة من قلب النظام الأبوي، مثل أنها تهدف إلى إلغاء الرجال وتهديد الروابط الاجتماعية، وصولًا إلى ربطها بتهم العمالة والمؤامرات الخارجية.

وترتبط هذه التصورات والمخاوف بعدة عوامل، منها نوع المنظومة القيمية والسلطوية التي تشكلت وعي الأفراد، ونوع الفضاء العمومي الذي تقدم فيه الأفكار النسوية.

وقد تفهم المتفحص لهذه الآراء من أين تأتي، فالمنظومة التي تبسط هيمنتها على وعي الأفراد بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، هي منظومة أبوية تستفيد من وجود هرميات وتراتيبات بين فئات المجتمع، بل وتغذيها عبر

العديد من الوسائط الرسمية كالمدرسة والإعلام والمؤسسات، ووسائط غير رسمية مثل التحكم في القيم والأفكار والمساحات العمومية وتشكيلها وفق مصالح الطبقات المهيمنة.

يضعنا هذا أمام معضلة، فكيف يمكن أن يوجد عالم بدون هيمنة فئة على فئة؟ كيف للمجتمعات أن تستمر دون هذه الهرميات؟ كيف يمكن للنساء والرجال والأنواع الاجتماعية المختلفة العيش في بيئة عادلة دون أن يتراأس أحد الآخر؟

لا يمكننا تفكيك هذه التصورات إذاً دون إرجاعها لتاريخ الأفراد والبيئة التي ينشأون فيها، ونوع التعليم الذي يتلقونه وبشكل رؤيتهم للعالم وأنفسهم. فالبنية التعليمية مثلاً تلعب بين عدة مؤسسات أخرى دور الوسيط الأيديولوجي الذي تعتمد عليه الأنظمة القائمة في تشكيل وعي الأفراد حول العالم الاجتماعي والنظام السياسي والاقتصادي.

نجد أن المناهج التي يتلقاها الطلاب في المنطقة الناطقة بالعربية مؤسسة على أفكار ذكورية، تعيد اجترار نفس التتميطات العنيفة عن النساء والأنواع الجندرية. وهي كذلك تلغي أي فرصة لنمو التفكير النقدي لدى التلاميذ لمساعدتهم على قراءة الواقع ومساءلته، بل على العكس، تعمل المدرسة والجامعة كما يبين الفيلسوف الفرنسي [لويس ألتوسير](#) كجهاز أيديولوجي للطبقة المهيمنة، حيث يتشرب الدارس جملة من الأفكار تمثل قواعد النظام المؤسس على سيادة الطبقة الحاكمة.

وهذا يعني أن الفرد يمر عبر مراحل الدراسة برقابة مؤسسية تمنع أي استيعاب لأفكار خارج تلك التي تضمن سير النظام كما هو، بما فيه النظام الأبوي. فمجال التعليم يشكل الأداة الرقابية التي تفرض بحسب البروفيسور الهولندي فان دايك في كتابه «[الخطاب والسلطة](#)»، «قيوداً عامة على الآراء الاجتماعية والسياسية الأكثر راديكالية، لتجنب القضايا "المثيرة للجدل" التي تتعارض مع الأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية المهيمنة». من ناحية أخرى، نجد أن الفضاء العمومي سواء الواقعي أو الافتراضي يعرف هو الآخر قمعية ممنهجة تمنع حرية التعبير والتنظيم السياسي، وتتحكم في المحتوى الإعلامي ووصول المعلومات.

هذا أدى إلى تفويض فرص الحركات النسوية المساعدة في توصيل مبادئ وسياسات الفكر النسوي للشرائح القاعدية، وهو ما نتج عنه تضارب في الآراء تغلب عليه النزعة الذكورية المضادة والأفكار المغلوطة، وسيادة مشاعر الخوف والتتميطات حيال الخطابات النسوية.

تصطدم النسوية أيضاً بنوع من الخوف ينبع من تهديد النضال النسوي للامتيازات الذكورية التي تقوم على حساب مصائر النساء وأمنهن وحقوقهن، من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية والتحكم في النظام السياسي الذي تُسن وفقه القوانين التي تحرم النساء من حقوقهن، مثل قوانين الولاية والميراث والحضانة، وعدم تفعيل آليات الحماية من العنف، بل وتشجيعه. هذه الامتيازات كذلك تهدد أمن النساء باستخدام العنف الجنسي والجسدي والنفسي والسيطرة على المجالات العامة والخاصة. لذلك نلاحظ باستمرار لجوء أصحابها لنشر أفكار تقوض وصول النسوية حتى إلى الفئات المعنية بها.

وهنا يأتي دور النسويات في مواجهة هذه البنات والمستفيدين منها، والوعي بدورها في تعطيل التغيير. فجزء كبير من الاضطهاد الأبوي والأفكار الذكورية يرجع إلى سيادة أيديولوجية ذكورية وطبقية تراهن على تجهيل المجتمعات.

هناك أيضاً فئات واسعة من المتضررات من النظام الأبوي لا يصل لهن الخطاب النسوي، خصوصاً في المناطق المهمشة والمفقرة، وبين الفئات خارج المركزيات المسيطرة التي تصنع تقابلات حتى داخل الحركات

النسوية، مثل المدينة مقابل القرية، والطبقات البرجوازية مقابل الفقيرة، والعرقيات والإثنيات المهيمنة مقابل المهمشة، والجنسانيات المعيارية مقابل اللامعيارية. وهنا تأتي أهمية تفعيل التعليم النسوي القاعدي، وتقديم الأفكار النسوية في مختلف الوسائط لكي تصل للجميع.

النسوية أم العدالة الجندرية؟

وتلزم الحركات النسوية بغض النظر عن اختلاف سياقها بجملة من الالتزامات الثورية، منها النضال لأجل تحقيق العدالة للجميع، ومناهضة أنظمة القمع المتنوعة التي تنتج اللامساواة واللاعادلة.

وهي وإن كانت تقدم خطابات ونظريات معنية أساسًا بالقراءة التاريخية لاضطهادات النساء والأنواع الجندرية، وتسليط الضوء عليها في الواقع اليومي وتفكيك بنيات العنف التي تنتجها، فإنها في خضم ذلك ترمي إلى تفكيك الأدوار الجندرية التي لا تؤذي النساء فقط، بل تخلق حالة من العنف والتمييز بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي.

العدالة الجندرية تشكل جزءًا كبيرًا من العمل النسوي، سواء نظريًا أو على مستوى السياسات والنضالات التي تخوضها الحركات النسوية، وهي مفهوم لا يُختصر في العدالة لأجل النساء كقناة مضطهدة على أساس نوعها الاجتماعي، بل يتعداها نحو تحدي أنماط اللاعدالة التي خلقها النظام الأبوي، من خلال محاولة إيقاف إنتاج العنف والتمييز الذي يضع على مجموعات واسعة توافق المعيار الجندري للرجولة مهمة ممارسة العنف، والتحول نحو كائنات سلطوية تتجاهل مشاعرهم ورباطها العاطفية لأجل وهم السلطة، وتخلق حالة من العنف النفسي والاجتماعي تجاه من يوافقون معيار الرجولة، من خلال فرض نماذج قاسية منذ الطفولة تتجاهل مشاعرهم، مثل منعهم من التعبير عن مشاعر الخوف أو الحزن أو مشاركتها باعتبارها ضعفًا، وتضعهم تحت ضغط كبير لإثبات القوة، وهو ما يدفع العديد من المراهقين والشباب إلى ارتكاب المخاطر والجرائم لكي يصبحوا «رجالاً».

ورغم أن النسوية بمختلف مدارسها تناضل لأجل العدالة والمساواة الجندرية، فإن جزءًا كبيرًا من تياراتها ونظرياتها، مثل النسوية السوداء، والاشتراكية، والتقاطعية، ونسوية ما بعد الاستعمار، ترى أن العدالة الجندرية ليست الهدف الرئيسي للحركات النسوية، التي تناضل ضد أنظمة متعددة تنتج الاضطهاد والعنف الجندري والطبقي والعنصري والاستعماري، وهي بذلك تصيغ سياسات والتزامات ثورية تناهض وتناضل ضد الأبوية، والمعيارية الغيرية، والرأسمالية والاستعمار، والعنصرية، نظرًا لأن التمييز الجندري يشكل جزءًا بسيطًا من مجموع الاضطهادات التي تعيشها النساء والأطراف الجندرية، وتقدم بديلًا تحرريًا لعالم يشمل حرية الجميع، كما تعبر عن ذلك المنظرة الماركسية **أنجيلا دايفس**، والتي تشمل النسوية بالنسبة لها على «أكثر من المساواة الجندرية، وأكثر من الجندر فقط. فلا بد أن تشكل النسوية وعيًا بالرأسمالية والعنصرية والكولونيالية وما بعد الكولونيالية، وبالإعاقة، وبأنواع جندرية أكثر مما نتخيل، وجنسانيات أكثر مما نظن أننا قادرات على تسميتها».

هذا ما يجعل الدفاع عن تحرر النساء في عمقه نضالًا من أجل العدالة بين مختلف الأنواع الجندرية، ويحمل التزامًا سياسيًا بتبني تقاطعات الاضطهاد المختلفة المؤثرة في مصائر الطبقات المضطهدة، والتي لا يكون الجندر العامل الوحيد فيها، بل تتضمن العرق، والطبقة، والميول الجنسانية، والقدرات الجسدية والعقلية، وحالة المواطنة، وغيرها الكثير من حلقات الاضطهاد.

هل تطالب النسوية بحقوق النساء على حساب الرجال؟

الهدف الأساسي للنسوية هو استبدال النظام الأبوي الموجود في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بنظام خالٍ من الهيمنة الذكورية والتمييز على أساس الجندر، لذلك تكون جميع الفئات والأنواع الجندرية معنية

بمناهضة النظام الأبوي وتبني القضية النسوية، كما تشرح المنظرة النسوية السوداء بيل هوكس في كتابها «[النسوية للجميع](#)». فالنظام الأبوي لا يضر النساء حصراً، بل يمتد ليشكل سلطة عنيفة وقسرية تفرض أدوار سلطة وأدوار خضوع على الأفراد، سلطة الرجل على المرأة، والمغاير على الكويري، والوالدين على الأطفال، لتتكون علاقات تمييزية قائمة على أساس غير متساوٍ، يفضي في الأخير إلى قتلها واتسامها بالعنف.

ومن أجل تحقيق التحول المجتمعي الذي يبني مجتمعاً وعلاقات وأنظمة عادلة، يجب على الجميع أن يتعلموا التفكير بطريقة غير متحيزة جنسياً، بما فيهم من يحدّدون اجتماعياً بأنهم رجال. فالنسوية كتيار سياسي وفكري تلزم الرجال الرافضين للنظام الأبوي بمسؤوليات، منها تحدي امتيازاتهم التي منحها لهم هذا النظام، واستخدام مواقعهم لمناهضته، وهذه المسؤولية تحتاج لعمل صادق ينطلق من أنها واجب وليس منة.

الكثير من النسويات يواجهن مشكلة نموذج «الرجل النسوي»، الذي يتحدث قليلاً عن النظام الأبوي، لكنه يستهلك الكثير من الوقت في [التنظير الذكوري](#) والخطابات التي لا تواجه فعلاً امتيازاته الذكورية. يمكن لأي شخص بغض النظر عن نوعه الاجتماعي أن يكون نسوياً، لكن ذلك يتطلب جهداً كبيراً من التعلم والإنصات والعمل المشترك.

تشير هوكس في هذا السياق إلى أنه لكي يحصل ذلك، يجب أن يحصل الأولاد الصغار والفتيات الصغيرات على تعليم نسوي متساوٍ حول التمييز الجنسي والذكورية، ليستطيعوا تطوير القدرة على التفكير بطريقة مناهضة للتمييز الجندي، من خلال إنشاء مجتمع يتساوى فيه الرجال والنساء حقاً، ويمكن فيه إقامة علاقات صادقة وكاملة للجميع.

إن النسوية للجميع التي تدعو إليها بيل هوكس تعطي فرصة لقراءة النضالات النسوية كنضالات جماعية وغير مقصورة على النساء. ورغم ذلك يجادل كثيرون بأنه ما دامت النسوية تناضل ضد كل هذه الأنظمة ولأجل الجميع، فلماذا لا تُستبدل بمصطلح «حقوق الإنسان»؟ هذا الخطاب يتغاضى عن واقع أن توظيف النسوية يأتي أساساً من كونها خطاباً سياسياً يضيء اضطهاد النساء ويفككه بناء على نوعهن الاجتماعي، وهذا يجعل التسمية نفسها شأنًا سياسياً كما يورد [ميثاق المبادئ النسوية للنسويات الأفارقة](#)، الذي يؤكد أن «العمل على النضال من أجل حقوق النساء هو في العمق مسألة سياسية، وعملية التسمية هي شأن سياسي أيضاً. واختيارنا لتسمية أنفسنا نسويات يضعنا في موقع أيديولوجي واضح. بتسمية أنفسنا نسويات، فنحن نعمل على تسييس النضال من أجل حقوق النساء، ونسائل شرعية البنى التي تُبقي على خضوع النساء، ونطور أدوات للتحليل والفعل التحويليين».

والقضاء على التفكير والسلوك العنصري والطبقي والمتحيز جنسياً حسب بيل هوكس، أمر أساسي لتحقيق الأجندة النسوية.

النسوية لا تقاتل للسماح لعدد قليل من النساء المتميزات من الطبقة العليا والمهيمنة بالنجاح، وبدلاً من ذلك، تركز نضالاتها على تغيير واقع الجميع، وبشكل أكبر ممن يتضررون من سيادة النظام الأبوي الغيري والرأسمالي والعنصري والاستعماري.

تمارين على الأداء الخشن: مؤسسة "إدارة الرجولة" الوهمية



*عمار المأمون

الاثنين 7 يناير 2019

مخرجٌ جداً ألا تكون قادراً على تركيب جرّة الغاز الجديدة، واستخدام "المفتاح الإنكليزي" لحلّ العزقة الكبيرة، ثم شدّها والتأكد من سلامتها، كما هو مخرج ألا تكون قادراً على إصلاح فيش كهربائي، أو فتح مطربان قاس، أو غيرها من "المهمّات" التي من المفترض أن تكون قادراً على القيام بها بوصفك "رجلاً"، يَمْتَلِكُ مهارة حلّ المشاكل، التي إن تُركت مُعلّقة، فسُتهدّد رُجولتك، أو تجعلك محطّ الازدراء، بل وقد تتهم بـ"التأثت".

إدارة الرجولة: مؤسسة وهمية

المهمّات التي يُفترض أن يكون الفرد ذو القضيبي قادراً على إنجازها تندرج ضمن اختصاص مؤسسة وهمية يحاول الرجال أن يكونوا دوماً ضمنها، وهي "إدارة الرجولة" حسب تعبير جايسون بيرري، والتي تقدّم فيها طلبات انتساب كي نصبح "رجالاً"، نسعى دوماً للوصول إلى قمتها لننتعم بفوائدها القصوى، وما تقدّمه من تسهيلات وهمية على الآخرين، مهما كان لونهم أو جنسهم- من ضمنهم الرجال أيضاً-، هي الإدارة المسؤولة عن تكوّن "الأنا الرجوليّة"، بوصفها فعلاً مُستمرّاً ولياقة وأداء وتمريناً، لخلق فئة من الملتزمين بالدور، أو الـdefault، رجالٌ بيض من الطبقة الوسطى غالباً، الساعين للوصول إلى الواحد بالمئة التي تحتلّ قمة الإدارة. بُجرد استخدامنا لوصف "default" نشير إلى أن هؤلاء الرجال أدنى، هم الذي لا يريدون دفع النقود للحصول على المزاي الكاملة، ويتنعمون فقط بما هو متوفر، بصورة أدق، هم لا يبذلون المهارة الكافية للمتّمع بكلّ الميزات، مع ذلك يعون "طبيعية" دورهم، ويقتنعون كلياً به، هم مُنتجون وعاملون ذوي مُخطّط واضح، عاطفيون أحياناً، ويكون مرّات قليلة في حياتهم، وقد يضربون زوجاتهم أو صديقاتهم مرة أو مرتين. هذا الدور الذي تخلقه إدارة الرجولة، يفترض مجموعة من الحقائق العقلية والمهارات الاجتماعية والمهنية، فعلى "الرجل" أن يبحث عن الربح، والتماسك والاستقرار، والفعالية المهنية على حساب مشاعره ومشاعر الآخرين، هو أشبه بعنلة ضمن آلة ضخمة، تحرك عالماً صلباً. هو صياد حين يحتاج ذلك، ومقاتل بانتظار نهاية العالم، وعليه أن يدافع عما يمتلكه، هو واحد من قبيلة الرجال حسب جيرري ساينفلد في نكتة له، يقف متأملاً صديقه يفشل بتصليح سيارته، يتضامن معه ضمناً، ويعرض عليه معارف مبتذلة أو خبرة حقيقة، هو دائماً منجذب للعمل، وجزء من أخوية الرجال في المكتب، مرددي النكات البذيئة سراً بجانب برّاد المياه. هو واحد من سرب رجال خاضعين للإدارة العليا، رجال ذوي رواتب متوسطة يحلمون بأن يصبحوا مدراء في يوم ما، ويريدون دوماً سيارة أسرع، ومسجلات ذات صوت أعلى، ومهارة قتالية ما لإنقاذ الجميع ومنافسة الأقران المحتملين.

القناع: سحر السلطة الخفي

إحدى تمرينات التمثيل التي يقوم بها المؤدي الذي يلعب دوراً ما، تقوم على أساس البدء من الشكل الخارجي، إذ يرتدي الممثل كلّ ثياب الشخصية ولونها وجنسها، ليُعاشها خارجياً، مُتتبعاً النصّ ككلمة وملتزماً بالتعليمات الإخراجية، هذا "القناع" الذي يمكن ارتدائه، يخزن حكايات وعلاقات قوة ومكانة في العالم الدرامي. ذات الشيء نراه في "الرجولة"، التي يمكن أن يعايشها "الفرد ذو القضيبي" متتبعاً تعليماتها الواضحة منذ الصغر، ليكسب القوة التي تحتويها، ويتعلّم الاختلاف عن "البنات". هذه التعليمات نراها في ألعاب "الصبيان"، حتى لو لم تكن مخصصة لهم فقط، كالدراجة، التي تمتلك خصائص تتسلل إلى لا وعيهم، فالزينة التي تحويها مثلاً موهبة عسكرياً، تُحيل إلى وظيفة ما، لا فقط زخرفة جمالية كالزهور والأعشاب التي تحملها درجات "البنات"، وكان هناك دعوة للرجال إلى حرب ما، وأول "مهارات" الاستعداد لها، تتمثل بإتقان "التخفي".

تحافظ إدارة الرجولة على سياسات التخفي والتمويه، وتحرص على أن يتبناها الرجال، وتتجلى بعد الطفولة بالبذلات الرسمية، التي يحتكر إثرها الرجال "جماليات الجديّة"، مستدعين قوة الدور الذكوري الذي تمنحه الإدارة وقبيلة الرجال لمرتدي البذلة، وبالرغم من النضال النسوي الهائل، ما زال هذا "الزي" خزناً للقوة، كما نرى في ثياب أنجيلا ميراكل وهيلاري كلينتون ومارغريت ثاتشر، والذي يسمّى **power dressing**، هذا "الزي" الذي ظهر في السبعينات إثر انخراط المرأة بشكل كبير في فضاء العمل، يمتلك خصائص رمزية، هو يُحافظ على "التأنيث" ويقال من "الإثارة"، لكنه في ذات الوقت يستدعي الإدارة السابقة وجديتها وقدرتها على التغيير والإقناع.

تسعى البذلة الرسمية إلى خلق "التشابه" بين "الرجال"، في ذات الوقت تمويههم، هم مقاتلون في معركة كبرى من أجل السلطة والمال، وعمال المكاتب في الشركات، وخدم للواحد بالمئة، أشبه بمؤدّين يتنافسون على ذات الدور، الذي يحرص على عدم تمييز بعضهم عن بعض ويمنع تلمس فردانيتهم. المثير للاهتمام أن نهضة تكنولوجيا الاتصالات، أدت إلى ظهور فئة جديدة من "الرجال"، هم ليسوا عاديين/ default، لكن شكلهم شديد العادية، لا يرتدون بذلات، ويمكن أن نصادف أشباههم في الشارع، بل ويمكن أن نرتدي ذات ثيابهم، أولئك يمتلكون قوة حقيقية، هم رفضوا البذلة لكنهم المدراء الفعليون لواحد من فروع إدارة الذكورة، هم كمارك زوكيربيرغ و بيل غايتس وستيف جوبز، "رجال" العصر الجديد، اللذين تأتي قوتهم من مشابھتهم للجميع في الحياة اليومية، بل أن زوكيربيرغ أجاب حين سُئل عن سبب ارتدائه لذات الثياب دوماً، بأن ذلك يعود لرغبته باتخاذ قرارات أقلّ خارج نطاق العمل والتركيز فقط على فايسوك، وهنا تأتي خطورة هؤلاء "الرجال" الجدد هم يستثمرون في اختلافنا وأشكال "ظهورنا"، لا يحاولون إقناعنا باستثمارات ما أو المراهنة في البورصة، يطلبون منا فقط أن نلعب، ونلتقط الصور، ونحدّد أين نحن في كل لحظة. تتقاطع "رجولة" أصحاب البذلات وأصحاب القمصان القطنية عند عصاميتهم، فشلهم ونجاحهم نتاج جهد شخصي، لا يدركون في الكثير من الأحيان قسوة "الدور" الذي يتورطون فيه، والامتيازات التي يمنحهم إياها، هم يتنافسون ويسعون لإتقانه لأن الحياة "هكذا!"، ويبرّر غضبهم وعنفهم الزائد بأنهم عاطفيون، يخفون مشاعرهم ويموّهون أشكالهم كأنهم لصوص، يجب أن يكونوا حذرين دوماً، لا يجذبون الانتباه، هم منصاعون صامتون لمخطط إدارة الرجولة القائم على المنافسة بينهم. "القوة" التي يستدعيها الشكل الخارجي وما يترتب عليها من سلوك، ترسم بدقة حدود الدور المخصّص لكل واحد من أصحاب القضيبان، وتمهّد لما هو متوقع منهم، إذ تضبط كلامهم ونكاتهم وحركاتهم وأسلوب حياتهم، وكيفية مراقبتهم لسلوك الآخرين من "الرجال"، فالجميع يؤدون أمام إدارة الرجولة ذات الرقابة الدائمة التي يقع الكثيرون ضحاياها، كونها لا تضبط فقط يمارسون الدور، بل تحثّ أيضاً على تعنيف الذين حادوا عن الدور أو هدّدوا حدوده، وكان "الرجال" هؤلاء أسرى أدوارهم اليرغامانية التي تجعل من الرجولة اندفاعاً طبيعياً، لا ندرك أننا نُؤدّيها، بل نمارسها بوصفها جزء منا كما جلودنا وأكبادنا، فههدف

الإدارة هو جعلها "حقيقة"، في حين أنها ليست إلا فرضية أداء تفعلها "لو"، التي تبدأ بسؤال متخيل "لو كنا رجالاً، ماذا علينا أن نفعل؟"، ويستمر الجواب بالتكوّن، لطالما هناك "أنا" واعية تتشكل.

خطر "الأداء السيء"

تتبنى إدارة الرجولة مجموعة من الاستراتيجيات لإقناعنا بالدور الذكوري، ولا تكتفي بالأزياء، بل تولّد الحكايات والشائعات وتوظف الرياضة والبورنو والأفلام والمسلسلات والكثير من السياقات التي تظهر فيها "الرجولة" كأمر مسلّم به، لكن التحديق بها يكشف أنها ذات شكلٍ محدّد، يتطلب جهداً لتحقيقه، فمثلاً، تضاول المهن المُتعبة التي تحتاج لبذل جهد العضلي، وتسهل التكنولوجيا للـ"عمل"، أبرز مفهوم الرجولة الفائقة التي تدعمها الإدارة للحفاظ على الصورة "التقليدية"، إذ نرى الكثيرين يلجؤون لعمليات التجميل للحصول على العضلات، كون "الحقيقة" منها تحتاج لتفان وجهد دون أن تكون نتاج "وظيفة" ما، وهنا تكمن تناقضات الجسد الذكر، فالجمالي فيه مرتبط دوماً بالوظيفة، والعضلات المنفوخة مجاناً مكروهة ولا تعكس الرقي، بل تلك المتوسطة هي التي تختزن مهارة ما، مهارة بدائية تعكس صورة نوستالجية عن الرجل التقليدي، الذي يبني ناطحات السحاب ويعمّر الجسور ويصطاد الفريسة، فما هو جمالي بحت، قد يكون مؤنثاً أو أقل رجولة، ما يززع الصورة التي تروج لها إدارة الرجولة والتابعين لها، كون الثقافة الشعبية تروج أن ذوي العضلات الكبيرة/الجمالية يمتلكون أعضاء جنسية صغيرة، ما يززع سطوة الذكور و"قوتهم".

التهديد الدائم للأشكال التقليدية للرجولة يتجلى في الهبستير والميترو سيكشوال وتنويعات الطيف المثلي وعابري الجنس وعابري الثياب، إذ قلّلت أشكال الظهور التي يتبنونها من وطأة الدور الذكوري، وجعلت حدوده أكثر ميوعة. وما يثير الاهتمام في هذه الأدوار العلنية، أن من يتبناها يُعتبر من وجهة نظر رجولية تقليدية مؤدّ سيء للدور، كونه أدخل تعديلات لا تنتمي للدور الرسمي، وظهوره يشكل تهديداً شخصياً لأننا الرجولية والمسؤولين عنها، وخصوصاً أن هذه "الأدوار الجديدة" أصبحت جدية، لا تظهر كما السابق ضمن سياق استعراضية، ما يهدد مهارات الصلابة والتماسك وإخفاء العواطف، وهذا مثلاً ما نراه في ردود الأفعال العنيفة والعصبية تجاه المتحوّلين جنسياً حينما يلعبون أدواراً جدية في السينما أو التلفاز لا تتمحور حول هويتهم الجنسية، فهم يسخرون من الدور الرجولي ومهارات اكتسابه، إلى جانب فضحهم سداجة الكثير المواقف المتحيزة المرتبطة به.

"مدارس الذكورة" في بلادنا... مصانع العنف



*عبد الرحمن القلق

21 أغسطس 2020

نشأ على ماكينة الخطاب الأبوي البخارية، في مجتمعات تحث الصبية على أن يكونوا بمعزل عن العاطفة، مستنكرة حاجاتهم النفسية، فتضرب بيد من حديد إذا ما رأتهم يشدون عن سراط الذكورة. وإن غابت سمات خشونة والشدّة عن طباع طفل فكأنما غاب عنه ما يميّزه عن الأنثى، وكأنما لا وجود لرجل دون تكوين سيكولوجي وفيزيائي مسبق، يناقض كل سمة باطنية وظاهرية يمكن لفناة أن تتسم بها أنوئتها. هكذا تنظر مجتمعاتنا للهوية الجنسية من منظور بيولوجي تقليدي، رافضة كل حوار ومفترضة أن الرجولة قالب تصكه الهرمونات، متجاهلة عملية التكوين النفسانية والاجتماعية والأسرية المعقدة، مستعيضة عنها بالكليشيات ذات القطبين المتباعدين والمتضادين باستمرارية عمياء. فعلى الأطفال أخذ صكّ الهوية الذكورية هذا مرّة واحدة، من الأب والمعلم والجار والمجتمع. فيُرسَل الأطفال إلى ورشات الرجولة، وتُجنّد كل الوسائل لنحت صورة الرجل الكلاسيكية في جوف عظامهم الغضّة، بدءاً من المناهج التربوية الأصولية التي تأخذ شرعيّتها على يد الآباء والمعلمين، الذين يُحمّدون على أسلوبهم إذا ما نالوا، بعنفهم اللفظي والجسدي، من ذات الأطفال، بغية جعلهم رجالاً أشداء، ومروراً بأحاديث الجيران البراغماتية عن الرجل "الحمش" ذي "الدم الحامي"، الذي يستنسخ بدوره المجتمع، محوّلاً إياه لمسرح دموي تتقاطع وتتسلسل فوق خشبته أمجاد التّعنيف "العفيف"، ثم انتهاء بالثقافية عند الروايات الملحمية، بدءاً من نزال جلجامش مع الثور السماوي الهائج، وحتى شخصية الرجل الهوليوودية ذي القلب الميت، الذي يملك كل شيء تحت السيطرة، في مشاهد يعتليها العنف الذكوري كفعل مشروع لا يمكن للخير أن يُحصّل من دونه. مكثت في سنوات مراهقتي طويلاً تحت وطأة فوبيا عدم القدرة على إتمام الاختلاف الظاهري التام بين القطبين، فوجدت نفسي في سعي مستمر لأدخل "مصنع الذكورة" وأثبت أنني ذكر، كذلك الذي تغنى به المعلمون في الصفوف الابتدائية حين ضربونا بالعصيّ البلاستيكية على أكفنا، وزادوا ضرباً كلما بكينا، وقالوا:

"خليك رجال ولا تبكي مثل النسوان! أنت الرجل في البيت! امشي مثل الرجال! احكي مثل الرجال!
كُن رجلاً ولا تقل يوماً أنك تعبت أو خفت أو رقت قلبك! كُن رجلاً وصاحب ألف صبية وتزوج من لم تصاحب يوماً أحداً!

كُن رجلاً واغسل شرف العائلة والأمة والدين! لا تبتك، لا ترأفت! اضرب وكن قاسياً وفضلاً وخشناً كالرجال!
كُن رجلاً وسيطر على رغباتك ومشاعرك وسلوكياتك الرقيقة المؤنثة، ومن الأفضل لو استطعت محققاً تماماً!

جمل كهذه تُستعمل في اللغة العربية لبيت الانضباط شديد القسوة في أنفس الصبية ومكافحة "الانحلال الاصطلاحي" ضد هويتهم البيولوجية. لطالما فتكت هذه الجمل بي وبأصدقاء كثير، ظلوا إثرها في حرب داخلية شعواء لإثبات رجولتهم، بطرق عدوانية غالباً، دمّرت ما حولهم ودمّرتهم، ظناً أنهم سيجدون معها ما يشفي عقدهم.

ولولا أنني منذ الطفولة أميل للوحدة لكانت أيام مراهقتي كلها محاولات لإقناع المجتمع بأني "ذكر" بما يكفي لمحق كل سلوك رقيق في شخصيتي، وبأني ذكر بما يكفي لأنهل على أختي -التي تكبرني بعامين- بالضرب، فقط لأنني شاهدها تحدّث رجلاً غريباً، وأني ذكر بما يكفي لأحكي لشلة الصبيان عن الفتيات اللاتي قابلتهن كأن جميعهن "شرايميط"، أو أن أدخل عراكاً "مُخيمجياً" ولا أخرج منه دون "تشطيب".

ثم أيقنتُ أن لعبارة "أنت لست رجلاً حقيقياً" وقعاً مختلفاً عن عبارة "أنت لست امرأة حقيقية"، وأن كليهما تختلفان جذرياً عن بعضهما فيما يتركان من أذية، ذلك لأنني -ولحسن الحظ- رأيت باكراً الكثير من النساء اللاتي يفتخرن بامتلاكهن خصلاً خشنة، يتحدّين المجتمع بسحب تلك الصفات من بوتقة الذكورية، وجعلها صفات تتحلّى بها النساء المستقلات أيديولوجياً واقتصادياً وجنسياً عن لبلابة الرجل، ليحررن رقابهن من النظام الأبوي الذي يفتك برجاله كي يفتكوا بنسائه.

في حين أن العبارة الأولى "أنت لست رجلاً حقيقياً" أشدّ وطأة وأذى على الصبية والمراهقين، فلا طفل يريد أن يبكي أمام رفاقه كيلا يُنعت بالـ "حريمة"، ولا طفل يريد أن يلعب مع البنات أو يجرب أدوات التجميل كيلا يُطرَد من شلة الصبيان، ويتهمه الأهل بخلل في رجولته، ولا أخ يريد أن يعترف أمام أبيه أن له صديقة أيضاً مثلما لأخته صديقاً، وأنه لذلك لا يجد سبباً لملاحقتها وتأنيبها وتعنيفها، لكنه رغم ذلك يلاحقها ويؤنبها ويعنفها، ليس خوفاً من أبيه، بل من ذات ذكورته التي تعشش مع الوقت والعادة في اللاوعي.

أما إشارة سن البلوغ الخضراء، فتبدأ بالإضاءة عندما يبدأ الطفل بملاحقة أخته وأمه وكل بنات عائلته "على الدعسة"، محولاً مستقبلهن التعليمي والمهني والزوجي، وشعرهن وجلودهن وأصابعهن وأذانهن وأسنتهن، إلى شرف، يصير هو صاحبه بين ليلة وضحاها. وكأن مصنع الذكورة هذا هو الطريق الأكيدة لصبية مجتمعاتنا كي يعبروا به سراط المراهقة الجهمي، تحت وطأة مجتمعٍ ورث الذكورة مع سلطة بلاد فاشية، فلا يفكّ يجلد مراهقيه ويبث في أدمغتهم كل تطرف معياري ولغوي حتى يبدووا بجلد أخواتهم، فإذا صار الطفل رجلاً ثم أباً، أعاد صنع ما صنّع به وقال: "بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا"، وبأن هذا ما صنع منا رجالاً يتحدّون فوضى الحياة الظالمة، في وطن تعلموا بأن يضحوا بأجسادهم وعمرهم كمحاربين لأجله، وأن يتحلوا بالرجولة التي تميّزهم عن "الجماعات المنحطة أخلاقياً"، كالرجال الليبراليين جنسانياً، وغيرهم من المنشغلين جداً بأنفسهم، بحيث لا يكرسون شهواتهم وأجسادهم للوطن والذكورة والدين والأمة

الهوية الذكورية الجمعية مزاياها كدحض خوف الرجال من الوحدة التي تأتي لو فقدوا دورهم في الهرم الجنسي التقليدي، الذي يشكّل عمق وقرار ثقافة ينكرون كونهم رجالاً بدونها، فينبذ الشبان الذين كبروا في بيئة خلت منها السلطة الأبوية أو سلطة الأخ الكبير، لأن الآخرين الذين شبّوا على سياطها وبلطاتها، هم وحدهم من يستطيعون أن يطبقوا سنتها، ليعيشوا تفوقهم "المفترض" جنسياً واجتماعياً على النساء، كما على رجال آخرين تم إسقاطهم من الهوية الذكورية، لإظهارهم سلوكيات لا تأبه بما هو "صحي" بالمعنى المتعارف عليه، ضمن أيديولوجيا الذكورة.

في ظلّ القيم الأسرية المحافظة، وفي المجتمع المتطرّف بقوميته، تم تلقيننا العنف صغراً، أنا وأنت وهو، ومن لم يستطع إخراج نفسه من تلك المدارس ظلّ طفلة حياته -حتى وإن ردعته ذاته الأخلاقية عن العنف- ظل مهياً في لواعبه لأن يضطهدّ ويعتف ويتحرّش بالنساء، وأن يُهين ويستهن وينظر بدونية، أوتوماتيكياً، لكل رجل يطبق الانحلال الحدودي بين الأنوثة والذكورة.

للعنف على مر التاريخ وظائفه التأسيسية أو التدميرية على حد سواء، ولست هنا بصدد خلق عالم يوتوبي يتجاوز واقع عالمنا ولعننا فيه، لعنة قابيل وهابيل. لكني أريد أن أخذ العنف الوحشي ضدّ المرأة في عالمنا العربي، ليس كظاهرة عنف ضدّ المرأة في أي مكان في العالم، بل كتطبيق مشروع ومباشر للقيم "المخلّقة" التي تحمّلنا إياها الأسرة والدين والسلطة والمجتمع، فيطبعها المعلمون فوق جلودنا بالخيزران والمساطر الحديدية، لتعمل في نفوسنا كمرشد معياري لكل ما يشكل الذكورة الحقيقية.

يرافقنا هذا المرشد كي نقدر على التمييز بيننا وبين المرأة، ولنستطيع تفضيل أنفسنا عليها بنكران كل المشاعر والسلوكيات "المؤنثة" و"الفاضة": كالرقة واللطافة والليونة والرهافة، إلى حدّ احتقارها أيضاً، في وجوه رجال يهددون هوية الذكورة الجمعية. فمن تناقضات الذكورة في عالمنا العربي أن صورتها المهيمنة لا يحققها في الواقع أي فرد بذاته، أي أنها ليست خاضعة بأي شكل لإرادته، بل يتم تحقيقها فقط بشروط الجمع التبعي، كجزء لا يتجزأ من نُظْم القطيع، سياسياً أو دينياً على حد سواء. فالرجل العربي ما هو إلا جزء من مجموعة ذكورية منظمة، يفكر قبل كل شيء بما يُرضي شرائعها وعاداتها، وحتى لو امتلك الرادع الأخلاقي داخلياً، سيُجبر نفسياً على المشاركة في أفعال مجموعته، التي لا تتعدى كونها عملية ديناميكية، يناقض الرجل نفسه فيها عندما يقوم فعلياً بالقضاء على سلطة ذاته الأخلاقية، فتري أبا يقتل ابنته بدم بارد ثم يجلس ليشرب الشاي، فيصهر بذلك رجولته ويصّبها في الهوية الجمعية، متجاوزاً ذاته كإنسان وأب ورجل حر.

لجرائم التعنيف وجهها الآخر الذي لا يقوم على التمايز الراديكالي في قطبي الجنس فقط، وإنما على فكرة مبارزة الذكورة أمام ذاتها، وكان العنف هو احتجاج الذكورة على هويّتها الجمعية. فإلى جانب تعنيف الزوجة والأخت والابنة، يكون تعنيف الرجل للرجل الآخر استراتيجية أدائية، يتبنّاها من يرى رجولته مهددة، في مجتمع أحد أهم أدوات سلطته الذكورة المهيمنة التي لا تقبل إلا بسياسة القضيب الواحد. بذلك، وعندما تُهان صورة الفرد الذكر في بلاد القائد الواحد/ أو القضيب الواحد، يفزّ الذكر الصغير من الذكر الأكبر، لتعنيف المرأة وتحرّرها، مُرمّماً أيقونة الذكورة المجروحة فيه، بمجرد الوصول لنشوة السيطرة، للتلذذ بإخضاع القطب

الأضعف وإذلاله، مخفياً ذلك خلف تسميات أصولية كالغيرة والشرف والعرض، فلولا ذلك لظلت ذكورته فارغة وعديمة.

بتعنيف المرأة والاعتصاب يوهم الرجل الذكوري نفسه بانتصاره -على الأقل في سريره- ضدّ حرب الإذلال التي يخسرها في حياته اليومية، أمام ذكور مجتمعه الأكبر في الأسرة والدولة، لضمان هويته والحفاظ على نرجسيته الذكورية الهشة، مُكملاً بذلك دورة سياسية القضيبي الواحد، تحت حكم نظام القائد الواحد.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

في التطرف النسوي



*رحاب منى شاكر
10 سبتمبر 2020

«أنا مع النسوية، ولكنني ضد التطرف النسوي!». لطالما سمعت النسويات هذا التأييد الملحوق مباشرةً بذلك التحفظ. وطبعًا جميعنا نحاول ألا «نتطرف». نحاول أن نتكلم بتروٍ قدر الإمكان، ونصلي على النبي قبل أن نكتب أي شيء على وسائل التواصل الاجتماعي، ونعيد ترتيب أفكارنا قبل نشرها، كي لا نظهر بمظهر البائسات والكارهات للرجال، ونخسر أكثر مما نحن خاسرات.

السؤال الذي صرت أطرحه مؤخرًا حين أواجه ذلك التحفظ هو: ولكن كيف ترى التطرف النسوي؟ ألا ترى معي أن «التطرف النسوي» كلمة مطاطة جدًا، وقد تشمل كل شيء تقريبًا؟ ألا ترى معي أن في الإلحاح على مسألة التطرف يكمن خوفٌ دفينٌ من أن تكون النسوية محقةً في مطالبها، وتحقق ما تصبو إليه؟ فعلى سبيل المثال، البعض يرى في المطالبة بالمساواة في الإرث ومناقشة تعدد الزوجات تطرفًا، والبعض الآخر يرى في إلغاء قانون الأحوال الشخصية كاملًا والمطالبة بدستور علماني تطرفًا، والبعض يرى في نقد بنية الأسرة الذكورية تطرفًا، والبعض يرى السفور أو مجرد مناقشة ظاهرة الحجاب تطرفًا، والبعض يرى في اللقاءات التي تضم النساء حصريًا بغرض منحهن مجالًا لاكتشاف ذواتهن وتبادل الخبرات وفي جميع أشكال الاحتفاء بالأنوثة تطرفًا، والبعض يرى في رقص النسويات وكل تعبيراتهن الجسدية وفي الكلام عن الحرية الجنسية للمرأة تطرفًا. والبعض يرى أن النسوية من بابها إلى محرابها تطرفًا بتطرف، فراحوا يشبهوننا بالدواعش. للأسف الناس «حساسون» جدًا من هذه الناحية، حتى صرنا كمن يمشي على بيض أو في حقل الغمام. كلما قلنا كلمة، ندوس على طرف أحدهم.

ولكن دعونا نحاول الإجابة على هذا السؤال: هل النسوية السورية متطرفة فعلاً؟ من ملاحظاتي العامة يمكنني الجزم أن السواد الأعظم من النساء والنسويات السوريات أقرب إلى المحافظة من أن يطرحن أمورًا كالتى ذكرتها فوق بشكل مباشر. كثيرًا ما زلن عالقَاتٍ بشكلٍ أو بآخر بالأجندة التي وضعها الرجال للنضال، والتي لا تأخذ وضع المرأة بعين الاعتبار، وما زلن يعتبرن قضيتهن ثانويةً بالنسبة للهَمِّ العام. وبعضهن ما زلن يصدّقن أن أي طرح نسوي مستعجل سوف يعطل الأولويات. كما أن الأغلبية، حتى العلمانيات، يحاولن أخذ الميل الوسطي للناس بعين الاعتبار، ويخشين من اتهامهن بالكفر والزندقة في حال ناقشن الأديان. وكثيرًا يبتعدن عن أي جدالٍ عام خشية أن يصبحن عرضةً للهجوم الشرس على حياتهن الخاصة. كثيرًا غير قادرات على البوح بعذابات أنوثتهن، ويكبتن ذاكرتهن، خشية أن يُعاقبن مرةً أخرى إن خرجت للعالم. كثيرًا ما زلن

يتعرّض للعنف المعنوي، وأحياناً الجسدي، من عدة جهات، وغير قادرٍ على الإتيان بحلول لمشاكلهنّ الخاصة، فما بالك لمشاكل النساء الأخريات. كثيرات ما زلن مستهلكاتٍ ومُستنفذاتٍ ومرهقاتٍ جراء الحرب ومتطلبات الحياة، بحيث لا يجدن الطاقة للشغل على قضيتهن النسوية العامة. أين يكمن التطرف إذن؟

وإن أردنا البحث في التطرف النسوي، لا بد أن نلقي أيضاً نظرة على وضع المرأة العربية والسورية على وجه الخصوص. لا أعتقد أن أحداً سوف يجادلني إن قلتُ إن وضع المرأة في منطقتنا بغاية التردّي، وقد ازداد بؤساً جراء الحرب والأوضاع السياسية القلقة للبلاد. ما عدا الظلم على المستوى القانوني والسياسي والصحي والتعليمي والاقتصادي، ثمة موروثات وتقاليد دينية وغير دينية تسعى لتقديس دونية مكانة المرأة، والحد من تطورها وحرية حركتها. وما زالت نسب العنف ضد المرأة مستورة، لندرة الإحصاءات، وقلة الاهتمام الحقيقي بتلك الأرقام. وحين نقول «عنف» لا نقصد فقط صفةً عابرة، أو عنفاً رمزياً في اللغة، وإنما كذلك حالات اغتصاب وتحرش وقتل وتضييق يفضي إلى الانتحار. أليس هذا هو التطرف بعينه؟ حتى أن الباحثات اكتشفن في بعض الاستطلاعات الصغيرة أن جميع المستحبيات السوريات بدون استثناء قد تعرضن لنوع من أنواع العنف الجسدي أو النفسي. العنف ضد المرأة منتشرٌ في جميع شرائح المجتمع، الثرية والفقيرة، المثقفة وغير المثقفة، المعارضة والموالية، ومع ذلك مطلوبٌ من النسويات ألا يغضبُن، ويظنن لطيفات، لا بل جذابات في طرحهنّ للمواضيع التي تهمهنّ. إن رفعن أصواتهن، أو أشرن إلى المستفيدين من المعادلة الذكورية، سوف يوصمن بالتطرف، وينفصلن عن المجتمع.

برأيي حتى أكثرنا غضباً، وأقلنا تكتيكا، أي صاحبات الخطاب الاستفزازي -وهن حسب ملاحظتي معدودات على أصابع اليد الواحدة- يطرحن أموراً معقولة ومحقة، إلا أنها تستدعي ردوداً عكسية قد نكون في غنى عنها. ولكن هذا ليس لأنهن متطرفات، وإنما لأنهن استغنيين، وشرعن يتناولن أشد الأمور حساسية، وتجراًن على تجاوز الخطوط الحمراء التي تقيد عينا ولا وعينا، وجهرن بالحقيقة الفجة والقيحة والتي لا يريد سماعها أحد، وأفصحن بأسلوبٍ نفرغ منه حتى نحن النسويات. هؤلاء تنصبّ على رؤوسهن كمياتٍ كبيرةً من القبح المجتمعي. موضوع العنف ضد المرأة ذو حساسية عالية أينما أتيت، لذلك لا أظن أنّ المشكلة تكمن فيهنّ، وإنما جاء خطابهنّ كردة فعلٍ غاضبة على الواقع المزري. لن يذهب عملهن سدىً برأيي، لأنهن يملأن شاعرًا من الساحة النسوية الكبيرة والمتنوعة. بعض الجدران المصمتة لا تزول بالتربيت عليها فقط.

أجل، نحن نعاني من جهلٍ كبير بتاريخنا وبالأدوات والاستراتيجيات النسوية، ويقع بعضنا في فخ التعميم، ولكن ليست هذه سوى أخطاء بشرية فردية نحتاج للشغل عليها وتشذيبها. ولا بأس أن نتروى أحياناً لنستخلص الدروس. غير أن انطباعي هو أن تهمة التطرف ليست أكثر من فرّاعة، كي ننشغل بالشكل أكثر من المضمون، كي يضغف زخماً ونبقى تحت السيطرة. صدقوني، لا توجد امرأة نسوية واحدة لم تعان من ذرّ الرماد في العيون، فيحصل أن تتأخر في انطلاقها خوفاً، أو تتخلى.

واللافت أن تهمة التطرف تأتي أحياناً من أشخاص نودّ لو كانوا حلفاءً لنا في النسوية، لاتساع معرفتهم أو لشعبيتهم. ولكن قبل أن يعبر هؤلاء عن تضامنهم، لا بد أن يضعوا عصاً أو اثنتين في الدواليب، ويذكروا تحفظاتهم على تطرفٍ مزعومٍ لم يقترب منهم بأي حال. يتخذون موقفاً وسطياً فائراً يرضي أكبر عددٍ ممكن من التيارات، أو يعومون المشكلة بالتحجج ببنيتها ونسبها إلى طبيعة المرأة البيولوجية أو تاريخ صعب التغيير. يطمحون إلى قلب العالم في ثورتهم على الاستبداد السياسي، ولكنهم لا يسمحون للحركة النسوية أن تتجاوز عتبات البيوت. يرفضون مثلاً أن يجري الشغل على مستوى الأفراد، مع أن المستفيدين معلومون وهم أناسٌ مسؤولون ومعظمهم واعون جداً لمصالحهم. لماذا لا يمكن أن يعلن هؤلاء المثقفين عن تضامنهم العميق مع النسوية؟ برأيي ثمة سببان على الأقل، أولهما ضرورة حفظ ماء الوجه، فالنسوية تهمةٌ تلاحق الجميع ولا تفرق

كثيراً بين رجلٍ وامرأة. وثانيهما الخوف من التفريط بالامتيازات. وهم محقّون في ذلك، لأنّ كلّ خطوةٍ منهم سوف تستدعي خطوةً تاليةً، فالنسوية بطاقة ذهابٍ من دون إياب. سيرٌ في اتجاه واحد.

فضلاً عن ملاحظتي أن ثمة خلطاً كبيراً بين التطرف والجزرية. نحن جزريات، ولسنا متطرفات، فلا واحدة منا حملت السلاح، ولا واحدة منا قامت بعملية انتحارية، وحالات العنف المنزلي التي تقوم بها النساء نادرة، ولا تنفّذ من قبل النسويات. كما أن العنف والنبذ والأحكام المسبقة التي نواجهها أضعاف مضاعفة لما نبته حولنا. كل ما هنالك أنه لا فائدة من الطروحات السطحية والتجميلية والتي لا تمسّ امتيازات الرجال في شيء. نحن نعالج مسألة تمسّ الطبقات الأعمق التي انبنى عليها مجتمعنا، وأيّ تحريكٍ فيها سوف يولّد هزاتٍ صغيرةً وكبيرةً في القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وحتى الدينية. أتمنى من النسويات ألا يتخلّين عن جذريتهنّ خشية أن يظهرن متطرفات. فالتطرف شيء، والجزرية شيء آخر. التطرف له علاقة بالأطراف، والجزرية بالجذور. وإن لم نصل للجذور، فلن نصل أبداً.

ومع ذلك أفتاءل، فالمعمعة التي نشأت إثر نشر امرأةٍ سورية لفيديو حول العنف المنزلي الذي تعرضت له، ليست سوى مؤشر على اشتداد عود النسوية شيئاً فشيئاً. وقد تعتبر الوعكة التي أصابت الذكورين دفعةً واحدةً بشارة خير. بدأنا نطرح أنفسنا بقوة، كل ما علينا الآن هو مزيد من الشغل على أدواتنا ومعارفنا العامّة والنسوية، كي نكون قادراتٍ على النقاش والجدال بقلبٍ بارد. لا بد أن نتعب أحياناً، فنستريح، فنواصل المسير.

"أنا رجل نسوي" ... كذاب؟



*سامية علام

13 أكتوبر 2021.

"أنا رجل نسوي لكن لا تسيئي فهمي، لا أدعي ذلك سعياً إلى مضاجعة إحداهن"، قال أحد الأصدقاء هذه الجملة في نقاش طويل حول شعبية المبادئ النسوية في المجتمع المصري. أثارتنى جملته الاستدراكية ودفعتني للتساؤل: هل كان مضطراً إلى قول ذلك؟

والأهم: هل هناك رجل نسوي عن اقتناع؟ بحثت في ذلك طويلاً لأجد أن البعض يعتقد أن ذلك مستحيل، وبعض آخر يراه نادراً وقد يكون مرتبطاً بـ"مصالح" أو "غايات"، وبعض ثالث يقول إنه يمكن أن يكون بعض الرجال "حلفاء" لكن ليسوا "أصحاب قضية". في المسألة النسوية، قلة فقط تقول باحتمال أن يكون الرجل نسوياً عن اقتناع وهي تفرق ذلك بـ"التنشئة" و/ أو معاشة "معاونة نسائية" خالصة.

وفي حين لا يمكن الزعم بوجود إجابة واحدة صحيحة أو حاسمة عن هذا السؤال الأخير، وعلى الأرجح لن يكون هناك أبداً، يمكنني القول إن إجابة السؤال الأول هي نعم.

يتم التشكيك بأي رجل يقول إنه يدعم حقوق المرأة ويؤيد الحراك النسوي بل نفترض الكثير من النسويات أن أكثر من 90% من الرجال الذين يظهرون الدعم للمساواة بين الجنسين كاذبون.

قالت الرائدة النسوية والكاتبة نوال السعداوي عن زوجها السابق، الكاتب والسياسي الماركسي شريف حتاتة، الذي زعم البعض أحياناً أنه كان "نسوياً أكثر منها": "كان زوجي الثالث، والد ابني، رجلاً حراً جداً، كان ماركسياً وتعرض للسجن. عشت معه 43 عاماً، وأخبرت الجميع: هذا هو الرجل النسوي الوحيد على وجه الأرض. ثم بعد ذلك اضطررت للطلاق منه أيضاً. كان كاذباً. كان على علاقة بنساء أخريات. إنها تعقيدات الشخصية الأبوية. ألفت كتاباً عن المساواة بين الجنسين ثم خان زوجته. أنا متأكدة أن 95% من الرجال هكذا"

الازدواجية الصارخة في المواقف إزاء تمكين النساء ليست مقتصرة على العالم العربي إذ تشير الأبحاث والدراسات إلى أنه بالرغم من تحقيق النساء قفزات عالية في الوصول إلى السلطة، لا تزال ثقافة عدم الثقة في القيادات النسائية والمعارضة الشعبية لوجود المرأة في المناصب المؤثرة قائمتين حتى في الدول ذات التجربة الطويلة مع الزعامات النسائية مثل ألمانيا.

لماذا إذاً قد يدّعي الرجل أنه مع حقوق المرأة وهو على النقيض من ذلك؟ وما الذي يعنيه أن يكون نسوياً؟

خوفاً من "النسوية المتطرفة"...

يقول أشرف منير، محاسب (49 عاماً) لـرصيد22 إنه ليس ضد حقوق المرأة وإنما يدعم حصولها على "حقوقها كاملة" مع "تحفظات". فهو يعتقد على سبيل المثال أن هناك وظائف لا تناسب النساء وإن كان يؤيد عمل المرأة والمساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وما شابه.

لكنه يقول إنه يعيش في "وسط نسوي بتطرف" ويزعم أنه يجبره على الصمت وعدم التعبير عن رأيه بحرية إزاء القضايا الجندرية التي تكون له فيها وجهات نظر غير مماثلة لصديقاته النسويات. يضيف: "حين تناقش القضايا النسوية اضطر للصمت حتى لا يتطور الأمر إلى خلاف. مثلاً، النقاش حول المساواة في الميراث أعتقد أنه غير جائز لأن الدين ينظمه. فأسكت أو أكتفي بابتسامة أو أغادر تماماً لأنني لو قلت وجهة نظري 'هياكلوني'، وهو تعبير بالعامية المصرية يقصد به سينهرونني بشدة.

ومن الأمور الأخرى التي تزعجه في صديقاته النسويات أنهن "شابيفن الستات مظلومة على طول وعايزينها تاخذ أكثر من حقها". سافر أشرف وعاش في العديد من الدول الأوروبية حيث المرأة أفضل حالاً وهو يظن "مشفتش زي التشدد النسوي اللي هنا".

كما يعتقد: "مش مفروض أجبر على اعتناق أي مبدأ مهما كان نبيل عشان أرضي حد. مستحيل الإرغام هيفيد بالعكس هيفضر. الطريقة اللي بيحصل بيها الموضوع (دعم النسوية) مش حلوة".

"النسوية أصبحت فزاعة وصنماً"

خالد صفوت (36 عاماً)، مصور صحفي حر. يقول لـرصيد22 إنه "مع حقوق المرأة، لكن بشوف النماذج اللي بتمثل النسوية 'أوفر' (فجة) في الحديث عن قضايا المرأة... بيشرحوننا حقوق المرأة، وياخدوها في سكة تانية. وبعضهم بينتهج التعميم أو تكميم الأصوات غير الموافقة له، دا غير رفض أن الرجل يتكلم عن حقوق المرأة. من متابعتي للنقاشات النسوية، شايف إن النماذج دي بتسيء للقضية أكثر ما بتفيدها".

ينتقد خالد أيضاً ما يقول إنه "حصر قضايا المرأة بالعنف والتعنيف في العلاقات الرضائية والتحرش وقضايا الجندر، بينما يتم تجاهل قضايا خطيرة مثل زنا المحارم ونسب الأطفال والمرأة المعيلة وملفات أخرى" يراها "أكثر أهمية ونفسيّاً في الواقع مقابل التعبئة النسوية -حشد النساء- لدعم حالات لا تمثل انتهاكاً لحقوق المرأة وهي أقرب للابتزاز العاطفي مثلاً"، وهذا ما يعتبره "تشويهاً للنسوية".

يضرب مثلاً على ذلك ببعض حالات "فضح المتحرشين"، التي يقول إنها "تكون في الأساس محاولات انتقام عقب علاقات سامة لا تمت للتحرش بصلة" وتؤدي إلى تضامن عكسي مع الطرف الأخر.

يرى خالد أن أصل المشكلة هو أن "النسوية أصبحت فزاعة أو صنماً عند البعض. إله مقدس لا يسمح بتناوله بالليل والقال. هذا أدى إلى ظهور اتجاه معادٍ للنسوية أحياناً من دون فهم"، وهو يقول إن هذا نتج عن "الرفض الساحق لفكرة نقد النسوية أو السخرية من بعض الأفكار النسوية وبعض النسويين المتورطين في 'معارك فارغة'".

في اعتقاده، "السخرية والمزاح بالكوميكس ليسا دائماً تقليلاً من الفكرة وليسا سيئين تماماً بل أحياناً يساعدان في تبسيط الفكرة وتوصيلها للعامة".

في غضون ذلك، يؤكد خالد أنه داعم لحقوق المرأة، موضحاً أنه في إطار عمله كمصور يركز على بعض القضايا الخاصة بالمرأة مثل معاناة المرأة العاملة لا سيما عاملات البيوت والمرأة الريفية. وفي حياته الشخصية يقول إنه لا يتدخل في حياة وقرارات نساء الأسرة، ويؤمن بعمل المرأة وحريتها في اللبس والعمل والحياة الجنسية وغيرها.

لكنه يقول إنه تعرض لمواقف عديدة اتهم فيها بمعاداة النسوية. "صديقة نسوية عاتبتني لأنني عملت لايك لصفحة ضد النسوية. صديقة أخرى لامتني على الإعجاب بمنشور ينتقد الحراك النسوي في مصر، على الرغم من أنني

في نفس الوقت تفاعلت مع منشور يقدم وجهة النظر المعارضة"، قال منوهاً بأن دافعه في متابعة المنشورات المختلفة كان الفضول لمعرفة وجهات النظر المتعددة لتكوين "رؤية خاصة متزنة".

تحقيق مصالح ومكاسب

عبد الله عابد (اسم مستعار، 36 عاماً)، صحفي و كاتب مصري يقول: "غالبية الرجال يضمرون من الأفكار والآراء حول المرأة ما هو أشد تطرفاً من السلفية لكنهم يدعون عكس ذلك في العلن وأحياناً يكون ذلك من دون وعي بحقيقة ازدواجيتهم".

ويزيد بأنه لا يعرف أكثر من "خمسة أو ستة أشخاص يؤمنون بالمساواة التامة ويطبقون ذلك في حياتهم نتيجة تنشئتهم الاجتماعية الليبرالية الخالصة أو تربيتهم وحياتهم خارج مصر".

وهو يعدد دوافع بعض المحيطين به من مدعي النسوية في الآتي: "إثارة إعجاب الفتيات الحديثات العهد بالوسط خلال الجلسات المشتركة. حجز مكان لنفسه وشعبية في الوسط لأن الآراء الرجعية لم تعد تسمن ولا تغني من جوع. الخوف من القوة النسوية التي، وإن كانت ليست تنظيماً جماهيرياً على الأرض، فهي تتمتع بقوة افتراضية على السوشال ميديا تمكنها من اغتيال أي فرد معنوياً إذا جاهر بأرائه الدونية المتخلفة عن المرأة".

ويتابع عابد: "هناك أمر شديد الأهمية أيضاً: تمثل النساء كتلة كبيرة في الحقل الثقافي ليس فقط على الصعيد الإبداعي وإنما أيضاً كقوة شرائية. النسبة الكبرى ممن يشترون المؤلفات الأدبية ويقومون بالمتابعة والإعجاب عبر السوشال ميديا هي من الفتيات، وخسارتهم تكون قاصمة لأي كاتب. وهو ما يدفع الكثيرين منهم إلى التصريح بكلام تنويري لا يقتنع به عبر حساباته أو في الندوات والمقابلات الإعلامية، بينما يتحدث عن قناعاته المغايرة في نطاق الأصدقاء المقربين والغرف المغلقة".

يطرح الكاتب المصري هذا سبباً محتملاً لأن "كثيراً من مدعي النسوية يتبين لاحقاً أنهم متحرشون أو معنفون مثلاً".

هنا تذكرت عندما أخبرتني صديقة صحافية عن بعض الأسماء البارزة في بلاط صاحبة الجلالة بمصر، التي تدعي الإيمان بحقوق المرأة، فيما تضمير الميسوجينية وتصرح بها في الجلسات الخاصة. كان صادماً أن أحدهم هو مؤسس ومالك أحد المواقع النسوية البارزة وزوج ناشط نسوية شهيرة.

قالت الصديقة إن هذا الشخص لا يكشف قناعاته الحقيقية حتى لا يخسر مصدر رزقه وزوجته التي لا تتهاون في أي شأن نسوي.

ماذا يعني أن يكون الرجل نسوياً؟

بقي أن نسأل: كيف ومتى يعتبر الرجل نسوياً، هل يكفي لذلك أن يقول إنه مع حقوق المرأة؟

بعيداً عن شعارات "التضامن" الرنانة، ونظراً لأن الحركة النسوية تتحدى السلطة والتفضيل/الامتياز اللذين يتمتع بهما الرجال في المجتمع، فإن الرجال النسويين بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد للنهوض بالمثُل النسوية وتطوير مجتمع أكثر إنصافاً.

تبعاً لذلك، يُعد إدراك الرجال الامتياز الذي يتمتعون به خطوة أولى رئيسية نحو تحولهم إلى الإنصاف والعدالة. ومن ثم يأتي الانتباه إلى الطرق التي تؤثر بها الذكورة/الأبوية على نظرتهم للحياة التي يتقاسمونها مع النساء، والقصد هنا رؤية الأمور من منظور النساء. في المرحلة الثالثة، يمكن للرجال استخدام امتيازاتهم لإحداث فرق حقيقي خاصةً حيال تصرفات زملائهم، على الأقل بالتوقف عن تقديم الأعذار للرجال المسيئين للنساء حتى يكون هناك مجال لمحاسبتهم وتكون هناك كلفة للإساءة إلى النساء أو التمييز ضدهن.

أما الرجال في مراكز القوة، فبإمكانهم القيام بدور أكبر عبر تغيير السياسات المتحيزة ضد المرأة، مثلاً المساواة في الأجور وساعات العمل وتوحيد معايير الترقيات وما شابه.

ومن العوامل التي تساعد على أن يصبح الرجل نسوياً التعرف على المصلحة الذاتية للفرد في تحدي عدم المساواة في الأدوار بين الجنسين والتأكيد على أن بعض أنماط الذكورة ضارة بالرجل. على سبيل المثال تحميله عبء كل شيء بذريعة أنه القوي وصاحب النفوذ، وعدم السماح له بإظهار الضعف أو طلب المساعدة.

هذا بالتحديد ما أشار إليه الصوت الرائد عالمياً في المطالبة بإشراك الرجل في تعزيز المساواة بين الجنسين، غاري باركر، مؤسس ورئيس منظمة بروموندو، حين سئل عن كون الرجل نسوياً إذ قال "النسوية ليست الرجال ضد النساء، ولا النساء ضد الرجال، إننا جميعاً في هذا معاً. هذا ما تعنيه المساواة بين الجنسين بالنسبة لي.

لا يمكن أن يكون هناك أجندة لحقوق الإنسان، ولا يمكن أن يكون هناك عالم أفضل ولا أهداف تنمية مستدامة بدون أجندة نسوية. سوف ينهار (كل هذا) بدونها ببساطة. يحتاج الرجال أن يكونوا جزءاً منها (الأجندة النسوية).

أعتقد أن الجزء الواضح بالنسبة لي، كرجل، هو التركيز على السلطة والامتيازات، والمطالبة بأجندة نسوية واستخدام صوتي حيثما أستطيع، ودعوة الرجال الآخرين إلى دعمها، وإدانة الرجال حين يتسببون في أذى. يجب أن نعترف بأن الرجال لم يحملوا العلم الذي أوصلنا إلى هنا. حياة النساء وأصواتهن جليبتا الأجندة النسوية إلى محور الاهتمام".

"النساء أجدر وأولى بتحديد أولويات قضاياهن"

من جهتها، ترفض الناشطة النسوية المصرية لبنى درويش، مسؤولة ملف المرأة والنوع الاجتماعي في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في تصريح لرصيف22، اتهام النسويات بأنهن يضغطن على الرجال لخلق دعم زائف لحراكهن.

تقول: "القضية النسوية مثل قضايا حقوق الإنسان الأخرى من يصيغ مبادئها وينسج معاركها هم المتضررون والمضطهدون، أي أن النساء هن الأجدر والأولى بتحديد أولويات قضاياهن وحقوقهن".

ثم استدركت: "من الجيد أن يكون هناك رجال داعمون لقضايا النساء لكن هذا لا يتحقق بالتصريحات وإنما في المعارك والمواقف، هل يستخدم هؤلاء امتيازاتهم لصالح القضية أم لا، هل يأخذون مواقف تقدمية تدفع نحو عدالة لصالح النساء؟ كيف ينظرون إلى النساء وما هي الحقوق التي يؤمنون بأحقيتها فيها؟".

وشددت درويش على أن "ادعاء النسوية مبيأكلش عيش لو مكنش مدعوم بانحياز فعلي للعدالة وحرية للنساء. المهم نلاقيهم وقت المعارك"، ونبهت إلى أن الكثير من الرجال الذين يدعون الإيمان بالمبادئ النسوية "مبيسمعوش صوت الستات وبيتكلموا على لسانهم... مجرد شعارات".

وأضافت: "في الأزمان والمواقف الجادة التي تستلزم تصرفاً حقيقياً تظهر القناعات والتوجهات وليست الشعارات؛ حالياً، هناك كل يوم قضية نسوية تثار ويكون كل شخص مسؤول مطلوباً منه اتخاذ موقف. تجاوزنا مرحلة الانخداع بالشعارات".

تتفق معها الناشطة النسوية اللبنانية حياة مرشاد قائلة إن "الدعم الزائف لا يخدم بأي شكل التغيير الإيجابي الذي تنتشه الحركة النسوية، بل يضر بالنسوية أن يدعي الشخص دعم المرأة وهو يقوم بممارسات ذكورية".

ورداً على الانتقادات التي وجهها بعض مصادرنا إلى الحراك النسوي، قالت مرشاد: "واحدة من أدوات المعركة الذكورية ضد النسوية هي شيطنة الحراك النسوي طوال الوقت وتصوير النسويات على أنهن غاضبات كل الوقت وقاتلات للبهجة وكارهات لأنفسهن وراديكاليات وعنيفات وغيرها من التهم المكررة. وصف النسوية كفزاعة هو إحدى محاولات شيطنة الحراك النسوي المستمرة".

مع ذلك، أقرت مرشاد بأن "النسويات نجحن ببناء وجود قوي لهن على مواقع التواصل المختلفة واجتذاب خطاب تضامني يواجه محاولات تشويه الحراك النسوي. نعم، نجحنا في مواجهة كافة محاولات الشيطنة التي

نتعرض لها. بطبيعة الحال، أي شخص يسيء إلى الحراك النسوي أو يدّعي عليه، ستكون هناك نسويات جاهزات للرد والتوضيح".

وترفض مرشاد القول بوجود "نماذج نسوية تسيء إلى النسوية"، موضحةً: "النسوية ليست سلّة ننتقي منها ما يناسبنا. النسوية سلّة متكاملة قائمة على رفض جميع أشكال الظلم والقهر والعنف والتمييز، لذا لا ينبغي أن ننتقي بين حق وآخر أو أي سيدة نصدق وأيهن لا وبأي ظروف. النسوية سلسلة مبادئ إما أن نؤمن بها ونمارسها عن قناعة أو بكل بساطة لا نسمي أنفسنا نسويين/ات".

في ما خصّ "شخصنة القضايا"، قالت مرشاد: "النسوية هي خلاصة تجارب شخصية تعيشها النساء. طبيعي وصحي أن نتحدث النسويات في السجلات المختلفة من تجاربهن الشخصية وإن تأثرن بالتجارب الأخرى بما في ذلك من الغرب".

وختمت: "النسوية فكر يعتنقه أشخاص مختلفون في طبيعة الشخصية وطريقة التعبير وغيرهما من العوامل، وهناك مدارس مختلفة للنسوية كالنسوية الإسلامية والنسوية الراديكالية والنسوية العلمانية وغيرها. المجتمع الذكوري ينبش في هذه الاختلافات لتشويه النسوية. لكنني لا أراه سلبياً تنوع وجهات النظر والمدارس وطرق التعبير داخل الحراك النسوي، إنما التركيز عليه بهذه الطريقة هو المسيء".

FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

نسويات قاتلات البهجة (بالإضافة إلى مواضيع قصدية أخرى)



*كتابة: سارة أحمد (كاتبة وباحثة مستقلة وناشطة نسوية إنجليزية- استرالية من أصول باكستانية، تعرف نفسها كنسوية قاتلة للبهجة، كتبت سياسات المشاعر، "وعد السعادة"، "عيش حياة نسوية")
*ترجمة: دانا علاونة
*تدقيق لغوي: علا أبو الشلاشل

قد يكون من الصعب تذكر كيف أصبحت نسوية، وذلك لأنه من الصعب تذكر أي وقت لم تشعرين به بالنسوية. هل من الممكن أنك كنت نسوية دائماً؟ هل من الممكن أنني كنت نسوية منذ البداية؟ يمكن أن تكون قصة نسوية هي بداية. ربما باستطاعتنا تفسير التعقيد في النسوية كمساحة للنشاط السياسي إن استطعنا شرح الكيفية التي تصبح فيها النسوية أداة للمشاعر، كشيء نستثمر فيه، كطريقة تربطنا بالعالم، وطريقة لتفسير كيفية ارتباطنا بالعالم. متى أصبحت "النسوية" كلمة لا تخاطبك أنت لوحدك بل تتحدث عنك، وتتحدث عن وجودك أو حتى أنها من جعلتك موجودة؟ وقع ذلك على السمع؛ وقع صوتك أنت؟ كيف نتجمع حين نلتف حول هذه الكلمة؛ أن نقف مع بعضنا البعض حين نتبنى هذه الكلمة؟ كيف كان معناها، وما معناها الآن؛ التمسك بالـ"نسوية" والمقاتلة تحت اسمها، أن تشعرين بتقلباتها، وبحضورها وغيابها، وتقلباتك وحضورك وغيابك أنت شخصياً؟

ما هي قصتي؟ نفس حالك، لدي العديد القصص. إحدى الطرق لسرد قصتي النسوية تبدأ بمائدة طعام تتجمع حولها العائلة. دائماً نجلس في نفس المكان: أبي على إحدى أطراف المائدة، أنا على الطرف الآخر، أخواتي الاثنتين على إحدى الجوانب وأمي على الجانب الآخر. دائماً نجلس بهذا الشكل، وكأننا نحاول تأمين أكثر من مكاننا فقط. أجل، إنها ذكريات الطفولة. ولكنها أيضاً ذكريات تجارب يومية بكل معناها الحرفي؛ أي أنها تجربة تحصل كل يوم. حياة يومية مكثفة: أبي يلقي الأسئلة، أنا وأخواتي نجيب على تلك الأسئلة، وأمي صامتة معظم الوقت. متى تتحول الكثافة إلى توتر؟

نبدأ بمائدة. حول تلك المائدة تجتمع العائلة؛ تتبادل أحاديث لبقة، حيث يمكن ذكر مواضيع محددة. ثم يقول شخص شيئاً فيه إشكالية. فتشعرين بالتوتر، ويصبح الجو متوتراً. ولا تستطيعين التفرقة بين ما تشعرين به وبين ما هو ذلك الشيء! وربما تجيبين بحذر وتقولين سبب رؤيتك للإشكالية فيما قالوه. قد تتحدثين بهدوء، إلا أنك تشعرين بالغضب، وتدركين وأنت محبطة، أنك جُرحت من شخص يستهزئ بك؛ وحين تتحدثين بصوت عال لتعبرين عن رأيك، فإنك تعكرين صفو الموقف. حين وصفني ما قاله الآخرون بأنه مشكلة، يعني أنك خلقت مشكلة. وتصبحين أنت المشكلة التي خلقتها.

وتكونين محط الاستنكار المشترك، وتُرشقين بنظرات يمكنها أن تقطعك، وأن تعزلك. تجربة العزلة يمكنها أن تحطم عالماً. تجتمع العائلة حول المائدة. يفترض أن تكون هذه المناسبة سعيدة. كم نعمل باجتهاد لنحافظ على سعادة تلك المناسبة؛ لنحافظ على بريق تلك المائدة لتعكس صورة جيدة عن العائلة. هناك الكثير من الأشياء الذي لا يتوجب عليك فعلها أو قولها أو حتى أن تكونيها، من أجل الحفاظ على تلك الصورة. إن قلت أو فعلت أو كنت على ما هيّة لا تعكس صورة العائلة السعيدة، فإن العالم يصبح مشوهاً. وتكونين أنت التشويه الذي تسببينه. وهكذا خربت عشاء آخر. إن عزلك عن الصورة سيجعلك ترين ما لا تعسكه تلك الصورة وما لن تعكسه.

أن تصبحين نسوية قد يعني أن تصبحين معزولة عن السعادة (ولكن ليس مجرد ذلك وليس فقط ذلك: يالا فرحة أن تكوني قادرة على ترك المكان الذي منحتيه). حين نشعر بالسعادة ونحن بالقرب من الأشياء الصحيحة، فإننا نقف في الصف ونواجه الطريق الصحيح. وحين لا نشعرين بالسعادة من الأشياء الصحيحة، تصبحين معزولة – خارج المجتمع التقليدي في وسط مؤثر. الفجوة بين القدر المؤثر لشيء ما وكيف نختبر ذلك الشيء قد يتضمن مجموعة من المشاعر التي توجهها طرق التعبير المطروحة لملء هذه الفجوة.

إن خذلنا من قبل شيء يفترض أن يسبب لنا السعادة، فإننا نولد تفسيرات عن سبب حدوث الخذل. يمكننا أن نشعر بخيبة الظن دون أن نكون قد شعرنا بالسعادة يوماً. فكري بيوم الزفاف، تخيلي أنه "أسعد يوم في حياتك"، حتى قبل أن يحدث فعلاً! ماذا يحدث حين يأتي ذلك اليوم، وماذا يحدث إن لم تتحقق تلك السعادة؟ في كلاسيكيتها "القلب المسير" (The Managed Heart)، تستكشف أرلي راسل هورشيلد ما الذي يحدث في حال لم تشعر العروس بالسعادة يوم زفافها، بل تشعر بالكآبة والحزن، مما يعني أن مشاعرها لا تعتبر مناسبة، أو أن العروس متأثرة بشكل غير لائق. وعليك أن تتقدي الموقف وتشعريين بالمشاعر الصحيحة: "الشعور بالفجوة ما بين الشعور المثالي وبين ما تشعره العروس في الحقيقة، فتقوم العروس بدفع نفسها على أن تشعر بالسعادة". القدرة على "إنقاذ الموقف" تكمن في قدرة العروس على أن تتأثر بالمشاعر الصحيحة، أو على الأقل أن تكون قادرة على إقناع الآخرين، بأنها متأثرة بالطريقة الصحيحة. التأثير بالمشاعر الصحيحة أو أن تصح ما تشعر به، يعني ألا نشعر بشيء كنا نشعره سابقاً: تجبر العروس نفسها أن تشعر بالسعادة عن طريق منع نفسها من الشعور بالتعاسة. نتعلم من هذا المثال أنه يمكننا أن نعيش دون أن نشعر بسعادتنا التامة، أو حتى أن نعيش بعزلة عن سعادتنا، وذلك إن بقي الشعور الأول حياً فينا، وإن استمر في التواجد فينا كأكثر من مجرد ذكر؛ أو لو تعرضنا للشعور بعدم الراحة بسبب ضرورة أن نجعل أنفسنا نشعر بطريقة محددة.

لا يمكنك دائماً أن تغلقي الفجوة بين ما تشعرين به وما عليك أن تشعرين به. ويكمن خلف ذلك محيط كبير من الإمكانات. هل ينبع النشاط السياسي من تلك الفجوة، وهل يقوم بفتحها وتوسيعها؟ إن عدم إغلاق الفجوة بين ما تشعرين به وما عليك أن تشعرين به، قد يبدأ بشعور خيبة الظن، أو يكون مصاحباً بذلك الشعور. قد يتضمن الشعور بالخيبة حكاية مقلقة من الشك بالنفس والتساؤل (لما لست سعيدة بما يحدث؟ ماذا بي؟) أو بحكاية من الغضب، حيث أن الشيء الذي "يفترض" أن يكون مصدر سعادة يوصف على أنه سبب خيبة الظن. قد توجهين غضبك ضده، أو قد يخرج غضبك على هؤلاء الذين وعدوك بالسعادة من خلال إظهار تلك الأشياء على أنها جيدة. وفي لحظات كذلك، نصبح غرباء، أو غرباء بمشاعرنا.

غرباء المشاعر هم من يشعرون بأحاسيس غريبة. ويتم عزلك عن مائدة السعادة. ما الذي يحدث حين تخسرين مقعدك؟ يدور النشاط السياسي في حالات كثيرة- حول المقاعد. فكلمة "dissidence" (انشقاق) باللغة الإنجليزية مشتقة من اللاتينية؛ والشق الأول في اللاتينية "dis" معناه "بعيدا عن"؛ والشق الثاني "sedere" معناه "الجلوس". فالمنشق هو الشخص الذي يجلس منعزلاً عن الآخرين. أو أنه الشخص الذي سيتم إبعاده عن المائدة بأن يأخذ مكاناً على تلك المائدة: إن مكانك على المائدة هو موقع الصراع. في الظاهرة الكويرية (أحرار

الجنس) كنت مهووسة جدا بالمائدات ولم أنتبه لكويرية المقعد. لكنني اقترحت وقتها أننا لو بدأنا بذلك الجسم الذي يفقد مقعده، فإن العالم الذي نتكلم عنه سيصبح شيئا مختلفا تماما .

قتل البهجة

عزلك على مائدة السعادة قد لا يعني مجرد تعريض تلك المائدة للتهديد فقط، بل أيضا ما يتجمع حولها وعليها. حين يتم عزلك، فإنه يمكن أن تعترضين طريق هؤلاء الجالسين، هؤلاء الذين يريدون الاحتفاظ بمقاعدهم أكثر من أي شيء. أن تهديدين بفقدان ذلك المقعد، قد يعني قتل بهجة الجالسين. كم نفهم ونميز شخصية قاتلة البهجة! وكم هي منطقية! فلنأخذ شخصية قاتلة البهجة على محمل الجد. يمكن أن تكون إحدى مشاريع النسوية هو أن يُردّ لقاتلة البهجة صوتها. قد يعني ذلك أن نسلم أن النسويات قاتلات للبهجة على أنه شكل من أشكال الرفض والعزلة، إلا أن هناك سخرية ما في ذلك، وهي أن ذلك الرفض يكشف لنا عن حرية غير ظاهرة. وعليه يمكننا الإجابة بالموافقة على تلك الاتهامات الموجهة للنسويات.

إن شخصية النسوية قاتلة البهجة تصبح منطقية إن وضعناها في سياق النسويات اللواتي تنتقدن السعادة، وكيفية استعمال السعادة لتبرير العادات الاجتماعية على أنها عادات جيدة (العادات الاجتماعية الجيدة هي التي تجلب السعادة، السعادة التي تُمنح لك هي التي نفهمها على أنها الجيدة). وصفت (سيمون ديوفوار) ذلك بذكاء، قائلة "من السهل دائما أن نصف مكانا نريد وضع الآخرين فيه بأنه مكان سعيد". وعدم الموافقة على البقاء في هذا المكان قد يعني أننا نرفض السعادة التي يتمناها لنا الآخرون. أن تنخرط في النشاط السياسي يعني أن تتورط في صراع ضد السعادة. حتى لو كنا نتصارع على أشياء مختلفة، وحتى لو كانت لنا عوالم مختلفة نريد خلقها، فإنه يمكننا أن نجتمع على الشيء الذي سنناهضه. لذا فإن أرشيفاتنا الخاصة بالنشاط السياسي ليست بسعيدة. فكري فقط بالعمل النقدي الذي نقوم به: نقد نسوي لشخصية "ربة المنزل السعيدة"، النقد الأسود لأسطورة "العبد السعيد"، النقد الكويري لرومانسية الغيرية الجنسية على أنها "هبة منزلية". النزاع حول السعادة يوفر أفقا، وفي تلك الأفق تُصنع المطالب السياسية. ونحن نرث تلك الأفق.

أن تكوني على استعداد أن تعارضي نظاما اجتماعيا -وهو مصون كنظام أخلاقي ونظام للسعادة- يعني أنك على استعداد للتسبب بعدم السعادة؛ حتى وإن لم يكن هدفك هو التسبب عن التعاسة. أن تكوني على استعداد أن تتسبب عن التعاسة قد تكون الطريقة التي نعيش بها حياتنا (بعدم اختيار "الطريق الصحيح" يمكن أن يفهم أن معناه هو التخلي عن السعادة التي المفترض أن ذلك الطريق يوفرها). كإجابات الأهل حين يخبرهم أولادهم عن ميولهم الجنسية المثلية مثلا؛ تلك الإجابات قد لا تظهر على أن الأهل مستائون كون طفلهم مثلي، ولكنها تكون على هيئة استياء لأن الطفل غير سعيد . حتى إن لم تكن تقصد أن تتسبب في حزن أولئك الذين تحبهم، إلا أن الحياة الكويرية قد تعني العيش بذلك الحزن والتعاسة. أن تكون على استعداد بأن تتسبب عن التعاسة قد يكون أيضا الكيفية التي ندخل فيها أنفسنا في الصراع الجماعي، وذلك حين نعمل مع ومن خلال الآخرين. يشاركوننا آرائنا وعزلتنا. هؤلاء الذين فقدوا أماكنهم/ على طاولة السعادة يمكنهم/ إيجاد أحدهم/ الآخر.

ولذلك، فإننا سنأخذ شخصية النسوية قاتلة البهجة على محمل الجد. هل تقتل النسوية بهجة الآخرين حين تلفت الانتباه للحظات التفرقة الجنسية؟ أو حين تكشف عن المشاعر السيئة المخفية أو الشاردة أو المهمل-ة تحت شعارات البهجة العامة؟ هل تدخل المشاعر السيئة إلى الغرفة حين يعبر أحدهم/ عن غضبه/ على سير الأمور، أم هل الغضب هو اللحظة التي تطفح فيها تلك المشاعر السيئة التي تدور بين الأجسام بطريقة ما إلى السطح؟ حين يعني وجود الموضوع النسوي "في الغرفة" أنه "يحبط الآخرين"، وليس بمجرد الكلام عن مواضيع غير سعيدة مثل التفرقة الجنسية، بل أيضا بالكشف عن الكيفية التي يتم بها المحافظة على السعادة، من خلال محي علامات عدم التفاهم. إنهن يقتلن السعادة بطريقة ما: إنهن يشوهن تصور أن السعادة يمكن أن توجد

في أماكن معينة. أن تقتلين تصورا يمكن أن يقتل شعورا. إنه ليس مجرد أن النسويات قد لا تكن متأثرات ببهجة بالشئ الذي يفترض أن يسبب تلك البهجة ، إلا أن عدم قدرتنا على أن نكون سعداء يفهم على أنه تخريب لسعادة الآخرين.

يمكننا أن نعتبر العلاقة ما بين سلبية شخصية النسوية قاتلة البهجة وبين الطريقة التي "تلاقى" بها أجسام معينة على أنها سلبية. تقول "مارلين فراي" أن الاضطهاد يستدعي أن يظهر الشخص علامات السعادة في الوضع الذي يتواجد به. كما تقول: "عادة يكون مطلوب من الأشخاص المضطهدين أن يبتسموا ويكونوا مرحين. إن امتثلنا لذلك، فإننا ندلل على رضوخنا وإذعاننا في موقفنا". حين تكون مضطهدا فإنه يطلب منك أن تظهر علامات السعادة، ما يدل على أنه تم ضبطك. بالنسبة لفراي "إن أظهرنا أي ملامح لا تعبر عن بهجة وسعادة فنحن مُعرّضين أن يرانا الآخرون على أننا لثيمات أو مريرات أو غاضبات أو خطيرات".

أن يتم وصفنا بالنسويات يعني أنه سيتم تصنيفنا في فئة صعبة وكفئة صعبة أيضا. حين تعرّفين نفسك بالنسوية فإنه يتم تصنيفك على أنه "ليس من السهل التعامل معك". ويفترض عليك أن تظهرى للآخرين بأنك لست صعبة من خلال إظهار علامات النية الحسنة والسعادة. تتحدث (فراي) عن تلك التجارب حين تصف كيفية حدوث ذلك وتقول "هذا يعني، إن أقل ما يمكنه أن يحدث هو أنهم قد يجدوننا صعوبات أو غير مريحة للعمل معهم، وهذا الأمر جدير بأن يكلف المرء مصدر رزقه". بإمكاننا أيضا أن نلاحظ تطورا في التعاسة النسوية (أسطورة أن النسويات قاتلات للبهجة لأنهن غير سعيدات في الأساس). هناك رغبة في الاعتقاد أن النساء يصبحن نسويات لأنهن غير سعيدات. وتلك الرغبة تعمل كطريقة للدفاع عن السعادة في وجه النقد النسوي. هذا لا يعني أن النسويات قد لا تكن تعيسات فعليا، فحين تصبحين نسوية فإنه قد يترتب على ذلك أن تصبحين واعية بكم الأشياء التي تدعو إلى أن تستائي من أجلها. قد يتم فهم الوعي النسوي على أنه الوعي بالاستياء والتعاسة، لقد وصلنا إلى هذا الوعي حين رفضنا أن نتجاهل ما يحدث. ما أريد قوله هنا هو أنه من المعتقد أن النسويات غير سعيدات، كما يتم الاعتقاد أن مواقف الصراع والعنف والقوة هي نتيجة تعاسة النسويات، بدل أن تكون هي ما يسبب للنسويات تعاستهن.

قد يحدث النزاع السياسي حول مسببات الاستياء. يجب أن نحدد تاريخ عدم السعادة. كما علينا أن نستمع إلى عدم السعادة أكثر من مجرد نفي تلك السعادة. قد يعلمنا تاريخ كلمة "الاستياء" شيئا عن الاستياء الموجود في تاريخ السعادة. في استعمالاته الأولية، كان يدل معنى التعاسة على التسبب في نكد أو مشكلة. فقط في وقت لاحق، بدأت الكلمة تعني الشعور بالتعاسة، بما معناه أن تكونين مستاءة أو حزينة. يمكننا أن نتعلم من التغيير الذي حدث في الترجمة في معنى الكلمة من التسبب بالتعاسة إلى استعماله كوصف بأن شخصا ما يشعر بالتعاسة. علينا أن نتعلم من ذلك.

كلمة "wretched" (بائس/تعيس) أصول خاصة، وتأتي من كلمة الغريب، أو المنفي، أو الشخص المبعد. تطورت كلمة البائس في اللغة الإنجليزية من الإنجليزية القديمة ليصبح معناها الشخص الحقيير ويقال أنها تعكس "الحالة المزرية للشخص المنبوذ". هل يمكننا أن نعيد كتابة تاريخ السعادة من وجهة نظر الشخص الحقيير؟ لو استمعنا لهؤلاء المنبوذين بأنهم بؤساء، ربما لن يبقى بؤسهم ملكا لهم فقط. إن حزن الغريب قد يعطينا زاوية مختلفة للسعادة وذلك لأنه يعلمنا ما معناه أو ما عليه أن يكون المرء غريبا، بل لأنه قد يبعدها عن السعادة التي يسببها لنا كل ما هو مألوف.

يساعدنا علم الظواهر في اكتشاف أن الشئ المألوف هو الشئ الغير ظاهر. تبين ظاهرة الكويرية كيف أن المألوف غير ظاهر لهؤلاء الذين يعيشون ذلك المألوف. بالنسبة للكويريين وغيرهم من "الآخرين" فإن الشئ

المألوف ظاهر لهم لأنهم لا يعيشون ذلك المؤلف. أن يكون المرء مستبعدا عن شيء، قد يمكّنه من خلق "وعي" عن ذلك الشيء. لذا فإنه يمكن لقاتلات البهجة أن يصبحن مشروعا معرفيا، مشروعا يصنع العالم.

مائدات نسوية

نداء النسوية قد يكون نداء للغضب، وتنمية شعور بالغضب ضد الأخطاء الجماعية. ولكن رغم ذلك، من المهم ألا تتحول مشاعر النسوية لمكان للحقيقة المطلقة: وكأنه شيء واضح دائما أو بديهي أن غضبنا صائب. عندما يصبح الغضب مبررا أخلاقيا يمكنه أن يتحول لشيء قانع، من الممكن أن يكون من الخطأ أن نفترض أن الغضب سيبرر موقفنا أخلاقيا. نحن على علم بكيفية سهولة تغيير سياسة السعادة إلى سياسة الغضب: أن نفترض أن لنا الحق بأن نكون سعداء قد يتحول بسهولة إلى شعور بالغضب تجاه الآخرين (كالمهاجرين والغرباء و الفضائيين) الذين يعتبرون أن السعادة حقهم بالتبرير الأخلاقي. ما أرمي إليه هنا بالتحديد هو أنه لا يمكننا أن ندافع عن أنفسنا ضد استعمال المشاعر بتلك الطريقة الدفاعية. ليست المشاعر منصفة دائما، حتى تلك المشاعر التي تأخذ قوتها في/ أو من خلال، تجربة ظالمة. مشاعر النسوية غامضة ومنقولة ومعتمدة، إنها مواقع للصراع وعلينا أن نستمر في الصراع معها [٨].

وبعد كل شيء، فإن المساحة النسوية هي مساحة عاطفية، حيث تكون تجربة التضامن بالكاد شاملة. كنسويات لنا مائدتنا الخاصة بنا. إن تم استبعادنا من مائدة العائلة، فهذا لا يعني بالضرورة أننا سنجلس سويا. يمكننا أن نضع شخصية النسوية قاتلة البهجة إلى جانب شخصية المرأة السوداء الغاضبة، والتي تمت دراستها بعمق من قبل كاتبات مثل (أودري لورد) و(بيل هوكس). يمكن وصف المرأة السوداء الغاضبة بأنها قاتلة للبهجة، في استطاعتها أيضا أن تقتل بهجة وسعادة النسويات، فمثلا، حين تشير إلى أشكال التمييز العنصري في السياسة النسوية. ويمكن أيضا ألا تضطر إلى الإشارة إلى أي شيء لتقتل البهجة. انتبهوا إلى الوصف الآتي من قبل (بيل هوكس): "قد تحضر مجموعة من النسويات الناشطات -اللواتي لا تعرفن بعضهن البعض- اجتماعا ليناقتشن فيه النظرية النسوية. قد يشعرن بالارتباط ببعضهن البعض على أساس كونهن نساء، إلا أن الأجواء ستتغير بطريقة ملحوظة في اللحظة التي ستدخل فيها امرأة ملونة إلى الغرفة. ستصبح المرأة البيضاء متوترة، غير مرتاحة، غير محتفلة".

لا يقتصر الأمر على أن المشاعر هي التي "توترت"، بل على أن هذا التوتر يلبد في مكان آخر: تشعر بعض الأجساد بذلك التوتر، ويعود ذلك إلى أن جسما آخر تسبب به، ذلك الجسد يعتبر أنه خارج تلك المجموعة، وكأنه يقف في طريق المتعة والروح التضامنية. ذلك التوتر الحاصل ينسب إلى الجسم الملون، والذي يؤدي أيضا إلى فقدان القاسم المشترك بين تلك النساء. كنسوية ملونة، أنت تسببين التوتر حتى لو لم تنطقي بكلمة! إن مجرد قرب بعض الأجسام يتضمن حوارا مؤثرا. نتعلم من هذا المثال أن التاريخ مختزل في حقيقة عدم القدرة على مساس جو معين، أو في قدرة مساس الأجسام التي تعترض الطريق. قد تصبح الأجواء مشتركة إن اتفقنا على المصدر المسبب للتوتر.

يمكن الحفاظ على تاريخ ما، في لزوجرة موقف ما. الكلام بدافع الغضب -كإمرأة ملونة- هو تأكيد على أنك مصدر التوتر، غضبك هو ما يهدد الرابط الاجتماعي. كما وصفت (أودري لورد) بقولها "حين تتكلم النساء الملونات مع النساء البيضاوات بدافع الغضب الذي يحدد العديد من علاقاتنا، عادة يقال لنا أننا 'نخلق جوا من العجز، الذي يمنع النساء البيضاوات من تخطي شعور الذنب' أو "أنا نقف في طريق الثقة في التواصل والتعامل" [١٢]. الكشف عن العنف يصبح أصل العنف. وعليه يفترض على المرأة الملونة أن تتخطى غضبها لتتمكن المرأة البيضاء من التقدم.

شخصية المرأة السوداء الغاضبة هي شخصية خيالية تنتج تأثيرها الخاص بها. الحجج المنطقية المدروسة يتم وصفها بأنها غضب (الذي يؤدي إلى سحب المنطق من شعور الغضب)، هذا يؤدي إلى شعورك بالغضب، وعليه تتم قراءة ردود فعلك كدليل على أنك لست مجرد غاضبة، بل غير منطقية أيضا! لشرح هذه النقطة بطريقة أخرى، ينسب غضب النساء الملونات إلى شيء آخر. قد يغضبك كيف يحدّ التمييز العنصري والجنسي من الخيارات الحيوانية للمرأة الملونة. غضبك هو حكمك على شيء بأنه خاطيء . لكنهم حين يسمعون بغضبك فيصبح كلامك مفهوما على أنه مدفوع بالغضب. ولا يعتبرون أن غضبك عائد على شيء آخر؛ وكان السبب وراء معارضتك لشيء ما، هو أنك غاضبة، وليس أن الغضب هو مصدره ذلك الشيء الذي تعارضينه أصلا. ثم تغضبين بسبب الظلم الذي تقعين تحته حين يقال لك أن دافعك هو الغضب؛ مما يجعل الأمر صعبا في أن تفصلي نفسك عن الشيء الذي يسبب غضبك. وتصبحين متورطة بالشيء الذي تشعرين بالغضب تجاهه، لأنك غاضبة بسبب الطريقة التي ورطوك بها في غضبك. وحين تغضبين بسبب ذلك، فإنكي تؤكدين على آرائهم على أن الغضب هو الدافع "وراء" ما تقولينه، مما يعيق غضبك، ويضع حدا لنجاحه. وهكذا يعيقونك بمنعك من النجاح.

تصبح بعض الأجسام مواقعاً للانسداد؛ مواقع يصبح التواصل عندها صعبا. فكروا بقصيدة (أما آتا أيدوو) النثرية "أختنا قاتلة البهجة" (Our sister Killjoy)، حين تعمل راوية القصة (سيسي) -وهي امرأة سوداء- على توفير الراحة للآخرين. وهي تجلس في طائرة، تدعوها مضيضة طيران بيضاء أن تجلس في خلفية الطائرة مع "أصدقائها"، والذان هم شخصان أسودان لا تعرفهما. وعندما تكون على وشك أن تقول لها بأنها لا تعرفهما، تتردد في ذلك. "فبرفضها الانضمام إليهما فإنها ستخلق موقفاً محرّجا، أليس كذلك؟ كما أنه إلى جانب التربية الحسنة الظاهرة التي نعمت بها المضيضة، فيجب الأخذ أيضا بعين الاعتبار أنها حصلت على التدريب لتوفير الراحة لجميع ركابها".

تتحدث سلطة المرأة البيضاء في هذه اللحظة من التوتر. هل نتقبل هذا الموقف؟ وماذا يعني لو رفضنا تقبله؟ أن تخلق موقفاً محرّجا معناه أنك شخص محرّج. المحافظة على راحة عامة الناس تعني أن بعض الأجسام عليها أن تتقبل الوضع العام. أن ترفضين تقبل الموقف، وأن ترفضين قبول المكان الذي تم وضعك فيه، يعني أنك تفسدين بمشكلة، لأنك تفسدين راحة الآخرين. هناك صراع سياسي حول الكيفية التي نفسر بها المشاعر الصالحة والسبئية، وتلك تدور بشكل واضح حول سؤال بسيط، ألا وهو: من الذي يفرض مشاعره على الآخر؟ يمكن للمشاعر أن تعلق بإحدى الأجسام بنفس الطريقة التي نصف بها المساحات والمواقف والمآسي. ويمكن للأجسام أن تعلق في سياق معين حسب المشاعر التي تنسب إليها.

اعتراض الطريق

قاتل البهجة: هو الشخص الذي يعترض طريق سعادة الآخرين. أو ببساطة شخص يعترض الطريق - يمكنك اعتراض أي شيء طالما تم وصفك بقاطعة الطريق. إن مجرد حضورك في مكان ما، هو تذكير لتاريخ من "الاعتراض" على احتلال/شغل المكان. كم من قصص النسويات تتكلم عن الأماكن والمساحات، وعن من يشغلها، وعن إفساح المجال؟ اللحظة التي تصلين فيها، هي اللحظة التي يبدأ فيها الاعتراض، ما الذي يحدث، ماذا تفعلين؟ يمكن إعادة التفكير بشخصية قاتلة البهجة في إطار سياسية العناد. لقد ذكرت سابقا أن أرشيف النشاط السياسي هو أرشيف غير سعيد؛ ذلك الأرشفة الذي أخذ هيأته من صراعات جميع أولئك الذين هم على استعداد أن يتصارعوا ضد السعادة. يمكننا إعادة وصف ذلك الصراع في إطار أولئك الذين هم على استعداد أن يتمتعوا بصفة العناد. إن أرشفة التعاسة هو أرشفة العناد.

لنرجع قليلا: لنستمع إلى من هم وما هو وراءنا. تصف (أليس ووكر) "نسوية المرأة الملونة (Womanist)" كالاتي: "النسوية السوداء أو النسوية الملونة... تشير عادة إلى تصرف غاضب، وجريء، وشجاع أو إلى

تصرف عنيد. الرغبة في معرفة المزيد وبعمق أكثر عما يعتبر بأنه "جيدا" مسؤولة. متحكمة بزمام الأمور. جادة. "تصف (جوليا بينيلوبي) المثليات بالعناد: "تقف المثلية في وجهه العالم الذي خلقه خيال الذكر. يالا كم العناد الذي نملكه حين نطالب باسترجاع حيواتنا!" تستعمل النسوية المتطرفة لـ(مارلين فراي) مصطلح العناد حين تقول: "الإبتكار العنيد لمعنى جديد، لمكان جديد للكلمة، وطرق جديدة لتكون بها سويا في العالم، يبدو لنا في هذه الأوقات المميّنة الخطرة، بأنه أفضل ما يمكن أن نأمل به". العناد بمعنى الجرأة والوقاحة، العناد بمعنى الاعتراض، العناد بمعنى الإبداع.

يمكننا أن نفهم كيف ينبع العناد، هذا إن أخذنا التعريف الاعتيادي للكلمة: "الإصرار أو الاستعداد على تأكيد الإرادة الشخصية ضد محاولات الإقناع، والتعليمات، أو الأوامر، أن يكون الشخص مدفوعا بالإرادة دون منطق، الإصرار على اتباع الاختيار الشخصي، الثبات والعند على المراد الشخصي بإصرار أو اللاعقلانية" (حسب تفسير قاموس أوكسفورد للغة الإنجليزية). أن يتم وصفك بالعند واللاعقلانية لأن الآخرين لم يقنعوك بمنطقهم؟ هل هذا مألوف لك؟ هل سمعتي ذلك من قبل؟ حين تكونين مليئةً بالعناد وكأن وجودك نفسه هو إثبات على أنك تعيشين، ترفضين إعطاء الطريق، ترفضين الاستسلام، ترفضين أن تتخلي عن اختيارك. هل يمكن أن يتحول هذا الشيء الذي يتهموننا به إلى تهمة بمفهوم تهمة "أليس ووكر"، طريقة لأن تكوني متحكمة بها بزمام بالأمر؟ إن اتهمنا بالعناد، فيمكننا أن نقبل هذه التهمة والتحريك من منطلقها.

علينا أن نصبح عنيدات، ربما، لنتمكن من الاستمرار على الطريق الذي سلكناه، إن كان ذلك الطريق يعتبر الطريق الخاطئ. جميعنا نعرف تجربة "المشي عكس التيار" في الزحام. يبدو لك أن الجميع يمشي عكس الاتجاه الذي تمشيه. إن طاقة الجماهير وزخمهم سيثرونك لحظتها بأنهم يدفعونك ويزجونك دون حتى أن يقوم أحد بذلك فعليا. ولكي تتمكنين من المضي للأمام عليك أن تدفعي بقوة أكبر من قوة أي من أولئك الذين يمشون في الطريق الصحيح. إن الجسم الذي يمشي في "الاتجاه الخاطئ" يعتبر أنه الجسم الذي "يعترض" الإرادة التي تكتسب من تلك الطاقة والزخم. تحتاج بعض الأجسام إلى مجهود عظيم لـ"تستمر بثبات"، وكلما أصرتي أكثر أن تمشي عكس التيار، قد يظهر هذا المجهود للآخرين على أنه عند أو مكابرة. عليك أن تصّري على المشي عكس التيار، وسيحكمون عليك أنك تمشين عكس التيار لأنك مصّرة وعنيدة. يالا التناقض: عليك أن تتحولين إلى ذلك الشيء الذي يحكمون عليك به.

من المهم ألا نفترض أن صفة العناد لا تلتصق فقط بأفراد ذهبوا في تيار مضاد للمجتمع، ففي نفس الوقت يمكن لنا أن نلاحظ أن التيار المجتمعي يمكن اعتباره قوة ما؛ وتلك القوة يتم الشعور بها بشكل مباشر حين تحاولين مقاومتها. يمكن وصف تجربة "التصدي لقوة ما" بأنها تجربة عناد، ولذلك فإن ممارسة سياسة عنادية يجب أن تكون سياسة جماعية. ولا يمكن افتراض الجماعة هنا كإرضية، بل وأن العناد هنا هو جمع من أولئك الذين يعانون من أجل إيجاد أرض مشتركة يتعايشون عليها. فيجب أن تحصلين على دعم، حين تذهبين في الاتجاه المضاد لسريان الأمور. ولذلك فأنا أرى أن السياسة النسوية الكورية هي سياسة مائدات؛ فالمائدات تدعم التجمع، ونحن بحاجة إلى الدعم الجماعي حين نعيش حياتنا بطرق يعتبرها الآخرون عنيدة وشاذة.

التدفق يحدث على أثر أجسام تذهب في نفس الاتجاه، ويمكن اعتبار الذهاب في نفس الاتجاه تجمع. يمكن للتدفق أن يكون نتيجة لتجمعات من نوعيات مختلفة؛ مثل تجمع مائدات على سبيل المثال؛ باعتبارها أجسام تُقَرَّب وتدعم التجمع البشري. لا يمكنني تذكر عدد المرات التي تُركت فيها أنتظر على طاولة في أحد المطاعم، ثم يدخل زوج مغاير ليتم الانتباه له وخدمته على الفور. بالنسبة للبعض يجب عليهم الإصرار من أجل الحصول على رد فعل اجتماعي؛ فيمكنك مثلا الإعلان عن وجودك، أو التلويح بذراعك قائلة: "أنا هنا!"، وبالنسبة للبعض

الأخر يكفي أن تُظهرين نفسك، حيث أنك قد مُنحتي مكانا على الطاولة بالفعل قبل أن تبادلين بأخذ مكانك. يصف العناد العواقب المتفاوتة لتلك الفروق.

تتضمن نسبة العناد لفعل ما، نسبة مشاعر سلبية موجهة إلى العناصر التي تقف في مواجهة ذلك الفعل؛ تلك العناصر هي التي "تذهب ضد التيار". وبالتالي فإن نسبة العناد لفعل ما، هي شحنة فعالة لقتل البهجة. وتعتبر الحوارات أيضا تيارات؛ فهي مشبعة، ويستشعر ذلك التشبع في الجو المحيط. أن تُنسب إليك صفة العناد هو أن تكوني من "بعكرو صفو الجو". أخبرتني زميلة بأنه يكفي أن تهم بفتح فمها في أحد الاجتماعات ليبيدي الجميع الامتعاض بلامح وجههم وكأنهم يقولون: "ها هي تبدأ من جديد بإزعاجنا بما لديها من أفكار!". علمتني تجربتي -كأبنة نسوية تنتمي إلى عائلة تقليدية- الكثير عن إبداء الآخرين مثل ذلك الامتعاض. أنتم تعلمون ذلك بالفعل. أيما قولين يتم اعتبار ما تقولينه كنسوية "سبب الجدل"، ويتم اعتبارك مصدر إزعاج حالة السلم الحساسة. أن تتمتعى بالعناد هو أنك تبدأين نقطة توتر. العناد هو تهمة تلتصق بك دائما.

أن تنسب إليك صفة العناد هي أن توصفين بأنك سبب المشكلة، وبالتالي يمكننا ادعاء أن العناد هو قضية سياسية. يمتلئ تاريخ النسوية الكورية بموضوعات العناد المعن. فلننخذ على سبيل المثال "نادي الابتداع" الذي كان يمارس أنشطته في "جرينويتش فيليديج" في أوائل القرن العشرين، وكان ناديا للنساء غير التقليديات. تلك النساء قمن بوصف أنفسهن بأنهن "فرقة من النساء العنيدات"، حسب تصريح "جوديث شوارز" في تاريخها الرائع لذلك النادي • الابتداع "لا يتوافق مع المعتقدات المقبولة". أن تتصفين بالعناد هو أن تكونين مستعدة لإعلان اختلافك، وأن تضعين نفسك في موقف غير الموافق. أن تتمثلين عدم الاتفاق قد يعني أيضا أن يتم اعتبارك مزعجة أو كريمة. يمكننا القول بأن النسوية هي من ابتكار مجموعة من النساء المزعجات.

إن تاريخ الإضرابات والمظاهرات هو تاريخ أولئك الذين قصدوا أن يضعوا أجسامهم في الطريق، وحولوها إلى نقاط سد تعترض التدفق البشري، وهي أيضا تعترض التدفق الاقتصادي من وجهة نظر أوسع. حين يتحول العناد إلى أسلوب سياسي، فهو لا يعني مجرد قسدية عدم السير مع التيار السائد، بل وأنه يعني أيضا قسدية التسبب في إعاقة ذلك التيار. يمكن لنا أن نفكر بأن الإضراب عن الطعام قد يكون أوضح أنواع القسدية؛ فهو فعل يختزل قوة الجسد في قدرته على الإعاقة؛ حيث تكون إعاقة الآخرين في هذه الحالة هي إعاقة للذات، أي إعاقة المرور إلى ذلك الجسد. إن تاريخ القسدية هو تاريخ أولئك الذين يقصدون وضع أجسامهم في الطريق.

يمكن أيضا اعتبار الأشكال السياسية للوعي قسدية؛ فلا يتوقف الأمر فقط على الحديث عن ما خفي عن الأنظار، بل يجب أن تصحبه قسدية اعتراض طريق ذلك الإخفاء. هناك حجة تنتمي إلى الموجة النسوية الثانية (تتشاركها الماركسية وسياسة الطبقة السوداء) أعتبرها جديرة بأن نتمسك بها، ألا وهي أن الوعي السياسي يمكن تحقيقه؛ فزيادة الوعي هو أحد أهم جوانب العمل السياسي الجماعي. وزيادة الوعي هي أمر صعب؛ حيث أن الوعي هنا هو وعي بوضع مترجع (بما تبدد). وإذا كانت خلاصة فترة تراجع هي أنها تعطي البعض إمكانية احتلال مساحة ما (يعاد إنتاج الاحتلال عن طريق إخفاء علامات ذلك الاحتلال)، فبالتالي تصبح زيادة الوعي هي مقاومة لذلك الاحتلال.

فلنأخذ التمييز العنصري كمثال؛ يمكن اعتبار مجرد الحديث عن التمييز العنصري فعل يتصف بالقسدية، وكان الحديث عن الانقسامات بدوره يؤدي إلى الانقسام. مع الوضع في الاعتبار بأن التمييز العنصري يخفي عن الوعي الاجتماعي، فيظهر من يقومون بـ"التحدث عنه" وكأنهم هم من يخلقونه. لقد تعلمنا أن الحديث عن التمييز العنصري عادة ما يعتبر تدخلا من قبل شخصية المرأة السوداء الغاضبة؛ وكان غضبها تجاه التعصب هو الذي يُحدث النفور النسوي (نفور النسويات منها). أن تتراجع هو أن ترجع إلى الوراء، أو أن تنقهر. أن تمنح هو أن "تفسح مجالاً" بأن تجعل الأمر "يرجع إلى الوراء". ولكن لا يقتصر الأمر على ذلك. يُطلب منا باستمرار بأن

تُظهر التزامنا بالتعددية. يطلب منا دائما أن نبتسم في مطبوعاتهم؛ فابتنسامة التعددية هي طريق لمنع التمييز العنصري من الطفو على السطح؛ هي نوع من أنواع التقهقر السياسي.

إن الحديث عن التمييز العنصري أمر غاية في الصعوبة؛ حيث أنه يمكن أن يعمل على حجب الدليل على وجوده بالأساس. يتم اعتبار أولئك الذين يتحدثون عن التمييز العنصري خالقين لمشكلة وليس واصفين لها؛ والمخاطرة بالفعل كبيرة؛ حيث أن الحديث عن التمييز العنصري هو بمثابة احتلال مساحة مشبعة بالتوتر. التاريخ مشبع. كانت إحدى نتائج مشروع بحثي شاركت فيه عن موضوع التعددية، هي أن الأشخاص الملونين عادة ما يقومون باختيار استراتيجي بعدم استخدام لغة التمييز العنصري؛ وذلك لأن التمييز العنصري يُشبع المساحات اليومية والمؤسسية. إذا ما قمت بطرح مشكلة، أو ظهرت بمظهر "من لا ينتمي للمكان" في المؤسسات ذات الأغلبية البيضاء، فيمكن اعتبار أن هناك "أسباب مقبولة" لعدم اعتبار اللغة المستخدمة مصدرا للتهديد. عدم الحديث عن التمييز العنصري قد يكون طريقة لاحتلال المساحات التي يوجد بها ذلك التمييز. تقوم بتقليل الإحساس بأنك مصدر للتهديد عن طريق تنعيم اللغة التي تستخدمها وتنعيم مظهرك؛ وذلك بترك أكبر مساحة ممكنة بينك وبين ظهورك بمظهر الشخص الملون الغاضب. وكما نعرف بالتأكيد فإن مجرد الدخول إلى حجرة ما قد يتسبب في فقدانك تلك المسافة؛ حيث أن مظهر الشخص الغاضب أحيانا ما يسبقك إلى المكان.

حين تقوم باستخدام لغة التمييز العنصري يتم تفسير الكلام على أنك "تمسك بالعنصرية" أو على أنك "غير متخلية عنها"؛ وكأن الحديث عن التمييز العنصري هو ما يتسبب في استمراره. عادة ما يتخذ التمييز العنصري أشكالاً معاصرة من التمثيل، وكأنها أشكالاً من تمثيل خبرات سابقة. فلننخذ فيلم "قم بلويها مثل بيكهام Bend it Like Beckham" (من إخراج غوريندر تشادا عام ٢٠٠٢) كمثال؛ حيث يعتمد الفيلم على فرضية حرية تحقيق السعادة، أي حرية الإبنة "جيسمندر" بأن تفعل كل ما يحقق لها السعادة (أي لعب كرة القدم في تلك الحالة – ففكرتها عن السعادة تقربها من الفكرة القومية عن السعادة). وتحول ذكريات أبيها عن التمييز العنصري بينها وبين تحقيق السعادة. فلنضع في اعتبارنا مقطعين حواريين ألقاهما الأب خلال الفيلم، الأول في بدايته والثاني في نهايته؛ حيث قال:

"حين كنت مرافقا في نيروبي، كنت أفضل وأسرع رامي في المدرسة، لدرجة أن فريقنا قد فاز بالكأس الأفريقية. ولكن حين قدمت إلى هذا البلد، لم أستطع تحقيق أي شيء. سخر من عمامتي وأولئك الملاعين في النادي وأرسلوني لكي أحزم أمتعتي.. سينتهي بها المطاف إلى خيبة الأمل مثلي."

"حين قام لاعبو الكريكت الإنجليز الملاعين بطردني من ناديتهم مثل الكلاب، لم أشتك. بل على العكس، أقسمت بأنني لن ألعب ثانية. من الذي تحمل المعاناة نتيجة لقراري ذلك؟ أنا وحدي. ولكني لا أريد أن تعاني "جيس" مثلي. لا أريدها أن تقترف نفس الأخطاء، وأن تتقبل الحياة كما هي، وأن تتقبل الظروف كما هي. أريدها أن تحارب، وأريدها أن تفوز."

في المقطع الأول يقول الأب بأن الفتاة يجب ألا تحاول اللعب لكي لا تعاني مثل معاناته، وفي الثاني يقول بأنه يجب عليها أن تلعب لكي لا تعاني مثل معاناته. الرغبة الواضحة في المقطعين هي تجنب الإبنة المعاناة، ويتم التعبير ذلك في صورة رغبة الأب في عدم تكرار الإبنة لأخطائه. يرجح المقطع الحوارى الثاني بأن رفض لعب المباراة القومية هو "الحقيقة" وراء معاناة المهاجر؛ فأنت تعانين لأنك لا تلعبين المباراة حيث أن عدم اللعب هو بمثابة استبعاد للذات. ولكي يسمح لابنته "جيس" بأن تحقق السعادة يجعلها تذهب في طريقها. دلالة ذلك هي أنه لم يسمح لها بمجرد الذهاب، بل أنه يعتقد من معاناته الشخصية؛ وهي المعاناة التي تسبب بها قبوله للتمييز العنصري كسبب استبعاده.

أنا أقترح بأنه قد تم تمثيل الأب في المقطع الحوارى الأول على أنه سوداوى؛ حيث أنه يرفض التخلي عن معاناته. رفضه لترك "جيس" تذهب للمشاركة في الفريق هو عرض من أعراض اكتنابه وسوداويته؛ فهو متشبث بعند بالضرر الذي وقع عليه ، حين يقول "من الذي تحمل المعاناة نتيجة لقرارى ذاك؟ أنا وحدي". الإحساس السىء يتولد لدى المهاجر حين يرفض التخلي عن التمييز العنصرى كسبب يفسر معاناته. يتمسك المهاجر السوداوى بعناصر الاختلاف المتسببة في تعاسته -مثل العمامة- أو حتى بذكرى خضوعه للسخرية بسبب تلك العناصر؛ ويعتبرها الرابط بينه وبين تاريخ التمييز العنصرى. وكأنه يتوجب على المرء التخلي عن الألم الذي يتسبب فيه التمييز العنصرى عن طريق التخلي عن ذلك التمييز كسبب في تذكر ألمه. يمكنني حتى القول بأن تفسير التمييز العنصرى يصبح أنه ما يتمسك به المهاجر السوداوى على أنه الألم الذي يسمح له بتبرير رفضه المشاركة في المباراة القومية. وبذلك فإن تذكر تجربة التعرض للتمييز العنصرى، أو وصف تلك التجربة يمكن أن يقف في طريق سعادة الآخرين.

يصبح الوعى بالتمييز العنصرى مفهوما على أنه وعى وهمى؛ وكأنه وعى بشىء أصبح غير موجود. يتم تأطير التمييز العنصرى كذكرى لماضٍ لا يفيد الاحتفاظ بها إلا بإرهاقنا. تصبح مهمة أن تكونى مواطنة هي مهمة التحول؛ فإذا كان التمييز العنصرى محفوظا في أذهاننا ووعينا كمجرد ذكرى، فإنه لن "يختفى" إلا إذا أعلننا لأنفسنا اختفائه. لا يعنى السرد الضمنى هنا بأننا "اخترع التمييز العنصرى"، بل إننا نحافظ على قوته بالتحكم في حياتنا الاجتماعية عن طريق عدم قدرتنا على تخطيه. بالتالى تكون المهمة الأخلاقية في تلك الحالة هي "تخطي التمييز العنصرى"، وكأنه يختفى إذا ما قمنا بتخطيه.

الخلاصة: مانيفستو قاتلات البهجة

تعلمنا "أودرى لورد" كيف أن حرية تحقيق السعادة يمكن ترجمتها بشكل سريع إلى حرية غض البصر عن ما يحول بيننا وبينها . يمكن ترجمة تاريخ النقد النسوى لمفهوم السعادة في المانيفستو التالى: "لا تغض البصر عن المشكلة، لا تتخطى المشكلة". عدم التخطى هو شكل من أشكال الخيانة. القصدية هي نوع من أنواع الخيانة؛ فلنفكر بذلك في ضوء دعوة "أدريان ريتش" لنا بخيانة الحضارة. لن نتخطى المشكلة إذا لم نتخف المشكلة. نحن لسنا أوفياء إذا كان الوفاء لوضع خاطيء . يمكن إعادة النظر في القصدية على أنها أسلوب سياسى؛ فهي رفض للتغاضى عن ما تم التغاضى عنه بالفعل. من يلفتون الانتباه إلى أن التمييز العنصرى، والتمييز الجنسى ضد المرأة، وضد المثليين هي مشاكل موجودة بالفعل هم أشخاص مفعمون بالعناد؛ فهم يرفضون بالسماح لذلك الواقع أن يتم التغاضى عنه.

حتى الحديث عن الظلم، والعنف، والقوة، والامتثال في عالم يستخدم مفهوم "التعددية السعيدة" كتكنولوجيا للوصف الاجتماعى، يمكن أن تعنى أن يصبح المرء عائقا، أي أن يتم وصف أولئك على أنهم من "يعترضون طريق" سعادة الآخرين. يتم تفسير حديثك على أنه اجترار لنقاط مؤلمة، وكأنك تتمسكين بشىء ما -سواء كان شخص أو ذكرى جماعية، أو إحساس بعدم انتهاء تاريخ ما- لأنك تجترين الألم. عادة ما يقول الناس بأن الصراع السياسى ضد التمييز العنصرى هو بمثابة طرق الرأس بحائط أسمنتى؛ يظل الحائط بمكانه إلا أنك أنت الذى تتعرض للألم. ربما يجب أن نظل نتألم بقدر الألم الذى تسببه تلك النقاط المؤلمة. بالتأكيد لا يعبر ذلك عن كل ما نقوله أو نفعله. ويمكننا تحديد أننا لسنا مصدر عدم السعادة التى تم إلحاقها بنا، بل أننا أيضا لسنا الآثار الناتجة عن إلحاق أسباب عدم السعادة بنا. يمكننا الحديث عن أننا عناصر قصدية، وقاتلات بهجة نسويات، ونساء سوداء غاضبات، ويمكننا استعادة تبنيها لتلك الصفات، ويمكننا التحدث عن تلك المناقشات التى دارت بيننا وبين الآخرين حول مائدات العشاء، أو فى الاجتماعات والندوات. يمكننا أن نضحك لدى تذكر مدى ألفة احتلال تلك المساحة، حتى مع عدم احتلالنا لنفس المساحة (ونحن بالفعل لا نحتل نفس المساحة). يمكن تواجد السعادة مع الدعوة للسعادة. يمكننا أن نكون قاتلات بهجة، ونحن بالفعل قاتلات بهجة. فلنتمتع بالقصدية!

تحرر من "الذكورية السامة" وحدثنا عن صحتك النفسية... هل تجرؤ؟



*إيليج نون

الجمعة 3 يناير 2020

لا شك أن إحدى أكبر التحديات التي يواجهها الرجال، خاصة في عالمنا العربي، هو التعامل مع صحتهم العقلية، خصوصاً وأنه من الملاحظ أن معدل انتحار الذكور يرتفع بشكل يندر بالخطر، لدرجة باتت الصحة النفسية للرجل تصنّف على أنها "أزمة صامتة".

وبقدر ما يعتبر الاكتئاب شائعاً بين الرجال، فإن قلّة من الرجال تعترف به، إذ يتظاهر معظم الذكور بأنهم ليسوا متعبين أو حزينين، هذا ويزعمون بأنه بوسعهم التعامل مع أي عقبة تعترض طريقهم، فيعمدون إلى "دفن" مشاعرهم وأحاسيسهم والزمع بأنهم قادرين على بسط سيطرتهم على كل شيء، الأمر الذي ينهكهم نفسياً ويجعلهم غير قادرين على متابعة حياتهم بشكل صحي.

فما هي "الذكورية السامة"؟ كيف تؤثر على علاقة الرجل بمحيطه ولماذا لا يتحدث الرجال عن حالتهم النفسية؟

السلوك السام

إن الذكورية السامة هي عبارة عن تصرفات وسلوكيات معيّنة يتبناها بعض الرجال، كإقدامهم على كبح جماح عواطفهم في المواقف العصبية، والتصرف بعوانية وبسط سيطرتهم بالقوة، وفق ما جاء في صحيفة الإندبندنت البريطانية.

واللافت أن الذكورية قد تتجلى بأشكال متعددة، بحسب رأي الممثل والناشط توم روس وويليامز، والذي قال: "إحدى الطرق التي تظهر بها الرجولية في بعض الأحيان، السلوك السام الذي ينتهي دائماً بالعنف"، مشيراً إلى أن هذا العنف إما يسري على الرجال أنفسهم أو ضد أشخاص آخرين.

هذا وأضاف ويليامز: "أعتقد أن العملية ما هي إلا اعتداءات صغيرة تتصاعد إلى درجة يتم فيها ممارسة العنف في العالم".

وعليه يمكن وصف الذكورة السامة كشكلٍ من أشكال الرجولة التي تُعرّف من خلال العنف والجنس والمكانة والعوانية، كما أن الرجال الذين يُظهرون سلوكاً مرتبطاً بالذكورة السامة غالباً ما ينظرون بصورة نمطية إلى بعض الصفات الأنثوية، كالتأثر العاطفي، على أنها صفات سلبية.

وقبل الغوص في الأسباب التي تدفع بعض الرجال إلى كبت مشاعرهم وأحاسيسهم، قد يسأل البعض: من أين أتت الذكورة السامة في الأصل؟

تكشف الكاتبة إيميلي سي إيه سنايدر، أنه تم استخدام مصطلح "الذكورة السامة" للمرة الأولى من قبل الأخصائي في علم النفس شيفيرد بليس، بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بحيث بحث بليس في فصل الصفات السلبية للرجال عن تلك الإيجابية، واستخدم مصطلح "الذكورة السامة" كوسيلة للتمييز بينهما.

وشملت الصفات التي عرّفها بليس بأنها "سامة" للرجولة: تجنّب التعبير عن العواطف، التطلّعات الجامحة لفرض الهيمنة الجسدية والجنسية والفكرية، والسعي الممنهج للتقليل من آراء النساء وأجسادهنّ والشعور بالذات لديهنّ.

في هذا الصدد، اعتبرت الناشطة الاجتماعية ساندرين افرام، أن الذكورية السامة في مجتمعاتنا هي وليدة توقعات وأفكار خاطئة يتمسك بها الذكور منذ ولادتهم، بالإضافة إلى نقص الذكاء العاطفي لديهم.

وكشفت افرام أنه في الكثير من الأحيان يكون الفشل مصير العلاقة العاطفية التي تسودها الذكورية السامة، "بحيث يُدفع بعض الرجال على اتخاذ القرارات من تلقاء أنفسهم ومن دون الرجوع إلى شريكهم، لأنهم، وبكلّ بساطة، يعتبرون أنه من المفترض عليهم أن يعرفوا أكثر من المرأة"، وفق ما قالته لموقع رصيف22.

وأشارت ساندرين إلى أن هناك عدداً لا بأس به من الرجال الذين يشعرون بالخوف من المرأة الذكية والتي تتمتع بطموحات وأهداف كبيرة قد تفوق طموحهم، فيتجنبون الانخراط في علاقة عاطفية معها.

واللافت أن مثل هذه المواقف الذكورية واجهتها ساندرين على المستوى الشخصي: "في إحدى المرات قال لي أحدهم: لا يمكنني أن أكون معك، أنت أفضل مني".

هذا وربطت ساندرين افرام الذكورية السامة بالصورة النمطية التقليدية التي تقول إنه يتعيّن على الرجال أن يبسطوا سيطرتهم على جميع الأمور، أما في حال فقدوا السيطرة فإنهم يشعرون بأنهم فقدوا هويتهم وأنهم على وشك أن يخسروا كل شيء من حولهم، فيتوقعون على أنفسهم بدلاً من طلب المساعدة، وذلك خشية من نظرة المجتمع

الوصمة الاجتماعية

صحيح أنه لا يمكن فصل الصحة النفسية عن الصحة الجسدية، إلا أن المثير للاهتمام هو هذه "الوصمة" التي لا تزال تحيط بالرجال الذين يتحدثون بجرأة عن حالتهم النفسية.

في الواقع، إن الرجال الذين يتحدثون بصوت عال عن أي نوع من المسائل النفسية، يمكن أن يتم اعتبارهم ضعفاء وقد يكونوا أكثر عرضة للنّبذ بسبب صدقهم وشفافيتهم، وبالتالي عوضاً عن تقدير الرجل على شجاعته في التعبير عن مشاعره الحقيقية، فإن البعض يسخر منه ويقلل من أهمية أحاسيسه.

خلال مرحلة الطفولة يتم تربية الأطفال الذكور على كيفية التغلب على مشاعر الحزن التي قد تتناوبهم وكيفية السيطرة على ردود أفعالهم العاطفية، لدرجة تجعلهم يعيشون "بغربة" عن مشاعرهم، ومع التقدم في العمر يشعر معظم الرجال بالقلق من الأحكام التي قد يصدرها المجتمع وألسنة الناس التي لا ترحم في حال أفصح عما يدور بداخله من صراعات واضطرابات نفسية.

والحقيقة أن هذا الموقف التقليدي المتمثل في إقدام الرجل على كبت مشاعره أو تجاهلها، هو أمر قديم وخطير وقد يولد مشاكل نفسية عديدة، لا سيما وأن فكرة البحث عن علاج نفسي تعتبر نقطة ضعف بالنسبة إلى البعض، إذ لا تزال هناك فكرة في ثقافتنا مفادها أن الرجال بحاجة لأن يكونوا أقوياء وأن طلب المساعدة ليس سلوكاً ذكورياً.

كيف تؤذي الذكورة السامة الصحة النفسية للرجال؟

اعتبر الطبيب النفسي الشهير سيغموند فرويد أن الناس يعمون من عقولهم الواعية ما يعتقدون أنها أفكار مخزية، بمعنى آخر، يدفن الناس في اللاوعي ما يخجلون منه.

والحقيقة أنه في العديد من الثقافات وبخاصة في المجتمعات العربية التي يغلب عليها الطابع التقليدي، يواجه العديد من الرجال صعوبة بالغة في التعبير عن مشاعرهم بسبب "الذكورة السامة" والتي تشجع الرجل على كتم أحاسيسه مقابل تعزيز "هيمنته" في مواقف اجتماعية معينة.

وبالنظر للمجتمعات التقليدية، نلاحظ أنه ومنذ الطفولة تتم تربية الذكر بطريقة صارمة، بالإضافة إلى مقارنة الصبيان الذكور الذين يعبرون عن مشاعرهم بالفتيات، فيقال لهم: "الصبي لا يبكي"، "كن رجلاً"، "لا تكن مثل الطفل"، "أنت تبكي كالفتيات"... وهكذا يتعلم الذكر منذ صغره كيف يقمع مشاعره الحقيقية فيعيش حزناً داخلياً وصراعاً بينه وبين نفسه، ومع مرور الوقت يمكن أن يؤدي هذا السلوك إلى اختلال في التعبير العاطفي والاكتئاب.

بمعنى آخر، يفرض المجتمع التقليدي بعض القواعد الصارمة لتربية الذكور، وبخاصة وأن هناك اعتقاداً شائعاً بأن الثقة والقوة والهدوء هي العناصر الأساسية للرجل الحقيقي، وأن أي شيء "عاطفي" هو أمر نسائي، وبالتالي يجب خنقه وتجاهله، وبالتالي فإن الرجال الذين ترعرعوا في كنف نظام بطريكي يعزز الذكورة السامة لديهم أحاسيس معقدة تجاه مشاعرهم، فيحاولون في الكثير من الأحيان كتمها أو تجنبها، الأمر الذي يدفعهم للتعبير عن صراعاتهم الداخلية من خلال توجيه الغضب لمن حولهم، مثل شركاء حياتهم أو أطفالهم.

في هذا الصدد، تحدث الأخصائي في علم النفس هاني رستم عن البعد الاجتماعي والثقافي للذكورية السامة وتأثيرها على حياة الفرد وسير عمل المجتمع، فأوضح أن الطفل في معظم مجتمعاتنا العربية يكون "معلباً" بحيث أنه يخضع لمعايير اجتماعية صارمة، كأن يتم تعليمه المشي بطريقة معينة والجلوس بطريقة معينة والتحدث بأسلوب معين... "وذلك لأنه يتعين عليه أن يشبه صورة معينة، وبخاصة صورة الأب في المنزل أو حتى صورة الله، وهي فكرة موجودة في اللاوعي"، وفق ما قاله.

وكشف رستم، في حديثه مع رصيف22، أن هذا "التعليب" يخالف جوهر الطبيعة البشرية التي تسير وفق مبدأ fluidity (الانسباب)، شارحاً ذلك بالقول: "الإنسان بطبيعته يتطور ويتغير وتتبدل أحاسيسه ومشاعره بطرق مختلفة وفق معطيات وعوامل نفسية أو اجتماعية"، وتابع قائلاً: "كلما كان المرء معلباً، كلما كان ذلك يعني أنه مسجون في صندوق مغلق، رُسمت حدوده، وبالتالي ليس هناك من إمكانية للنمو بشكل فطري".

وعليه اعتبر هاني أن هذه المعايير الصارمة والصور النمطية التي يتربى عليها الطفل تؤثر عليه بشكل كبير في المستقبل، بحيث أنه سيعمد إلى تفريغ هذه المشاعر المكبوتة بمظاهر وطرق عنيفة، كالضرب والأذى، بالإضافة إلى تعامله السيء مع الآخرين، وبالأخص الإساءة إلى النساء في حياته.

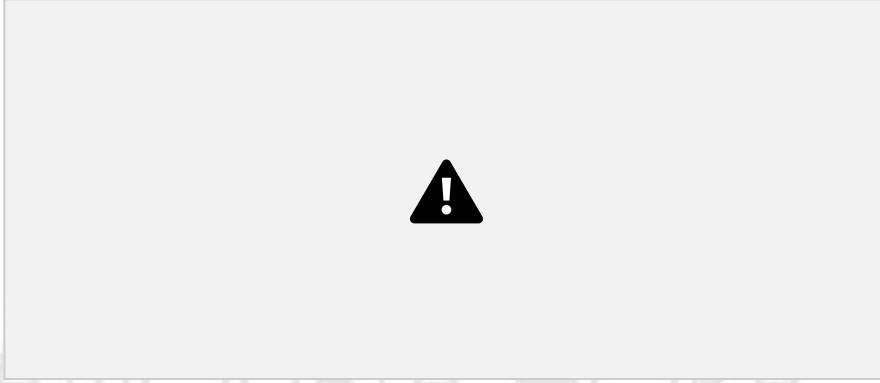
وعن هذه النقطة، يقول رستم: "عبر التاريخ هناك اعتراف علني بأن المرأة تضطلع بدور كبير وعظيم، بالأخص لجهة تمتعها بالقدرة على احتضان الجنين في رحمها والإنجاب، وبالتالي قد يشعر الرجل في عقله الباطني بالخوف من قوة المرأة، الأمر الذي يجعله يقف في المقلب الآخر من خلال العمل على تعزيز الذكورية السامة".

في الختام يجب التأكيد على أهمية أن يتحرر المرء من الصور النمطية والأفكار الخاطئة عن الرجولة، فلا بأس من أن يشعر الرجل بالاكنتاب، لا بأس من أن يشعر بالإرهاق، لا بأس من أن يشعر بالحزن أو القلق أو الخوف، فهذه كلها مشاعر طبيعية يختبرها كل إنسان، ولكن ما هو غير مقبول هو أن يعاني الرجل بصمت وأن يتمسك بالذكورية السامة التي تدمر صحته النفسية وعلاقاته مع الآخرين.

معاً يمكن محاربة الوصمة التي لا يتحدث عنها الرجال الحقيقيون حول مشاكلهم النفسية، عند القيام بذلك يصبح بإمكاننا الإنخراط في محادثة إيجابية لاستبدال الصمت الضار الطويل. إن مشاكلنا العقلية أصبحت تقتلنا حرفياً، وهذا يجب أن يتوقف.

مؤسسة جنوية حرة

لنتذكر سارة حجازي وحنان الطويل : أيها العالم كنت قاسيا جدا



*إيمان عادل

14 يونيو 2021

دُفنت قصة حنان معها، في وقت سبق ظهور السوشيال ميديا وقوتها وسرعة انتشارها، بخلاف سارة حجازي، التي استطاعت تدوين معاناتها ومعاناة كثيرات غيرها من العبارات والمثليات...

“كانت عايذة حد يططب عليها، أعتقد أنها فعلاً انتحرت لأنها اكتشفت أن الناس مش قادرة تتقبلها، كنت بشوف ناس كثير في التصوير بتخاف منها، كانت بتتعرض للتتمر وبتعيط وتنهار على المستوى النفسي، وكانت دايماً تسأل ليه الناس بتعاملني كده”.

جددت الفنانة المصرية لقاء الخميسي في حوار تلفزيوني مطلع حزيران/ يونيو 2021، الحديث عن الفنانة المصرية العابرة جنسياً حنان الطويل، بعد انقطاع الكلام حولها منذ سنوات طويلة بعد رحيلها عام 2004، وقد ساد الغموض كواليس أيامها الأخيرة بعدما عاشت مأساة كبيرة مع جيرانها الذين تنمروا عليها وأدخلوها مستشفى “العباسية للأمراض النفسية والعقلية”، وهناك انتحرت! أو كما ورد في رواية أخرى “ماتت نتيجة جلسة كهربائية زائدة في علاجها”.

حديث لقاء الخميسي عن الطويل بدا وكأنها تحكي عن سارة حجازي أيضاً، الناشطة النسوية المصرية المدافعة عن حقوق المثليين/ المثليات، والعابرين/ العابرات، والتي تحل رهن الذكرى الأولى لرحيلها منتحرة تاركة رسالتها للعالم، “كنت قاسياً إلى حد عظيم لكنني أسامح”.

سارة وحنان والصعق بالكهرباء

لا تأتي التقاطعات التي عاشتها سارة حجازي وحنان الطويل من باب المصادفة، فالجحيم الذي حاصرهما فيه المجتمع الراض للمثليات والعابرات جعلهما تمشيان على الأشواك ذاتها. رفعت سارة حجازي علم الرينبو في حفل فرقة “مشروع ليلي” اللبنانية في القاهرة عام 2017، وإثر ذلك فُيض عليها مع آخرين، وقضت في السجن ثلاثة أشهر. روت سارة في شهادتها عن الانتهاكات التي واجهتها، منها الصعق بالكهرباء داخل السجن، “تم تعذيبي بالكهرباء! وتم تهديدي بإيذاء أمي إن أخبرت أحداً، أمي التي ماتت بعد رحيلي. لم يكتف النظام بتعذيبي، بل حرّض رجال قسم السيدة زينب نساء التخشبية على التحرش الجنسي واللفظي بي، لم يقف التعذيب هنا، بل كان هناك المزيد من التعذيب النفسي ضدي، في سجن القناطر والزنازة الانفرادية لأيام وأيام، قبل الانتقال إلى عنبر مُنعت فيه من الحديث مع السيدتين المسجونتين معي، مُنعت من التريض في نور الشمس طيلة مدة حبسي، إلى أن فقدت القدرة على التواصل بالعين مع الآخرين”.

في بداية الألفية الثانية كانت الممثلة المصرية العابرة حنان الطويل أنجزت أدواراً كوميدية في السينما المصرية، وتركت بصمة واضحة حتى الآن. لكن الطويل التي احترفت الأدوار الكوميدية أمام الكاميرا، كانت تعيش تراجيديا غير معلنة خلفها.

“كانوا بيتنمروا عليها في اللوكيشن، ومرة دخلت غرفة الملابس، راجل من كاست العمل خاف منها وجري وقعد يزعق كان فاكر إنها هتتحرش بيه لمجرد أنها عابرة، لم تفهم حنان ما يحدث وانهارت باكياً”.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

عين نسوية على تجاعيد الجسد والإنسانية



*ياسمين ضاهر
19 نوفمبر 2021

"ما لم نعش ونحب في الخندق، فمن الصعب أن نتذكر أن الحرب ضد التجريد من الإنسانية لا تتوقف"

تكبر كُنساء في مجتمعات «صِغَرُنا» فيها هو علامتنا التجارية المُطلقة. أن تصغُرِي هو كل ما تتمناه الخليفة منك؛ أن تصغُرِي حجماً وسناً ومقدرةً وقوة وإمكانياتٍ وحِدَّةً وذكاءً وشغفاً. نجاح النساء يتبعه رغبة بالانكماش والاختفاء عن وجه الكرة الأرضية. حدة النساء تُثيرها غمامة الصوت غير المسموع الذي يحتاج أن يعلو كي لا يُعَيَّب. الأنوثة نفسها محددة بمحاكاة أبدية لطفولة غير مبالية. يخيّل لنا أنه لا كوكب يتسع لأرقامنا المتصاعدة بأي شيء، والجيل لا يختلف عن هذه!

علاقة الإنسان المتوترة مع الجيل قديمة، وتبدو بإحدى مستوياتها منطقية. يمكن تسليمها لصيغة متداولة بخفة: علاقة طردية مريبة مع الموت. الموت بصفته معيار خاتمة الجسد، والجسد بصفته تخوم الذات وجوهرها. وما إن نبدأ بالتساؤل حول التجارب المعاشة المختلفة للنساء والرجال فيما يتعلق بأعمارهن-م، يتجلى السنّ كعامل مُتشكّل جندياً بشكل يحوّل الاختلاف إلى أداة ترويض وسيطرة، ويؤكد أن تجربتنا المعاشة بأجسادنا تخضع لدوالٍ مختلفة. ولنعود إلى البداية: من هي الإنسان التي تكبر؟ أيشير المصطلح إلى نفس المفهوم، ونفس الرموز والخيال؟

المرأة جسد، والرجل روح. الجسد يفنى، يهرم، يتعب، يتألم، تزداد تجاعيده أو تقل، يمرّ بتقلبات عدّة، لديه كثافة عظام ومصير هرموني. أما الروح فتحافظ على جوهرها وسلاستها وأثيرية وجودها. تظهر لنا بإرادتها، إن شاءت بانة وإن لم تنشأ تلاشت. الجسد يهتم بنفسه، بمحيطه الضيق، متوقع، لا يرى بعيداً، وهو سريع الزوال بانكفاءاته وإخفاقاته. بينما تجول الروح وتصل في العالم، تهادنه، تسيطر عليه، تخاف منه، تقاومه، وترى ذاتها من خلاله أو من خلال دحضه.

بالتأكيد يكبر الرجال بالسنّ، لكن يبدو وكأنّ التغيّر الفيزيولوجي الذي يمرون به ليس تاريخياً ولا ينعكس كتنميط مباشر وحاد على تجربتهم الاجتماعية. فالوقت بالنسبة للرجل عامل خارج عنه (لنتذكر أنه روح) ومن الممكن محاربته، وهو كغريم من الممكن أسره إلى حين غزّة، وتشكيله والتواري عنه. ولكن علاقتنا كنساء مع كبر السن - وازدياد رصيدنا بأي شيء يترافق طرداً مع الوقت الذي نمضيه على وجه الكرة الأرضية - ليست قطبية

ولا معركة مع شيء خارجي نحاول القبض عليه وقولنته. يتكؤر الوقت فينا، ونصبح منه وهو منا. الزمن بالنسبة للنساء ليس ظاهرة خارجة عن أجسادهن، ولذا أن نصارع الوقت كنساء يعني أن نصارع أنفسنا، وما تمثله أجسادنا في هذا الزمن، نحن المتغير وليس الزمن! وعلينا أن نستعجل، لا أن نحيا، بل أن نفكر بالزمن بقلق، وبتوجس وبرهبة... ليست رهبة مُحارب، بل رهبة من هُزم مسبقاً. علينا أن نستعجل قبل أن تتحول عربة ساندريل إلى يقطينة مرة أخرى ويفوتنا القطار. 2 الرجل يعرف الساعة، تلك التي تدله على المواعيد وتنظم حياته، ونحن نعرف ساعة بيولوجية، «بناء اجتماعي» نرزح تحت طائلته ولا يسير على خطانا أبداً.

ليس صدفة أن تشعر الكثير من النساء بأنهن «غير مرئيات» عندما يكبرن بالجيل، فعلى مدار عصور من الحياة البشرية على هذا الكوكب، ترتبت قوة النساء الوحيدة المعترف بها كقوة شرعية بحساب قدرتهن على التأثير على الرجال من خلال جنسائتهن. القدرة على مقابضة قوة الرجل ومركزه باقتصاد المرأة الإيروسية. 3 جنسائية مُصممة مسبقاً، محدودة بعوامل وأهداف، ومُنتهية الصلاحية. بحسب أودري لورد فإن الإيروسية منبع قوة داخلي، «بئر من القوة المتجددة والاستفزازية للمرأة التي لا تخشى استكشافها، ولا تستسلم للاعتقاد بأن الإحساس كافٍ»، 4 لكن لا يُنظر إلى إيروسية النساء من منظار ما تمنحه لحاملتها، بل يتم أيضاً حصرها بقيمتها التبادلية، بالخدمة المؤداة لطرف آخر في سبيل الحصول على شيء أثنى يملكه هو كالمقام والقوة والحب (الحب بكونه اعترافاً بالوجود وليس مشاعر فحسب). وهذا بغض النظر عن علاقة الجنسانية بـ«حاجة» النوع البشري للاستمرار، فالاستدامة ليست حصرية وليست بحاجة لأن تستبعد المتعة. الفرضية الأساس هي انعدام رغبة تخصصهن ومن أجلهن لدى النساء. هن موضوع الرغبة ولسن الباحثات عنها. وعلى هذا المنوال تعاملت ثقافات المعمورة قاطبة مع الرغبة الإيروسية للنساء بورع، فكافات اجتماعياً الامتناع، والتعفف، وحتى أحياناً تمثيل دور يتراوح بين الحياد واللامبالاة وعدم المشاركة، وصولاً إلى الرغبة المتمنعة، وهو ما يُتوقع من النساء كتصرف مقبول ولائق حول كل ما هو إيروسية. وهذا يفسر أيضاً لماذا لا يفهم الكثيرون ضرورة الإفادة بالقبول والحاجة لها بين الطرفين، كما يفسر إطالة أمد الثقافة الرومنسية التي ارتبطت بالمباغثة والصمت والاستراق كعلامات للإعجاب والحب.

للأسف، لا شيء من هذا جديد. لقد كتبت سيمون دو بوفوار عن هذا بدقة جميلة منذ أربعينات القرن المنصرم فقالت: «تعرف المرأة التي تكبر بالسن أنها إذا توقفت عن أن تكون شيئاً جنسياً (sexual object)، فهذا ليس فقط لأن لحمها لم يعد يوفر للرجل كنوزاً جديدة، بل أيضاً لأن ماضيها وتجربتها تجعلان منها شخصاً (person) سواء أحببت ذلك أم لم تفعل. لقد قاتلت وأحبت وأرادت وعانت واستمتعت بنفسها: وهذا الاستقلال الذاتي مخيف»

وكان دو بوفوار تهمس لنا أنه، وبعد أن شقينا على هذا الكوكب كي نتحلى باستقلالية وذاتية وشخصية، تباغتتنا الساعة البيولوجية - ساعة الرجل من حديد - فتصبح شخصياتنا زينة جميلة على الأرضية الأساس: الجسد وجماله وتأنيب الصبا الأبدية. فتُلحّ الحرب على «علامات الكبر». وكياقي الحروب الخاسرة التي تُرَجّ النساء بها، علينا أن نتحلى بالصبر ونثبت من ثَمّ جدارتنا بخوضها، وفناعنا في سبيلها. فحروبنا هي مقايضات متواصلة. قيل لنا يوماً على سبيل المثال أن العمل هو واسطتنا للتحرر، فأعيد توظيفه كليةً ليلعب هذا الدور في حياة النساء. 6 يعمل الرجل كي يقاتل، أو يُقَات، أو يكتشف العالم أو يستمتع بوقته، أو يُضيف معنى للحياة. ونحن نعمل كي نتحرر!! وبينما يعيش الرجل، يستمتع أو يحزن، يُجرب أو يتعلم، علينا نحن أن نجتاز العيش دون خدش أو تعجيد، ونحارب علامات التجربة بعناد، كيف لا والأنوثة نفسها عبارة عن «علامة تجارية، وإن كانت واحدة منقوشة في أجسادنا عند الولادة». وبعد هذا النقش المؤلم، يبدو أحياناً التفاوض على سكاكين أخرى، اجتماعية وذاتية ومتوارثة وطبية، ليس خارج عن هذا السياق بل ضمن متطلباته، لتصبح سكيانة «الخيار» أجملهم على الإطلاق وأكثرهم حنونةً.

«لم يسبق في التاريخ أن كانت إمكانية تغيير أجسادنا قريبة جداً من الإدراك وموضوعاً لمثل هذه الرغبة الشديدة». في عالم تزداد فيه المنافسة، وابتداع الكمال وكأنه مُنال، وتسويق الأوهام بأن بإمكان الإنسان أن

يكون فوق التاريخ والبيولوجيا معاً، وأنا كلنا سنصبح «سوبر هيومانز»، تتم إعادة «إنتاج الأجساد كطريق للتمكين الاجتماعي وتقرير المصير». يبدو في هذه اللحظة بالذات أن حلم تجاوز الحاضر نحو المستقبل الذي نادت به المدرسة الوجودية - وبوفوار إحدى مفكراتها المركزيات - كابوساً. فلن تحمل هذه الفكرة المزيد من الإمكانات والمساواة، بل هي في راهنيتها تُركز هذه الأسئلة نحو الفرد ورغباته واحتياجاته، وليس نحو حلول جماعية هي الوحيدة القادرة على تفكيك هذه المنظومات. وهنا يبدو لي أن للنسوية الحظوظ الأفضل لإعادة التفكير وإعادة طرح الأسئلة وتشبيكها، ليس تلك المتعلقة بالجنس والمساواة والتحرر فحسب، بل أسئلة هي في صلب الإنسانية ككل، كالحياة والموت، وعلاقتنا مع الطبيعة (لماذا أصلاً نقول نحن والطبيعة؟ ألسنا نحن من الطبيعة؟) ومع ما هو أرضي ومتغير في أجسادنا، ومع تجاربنا المعاشة الكثيرة التي عليها أن تترك أثرها في أرواحنا وأجسادنا أيضاً. للنسوية تاريخ طويل من التشكيك بمنظومات اجتماعية وطبية تقترح حلولاً دراماتيكية للنساء بدل أن تعيد ترتيب القيم ومدرجاتها، ولها أيضاً تاريخ من التأكيد على الأسس الاجتماعية التي تشكل قاعدة ممارساتنا المتعلقة بأجسادنا وتنظيمها وبتجميلها وإعادة تصنيعها وتصغيرها.

على مرأى السكاكين المتوهجة التي تعدنا بالخلاص وباجتثاث كل ما هو «سلبى» في أرواحنا وأجسادنا (ما لا يفتأ العين شباباً وملاساً، للقلق، المترهل، المعطوب، الحزين، المجدد) واستبدال هذه بأشياء جديدة (وليدة اللحظة، واعدة، سعيدة، لها حياة أطول...) يبدو خطاب المقاومة مكموراً، ويبدو أن الحد الأقصى لما تستطيع نسوية ملتزمة لحياة طيبة وكريمة في الوقت الحاضر أن تفعله هو أن تحمل كراسي إضافية لغرفة العرض، كي تُحدّق أطول ونطلب وقتاً إضافياً ل طرح الأسئلة: ما الذي نعرفه عن الجمال إن لم تكن الشوائب؟ ما الذي يسعدنا أكثر، الكمال أم الاعتراف؟ أيجتاج الأخير إلى الأول؟ ولماذا بكل الأحوال نُغمض أعيننا عندما نحب؟.

مؤسسة جنوية حرة

البقاء للأجمل: مظهرنا الحسن سلعة لمن يملك ثمنها



*نورهان شرف الدين

29 نوفمبر 2021

انتشر في الفترة الأخيرة فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي عن رد الممثلة اللبنانية نادين نجيم على سؤال يتطرق إلى "سر جمالها"، فحسنت نجيم الموضوع "مش رح قلكن اشربوا مي واعملوا ورياضة اعملوا بوتوكس وفيلر... وخلصنا!" داعية النساء إلى تدليل أنفسهن ليبيدين "أجمل".

لاقي الفيديو مديحاً لما اعتبره كثيرون عفوية وشفافية من نجيم، في عالم يجلد النساء من جهة إذا ظهرت على محياهن ملامح الكبر، ويؤنبهن، من جهة أخرى، إذا خضعن لعمليات تجميل مادحاً الجمال الطبيعي "الذي يدوم إلى الأبد".

اعتراف نادين بجميل البوتوكس والفيلر أمر بدهي فالتغيير بلامح وجهها واضح. كما أصبح واضحاً ميل المشاهير نساء ورجالاً للتصريح بعمليات التجميل التي يقومون بها بعدما كان معظمهم ينكرها، لتمجيد المجتمع الجمال الطبيعي، فأسمى الاعتراف بنظر الجمهور عفوية وصراحة ونصيحاً محبباً، بعدما كان كرهاً للذات وحباً لتسوية منتحل بمنتلج.

كان يعز على المجتمع الاعتراف بتبنيه مقاييس الجمال التي تروجها وسائل الإعلام وشركات الموضة والمستحضرات التجميلية عالمياً، منادياً بجمال الروح والأخلاق. أما الآن، فلم نعد بحاجة إلى حجج بالية لتبرير لجوئنا إلى أطباء التجميل بما أن الكثير من المشاهير، أخيراً، كسروا سطوتي التأييب والتعيب واقتران جمالهم بالزيف عبر جرأة الاعتراف بإجرائهم عمليات تجميل. مثلت هذه الخطوة كسراً لحاجز تبرير الإقدام على عمليات التجميل التي دائماً ما ترافقت مع عمليات تجرى لأسباب صحية، قبل أن تطبع تغييرات أحدثتها إبرة أو مشرط.

لكن هل يعد التحرر من التعيب المرفق بعمليات التجميل كافياً لجعل من يتأثر بالمشاهير راضياً عن شكله بعد خضوعه لتعديلات تجميلية؟ بالطبع لا. في الحقيقة، مواجهة ازدواجية النظرة العامة التي تمجد مقاييس الجمال المحصلة عبر عمليات التجميل حصراً، ثم تتغنى بالجمال الطبيعي، تمثل حاجة جوهرية.

لكن هذه المواجهة لا تكون عبر الاعتراف بإجراء عمليات التجميل وحسب بل تكمن بالتحرر من تنميط الجمال وجعله قالباً واحداً، يجمع أفراد المجتمع على اختلافاتهم وتغييراتهم. ليضع علامة لكل منا تقيماً لجمالنا بحسب

تطابق اشكالنا مع شكل القالب الموحد، ناسياً تنوع الأشكال والاختلاف البيولوجي، ما يضع الجسد البشري أمام خيارين:

الخيار الأول هو أن ينجح باختبار الجمال الموحد ما سيسمح لمن يمتلكه بالتطور في مهنته (بخاصة الفنية منها) لتتاح له فرص أكثر تفوق المهنة لتشكّل نظرة إيجابية للمجتمع تجاهه. كما تمكنت الممثلة السورية شكران مرتجى من الحصول على أدوار تفوق دور الأم والشريرة والخالة، التي تعد أدواراً ثانوية لم تستطع تخطيها سابقاً، لتحصل على أدوار البطولة و"تترقى" لدور الحبيبة بعد "تطورها لا تغيرها"، بحسب تعبيرها، بفضل عمليات التجميل. وكذلك دُفع الإعلامي اللبناني طوني خليفة للخضوع لإبر البوتوكس ليخفي التجاعيد ويضمن مكانه على الشاشة وسط الجيل الجديد من الإعلاميين الذين لم تجعّد المهنة بشرتهم بعد.

أما الخيار الثاني، فهو أن يسقط القالب في امتحان الجمال بسبب الضيق الاقتصادي أو الخيار الفردي فيجبر صاحبه على تحمل "خذلان شكله لطموحاته" فيستخدم شكله والتطور السريع للطب ضده، إذ يخسر تأهيله للعب دور البطولة الذي غالباً يعتمد على جمالي الموهبة والشكل بدرجات طفيفة التفاوت. كما قد تخسر إحدى الفتيات حقها بأن تتصالح مع جسدها من دون تعديله أو، بأبسط الحالات، أن تشاهد التلفزيون وتعجز عن الشعور بأن بطلة المسلسل تمثلها وأنها، مثل البطلة بالضبط، تستحق الحب لعفوية جمالها مهما اختلفتا شكلاً، فالاختلاف يخسر معناه الأساسي ليصير مرادفاً للفوقية الجمالية إذ يرتبط معنى الجمال بطبقة اجتماعية أعلى تمكن النساء والرجال سواسية من دفع ثمن الجمال.

هذه الامتيازات، التي لا يحظى بها أغلب أفراد مجتمعاتنا إن لم نقل العالم، هي نتيجة حتمية لتقسيم النساء والرجال بحسب درجة جمالهم وتكون الغلبة للأجمل فيخلق صراع على الجمال، لربط قيمتهم بمعيار جمالهم، بيد أن مهنتهم واختياراتهم قد لا تتطلب الجمال، الذي يظل العامل الأقوى والأكثر تأثيراً على ديناميات الانتقاء. إذ، تطرح علينا بقوة معادلة مفادها أن البقاء للأجمل. البقاء في علاقات غرامية صحية والبقاء في صداقات داعمة، كما أن البقاء في الوسط الفني يُبنى دائماً على أساس الجمال. وبذلك يستحق الجميل، أي من يمتلك المعايير الجمالية السائدة، التضحية والتعاطف والوفاء لتسقط أحقية هذه القيم عن الأقل جمالاً، وفق المعايير السائدة.

أشاهد فيديو نجيم مراراً ويدهشني عدد الإعجابات وأفكر بالنساء والرجال الذين يمنعمهم وضعهم الاقتصادي من تحمل عبء تكاليف جلسات الشد والشفط واللايزر. مثلما يعجز وضعهم النفسي عن تحمل ثقل التوقعات فينهبون بمحاولات سد الفجوة بين المدخول المحدود والمتطلبات اللانهائية التي يخلقها الإعلام يومياً ويكرسها المجتمع عبر أدوات عدة، تشمل مشاهير شقوا طريقهم إلى الشهرة عبر مسابقات ملكات الجمال، ليجعل منهم "أشخاصاً مثيرين"، أو في أسوأ الأحوال، جميلين وحسب. أما الذين لا يملكون ما يكفي من المال ليكونوا في مجموعة "المثيرين" أو حتى مجموعة "الجميلين وحسب" فيعلقون في برائن شفقة المجتمع المتمثلة بعبارات رثة يتبادلها الناس على هواتفهم المحمولة.

تعميم مقاييس الجمال أعلن انتهاء زمن نسبية المظهر الحسن ليحدد برموز وأشخاص لن يكونوا جميلين إلا وفق معدل يشق طريق النساء والرجال، لكنه يطاول النساء بشكل أكبر، نحو ثقافة استهلاكية تقتضي احتكار الجمال لدى الطبقات الاجتماعية العالية التي تملك ثمن الجمال بذريعة "إن جعلتك عمليات التجميل ترضى عن نفسك، فاضع لها". وبذلك تختصر نظرة النساء والرجال إلى أنفسهم بإبرة تكبر الشفاء أو تشد الوجه فتزيد الرضا عن النفس. هذه النظرة إلى الجسد البشري لكلا الجنسين لا تكفي بتحقيق الربح عبر تلقين الناس كره الذات

والاعتقاد بأنهم بحاجة ملحة للتحسين، بل أيضاً تخلق اقتصادات تقتات على انعدام الثقة بالنفس مولدة مختصين بالجمال والتغذية واللياقة بدنية، مغذية سياحات طبية يقوم بها كثيرون بغية القيام بـ"تعديلات طفيفة".

تتخطى مقاييس الجمال الربح المادي لتشكل جنراً أنثوياً قائماً على الجمال كصفة تلصق بالنساء وغالباً ما تترافق مع صفات أخرى "جمالية" كالنعومة والأناقة و"الشياكة"، التي تتحقق باستهلاك آخر في الأسواق أو المتاجر الإلكترونية.

نجدنا نُجبر على الاستهلاك للمحافظة على أنوثة رثة خلقتها ثقافة استهلاك لم نخترها قط بل تلقنا بها بسيرورة اجتماعية حددت ألعابنا الوردية ولغة جسدنا الخجولة وهوياتنا التي غالباً ما تتضمن الاعتناء بأنفسنا لنكون جديرين بلقب "امرأة"، مؤكدين مقولة سيمون دو بوفوار "لا نولد نساء بل نصبح نساء".

تكتسب من تملك رفاهية الأنوثة اللقب المترافق مع جميع امتيازاته. بينما يسقط عن أخريات يجبرن على العمل والتضحية بجمالهن الذي ولدن فيه فيكن أقل أنوثة وجمالاً. يتمركز الاهتمام بظل العقلية الاستهلاكية للأنوثة لدى قلة من النساء بينما يبقى للأخريات بيت شعر يردده المجتمع عن الجمال الذي لا يكون بأثواب تزيننا بل بالعلم والأدب.

كما تشكل جنراً ذكورياً قائماً على نقيض الجندر الأول فيتمثل بالقوة والشجاعة والبرسالة التي غالباً ما تقترن بعضلات مفتولة وأناقة "رجولية" وسلطة، يؤمنها المال غالباً ويضمن القوة الجسدية المتمثلة بالعضلات، ويؤمن الأناقة المتمثلة بالرفاهية. ذلك ما يفرغ الرجولة من معنى مستقل عن سطوة المال لتحصره عند أقلية، مسلعة هويات كثيرين الجندرية عبر قواعد موحدة تلغي الفروقات، مؤكدة أن السطوة الاقتصادية تجمع الجمال للجنسين رغباً عن الاختلافات، وغيابها يعني عدم استحقاق صفة الجمال وما يرافقها من امتيازات.

للنساء اللواتي يتقدمن في العمر: لا تسمحن بالتمييز ضدكن



*مايا البوطي

17 ديسمبر 2021

في العشرينات من عمري، كنت قد وضعت الكثير من الخطط لأحمي نفسي من الهرم، وكى أحافظ على شبابٍ دائم. تخيلت ممارسة صفات من الرياضة، والحميات الغذائية، وعمليات التجميل، والسحر الأسود، في سبيل ألا أسقط في برائن مجموعة من الجارات، في أثناء شربهنّ قهوتهنّ، وهن يعلنن: "حرام شو صارت مأهرمة".

الهرم، وصمة تطل النساء في سنواتهنّ المتقدمة، إن لم يستطعن الحفاظ على صورتهم كما في العشرينات من أعمارهنّ. كبرت مع خوفٍ من الهرم، أشبعته بآليات من الدفاع النفسي الواهمة بأنه لن يطالني، وبأنني محصنة. الآن، ومع مرور أعوامٍ في المنفى، وعلى خلفية هزيمة إنسانية طالّت بلدي، وأهلي، ومع خسارات لا تُعدّ، أجدني قد هرمت، وسقطت أوهام الشباب الدائم.

كبرت مع أساطير تروي أهمية أن نرقص لأزواجنا، وأن نحافظ على وزننا، وأن نهتمّ ببشرتنا. أساطير الحریم المكزسة لتقديم المتعة. وكنت أخطأ ألا أستسلم للتقدم في العمر، وللتجاعيد، ولزيادة الوزن.

في خضمّ الأمومة، والالتزام العائلي والمهني، ومع تحديات الحياة، نفقد قدرتنا على التركيز الدائم على إطلالتنا. نسها عن تغييرات وجهنا وجسدنا، وقد لا يعيننا بعض الشيب الأبيض في شعرنا. نجد أنفسنا محاصراتٍ بتقييم يحولنا إلى أجسادٍ، ويلغى أعواماً قضيناها في اكتساب خبرات مهنية وإنسانية. لطالما سقطت في فخّ الخطاب الذي يميز ضد النساء المتقدّمات في العمر، وقد أخذ الأمر منّي وقتاً، كي أستطيع أن أفهم مخاوفي، ونظرتي إلى الأخريات. لذا، تأتي حاجتي إلى تسليط الضوء على آليات هذا الخطاب الذي يجعلنا في قلقٍ دائمٍ لتقدّمنا في العمر، وعلى الثقافة التي تجعل من ذكر أعمار النساء وصمةً يجب إخفاؤها.

يأتي الفعل العامي السوري "تأهرمت"، كفعل يوحي بذنب ارتكبته الموصوفة. فالسيدة التي "تتأهرم"، هي سيدة تساهم في وصولها إلى مرحلة الهرم. أي أن إهمال هذه السيدة، وتقاعسها عن الاهتمام بنفسها، هما ما أديا إلى وصولها إلى هذه المرحلة. هنا تكمن إشكالية هذه الوصمة، فهي ليست مجرد تمييز ضد النساء المتقدّمات في العمر، وتجريماً لهنّ لمساهمتهنّ في خسارة شبابهنّ وجمالهنّ.

كبرت مع أساطير تروي أهمية أن نرقص لأزواجنا، وأن نحافظ على وزننا، وأن نهتمّ ببشرتنا. أساطير الحریم المكزسة لتقديم المتعة. وكنت أخطأ ألا أستسلم للتقدم في العمر، وللتجاعيد، ولزيادة الوزن. لم أعلم أن الظروف التي تعيشها النساء هي التي ترسم الخطوط والعلامات على وجوههنّ، وهي التي تغبّر ملامحهنّ. كنت أظنّ حقيقةً أن إهمال هؤلاء النساء لأنفسهنّ، هو ما يجعل مقاساتهنّ تتضاعف، ويظهرهنّ تنحني.

التمييز ضد النساء المتقدّمات في العمر، هو عنف مضاعف يحمل في طياته تمييزاً ضد الكبار في السنّ، وتمييزاً مبنياً على أساس الجنس. فهو مرتبط بالتعامل مع النساء كأدواتٍ لتحقيق المتعة للرجال. هذا المنطق يلغي إنسانية النساء، ويشيئ أجسادهنّ.

كما يمنع التمييز على أساس العمر، تقدّم النساء في العمل، إذ تواجه السيدات في الخمسينيات من أعمارهنّ صعوبة في الاندماج في سوق العمل الذي ينمطهنّ بالعجز، ويلغي إمكانياتهنّ، ويتجاهل الخبرات التي حققنها.

كبرت مع خوفٍ من الهرم، أشبعته بالبيات من الدفاع النفسي الواهمة بأنه لن يطالني، وبأنني محصنة. الآن، ومع مرور أعوامٍ في المنفى، وعلى خلفية هزيمة إنسانية طالت بلدي، وأهلي، ومع خسارات لا تُعدّ، أجدني قد هرمت، وسقطت أو هام الشباب الدائم

في دراسة تتحرّى عن قضايا العمر، وصورة الجسد، استهدفت فئاتٍ من النساء والرجال في عمر الجامعة، تبين ارتباط قيمة المرأة بالجسد بصورة تشير إلى الهشاشة، بينما يمثل ارتباط الذكورة بالجسد صورة القوة والسلطة. ثنائية العقل والجسد ترسم لجسد المرأة دلالةً توحى بالاضمحلال، والتداعي، مع التقدّم في العمر، بينما تتسم الذكورة بالذكاء والتطور مع مرور الزمن، نتيجة تمثيلها صورة العقل.

يبين بحث لكلاي كريكولا، ازدواجية الادعاء الذي يجعل من تقدّم المرأة في العمر، أمراً مؤلماً، ومدعاةً للخزي، لعدم تمكّنها من الاحتفاظ بهيئتها، بما يتطابق مع معايير الجمال الاجتماعية، وتوقعاتها. فالممارسات الاجتماعية تجعل من الشباب معياراً للجمال، وتالياً فإن التقدّم في العمر أمر مخجل. بينما يرتبط تقدّم الرجال في العمر، بالحكمة والنفوذ والسلطة. وحسب الدراسة، النساء يرگزن اهتمامهنّ على طريقة تقديم الجسد، بينما يرگز الرجال اهتمامهم على وظيفة الجسد، حسب الممارسات الاجتماعية، وترميزاتها.

يتم التمييز ضد النساء المتقدّمات في العمر، في قطاعات مختلفة، وخاصةً في مجالات التمثيل والإعلام وغيرها.

يفرض العرف الاجتماعي على المرأة أدواراً محددةً حسب عمرها. هذه الأدوار قد تتعارض مع رغبات المرأة، واحتياجاتها. تتعرض كثيرات من النساء للهجوم، في حال رغبن في الظهور في إطلالةٍ فتيّة، أو في حال اخترن المشاركة في أنشطة تصنّف حسب العرف، أنشطة للفئات الأصغر عمراً، حتى وإن كانت السيدات قادراتٍ جسدياً ونفسياً، ومهتماتٍ بالمشاركة فيها. وقد تتعرض هذه السيدات للتنمّر، وبنعتنّ بمسلماتٍ مهينة، إن حاولن التمرد على الأدوار المفروضة عليهن حسب عمرهنّ. وبينما يستمرّ القانون في السماح بزواج القاصرات ضمن سياقٍ اجتماعيٍ يستغلّ القاصرات، يتبين العنف الذي ينتظرهنّ مع تقدّمهنّ في العمر، ودخولهنّ ضمن التصنيف اللا مرغوب والقبیح. فهذا الربط المرضي بين الفتوة والرغبة، يقابله النفور والتقرّز من التقدم في العمر. وفي مقابل هذه المنظومة التي تمنح الرجل السلطة للتحكّم بجسد المرأة، تأتي قصص سيدات تزوّجن بمن هم أصغر منهنّ سنّاً. وعلى الرغم من فارق السنّ غير الكبير في أغلب الحالات، تستمرّ عائلة الزوج، والمجتمع، في التدخل و"تسميم" حياة الزوجين، وتصوير الزوجة كامرأةٍ بانّة، إلى أن تنتهي العلاقة بدفع الرجل للزواج بسيدةٍ تصغره. هذه المكيدة الاجتماعية تحاصر النساء، وتنتصر لمنظومة تقف ضد المرأة مع تقدّمها في العمر.

يتم التمييز ضد النساء المتقدّمات في العمر، في قطاعات مختلفة، وخاصةً في مجالات التمثيل والإعلام وغيرها. وقد بيّنت دراسة المركز الوطني للبحوث الاقتصادية في ماساتشوستس، أنه يتمّ التمييز ضدّ النساء الأكبر سنّاً، أكثر من الرجال في مثل عمرهنّ. ويتمّ تنميطهنّ بالكسل، وبعدم الرغبة في العمل، وعدم القدرة على الإنجاز، بسبب تحمّل أعباء الأطفال، أو مسؤولية الوالدين المسنين.

تتعرض كثيرات من السيدات في مجتمعنا، لخطابٍ لا يتهاون في رسم حدودٍ واضحةٍ تحدد الأدوار الاجتماعية للسيدات ضمن الفئات العمرية المتقدّمة. تتبدى قضية التقدّم في العمر ضمن قضايا الجندر، وصورة الجسد في

المنطقة العربية، كمسألة أساسية يتم تجاهل الأخذ بالنظر بتأثيراتها على المرأة، وإنتاجيتها، ودورها في المجتمع.

وكما في رمزية الأساطير التي تتعاطى مع المرأة المتقدمة في العمر، كساحرة شمطاء، أو كزوجة أب شريرة مليئة بالغيرة والكراهة، لتبدد جمالها مع تقدّمها في العمر، أمام بياض الثلج وفتوتها، فإن النساء يصبحن مهدداتٍ بالتهميش، وبخسارة اعتبارهن مع تقدّمهنّ في العمر

ففي مجتمعاتٍ تستمرّ في التعاطي مع المرأة كجسدٍ يُنظر إلى أهليته حسب درجة خصوبته، والتي ترتبط بفتوته، تصبح السيدات الأكبر سنّاً، حسب المعايير الاجتماعية، بائرات. هذه المعايير تتجاهل قيمة المرأة الفكرية، وإنجازاتها المهنية. وكما في رمزية الأساطير التي تتعاطى مع المرأة المتقدمة في العمر، كساحرة شمطاء، أو كزوجة أب شريرة مليئة بالغيرة والكراهة، لتبدد جمالها مع تقدّمها في العمر، أمام بياض الثلج وفتوتها، فإن النساء يصبحن مهدداتٍ بالتهميش، وبخسارة اعتبارهن مع تقدّمهنّ في العمر. ضمن التراتبية التي تعطي الرجل الأفضلية على المرأة، تحتلّ الأخيرة الأصغر عمراً، مكانةً تتفوّق فيها على السيدات المتقدّمات في العمر، واللواتي يتراجعن بصمتٍ إلى زوايا غير المرغوب بهنّ. يجرم المجتمع المرأة المتقدمة في العمر، بدل تقديم الدعم والحماية لها، إن كانت بحاجةٍ إليه. ويتجاهل المجتمع جهود النساء، وإمكانياتهنّ وخبراتهم التي يراكمها مع التقدّم في العمر. أحاول في كلّ مرّة، عند سقوطي في فخّ جلد الذات، لعدم قدرتي على الاحتفاظ بصورة العشريّات، تذكّر أنني في كلّ يومٍ بمرّ، أعمل على إنجاز قصّتي الإنسانية الخاصّة، والمميّزة، والتي تتجاوز حدود الجسد والعالم. من المهم فهم أثر المنظومة علينا كنساء، كي لا نستسلم للتهميش والاستضعاف، وكي نتذكّر غنى تجاربنا، وأهمية استمرارنا في العطاء، والاستمتاع بكل لحظات عمرنا.

العادة السرية... أجسادنا تحت المجهر



*غدير أحمد

الخميس 24 أغسطس 2017

لحظة التعرّف على الجسد هي لحظة مدفوعة بالفضول وحب الاستكشاف والحميمية. أما ما قد تؤول إليه تلك اللحظة فهو مختلف من شخص لآخر، ومن تجربة لأخرى. فمَن استكشفوا أجسامهم بالنظر إليها في المرايا، ومَن استكشفوها باللمس أو بمشاركة آخرين. في لحظات الاستكشاف الأولى لأجسامنا في الطفولة، تبدأ علاقة مُركبة تربطنا بتلك الأجسام. فمثلاً هناك أشخاص استبدلوا أئداء أمهاتهم بأصابعهم أثناء فترة الرضاعة. وارتبطت هذه الأصابع في أذهانهم بالهدوء، والشبع وكثيراً ما ارتبطت بمحاولات النوم. قد يتدخل أشخاص بيننا وبين هذه العلاقات مع أجسامنا، فتُصبح مُربكة. كأن تُعاقب الأسرة طفلها على رضاعة أصابعه بعد الفطام، فيستبدل الطفل شعور الأمان بمشاعر أخرى كالذنب أو الخوف.

العادة السرية: بين سلطة الأسرة وسلطة الدولة

ويزداد الارتباك كلما صُنّفت الأسرة هذا الاستكشاف بأنه "خطر" على الطفل، كأن يكتشف أدوات عن طريق التدنوق، أو إدخال أخرى في أذنيه وأنفه، أو يبدأ في استكشاف أعضائه الجنسية. هذه اللحظة بالذات دون غيرها حساسة للغاية فتوييح الطفل قد يُثير فضوله لاستكشاف هذا العضو بالأخص. ويطوّر المنع شعوراً بالخصوصية ويخلق صراعاً بين شعور الطفل بملكية جسمه وبين وجود الأسرة كقريب على هذه الملكية. فيلجأ إلى استكشاف أعضائه الجنسية في الخفاء. من هنا تنشأ علاقة "سرية" بين الطفل وجسمه يتخللها شعور بالذنب والاختلاس. ورغم هذه المشاعر، يُمكننا اعتبار الطفل في هذه الحال طرفاً فاعلاً مع السلطة التي تسعى لفرض نفسها عليه.

في كتابه «تاريخ الجنسية» يضع «ميشيل فوكو» هذه العلاقة بين الأسرة -كسلطة- وبين الطفل -كحقل لممارسة هذه السلطة- في إطار علاقات القوة التي تفرض نمطاً اجتماعياً لجنسانية الأشخاص منذ الطفولة، وتمنعهم من ممارسة أي شكل آخر لجنسائياتهم أو التعبير عنها بأساليب معينة كالوصم والعقاب. أما علاقات القوة نفسها فهي مُتبادلة بين السلطة التي تعطيها مؤسسات الدولة للأسرة على الأطفال، وبين ما تمنحه الأسرة للدولة في المقابل من مواطنين لا يهددون النظام الاجتماعي الذي تعتمد عليه هذه المؤسسات. القانون، والطب، والتعليم، والمؤسسات الدينية هي أمثلة واضحة لتلك المؤسسات. والنظام الاجتماعي هنا هو العلاقات الجنسية الغيرية كنمط وحيد للعلاقات الجنسية والانتاج الاجتماعي. هذه ليست قاعدة بالطبع. فهناك أفراد طوّروا علاقة

حميمية بأجسامهم دون تدخل الأسرة. وآخرون طوروا هذه العلاقات في مرحلة المراهقة وربما في حالات أخرى بعد دخولهم علاقات جنسية.

الجنس الفردي والجنس مع آخرين: "دي حاجة ودي حاجة" ... عن لحظات اكتشاف الجسد وامتناعه

العادة السرية... كيف يتحكم الدين وتسيطر السلطة على علاقتنا بأجسادنا ولحظات الامتناع الذاتي؟

في لحظات الاستكشاف الأولى لأجسامنا في الطفولة، تبدأ علاقتنا المركبة بها وتصبح مربكة حين يتدخل الأهل

مخاوف وأوهام

تقول سمر فريد من محافظة القاهرة: "أول تجربة لي مع الإمتاع الذاتي كانت مع صديقتي. همست لي بأن هناك جزءاً في المهبل اسمه البظر إن حركناه شعرنا بمتعة ولكنه حرام. كنتُ مُتدبنة، ودائماً ما تأتيني خيالات جنسية أحاول الهروب منها. ذات مرة دخلت الحمام لأجرب وشعرت بأني مستمتعة، فواظبت عليها قبل نومي أحياناً وفور استيقاظي أو كلما سنحت الفرصة. لكنني كل مرة كنت أشعر بالذنب، بالأخص إن مارستها في نهار رمضان. وفي المرحلة الجامعية، بدأت أتصالح مع الفكرة. وأكثر راحة مع جسيمي".

سمر ليست الوحيدة التي عانت من الإحساس بالذنب بسبب ممارستها الإمتاع الذاتي أو الجنس الفردي، فالأقارب كثيرون عن كونها حراماً أو لها مخاطر طبية كالعقم والتسبب بسرعة القذف، أو حتى فض غشاء البكارة.

في سياق متصل، نشرت الصفحة الرسمية لـ «دار الإفتاء المصرية» على فيسبوك في ديسمبر 2012 فتوى بعنوان: "حكم العادة السرية للرجل والمرأة". حرّمت فيها الإمتاع الذاتي وأوجبت الغسل والتطهر من الإنزال (الأورجازم)، وأوصت بالتوبة والامتناع عن إثارة الشهوات وغيض البصر. أما نص الفتوى نفسه فكان جدلياً بعض الشيء، إذ أفاد بأن العادة السرية تعتبر تجرؤاً واستخفافاً بـ"الله" الذي يكون حاضراً مع المرء حتى في أكثر أوقاته حميمية، ولا بد من احترام وجوده بعدم مُداعبة الأعضاء الجنسية. هذه الفتاوى في مصر وغيرها من البلدان العربية لا تقتصر على الإنترنت.

يقول ع.ف وهو شاب مصري ثلاثيني فضل عدم ذكر اسمه كاملاً: "كنا دائماً نسمع في خطبة الجمعة عن ضرورة إمساك رغباتنا الجنسية كشباب واستبدالها بالصبر والصلاة أو الرياضة. وكانوا أحياناً يتعللون بأنها تسبب العقم بسبب ضياع كم كبير من الحيوانات المنوية هباءً أو تُسبب سرعة القذف. حاولت العزوف عنها فترة لكن في كل مرة أعود لأمارسها بشراهة بعد انقطاع، وكل مرة أشعر بذنب حتى أنني بكيت أحياناً، ولم أتوقف حتى اليوم". تقول ر.ك، وهي شابة مصرية عشرينية: "بخاف أوي أدخل إيدي جوة علشان أنا لسه فيرجن. بس في مرة جرحت نفسي بضوافري وبعدها حلفت معلمهاش تاني أو أخلي بالي ومدخلش إيدي خالص. ومرة ماما دخلت عليا وقعدت تزعق لي وتقولي انتي قليلة الأدب".

الجنس الفردي والجنس مع آخرين: "دي حاجة ودي حاجة"

غالباً ما تتم الإشارة للإمتاع الذاتي كبديل عن ممارسة الجنس، ولقّما جرت الإشارة له كاختيار في حد ذاته وليس اضطراراً أو نتيجة لعدم إتاحة ممارسة الجنس مع آخرين. لذلك، سألنا مجموعة أشخاص عن الفرق بين الإمتاع الذاتي والجنس التشاركي، فتنوّعت الاجابات. تقول شيماء: "بتختلف طبعاً. لما تمارسي الجنس مع نفسك بتبقي عارفة كويس إيه النقط اللي عاوزة تلمسيها دلوقتي ودا مثير. أما الجنس مع ناس تانية فاهو له متعته برضو. يعني مثلاً الأورجازم اللي بوصله وانا لوحدي مش زي الأورجازم اللي بوصله وانا معايا حد. قصدي الإحساس نفسه والرغبة. فمفيش مقارنة".

أما محمود فواجه صعوبة نسبية في الجمع بين الأمرين. يقول: "الرجال وضعهم مختلف يعني لو أنا سببت شريكتي وضربت عشرة ممكن تزعل مني. وكمان بحس ان دة حاجة ممكن اعملها في اي وقت وهي مش معايا وبحاول استغل الوقت اللي بنتقابل فيه اننا نعمل حاجة مشتركة." وتقول هاجر: "أنا مكنتش عندي فرصة اكتشف جسمي قبل الجواز. وكنت بتكسف جدا ألمس نفسي. وبعد كام سنة جواز بدأت اكون جريئة بس برضو مبحسش اني مبسوفة اوي الا لو حصل اتصال جنسي."

فانتازيا أم تشبيء جنسي؟

أما صنّاع الأفلام الإباحية فيستخدمون الجنس الفردي بطريقة مختلفة لكل من الرجال والنساء. يُمكننا ملاحظة أن أغلب المحتوى الإباحي على الإنترنت والخاص بالجنس الفردي تكون بطلاته من النساء، أما المحتوى الخاص بالرجال فهو قليل. ويُمكننا كذلك إرجاع هذه الملاحظة إلى علاقة الجنس الفردي بمفاهيم الرجولة. فدون الوقوع في تعميم المفهوم، ترتبط الرجولية في سياقات عدة، منها سياقنا العربي بممارسة الجنس والأداء الجنسي إلى حد كبير.

عشرات وسبعات

يُطلق أيضاً على الإمتاع الذاتي أو ما يُعرف بـ"العادة السرية" مصطلحات دلالية ذات تصنيف جندي. "عشرة" هو الوصف الرجولي الذي يُناسب وضع القضيب في كلتا اليدين وتحريك العشر أصابع للوصول إلى النشوة. ويُقال "اضرب عشرة" كناية عن سرعة حركة الأصابع. أما "سبعة ونص" فهو الوصف النسائي للفعل نفسه وفيه تُستخدم إصبعان هما السبابة والوسطى، في وضع رقم سبعة شبيه علامة النصر، لمُداعبة البظر. أما "النص" فهو كناية عن وضع الأصابع في منتصف البظر أثناء المُداعبة، فكانت "سبعة ونص".

هناك فجوة جندرية في التعبير اللغوي عن "العادة السرية" بين الرجال والنساء. فأغلب المصطلحات الدالة على تلك العادة باللغة العربية مثل: استمناء، تُشير إلى مني الرجال، ولا وجود للنساء. كما يُشاع استخدام مصطلح "اضرب عشرة" بين الرجال، ولا يُشاع استخدام "سبعة ونص" بين النساء بالقدر نفسه. لا يُمكننا إغفال أن المساحة المتاحة للتعبير عن جنسانية النساء صغيرة، إن قورنت بتلك الممنوحة للرجال. وتُرسى مفاهيم مغلوبة عن الجنسانية كأن تُصرّح الطيبية هبة قطبوغيرها أن الشهوة الجنسية للرجال تفوق شهوة النساء، في محاولة لتجسيم كل ما خصّ أجسام النساء، وفقاً للنظام الاجتماعي والسياق المحلي.

في الختام، فإن الجنس الفردي موضوع يُمكن مناقشته من عدة زوايا، حاولنا إدماج بعضها ببعض والخروج بها من التيار السائد الذي يعتبرها إثماً، ويُشيطن ممارستها. والآن نترك لكم المساحة لتبادلونا وجهات نظركم في التعليقات.

"لم يعد الجنس حكراً على الرجال" ... منصات نسوية عربية للتوعية الجنسية



*مي الصباغ

25 أكتوبر 2021.

لعقودٍ طويلة عددنا الجنس، ولا نزال، أحد المحرّمات الثلاثة، إلى جانب الدين والسياسة، إذ تحوطه دائماً هالة من الغموض، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الخرافات والمعلومات المغلوطة في شأنه.

وعلى الرغم من أن الجنس عملية تفاعلية بين طرفين، إلا أن خطاباً رجعيّاً ومحافظاً محوره وهدفه متعة الذكر والإنجاب، يسيطر عليه بشكل عام، من دون وضع أي اعتبار للأنثى في تلك المعادلة، بل شرّع المجتمع عاداتٍ تحول بين المرأة والشعور بالمتعة، خلال الجنس، ورسّخها، أبرزها ختان الإناث. مع ذلك كله، تأتي بعض المبادرات التي تقودها ناشطات نسويات، لتكسر هذا التابو، وتفتح مجال التوعية الجنسية، لتؤسس لخطابٍ جديد يركز على الاهتمام بالنساء، ومتعتهن، ومشاعرهن، وأفكارهن، ليحاول أن ينهي تاريخاً طويلاً من تهميش النساء، حتى في الجنس.

خطاب معاكس

منذ نحو ثلاث سنوات، تأسست منصّة "The Sex Talk بالعربي"، بهدف "نشر الوعي بالصحة الجنسية، وكل ما يخص الجنس والجسدية بين النساء المتحدثات باللغة العربية"، وفق ما يرد على صفحة فيسبوك الخاصة بها.

وتقول فاطمة ابراهيم، مؤسسة المنصة، وهي باحثة في العلوم الاجتماعية، وأستاذة مساعدة في إحدى جامعات بريطانيا، لرصيف22: "بدأنا عام 2018 من خلال مجموعة مغلقة على فيسبوك، ثم توسّعنا لنظهر في هيئة صفحة عامة، وموقع إلكتروني، وحساب على إنستغرام. وجاءتني الفكرة من خلال متابعتي للمجموعات النسائية، لأجد أسئلةً تنشر يومياً عن حياتهن الجنسية، تتمحور حول الأساسيات التي يجب أن يعرفها أي شخص. كما أن نوع التوعية المطروح، في الأغلب يقمّ من منظور محافظ وذكوري، ولا يهتم سوى بالصحة الإنجابية، وإسعاد الزوج، فكان الهدف خلق محتوى معاكس، أي محتوى نسوي".

وتكمل ابراهيم (31 عاماً): "لا يمكن حصر الصحة الجنسية في الصحة الإنجابية. هناك أمور أخرى مهمة، ولا يمكن إغفال حقيقة أن نساءً كثيراً يُقمن علاقاتٍ جنسية قبل الزواج، لذلك أردت خلق منصّة تنشر محتوى يهتم

بالنساء، ويتمركز حولهن، ويقدم المعلومات بشكل علمي وتعليمي، لا يخضع للخطاب الديني، أو العادات والتقاليد".

خطر نشر المعلومات المغلوطة

تنشر إبراهيم مقالاتٍ دورية عن أهم ما تسأل عنه النساء، مثل كيف تمارسن جنساً آمناً يحمي من الأمراض، أو الحمل غير المخطط له؟ "للأسف، الخطاب السائد في مصر بالأخص، مهمل جداً في الاهتمام بهذه الجوانب، وكل تركيزه على الحمل والولادة".

وتتابع: "الخطابات الرجعية التي تتبناها بعض الشخصيات الإعلامية، أحدثت ضرراً بالغاً، لأنها ليست مبنية على أسس علمية، بل إنها تأصيل لخرافات ومعلومات مغلوطة، وعادات وتقاليد مضرّة بالنساء، مثل ختان الإناث، وزواج القاصرات، وغيرها. كما أن حصر التوعية الجنسية في كيفية إرضاء الزوج، يؤصل للاغتصاب الزوجي، وطبعاً يتضاعف هذا الضرر عندما يخرج من الأطباء".

وتشير مؤسسة المنصة إلى أزمة أخرى تواجه **التوعية الجنسية** في مصر، وهي أن معظم مقدمي هذا الخطاب يحاولون التأقلم مع المجتمع، ومعايير الرجعية بالتبعية. "لذلك، فإن أهم ما يميّز مبادراتنا، هو أنني كمؤسسة لها، أعيش خارج مصر، أمانة على نفسي بشكل كبير، لذلك أستطيع أن أتحدث في العديد من الملفات الشائكة، من دون الخوف من بطش المجتمع".

حققت المبادرة، وفق إبراهيم، نجاحاً بالفعل، "فقد نشرنا عشرات المقالات الموجودة على المنصات كافة، وأي امرأة محتاجة إلى معلومة علمية موثوقة، تستطيع إيجادها بلغة سهلة، من دون الاضطرار إلى البحث في مقالات طويلة، كما ترشّحنا لإحدى جوائز الصحة الجنسية التي تنظّمها شركة عالمية تتعاون مع هيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا، ووصلنا إلى النهائيات بالفعل، وكنا المبادرة العربية الوحيدة، مما يعني أننا مؤثرون بالفعل".

وتوضح فاطمة، أن الانطلاقة التي شهدتها الموجة الحالية من الاهتمام بالتوعية الجنسية القائمة على أساس تقدّمي ونسوي، بدأت قبل عشرة أعوام تقريباً، عندما شرعت النساء في الحديث عن الحق في خلع الحجاب، فكانت تلك شرارة انطلاق قضايا الحق في ملكية الجسد، وتقرير كل ما يخصه، وكذلك سمح الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بوجود مساحات لا يتحكّم فيها الذكور، وتعطي النساء القدرة على التعبير عن أنفسهن.

توفير محتوى للشباب العربي

منصة أخرى تعمل في مصر، وهي "**الحب ثقافة**"، وتهدف إلى توفير محتوى، ومعرفة كاملة باللغة العربية عن موضوعات الحب والجنس، والعلاقات الصحية، والحقوق الجنسية، والإنجابية، من خلال موقع إلكتروني، وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتقول الدكتورة ساندري عبد المسيح، مديرة المشروع: "يأتي عملنا من منظور علمي وطبي بشكل إيجابي، وغير منحاز، بهدف رفع وعي شباب الوطن العربي بهذه الموضوعات، وجعلهم قادرين على أخذ قرارات مستنيرة في حياتهم العاطفية والجنسية، ويأتي هذا في صورة مقالات مكتوبة، أو مصوّرة، أو من خلال فيديوهات توضيحية، أو فيديوهات دراما، كذلك نستقبل الأسئلة على المنتدى الخاص بالمنصة، مع وجود إجابات خاصة لكل سؤال".

وتضيف المتحدثة أن المنصة أيضاً جزء من قوة العمل المناهضة لـ **لختان** الإناث في مصر، وكذلك تعمل على دعم مؤسسات أخرى، للعمل على موضوعات الصحة الجنسية، من خلال تدريبات عملية ومتخصصة عن التثقيف الجنسي الشامل، وكيفية تصميم حملات إلكترونية هدفها نشر الوعي بالصحة الجنسية والإنجابية. وتتابع مديرة المشروع في حديثها لـ **صيف22**: "أرى أن المنصة حققت نجاحاً كبيراً منذ 2014 وحتى اليوم. جمهورنا أصبح أكبر، والموضوعات التي نتحدث عنها أصبحت أكثر تنوعاً، والتفاعل نفسه يتطور، فهناك موضوعات كانت ردود الأفعال عليها سلبية، أو هجومية، أو رافضة، منذ سنوات، واليوم اختلف شكل التفاعل، فأصبح أكثر إيجابية".

وتضرب مثلاً حول موضوع العذرية: "مع الوقت والتكرار، تبني جمهورنا أفكارنا، بأن العذرية مفهوم اجتماعي ليس قائماً على حقائق علمية، كذلك توجه الجمهور نحو سؤالنا عن حياتهم، أو اختياراتهم الجنسية، أو ما يمرّون به من خلال رسائل صفحاتنا، أو على المنتدى، دليلاً على ثقتهم بأن المعلومة التي نقدّمها ليست منحازة إلى فكر مجتمعي أو ديني معيّن، وإنما هي معلومة علمية وطبية فحسب، وأنه لا بد من التفرقة بين حق الأفراد في أن يكون لديهم معتقدات شخصية توجه قراراتهم، وبين نشر المعلومات المغلوطة علمياً، كمحاولة لمجارات تلك المعتقدات".

الحق في المعرفة

من هذه الموضوعات، كما تقول السيد، الهوس بغشاء البكارة، والتشنج المهبل، وهي تسبّب حسب قولها الألم، وقلقاً، وانزعاجاً غير ضروري. وعند توضيح حقيقة الأمور، تزول تلك المشاعر السلبية نوعاً ما. "موضوع آخر هو التشريح، فعندما تعلم الفتاة طبيعة المنطقة الحميمة، تعرف كيفية التعامل معها، ويحدث فارق كبير في الثقة بالنفس، وتوسيع المدارك، ويسهل إيصال المعلومة، وتزول حالة الغموض التي تحيط بموضوع الصحة الجنسية. كذلك مفهوم الرضائية، والتواصل في العلاقات الجنسية، خاصةً وأنا نعاني من ثقافة ترسخ داخل النساء أنهن مديونات بالجنس للرجال، وأن الجنس احتياج ذكوري، وليس من حقهن رفض العلاقة، أو بعض التصرفات، أو الأفعال. يجب تعليم هذا المفهوم من سن صغيرة، والإلحاح عليه، سواء في مرحلة المراهقة، أو حتى للكبار والبالغين، فليس هناك ما يُسمى 'يتمنعن وهن راغبات'. 'لا تعني' لا".

وعن نقطة الانطلاق، تقول السيد: "الحركة النسوية هي حركة تراكمية في المقام الأول، فمجرد وضع بذرة الوعي بأن النساء لسن كائنات أقل، وأن من حقهن التعبير عن أنفسهن، وأفكارهن، ومشاعرهن، وتزايد عدد النساء المتعلمات في المجالات كلها، هذا كله أعطى جراً للنساء للنظر إلى الأمور من وجهة نظرهن، والتعبير عن أنفسهن، وحقيقة ما يشعرن به".

أما عن الانطلاقة الشخصية، فتقول المتحدثة: "عملي كطبيبة جعلني أرى المشكلات الكبيرة والضخمة التي تواجه النساء، بسبب الاعتقادات الخاطئة التي لا أساس علمياً أو طبياً لها، وهذه الحالة من الجهل، تضرّ بالنساء في المقام الأول، لأنهن ببساطة لسن في كفة ميزان القوة الاجتماعية، بل هن الحلقة الأضعف، لذلك يدفعن ثمن هذا الجهل، فهن من يقعن ضحايا الحرمان الجنسي، والعنف، والاعتداء، والوصم، والاعتصاب".

كتاب المرأة والجنس

نوال السعداوي

ويتشابه البظر مع عضو التذكير عند الرجل في شكله وتكوينه وشدة حساسيته وأهميته دوره في الجنس . ولا عجب في ذلك ولا غرابة ، فأصلهما واحد في الجنسين ، والخلايا التي تصنع البظر هي نفسها الخلايا التي تصنع عضو التذكير . لكن الذي يحدث خلال تطور الجنين أن البظر في الأنثى يتوقف عن النمو في مرحلة من المراحل وإن عضو الذكر يستمر في النمو فترة أطول .

لكن المجتمع وقد قرر لأسباب اقتصادية أن دور المرأة الوحيد في الحياة هو الإنجاب وخدمة الزوج والأولاد فقد رأى حرمان المرأة من اللذة الجنسية التي قد تشغلها عن الدور الذي رسمه المجتمع لها .

وقد نتج عن هذا أن جهل الرجل بظر المرأة وتجاهله ، ولم يعرف إلا المهبل لأنه الأداة الوحيدة لامتناعه .

وتصور الرجل بسبب الجهل انه مادام يصل هو إلى قمة اللذة عن طريق مهبل المرأة فلا بد ان المرة أيضاً تصل إلى قمة اللذة عن طريق المهبل . وبسبب الأنانية لم يستطع الرجل أن يكتشف خطأه ويتعرف على الطريق الذي يمكن أن يصل بالمرأة إلى اللذة .

وتصور بعض الرجال أن عنق الرحم (وهو الجزء السفلي من الرحم الذي يسد فتحة المهبل العلوية) هو أكثر أعضاء المرأة إحساساً بالجنس ، ويظنون أن عضو الرجل إذا ما لامس هذا العنق أثناء العملية الجنسية فإن ذلك أكبر مؤثر من حيث بلوغ المرأة قمة اللذة . ومن هنا الاعتقاد بأن حجم عضو الرجل عنصر هام في الكفاءة الجنسية ، وأن الرجل الأقوى جنسياً هو صاحب العضو الأكبر أو الأطول ، لأن مثل هذا الطول كثيراً بالوصول به إلى عنق الرحم .

وتحيم الظلام والإهمال على أعضاء المرأة التي لا تلعب دوراً في عملية الإنجاب والولادة . بل إن بعض هذه الأعضاء كانت تستأصل من جسد المرأة تماماً ، وبالذات تلك الأعضاء التناسلية الحساسة للذة الجنس .

وكم من رجل عاش مع امرأة سنوات وسنوات ومارس معها الجنس وأنجب منها عشرات الأطفال ثم مات دون أن يعرف أن هذه المرأة تحتوي في جسمها على أعضاء تناسلية أخرى غير ذلك المهبل الذي عرفه عن طريق علاقته الجنسية بها والرحم الذي حملت فيه أطفاله ، ودون أن يعرف أن هذا المهبل وهذا الرحم أقل أعضاء المرأة التناسلية إحساساً بالجنس لأن وظيفتهما الأساسية ليست الجنس وإنما الحمل والولادة .

ولاشك أن « البظر » (عضو المرأة التناسلي الخارجي) هو أكثر أعضاء المرأة حظاً من الجهل والتجاهل والامهال وفي بعض الأحيان ينظر إليه المجتمع نظرة عداوة ويستأصله بالمشرف كما تستأصل الزائدة الدودية .

والبظر في جسم المرأة ليس زائدة دودية بل منه العضو الأساسي الذي عن طريقه تعرف المرأة لذة الجنس . فالبظر (شأنه شأن عضو التذكير في الرجل) يتميز بأنه العضو الوحيد الذي يشتمل على أنسجة قابلة للانتصاب أثناء الأثارة الجنسية وعلى أكثر الأعصاب حساسية بلذة الجنس وهو الذي يقود العملية الجنسية من أولها إلى آخرها ، وبدونه لاتصل المرأة إلى قمة اللذة التي يصاحبها الانزال وتنتهي به العملية الجنسية .

الجنسية . وأحد أسباب ذلك هو جهل الرجل بأعضاء المرأة الحساسة وأهمها البظر .

١ - وفي أبحاث كينزى (١٩٥٣) وجد أن ١٠٠٪ من الذكور يعرفون قمة اللذة في الجنس قبل بلوغهم سن ١٧ سنة ، على حين أن ٣٠٪ فقط من الإناث يعرفون هذه اللذة قبل الزواج ، وأن قمة اللذة في الجنس لاتعرفها النساء حقيقة قبل سن ٣٥ سنة وذلك بسبب الخثرة ، أو زيادة كمية الدم التي تغذي أعضاء المرأة بعد الحمل ، أو لتغلب المرأة على عقدها النفسية ... إلى غير ذلك من الأسباب .

وفي بحث والين (١٩٦٠) على ٥٤٠ زوجة وجد أن معظم هؤلاء الزوجات لم يعرفن قمة اللذة (الأورجازم) في علاقتهن مع أزواجهن ، وأن هذه العلاقة الزوجية لم تكن تشبع رغبتين في الجنس ولكنها كانت ترضيهن نفسياً من حيث القرب من الزوج وارضائه وكان هذا الرضا النفسي يصرفه عن الرغبة في بلوغ قمة اللذة في الجنس .

وكذلك وجد شيفرز (١٩٦٤) في أبحاثه أن المرأة لم تكن تنظر إلى بلوغها قمة اللذة في الجنس كعنصر هام من عناصر أنوثتها ، كما أنه وجد أن بلوغ المرأة لقمة اللذة لم يكن تلقائياً بقدر ما كان مصنوعاً أو أمراً تتدرب عليه المرأة .

ومن أهم النتائج التي وصل اليها ماسترز وجونسون من أبحاثهما هي ما يأتي :

١ - بصرف النظر عن الفروق التشريحية فإن بلوغ قمة اللذة في الجنس عند الرجل والمرأة متشابهان من الناحية الفسيولوجية . ففي

ولا يدري هؤلاء الرجال أن حجم العضو لا يدل بحال على الكفاءة الجنسية عند الرجل ، وأن عنق الرحم ليس أكثر أعضاء المرأة إحساساً بالجنس كما يظنون ، بل إنه أقل أعضاء المرأة إحساساً بالجنس . والحقيقة أن عنق الرحم لا يجس شيئاً على الإطلاق ، لا الجنس ، ولا اللذة ، ولا الألم ، وإن كان أشد أنواع الألم كالذي ينتج عن الكي بالنار أو الكهرباء . والدليل على ذلك أن المرأة تصاب بقرحة في عنق الرحم وتذهب إلى الطبيب فإنه يعالجها بالكوي الكهربائي لعنق الرحم دون أن يعطيها أي مخدر ودون أن تشعر بأي ألم .

وقد حرمت الطبيعة عنق الرحم من الاحساس حتى لاتموت المرأة من الألم حين يمر رأس الطفل المولود من فتحة ذلك العنق الضيق فالعروف أن عنق الرحم والمهبل يصنعان القناة التي يولد منها الطفل ، وأنه لا بد لهذين العضوين أن يتمددا ويتسع ليهبط الطفل بغير ألم ، أو بألم بسيط تحتمله الأم الطبيعية . لقد خلق الرحم والمهبل ليخدما الولادة وليس الجنس .

لكن الرجل لا يعرف ذلك ، ويركز في علاقته الجنسية مع المرأة على المهبل أو عنق الرحم ويتجاهل البظر ، وهذا هو أحد الأسباب في أن معظم النساء يتزوجن وينجن عشرات الأطفال ثم يمئن ويدفن قبل أن يعرفن لذة الجنس أو يصلن مرة واحدة إلى قمة اللذة .

ومن ضمن المعلومات الخاطئة أن الرجل يتصور أنه الوحيد الذي يقذف حين يصل إلى قمة اللذة مع أن المرأة أيضاً حين تصل إلى هذه القمة يحدث لها شيئاً مشابهاً يسمى الانزال . لكن الرجل لا يدرك ذلك لأن المرأة قلما تصل إلى القمة معه مهما طالت مدة العملية

كلا الجنسين تحدث نفس العمليات الفسيولوجية من حيث رد الفعل واستجابة العضلات ، واندفاع الدم في الأعضاء حتى درجة معينة ، وإن قمة اللذة تحدثها العضلات نفسها في الذكور والإناث .

٢ - ليس هناك ما يسمى ببلوغ قمة اللذة عن طريق المهبل وحده بدون بلوغ قمة اللذة عن طريق البظر . فإن اللذة عن طريق المهبل والبظر تكونان وحدة تشرحية واحدة . وأن بلوغ قمة اللذة عملية تنتشر في جميع أعضاء المرأة الجنسية ، وهي عملية واحدة لا تتغير بتغير شكل الاثارة الجنسية أو موضعها .

٣ - إن البظر يلعب دوراً هاماً وأساسياً في بلوغ المرأة قمة اللذة .

٤ - إن المرأة شديدة الحساسية للمؤثرات النفسية ، وعليها أن تتخلص من عقدها النفسية وخوفها أو حجلها ، فإن أي شروء لذهنها يقلل من درجة انفعالها .

وقد أضاف شيري (١٩٦٦) بعض النتائج الأخرى أهمها الآتي :

١ - إن البظر أكثر أهمية وأكثر حساسية للجنس من الثلث السفلي من المهبل . وعلى هذا فإن البظر هو أكبر عضو حساس للجنس عند المرأة وليس المهبل . ولهذا فإن البحث عن لذة الجنس من خلال المهبل كنوع من التضج الجنسي والنفسي للمرأة إنما هو بحث غير طبيعي .

وينقسم المهبل إلى جزئين . الجزء العلوي ويكون ثلثي المهبل وهو جزء غير حساس ليس له دور في الجنس أو اللذة الجنسية . أما الجزء

الثاني وهو الثلث السفلي من المهبل فهو حساس للجنس ولكنه أقل حساسية من الشفرين ، وهاتان أقل حساسية من البظر .

وتقول د. باردويك إن النساء اللاتي يتصورن أنهن يصلن إلى قمة اللذة عن طريق المهبل فقط يتجاهلن الاثارة التي تحدث للبظر وهن يحاولن بذلك أن يظهرن « نضوجهن الجنسي » - فهناك فكرة نفسية خاطئة توهم المرأة أن التضج الجنسي معناه أن يكون المهبل هو مبعث اللذة الجنسية ، وأن إثارة البظر إنما هي رغبات الطفولة أو المراهقة وليس المرأة الناضجة .

إن اللذة الجنسية عند المرأة واحدة ، ليس هناك شيء اسمه لذة عن طريق البظر ، ولذة أخرى عن طريق المهبل . فأعضاء المرأة متصلة اتصالاً عضوياً لا انفصام فيه . لكن هذا الفصل بين لذة البظر ولذة المهبل قد حدث صناعياً بسبب أفكار فرويد ونظرية التحليل النفسي التي اعتبرت البظر عند المرأة عضواً ذكرياً إيجابياً وضع خطأ في جسد المرأة السليبي .

وبسبب هذا فقد أصبحت النساء يفضلن الاثارة عن طريق المهبل لأسباب نفسية ، ويفضلن الاثارة عن طريق البظر لأسباب جنسية .

وهذا التخبط وعدم الفهم ، وبسبب العقد النفسية أيضاً واعتبار اللذة الجنسية إثم وعيب فإن معظم النساء لا يعرفن شيئاً عن قمة اللذة وكل ما يعرفنه في الجنس هو تلك اللذة الضعيفة أو الرضا النفسي بسبب ارضاء الرجل .

وتصف د. باردويك ثلاثة أنواع من قمة اللذة عند المرأة . النوع المنخفض ، والنوع المتوسط ، والنوع المرتفع . وتقول باردويك إن

ختان الإناث: جريمة يرفضها العلم والقانون والدين ويدافع عنها مصريون باستماتة



*فاطمة ابراهيم

7 فبراير، 2021

كعادة كل عام في شهر فبراير، وخاصة في اليوم العالمي لمناهضة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. أو ما يعرف بختان الإناث الموافق السادس من فبراير، تجتمع مؤسسات حقوق المرأة وحقوق الإنسان حول العالم لتعلن استيائها من استمرار هذه الجريمة والعادة المستقرة في كثير من الثقافات، خاصة في قارة أفريقيا، وعلى رأس قائمتها مصر.

يحاول المدافعون عن حقوق المرأة في هذا اليوم أن يكشفوا الحقائق ويقدموا الإحصاءات عن عدد السيدات اللاتي تعرضن لهذه الجريمة البشعة، وعن معاناتهم النفسية والجسدية التي تلاحقهن نتيجة هذا الفعل الإجرامي. يحاولون شرح أضرار هذه العملية وإقناع العامة أنها غير ضرورية، ولا علاقة لها بالطهارة أو الشرف. بل أن أضرارها الجسدية والنفسية فادحة. وهو فعل إجرامي لا أساس له في الدين الإسلامي ولا أي دين آخر على وجه الأرض.

لكن، كالعادة أيضًا، يفاجئنا رد فعل بعض من الشعب المصري الذي يندفع للدفاع عن بقاء هذه الجريمة باستماتة. خاصة في السنوات الأخيرة. حيث نستطيع متابعه ردود الفعل علي منصات التواصل الاجتماعي، فنرى نساء ورجال مصريين يكفرون شيوخ الأزهر لتحريمهم هذه العادة الجاهلية، ويلعنون الدولة لإقرارها قانون يمنع هذه العملية الإجرامية ومنفذها.

في السنوات الأخيرة، بدأنا ملاحظة بعض التعليقات التي تحاول بائسة إضافة غطاء طبي وقح على هذه العملية. هذه المحاولة الوقحة يدعمها بعض الأطباء والعاملين بالصحة معدومي الضمير، والذين يمثلون نسبة كبيرة من مرتكبي جريمة ختان الإناث. في وقتنا الحالي طبقاً لإحصائيات منظمة "يونيسيف" فإن واحدة من كل ثلاث فتيات (من سن 15 لـ 19) يتعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية تعرضن لذلك علي يد طبيب أو أحد العاملين بالصحة.

فما هذه الموضة الجديدة المصاحبة لجريمة الختان وهل لها أساس علمي؟ في بدايه الأمر دعوني أذكركم بتفاصيل عملية ختان الإناث وما تتضمنه من تشويه جسدي وإرهاب نفسي

ختان الإناث هي عملية قطع أو تشويه الأعضاء التناسلية الخارجية دون سبب مرضي يستدعي التدخل الطبي. القطع غالباً يستهدف جزء يسمى "البظر" وكذلك جزء "الشفتين الداخليتين". والبظر هو جزء حساس جداً من الأعضاء التناسلية للإناث، جزء منه موجود في مقدمة الفرج (الجزء الخارجي للمهبل)، ويساعد على وصول النساء للمتعة والنشوة الجنسية عندما تتم مداعبته.

يحتوي البظر على 8000 نهاية عصبية ما يجعله جزء حساس جداً أكثر حساسية من العضو الذكري بكثير، والذي يحتوي على نصف هذا العدد من النهايات العصبية. أما الشفتان الداخليتان فتحيطان بالبظر من أعلى ويشكلان شكلاً بيضاوياً حول فتحتي البول والمهبل.

تقوم بعض الشعوب خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط وفي آسيا بممارسة هذه العادة على الفتيات في سن الطفولة وحتى أوائل سن البلوغ 15 سنة، حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2020. وتمارس هذه العادة لعدة أسباب، منها الاعتقاد الخاطي بأنها أمر وتشريع ديني، ومنها كمحاولة للسيطرة على الأحاسيس والأفكار الجنسية عند النساء، خوفاً من انخراطهن في ممارسات جنسية قبل الزواج، ما يهدد "شرف العائلة".

الأبحاث العلمية تشير إلى أن عملية الختان نفسها لا تؤثر على رغبة المرأة أو تفكيرها في الجنس. لكن تتسبب في أضرار طويلة المدى على الصحة الجسدية والنفسية. يشير تقرير اليونسيف لعام 2009 إلى أن عملية ختان الإناث يمكن أن تتسبب في تعقيدات صحية مثل الألم البالغ أثناء العملية ولاحقاً عند الجماع، والنزيف الحاد الذي قد يؤدي بحياة الفتاة، واحتمالية التأثير على الخصوبة، وكذلك خطورة التعرض لفيروس نقص المناعة المكتسب والمتسبب في مرض الإيدز. السيدات الاتي تعرضن لهذه الجريمة هن أيضاً أكثر عرضة لاختيار تعقيدات قبل وأثناء وبعد وكذلك أكثر عرضة للوفاة أثناء الولادة. الأعراض النفسية تتراوح ما بين فقدان الثقة في النفس فقدان الثقة في الأهل، الإصابة بمرض القلق المرضي والاكتئاب. كذلك يمكن أن تتسبب في تعقيدات في الحياة الجنسية للمرأة وصعوبة الوصول للنشوة الجنسية بسبب الصدمة الناتجة عن هذه العملية.

إن، عملية كهذه أضرارها الجسدية لا تحصى ولا تعد. كيف يمكن أن يكون هناك سبب طبي يستدعي تنفيذها من خلال قطع أو "تجميل" الأعضاء التناسلية الخارجيه للنساء؟ الإجابة، لا يوجد. تشير جميع الأبحاث العلمية التي والدراسات إلى أن هذه العملية من الناحية الطبية والنفسية والاجتماعية لا توجد أي فائدة منها أو داعي يستلزم تنفيذها. وهذا ما أقرته أيضاً منظمة الصحة العالمية.

ما يدفنا للتساؤل، لماذا يدافع بعض المصريين عن جريمة بشعة كهذه، مستنكرة من أغلب دول العالم، بما فيها دول إسلامية وعربية مجاورة، مجرمة قانوناً، ومحرمة شرعاً بفتوى من الأزهر الشريف؟

لا أملك الإجابة النهائية، لكن لاحظت مؤخراً بعض الأصوات التي تتحجج لإتمام هذه العملية بأشياء من قبيل "أحنا أخذناها لدكتور وهو قال هتحتاج تجميل حاجة بسيطة" أو "أحنا نروح لدكتور يشوفها وهو يقرر إذا لازم أو لا" أو "أنا عملتها عن دكتور، أفضل بكثير". والأكثر غرابة، إعلانات عيادات تجميل تنتشر على مواقع التواصل تدعو وتشجع النساء البالغات أيضاً اللاتي لم يخضن لهذه التجربة القاسية في طفولتهن أن يذهبن لتجميل أعضائهن التناسلية، مضيفين غطاءً أكثر حفاة بأن المرأه غير المختونة تكون أقل جاذبية لزوجها.

طبعاً ينتشر هذا النوع من الخطاب ويتسلسل إلى عقول السيدات (وكذلك الرجال) بسبب الجهل الجنسي وانعدام التعليم الجنسي في مجتمعنا المصري. فشعوبنا العربية بشكل عام تكتسب معلوماتها عن الحياة الجنسية وتفاصيل أجسام بني آدم وخصوصاً أشكال الأعضاء التناسلية فقط وحصرياً من الأفلام والمجلات الإباحية. والسيدات بشكل خاص في أغلب الأحوال لا تمتلك أي وسائل للتعليم الجنسي أو حتى استكشاف أجسامهن الشخصية. بالتالي، يتخيل الجميع أن الأعضاء التناسلية تأتي علي شكل، حجم، طول ولون واحد. وإذا كانت أعضاء إحدى أو بعض النساء والفتيات لا تتماشى مع هذا الشكل المحدد فهن غير جميلات. بل وربما مقززات ووجب التجميل. ربما يكون هذا هو السبب الذي يجعل كثير من النساء يدافعن عن هذا الفعل الإجرامي، خوفاً من الرفض أو من أن فتياتهن قد يتعرضن للسخرية من أوزاجهن؟ ربما، لكن سأستغل هذا المقال لأخبرهن أن أعضاء النساء التناسلية تأتي على كل حجم فيوجد صاحبات الشفاة الداخلية الطويلة وغيرهن أصحاب الشفاة الصغيرة، يختلف الشكل كذلك والألوان وكلهم أشكال طبيعية جداً، ولا يوجد ما يستدعي التدخل الطبي. كذلك تختلف أشكال واحجام أجسام الرجال، ولكن هذا موضوع ليوم آخر.

أخيرًا، على الرغم من المحاولات الكثيرة خلال العقود السابقة لإنهاء جريمة ختان الأنثى وحتى بعد أن تم تجريمها قانونًا في مصر ما زالت هذه العادة قائمة وما زالت تشكل خطرًا كبيرًا على عدد كبير من السيدات والبنات. وما زال يعاد إنتاجها متخفية في رداء يبدو طبيعيًا من الخارج. يشير تقرير اليونسف لعام 2009 إلى أنه بالرغم من أن بالفعل الفتيات حول العالم حاليًا أقل عرضه لهذه الجريمة مقارنة بأمهاتهم وأمهات أمهاتهم إلى أنه ما زال أمامنا طريق طويل وصعب لإنهاء هذه الممارسة تمامًا.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

النساء في المرحلة الانتقالية مقاومة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر

*سلمي أبو حسين

النساء في المرحلة الانتقالية: مقاومة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر

سلمي أبو حسين

عالمًا وما دون انخفضت بنسبة 10 نقاط مئوية بين عامي 2005 و2014 (El-Zanaty & Way 2006; MoHP, et al., 2015a)، إلا أنه لا يزال منتشرًا بنسبة 92 في المئة بين النساء المتزوجات البالغات بين 15 إلى 49 عامًا (Ministry of Health and Population; El-Zanaty and Associates; & ICF International, 2015a). علاوة على ذلك، انخفضت نسبة النساء المتزوجات اللواتي يدعمن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بأربع نقاط مئوية فقط بين عامي 2008 و2014 (MoHP et al., 2015a). ومن العنبر للقلق أن بيانات المسح الصحي أجري في العام 2014 لدراسة الشباب في مصر (SYPE) تشير إلى أن سبعة من كل عشرة شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة يعترضون إخضاع بناتهم لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في المستقبل (رشدي وسيفرينغ، 2014).

أظهرت البيانات أيضًا أن مقدمي الخدمة الصحية (مثل الأطباء والممرضات) يقومون بعملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بشكل متزايد، وهو ما يسلط الضوء على إضفاء الطابع الطبي (أو ما يسمى بالتطبيب) على ممارسة كانت تتم تقليديًا على يد الدايات في المجتمع. ويشكل إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة «حالة تقوم خلالها أي فئة من مقدمي الرعاية الصحية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، سواء في عيادة عامة أو خاصة، أو في المنزل، أو في أي مكان آخر» (WHO 2010). وقد ارتفعت معدلات الفتيات والشابات المصريات (19 سنة وما دون) اللواتي خضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على يد طبيب أو ممرضة من 55 في المئة في عام 1995 إلى 81.9 في المئة في العام 2014 (MoPH et al 2015b). ما جعل مصر البلد الذي يشهد أعلى معدل انتشار لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على يد مقدمي الخدمة الصحية (El-Zanaty et al 2013 UNICEF (1996). ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى القرار الطبي الصادر عن وزارة الصحة والسكان في العام 1994 والذي

«زمان كان لازم عادات وتقاليد الكل يتظاهر ماكتش عندهم وعي، لكن حاليًا لا. أنا عندي بنت وماظهرهاش. وحاولوا يؤسروا عليا في البيت بس أنا قولت لا دي مالمش لازمة ومش بتفيد البنت. دي معلومة اعرفها من وانا في ابتدائي» - أم من ريف سوهاج

«ألا دلوقتي [الختان] أحسن من زمان بقى. زمان ده كان تعذيب ويقفلوا على الجرح بتراب القرن. الناس دلوقتي بتروح لدكتور علقشان العملية تبقى آمنة، ويستخدموا بنج وكده فيحسوش بحاجة» - فتاة من حضر الغربية

الخلفية

لا يزال بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ممارسة شائعة في مصر. وتُعرف منظمة الصحة العالمية (2008) بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على أنه «إزالة الأعضاء التناسلية الخارجية بشكل جزئي أو تام، أو إحداث إصابات أخرى يتركب الأعضاء لأسباب غير طبية». ومن المعروف أنه تتركب على هذه الممارسة عواقب صحية سلبية، بما في ذلك الألم الشديد والصدمة والتزييف المفرط ومشاكل في التبول والعواقب النفسية والوقاية في بعض الحالات. ورغم أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بين الفتيات اللواتي يبلغن من العمر 17

1. نستخدم مصطلح «بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية» في هذه الورقة لأنه المصطلح الأكثر شيوعًا وسط النقاد، كما يضمنون غياب الوصف الثقافي الذي يحمله مصطلح «تقوية الأعضاء التناسلية» ولا يُعد مصطلحًا محايدًا أو تحقيريًا. كما أنه لا يحمل المعنى نفسه لكلمة الختان والتي تُستخدم بالتوازي لختان الحبيبات.

أهداف الدراسة

تُستخدم البيانات الكمية المختلطة (المسح الصحي والديموغرافي في مصر) والبيانات الكيفية التي تم جمعها في إطار دراسة مجلس السكان الدولي حول مناهج التسويق الاجتماعي المتعلقة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر للنظر في ممارسات بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية - التخلي تمامًا عن هذه الممارسة مقابل منح الممارسة طابعًا طبيًا - من خلال عدسة نظرية الحداثة، وتحليل كيفية إسهام الممارسات والتصورات في الاختلافات في أشكال المقاومة الجندرية. ونعني بالمقاومة الجندرية الحلول المتعددة والمدمرة التي ابتكرتها النساء لتحرير أنفسهن بطريقة أو بأخرى من المعايير الجندرية السائدة. كما نعمل على تفعيل نظرية الحداثة من خلال ثلاثة مؤشرات بديلة: التعليم، والثروة، ومكان الإقامة في المناطق الحضرية، وسنصف الإطار المفاهيمي الذي يوجه تحليلنا، ومنهجية الدراسة، ونتائج تحليل البيانات الكمية والتوعية في الأقسام الآتية.

الإطار المفاهيمي: الحداثة والتنمية والمساواة بين الجنسين

عمل علماء العلوم الاجتماعية الأميركيون على تطوير النظرية الكلاسيكية الخاصة بالحداثة لدراسة المشاكل التي تعانيها البلدان المتخلفة في فترة ما بعد الحرب وإيجاد حلول لها. وقد تمت بلورة النظرية للمرة الأولى في خمسينيات القرن الماضي كتفسير لكيفية تطور المجتمعات الصناعية في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وكيف يجب على الدول المتخلفة أن تظهر النمط نفسه تجاه التنمية (S, 1990). ويُنظر إلى التنمية في إطار نظرية الحداثة على أنها اعتماد «العالم الثالث» على القروض والمساعدات الخارجية لإحداث تحول في المؤسسات التقليدية (Levy 1967). بمعنى آخر، تُعرف على أنها عملية تحول الأمة من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث وهي تستمد جذورها من أفكار التقدم الأفقي حيث تطور المجتمعات على مراحل يمكن التنبؤ بها إلى حد ما، من البساطة إلى التعقيد ومن التجانس إلى التباين. وبهذا المعنى، تتكامل «التقليدية» التي يُسم بها العالم «المتخلف» عقبة أمام

يحصص إجراء عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بالأطباء فقط في مرافق متخصصة (المستشفيات العامة بشكل رئيسي) وفي أوقات محددة وبتكلفة محددة (Shell-Duncan 2001). وقد أصدر القرار في البداية بهدف الحد من مضاعفات بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. إلا أن ذلك لم يحدث، وضغط المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية على الوزارة لإعادة إصدار قرار يمنع تطبيق هذه الممارسة في جميع المستشفيات بعد سنة (Barsoum et al 2011). وقد أدت وفاة الفتيات اللواتي خضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في المستشفيات في ما بعد إلى تجريم هذه الممارسة في العام 2008 وتشديد القانون في العام 2016 (Amin, Moety & Sabry 2017).

سلّطت الحملات الداعية إلى التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر في التسعينيات بشكل أساسي الضوء على الأضرار الصحية المباشرة الناجمة عن هذه الممارسة. ولعلها ساهمت جزئيًا في زيادة إضفاء الطابع الطبي على عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأظهرت دراسة كيفية أن السبب الرئيسي وراء قرار الأمهات القاضي بالسعي إلى إجراء عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لبناتهن تحت إشراف طبي يعود إلى أن مقدمي الخدمة الصحية حاصلون على تدريبات ولديهم معرفة ما يعني أنهم يتمتعون بمعرفة أفضل من الدايات حول كيفية إجراء عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، وبالتالي، تتعرض الفتيات لمخاطر صحية وطبية أقل (Modrek & Sieverding 2016). كما ساهم إضفاء الطابع الطبي في إظهار الممارسة على أنها حديثة وأمنة طالما أنها تتم على يد طبيب ممارس. ويتيح هذا الوضع المجال لتحليل ممارسة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال عدسة نظرية الحداثة. وتتوقع هذه النظرية أنه مع ركوب المجتمع موجة التحديث (من خلال تحسين التعليم وزيادة الثروة والتحضر والوصول إلى الوسائل الإعلامية الحديثة)، سيتم التخلي تدريجيًا عن الممارسات التقليدية الضارة مثل بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وسننظر في ما إذا كان «تحديث» ممارسة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال «التطبيب» يشكل ضررًا من ضرور المقاومة الجندرية. من جهة أخرى، سنطرح السؤال حول ما إذا كان «تحديث» ممارسة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية كإجراء يقوم به مقدمو الخدمة الصحية يسمح لها بالاستمرار ويؤدي إلى إضعاف المقاومة الجندرية ضدها.

المؤشران الرئيسيان للحدائنة هما التعليم والتوظيف (Inglehart & Norris, 2003)، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الثروة والعمالة والنوع الاجتماعي والتدين واستخدام وسائل الإعلام الحديثة ومكان الإقامة في المناطق الحضرية/ الريفية (Martinez & Khalil, 2012; Stockemer & Sundstrom 2014).

الحدائنة وإضفاء الطابع الطبي على الرعاية الصحية الإنجابية

ساد الطابع الطبي بشكل متزايد في الحياة التناسلية للمرأة خلال القرن العشرين في العالم الغربي (Greil 1991) حيث توسع الطب ليشمل المخرجات المتعلقة بالجسم والتي لم تكن تُعترف سابقاً على أنها مشكلات طبية، مثل الحيض وولادة الأطفال، وفي هذه الحالة، حُر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتبنت النساء حاليًا التكنولوجيا الحديثة في أشكال مختلفة من الصحة الإنجابية، خصوصاً عند الولادة حيث أصبحت الولادة القيصرية (الجراحة القيصرية) التدخل الطبي الأكثر شيوعاً. ويقال أن التكنولوجيا المساعدة توفر للمرأة شعوراً بالأمان (Illich 1976) and (Kohler Riessman 1983). وتُصوّر في مهنة الطب على أنها فعالة وقيمة بناءً على ذلك، تعمل النساء على مهنة الطب لتجنب «المخاطر» وتحقيق السلامة أثناء عملية الولادة (Giddens 1991).

في الظاهر، يُنظر إلى تزايد إضفاء الطابع الطبي بشكل متزايد على الرعاية الصحية الإنجابية عمومًا على أنه يعطي المرأة إحساساً أكبر بالسيطرة. وتشير دراستان نظرتا في الولادات القيصرية في الولايات المتحدة الأميركية وتركيا إلى أن النساء من الطبقة الوسطى يعتبرن أن الولادة القيصرية قد منحتهن السيطرة والتحكم. ومع ذلك، فقد انتقدت الكتابات المناصرة للمرأة بشدة إضفاء الطابع الطبي على تجربة الولادة لأنه يتسبب بفقدان المرأة للسلطة والاستقلالية في التحكم بجسدها (Floyd 1994; Cindoglu & Sayan-Cengiz 2010). علاوةً على ذلك، أخذت الكتابات المناصرة للمرأة أن التحول إلى العلاج الطبي يؤدي إلى السيطرة على أجساد النساء وإضعافهن لمهنة الطب التي يطفئ عليها الطابع الذكوري. ويشير ليفي (Levy 1992) إلى أن العلاج الطبي للمرأة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفكار المتعلقة بالصورة الدوتية الخاصة بجسد المرأة: «تدخل

التقدم وبالتالي تكون الحدائنة النموذج المرغوب فيه لإزالة جميع العوائق التي تحول دون التنمية والنمو (Raj 2014). وفي طبيعة الحال، تعرض التحديث للتقدي باعتباره يعكس التفوق الاستعماري والافتراضي (Phillips 2018).

تُميّز نظرية الحدائنة تمييزاً واضحاً بين ما هو «تقليدي»، والذي يكون دائماً في غير صالح الفشل الغربية، وما هو «حديث»، والذي يجلب على الدول المتخلفة أعباءه (Chakrabarty 2000). لكن، لم تُختبر بشكل كامل كيفية إدراج الجندر في نموذج الحدائنة، والذي من الواضح أنه ليس محايداً (Hooper 1999). وإذا تركز على الفردية، توحى النظرية بأن الأفراد يتمتعون بالاستقلالية في اتخاذ القرارات على أساس التواصل المتساوي والاحترام المتبادل. وبالتالي، فهي تشير إلى حدوث تأثير تدريجي على النساء، بحيث يحصلن على السلطة والاستقلالية من خلال

في ناس بتقول البنات لما تتجوز لو مش مطهرة يطلتها زوجها

العمل، وسُاعد مثل هذه الفردية في نهاية المطاف في تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة (Giddens 1990; 1994; 1999; Ahlberg, Roman & Duncan 2007).

وقد انتقدت الحركات النسائية الداعية إلى المساواة بين الجنسين التحديث باعتباره يعزز الذكورة من خلال تسليط الضوء على الوجود الثنائي للواقع وخلق التناقضات بين الحديث مقابل التقليدي، والعام مقابل الخاص، والعقلي مقابل التحافظ. وبالتالي، تربط النظرية السمات الذكورية بالمجال العام حيث تظهر النزعة الفردية والاستقلالية والتجريدية. من ناحية أخرى، تربط الصفات الأنثوية أكثر بالمجال الخاص لأنها تُصوّر السمات «التقليدية» والاتكالية والشخصية. وبعبارة أخرى، تُمنح القيمة للصفات الذكورية في حين يُقلل من قيمة الصفات الأنثوية في ظل نظرية التحديث (Hooper 1999).

المرأة إلى النظام الطبي كمرضية، وتُصنّف مريضاً بحاجة إلى الرعاية، مهما كانت حالتها عادية» (ص 93)، وعليه، يُعرف الحمل على أنه خللٌ يُظهر أنّ النساء يفتقن متجنية جهازهن الإنجابي وبالتالي، فإنهن يحتجن دوماً إلى تدخل طبي.

كما يُصنّف العلاج الطبي بأنه لا إنساني، ويُسلط ليفي (1997) الضوء على أنه «يحوّل الإنسان إلى شيء عبر التعامل معه كأداة بحاجة إلى تصليح، ويُعزل العقل والروح عن الجسم عن طريق مؤسسة تهتم فقط بالعمليات الفيزيولوجية، ويركز العلاج بشكل أكبر، من خلال التخصص، على مناطق أصغر في الجسم، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تجزئة الرعاية». ويشعر الشخص أكثر، بفعل هذه التجزئة، كأنه غريبٌ عن جسده، وقد ظهر ويليامز وكلان (1996) في هذه السلسلة في وقتها التي وصفنا فيها تجربة النساء مع الولادة بأنها تقريبية نظراً إلى كونهن فرغيات على استخدام تقنيات التوليد من دون فهم كامل للمخاطر التي يخطف استخدام هذه التقنيات من حملتها أو لمادة يستخدمها بشكل عام. ويولد ذلك شعوراً بالفرقة بين النساء وأجسادهن/حياتهن الإنجابية. والسؤال الذي نطرحه هنا هو ما إذا كانت يتم تمكين أو استتغاف النساء الواسي يبعين بشكل ناقص، إلى طلب تدخل طبي في حال بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لأنهن يعتزمن الحد من المخاطر الطبية لهذه الممارسة ولكنهن لا يتعلّين عنها كلياً، وقد روي عن اعتقاد المرأة المصرية على مقدمي الخدمة الصحية للقرن ما إذا كانت أيتها بحاجة إلى بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أم لا، الأمر الذي يفسح المجال لخطاب التبعية والتشوه (Mordrek & Sieverding 2016). وقد أشارت دراسة أخرى أجرتها نينا فان إيكيرت والس ليه وسارة نان دي ليلدي (2015) إلى أنّ الأم الحامل على مستوى تعليمي أعلى وتتبعه الأسر الأكثر ثراء تختار، على الأرجح، اللجوء إلى أحد مقدمي الخدمة الصحية من أجل إخصاب ابنتها لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية.

بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية والحدثة

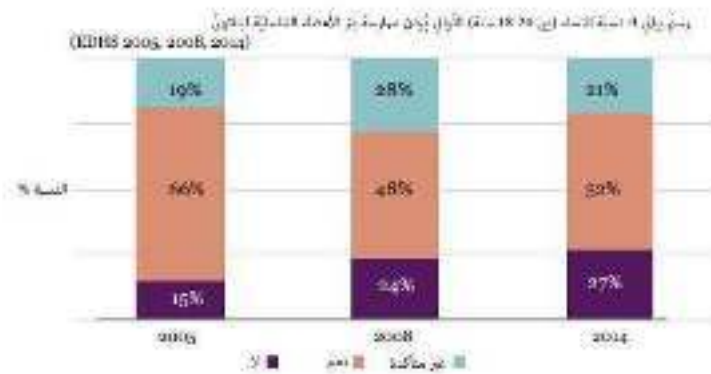
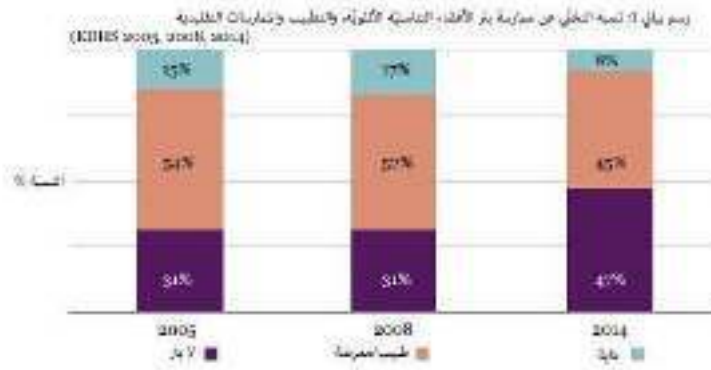
يوحي نموذج الحدثة لقرن بوجود رابط قلبي بين الحدثة (بتر تقييمه من خلال تدابير الوتبع الاجتماعي) والخلقي عن بتر

الأعضاء التناسلية الأنثوية وسع ذلك، تسلك قرارات النساء المتعلقة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية مسارات مختلفة، يشمل أحدها باللجوء إلى تقليد الممارسة بدلاً من الخلق منها، وبما أنّ المرأة المصرية تعيش في سياق مجتمعي وليس في سياق فردي، فإنّ تكيف الحدثة يُعسي أمراً صعباً. من هنا، قد لا يكون تحسّن الوتبع الاجتماعي (أي التعليم والتوظيف) والواقف (الثقة في الخلق عن الممارسة) كافياً لأنه لا يمكن اتخاذ القرارات بمعزل عن البيئة الاجتماعية لقرن (الأسرة، الأقربان، والمجتمع).

لذلك، يُعتمد أنّ عملية صنع القرار أكثر تعقيداً ولا تشمل الأم وحدها فقط بل أيضاً أفراد الأسرة الأخرى (الأب، والجد، الخ). ومن غير المعروف مدى تأثير رأي المرأة في القرار المتعلق بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لأنه قد يعتمد على وضعها الاجتماعي وكذلك على وضعها داخل الأسرة والمجتمع. قد تُعارض الأم حضور بنتها بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولكن بالنظر إلى «سلطانها» المحدودة داخل الأسرة، قد لا تكون رغبة أو قدرة على التأثير في هذا القرار.

المنهجية

تتضمن هذه الدراسة التي تعتمد طرائق مختلطة على (1) تحليل البيانات الكمية التي تشمل الواقع على الصعيد الوطني (المسوحات الصحية والديموغرافية في مصر، EDHS)؛ (2) تحليل البيانات الكمية الأولية التي تم جمعها في القاهرة، وحضر وريف محافظة الغربية (وهي من محافظات الوجه البحري)، وحضر وريف محافظة سوهاج (وهي من محافظات صعيد مصر) الوجه القبلي، وقد اعتمد المكون الكيفي للدراسة على تصورات الأمهات والفتيات حول بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، باستخدام البيانات التي تم جمعها من خمس مجموعات نقاش بؤرية (FGDs) مع أمهات الفتيات اللواتي قرن في سن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية (10-14 سنوات) وخمس مجموعات نقاش بؤرية مع الفتيات من 18 إلى 24 سنة. ولد عمل مجلس السكان الدولي في البداية على تسيب هذه الدراسة في العام 2016 لاستكشاف تصورات الناس لعمليات التسويق الاجتماعي الخاص بالخلقي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وأعيد تحليل البيانات المستخرجة لتظهر في أهداف هذه الورقة.



النتائج

النتائج الكمية: الحدائة، والتخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وإضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة

قمنا بتقييم العلاقة بين ممارسات بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية (التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية مقابل البشر التقليدي أو منح البشر طلباً طبيياً) والعوامل الاجتماعية والاقتصادية (التعليم، والثروة، والإقامة في المناطق الحضرية / الريفية كدليل بديلة للتحديث) خلال الأعوام 2005 و 2008 و 2014. وأجريت تحليلات جدولة حساسة على عينات من مجموعتين من النساء (1) أمهات بنات تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة و (2) فتيات متزوجات بين سن 18 والـ 24. وقد تم اختيار الفئة العمرية للبنات على هذا النحو بالنظر إلى أن متوسط العمر الذي يتم فيه بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وهو بين 8 و 14 عامًا، ويعني ذلك أن فرصته الضخمة لهذه الممارسة في هذه السن تكون ضعيفة أما بالنسبة إلى الفتيات، فتم تقييمهن على أساس نيتهم لإحضار بناتهن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في المستقبل.

يعرض الرسم البياني 1 نسبة الأمهات اللواتي لم يعارضن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على بناتهن (التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية) للأعوام 2005 و 2008 و 2014، وأولئك اللواتي قمن بذلك بمساعدة طبيب/ممرضة (منح البشر طلباً طبيياً)، فضلاً عن اللواتي أجريهن العملية بمساعدة العالمة (البشر في السياق التقليدي). وشهد إجمالي معدل بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ارتفاعاً من 31 في المئة في العامين 2005 و 2008 إلى 47 في المئة في العام 2014. وإذا نظرنا إلى الأمهات اللواتي أجريهن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على بناتهن، فإن الرسم البياني 2 يوضح أن معدل إضفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ارتفع من 76 في المئة و 75 في المئة في العامين 2005 و 2008، على التوالي، إلى 85 في المئة في العام 2014. وكذلك، كانت الزيادة في نسبة التخلي عن بتر الأعضاء

يشمل المكون الكمي للدراسة في تحليل البيانات الثانوية المتبقية من المسوحات الصحية والديموغرافية في مصر للأعوام 2005 و 2008 و 2014. يُعدّ المسح السكاني الصحي في مصر مسجلاً يتّصل الواقع على الصعيد الوطني لجهة مؤشرات الصحة والزراعة الاجتماعية المتعلقة بالنساء المتزوجات من سن 15 إلى 49 عامًا وأسرهن. وبلغ عدد النساء في كل مجموعة بيانات 19474 في العام 2005، و 16272 في العام 2008، و 21782 في العام 2014. كما قمنا، على وجه التحديد، بتقييم ممارسات أمهات الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عامًا (اللواتي تعرضن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في سياق

تمتد فاعلية الفتيات والأهبات أن التعليم والوعي يسهمان بشكل قوي في التخلي عن البتر

طبي أو تقليدي) وتوليا الشابات المتزوجات (من سن 18 إلى 24 عامًا) لجهة الإقدام على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لبناتهن أو حدهن. وقد تم تحليل البيانات لفرض هذه الدراسة باستخدام برمجية STATA.

أما الدراسة الكيفية الأصلية، فقد اشتملت على تنظيم نوعين من مجموعات النقاش البورية، المركزة في القاهرة والغربية وسوهاج 10 مجموعات نقاش بورية مع أمهات لفتيات تتراوح أعمارهن بين 10 إلى 24 سنة و 10 مجموعات نقاش بورية مع فتيات (18-25 سنة)، وقد تم الحصول على الإذن الأخلاقي لإجراء الدراسة من لجنة مراجعة الأخلاقيات (IRB) التابعة لمجلس السكان الدولي وإحليتي لجان مراجعة الأخلاقيات المحلية في مصر. ونفذت مجموعات النقاش البورية مع الأمهات والفتيات بين ثماني ونشر مشاركات لكل مجموعة وفي محافظتي سوهاج والغربية. فتحت مجموعات النقاش البورية عدد المشاركات نفسه تقريباً من المناطق الريفية والحضرية، وانحصرت الدراسة على النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الابتدائي على الأقل واللواتي طالهن حملة إعلامية واحدة على الأقل تشادي بالتخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية.



وثانوي، كما ارتفعت نسبة الأمهات اللواتي قمن بتبر بناتهن بواسطة الداية بشكل مدعول في أوساط الجامعات على تعليم ثانوي وعالي (7 في المئة و20 في المئة على التوالي). بالتالي، يتم سد الفجوة في الممارسة على مستوى التحصيل العلمي بمرور الوقت. أما النتائج الخاصة بالثروة (غير مبنية)، فهي تتبع الاتجاه نفسه وتختار نسبة أعلى من الأمهات الأكثر ثراءً إغناء الطابع العتيبي على بترا الأبناء التناسلية الأثوية، رغم أن معدل إغناء الطابع العتيبي على بترا الأبناء التناسلية الأثوية ارتفع مع مرور الوقت في أوساط الفقراء وأحياناً، يرجح أكثر انشاء الأمهات في المناطق الحضرية على بترا الأبناء التناسلية الأثوية بالمقارنة مع نظيرتهن في المناطق الريفية ولم تشهد البنات في جميع المناطق تحولاً من أي نوع كان على مستوى بترا الأبناء التناسلية الأثوية على مر السنين باستثناء من عطن في المناطق الريفية في الوجه القبلي والبحري من مصر، حيث زاد بشكل كبير احتمال حدوث البنات بترا الأبناء التناسلية الأثوية على يد مقدمي خدمة صحية (16 في المئة و8 في المئة على التوالي بين العامين 2005 و2014).

الرسم البياني ٤:

رغم أن نسبة التخلي عن هذه الممارسة، كما هو موضح في الرسوم البيانية السابقة، ارتفعت بشكل مطرد على مر السنين، إلا

التناسلية الأثوية في العام 2014 مطروقة بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية في معدل إغناء الطابع العتيبي على بترا الأبناء التناسلية الأثوية (وانخفاض مماثل في بترا الأبناء التناسلية الأثوية التقليدي) بين اللواتي لم يتخلين عن هذه الممارسة، أما في ما يتعلق بالفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 24 عاماً، فقد ازدادت نيتهم لتخلي عن هذه الممارسة بشكل مطرد على مر السنين، وبلغ معدل الزيادة 12 في المئة تقريباً بين العامين 2005 و 2014 (انظر الرسم البياني 3).

شكواهم لم أفضل عن تأثير العدالة على إغناء الطابع العتيبي على بترا الأبناء التناسلية الأثوية تصويه الأبناء التناسلية الأثوية، فتنا بدراسة العلاقة بين مستوى تعليم الأم، والثروة، والإقامة في المناطق الحضرية، الريفية، وما إذا كان بترا الأبناء التناسلية الأثوية قد تم بواسطة طبيب، ممرضة أو داية وإظهار الرسم البياني ٤ نسبة الأمهات اللواتي قمن بتبر الأبناء التناسلية الأثوية لبناتهن على يد مقدم خدمة صحية بفعل التعليم خلال الأعوام 2005 و 2008 و 2014، بالنسبة إلى التعليم، تبيل الأمهات الأكثر تعليماً إلى ممارسة البتير على بناتهن بواسطة المجرى إلى طبيب أو ممرضة وقد شهد معدل إغناء الطابع العتيبي على بترا أعلى زيادة بين العامين 2005 و 2014 (٩ في المئة و 10 في المئة) في أوساط الأمهات الحاصلات على تعليم ابتدائي

أن الانتشار الواضح لنهج هذه الممارسة طليعا طيبا يطرح السؤال حول ما إذا كانت الحدائق التي تتخذ شكل العلاج الطبيعي في هذا السياق، تسهم في المقاومة الجندرية أو يشكل لدينا لها. هل سيهد هذا التحول من التقليدي إلى الحديث الطريق أمام مزيد من المقاومة الجندرية والتخلي التام عن هذه الممارسة؟ سيلوم القسم النوعي الأني بإمالة اللام عن هذه المسألة بشكل معس أكثر.

النتائج الكيفية

رقم أن الفتيات والأمهات اللواتي أجريت معهن المقابلات في إطار الدراسة التي قام بها مجلس السكان الدولي ليهن دراية جيدة بالأضرار والعواقب الصحية المرتبطة بالوتو، إلا أنهن أعرب عن افتقارهن للمعلومات الطبية المناسبة حول السبب وراء كون البشر ممارسة خاطئة أو ضارة وقد ذكرت الغالبية العظمى أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يسبب نزيف والخفاض الشهوة الجنسية ومشاكل نفسية ومشاكل أثناء الولادة ووفاء الفتاة. وذكرت بعض الأمهات بشكل خاص أن عدم الرضا الجنسي حدا بالعديد من الرجال إلى إقامة علاقة خارج إطار الزواج أو الفلال من زواجهم. كما ذكر عدد قليل منهن أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية يمكن أن يتسبب بضعف المناسل. والتهاب المبيض. ومشاكل في الرحم، والعقم. وتأخر الحيض أو مضاعفات ذات صلة بالحيض لذلك، لاحظت بعضهن أنه رغم غنوعهن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلا أنهن لم يعانين من أي من هذه المضاعفات ووجدن صعوبة في فهم سبب اعتبار هذه الممارسة ضارة. وقد جعلت المعلومات المتضاربة الواردة بشأن هذا الموضوع معظمن يعتقدن أنهن بحاجة إلى استشارة الطبيب.

وهزحت بعض الأمهات اللواتي دعمن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أو ترددن في رفض هذه الممارسة أن النساء اللواتي لم يخضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يعانين من العقم والاستتارة الشديدة والإصابة الجنسي. واعتقد بعض النساء أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لفتيات في سن أصغر من شأنه أن يمنع المشاكل النفسية لأل الفتيات أقل عرضة لتذكر تجربة البتر وسدعهن بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض النساء أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يساعد الفتاة على النمو وبناء

جسدها. وذكرت بعض الأمهات أيضا أنه يتم لأضرار جنسية.

التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية

مع التمسك بهذه الممارسة كقاعدة اجتماعية تقاليدية قوية، فإن التخلي عنها هو شكل من أشكال مقاومة التقليد. وينظر عن كلب إلى النساء اللواتي قترن التخلي عن هذه الممارسة، يبدو أن فالتيجن أصغر سنا وأكثر تعليما وقد ترعرعن في المناطق الحضرية. وفي ظل تصور الخفاض معدل البتر، يعتقد المحبون أن هذه المصانص هي العوامل الرئيسية المساهمة في التخلي عن هذه الممارسة وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة الوعي، والاحتراف بالآثار الصحية المترتبة على هذه الممارسة، والسعي إلى الحصول على لفتيات من أجل التخلي عنها والتسبب في شعور الشخص المعني بالتحرف.

اعتقد غالبية الفتيات والأمهات أن التعليم والوعي يسهمان بشكل قوي في التخلي عن البتر. فكلما ارتفع مستوى تعليمك، قل احتمال إضغاع ابنتك للبتر. وتقول فتاة من حضر محافظة الغربية: «مقدرش نسي لما المدرسة كلمتنا عن العتات كنت اول مرة أتكلم مع حد في الموضوع ده إن العتات ده غلط. لسه فأكبره كويس المعلومات اللي قلناها لنا بوميها».

وأجريت أم أخرى من ريف سوهاج عن أنها لو كانت على علم مسبقا بأن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ليس جيدا لصحة المرأة، لما اعتصمت ابنها للبتر في الأساس.

رفع الوعي بشأن التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية

ثمة تصور عام سائد مفاده أن الأشخاص بدأوا يتعلمون عن هذه الممارسة خصوصًا مع الحصول بشكل أكبر على معلومات بشأن التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية سواء من الجلسات المجتمعية أم عبر وسائل الإعلام التليفزيونية أم من خلال تجربة شخصية. وتظهر في النقاشات أن التخلي عن هذه الممارسة يستند إلى الحصول على معلومات بشأن التخلي عن البتر من وسائل الإعلام أو في أثناء المحاضرات/الجلسات المجتمعية. وتقول أم من حضر محافظة الغربية: «أنا مطورتش بشي بحراصة قولتهم زمان مش زي دلوقتي كل حاجه بتقدم بقيت ضد العتات على

أساس التي أنا بسعة في التلفزيونات».

السعي إلى الحصول على تظلمات للتخلي عن الممارسة

تجسد الموضوع الثالث الذي ظهر في جميع مناقشات مجموعات التركيز في واقع أن النساء قززن التخلي عن هذه الممارسة فقط بعد استشارة الطبيب ولتوضيح هذه النقطة، قالت أم من حضر محافظة الغربية:

«أنا عندما بعني في البيت حفظ لازم تطاهري البنت بس ان لما سمعت من الدكتور انه مثل مهم شيلت الموضوع دا من دماغني. واتكلمت مع والدتي مكش عندها مانع لأن أنا اعني كما برحوا مطهرتش (بناء على نصيحة طبيب) والتجوزت وهادي».

كان هناك عدة قليل جداً من الروايات عن النساء اللواتي قززن بشكل قروي التخلي عن هذه الممارسة فقط على أساس المعرفة أو الوصي. مع ذلك، أثر قرار التخلي جدياً من داخل الأسرة وكان يستند بشكل كبير إلى رأي الطبيب. ويعكس هذا الأعضاء الردود القوي والشعور بالدونية في ما يتعلق بما يمكن للمرأة التحكم به إن لم يكن جسدها. واحتل مقدمو الخدمة الصحية مقام القاضي، ليس على أساس المعرفة والإنجازات العلمية إذ إنهم لا يدرسون مثل هذه الممارسة في كلية الطب، التمرين بل على أساس التقاليد السائدة والذكورية في نهاية المطاف. وبالتالي فإن هذه الممارسة كحدث فاصلاً بين الجنس «الأنثوي» والطب «الذكوري» وتزج المزيد من البتل العليا غير المتساوية في عالم «يُقسَّم بالحدثة».

تعتقد الغالبية العظمى من الفتيات والأمهات أن البتر لا يزال يُمارس على نطاق واسع لأنه لا يزال هناك نقص في الوعي. كما تعتقد أن بعض الآباء يخشون من إصابة بناتهم بالعمى أو عدم قدرتهن على الإنجاب عندما يتزوجن إذا لم يخضعن لهذه الممارسة. ومع ذلك، فقد أخافت معظم النساء والأمهات أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أحد في انخفاض في أوساط الأجيال الجديدة. ومنهن من ذكرت أن بعض العائلات لا تكشف عنها إذا كانت بناتهن قد خضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بسبب الخوف من التنازعات القانونية لهذه الممارسة. ومن أجل توضيح هذه النقطة، لاحظت أم من حيدر محافظة سوهاج أن «في ناس طلعت بعد ما سمعت أن في نرامة وسنين «سجن»، وعندما يتعلق الأمر بالزواج

الشخصية حول هذه الممارسة، لاحظنا وجود تقصص في آراء معظم الفتيات والأمهات حيال ذلك، حيث أعلنت بعضهن عن تخليهن الكامل عن هذه الممارسة. وقد أدركن أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية صكراً وقد يسبب العديد من المضاعفات الجسدية والنفسية قصيرة وطويلة الأجل. ومع ذلك، ما زلن يعتقدن أنه كان من الضروري استشارة الأطباء في المقام الأول ومن ثم الشيوخ للتنازل بشكل تام بوجوب التخلي عن هذه الممارسة.

إحفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية

يشير إدراج أفراد القاسم الطبي في المعادلة تساؤلاً حول ما إذا كانت العدالة تتكّن النساء من مقاومة الأشكال التقليدية للعنف القائم على الجنس أو عرض استراتيجيات جديدة لتكييف لا تتطلب مواجهة مع التقاليد. ورغم أن الحدثة، من حيث الخصائص، واضحة بظاهرة بين الأجيال المتعاقبة من النساء العمرية اللواتي يعملن إلى مستويات أعلى من التعليم، فإن الطابع المجتمعي للمجتمع المصري، الذي يتحدى فكرة

أنا مطهرتش بنتي بصراحة. قولت لهم زمان مش زي دلوقتى كل حاجة بتتقدم

الغربية التي تتجلى في نظرية الحدثة، لا يتيح فرصة حدوث تأثير تدريجي تشكل من أشكال مقاومة العنف القائم على الجنس. بتعبير أدق، التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لا يتم بشكل قروي في الواقع. تشكل القاعدة الاجتماعية السائدة والانتقال إلى الرسائل الموحدة حواشٍ قوية أمام التخلي عن هذه الممارسة، مما يولد تردداً في نهاية المطاف. ويهدد الطريق أمام شكل حديث من أشكال بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وهو إحفاء الطابع الطبي على البتر. وأعرب بعض النساء عن صعوبة مقاومة الضغوط الاجتماعية بشكل كبير حتى لو تمكّن على دراية بالتنازل واقتناعاً منهن بأن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية مُجنّب. ولوحظ وجود ازدواجية لدى بعض النساء أثناء مجموعات النقاش اليومية نظراً للعقوبات الاجتماعية المحتملة جراء عدم الخضوع لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية مثل الطلاق أو الحد من فرص الزواج.

سبيل المثال، قالت خفاة في حضر محافظة سوهاج «مخبرك معاخرة عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أفضرت مدى التجهيز الذي طرأ على هذه الممارسة. يقوم الأطباء أولاً بفحص الفتاة ثم يقررون إن كانت تحتاج إلى بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أم لا». كما ذكرت أم من ريف سوهاج أيضاً أن «زمان كان في الدلية والشكام ده لكن لما بدأ الوعي شوية بيودوا بناتهم يخشوا عند دكتور».

زعم أيضاً أنه بسبب الفرائق القهمة وشدة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، كانت الفتيات يجسرن على أن يكنّ مبادرات جنسية وقد تعرضن لأذى كبير جراء ذلك، لكن مع إنقضاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية والحد من خطورة هذه الممارسة لا يزال

الحد من الشعور بالألم بشكل سبباً مهماً للتحويل نحو إضفاء الطابع الطبي على الممارسة

يتمكن النساء الالتزام بالتقاليد وتقليل الأضرار المحتملة المرتبطة بهذه الممارسة وبشعر ذلك إلى حامل الأسان المتشغل في الطب والتي أبرزته جيندينز حيث تلجأ النساء إلى التكنولوجيا للحد من المخاطر وتوضح أم من سوهاج هذه النقطة قائلة:

«أنا فحست النوبوع مع جوزي أنني مش عابرة أحسن بتني بس تقبته بيسألني ليه بما ان الغتيا اغبيرت، وبس في أنواع من الغشاش مش صعبة زي زمان، معرفتش أرد عليه قوله ليه».

وأسلط أم أخرى من ريف محافظة سوهاج الضوء كذلك على أن «في ناس داتعشوش بتلاقي بنات لتختن برضو، همدا داخلين في سبيل جديد بعنى يتولوا تختن بس حاجة بسيطة دي هملرة حبيشة مش هيجوز عليها بعنى».

يبدو أن الحد من الشعور بالألم بشكل سبباً مهماً للتحويل نحو إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة ومع استخدام المعدات الطبية المعقمة وسواد التخدير، اعتقد بعض النساء أن عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية الحالية من الألم وتوضح فتاة من ريف سوهاج هذه النقطة بقولها: «أنا حملت عند دكتور وجنني وهادي ماخشش بحاجته».

أما طمعت التبت لازم اللي عندها بشت تطهرها، وبعد كده في معلومات تأتي عرفتها ان في أضرار وده خلط بسببها مشاكل بعد كده كثير خالص، والمعلومات دي عرفتها لما حضرت ندوة ومن برنامج في التلفيزيون من كتاب قرينه برضو، اللي مؤثر فيها انه عادات وتقاليد وأنا مش علمة اعملها لبتني بس برضو العادات والتقاليد اللي في البلد نفسها يتحتم عليها اني لازم أطهرها، والواحد مختار انه يفتأ لازم العادة دي في البلد ان الواحدة تطاهر ولا يخال من الأضرار اللي يتجس بعدين».

«في ناس بتقول البقت لما تجوز لو عيش مطهرة بطقها زوجها» أم من حضر سوهاج.

ما عزز هذا الشعور بالتوقف، كما أوضحت خالصة النساء، هو الرسائل الإعلامية المتعددة المتعلقة بهذه الممارسة ونتيجة لذلك، لم يقبل كثيرون فوائد الخلق من هذه الممارسة بل كانوا بحاجة إلى سماع ذلك من طبيب مختص. على سبيل المثال، رغم أن بعض الفتيات أشرن إلى لهن بفشلن الخلق من بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلا أنهن ما زلن يظنن لهن سينشرون العيب، أولاً قبل اتخاذ قرار بشأن هذه الممارسة ويعبر قسم آخر أن الرسائل التي تحملها بعض حملات التثقيف الاجتماعي والمبادرات على أرض الواقع تسقط الضوء بشكل إيجابي على تطهير بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وترجع له عن قصد، وقالت أم من ريف سوهاج إن «المعلومات المتاحة حالياً أثرت ان الناس يقبلوا بروحوا لتكتور، لكن ما بطورش خشان». كما ذكرت فتاة من حضر سوهاج أن «الناس يقى عندها وعى أكثر من ساعة ما نزل اسلان» لا لاختان». الناس بقيت، تودي بنتها لتكتور بدل الدلية». وبدلاً من ذلك على أنه في بعض الحالات، قد تكون الحملات التي دعت إلى التخلي عن هذه الممارسة ساهمت في انتقال النساء من بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى منح البتر طبعاً طبيًا بدلاً من التخلي عن هذه الممارسة بسبب تركيزهن الشديد والوحيد على أضرار بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بالتالي، ساهم ذلك في تعظيم دور الطبيب في هذه الممارسة.

وسط وجود تردد لدى الكثيرين في ما يتعلق بهذا الموضوع، بدأت الحلول المحتملة وما يُعتقد بأنه اقتراحات «متوازنة» بالظهور، وقد سلّطت النتائج الضوء بشدة على إضفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وتحويله على أنه قرار مستنير أساسه التوعية على

كما اشتمل عامل الأمان في سياق العلاج الطبي على استخدام اختبارات الدم وتحاليل الفحوصات والاختصاص فيها قبل إجراء العملية. ما أفضى الأبحاث من بعد من المبررات بأن ياتهن في أيدي أمينة وتوضح أم من ريف، سوهاج ذلك قولها: «الذكور يقولون إن لازم يكون في تحاليل طبية يعملوها قبل ما يقرر انه يخن عشان بحد لو عندها تيبها او سيولة في الدم. الكلام ده قاله طبيب في الندوة إن لازم عملوا تحاليل عشان يشوفوا البكت، ممكن تتخفن ولا لا».

ظهر عامل الاجتياز الذي سبق ذكره في الإطار المفاهيمي كذلك في النتائج وأشار إلى أن النساء يحرصن لعملية اختيار ممارسة للطبيب المؤهل القادر على ضمان تنفيذ العملية بأمان، من ناحية أخرى يكون مثل هذا الاجتياز عائقاً إذا ما تعرضت الفتاة لأذى. ويعتد أخصار البشر أن في حال وفاة الفتاة في أثناء العملية أو بعدها، يلحق الضرر على الطبيب وليس على العملية في ذاتها، وتوضح فتاة من القاهرة هذه النقطة قائلة: «هو لسا واحدة تبتوت وقت عملية العشان فيه في تأس برده هيقول ده قضاء وقدر أوجب دكتور». هذا يعني أن قاعدة اجتماعية مثل البتر تشكل ضرورة مضمونة حتى في ضوء الحديث/انقضاء الطابع الطبي على الممارسة وفي حال حصول مضاعفات شديدة مثل الوفاة. من ناحية أخرى، يحدث الناس عن عمليات تسمح لهم بالاستمرار في اتباع هذه التقاليد العنصرية من دون تعرض أنفسهم للعقوبات الاجتماعية.

بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية كجراحة تجميلية

ظهر بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بقوة في النتائج كإجراء تجميلي يحرصن أن تكون الشفريات الصغيران «بالجسم الطبيعي» (المبرج جاحظتين أو غير طبيعيتين)، وأن يكون المهبل «نظيفاً» وهو ما يُنظر إليه عمومًا على أنه جميل. لا سيما لغايات الزواج، وسأزاً ما يتم توثيق مثل هذا القول المتعلق بالبتر كجراحة تجميلية في الأدبيات ذات الصلة بالانقضاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ويمكن ربط ذلك بالعامل المتعلق بالوضع الاجتماعي في السياق الطبي حيث إن المرأة تبدو أفضل وتصبح أكثر قابلية للزواج عبر «تجميل» الأعضاء التناسلية وتقول أم من حضر محافظة الغربية عن ابنتها: «الدكتور قلني عليه (الختن). قلني شكلها وحش ودي حاجه زي التجميل». وتذكر فتاة أخرى من حضر محافظة سوهاج قول حماتها إن «لازم البنت تنظاير عشان ما تيقاش زي الولد، الإشارة إلى التضييق. ومع استخدام مثل هذا التبرير، يصبح الأمر مرتبطاً بشدة بالتقيد التسوي لانقضاء الطابع الطبي على هذه

الممارسة حيث يتم تصوير أجساد النساء هنا على أنها مشوهة وحادثة إلى تدخل طبي لجعلها. بالتالي، فهذا يُمسك الإحسان بالمنعف والتبعية الخاص بأجساد النساء. كما أنه يتحدث الخطاب المتحيز حول المقاومة الجندرية ويصحح بزبد من البيررات لدعم هذه الممارسة الأمر الذي لا يؤدي. من دون شك، إلى أي شكل من أشكال التحمل عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية

يُصور التجميل على أنه عبارة عن إجراء مختلف لا يمكن مقارنته ببتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لأنه يخدم غرضًا مختلفًا. وتوضح أم تجميلي على يد جراح تجميل لأنها مقتنعة بأن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية عطاء وعبارة عن ممارسة محافظة لذلك. بحثًا عن جراح تجميل جيد يعرف ما يجب فعله على عكس الدابة». وأشارت أم أخرى من حضر محافظة الغربية إلى هذا الأمر باعتباره «دي عملية تجميل مش طهارة ممكن نعلم كده. في بنات تستحق أن هي تكعمل كده. بوقا منظرها وحش. يضاهفها. بوقا شكلها وحش مع جوزها». وتوضح هذه البيررات الوسائل التي قد تتيح توسيع الحدائق وترسيخ الممارسات الضارة السائدة منذ زمن طويل والتي تغيب مفهوم المقاومة الجندرية. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى كشف التفورات التي تعشري نظرية الحدائق.

الخاتمة

على ضوء مثل هذا التمهيد، تدفع النساء عند مفترق طرق حيث يتوقع منهن الموازنة بين مسؤولياتهن المنزلية «التقليدية» وبين ذاتهن «الحديثة» العنصرية التي تُساند العائلة. في المقابل، لشهد صعود ثقافة الهدم التي تسعى المرأة من خلالها إلى تحسين وضعيتها النقابوية وفي سياق بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، تُظهر هذه الورقة أن النساء عاقدات بين التقليد والحداثة. حيث تلحد بعضهن عن هذه الممارسة علناً في حين تقوم أخريات بإجرائها في سياق ضمني كسلة في وجه الالتزام بالمسار والمجالات الأنثوية التقليدية كما توضح الورقة أن العصاب الدائر حول الحدائق باعتباره مسازاً للمقاومة والتحمل عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يكون مجسلاً جزئياً مع إمكان بروز إجراءات تكيف جديدة (مثل انقضاء الطابع الطبي على الممارسة/التجميل) والتي يُزعم أنها تشكل مسازاً حديداً إلا أنها في الواقع تعزز هذه الممارسة التقليدية.



الدورة الشهرية: وصمة نسائية في طريقها للاختفاء؟



*غدير أحمد

14 أكتوبر 2018

في الصف الثاني الإعدادي، بدأت قصتي مع دورتي الشهرية. كنت أشاهد فيلم "تايتانك" لأول مرة في منتصف الليل، ثم ذهبت إلى الحمام قبل النوم، لأرى بقعاً بنّية في سروالي الداخلي. اممم. مرحباً!

كانت والدتي تعمل بالخارج، ولمن لا يعرف مهنتها، هي ممرضة. كنت بمفردي. لم أنبّه أختي الكبرى، ولم أوقظ أبي. وضعت فوطه صحية، ودخلت السرير بمشاعر مختلطة بين الفرح ورهبة الموقف. أخيراً سيكون لدي ما أشاركه في جلسات صديقاتي اللاتي سبقن دورتهن دورتي. وأخيراً سيكون لدي ما أقوله في جلسات النسوة الكبار. في خطابي التالي لأمي، قلت لها حصل كذا وكذا. وكنت أعلم أن أبي يقرأ خطباتي، فكانت طريقتي لإخباره. بعد شهر، أرسلت لي أمي خطاباً مليئاً بالنصائح. "أنتي كبرتي دلوقتي. استخدمي فوط صحية. غيري الفوطه كل 3 ساعات. لازم تتطهري من الدورة لما تخلص علشان تعرفي تصلي تاني. كلي كويس واشربي عصاير."

بدأ الحساب!

ارتبطت الدورة في عقولنا كفتيات ببداية الحساب لأفعالنا. فكانت بداية المسؤولية وبداية التعامل معنا "كنساء"، مهما كنا صغيرات. فالفتيات يلعبن في الشارع، يرتدين القصير والمفتوح، ويتحركن بعفوية. أما النساء فكنّ مقيدات بأعراف مجتمعية وقيود دينية. النساء لا يلعبن في الشارع، ولا يرتدين القصير والمفتوح، ولا يتحركن بعفوية. فكل خطوة بحساب وبقدر. عندما آتتنا الدورة، أنا وصديقاتي، بدأنا نشجع بعضنا على الصلاة والملابس المحتشمة والحركة المحسوبة في الشارع. فارتدينا الحجاب واحدة تلو الأخرى.

عندما تبدأ الدورة الشهرية، يبدأ معها فصل مختلف من علاقتنا بأجسامنا كفتيات، ثم كنساء. كنت أرى أختي تحمل الفوطه الصحية في طيات ملابسها لتعبر بها من الغرفة إلى الحمام. ففعلت مثلها دون تفكير. كنا لا نضع الفوط الصحية في الحمام مثل المناديل وفوط الوجه وفرش الأسنان. كان هناك شيئاً مختلفاً مع الفوط الصحية لأنها تتعامل مع أعضائنا الجنسية مباشرة. وكنا لو ذهبنا أنا وصديقاتي لشراء فوط صحية، نفحص أولاً عما إن كان البائع رجلاً أو امرأة. وكنا نتجنب الرجال، لأننا سنشتري شيئاً خاصاً جداً. كانت علامات الخرج تعلق

وجوهنا رغم ذلك. وكان الباعة يلقون علب الفوط الصحية في جرائد، ثم يضعونها في كيس أسود حتى لا يعرف أحدًا من المارة أن الموجود بالكيس فوط صحية.

حتى طريقة القول بأننا عندنا الدورة الشهرية كانت ضمنية. فحيانًا كنا نقول: "عندنا ظروف"، بدلًا من عندنا الدورة مثلما كانت تقول أمهاتنا. وأحيانًا نقول: "عندي البريوت"، لأننا لم نكن نعي وقتها أنها بريود وليست بريوت، فالإنجليزية لم تكن متقنة في مدارسنا الحكومية. أما من كانت لديهن خلفيات طبية لأن في عائلاتهن أطباء نساء وتوليد، فكان المصطلح: "بي إم إس"، أو "منسر".

بدأنا تطور علاقة بين الدورة الشهرية وبين تغيرات جسمنا. فالننوعات الصغيرة التي وجدت طريقًا فوق أقفاصنا الصدرية، كانت سببًا للخجل، نتحاشى ظهوره قدر المستطاع. وكانت المشعرات منّا أكثر خجلًا لأنه غير مسموح لهن بإزالة الشعر بعد. سبحان الله! رغم أنه تم اقناعهن بتغطية شعرهن لنفس السبب. أصبحت كل خطوة محسوبة. ودعنا عالم الطفولة، ودخلنا عالم النساء.

لا صيام ولا صلاة، ولا حتى اجتماعيات

ونظرًا لأن دم الدورة يعتبرونه دماء فاسدة، فقد مُنعنا من ممارسة شعائرتنا الدينية، منصوصًا عليه صراحة في القرآن أن الحائض لا تصوم ولا تُصلي. ورغم أنها رخصة للإفطار في رمضان مثلًا، إلا أننا كبرنا ونحن نُخبئ إفطارنا حتى بين أفراد أسرتنا منعا للحرَج. اتجه البعض متطرفًا في التسعينات لتحريم مس المرأة الحائض للمصحف، حتى أثناء التنظيف. وأيضًا تحريم التواجد في المسجد أثناء الدورة الشهرية. كأنه تلميحا أننا ممنوعات من علاقتنا مع الله، لأننا فاسدات بدم الحيض. تقول "كارولين كارمي"، وهي ناقدة سينمائية، أن طائفها الإنجيلية لا تُحرم أي من الشعائر الدينية على الحائض. أما مصممة الأزياء، "بسننت ماكسيموس"، فتقول أن طائفها الأرثوذكسية تُحرم تناول على النساء أثناء دورتهن الشهرية، وتقول أنه مازال السؤال هل دم الحيض يُفسد الصيام والتناول، حاضر في الجدليات الكنسية في مصر.

أما الاجتماعيات فقد حُرمت منها الحائضات. فمثلًا، يُقال أن المرأة الحائض لا تدخل على امرأة نَفْسَة، وهي المرأة التي ولدت مؤخرًا، حتى لا تتسبب في "كيسها". والكيس هنا، معناه أن الأخيرة لن تحمل مرة أخرى. وكذلك، كان يُقال أن الحائض لا تدخل على غُسل ميّت، لأنها نجسة بدماء الحيض. حوالي أسبوع من شهر أغلب النساء، يقضنه منبذات ومختبئات، حتى يتطهرن. والطهارة تكون بالاغتسال، وهي طريقة المسلمين في التطهر من الحيض وممارسة الجنس، ولها طقوسها كأن تصل المياه لمنابت الشعر وتحت الأظافر، وهو مختلف عن الاستحمام العادي بغرض النظافة الشخصية. فالاغتسال غرضه الأول التطهر من "النجاسة"، وبعضها هو الوسائل الناتجة عن ممارسة جنسية، أو الحيض.

الدورة الشهرية وغشاء البكارة

أثرت هذه النظرة الدونية للدورة الشهرية وأجسام النساء على صحتهم الجنسية والإنجابية. فمثلًا، شبابت كثيرات لم يُسمح لهن بزيارة أطباء نساء وتوليد لفحص سبب تأخر الدورة الشهرية، أو أسباب اضطرابها. لأنه في اعتقاد بعض الأهالي، الكشف يتم بالسونار، وهو ما يعني تهديد فض غشاء البكارة أثناء الفحص الطبي. أما

الشابات اللاتي لم تنزل دورتهن الشهرية لأن غشاء بكارتهن مسدود ويحتاج إلى ثقبه بعملية جراحية للسماح بدم الحيض بالخروج، فقد طلبت أسرهن من الأطباء شهادة طبية تُفيد بأن ثقب غشاء البكارة كان ضرورة صحية بعد وجود مضاعفات طبية منها تجمع الدم في الرحم والناتج عن انهيار بطانته كل شهر.

لم أسمع عن "النامبون" شخصياً إلا في عام 2016. وأعتقد أن أمي لم تكن لتوافق على استخدامي له أيضاً للحفاظ على بكارتي. لم استخدمه ولا مرة حتى الآن، لأنني تعودت على خروج الدم في فوطه صحية.

كانت بعض شركات الدعاية تنشر إشاعات عن شركات أخرى من المنتجين للفوط الصحية، منها أن استخدام فوطه صحية ماركة كذا، يُسبب العقم. وفي أوائل الألفية أثناء الانتفاضة الفلسطينية، أشاع البعض أن شركة كذا تستخدم مواد تسبب عقم للمسلمات، وتفض أغشية بكارتهن، أو تُثيرهن جنسياً، لأنها شركة إسرائيلية.

الدورة الشهرية وموجات الاحتجاجات العربية

في عام 2011 بدأنا نستخدم الإنترنت لفتح نقاشات حول النساء. وكان منها النقاش حول وصمة الدورة الشهرية. حاولنا أن نقول بأنها طبيعة جسدية، وأنها لا تستوجب الشعور بالخزي الذي تربينا عليه. فكتبنا، وكعادة أي موضوع عن الصحة الجنسية والإنجابية للنساء، تمت مهاجمتنا واتهامنا بالتفاهة. لكن مع الوقت، بدأت التجمعات النسائية المغلقة بالأخص على فيسبوك تدعم الكلام بأريحية عن الدورة الشهرية. بدأ عهد آخر من السخرية والتهمك على الدورة الشهرية، بالحديث عن التغير الهرموني، والتقلب المزاجي الذي يصحبها، حتى في "الكوميكس". فأنشاء نقاشاتنا النسوية، استخدم المتتمرين كلمة: "انتي شكلك عندك الدورة"، كنوع من أنواع الوصم، بالأخص عندما نتحدث بغضب عن قضية ما. مازال أملنا في محو تلك الوصمة هو الحراك النسوي القاعدي الذي نشأ بعد 2011. فالنساء أصبحن أكثر جرأة في الحديث عن أجسامهن وعن صحتهن الجنسية. وسهلت التكنولوجيا علينا متابعة وفحص أجسامنا. فالآن استخدم تطبيق لمتابعة دورتي الشهرية بدلاً من التدوين اليدوي والمُشَقَّر في كراساتٍ دراسية. أصبحنا أكثر وعياً بأجسامنا، وأكثر جسارة في الدفاع عنها ضد الوصم، مهما كان مُتجذراً في الوعي الجمعي.

الدورة الشهرية: العالم يتغير، فلماذا لانزال داخل فقاعتنا



*ليال حداد

11 مايو 2018

«الآن أعلم من دون أي شك أن مصدر كل الشرور في العالم هو دم الحيض». عمار عبد الحميد، رواية «الحيض».

ماذا سيحصل لو بطريقة سحرية باتت الدورة الشهرية تصيب الرجال؟ تجيب الناشطة النسوية الأمريكية الشهيرة «غلوريا شتاينم»، في وقت سابق في العام 1978: «سيصبح الحيض فعلاً بيولوجياً يُحسَد عليه الرجال، وسيجاهرون ويتباهون بغزارة دمائهم ومدة استمرار الدورة الشهرية».

تبدو الإجابة صالحة في منتصف 2018. مشكلة الدورة الشهرية الأساسية أنها تصيب أجساد النساء: دماء تخرج من أجساد يُفترَض أنها أساساً عورة، أو لنقل عار يجب مداراته.

لكن لنعد إلى البدايات، بدء الخليفة ربما. البديهي جداً أن كل امرأة منذ بداية الكون أصابتها الدورة الشهرية، بغض النظر عن تقييمها الأخلاقي، أهميتها في التاريخ، مكانتها الاجتماعية: ملكات، وقديسات، وفنانات وعاملات جنس، وربات بيوت، ومشرّدات. هو القاسم المشترك شبه الوحيد بينهن جميعاً.

رغم أن الحيض موجود من القدم، فإن الحديث عنه في المجتمعات الغربية والعربية (وإن بشكل متفاوت) لا يزال غامضاً وفضافضاً وشبه محرّم. لا بد من استخدام أسماء غريبة لوصف أيام الدورة الشهرية، تمامًا كما يحصل عند الحديث عن الأمراض، مثل السرطان.

أما في إعلانات الفوط الصحية، فيختفي لون الدماء الأحمر واللزج، ونرى سائلًا أزرق ينهمر على الفوطة البيضاء التي تمتصه، بينما تقفز الفتيات مرتديات سراويل بيضاء على أسرّتهن، يتفادفن وسادات محشوة ريشًا.

إليك الحقيقة المُرّة: هذه ليست الدورة الشهرية. لا سائل أزرق، ولا سراويل بيضاء، والأكيد أنه لا وجود للوسادات المحشوة بالريش، بل دم كثير، وأوجاع في البطن والظهر والرجلين والرأس، وفائض من الهرمونات يؤدي إلى تقلّبات مزاجية مرهقة.

وإن خرجت إلى النور قليلاً يسرع المجتمع، ومعه قوى الرقابة الأخلاقية بتعدد أجنحتها، إلى طمسها.

التعامل المريب مع الدورة الشهرية مرتبط بشكل بديهي بالتعامل المريب مع أجساد النساء في أغلب المجتمعات. هذه الأجساد الأنثوية التي تتشكل عبئاً على العائلات والأديان والمجتمعات الصناعية المنتجة بدأت تبحث عن حلول لما قيل إنه عجزها الشهري.

أول فوطه صحية لشركة «كوتكس» في عشرينيات القرن العشرين لم تحل الأزمة بسبب الحساسية التي سببتها لمهايل النساء.

تتالت الابتكارات، من الفوطه الصحية اللاصقة (1969) إلى السدادات القطنية، ثم كؤوس الحيض. وفي محاولة لمدارة هذا العبء ظهر الابتكار الذي بدأ فتأً عام 1975: شركة «بروكتر أند جامبل» الشهيرة وضعت في الأسواق **سدادات قطنية صغيرة بعنوان «ريلي»**، حلت هذه السدادات مشكلات نساء كثيرات، واحتلت ربع السوق الأمريكية، و.. **قتلت عشرات النساء**. السدادات نفسها تبين أنها تحتوي على نوع من أنواع البوليستر الذي ينتج بكتيريا المكورات العنقودية الذهبية. ليس مبالغة إذاً القول إن نساءً قُتلن في أثناء محاولاتهن مداراة حيضهن.

حيض: بداية التغيير

في 2015 قفزت الدماء إلى شاشات مستخدمي تطبيق إنستغرام عندما نشرت **«روبي كور» صورة تُظهر ملابسها مع بقعة دم** نتيجة الدورة الشهرية. وتوالت الأحداث التي حاولت خرق «حرمة» هذا الحدث الشهري.

في إبريل 2015 قررت الموسيقية الأمريكية الهندية «كيران غاندي» **المشاركة في ماراثون لندن خلال دورتها الشهرية**، ودون أن ترتدي فوطه صحية. ركضت طيلة السباق والدماء واضحة على ملابسها.

وفي أغسطس من العام نفسه قال المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية (وقتها) دونالد ترامب، مهاجماً الإعلامية «ميغين كيلي» التي سألته عن تاريخه في إهانة النساء: «كان يُمكن مشاهدة الدم يخرج من عينيها، والدماء تخرج من.. أي مكان»، **مُلَمَّحاً إلى أن الدورة الشهرية سبب بحث كيلي في تاريخه المسيء للنساء**. انطلقت بعدها حملة على مواقع التواصل تهاجم ترامب تحت هاشتاغ **#PeriodsAreNotAnInsult** (الدورة الشهرية ليست إهانة).

بدا كأن الدورة الشهرية تحقق انتصارها الشعبي في تلك اللحظة، تدخل دخلتها الكبرى إلى عالم الأضواء. استمر كسر التابو، ففي يناير 2016 أعلن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أنه **لم يكن يعرف أن السدادات القطنية (Tampons) تخضع للضرائب** في عدد من الولايات باعتبارها «ترفاً». بعده بثمانية أشهر لم تتردد السباحة الصينية «فو يوانهوي» في القول إن أداءها في الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو كان **سبباً بسبب دورتها الشهرية**

الحيض إذاً أمر حقيقي، يتحدث عنه رئيس الجمهورية، ويعيق رياضية من الفوز بميدالية لبلدها. ماذا أيضاً؟

شهرة هذه الدماء سرعان ما انسحبت من الساحات العامة لصالح نقاشات نسوية أخرى متزامنة مع صعود اليمين في أمريكا وأوروبا: حق الإجهاض، الحق في قوانين تنصف النساء من العنف الأسري في أغلب الولايات الأمريكية، ثم قضايا أخرى لا تقل أهمية، مثل تراخيص الأسلحة الفردية وحقوق الأمريكيين ذوي البشرة السوداء.

لكنه ليس كذلك، ولم يكن يوماً كذلك. فتأثير هذه الدماء الخفية مباشر في حياة نصف سكان الكوكب (وغير مباشر في النصف الآخر)، تأثير لا يقتصر على الأوجاع والهرمونات، خصوصاً في الدول النامية التي يعد بلوغ الفتاة فيها بداية جسيم حقيقي.

الهند وحدها تعيش فيها النساء مآسي يومية نتيجة الدورة الشهرية: واحدة من كل خمس فتيات في الريف الهندي تُجبر على ترك المدرسة بعد بلوغها، وفق تقرير لمنظمة «بلان إنديا». ومن أصل 355 مليون سيدة بالغة، 12% فقط يستخدمن الفوط الصحية. مثال الهند يمكن أن ينسحب على القسم الكبير من الدول النامية والعربية، وعلى النساء المهمشات في كل أنحاء العالم، كالسجينات أو المشرّدات أو عاملات الجنس.

طبيب، كل ما سبق جيد. بداية مهزوزة وصغيرة، لكنها بداية كسر التابو الذي لا يوجد تفسير اجتماعي واضح لتحوله من فعل بيولوجي طبيعي إلى سلسلة أساطير وشائعات ومعتقدات غامضة وساذجة ومتوحشة في راديكاليته في كثير من المجتمعات.

ماذا عن العالم العربي؟ فراغ. فراغ كبير لا تملؤه أرقام ولا دراسات ولا إحصاءات، ولا حتى أصوات نسوية على مواقع التواصل تخبرنا بأن «الدورة الشهرية ليست إهانة».

وحتى في الكتاب الشهير «اللجنة: التاريخ الثقافي للدورة الشهرية» (1976)، الذي كتبه «جانيس ديلاي» و«ماري جاين لوبتن» و«إميلي توث»، لا نجد أي إشارة إلى ذلك باستثناء جملة وحيدة فقيرة: «استخدمت القبائل العربية الرئيسية في الشرق الأوسط بلوغ الفتيات فرصة لختانهن أو خياطة فروجهن، لخفض متعتهن الجنسية وحصر حاجتهن في رجل واحد». انتهى. هذا هو التاريخ الثقافي العربي في التعامل مع الحيض، وهو في جزء منه حقيقي وواقعي.

لكن النساء والفتيات العربيات يعلمن أن هناك أكثر من ذلك بكثير ليُقال: الأسماء التي تُستخدم لوصف الحيض، الأكياس السوداء التي توضع فيها الفوط الصحية عند شرائها، محاولات شرح أسباب التعب في أثناء دوام العمل، اتساع الملابس ببقع الدماء فجأة في المدرسة أو الجامعة أو المكتب، العبارات النمطية التي يسمعهن، محاولات تخبئة الفوط الصحية بين طيات الملابس خلال الذهاب إلى الحمام. هذا في اليوميات، أما في الإطار الأوسع، فالقوانين الاجتماعية تحكم أيضاً حياتهن في تلك الفترة: من الدين إلى العائلة.

في المنطقة العربية الغارقة في الدماء منذ 70 عامًا، تُصوّر النساء دائماً خائفات من العنف والدماء، العنصر الأضعف عند كل جريمة ومجزرة، وهو ما يبدو مضحكاً أكثر منه غريباً. بين النساء والدماء علاقة حميمة ودورية خلال أكثر من نصف حياتهن تقريباً، فلماذا تبدو دماء الحيض ممنوعة من التداول بين كل الدماء الأخرى التي تملأ الشاشات والصحف ومواقع التواصل، وتغطي شوارع عربية كاملة؟

الجواب الأقرب إلى العقل أن تلك الرقعة الجسدية المضطربة في ذهن الشعوب العربية، إذ لم تحدد التقاليد بعد، ومن خلفها الموروث الاجتماعي والديني، إن كانت ملكاً للفتاة أم لعائلتها وعشيرتها.

حتى في الأدب العربي، لم تقارب الروايات/الرواؤون الموضوع بشكل مباشر. ربما باستثناء رواية السوري عمار عبد الحميد «الحيض» (دار الساقى، 2001). رواية كتبها رجل، وبطلها أيضاً شاب سوري، يستطيع شم رائحة حيض النساء. وكُتبت الرواية أساساً باللغة الإنجليزية وليس العربية. بدا كأن مقاربة الموضوع بلغة أجنبية أسهل من استخدام كلمات عربية لخرق التفاصيل الحميمة، حول تبلور الهويات الجنسية، وتعامل الذكور مع أجساد الفتيات، ومع التبدلات الهرمونية الشهرية.

في أعمال أدبية أخرى يُذكر الحيض عَرَضًا في إطار قصص أكبر. في ورايتها «[الفنّانة ذات الحجاب البرتقالي](#)» (2006) تروي الروائية السورية الأمريكية مهجة قحف يوميات فتاة من المهاجرين السوريين إلى أمريكا، وتذكر عَرَضًا كيف تعاملت معها عائلتها عند بلوغها.

في محاولة لخرق هذا الفراغ قدمت لبابة حلواني، من جامعة هارفارد، أطروحة ماجستير عام 2016 بعنوان «[إعادة تأطير جحيم الدم: طقوس الحيض وممارساته بين العرب والعرب الأمريكيين](#)».

تؤكد حلواني ما تعرفه كل الفتيات العربيات: في تلك اللحظة، تُلقن الأساسيات: لقد أصبحت امرأة الآن، ولا يجب الحديث عن الحيض أمام الرجال.

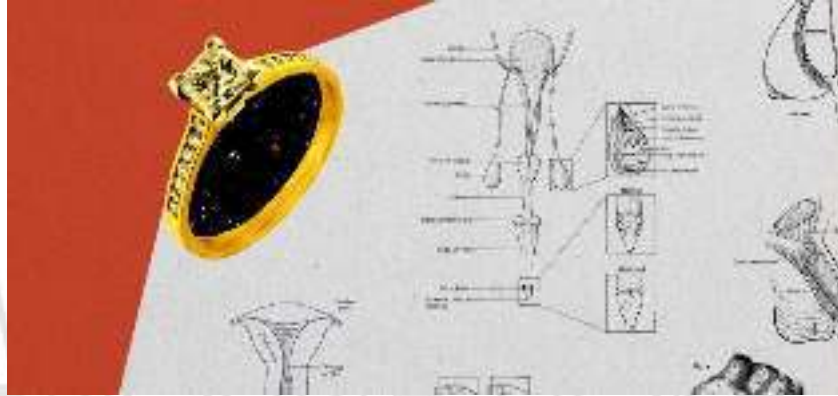
ثم تستعرض تجارب نساء أمريكيات من أصول عربية يروين تجاربهن مع أول دورة شهرية، من الأردن إلى سوريا ولبنان ومصر وفلسطين وتونس. تبدو التجارب العربية متشابهة: مُدارة، وغموض، ووصفات سحرية للتخلص من الأوجاع المرافقة للحيض. تُجمع كل هؤلاء النساء على أن المعتقدات الراسخة تؤكد أن الدورة الشهرية أمر «مقرف»، لذلك يجب تفادي الحديث عنه بشكل علني.

لم تصل لبابة في أطروحتها إلى خلاصات علمية. استعرضت الحالات مكتشفة أن الموضوع قد لا يكون محرّمًا تمامًا ما دام الحديث نفسه عن الحيض يحصل بين نساء العائلة أو بين الصديقات. لكن لبابة تفتح الباب أمام أسئلة كثيرة، وتتركها معلقة، فهي تعترف بأن غالبية الفتيات المشمولات في الأطروحة يربطن بين هويتهم الدينية المسلمة وطريقة تعاملهم مع أجسادهم، وأن تربيتهن المحافظة كانت عاملاً أساسياً في المداراة خلال الحديث عن الحيض.

لكن لنطرح نحن الأسئلة التي لم تجد طريقها إلى دراسة لبابة حلواني أو دراسات علمية أخرى: ما الذي قد يزعج متصفحًا لموقع إنستغرام إذا رأى بقعة دم على ملابس فتاة؟ من يصنف الدماء المستفزة النجسة من «الدماء الزكية الطاهرة»؟

البداية تكون من هنا، من أجوبة علمية مقنعة عن أسئلة مرتبطة بالبشرية وتكاثرها، وبالرغبة الجنسية، والإنجاب، والطبيعة البشرية. ما الحيض؟ دماء تنزل من مهبل المرأة لأيام معدودة كل شهر، ولمدة 40 عامًا تقريبًا. هذه هي الدورة الشهرية، فأين العار والنجاسة؟

«عيب قبل الزواج»: بنات مصر ممنوعات من العرض على أطباء «النساء»



*هبة أنيس

17 أكتوبر 2018

تنويه: من التقينا بهن تغيرت أسماؤهن إلى أخرى مستعارة، حتى لا نتسبب في إلحاق أي ضرر بهن. لكن آراءهن لم تتغير، ونُشِرت كما هي.

«محبش الأطفال، بس متخيلتش إني ممكن أتحرّم منهم في يوم من الأيام. مشكلتي كانت بسيطة لو كنت لحقتها من الأول، بس العادات الغلط منعنتني من أبسط حق ليا. كان نفسي أختار عدم الخلفة بمزاجي، مش أبقى مجبرة. طريق العلاج طويل، وأنا زهقت ومش قادرة أكمل». هذا ما أكدته منار (31 عامًا)، في تلخيص بسيط لقصتها الطويلة التي ربما تشاركها فيها أخريات عشن نفس التفاصيل.

بدأت تفاصيل الحكاية، كما قالت صاحبته، عندما كانت تعيش في إحدى القرى التابعة لمحافظة الشرقية. ففي بداية العقد الثاني من عمرها، شعرت بمشكلات صحية تستوجب زيارة طبيب نساء. وعندما أستأذنت والدتها في زيارة الطبيب، رفضت الأم بشدة، بل ووبختها بسبب تفكيرها في مثل هذا الأمر، وكأنه شيء محرم. قالت لها إن ما تشعر به شيء عادي لدى جميع الفتيات اللواتي في مثل سنّها، ولا يجب الحديث عنه أصلاً قبل الزواج.

استجابت الفتاة لرغبة والدتها. أو كما قالت، لم تجد أمامها سوى الانصياع، حتى مع ازدياد ما كانت تشعر به من ألم أو عدم ارتياح. كانت تلجأ دومًا للمسكنات، إضافة إلى النصائح التي كانت تقدمها لها والدتها مع اقتراب موعد الدورة الشهرية التي لم تكن منتظمة، مثل شرب القرفة أو السوائل الدافئة، حتى مرت السنين، وتزوجت عندما بلغت عامها السادس والعشرين.

انتقلت للعيش في القاهرة بصحبة زوجها الذي يعمل في إحدى الشركات. وبحسب قولها، لم تكن تفكر في سرعة الإنجاب، واستمرت في تناول المسكنات المختلفة عند الإحساس بأي ألم، دون استشارة طبيب أو أي مختص مع زيادة الجرعة. لكن بعد مرور ما يقرب من عام، لم تحمّل خلاله، أراد زوجها الذهاب إلى طبيب النساء للاطمئنان عليها. ذهبت معه كإجراء روتيني، وبعد الكشف وإجراء التحاليل التي طلبها الطبيب، أخبرها بأنها تعاني من مشكلة في عنق الرحم، تستلزم علاجًا مكثفًا وطويلاً حتى تستطيع الحمل.

مر على تلك التفاصيل ما يقرب من خمسة أعوام، ذهبت خلالها إلى أكثر من ثلاثة أطباء. لكن بحسب ما قالتها، فإن حالتها تستوجب علاجًا مكثفًا وطويلاً ومكلفًا أيضًا، ويمكنها الإنجاب عن طريق عمليات جراحية، مثل عملية الحقن المجهري التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة. لكنها ترفض هذا الأمر، وترفض الانتظار أيضًا.

تابعت قائلة: «المشكلة في البداية كانت مجرد التهابات، بس زادت مع عدم العلاج لَمَّا وصلت للرحم. أنا مش هسامح أي حد وقف في طريق علاجي في يوم من الأيام، بحجة إنه عيب البنت تزور دكتور النساء، وأولهم أُمِّي».

الدورة الشهرية تتأخر؟ يلزمنا كشف عذرية

مشكلة السيدة السابقة عاشتها، وما زال يعيشه، عدد من الفتيات. فمن الممكن سرد العشرات، بل المئات، من القصص المشابهة، والتي عادة ما يرفض بطلاتها الإدلاء بأي معلومات خاصة بهن، خوفًا من تعرضهن لتعنيف أهاليهن الذين ما زالوا يرفضون هذا الأمر.

بحسب ما قالتها هند (27 عامًا) التي أوضحت أنها عندما بلغت العشرين من عمرها، بدأت الدورة الشهرية في عدم الانتظام، فكانت تأتي شهرًا وتغيب آخر لمدة أشهر متتالية. أخبرت والدتها بالأمر، لكنها قالت لها إن الأمر طبيعي، وسببه نوع من «الضعف» وقلة الغذاء.

مع مرور الوقت غابت الدورة الشهرية لمدة ثلاثة أشهر، وصاحبها ألم شديد في منطقة الحوض. عند إلحاحها على والدتها للذهاب إلى الطبيب، قالت لها: «متقوليش لحد، وهنروح لدكتور مش دكتور، لحد ما اشوف آخرتها معاكي إيه».

بصحة والدتها، ذهبت إلى طبيبة في منطقة الجيزة، في حالة من التكتم غريبة ومريبة لم تفهم سببها. دخلت إلى الطبيبة مع والدتها التي طلبت الكشف عليها، إضافة إلى الكشف على عذريتها، قائلة: «بصراحة يا دكتورة هي بقى لها فترة بتزن وعابزة تكشف نساء، وأنا مش متطمنة». هنا تروي الفتاة أنها أصيبت بصدمة شديدة لم تكن تتوقعها، فوالدتها ربطت الأمر بالعذرية والشرف. بعد الكشف، أكدت الطبيبة للأم أن ابنتها تعاني من «تكليس في المبايض»، وهو السبب وراء تأخر الدورة الشهرية وعدم انتظامها، وتحتاج إلى تدخل علاجي.

الشرف: حتى الموت ليس عذرًا كافيًا

ارتباط الأمر بمفاهيم الشرف والعذرية لم يكن في تلك الحالة فقط، بل في حالات أخرى رصدها «منشور». قالت سمر (22 عامًا)، إنها كانت تعاني من زيادة في الإفرازات المهبلية، ما تسبب لها في حكة شديدة، فطلبت من والدتها الذهاب إلى الطبيب للكشف، فرفضت والدتها. بل رأت الموضوع بمثابة فضيحة مرتبطة بالشرف والعذرية. وعندما طلبت منها الفتاة شراء غسول أو مطهر لمنطقة الأعضاء التناسلية، رفضت أيضًا قائلة لها إن الفتاة لا ينبغي لها الحديث عن تلك الأشياء أو التفكير فيها قبل الزواج، لأن التفكير في هذا الأمر أو الحديث عنه «عيب».

الأمر لا يقف عند المضاعفات التي قد تصيب الفتاة في المستقبل، أو عدم قدرتها على الإنجاب. بل من الممكن أن يصل إلى موتها. ففي شهر مارس 2017، كتبت إحدى الطبيبات، وتدعى سارة الشريف، على صفحتها في فيسبوك، إنها قابلت حالة لفتاة تبلغ من العمر 16 عامًا في مستشفى القصر العيني، مصابة بانسداد في غشاء البكارة، وهي حالة طبية معروفة.

عند وصول الفتاة إلى سن البلوغ، يجب فتح الغشاء عن طريق عملية جراحية للسماح بمرور دماء الدورة الشهرية. إلا أن والد الفتاة رفض، حتى بعد أن أخبروه بأنه سيحصل على شهادة طبية مختومة تفيد بأن غشاء بكارة ابنته فُضَّ لضرورة طبية. لكنه استمر في الرفض، حتى بعد أن أخبره الأطباء بأن ابنته ستموت في حالة عدم إجراء تلك العملية. فقال: «يبقى ده نصيها من الدنيا». هنا لا يمكن للطبيب إجراء العملية دون موافقة أهل المريضة.

الطبيبة إحسان علي، طبيبة أمراض النساء والتوليد، قالت إنها قابلت نموذجًا آخر للحالة السابقة. فمنذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، عند بدء عملها في مستشفى طوارئ المنصورة (مستشفى حكومي)، اصطحبت إحدى الأمهات ابنتها التي كانت تبلغ حينئذ 14 عامًا. دخلت الفتاة المستشفى بسبب ألم شديد أسفل البطن، وعند الكشف تبين إصابتها بانسداد في غشاء البكارة. قال الأطباء لوالدتها إنه يجب التدخل لإجراء جراحة سريعة للفتاة، ورفض الغشاء للسماح بمرور دم الحيض.

رفضت الأم، وأجرت اتصالاً مع والد الفتاة الذي حضر ورفض هو الآخر. أضافت الطبيبة أن الأهل اصطحبوا ابنتهم من دون إجراء العملية، مؤكدة أن البنت من الممكن أن تفارق الحياة بسبب عدم إجراء العملية، ولا يوجد تصرف قانوني أو جهة ما يمكن للطبيب اللجوء إليها في مثل هذه الحالات. إذ لا بد من موافقة الأهل على إجراء العملية، ولا يتاح للأطباء سوى إصدار البيانات أو التنديد بالظاهرة فقط، لكن لس هناك قانون رادع.

أوضحت الطبيبة أنها قابلت في عيادتها الخاصة حالات عدة مماثلة لفتيات يعانين من مضاعفات. إذ ذهبت إليها فتاة تبلغ من العمر 18 عامًا، بصحبة والدتها، تعاني من إتهاب مهلي شديد، تسبب لها بحكة مستمرة. عقب الحديث مع والدتها، تبين أن الفتاة لا تعرف ما يكفي عن كيفية النظافة في أثناء الدورة الشهرية، فكانت تستخدم القُوط الصحية ليومين متتاليين، ما تسبب في إصابتها بالتهابات وبكتيريا.

عند وصف العلاج، قالت الأم: «أهم حاجة تبقى أي حاجة من بره، كبسولات ولا برشام عشان ما تأديهاش. أنا ما كنتش هاجيبها ولا أوديتها لدكاترة، بس هي فضّلت تزن. كلنا ماروحناش لدكتور ولا حد كشف علينا قبل الجواز». استطاعت الطبيبة إقناعها بضرورة التنظيف بغسول مطهر، إضافة إلى مضاد حيوي للقضاء على البكتيريا التي من الممكن أن تؤثر في الكلى ومجرى البول، عند إهمال علاجها.

في 2017، اصطحبت أم ابنتها إلى الطبيبة، وكانت في حالة توتر شديد. طلبت منها الكشف على عذرية الفتاة التي كانت تبلغ 20 عامًا، لأن الدورة الشهرية انقطعت لشهرين متتاليين، وهي تشك في أن ابنتها «حامل». عقب الكشف تبين أن الفتاة تعاني من «تكيس في المبايض». هنا ظهرت الراحة على وجه الأم التي لم تهتم بأي شيء آخر، حتى بعدما أخبرتها الطبيبة بأن ابنتها تحتاج علاجًا سريعًا لا يمكن إهماله، لأنه من الممكن أن يؤثر فيها مستقبلاً عند الإنجاب.

هناك فتيات يذهبن للطبيبة بصحبة صديقاتهن. لكن بوجه عام، هناك حالة من غياب الثقافة وخوف الفتاة من جسدها، وبخاصة منطقة الأعضاء التناسلية. فهي تخاف التحدث عنها أو الاقتراب منها. وأمهات كثيرات لا يقدمن النصائح المفيدة لبناتهن.

في أثناء الإعداد للزواج، نجد أن [الشهادة الطبية للزوجين أمر ضروري لا يمكن كتابة وثيقة الزواج من دونها. إلا أن هذا الأمر أيضًا أصبح لا يُطَوَّق](#). إذ لا تُجرى الفتاة الفحوصات اللازمة، فيحصل المأذون على الشهادة من المستشفى مقابل رسوم محددة، لكن دون كشف. وكأنه إجراء غير ضروري.

نصائح الأمهات: «اجلسي في ماء دافئ»

يبدو أن الأمهات لديهن ما يقدمنه لبناتهن من نصائح، مثل «الجلوس في الماء الدافئ» عند التعرض للالتهابات، أو استخدام أي نوع مطهر من الصيدلية، مع شرب السوائل الدافئة عند تأخر الدورة الشهرية. لكن تلك النصائح، من الممكن أن تكون مؤذية في بعض الأحيان. تقول هدى محمد (25 عامًا) إن والدتها نصحتها باستخدام مطهر مهبلي من الصيدلية، عندما أخبرتها عن كثرة الإفرازات التي صاحبته رائحة كريهة.

بالفعل استخدمت الفتاة المطهر أكثر من مرة، لكن لم تجد فائدة، فذهبت إلى الطبيب بصحبة صديقتها بعد رفض والدتها القاطع، ومحاولة تهدئتها بزعم أن الفتيات يصبن بهذه الأعراض بشكل طبيعي، وسرعان ما تزول عقب زواجها. إلا أن الطبيب نفى هذا الكلام، وأخبرها بأنها تعاني من بكتيريا سببها المظهرات التي استخدمتها دون استشارة طبيب.

من جانبهن، أكد عدد من النسويات والمدافعات عن قضايا المرأة، أنهن لم يتطرقن لمثل هذه القضية من قبل، وتركزت أعمالهن حول قضايا أخرى، على رأسها «مناهضة التحرش» أو استغلال النساء جسدياً أو المطالبة بالمساواة بالرجل في الحقوق والواجبات.

الدكتورة هند حنفي، عضو المجلس القومي للمرأة، قالت إن المجلس مهتم بالتنوعية بالمجالات التي تهم المرأة، مشيرة إلى أن تلك القضية تتداخل مع عدد من القضايا الأخرى. فعلى سبيل المثال، عمل المجلس بشكل مكثف على مناهضة «ختان الإناث» وإصدار التشريعات القانونية لمنعها، إضافة إلى توعية الأهالي بكيفية التعامل مع بناتهن، وفهم طبيعة جسدهن، وحصولهن على حقوقهن، وعلى رأسها الحق في العلاج.

عضو القومي للمرأة رأت القضية أمرًا ثانويًا، يمكن إدراجة ضمن قضايا أخرى. إذ لم تخرج برامج توعوية للقضية، لكن المجلس يهتم بالحقوق الأساسية للنساء، كالحق في الميراث وتحديد النسل، وغيرها من القضايا المهمة كما قالت.

دولت سويلم، عضو المجلس القومي للمرأة، قالت إن المجلس به لجنة للصحة تبنت هذا الأمر. لكن ليس عن طريق حملات معلنة، وإنما من خلال البرامج التوعوية التي كانت تستهدف الآباء والأمهات في المقام الأول، وبخاصة أصحاب الثقافة البسيطة.

حرصت اللجنة على عدم الصدام بشكل مباشر مع تلك الثقافة، بل عملت على إيجاد مدخل للآباء والأمهات، والحديث في المقدمة عن الاهتمام بصحة الأبناء بشكل عام، ثم الدخول إلى تلك المنطقة ومحاولة مواجهة العادات الخاطئة، وبيان مدى أهمية الكشف المبكر على الفتيات وحققهن في الحصول على العلاج إذا واجهن مشكلات صحية حتى لا يصابوا بأي مضاعفات في المستقبل. لكن حتى الآن لم يحصل المجلس على دراسات أو إحصائيات خاصة بهذه القضية، ولا توجد برامج موجهة لطلبة المدارس باعتبار أن الأمر يهم الآباء والأمهات في المقام الأول.

حسنا الحسن، رئيس مجلس إدارة مؤسسة «عنها ولها» لتنمية الأسرة والمجتمع، قالت إن تلك القضية من القضايا التي تستوجب لفت النظر إليها، بل والعمل عليها. وبخاصة أن هناك حالات عدة التقت بهن من سيدات فقدن القدرة على الإنجاب، لعدم تلقيهن العلاج المبكر. مشيرة إلى أنها تعمل الآن على مشروع، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، بعنوان «معا لنبقى»، يعمل على تأهيل المقبلين على الزواج، ويشمل ثلاثة أجزاء. يدور الجزء الثالث حول الصحة الإنجابية، والتوعية بأهمية الكشف المبكر عند مواجهة الأمراض الخاصة بالفتيات، وأيضًا توعية أهل بخطر هذه الأمور عند إهماله.

يرى الدكتور مجاهد حمامي، استشاري النساء والتوليد، أن أول زيارة تجريها الفتاة المراهقة لعيادة النساء مهمة جداً، ويجب أن تشجعها الأم للاطمئنان على صحة ابنتها، لأنها تعد استكمالاً لزيارات الطفل للطبيب. وبعد بلوغ سن المراهقة، يجب تغيير الطبيب والاطمئنان على التطور السليم للفتاة، وبخاصة بعد انتقالها إلى محلة جديدة في الحياة تستوجب الاهتمام بصحتها التناسلية. إذ يجب أن تتكرر الزيارة، مشيراً إلى أن الكلية الأمريكية للأمراض النساء والتوليد، تنصح بأن تكون تلك الزيارة من سن 13 إلى 15 سنة.

أضاف حمامي أن هناك أمراضاً منتشرة بين الفتيات، على رأسها «تكييس المبايض»، والذي يعود لأسباب وراثية أو نقص في المناعة. وتكمن خطورته في أنه عند إهمال علاجه يؤدي إلى مشكلات في الإنجاب، وله أعراض عدة تصيب الفتيات، كزيادة حب الشباب وسرعة نمو شعر الجسد عقب إزالته وزيادة نموه. إضافة إلى أن زيادة الإفرازات المهبلية تعد مرضاً يستلزم العلاج، وبخاصة إذا صاحبت تلك الإفرازات حكة أو رائحة كريهة.

أوضح حمامي أن اضطرابات الدورة الشهرية تصيب قطاعاً لا بأس به من الفتيات، ويصاحبها عادة آلام وتقلصات. لكن بعض الأمهات يرفضن ذهاب بناتهن إلى الطبيب، ومنهن من يلجأن لوصفات طبيعية من الممكن أن تضر الفتاة أو تزيد من مشكلتها، موضحاً أن تلك الزيارة روتينية في الدول الغربية، لكنها ليست موجودة في المجتمعات العربية.

مؤسسة جنوية حرة

لا نشعر بأن أجسادنا تخصنا وحدنا... "التعليم الذي لم نتلقه قط"



*فرح السعدي

22 أغسطس 2021

"علاقتنا مع أنفسنا هي أهم علاقة في حياتنا. علينا التعلم عن أجسادنا ومتعتنا وجانبنا الجنسي من خلال استكشاف ذاتنا، بغض النظر عن كوننا متزوجين أم لا، أو كوننا في علاقة".

هذا أبرز ما تدعمه وتروج له منصة "موج" التي بنت حضوراً لها على مواقع التواصل الاجتماعي، لتدخل حياة فتيات ونساء بشكل خاص، وتصحح معتقدات ومفاهيم مغلوطة لطالما رافقتهم على مدى سنوات حياتهن، ولتعلم "ما لم يتم تعليمه"، إذ تظهر على الصفحة الرئيسية للموقع عبارة "التعليم الذي لم نتلقه قط".

تعمل المنصة جاهدة لإلغاء مفهوم "العييب" الذي ساهم لسنوات عديدة في إسكات العديد من النساء، أو جعلهن يتحدثن بخجل عما يخص أجسادهن وحياتهن ومتعتن الشخصية، فُمنعن من الحديث عن مواضيع عديدة كالجنس والجسد وحتى الدورة الشهرية.

تُعرّف المنصة عن نفسها بأنها مجتمع صُنِع من قبل نساء عربيات من أجل عربيات يريدن التعلم عن أجسادهن والتمتع بإيقاعها. وتأتي المنصة بعدما تعبت القائمات عليها من "وصمة العار والمعلومات المغلوطة".

هذه المنصة بمحتواها البصري قرّبت كلمات خافت منها فتيات ونساء كثير. فهي غير مألوقة، لا سمعاً، ولا بصراً. فنرى في المنصة كلمات مكتوبة بخط كبير وعريض مثل: الفرج، المهبل، الإفرازات، البظر، على أمل أن يُكسر الحاجز غير المرئي الموجود بين عدد من الفتيات والنساء وأجسادهن ورغباتها. تنوّه المنصة بأن للمرأة حقوقاً جنسية كما للرجل، وأنه ليس متأخراً إدراك هذا.

في ما يلي حوار أجراه رصيف22 مع منصة "موج" لمناسبة مرور عام على إطلاقها، وأيضاً مع إصدارها حديثاً منتجاً باسم "ديم" وهو أول منتج مصمم للنساء العربيات لمساعدتهن على اكتشاف متعتن الجنسية حسب رغباتهن وشروطهن الخاصة، بمفردهن أو مع شريك، وهو مصنوع من السليكون الطبي، بحجم لا يتجاوز

الكف، ويمكن استخدامه بسهولة، وفيه ثمانية أنماط اهتزاز و عدة سرعات تتيح للمرأة الحصول على المتعة بالطريقة التي تلائمها.

1- كيف ترون علاقة النساء العربيات بأجسادهن؟ كيف تصفونها؟

من الخطورة دائماً التعميم، لا سيما عندما نأخذ بعين الاعتبار أن مصطلح "النساء العربيات" يشير إلى نساء من نحو 20 دولة مختلفة، يعيشن في مختلف أنحاء الأرض. ومع ذلك، هناك بعض التجارب المشتركة بينهن، والتي استطاعت من دون شك التأثير على طريقة فهمهن لأجسادهن وعلاقتهم بها. وتشمل هذه التجارب على سبيل المثال، التركيز الثقافي على فكرة العذرية وغشاء البكارة، والنقص في الحوار حول الجنس والنشاط الجنسي في معظم الأسر، إضافة إلى واقع أن الغالبية العظمى من الدول العربية لا توفر التنقيف حول الصحة الجنسية والإنجابية بشكل كافٍ في المدارس، في حال وجد هذا النوع من البرامج التنقيفية لديها في الأصل. القاسم المشترك الآخر هو التركيز على المظهر الخارجي. فالنساء العربيات مثلاً، يُتوقع منهن أن يكنَّ جذابات جنسياً، ولكن لا يحق لهن أن يكن نشيطات جنسياً. والمفارقة هنا أن المرأة العربية التي يُطلب منها الاهتمام بشكل كبير بمظهرها الخارجي، ترتبط قيمتها الفعلية ارتباطاً وثيقاً بعفتها.

لذلك، وبينما نتعلم أن نسعى للحصول على المصادقة من الآخرين على مظهرنا الخارجي، يتم تلقيننا أيضاً أنه يجب علينا النظر إلى أجسادنا وحياتنا الجنسية كمصدر للعار والذنب، وعبء علينا وعلى محيطنا ويجب علينا قمع مشاعرنا وأفكارنا، ويتم حثنا على الخوف من حكم المجتمع والعائلة في ما يخص هذا الموضوع. والنتيجة هي الشعور بالغرابة عن أجسادنا، أو الانفصال عنها والشعور بعدم التواصل معها.

ويتم تعزيز هذا الانفصال في نواحٍ أخرى كثيرة من حياتنا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يُطلب منا إنهاء كل الطعام في أطباقنا، متجاهلين إشارات الشعور بالجوع أو الشبع، نتعلم أن نخاف من دورتنا الشهرية وأن نشكو منها للأصدقاء. يُقال لنا أن نقمع عواطفنا ومشاعرنا وحدسنا. تُطلق على أعضائنا التناسلية ألقاب سخيفة، ويتم توبيخنا إذا شعرنا بالفضول بشأنها. لقد جعلنا نشعر بأن طول قامتنا ليس كافٍ، أو بأننا لا نتمتع برشاقة كافية، أو أن انحناءات أجسادنا ليست بارزة بما فيه الكفاية. وكل هذه الأمور كقيلة على المدى الطويل بخلق انفصال حاد بيننا وبين أجسادنا.

لا نشعر بأن أجسادنا تخصنا وحدنا، وذلك صحيح في الكثير من الأحيان. ويتجلى هذا الواقع من خلال تصاعد معدلات حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر مثلاً، أو من خلال حقيقة أنه في العديد من دول الخليج العربي، لا تستطيع المرأة الخضوع إلى اختبار مسحة عنق الرحم من دون موافقة والدها.

2- على من يقع عاتق جهل الكثير من النساء بأجسادهن؟

هذا سؤال تصعب الإجابة عنه، لأن النساء العربيات يتعرّضن في الكثير من مراحل حياتهن للإحباط وخيبة الأمل من قبل الأشخاص الذين يُفترض بهم تعليمهن وتنقيفهن حول مواضيع الصحة الجنسية، وبالنتيجة تكون تربيتهم مرتكزة على الشعور بالعار بدل الحصول على المعرفة. ويمكننا أن نعزو ذلك إلى النظام التربوي

الأبوي الذي تسلل إلى مدارسنا، وبيوتنا وحتى حكوماتنا، وبحسب المعايير الخاصة بهذا النظام، يُعتدّ جسد المرأة مصدراً للعار والخطيئة، لذلك يجب السيطرة عليه.

3- لماذا على منصات مثل "موج" وغيرها اليوم أن تتحدث بالتفصيل عن جسد المرأة وأعضائها التناسلية، أين كان دور المدرسة؟ الأهل؟ الأم؟ لماذا تلجأ العديد من الفتيات اليوم إلى هذه المنصات للتعرف على أجسادهن؟
إن علاقتنا بجسدنا - والمناطق الأكثر حميمية فيه - متأثرة بشكل كبير بتربيتنا، وثقافتنا ومجتمعنا. فتخيّلوا معنا.

بتوجيه من أهلنا، نطلق على أعضائنا الحميمة ألقاباً لطيفة خلال الطفولة. هل هذا يبدو لكم مألوفاً؟ بالإضافة إلى ذلك وفي أغلب الأوقات، إذا أظهرنا كفتيات صغيرات بعض الفضول حول البظر، سرعان ما يتم تشتيت انتباهنا عن هذا الموضوع ويُطلب منا تجاهل كل المنطقة التي تقع تحت مستوى السرة في أجسادنا. إن غياب البرامج التثقيفية حول الصحة الجنسية في أغلبية مجتمعاتنا العربية يؤدي إلى غياب الألفة والفهم بيننا وبين أجسادنا، وأغلبنا يكبر وينضج من دون أن يكون لديه أدنى معرفة حول الأمور الأساسية الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية.

والنتيجة؟ نشأنا ونحن لا نعرف الأسماء الصحيحة لأعضائنا الجنسية والتناسلية، كيف تبدو، وكيف يجب أن نعنتي بها، وكيف يمكننا أن نعرف عندما تكون هناك مشكلة ما. مع تقدمنا في السن، نجد في الكثير من الأحيان صعوبة في التوقف عن استخدام تلك الأسماء والبدء باستخدام المصطلحات الصحيحة علمياً لوصف الأجزاء المختلفة التي يتكون منها جسد المرأة من الخارج. وطوال حياتنا كبالغين، نحمل هذه الوصمة حول أجسادنا، وننقلها إلى الأجيال القادمة.

لقد تعلمنا أن نتجاهل هذه المواضيع لفترات طويلة، فنحن نكبر على فكرة الانفصال عن هذا الجزء من أجسادنا وأنفسنا، حتى أن الكثيرين منا يشعرون بالحرج الشديد حتى من النظر إلى أجزائنا الأكثر حميمية. هذا النقص في الوعي والاتصال مع الجسد يمكن أن يكون له عواقب سلبية دائمة تؤثر على العديد من النواحي، من نظرتنا الخاصة إلى صورة أجسادنا، إلى فهمنا للحميمية وصولاً إلى قدرتنا على إنجاب الأطفال. الجنسانية هي تعبير عن هويتنا وفردتنا. هي جزء جوهري من ذاتنا، لا يمكن إسكاته أو قمعه دون حصول عواقب وخيمة.

هنا يأتي دور "موج". هدفنا هو تعزيز قدرة المرأة على التحكم في حياتها من خلال التثقيف والحوار. ونحن نؤمن أن النساء العربيات إذا تزودن بالمعرفة بشكل أفضل وتسلّحن بالمزيد من الثقة وشعرن أكثر بقيمة أجسادهن، فسوف يستطعن اتخاذ القرارات الأنسب على أسس معرفية.

4- أين تكمن أهمية معرفة المرأة بالأمور التي تشعرها بالمتعة الجنسية؟ وكيف يساعدها هذا سواء أكانت مرتبطة بشريك/ة أم لم تكن؟

إن فهم القدرة الطبيعية التي وهبها الله لك للشعور بالمتعة هو خطوة جيدة في خضم مسيرة تطوير علاقتك الحميمة مع نفسك وتقدير جسدك.

عندما تعرف المرأة ما الذي يشعرها بالمتعة، وعندما تشعر أن لها الحق في ذلك، يصبح بإمكانها أن تعبّر عما تريده في غرفة النوم وتفصح عما لا تريده. ويمكن أن يؤدي هذا إلى المزيد من العلاقات التوافقية والإشباع الجنسي. عندما يتم إعطاء الأولوية لمتعة الإناث، فإن ذلك يقلل من احتمال تعرّضهن إلى الاعتداء أو الإساءة.

5- ما هي الصعوبات التي رافقت رحلة إطلاق المنتج؟

كانت بأغلب مراحلها رحلة سلسلة للغاية. فكرنا في جميع الحواجز المحتملة وقمنا بتصميم التجربة بأكملها للنساء، من الشراء إلى التسليم، بطريقة تحمي خصوصيتهن وتجعل منها تجربة ممتعة.

بصراحة لم نكن نعرف رد الفعل الذي نتوقعه من النساء، نظراً لقلّة المنتجات الحميمة التي تلبّي احتياجات المرأة العربية.

عندما أطلقنا المنتج، فوجئنا بعدد النساء اللواتي لم يسمعن مطلقاً عن المنتجات الحميمة، ناهيك برؤية أي منها. شعرنا بوجود الكثير من الالتباس ولكن إلى جانب ذلك، الكثير من الفضول.

عندما ابتكرنا ديم، انطلقنا في درب إعادة تصوّر الصحة الجنسية للنساء العربيات. ارتأينا أن الوقت قد حان لاستعادة جنسائيتنا ولذتنا بطرق تعكس ذواتنا ورغباتنا وحاجاتنا.

6- ما مدى أهمية إطلاق هذا المنتج؟ وما الأثر المتوقع أن يحدثه؟

ابتدأنا بالمعلومات والتعليم كي نتعرف على أنفسنا قبل أن نغوص في أدوات التواصل مع أجسادنا وذواتنا الجنسية. هكذا وُلد ديم.

أردنا أن نبتكر شيئاً ترتاح النساء لاقتنائه، ويساعدهن في استكشاف لذتهن واحترام خصوصيتهن.

للغة دور مفصلي في إعادة تصورنا لعلاقتنا مع جنسائيتنا، ولذلك سترين أننا لن نشير إلى ديم كلعبة. هو منتج لذة، مُصمم لأهداف محددة، هي اكتشاف الذات، واللذة، وزيادة الحميمية، مع أخذ حساسيات ثقافتنا بعين الاعتبار.

ديم هو مبادرتنا لتعميق التواصل مع أنفسنا، واستكشاف أجسادنا حسب شروطنا الخاصة، والاحتفاء بطاقتنا الجنسية كجزء جوهري من صحتنا.

7- "لنركب موجة التغيير سوياً"، ما الذي يمكننا فعله كأفراد من أجل التغيير؟

لدينا جميعاً رحلاتنا الفريدة كنساء، وهي رحلات يختلف بعضها عن بعض، الأمر متروك لكل واحدة منا للتعمق في نفسها في المرتبة الأولى. إن إعادة التواصل مع أنفسنا وأجسادنا وإقامة علاقات صحية مع أنفسنا هي أمر أساسي للتمكن من إحداث التغيير على نطاق أوسع.

إذا تمكنا من البدء في إحداث هذا التغيير داخل أنفسنا، سوف نتمكن من تمهيد طريق جديد للنساء الأخريات. صحيح أن رحلاتنا تبدو مختلفة تماماً، لكننا نتشارك أيضاً في الكثير من الأمور المتشابهة خلال مسيرتنا. ماذا لو كانت التجارب أو الأحداث الأكثر إثارة في حياة المرأة، مثل أول تجربة جنسية لها أو دورتها الشهرية

الأولى، خالية من مشاعر الخوف أو الوحدة أو الذنب أو الخجل أو الإحراج أو المفاجآت غير السارة، ماذا لو كانت سبباً للاحتفال بالنفس وفرصة للتعرف على نفسها وجسدها وتمتعها؟

يمكننا البدء في تغيير واقع النساء من خلال إحداث التغييرات على الأمور التي نشاركها بشكل فردي، حتى لو كان ذلك ضمن دوائرنا المغلقة، وعلى أسلوب مشاركتها مع الآخرين. إذا أردنا أن تصبح حياتنا كنساء مختلفة عما هي اليوم، فنحن بحاجة إلى البدء في التحدث عنها، التعلم بعضنا من بعض، طرح الأسئلة، والتزوّد بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات أكثر استنارة لأنفسنا.

الحقيقة هي أنه كلما عرفنا وفهمنا أمراً ما، قلّ خوفنا منه وخرج من دائرة المحرمات بالنسبة لنا. المعرفة كفيلة بتغيير وجهة التيار. إذا استطعنا بشكل جماعي تغيير الطريقة التي نتعلم بها عن أجسادنا ونحدث بها عن حياتنا الجنسية، فسوف نتمكّن من إحداث التغيير في الطريقة التي سنختبر فيها هذه الأمور. ستكون النساء أقل خوفاً من طلب ما كان من الأساس حقاً لهن.

8- أبرز الاستنتاجات والمشاعر التي خرجتّن بها في سنة عملكن الأولى؟

لا يمكننا أن نصدق أن سنة مرّت على بدء عملنا! ويا لها من رحلة شيّقة. يمكننا القول إننا ربما تعلمنا من النساء أكثر بكثير مما فعلن هن منّا! أكثر ما يجعلنا نشعر بالرضا خلال عملنا هو رؤية النساء يتحدّثن ويدعم بعضهن بعضاً، سواء بشكل علني من خلال الرد على تعليقات بعضهن البعض على منشور ما، أو من خلال التواصل عبر الرسائل المباشرة.

واحد من أكثر الأحداث المؤثرة خلال السنة الأولى من مسيرتنا كان بعد إطلاق الموسم الأول من "حكواتية". فإحدى الكاتبات تأثرت جداً بالطريقة التي روت بها الحكواتية قصتها، وكانت هاتان المرأتان غريبتين تماماً إحداهما عن الأخرى. تواصلت الكاتبة مع القارئة لشكرها، وهي تقول إن سماعها للقصة ساعد كثيراً في رحلة شفائها، وقد أصبحت هاتان المرأتان الرائعتان صديقتين منذ ذلك الحين.

من ناحية أخرى، كان هناك تدفق قوي للنساء اللواتي تقدمن لطلب قراءة قصص النساء الأخريات ومشاركة قصصهن معنا. لقد أثار مسلسل الحكواتية من دون شك حركة نسائية كبرى تسعى إلى مشاركة قصصها والتحدث عنها.

لقد تأثرنا أيضاً كثيراً بالرسائل المباشرة التي نتلقاها من النساء (والرجال) حول كيفية تأثير موج عليهم/ن، ومساعدتهم على التخلص من الخوف والشعور بالعار والذنب، وتشجيعهم/ن على امتلاك أجسادهم/ن وحياتهم/ن من جديد.

وأخيراً، كان إطلاق ديم في حزيران/ يونيو والدعم والتشجيع الذي حصلنا عليه من أبرز الأحداث في العام الماضي. نحن نحب قراءة تقييمات النساء لهذا المنتج، حيث يخبرنا كيف استطاع ديم مساعدتهن على اكتشاف متعهنّ أو الغوص إلى عمقها.

من ضعف الانتصاب إلى سرطان البروستاتا... مشاكل صحية يعاني منها الرجال "بصمت"



*إيليج نون

27 أغسطس 2021

لماذا يتقبل الكثير من الرجال تدهور حالتهم الصحية كنتيجة لمجرد تقدمهم في السن؟ هل هذا يعني بأنه يتعين على الرجل، عندما يتقدم في السن، أن يهمل صحته أو أن يكتفم ما في قلبه ويخفي أوجاعه بابتسامة حتى لا يتعرض للانتقادات بسبب الصور النمطية في بعض مجتمعاتنا العربية؟

كبت المشاعر

"مقارنة بالنساء، لا يتمتع الرجال فقط باحتمال أكبر للإصابة بكل مرض تقريباً، ولكنهم يموتون أيضاً في وقت أبكر"، هذا ما قاله الدكتور جيف فوستر، صاحب كتاب **Man Alive: The Health Problems Men Face And How To Fix Them**، وأضاف في تغريدة على تويتر: "يموت رجل واحد من كل خمسة رجال قبل سن 65. أنا في مهمة لمساعدة الرجال على عيش حياة أكثر صحة".

وقد أوضح الكاتب أن جزءاً من المشكلة يكمن في حقيقة أنه عندما يكبرون في السن، فإنه يتم "تشجيع الذكور عموماً على تجنب الاعتناء بصحتهم"، على الرغم من وجود العديد من الكتب التي تهدف إلى مساعدة الرجل على بناء العضلات والحصول على جسم مثالي.

من هنا، أشار فوستر إلى أن "صحة الرجل هي أكثر من مجرد الاكتفاء بالتمتع بالمظهر الجيد"، منوهاً بأنه في مرحلة الطفولة، يطلب من الذكور عدم البكاء، ويستمر هذا "الكبت" الداخلي للمشاعر والمشاكل الصحية مع التقدم في العمر: "كبالغين، نعيش الآن في مجتمع محير، حيث يُتوقع منا أن نبدو صارمين، وأن نتمتع بلحى طويلة ونبدو ذكوريين، ولكن في الوقت نفسه يسعدنا البكاء والانفتاح على نقاط ضعفنا ومخاوفنا".

واعتبر جيف أن الرجال مهينون لتطوير ممارسات وعادات صحية تزيد من خطر تعرضهم للأمراض، وتجعل من الصعب عليهم طلب المشورة الطبية عندما يحتاجون إليها، مستدرِكاً بأنه لا يجب أن يكون الأمر كذلك:

"الصحة السيئة ليست حتمية بالنسبة للرجال. المفتاح هو تمكين الرجال من المعرفة التي يحتاجونها لفهم أجسادهم وعقولهم".

أبرز المشاكل الصحية

للأسف، قد يعاني الرجل من مشاكل صحية عديدة، من دون أن يتمكن من البوح بها لأحد، خوفاً من الأحكام المسبقة، ويحدث ذلك بشكل خاص في مجتمعات تقليدية تعتبر أن كلمة "آخ" التي تخرج من فم الرجل، تعبيراً عن الوجد والألم، ما هي إلا ضعف ونقص في الرجولة.

أمام هذا الواقع الأليم، يطرق باب العديد من الرجال مشاكل صحية عند تقدمهم في العمر، وفي ظل غياب المشورة والاستشارة الطبية، يتفاقم الوضع الصحي سوءاً، ما يعرض الرجل المعني لخطر كبير قد يصل لحدّ الموت.

ما هي أبرز المشاكل الصحية التي يعاني منها الرجال مع التقدم في العمر؟ وكيف يجب التعامل معها؟

نقص هرمون التستوستيرون

يتأثر حوالي مليون رجل بانخفاض هرمون التستوستيرون، وتزايد الأعداد كل عام.

يحاكي نقص هرمون التستوستيرون، المعروف أيضاً باسم إياس الذكور **manopause**، الكثير من الأعراض التي تظهر في مرحلة انقطاع الطمث عند النساء، ومع ذلك، يمكن أن يصيب الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و90 عاماً.

بالنسبة لعدد كبير من المصابين، فإن الأعراض قد تشمل: التعب، انخفاض الرغبة الجنسية، زيادة الدهون في الجسم مع انخفاض حجم العضلات، ضعف التركيز وزيادة الانفعال.

في المراحل المتأخرة، قد يعاني الرجال أيضاً من تعرّق ليلي وتغيرات في معدلات الكوليسترول وضغط الدم، بالإضافة إلى خطر الإصابة بمرض السكري وهشاشة العظام (ترقق العظام).

التشخيص يكون عبر فحص دم بسيط، أما العلاج فيكون عن طريق تحديد السبب أو الذهاب إلى العلاج ببدائل التستوستيرون (TRT)، والذي، عند استخدامه بشكل صحيح، يمكن أن يقلل من مخاطر المشاكل الطبية الخطيرة الأخرى ويحسن نوعية الحياة.

الصحة النفسية

على الصعيد العالمي، من الملاحظ أن معدلات الانتحار أعلى لدى الرجال مقارنة بالنساء.

وبحسب جيف فوستر، تظل مواقف الرجال تجاه الصحة العقلية مقاومة للتغيير: "بينما أرى الآن الكثير من الرجال الأصغر سناً يعانون من أعراض الاكتئاب أو القلق، لا يزال من النادر سماع رجل فوق سن الأربعين يتحدث عن صحته النفسية".

أما السبب في ذلك فهو مزيج من الضغوطات الاجتماعية والنفسية والهرمونية التي تؤدي إلى عجز العديد من الرجال عن الانفتاح على مشاكلهم النفسية.

بمعنى آخر، إن المرأة أكثر استعداداً للتحدث عن مشاكلها، في حين أن الرجل يقوم بكتف مشاعره، وذلك بسبب بعض المجتمعات التقليدية التي شجعت الرجال، على مدى أجيال، على أن يكونوا "أقوياء" وألا يعترفوا بمعاناتهم أمام أحد.

وعليه، هناك العديد من الأشياء التي يمكن القيام بها، كعدم الافتراض أن جميع مشاكل الصحة العقلية أسبابها نفسية، بحيث يمكن أن تؤدي المشاكل الطبية المختلفة إلى تغييرات في طريقة التفكير ويجب فحصها. والأهم من ذلك، هو الانفتاح، أي قيام الرجل بالتحدث من دون خجل عن مشاكله، سواء كان ذلك مع الشخص المختص أو حتى مع شخص مقرب.

بمعنى آخر، فإن المفتاح لتحسين الصحة النفسية للذكور هو إعطاء الرجال القبول الاجتماعي لكي يتمكنوا من التعبير والبكاء من دون خجل أو خوف من الأحكام المسبقة.

سرطان البروستاتا

"يقال إنه إذا عشنا طويلاً بما فيه الكفاية، فجميع الرجال سيصابون في النهاية بدرجة معينة من سرطان البروستاتا".

واللافت أن هذا النوع من السرطان هو الأكثر شيوعاً بين الرجال بعد سرطان الرئة، ويمثل ربع جميع حالات السرطان.

وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك من برنامج فحص وطني، بحسب جيف فوستر، مشيراً إلى أنه يمكن أن يقوم الرجال بإجراء اختبار مستضد البروستاتا النوعي (PSA)، وهو فحص للدم يستخدم بشكل أساسي للكشف عن سرطان البروستاتا، ولكن عند أخذ هذا الاختبار بمعزل عن غيره من العوامل، فإن هذا الإجراء غالباً ما يكون عديم الفائدة: "نحن قادرون على تشخيص ومراقبة تلك السرطانات الخفيفة وغالباً ما لا تتطلب علاجاً قوياً، لكننا غالباً ما نفتقد أو لا نستطيع فعل الكثير مع تلك التي تنمو وتنتشر بسرعة".

هناك بعض الأمور التي يمكن القيام بها لتقليل خطر الإصابة بسرطان البروستاتا، بما في ذلك تجنب زيادة الوزن، ممارسة الرياضة بانتظام، تناول فيتامين د وإجراء فحص طبي بشكل منتظم.

ضعف الانتصاب (ED)

يعاني حوالي نصف الرجال من الضعف الجنسي في مرحلة ما من حياتهم، ومع ذلك يظل هذا الأمر من المواضيع المحظورة والتابو بحيث يصعب على معظم الرجل التحدث عنها في العلن.

قد يصاب الرجال بالضعف الجنسي لعدة أسباب نفسية وجسدية، فهناك عوامل أيضية (مثل مرض السكري) أو بسبب القلق أو التوتر أو نتيجة نقص الهرمونات أو ضيق تدفق الدم إلى القضيب.

يمكن أن تكون بعض الحبوب المنشطة مثل الفياغرا فعالة للغاية في علاج الضعف الجنسي، ولكن فقط إذا تم التوصل إلى معرفة السبب الرئيسي الكامن وراء الضعف الجنسي، وذلك يكون عن طريق اللجوء إلى أخصائي للحصول على مساعدة طبية، بعيداً عن الحبوب الملونة التي تزعم تحسين الأداء الجنسي في الوقت الذي يمكن أن تسبب فيه مشاكل صحية خطيرة.

صحة القلب والسمنة

بالرغم من توفر معلومات اللياقة والتغذية، لا تزال مستويات السمنة لدى الرجال في ارتفاع كل عام. نتيجة لذلك، يعاني العديد من الرجال من ارتفاع معدلات ضغط الدم وارتفاع الكوليسترول ومرض السكري من النوع الثاني وأمراض القلب والسكتة الدماغية. عندما يتعلق الأمر بفقدان الوزن المستدام على المدى الطويل، فإن أفضل نصيحة هي تجنب الأنظمة الغذائية التي تقيد بعض أنواع الأطعمة وتلك التي تقلل بشكل جذري من السرعات الحرارية، لكوننا لا نعرف آثارها على الصحة على المدى الطويل.

وبالنسبة إلى الرياضة، فقد ثبت أن التمارين الرياضية تقلل من مخاطر كل حالة طبية تقريباً.

تساقط الشعر ونمو اللحية

قد يتساءل البعض عن السبب الذي يجعل تساقط الشعر مثلاً يدخل في لائحة أكثر المشاكل الصحية شيوعاً لدى الرجال، ولكن في الواقع أصبح كل من الصلع ونمو اللحية مرتبطين بشكل متزايد بالقلق والاكتئاب لدى الرجال، وخاصة وأنهما يمكن أن يؤثرتا على هوية الشخص وصورة جسده. هذا ويشكل نمو اللحية أيضاً مصدر قلق لدى الرجال الأصغر سناً الذين يسعون إلى الحصول على لحية كثيفة مثل المشاهير.

نتيجة لذلك، فإن المستحضرات والحبوب التي تزعم أنها تساعد في نمو الشعر متوفرة بكثرة في السوق، ولكن معظمها مضيعة للمال والوقت.

في المقابل، هناك علاجات فعالة وقائمة على الأدلة العلمية متاحة لتساقط الشعر ونموه، ولكن من المهم دوماً التحدث مع الشخص المختص لتحديد العلاج المناسب.

ما الذي يفعله شرف الرجال في أجسادنا؟



*هيفاء الحسن

25 نوفمبر 2021

بينما تُناقش زميلاتي الألمانيات في الجامعة، أهمية "اللغة الجندرية" في الخطاب العام السياسي، والاجتماعي، والثقافي، وحتى اليومي، وكيف أنهن يرفضن عدّ جمع المذكر صيغةً تشملهن، وتعبّر عنهن، وكيف يدافعن عن هذه الفكرة، وكأنها قضية حياتهن؛ أفكر في ما قد تعنيه المساواة اللغوية لنساءٍ من عالمٍ آخر أُنحدر منه، لا زلن حتى اليوم يتعرضن للعنف، ويُحرمن من التعليم، بل ويتم قتلهن بتهمة الحب.

يظهر هذا الجدل في ألمانيا، حتى في الحقل السياسي، وتختلف آراء الأحزاب السياسية حوله. وتأتي أهميته في المجتمعات الغربية كنتيجة منطقية للشوط الكبير الذي قطعتة المرأة نحو اكتساب حقوقها، ولذلك تُعدّ المساواة اللغوية خطوةً مهمةً للقضاء على التمييز، على أساس الجنس بأشكاله كافة، خاصةً أن هذا التمييز لا يزال قائماً في مجالات عدة، وخاصةً في سوق العمل، حيث تتقاضى النساء في بعض المهن في ألمانيا، بسبب جنسهن فحسب، راتباً أقل من الرجال، مع أنهن يقمن بالجهد نفسه.

تقول إحدى العاملات في العمل المجتمعي لدعم المرأة، في مقابلة أجرتها معها زميلتي لصالح الجامعة: "إن هذا العمل مليء بالإحباط، ولكن الآن بعد سنوات من نضالنا لمراعاة 'الجندر' في الخطاب، وعندما أرى أن مؤسسات الدولة السياسية والتعليمية بدأت تلتزم به، أجد أن هذا العمل كان يستحق الجهد الذي استثمرته فيه. لا يجب أن نقبل أن يتم إقصاؤنا لغوياً، فالأطباء غير الطبيبات، والمعلمون غير المعلمات، والقراء ليسوا القارئات. هذا الاختزال يخلق نوعاً من الاعتقاد بأنها حقول مخصصة للرجال، وبأننا بطريقة أو بأخرى غير معنيات بما يدور حولنا".

في الثقافة العربية/ الشرفية تكون هناك هوة بين جسد المرأة، وما تشعر به، أو ما تحلم بأن تكونه. هذه الهوة التي تتسع يوماً بعد يوم، وعماماً بعد عام، لا تتمثل في سلوك المجتمع اللغوي تجاهها، فهذا ترفٌ لا تمتلكه، إذ يتوجب علينا كنساء عربيات، وليس لسببٍ إلا تكويننا البيولوجي، أن نتعلم قوائم خاصةً بنا، تتضمن المسموحات

والممنوعات التي تنطبق علينا وحدنا، ولا يتشاركها معنا الرجال، بدءاً بالمظهر الخارجي، وانتهاءً بالسلوك، وتحقيق الذات، وأنا لسنا نحن من نمتلك أجسادنا، وحيواتنا، وأحلامنا، بل العائلة والمجتمع بأكمله هما من يمتلكانها.

إن وعينا بذواتنا كنساء شقيقات، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخوف، الخوف من المجتمع، ومن السنة الناس ونظراتهم، والخوف من ألا نستطيع محاكاة توقعاتهم عتاً، ومن أن يؤذونا، عقاباً على ذلك؛ هكذا نتربى، ونكبر.

أذكر الآن حوادث كثيرة عن قتل نساء من قبل عائلاتهن، حدثت، وسمعت عنها. أشد تلك القصص تأثيراً ووضوحاً في ذاكرتي، هي حادثة قديمة تعود إلى العام 2007، حين لم تكن في زمان "السوشال ميديا"، ولذلك لم تتحول إلى تراند ليضعة أيام، ثم تصبح طي النسيان، إذ قتل أخ أخته، بعد أن رماها بطوب كان في فناء منزلهم، حتى تهشم رأسها تماماً. كنتُ في السادسة عشر من عمري، عندما صحت على صوت جارنا يروي لعائلتي القصة بتفاصيلها. كان قد بدأ حديثاً في ذلك الوقت، انتشر الهواتف المحمولة التي تحتوي على كاميرا؛ هذا التطور التكنولوجي الذي دفعت تلك الفتاة حياتها ثمناً له. الأخ المهورس بمشاركة المقاطع الإباحية مع أصدقائه، صدم ذات يوم بفيديو يشاهده أصحابه، ويتناقلونه، ولكن لا أحد منهم يقبل أن يرسله إليه، أو أن يسمح له بمشاهدته، ليكتشف في النهاية أن بطله الفيديو هي أخته، وشاب من شباب البلدة "الزرعان". عاد إلى البيت، وقتلها من دون أن يسمع منها، أو يسمح لها بأن تبرر ما فعلته، أو تشرحه، أو حتى يتأكد إن كان الفيديو حقيقياً، وليس مفبركاً. كان يريد أن "يغسل عاره"، ويتخلص من تلك التي "لوثت شرف عائلته، ودست رؤوسهم في الوحل".

لم تُقم العائلة مراسم عزاء، أو دفن، بل ألقوا الجسد بعيداً في مكان مهجور. وكانت ستأكله الحيوانات لولا أن بعض فاعلي الخير قاموا بحفر قبر لها، ودفنوها.

عائلة الفتاة حمت الأخ، وأخفته بعيداً، حتى لا يُسجن، وفي الأحوال كلها، لم يكن ليسجن أكثر من ستة أشهر، فهذه "جريمة شرف".

الشاب الذي صور الفتاة التي أحبته، ووثقت به، ولعله كان السبب في انتشار الفيديو، قامت عائلته بحمايته أيضاً، حتى تمكنت في النهاية من إرساله إلى تركيا، ولم يمسه أحد بسوء.

"فضحتنا وعرتنا" ... كيف "يشارك" الأهل في جرائم العنف الجنسي ضد بناتهم؟



*إسرا صالح

21 يوليو 2020

تتعرض الكثيرات في مصر إلى العنف الجنسي بأشكال عديدة، في محيط الجامعة، والعمل، والأصدقاء، ولكن يظل غير قليل من تلك القصص طي الكتمان، ولا تتجرأ الضحية أحياناً بتقديم بلاغ في قسم الشرطة، والسبب... الأسرة.

يلاحق هبة اسم مستعار (25 عاماً)، وتساكن في مدينة بصعيد مصر، أحد زملائها، قال لها في البداية مهدداً: "إننا في مجتمع ذكوري، والبنات هي اللي بتشيل الطين مش الولد"، جاء ذلك في سياق الرد على محاولتها ردع ابتزازه بالصور والتسجيلات التي استخدمها في البداية للانتقام منها.

قررت هبة إنهاء علاقتها مع أحد زملائها في عملها السابق بهدوء، لكنها لم تستطع حسم الأمر بسبب رفضه الشديد لمدة أشهر، انتهت بتركها العمل، معتقدة أن ذلك سيكون كافياً لأن يتوقف عن ملاحقتها.

"كنت متخيلة أنه شالني من دماغه، بس هو كان ساكت وبيرقدلي عشان ينتقم مني"، تقول هبة.

"للأسف رضخت"

"بشوية ألعيب شيطانية خلاني أصدق حاجات كثير ما حصلتش، وهو ده النهج اللي بيتبعوه الـ Abusers "المسيئون" عامة، أنه يقصص ضحيته واللي حوالها، ويحسها إن هو اللي مسيطر عشان ميقاش لا ملجأ منه إلا إليه"، تقول هبة.

بعد فترة قليلة وصلتها رسالة من حساب مزيف، يبتزها بصور شخصية لها إن لم تدفع مبلغاً ضخماً من المال، ليدب الخوف في أوصالها، خاصة وهي من قرية صغيرة على الأغلب يعرف الناس فيها بعضهم بعضاً.

"ما قدرتش أروح أعمل محضر وأحط فيه بياناتي وعنواني لأن لو جالي حاجة عالبيت هروح في داهية"، تعلق هبة انصرافها عن تقديم بلاغ في الشرطة، "للأسف رضخت للابتزاز العاطفي، وهو ضحك عليا من البداية،

وخلاقي وصلت موبايلى عنده... فسحب كل الداتا اللي على موبايلى"، ليبدأ بعدها الابتزاز الصريح والتهديد بـ"الفضيحة" بالمواد التي باتت في متناول يديه، إذا رفضت الفتاة أن تزوره في بيته لمدة أسبوع كامل قبل خطبته لفتاة أخرى.

"للأسف رضخت، خصوصاً إن أهلي غير متفهمين وغير داعمين بالمرة، وأنا بتعالج نفسياً من وراهم بقالي 3 سنين"، تروي هبة: "بعد ما روحت له فضل يقولي أوعي تفككري إن في إيدك حاجة، أنا هسيبك بمزاجي، وأنا رحيم بيكي عشان عارف إنك مش هتقدري تعملي حاجة"، قال لها هذه الكلمات نصاً أثناء اعتدائه عليها جنسياً، "مش عارفة فين الرحمة في كدة!".

عاشت هبة أيام في ذعر واكتئاب والشعور بالعجز: "حياتك بالكامل منسوخة عند حد ثاني"، حتى قررت تهديده بالاستعانة بإحدى المحاميات المتخصصات، ذلك قبل أن ينفذ هو تهديده، ويبلغ أختها الكبرى التي فضلت الصمت خوفاً من صدمة الأم، والتي بدورها علمت بالأمر في النهاية، فما كان منها إلا أن وصمت ابنتها بسلوها "المنحرف"، وعلاجها النفسي الذي طالما رفضته في السابق.

"أنا مش اتمنيت يبقى عندي فرصة أحكي لمامتي، اتمنيت يبقى عندي فرصة يكون في مامتي أصلاً! ده الحد الأدنى الطبيعي لأي إنسان"، تقول هبة، مؤكدة أنها لو استطاعت أن تخبر أمها منذ البداية "مكانش كل ده حصل! كل اللي حصل كان بناء على إن أهلك راميينك ولو عرفوا انتي اللي هنتأذي".

"أنا خفت من ماما مش عليها، هي ملهاش عندي رصيد عشان أخاف عليها"، تقول هبة.

صدمة وخذلان وكتمان

تعلق الأخصائية النفسية سلمى البرادعي، على خوف ضحايا العنف الجنسي من الأهل، قائلة: "بالتأكيد هناك دور للأهل في سكوت الناجيات من العنف الجنسي، كما أن العديد من الأسر المصرية تمارس ضغطاً كبيراً على بناتها لعدم الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي، أو حتى الكلام عنها خارج المنزل، خوفاً من "الفضيحة"، هذا إن لم يلقوا اللوم على الفتاة أصلاً".

وتصف البرادعي ما تشعر به الفتاة الضحية، في أوضاع عائلية مماثلة بـ "الصدمة، التي تأتي نتيجة لفقدان الإحساس بالأمان في البيت والعائلة، وتولد لدى الناجيات شعوراً عميقاً بالخذلان، قد يتطور إلى العصبية أو إيذاء النفس نتيجة اضطرارهن للكتمان، ما قد يؤدي إلى ظهور أعراض عضوية، كتوقف أحد الأطراف، الصداع المزمن، آلام المعدة، فقدان الشهية أو الشراهة في الأكل، عدم النوم مطلقاً أو النوم لساعات طويلة، وتختلف الأعراض من فتاة لأخرى".

"البنات بتتغير نظرتها لأهلها إلا إذا كانوا بيصدقوا، بيضطربوا، ببسندوا، وده قليل أوي في مصر"، تقول سلمى.

مرت هبة ببعض هذه الأعراض النفسية، خاصة مع اضطرارها للتوقف عن المتابعة مع طبيبها النفسي، تقول: "لما الموضوع اتعرف، أمي عايرتني.. عايرتني باللي أنا ماشية معاه مش بمرضي النفسي، في عز اللحظات اللي كنت ممكن أكون فيها منهاره نفسياً كانت بتفكرني".

"البنى آدم مش بياخد كل حاجة، بس موضوع الأهل ما ينفعش ميكونش موجود، يعني ما دام ربنا كتبنا على بعض مش هينفع نتبرأ من بعض، الحاجة الطبيعية مفيش حاجة بتعوضها تاني، بس تحديداً الأهل"، تقول الفتاة التي تخطط الآن للاستقلال عن بيت العائلة بعد سنوات من محاولة اتخاذ القرار، الذي حسم بعد الواقعة الأخيرة، ورد فعل أهلها.

"مافيش أي دعم مهما كان صادق وغير مشروط بيعوض الأهل، أبداً مهما كان الناس اللي حواليك بيحبوا ويبدعوا، الموضوع ده تعبني جداً" تنهي هبة حديثها لرصيف22.

هل الأهل مذنبون؟

ترى سلمى إلى أن العائلة شريكة فيما يحدث للفتيات، الناجيات من العنف الجنسي، توضح رأيها أكثر: "ممارس العنف غالباً ما يستغل عدم قدرة الناجية على مواجهة أهلها بالأمر، فعلى سبيل المثال، إذا كان المعتدي يستند إلى فيديو له مع الناجية في ابتزازها، فنفس الفيديو من المفترض أن يدينه هو الآخر، لكنه يعتمد على الخوف من الأهل الذي سيكسر الفتاة، خاصة وأن المجتمع يتعاطى مع مثل هذه القضايا وكأنه في صف المعتدي لا الناجية".

وتشدد سلمى على أن تبني الأهالي لمفاهيم واهية مثل "الفضيحة" كألوية يغلبونها على سلامة بناتهن النفسية والجسدية، يفتح باباً خلفياً للمعتدي لممارسة جرائمه، اعتقاداً منه أن ذكورته تحميه من العقاب أو حتى الوصم.

"أهلي مش حيرحموني"

تتشابه قصة مي اسم مستعار (24 عاماً)، مصورة تسكن في القاهرة، مع هبة. حيث قررت الانفصال عن شاب لم يتجاوز ارتباطها به بضع أيام، قام فيها بـ"تجاوزات"، جعلتها تفضل البعد عنه، فما كان من الشاب إلا أن هددها بـ "الفضيحة" داخل الحرم الجامعي، حيث كانت تدرس وقتها، ثم في بيت العائلة.

"كنت صغيرة مش عارفة يعني إيه تحرش أصلاً، وقعدت فترة مش عارفة أن ده اسمه تحرش، فكنت بلوم على نفسي بس كنت حاسة إني مش مرتاحة"، تروي مي التي قررت ترك الجامعة برمتها، والبحث عن فرصة دراسية بعيداً عن ملاحقات الشاب، وتهديداته: "لما بطلت أروح الجامعة افتكرت انه هينساني بقى ويشوف واحدة غيري، بس هو فضل يهددني".

"أهلي لو كانوا عرفوا كان هيجلهم انهيار عصبي، أمي كانت هتموتني وتموت نفسها وبابا راجل كبير عنده السكر مكانش هيستحمل، فكانت هتبقى مصيبة"، خاصة وأن الشاب من ديانة مختلفة، لكنه ظل يطاردها، حتى علم بارتباطها بشاب آخر، فبدأ بتنفيذ تهديداته برسائل إليه مدعياً إقامة علاقة جنسية معها، وسرد تفاصيل ملفقة لمحاولة "تشويه سمعتها"، تقول مي، تتناوب مشاعرها ما بين الخوف على الأهل من تأثير ما حدث لها، والخوف من رد فعلهم في آن واحد.

توضح مي مخاوفها أكثر، قائلة لرصيف22: "كان أكبر رعب بالنسبة لي، وحتى لو عملت ده وهو بطل بيعت رسايل، طب ما أهلي هيفضلوا عمرهم كله فاكرينلي الموضوع ومش هيسامحوني ومش هيرحموني".

"كل حاجة كانت هتتحل لو كان عندي فرصة أواجه أهلي، كنت هاخذ الخطوة القانونية بدون تردد"، تقول مي، وتتابع: "لو كنت أقدر أحكيلهم واطلب دعمهم كنت رحمت نفسي من 8 شهور رعب، مبنامش وخايفة من تهديداته".

ورغم مرور سنوات، تركت فيها الدراسة، وعملت بمجال التصوير في القاهرة، تتساءل مي: "لحد انهاردة باقعد أقول لو اتحطيت في نفس الموقف ده وأنا دلوقتي اقوى وعارفة حقوقي أكثر، هل كنت هجيب حقي؟ أرجع أقول لأ مستحيل أخط نفسي في الموقف ده".

تعلق سلمى: "البيت بياكد اللي بيحصل في المجتمع، هي صورة مصغرة من اللي بيحصل في القسم والشارع كله بيعيد ويعيد نفس المشهد".

"الموضوع ده بيدمر حياة الناس من غير داعي، الناس دي لو اتكلمت واتصدقن مكاتش الموضوع وصل لكدة"، تقول سلمى، وتضيف أن في بعض الحالات تخشى الفتاة على أهلها وليس منهم، كاتخاذ رد فعل عنيف قد يؤدي بهم إلى "التهلكة"، كالاعتداء على الجاني جسدياً مثلاً.

في الوقت نفسه ترى سلمى أن ما يحدث هذه الفترة يبشر بمؤشرات إيجابية، من خلال متابعتها، حيث باتت الناجيات أكثر جرأة في الحديث عن وقائع العنف التي تعرضن لها ما قد يوقع بالجناة، إن لم يكن في شرك القانون، فعلى الأقل في الوصم المجتمعي.

مؤسسة جنوبية حرة

#أنا سمية: التحرش في مصر، قصة لا تنتهي



*ليزا سعيد أبوزيد

3 مارس 2017

"سمية، لا أملك مالا لأعطيك إياه، ولست طبية لأجري لك العملية بدون مقابل، لا أملك سوى قلبي ولذلك رويت قصتك لعل أحدهم يهتم ويساعدك بشكل أو بآخر."

أنا سمية هو هشتاج يتم تداوله منذ أيام على صفحات الفيس بوك (#أنا_سمية). تقوم الفتيات بتصوير أنفسهن بعد وضع علامة مماثلة لجرح سمية على وجههن تضامنا معها. سمية ضحية من ضحايا التحرش في مصر.

لا يخفى على أحد ما تعانيه المرأة المصرية من كل أشكال العنف ضد المرأة، وهذا ما أظهره أيضا [تقرير](#) المؤسسة تومسون رويترز يفيد بأن القاهرة هي أخطر مدينة على النساء، وأن التهديدات في تزايد مستمر منذ ثورة ٢٠١١.

لا يوجد اهتماما إلا حالات نادرة تكون في الغالب بسبب وعي الضحية بالمشكلة فتقوم بعمل محضر في قسم الشرطة وكذلك نشر حالتها على صفحات التواصل الاجتماعي فتكتسب جماهيرية، مما يكون الحافز الأقوى للاهتمام بالموضوع.

سمية تم التحرش بها منذ سنتين تقريبا. لم تخضع ولم تخاف العقوبة وقامت بعمل محضر بالواقعة حتى ينال المتحرش العقاب المناسب، ولكن وكالعادة تكون العقوبة مانعة لا مانعة، وفي الغالب غرامة مالية تافهة ويخرج المتحرش طليق يمارس فعله من جديد.

تقول سمية "كنت بخاف أنزل الشارع من وقت الواقعة التحرش الاولانية الي فات عليها سنتين، ويوم ماقررت انزل اتمشي لغاية الصيدلية السبت الي فات لان الجو كان حلو، المجرم كان منتظرني بسكينة وكان ناوي يذبني وبعد ما فلفصت منه، جرحلي وشي، جرح طوله ٢٠ سم واتخيطت ٥٠ غرزة وقطعلي عصب الوش ومحتاجة ٣ عمليات، عملت منهم واحدة وفاضل اتنين- محتاجة دعمكم".

منذ [حادثة](#) التحرش الأولى والتي تعرضت فيها للضرب المبرح في أثناء قيامها بالتسوق في أحد المولات حيث تحرش بها الجاني ولما رفضت فعله انهال عليها ضربا وقد حررت محضر وتم حبسه أسبوعين فقط على الرغم

من أنه مسجل بقضايا مشابهة مما يعني أن تاريخه يوحي بأنه لم يلاقى عقاب رادع بعد ليمتنع من ممارسة مثل هذه الأفعال.

بعد سنتين قرر الانتقام **وتقول** سمية أن في يوم ربيعي جميل قررت أن تنزل تسير في الشارع مستمتعة بالأجواء الربيعية الممتعة، وتساءلت ماذا يمكن أن يحدث في شارع مملوء بالمارة؟ بالطبع لا شيء خطير، ولكن سرعان ما باغتها حيوان متوحش يأخذ شكل بشري وكان هو المتحرش الذي حررت له محضر منذ سنتين. قرر الانتقام وكان يريد ذبحها نهارا جهارا في شارع مملوء بالمارة، ولكنها قاومته.

فبدلا عن أن تقطع رقبتها أصيبت بجرح غائر في الوجه شوه وجهها. وتتعجب سمية كيف لم يلتفت إليها أحد وهي ملقاة أرضا ومدمية الوجه تصرخ " لقد ذبحت فليساعدي أحد."

لم يلتفت إلى هذه المسكينة سوى فتاة في الثامنة عشر من عمرها، حيث وضعتها في سيارتها وذهبت مسرعة إلى المستشفى، ولكونها مستشفى خاصة ظلت منتظرة ثلاث ساعات حتى يجروا لها العملية التي طلبوا في مقابلها ستين ألف جنيه، وهو مبلغ كبير للغاية مما أجبرها أن تتصل تليفونيا بكل من تعرفه حتى يجمعوا لها المبلغ، وهذا يحيلنا إلى مدى فقر وعجز المستشفيات الحكومية في مصر والجميع يعلم ذلك.

سمية ومثيلاتها ممن تعرضن للتحرش، يعين جيدا أنهن لا يعشن في مجتمع يحميهن أو يدافع عنهن، بل مجتمع منافق دوماً ما يأتي في جانب الظالم إن كان قويا صاحب نفوذ. مما يعني أن حقوقهن ضائعة وبالتالي لا داعي للمطالبة بها.

تقول سمية "مش هنزل الشارع تاني ونفسي أقول لكل بنت متزلوش الشارع تاني علشان لو حد اتحرش بيكم وحاولتوا تطالبوا بحقكم، ستكون نتيجته في الآخر إنكم تدبحوا في الشارع".

المجتمع المصري مقتنع تماما أن لكونك ذكر فهذا يعد امتياز كاف ليوقف في صفك، فالنساء هن المعلومات دائما والخاطئات دائما وهذا واضح من التبريرات الجوفاء التي يذيعها المجتمع على أسماعنا بعد كل حادثة تحرش. من تعبيرات مثل (هي الي تستاهل ماشية مشية مش مطبوطة، تستاهل حاطة مكياج ولبسها ضيق، تستاهل فقد كانت تتحدث في المحمول وتضحك في الشارع مما يثير غرائز الشباب). وتجد من **مثل هذه العبارات** ما يصنع موسوعة للعبارات، ولكن إن كانت الثقافة هوجاء، وإن كانوا أفراد المجتمع متواطون، فلن تلجأ سمية ومثيلاتها؟

ربما لم يبق لهن إلا القانون، وهذا ما فكرت فيه سمية حيث ذهبت إلى مستشفى حكومي لعمل تقرير طبي يوضع مع أوراق القضية. فكان الطبيب رجلا، مما يعني أنه متواطئ مع الجاني المنتمي إلى نفس جنسه، فكتب لها أن حالتها تستدعي علاج فقط لعشرة أيام وحينما اعترضت وقالت له بانفعال ودهشة، "هل حالتني هذه تستدعي فقط عشرة أيام؟" أجابها ببرود، "احمدي ربنا، أنا كنت هكتب لك علاج خمس أيام".

مشكلة التحرش في مصر لم تعد مشكلة عادية يمكن فحصها وحصرها في أسباب ونتائج، وإنما أصبحت ظاهرة تنخر في عظام المجتمع. أنها من المفترض أن تندرج تحت مسمى القضايا شديدة الخطورة وتدخل في بند أمن الدولة. الكثيرات يتعرضن للتحرش والإساءة والاعتصاب ولكنهم لا يجروون أن يتقدمن بمحضر في قسم الشرطة وذلك يرجع إلى سببين:

الأول: خوفها من انتقام المتحرش نفسه وهذا لا يؤمنه القانون.

الثاني: لعلمهم بأن العقاب لا شيء في النهاية.

كما قالت سمية "من أمن العقاب أساء الأدب"، فهي قضية سمية الأولى التي حبس فيها أسبوعين وغرامة تافهة فكرر فعلته لعلمه أن العقاب إن وجد فلن يكون شيء في النهاية.

حكمت لي صديقتي أنها تعرضت للتحرش والضرب في الشارع الذي تسكن فيه وأمام مقهى مليء بالبشر وحينما ردت على المتحرش صفعها على وجهها أمام الجميع ولم يتدخل أحد. وحينما ذهبت إلى قسم الشرطة لم يتحرك معها أمين الشرطة إلا بعد أن دفعت له رشوة. وحينما ذهب وسأل الناس لم يساعدها أحد إلا شاب واحد، وبعد مفاوضات هائلة تم الإمساك به وخرج مقابل كفالة مائة جنيه فقط! ومن وقتها وهي تشعر باليأس وعلى يقين يكون هذا المجتمع عنصري بامتياز ولا أمل في القانون، مما يعني أن الموضوع لا حل له لدينا ويجب وضع سياسات صارمة لمواجهته.

ولكن من يضع التشريعات المناسبة وأغلب مؤسسات الدول تقوم على التمييز بين الجنسين ومليئة بالتحرش؟

كما قال ابن التعاويذي "إن كان رب البيت بالدف ضاربا فشيمة أهل البيت كلهم بالرقص" من أين يأتي المدافعون الحقيقيون؟ وكيف يضعون قوانينهم و يضمنون تطبيقها؟ القوانين في مصر وخاصة الخاصة بالمرأة مهترئة ومليئة بالثغرات، وليس هذا فحسب وإنما أيضا وفي الغالب هي حبر على ورق لا تطبق بشكل جيد فليست كل فتاة تتعرض للتحرش قادرة أن تحول قضيتها إلى رأي عام حتى تأخذ حقها.

ومن تجاربي الشخصية تعرضي للتحرش اللفظي يوميا وأنا في طريقي إلى العمل، تأتي سيارة تجاهي بسرعة وتوقف فجأة بشكل مروع، وتارة أخرى تأتي سيارة تعترض طريقي، وآخر يلقي بعبارات جنسية ويهرب. كيف لي أن أثبت ذلك وماذا يمكنني أن أفعل؟!!

وتجربة أخرى مع أسوأ اختراع للمواصلات عرفته مصر وهو التوك توك، كم من الجرائم ترتكب بإسمه، وهو مرتع لمرتكبي حوادث التحرش والاعتصاب، ولا تستطيع الضحايا أن يثبتن شيء، فتكون ماشية في الشارع ويأتي توك توك به مجموعة من الشباب فتخطف نهارًا جهازًا في لمح البصر، وينطلق التوك توك مسرعًا، وبمنتهى السهولة يتم الاعتداء عليها وإلقائها في الشارع بعد ذلك أو قتلها أو تشويه وجهها كل على حسب ميوله في الاعتداء.

الكارثة أن التوك توك في مصر ليس لديه أرقام مسجلة وبالتالي من المستحيل متابعته وأعرف الكثير من القصص التي كنت أنصح أصحابها بعمل محضر فيقلن لي "وماذا أقول؟ وكيف أثبت وأنا لا أعرف رقم للتوك توك مثل أرقام السيارات لأبلغ به؟ سوف يعتبرون قصتي خيالية ولن يصدقني أحد وحتى لو وجدت متعاطف معها وصدقها، كيف سيبحث عنه وكيف سيجده تحديدا؟ الأمر جد معقد.

الأمر مؤلم ولا أعرف متى سينتهي العنف ضد النساء الذي تتجدد وتتوسع صورة مع مرور الوقت. المرأة المصرية تعاني على كل المستويات بشكل قاسي يصعب وصفه. والفتيات ينشأن وهن يعلمن أن الصمت هو طريق السلامة. وها هي سمية مثال لهن لمن تحاول أن ترفع صوتها وتقول لا، كادت تذبح وشوه وجهها ولا تجد المال الذي يؤمن لها العمليتين الأخيرتين، وهي الآن في حاجة إلى الدعم لكي تستكمل علاجها وتواصل حياتها بشكل طبيعي.

أنا أوجه لها رسالة: "سمية، لا أملك مالا لأعطيك إياه، ولست طبية لأجري لك العملية بدون مقابل، لا أملك سوى قلبي ولذلك رويت قصتك لعل أحدهم يهتم ويساعدك بشكل أو بآخر."

هل أنتِ عذراء؟ .. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد



*ميرنا أحمد

1 ديسمبر 2018

كل يوم نذهب إلى العمل، نحاول جاهدات أن نتناسى ما نمر به من تحرش في الشوارع أو في المواصلات، بالإضافة لما نحاول تخطيه من مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له معظمنا في البيوت، بدايةً من القمع و الترهيب مرورًا بالضرب و العنف الجسدي، فبمجرد وصولنا إلى أماكن العمل يبدأ نوع جديد من العنف بالتجسد في صورة لا نستطيع وضعها أمام المجتمع ليعترف بها وبأنها عنف مُمارَس على النساء، ألا وهو التحرش والاستغلال الجنسي في أماكن العمل الذي من الممكن أن يبدأ من أول مقابلة في العمل (Interview)، فلا تغيب عن ذاكرتي أول مقابلة عمل قمت بها مع رجل أعمال يمتلك شركة مقاولات هندسية، كنت حينها متقدمة لوظيفة مديرة مكتب، وكان المرتب مغري جدًا خاصةً أنني حديثة التخرج. ذهبت إلى المقابلة وكان رجلًا خمسينيًا، بدأ المقابلة ببعض الأسئلة الشخصية مثل: هل أنتي مرتبطة، هل تتقبلين العلاقات المفتوحة؟، فتعجبت من هذه الأسئلة، فقد كنت استعد طوال الليل لنوع آخر من الأسئلة، مثل: خبراتي العملية، دراستي، وكم لغة أتحدث وغيره، إلى أن جاءت لحظة العرض المغري بالمرتب الكبير والسيارة التي ستوفرها لي الشركة بالسائق، عندها قاطعته بهدوء وسألت عن مهام العمل تحديداً، فرد علي بسؤال باللغة إنجليزية في محاولة منه للتخفيف من وطأة الموقف "هل أنتِ عذراء؟"، فكانت إجابتي "لماذا تسأل؟"، فأجاب - باللغة الإنجليزية أيضاً - بأنه يجب أن تكون مديرة مكتبه مثل زوجته، لأن مديرة مكتبه تعرف كل أسرار عمله، فقامت من مكاني فزعةً وخرجت نحو الباب مسرعةً، وحتى يومنا هذا لا أستطيع نسيان هذا الرجل حتى بعد مرور خمسة أعوام على هذه المقابلة.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولا يتوقف عند أول مقابلة فقط، فالعديد من أماكن العمل تمر فيها أول مقابلة في سلام، ويتم قبولنا للعمل في مؤسسات كبيرة من حيث الشكل والهيكل، ولكننا نواجه أنواعًا مختلفة من التمييز والعنف أحيانًا بداخلها، بعض أشكال التمييز داخل أماكن العمل والمبنية بالأساس على النوع الاجتماعي، حيث تتعرض لها النساء لكونهن نساء؛ التمييز في تولي المناصب حيث يسود تنميط يُرسخ إلى أن المناصب الكبرى التي تتطلب السفر دائمًا الأنسب لها هم الرجال، التمييز في الأعمال المختصة بالرجال فقط فما زالت هناك مجالات للرجال فقط، التمييز في نسب البدلات الخاصة بسفريات أو ساعات العمل الإضافية مدفوعة الأجر أيضًا، إذ يتم صرفها للرجال في أغلب الأحيان، كما توجد أشكال مختلفة من العنف كذلك، فتلك النظرة الخارقة لأجسادنا من الزميل أو المدير أو حتى قد تأتي تلك النظرات لمديرة من إحدى أعضاء فريق العمل معها، فلا

يهم هنا المنصب، تلك النظرات التي نعرفها جيداً، وتلك الكلمات التي تحمل إهزاءات وتخطياً للحدود المتعارف عليها في أماكن العمل، وأحياناً اللمسات غير اللائقة التي يتم التبرير لها بأنها حسنة النية. كلها يا عزيزاتي مواقف تتعرض لها معظمنا في أماكن العمل بمختلف وظائفنا، ومراكزنا، وبمختلف أعمارنا وحالاتنا الاجتماعية والاقتصادية، وبمختلف أشكالنا.

يظل المجتمع يتعامل مع التحرش في أماكن العمل بدونية ويطلق أحكاماً على النساء، فوجدنا من نتحمل مسؤولية هذه الجريمة، ودائماً وأبداً تكون ردة فعل المجتمع عندما تبدأ النساء بالشكوى بإلقاء اللوم عليها، ونسمع العديد من التبريرات مثل "أكيد ليها يد في الموضوع - أو أكيد هي اللي أغوته - أو ملابسها غير مناسبة للعمل - أو بأنها من سمحت له بذلك عبر إعطائه المساحة ليتحرش بها."

وبالحديث عن التحرش في أماكن العمل، وما تتعرض له الناجيات من اللوم المجتمعي، فقد تابعنا في الآونة الأخيرة ما حدث مع الصحافية مي الشامي ومديرها دندراوي الهواري، عندما تحدثت عن واقعة تحرش حدثت لها في مكان العمل، حيث انهالت عليها الاتهامات بأنها من سمحت له بمثل هذه التصرفات بسبب أنها كانت تحكي له مشاكلها، فضلاً عن ما واجهته من ضغط مجتمعي وجه اللوم لها بدلاً من دعمها، وتزداد الأمور تعقيداً إذا بدأ المتحرش في الإنكار وهذا ما يحدث في أغلب الأوقات، ويجزم ويحلف أنه لم يفعل هذا، وكيف تنتهمه وهو يتعامل معها في إطار الأخوة والعشم، وإنها بالتأكيد مجنونة وأن ما يحدث هو نتاج خيالات وأوهام، أو الجملة الأكثر شيوعاً "إنها غير جميلة ولا ملفتة وبالتأكيد أنها ترغب في تحرش أحد بها أو أن تلفت الأنظار إليها"، مما يجعل عيب الشكوى مضاعفاً على النساء الناجيات من مثل هذه الانتهاكات، حيث تبدأ إحدانا بالتفكير بأنها من الممكن أن تكون قد تصرفت تصرفاً ما قد يبدو غير مفهومًا جعل الرجل يتخطى حدوده، وتبدأ محاصرة نفسها بالأسئلة "هل يا ترى ملابسها غير لائقة حقاً، هل يا ترى أنا من أعطيت له الفرصة؟"، و ينتهي الأمر غالباً إما بالاستسلام ومحاولة تجنب هذا المتحرش أو ترك العمل نهائياً، وهذا يحدث خاصة إذا كان المتحرش ذا منصب أو درجة أعلى في العمل.

أماكن العمل هي أرض خصبة للتحرش بالنساء، خاصة أن أغلب المتحرشين يكونون على قدر من الذكاء يجعلهم يضعون على وجوههم وجه البراءة و الأخوة والنبيل والأخلاق، ومنهم من يدعي احترامه و دفاعه عن حقوق النساء، بحيث يصبح من غير المعقول تصديق أي إدعاءات ضدهم، وفي أحسن السيناريوهات إذا استطاعت الناجية إثبات الإدعاء على المتحرش بعد التحقيق، يأتي المجتمع الواسطي الجميل ويدعم دور المتحرش ويجعل منه بريئاً مسكيناً وضعيف أمام جمال النساء وعبداً لشهواته، لا يستطيع التحكم بها.

وهناك من يرى أن مجرد نزول النساء للعمل هو سبب ضمنى بأنها لا تمنع، إذ أن المجال العام ليس ساحة للنساء - إلا إذا كان غرضه المساعدة في رفع مستوى المعيشة الاقتصادية للأسرة - وعندما تتعرض النساء لهذا النوع من الانتهاك يكون أول رد الفعل من أقرب ذكر في حياتها سواء كان زوجها أو أبيها أو أخيها، هو إرغامها على أن تترك العمل، ولا يأبه أحدهم إلى رغبتها في أن تأخذ حقها وترفع دعوى جنائية ضد المتحرش، ولا يأبه أحد بوضعها النفسي وهذا الخوف وتلك المشاعر.

التحرش هو جريمة طبقاً للمادة "306 أ مكرر" في الدستور المصري، التي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إهزاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية، سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأى وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية.

لذا نطالب بإدراج مفهوم التحرش والاستغلال الجنسي في أماكن العمل، ضمن اللوائح الداخلية للقطاع الخاص والعام، وضمان حق الناجيات في عدم تسريب بياناتهنّ لأي جهة غير منوطة بالتحقيق، وضمان عدم التعرض لهنّ، وعدم ابتزازهن في العمل، وأن يكون من ضمن جهات التحقيق في أماكن العمل، جهة مختصة بالتحقيق في مثل هذه الانتهاكات

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

قضية «ياسين لاشين».. تعيد فتح جرح العنف الجنسي ضد الطالبات الجامعيات



*مرورة حافظ

8 أغسطس 2017

خلال الأيام القليلة السابقة، ذاع وسم **#حاكموا_ياسين_لاشين** عبر موقعي التواصل الاجتماعي، فيسبوك وتويتر، ومن خلاله انتشر مقطع صوتي يوثق واقعة ابتزاز جنسي لفتاة على يد أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الإعلام في جامعة القاهرة، ويدعى «ياسين لاشين»، المقطع يعرض صوتيًا إجباره لإحدى الفتيات – يُزجح أن تكون طالبة في الكلية – على التصوير عاريةً تحت تهديد السلاح.

هذه الواقعة ليست الأولى في قائمة وقائع التحرش والابتزاز الجنسي التي يرتكبتها أساتذة جامعيين، فقد سبق وتناول الإعلام العديد من القضايا المماثلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحديدًا، مثل التي كشفتها إحدى طالبات كلية العلوم في جامعة الإسكندرية وتخص أحد أساتذتها الذي اتهمته بالتحرش بها ومساومتها جنسيًا، ووقائع أخرى مشابهة في جامعة عين الشمس، تقرر على إثرها عزل 3 أساتذة في يناير من العام 2014، وفي جامعة القاهرة، قرر الدكتور «جابر جاد نصار» الرئيس السابق للجامعة، في يناير الماضي، إحالة أستاذ متفرغ بقسم الاجتماع الريفي في كلية الزراعة إلى التحقيق وتنحيته عن أعمال الامتحانات التحريرية والشفوية والعملية لاتهامه بالتحرش بإحدى الطالبات.

فور انتشار المقطع الصوتي، تفاعل مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي مع الواقعة، مطالبين بفتح ملف العنف الجنسي بحق الطالبات داخل الجامعات المصرية، وشمل التفاعل أعضاء هيئة التدريس في كلية الإعلام والإعلام نفسها، وكتب الدكتور «محمد الباز» رئيس تحرير جريدة الدستور والأستاذ في كلية الإعلام في تدوينة له يطالب بالتبرؤ من الدكتور «ياسين لاشين»، وقال نصًا «كلية الإعلام تطهر نفسها.. وهذه دعوة لكل من ينتمي إليها للتبرؤ من الأستاذ الذي أساء لمسيرتها ودورها.. فهو لا يمثل إلا نفسه».

وفي السياق نفسه، نظم طلاب كلية الإعلام وقفة احتجاجية أمام باب الجامعة للمطالبة بمحاكمة الأستاذ المذكور، لا سيما أن هذه الحادثة أعادت للأذهان وقائع أخرى مشينة تورط فيها سابقًا.

في شهر إبريل الماضي اتهمه عدد من طلاب كلية الإعلام، بتلقي هدايا مقابل إنجاحهم في المواد التي يدرسها لهم، ونفى الأستاذ الجامعي وقتها هذه الاتهامات، قبل أن يتقدم الطلاب بشكوى رسمية ضده، ويتقرر وقفه عن العمل لحين انتهاء التحقيقات.

بعد مرور ساعات على انتشار المقطع الصوتي ونفسي الغضب على الفضاء الإلكتروني والإعلام المرئي، بادرت الدكتورة "جيهان يسري" عميدة كلية الإعلام في جامعة القاهرة، بالإعلان عن اتخاذ السبل القانونية لتقديم "لاشين" للمساءلة أمام مجلس التأديب التابع للجامعة، وذلك من خلال إعداد مذكرة رسمية تتهم الأستاذ الجامعي بالإساءة لسمعة الكلية والتشهير بها.

فيما نفى "لاشين" جميع الاتهامات الموجهة إليه، وقال إن التسجيل المتداول مثير واستكمال لحملة تشويه متعمدة ضده، لن تتوقف، مؤكداً أنه يعلم سببها ولكن يستحيل أن يفصح عنه، كما كلف "لاشين" المحامي "محمد حمودة" بالدفاع عنه، الذي أكد بدوره أن التسجيلات المسربة غير قانونية، وبحكم القانون يجب حبس من سربها وسجلها، لأنها تمثل انتهاكاً لحرمة الغير وجنحة مشددة يعاقب مُرتكبها بالسجن المشدد خمس سنوات.

المحامية "انتصار السعيد" مدير مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، أكدت لـ«ولها وجوه أخرى» فشل كل محاولاتها للتواصل مع الفتاة التي تعرضت للابتزاز الجنسي على يد الأستاذ المذكور، وبالتالي لن تتمكن المحامية أو مؤسستها من تقديم الدعم القانوني والمعنوي لها، وبحسب "السعيد" فإن الفتاة قد أغلقت كل وسائل التواصل معها بعد تسريب المقطع الصوتي.

واعتبرت المحامية الحقوقية أن التحرش داخل الجامعات، لا يمكن بأي حال من الأحوال فصله عن التحرش المجتمعي "في حال ثبوت صحة الواقعة فهذا أمر مؤسف للغاية، خاصة أن الأستاذ المذكور يمثل الطرف الأقوى هنا، فهو لديه سلطة يمارسها على من هو أضعف".

وناشدت "السعيد" وحدة مكافحة العنف داخل الجامعات أن تعمل على مواجهة مثل هذه الممارسات بشكل قوي وحازم، والا يقتصر دورها على ما تتعرض له الفتيات من تحرش واعتداءات من قبل زملائها، ولكن أن يمتد إلى التوعية بمختلف أشكال العنف والتحرش الجنسي، والتأكيد على أن الموصوم في هذه الحالات هو المعتدي وليس المُعتدى عليه وتشجيعها على مواجهة هذه الجرائم.

وشددت "السعيد" على أنه في حال ثبوت الواقعة، فلا بد من توقيع أشد عقوبة ممكنة على المتهم.

شهدت السنوات فيما بين 2011 و2014، أوج نشاط المجموعات التي عملت على التوعية بالتحرش الجنسي ومناهضته، فضلاً عن حملات الضغط التي أطلقتها من أجل تحفيز الفتيات على فضح المتحرشين، والتقدم ببلاغات ضدهم، وعلى الجانب الآخر كثفت مطالببتها بتغليظ العقوبات على هذه الجريمة، وهو ما تحقق في يونيو 2014، عندما أصدر رئيس الجمهورية حينذاك تعديلات على قانون العقوبات المصري، لكن هذه المجموعات لم تعد موجودة على الساحة الآن، وأغلبها جمد نشاطه كلياً وقليل قصر نشاطه على التدوين عن وقائع التحرش التي تنشرها الصحف وتتناولها القنوات التلفزيونية، واللافت أنه لم يصدر أي بيان إدانة أو استنكار للواقعة من جانب هذه المجموعات كما كان الحال قبل ثلاث سنوات.

عن هذه المسألة تحدثت «ولها وجوه أخرى» مع "فاطمة الشريف" مؤسسة مبادرة هيباتيا النسوية، التي شددت على أن المجتمع المدني لا يمكنه القيام بدوره في هذه القضية في ظل التضيق الذي يُمارس عليه في الوقت الحالي، واعتبرت أن زيادة الوقائع من هذا النوع في المجتمع، يأتي بسبب ضعف القوانين، وفي وجهة نظرها،

فإن السلطة الحاكمة والمشرعين غير معنيين بقضايا النساء، ودليلها هو الافتقار إلى قانون لمناهضة العنف ضد النساء، وما يتعرضن له من اغتصاب وتحرش في المنزل والمدرسة والجامعات وغيره.

ولفتت "الشريف" إلى أن القانون قد يجعل الفتاة المُعتدى عليها في حالة ثبوت الواقعة متهمة بانتهاك الغير، ومن ثم قد يصدر بحقها حكم بالحبس أو ما يعرف بالحكم الرحيم، واختتمت "لو لم تتخذ الجهات المعنية موقفًا صارمًا وحاسمًا إزاء هذه الواقعة فهي بمثابة رسالة لكل الفتيات مفادها ادفن رؤوسكن في الرمال."

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

المرأة المثالية هي الخاضعة .. رئيس جامعة القاهرة يحكم ربع مليون طالب بأفكار "ذكورية"



*هاني محمد

31 أغسطس 2021

اكتشف الباحثون راهناً، كتابين لرئيس جامعة القاهرة صدرتا خلال عامي 1984 و1988، تحت عنواني "المشاكل الزوجية وحلولها في ضوء الكتاب والسنة والمعارف الحديثة"، و"المرأة المثالية في أعين الرجال"، حيث ينمط النساء في خانة الشريك الجنسي ويهين النساء البدنيات.

وعلى رغم أن محمد عثمان الخشت أستاذ أكاديمي في فلسفة الأديان والمذاهب الحديثة والمعاصرة، وكان في ذلك الوقت عضواً في هيئة تدريس كلية الآداب في جامعة القاهرة، إلا أنه يكشف في الكتابين عن قدر كبير من الأفكار المغلوطة علمياً ومنطقياً، واحتقار شديد للمرأة مستعيناً بخرافات كتب التراث الحافلة بالتمييز و"الذكورة المتضخمة" ورؤية مادية للجنس تليق بـ"كتب الرصيف"، ويتضح من الكتابين أنهما يستهدفان جمهوراً معيناً من المراهقين والمهوسين جنسياً، والمقبلين على الزواج، ومدمني العادة السرية.

الجنس الجيد... الحل السحري لكل مشكلاتنا الأسرية!

يضع الخشت في كتابه "المشاكل الزوجية وحلولها"، ما يعتقد أنه "محاولة لرسم إطار وقائي للأسرة، يقيها المشكلات والاضطرابات، مع محاولة وضع منهج علاجي لأي مشكلات أو خلافات طارئة، في ضوء القرآن والسنة، والاستعانة بالمعارف الحديثة كلما أمكن ذلك"، بحسب مقدمة الكتاب.

لكن ما قدمه لم يتجاوز كونه محاولة للتوفيق بين كتب التراث الجنسي كـ"نواضر الأيك" للسيوطي و"الروض العاطر في نزهة الخاطر" للنفراوي، و"رجوع الشيخ إلى صباه"، ونظريات علم النفس الحديثة وبعض العادات والتقاليد والخرافات الشائعة ليصنع كتاباً شعبياً جذاباً يحقق نسب مبيعات ضخمة، على رغم أنه يخلو من المنهج العلمي الذي يليق بأستاذ جامعي، ويخلو أيضاً من احترام المرأة.

طوال صفحات الكتاب يشير إلى الرجل بصفته العاقل والمسيطر ومدير العلاقات الإنسانية، ولا يأتي على ذكر المرأة سوى بأنها الكائن الضعيف الذي يجب التلاعب به حتى تسير أمور الأسرة في الطريق الصحيح، نحو الاستقرار، كما أنها تحتاج إلى التحصين من جانب الرجل، وكأنه يستدعي صور حزام العفة من القرون

الوسطى، ولا تحصين – في رأيه – سوى بالمزيد من الجنس، الذي يجب أن يغدق به الرجل على “النساء الأربع” المسموح له بهنّ دينياً لتفادي الخيانة.

يقول الخشت، مستنداً إلى ما يصفه بـ “أبحاث علمية” لا يذكر مصدرها، إنه “من المعلوم في العُرف والعلم أن إحساس المرأة بالجنس أشدّ وأعمق وأشمل من الرجل، ولذا فهي في حاجة مستمرة للإشباع. وعلى الرجل أن يأتيها في كل أربع ليال مرة، فهو أعدل، لأن عدد النساء 4، فجاز التأخير إلى هذا الحد... وينبغي أن يزيد أو ينقص حسب حاجتها إلى التحصين”.

وماذا لو كان الزوج عاجزاً جنسياً؟ لا يلقي الخشت على الرجل بمسؤولية العلاج أو زيارة الطبيب، أو أي حلول أخرى علمية أو نفسية، بل يوصي المرأة بأن تتولى حل الأمر.

كيف؟

يشير الخشت إلى ضرورة أن “تلجأ المرأة إلى دبلوماسية النساء، فتحول المغازلات إلى مزاح بريء، ثم تقول له: (يلوح لي أنني لست على استعداد لتقبل الحب اليوم، فأرجو أن تكون لك ذات النية)، وبعدها تتابع معه المزاح والمداعبة دون أن تضطره للجماع... وفي أغلب الأحيان تعطي نباهة المرأة نتيجة سريعة، فتنبعث قدرة الرجل فجأة بفضل المزاح الذي حرره من اضطرابه”.

يتجاهل الخشت آلاف الأبحاث والرؤى العلمية والطبية المترامية التي تتحدث عن الأمراض الجنسية والعجز والضعف، ويكتفي بحل سحري بيد المرأة يمكن أن يطلق المارد الذي يرقد داخل الرجل، بينما المرأة المصابة ببرود جنسي فعلاجها، بحسب الخشت، “لا تقع الأعباء كلها على الرجل فحسب، وعلى المرأة أن تتجهّد في أن تكون تلميذة مطيعة لكي تصبح في المستقبل أستاذة عالمية في الحب”.

المرأة المثالية هي “الخاضعة”؟

وفق كتابه الثاني “المرأة المثالية في أعين الرجال”، فالمرأة المثالية هي “التي تدعن بسهولة، وتستطيع أن تزيل كل الحواجز التي حصّنتها في صغرها، وتستسلم لكل المؤثرات العاطفية التي ترافق الحياة الزوجية وتخلع برقع الحياء مع زوجها وتتلى بالحياء عندما يغيب، وتكتشف الأوضاع والأفعال والكلمات التي تحفزها وزوجها أكثر مما سواها”، ثم يذكر أحاديث للنبي محمد حول أهمية صدق المرأة وفعاليتها في العمل الجنسي.

يختصر رئيس جامعة القاهرة المرأة المثالية في نقطة واحدة، الجنس ولذة الجماع والخضوع بسهولة، من دون أي شيء آخر، لا مشاركة في المسؤولية ولا محبة ولا إثارة للغير على النفس ولا وفاء ولا رعاية متبادلة. هكذا، طوال الكتاب، يتناول المرأة باعتبارها “شريكاً جنسياً يجب ألا يكون دون المستوى حتى لا يفقد الاتصال الجنسي روعته وكماله وامتعته”، بحسب قول الخشت في تلخيص دور “المرأة المثالية”، وكأنه يقول إن المرأة المثالية هي “خادمة فراش” مثيرة، لا أكثر.

ومنذ الوهلة الأولى حين تطالع غلاف كتاب “المرأة المثالية في أعين الرجال” لا يمكن أن تصدق أنه لأستاذ جامعي، فالكتاب لا يتوجّه إلى المرأة إنما إلى الرجل الذي يريد أن يرسّخ فكرة محددة في عقله حول النساء، فعلى الغلاف يضع المؤلف أسئلة ونقاطاً يجيب عليها في كتابه، وهي: ماذا يغري الرجل في المرأة؟ كيف تسعد المرأة زوجها؟ مفاتيح قلب الرجل.. ماذا تفعل المرأة عندما يهجرها زوجها؟ مقاييس جمال المرأة في أعين الرجال... معايير جاذبية الأنثى... فاعلية المرأة في الحوار الجنسي... كيف تدفع زوجها إلى النجاح... وجميع النقاط تجعل المرأة “مفعولاً بها” ملزمة بإسعاد الرجل وإرضائه حين يهجرها والالتزام بمقاييس الجمال والجاذبية التي يفضّلها، ودفعه للنجاح أيضاً. وبغض النظر عن الخطأ العلمي الذي يتعلّق بتعميم تلك المواصفات

أو الشروط أو الخطوات والمعايير على كل الرجال، يخلي المؤلف مسؤولية الرجل عن أي شيء، وينهي الأمر بالاستعانة بأحاديث نبوية مقطوعة من سياقها وأصلها التاريخي.

وفي الكتاب يلجأ إلى ما يشبه مسابقات "اعرف شخصيتك من تفضيلاتك الجنسية"، ويجزم بأن الذين يختارون الأنثى البدنية غير مستقرين عاطفياً واهتماماتهم بالتحصيل الأكاديمي قليلة، والذين يفضلونها معتدلة الحجم يتمتعون بالشعور بالمسؤولية، والذين يحبون "الضئيلات جسمانياً فإنهم يتصفون بعدم الثبات في عاداتهم الشخصية وعملهم". ويضيف: "الذكور الذين يفضلون النهود الكبيرة يميلون عادة نحو العنف والاستقلالية في الحياة، بينما الذكور الذين يفضلون النهود الصغيرة يميلون إلى السلبية ويقللون من شأن أنفسهم، والذين يختارون السيقان الضخمة يتمتعون بشخصية هادئة ويركزون على أفكارهم ومشاعرهم، أما الذين يميلون للسيقان الناحلة، فيتمتعون بميول جمالية ويجدون مشقة في مواجهة الضغوط ومنهم من يسعى لجذب انتباه الآخرين.

"طول ما السرير بيتهز البيت هيفضل ثابت"

لم يستعن الخشت بالكثير من المصادر الطبية أو الدينية، ففي معظم المقاطع كان يستند إلى جمل محفوظة ومكررة ليصدر رأيه بـ"اعتماد علمي" مزيف، كأن يقول "ينصح الأطباء"، ويكمل جملته، أو يذكر أن "أبحاثاً علمية أثبتت" أو يشير إلى أنه "تدل الإحصاءات" أو "تبين في دراسات"، ولا يذكر من هم هؤلاء الأطباء، أو عن أي جامعة أو مركز علمي صدرت الأبحاث والإحصاءات والدراسات، ومما عزاه إلى خبراء نفسيين - دون أن يقول من هم - "سر السعادة الزوجية".

توصل الخشت إلى أنه "لا شيء أضمن للسعادة الزوجية ولا أمن على رجولة وإخلاص الزوج، غير خبرة الزوجة في فن الحب، والوفاق الذي يتم في الليل نادراً ما تزول سعادته في وضح النهار".

يمكن أن تمر تلك الفقرة من دون تدقيق أو مراجعة، ورغم أنها لا تزيد على الثلاثين كلمة، إلا أنها تحتوي على عدة مغالطات وتجاوزات. يلقي بمسؤولية فشل أي علاقة زوجية على النساء، ويروج اعتقاداً شعبياً بأن "طول ما السرير بيتهز، البيت هيفضل ثابت" باعتباره حقيقة لا تقبل الجدل، لكن التجارب الإنسانية تثبت يوماً أن هناك مشكلات بين البشر تفسد وفاقهم ليلاً ونهاراً، ويصور الجنس بـ"أداة سيطرة" أكثر منه علاقة حميمية بين محبين أو زوجين، وهي فكرة شائعة لدى المتشدددين دينياً، والأنظمة والمجتمعات الشمولية التي تستخدم الجنس أيضاً في إخضاع الرجال عبر اغتصاب زوجاتهم أمام أعينهم، أو اغتصاب النساء لإخضاعهن، أو حرمان المرأة من الجنس لتهديبها، والتدليل على احترامها.

"الخشت من "الإمام الشهيد سيد قطب" إلى "رجل التنوير والتجديد"

إلى جانب الخرافات العلمية والدينية والاجتماعية، التي يروجها رئيس جامعة القاهرة، يبرز الكتاب الكثير من تحولات الخشت، وفي الوقت ذاته يؤكد أنه لم يتخل عن أفكاره السابقة. هو فقط وضعها جانباً لأجل حساباته السياسية والشخصية، فالرجل الذي يحكم أكثر من ربع مليون طالب في جامعة القاهرة لا يذكر سيد قطب، المرجع الرئيسي للجماعات التكفيرية، خلال الكتاب، سوى بقوله "الإمام الشهيد سيد قطب".

وعلى رغم أنه لا يستعين بالكثير من المصادر الدينية، ينقل الخشت فقرات طويلة من كتاب سيد قطب في ظلال القرآن الذي صاغ فيه "قطب" أفكار العنف وتكفير المجتمع بمرجعية إسلامية، ويعتبر حتى الآن كتاباً جوهرياً في فكر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، لكنه لا يقدر الآن على ذكر سيد قطب أو مديحه أو اقتباس ما يقوله خوفاً من فقدان منصبه، بل يأتي برداء المجدد، وينشر أفكاراً تناقض ما يقوله سيد قطب تماماً. حتى الذي

يرتبط بالإسلام منها- باعتبارها هدايا للنظام القائم الذي يجمعه بـ"قطب" ثار قديم وتمادى في تشويهه عبر مسلسلات، وقد حصلت بين "الخشت" وشيخ الأزهر، أحمد الطيب، معركة كلامية حول مغالطات منهجية ودينية وبحثية في رؤيته لـ"تجديد التراث الإسلامي".

وعلى رغم الأفكار التي تحتقر المرأة وتتعامل معها كـ"زائدة دودية" وأداة "تفريغ جنسي" وكائن درجة ثانية بالنسبة إلى الرجل، يطلق الخشت تصريحات حول دعمه للمرأة ويؤسس ويشرف على وحدات ومراكز وحملات للمرأة بجامعة القاهرة كـ"وحدة مناهضة العنف ضد المرأة" و"وحدة الاستجابة الطبية للتعامل مع النساء".

يكشف البحث وراء جذور تلك الكيانات الجامعية الصغيرة أنها تقام لمجاعة قوى نسوية مجتمعية وإرضاء جهات أجنبية تمول الجامعة لإقامة مثل تلك الفعاليات والمبادرات فممول الوحدة الأولى هو المجلس الثقافي البريطاني والمشرف على الثانية هو صندوق السكان بالأمم المتحدة، وتتحول إلى هياكل عظمية تتلقى أموالاً ولا تقوم بأي أدوار حقيقية سوى إقامة بعض الندوات ونشر صور على الانترنت، ولا يتجاوز تأثيرها حدود القائمين عليها.

وهناك وقائع تشير إلى ازدياد معدلات و"فضائح" العنف ضد المرأة في جامعة القاهرة خلال تولي الخشت رئاستها، وكان أشهرها تحرش أستاذ جامعي بطالبات وتطور الأمر إلى تسجيلات صوتية وابتزاز ورشاوى جنسية، حتى سُمي الأستاذ بـ"عنتيل الجامعة"، وتحرش في الحفلات الفنية داخل الحرم الجامعي، وانتهاك حقوق النساء وشراء ودّ السلطة السياسية، التي ترى في فتيات "تيك توك" عدواً أصيلاً، يتجلى داخل جامعة القاهرة، إذ كانت الجامعة أول من أحال حنين حسام للتحقيق فور انتشار بعض الفيديوات الخاصة بها، لتفتح باب مساءلتها أمام المحاكم الجنائية.

استكتب 28 فيلسوفاً لإعداد كتاب عن فلسفته على نفقة اليونيسكو!

لم يتوقف رئيس جامعة القاهرة عند الأفكار الجنسية الكاملة، وإهانة المرأة في كتبه، إنما تمادى إلى تكليف 28 أستاذ فلسفة بإعداد كتاب حول أفكاره ومنهجه الفلسفي على نفقة جامعة القاهرة واليونيسكو بعنوان "فيلسوف التجديد والمواطنة والتقدم... دراسات في فلسفة الخشت النقدية".

ويكشف الدكتور أيمن منصور ندى، أستاذ الإعلام في جامعة القاهرة، أنّ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونيسكو" جمّدت تعاونها مع جامعة القاهرة بسبب التلاعب في المنحة المقدمة منها لجامعة القاهرة.

وبحسب ندى، عقدت "اليونيسكو" بروتوكول تعاون مع جامعة القاهرة لتقديم "كرسي اليونيسكو للفلسفة" في الجامعة لتمول عدداً من المشروعات البحثية في مجالات تخصصها (التربية والعلوم والثقافة) بهدف إثراء الحياة العلمية والثقافية، لكن "الدكتور عثمان الخشت لا يرى أن هناك علماً أحق بالدراسة من علمه، وما من ثقافة أجدر بالنشر من ثقافته، وليست هناك تربية أفضل من تربيته، لذلك، أمر بتخصيص المنحة كاملة لدراسة علمه وثقافته وتربيته".

ويوضح أن "جامعة القاهرة استضافت على مدار أيام عدداً كبيراً من الباحثين والمفكرين من كل الدول العربية، و**عدد**هم 28 للتباحث في فكر الخشت، وتم جمع الكلمات التي قيلت في المؤتمر في كتاب من 584 صفحة، وقد حصلوا مقابل الكتابة حول الخشت على مبالغ مالية كبيرة إلى جانب تذاكر السفر، وإقامة كاملة خلال المؤتمر".

وُخِّصت تلك التكاليف من ميزانية المشروع التي خصصتها "اليونيسكو" لحساب إعداد مشروعات بحثية في التربية والعلوم والثقافة.

ويؤكد أستاذ الإعلام، أن ما قام به الخشت لم يلق قبولاً من المنظمة الدولية العريقة، ويضيف: "قررت سحب دعمها ووقف تعاونها وإلغاء كرسي اليونيسكو للفلسفة في الجامعة، وتبرأت من الكتاب الصادر عن المؤتمر حول الخشت".

يحاول عثمان الخشت، الرئيس الحالي لجامعة القاهرة، تسويق اسمه باعتباره مفكراً كبيراً، ووضعه مع المفكرين والفلاسفة الكبار في لوحات الشرف، على رغم أن تاريخه العلمي والبحثي لا يؤهله لذلك، ويمكن أن تقتنع بذلك تماماً حين تقرأ كتابيه عن المرأة والجنس والعلاقات الأسرية.

يجلس **د. محمد عثمان الخشت**، رئيس جامعة القاهرة الحالي، على مقعد سبقه إليه "أبو الليبرالية المصرية" أحمد لطفي السيد، والمفكر **أحمد بدوي**، وخرج من الجامعة، التي ساهمت في دفع المجتمع المصري بعيداً من الفكر الظلامي **ونحو التقدم والإيمان بالعلم**، مجموعة من أبرز المفكرين والعلماء العرب الذين حققوا مكانة بارزة على المستوى العالمي، وفي مقدمتهم عالم الذرة، الدكتور مصطفى مشرفة، وعميد الأدب العربي، طه حسين، والدكتور محمد البرادعي، رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية الأسبق الحائز على "نوبل للسلام"، وتم **تصنيفها** عام 2004 في قائمة أكبر 500 جامعة على مستوى العالم، وتعتبر الجامعة الأولى مصرياً وعربياً، فهي مصدر إشعاع ثقافي وأكاديمي للباحثين العرب، لكن الوضع الراهن في مصر يشهد انحطاطاً عاماً.

في جميع الجوانب تجذّ وساطات وحملة مباخر ومناققين ومحدودين ومتلّونين يشغلون مناصب فائقة تجعلهم من صفة المجتمع المصري، وقادته، ومن بين هؤلاء محمد عثمان الخشت، الذي أصبح رئيساً لجامعة القاهرة منذ الأول من آب/ أغسطس 2017، ولم يتوقف منذ يومه الأول عن تقديم فروض الولاء والطاعة للدولة التي أتت به رئيساً للجامعة بـ"**التعيين المباشر**"، ما بين إحكام القبضة الأمنية وقتل الأنشطة الطلابية، السياسية تحديداً، وتغيير صارم في المناهج حتى تصبح على هوى الحكم القائم، وتخدم مشروعه السياسي، ودعاية سياسية تبلورت في تقديم **رشاوي انتخابية** للطلاب تزامناً مع الاستفتاء على **التعديلات الدستورية**، التي ضمنت للسياسي البقاء في الحكم حتى عام 2030.

الخشت.. وزير الثقافة المقبل؟

يستغل الخشت إمكانات الجامعة وموقعه الوظيفي لخدمة أهدافه المستقبلية وتوطيد علاقاته بالأجهزة الأمنية عبر تعاقدات مع شركاتها وآخرها التعاقد مع مستشفى "19011" **التابع لجهة سيادية**، إذ إنه يعرف أنّ رئاسة جامعة القاهرة هي مقدمة لمناصب أخرى سنأتي إذا التزم بالصراف المستقيم الذي ترسمه الدولة.

وتكشف مصادر رسمية لـ"درج" أنه مرشح قوي لنيل منصب وزير الثقافة في التشكيل الوزاري المقبل، ولهذا يقدم نفسه منذ توليه رئاسة جامعة القاهرة كإمام التجديد، وفيلسوف التقدم، وصاحب الرؤية **التنويرية**، وعدد من الأوصاف الحدائثة الرنانة التي تستسيغها الدولة المصرية في الوقت الحالي، ضمن حربها على التيارات الدينية.

تكشف طريقة اختيار رئيس جامعة القاهرة والأداء الذي يدير به أهم كيان علمي في مصر، الطريقة التي يتم اختيار القيادات بها، حتى وإن كانوا يتولون رئاسة مؤسسات علمية من الدرجة الأولى، لا بد أن تكون الكفاءة عنوانها، فلا تدقيق في أفكار الشخص، أو اتجاهاته، أو تاريخه، أو تحولاته، ما يهم هو تنفيذ الأوامر فقط. لكن الأرشيف لا يرحم أصحابه أبداً، فهو الشاهد الوحيد على انحرافاتهم وتحولاتهم، وهو الذي يهيل بالتراب عليهم في محكمة التاريخ.

سردية مقاومة للعنف الجنسي والتحرش في مصر: حراك من وإلى النساء



*سارة تونسي
صيف 2021

البيانو، والعنف والهيمنة
"أنا تعرّضت للتحرش!"

أنا تعرّضت للتحرش

أنا تعرّضت للتحرش مثلي مثل أكثر من ٩٠ بالمئة من البنات والسيدات في مصر. كانت أول مرّة أصطدم فيها بواقع الجريمة وكمالها من قبل الجميع. فهي الجريمة المثالية... يوجد ضحايا، لكن لا يوجد مذنبون. اليوم أوجّه أصابع الاتهام للمجتمع والدولة. كنت طفلة أحبّ الموسيقى وألعب على البيانو من سنّ الرابعة وكان لي مدرّسون عدّة على مرّ هذه السنوات، أفضلهم هاجر مع موجة الهجرة إلى كندا في أوائل التسعينات وأخرى تزوجت ثم أنجبت، ما جعل استكمال الدروس مستحيلاً. فبدأت الذهاب إلى معهد الموسيقى في الزمالك حيث قُسمت الدروس إلى قسم نظريّ أيام الجمعة والسبت وقسم عمليّ لمدة نصف ساعة مع المدرّس وحدنا في غرفة فيها بيانو. كان المدرّس أعرجاً وله شنب وهذا كلّ ما أذكره من شكله. وضع يده على فخذي: "أنتِ تعزفين كويس جداً، مثل الكبار". فرحنت من هذا الإطار لكن يده ظلّت على فخذي حتى دخل إلى الغرفة قرّاش (عامل) ينقل معلومة من شخص آخر. قال لي المدرّس بعدها إن هناك مكتبة بالجوار يجب أن نذهب إليها لتصوير النوتة للواجب المنزلي. ذهبت معه عبر الشارع لكن قبل أن ندخل العمارة كانت هناك ماكينة تصوير في كشك أمامي فسألته لو ممكن نقوم بالتصوير هنا، لكنّه قال لي إن "الكشك ده غالي". لم أوافق وقلت له إنني لن أذهب معه وإنه يمكنه الذهاب وحده لتصوير الأوراق. عندما جاءت أمي لتقلّني أخبرتها ما حدث فقالت لي إنني لن أذهب هناك مرة أخرى. وكان هذا كل ما تمّ بخصوص هذا المتحرّش. كرهتُ البيانو وكرهتُ كلّ ما يرمز إليه من واقع نعيشه لكن لا نتحدّث عنه. البيانو رمز القمع والعنف والهيمنة ورمز لصوتٍ مكتومٍ لآلةٍ وُجدت لتتكلم. كان الأول وليس الأخير، تلاه التحرش اللفظي في الشوارع ولمسات مدرّب التجديف الكهل لصدور الفتيات... إلخ.

العزلة الناتجة عن الفيروس المستجد كوفيد-19 جعلت أصواتنا الداخلية تتكلم وتحدّثنا عن كلّ ما غضضنا عنه البصر "كأنّه مش موجود... كأنّه ماحصلش". عندما رأيت النساء والفتيات يتقدّمن باعترافات على صفحات

التواصل الاجتماعي ضد أحمد بسام زكي أو جريمة الفيرموت وغيرهم على المدونة، كان واضحاً من التفاعلات ومن خلال ردّ الدولة والمجتمع على هذه الاعترافات من تعرّض لتحرش أو اغتصاب، أنّ الجريمة هي الرائد والمهيمن. والآن بعد أن نجا كلّ الفاعلين بفعلتهم، هل كان لكلّ الحشد حول قضية التحرش غرض؟ ماذا بعد؟ خلال العام الماضي في مصر، شاركت العديد من النساء شهادتهن حول التحرش والعنف الجنسي على منصات موجودة على شبكات التواصل الاجتماعي، من ضمنها المدونة "دفتر حكايات" و"أسولت بوليس" (شرطة الاعتداء). ترتبت على هذه الشهادات سلسلة من الآثار، حيث شكّلت مشاعر الاشمزاز والامتعاض والقهر صدى لمن ألحق بهنّ الأذى من قِبَل كلّ عابر سبيل وكل صوت صامت. وصفت تكاتف الدولة المصرية والمجتمع والدين بـ"الجريمة الكاملة" ليس مبالغة، حيث أنهم يُسكتون ويتجاهلون كلّ محنة يومية مرتبطة بكون الفرد يُصنّف اجتماعياً كـ"امرأة". في صيف 2020، سلّطت الحملات الإلكترونية لمناهضة العنف الجنسي ضد النساء الضوء على مجموعة من قضايا الاعتداء الجنسي والاغتصاب البارزة. ومع ذلك، يبدو أن الاتفاق الضمني الثلاثي، ما بين الدولة والمجتمع والثقافة، لا يسير في نفس الاتجاه. أصدرت النيابة العامة تصريحاتها، وألقت القبض على المعتدين، ثم أطلقت سراحهم في نهاية المطاف.

في ضوء وضعنا الحالي كمواطنات درجة ثانية وقدرتنا المحدودة والمتحكّم بها بالفعل، على التواجد في المساحات العامّة، كيف توطّر التعبئة النسائية ضد التحرش الجنسي العنف الجماعي المُمارَس من قِبَل الدولة والمجتمع والثقافة ضد النساء في مصر؟

وقّرت منصات "أسولت بوليس" و"دفتر حكايات" و"اتكلم/ي"، من ضمن منصات أخرى، مساحة للنساء في مصر. هذه المساحة الرقمية تمكّن الناجيات من فضح مرتكبي العنف و/أو الاعتداء الجنسي بأشكال مختلفة. ومن خلال القيام بذلك، فإنها تسمح للنساء بالتفوّه بمظالمهن وتوثّق بالتوازي هذه المظالم بعيداً عن هجمات الهيمنة الأبوية والتقاليد الاجتماعية والدينية إلى حدّ كبير.

الشهادات كأرشيفات وسرديات وسرديات مُقاومة

"دفتر حكايات" أو "المدونة" هي مدونة تنشر شهادات ناجيات من العنف الجنسي مع ضمان المجهولية التامة. دَعَمَ رئيس الوزراء أهمية المجهولية، من خلال تمرير قانون يعضد من حماية هوية الناجيات في حزيران/يونيو 2020، مما يعطينا مؤشراً لسبب عدم لجوء الناجيات من الاعتداء الجنسي للدولة بشهادتهن. لا يُعتبر هذا القانون علامة فارقة أو مقياساً للتقدّم فيما يخصّ الاعتداء الجنسي في مصر، وذلك بسبب المعايير المزدوجة التي تمارسها الدولة بشكل ممنهج – ما سنتعرّض له في باقي المقال. تستخدم صفحة الإنستجرام "أسولت بوليس" (شرطة الاعتداء) هذه المجهولية أيضاً. انطلقت "أسولت بوليس" سنة 2020، لفضح أحمد بسام زكي (ABZ)، وهو عضو سابق في مجتمع الجامعة الأميركية بالقاهرة ومعتدٍ متسلسل. تتنوع صفحات ومدونات أخرى، مثل "اتكلم/ي" (Speak Up)، نفس النهج في إتاحة مساحة مع ضمان المجهولية أثناء فضح المعتدين جنسياً.

أصبحت هذه الصفحات أكثر بروزاً وتداولاً على نطاق واسع في السنوات الأخيرة (2020-21)، ووراءها من يدرنها ويجعلن استمراريتها ممكنة. وبالرغم من وجود صفحات شبيهة في بلاد أخرى، فإن هذه الصفحات تتحدّث العربية وتتناسب مع السياق المصري. ونتج عن تعبئة النساء من خلالها، تغييرات ومكاسب كثيرة لنضالات النساء ضد الدولة والمجتمع والثقافة.

أولاً، تُشكّل الشهادات المشاركة على منصات مختلفة أرشيفاً، أو لأكون أكثر دقّة، أرشيفاً مُقاوماً لأفعال العنف المُمارَسَة ضد النساء. يعمل هذا الأرشيف بطريقة في متناول الجميع، وبعيداً عن تفحصّ ثالوث الدولة – المجتمع – الثقافة. هناك صدى لإتاحة هذا الأرشيف المُقاوم وتوثيق القضايا فيما أشار إليه كلّ من دوناتيلا ديلا

بورتا وماريو دياني كشكل من أشكال الإدراك من خلال البوح بالقصص (ديلا بورتا ودياني، 2006). خلقت قصص الناجيات من العنف الجنسي مجتمعاً من النساء، يجمعهن كونهن ناجيات في مصر، وتُوحدهن مظلمة مشتركة، تعرّضن لها في مساحات يحتلها الرجال.

ثانياً، خُلِق السردية المُقاومة يزيح اللوم من على عاتق الناجيات، بينما يوصم المعتدين. لم تفضح الشهادات بعض الرجال وحسب، بل خلقت أيضاً هذا الشكل من السردية المُقاومة، التي تصدّق وتعترف بالناجيات بدلاً من وصمهن بتشكيلة من الأسباب المبتذلة والمُستخدمة دائماً من قِبَل الثالث الخسيس (من ضمن هذه الأسباب ملابسهن أو سلوكهن أو وجودهن في الحياة من الأصل). تضع السردية المُقاومة المسؤولية على عاتق المعتدين، ممّا يرسّي أول أساس لحراك فعّال وتغيير مستمرّ.

وأخيراً، استثنافاً لتحليل ديلا بورتا ودياني فيما يتعلق بالتعبئة والفعل الجماعي في حالة العنف الجنسي في مصر، فقد طرحت الشهادات مظالم النساء المتعددة المرتبطة بأجسادهن وأشكال العنف المختلفة الممارسة عليهن. أصبحت قصص الناجيات أصواتاً معثوراً عليها لأجيال من الناجيات اللاتي لم يستطعن الحديث بسبب الخوف والوصم والوحدة. عندما أتاحت هذه الصفحات مساحة أمنة، كنّا بأمنٍ الحاجة إليها، حتى نُسمع أصوات النساء وحتى لا يتحمّلن أيّة تبعات للبوخ بشكل فردي.. اكتشفنا أنّنا كثيرات! تفشل استراتيجيّة العزل من خلال العثور على التجربة الجماعية: تجربتنا، نحن، الناجيات من جميع أشكال العنف الجنسي. أصبحنا جماعة، نجتمع ونتحرك في مساحتنا الخاصة، للتفوّه بمظالمنا بشكل مستقلّ بعيداً عن أي جهة مؤسسية قد تتداخل مع الثالث الخسيس. إذن لماذا وكيف يمكننا الحفاظ على هذه المساحات المستعادة وتنميتها؟

القضايا والهيمنة والنظام القضائي

التمتع بمساحة أمرٌ عظيم! امتلاك مساحة وصوت أمرٌ أعظم! أمّا إحراز تغيير في الدولة والمجتمع والثقافة، كنتيجة للتفوّه بالمظالم، وبدون أي شكل من أشكال التمييز، فهو مسألة أخرى تماماً. فكما أشارت ليلي أبو لغد في عملها، لا ينبغي اعتبار النظام القضائي مرجعاً قياسيًّا لتحرّر النساء (ليلي أبو لغد، 1998)، بل بالأحرى ينبغي اعتباره ميسراً. في الحقيقة، يمارس ثالث الدولة-المجتمع-الثقافة تهميشاً ويطبّق معاييرًا مزدوجة عندما يتعلق الأمر بحقوق النساء، أو عندما يتعلق الأمر حتى بأرشفة وتوثيق العنف ضد النساء.

أشيرَ لأحمد بسام زكي أول مرة في 2018، على مجموعة "تقييم أساتذة الجامعة الأميركية" (Rate AUC Professors) على "فيسبوك"، حينها تقدّمت الكثير من النساء بشهادتهن عن تعرّضهن للتحرّش الجنسي من قبله. جاءت آلاف التعليقات وشهادات أخرى من نساء ورجال، تحرّش بهم/ن أحمد بسام زكي جنسيًّا، كردّ فعل على المنشور. ومع ذلك، في 2020، مُسيخ المنشور، وسافر أحمد بسام زكي لأسبانيا ليدرس في جامعة مرموقة، قبل عودته لمصر. أنشأت نادين أشرف "أسولت بوليس" (شرطة الاعتداء) لتوثيق وتجميع شهادات الناجيات والناجين من عنف أحمد بسام زكي، ومع طفو قضايا أخرى إلى السطح، أصبحت المنصة أكثر تداولاً وأهمية. ألقى القبض على أحمد بسام زكي بعد أسبوع واحد من إنشاء صفحة "أسولت بوليس" (شرطة الاعتداء)، وفضحه من خلالها. في نيسان/ إبريل 2021، أي بعد شهر من محاكمته، حُكم عليه بالحبس ثمان سنوات، لإدانته بالاعتداء الجنسي. لقد استغرق الناجيات والناجين سنوات، حتى يتمكنّون نفسياً ولوجيستياً من التقدّم بشكواهن/م، بشكل مجهول وبدون التعريف بأنفسهن/م. تحمّلت الناجيات/ين والناشطات اللاتي تحرّكن معهن/م، عبء المجهود المبذول من أجل خلق ضغط على النائب العام ليأخذ موقفاً، وهذا يسهّل تتبّعه على صفحاتهن على منصات التواصل الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر أن أحمد بسام زكي هو جزء من مجتمع النخبة المهيمنة، وكذلك هم ضحاياها/ الناجيات من عنفه.

بالتوازي مع قضية أحمد بسام زكي، حازت قضية الاغتصاب الجماعي، التي أصبحت معروفة باسم "قضية الفيرمونت"، على انتباه الإعلام. في 2014، اغتصب أربعة رجال امرأة في فندق "فيرمونت نايل سيتي". في 2020، أُلقي القبض على المجرمين أثناء محاولتهم الهروب إلى لبنان، وأحيلت القضية إلى النائب العام. بالرغم من وجود مقطع مصوّر و39 شاهدًا – قُبض على إثنين منهم أثناء حضورهم للإدلاء بشهاداتهم – فقد أُطلق سراح كلِّ المتهمين بعد تسعة أشهر من المحاكمة، بسبب "عدم كفاية الأدلة". حَفَرَ المعتصبون الحروف الأولى من أسمائهم على جسد الناجية، وعلى ما يبدو، ووفقًا لأكثر من شهادة، فقد كانوا فخورين بما قاموا به. هم من مرّروا المقطع المصوّر بهدف التنافس مع مجموعة أخرى من عصابات الاغتصاب الجماعي. هل تمرير هذا النوع من المعلومات يعكس نهج المجتمع والدولة والثقافة في التعامل مع العنف الجنسي ضد النساء؟ كيف يعلم المجرمون أنهم سوف ينجون بفعلتهم؟ معتصبو الفيرمونت معروفون الآن بالإسم لدى الجميع، بالرغم من قرار إطلاق سراحهم. مما يدعم أكثر فأكثر ما أثارته أبو لغد حول قصور النظام القضائي كمرجع قياسي لحقوق النساء وحررياتهن.

النظام القضائي في مصر ليس للجميع، ولا يتعاطى بنفس الطريقة مع الجميع. في 2020، تحدّثت مع بيتا، محامٍ يعمل/تعمل مع لاجئين أفريقيين ومع منظمات تدافع عن حقوقهم في مصر. تواصلت معهم لأغراض بحثية مرتبطة بالاعتداء الجنسي والعنصرية ضد السود في مصر، وأقمت العديد من المحادثات غير الرسمية. قال بيتا إن النساء اللاجئات لا يذهبن لما هو أبعد من التقدّم ببلاغات في أقسام الشرطة بسبب الخوف من ترحيلهن. بالإضافة لذلك، فإنهن لا يمتلكن المقدرات المالية اللازمة لتكوين قضية مُحكّمة تُسَعِفهن في مراحل التقاضي المختلفة. كذلك، القادرات على الوصول لـ"أسولت بوليس" والمنصات الأخرى، هنّ حصرًا ممّن لديهن القدرة على الوصول للإنترنت، وعلى استخدام التقنية بشكل فعّال؛ ولذلك، يُهمّش قطاع واسع من "غير المواطنين" في هذه المساحات. حاجج/ت بيتا بأن قضايا العنف الجنسي والاغتصاب ليست موثّقة ولا يتمّ الحديث عنها، ولكنها عادةً ما تقع تحت تصنيفين رئيسيين: الناجيات من الاعتداء الجنسي في إطار العلاقات العائلية، أي من تعرّضن للاعتداء من قِبَل أحد أفراد الأسرة/ العائلة، ومن تعرّضن للاعتداء والاستغلال من قِبَل رؤسائهن في العمل بسبب الوصمة المحيطة بـ "النساء السوداوات" في مصر. إذا كانت هناك آية فرصة لبقاء حراك النساء ضد العنف الجنسي الجماعي في مصر، فمن المرفوض التخلّي عن أي أحد. وفي الوقت الراهن، يتطلّب هذا الحراك إيجاد استراتيجية للوصول إلى الناس ولتطوير مساحات أخرى غير مُهيمن عليها من قِبَل طبقة أو جنس أو عرق أو دين أو توجّه سياسي محدد.

تُعتَبَر الأشكال "القانونية" للعنف الجنسي ضد النساء، نقطة أخرى ذات صلة بالنظام القضائي المصري. تتنوّع هذه الأشكال، بدءًا من تشويه الأعضاء الجنسية للنساء (ختان الإناث) – والذي حُظِر وجُرّم سنة 2008، وشدّدت عقوبته القانونية في 2021 – وصولًا إلى كشوف العذرية والاغتصاب الزوجي. ينتج عن تجريم ختان الإناث استمرارية وزيادة في ممارسته سرًا في ظروف أكثر خطورة على النساء، الأمر الذي يفسّر بافتقار هذه الممارسات للشرعية وانعدام آليات الحماية وجملّة التهديدات التي تترتّب على أحكام قانون (بطرس، 2018). تُبلور ماجدة بطرس هذا "التهمك القانوني" فيما له علاقة بالعنف الجنسي في مصر، مما يشرح بدوره شكل الحراك الحالي القائم على الفضح وتمرير المعلومات بدلًا من اللجوء للإجراءات القانونية في المقام الأول (المصدر السابق، ص. 397). مازالت كشوف العذرية والاغتصاب الزوجي مُسوِّغين في القانون المصري ومن قِبَل الدولة، بالإضافة إلى أنّ الاغتصاب الزوجي مدعوم من قِبَل المجتمع والخطابات والثقافة الدينية. كشوف العذرية هي ممارسة قانونية رائجة، تقوم بها الدولة نفسها. في 2011، تعرّضت المتظاهرات في مصر لكشوف عذرية، في حضور أعضاء من أحد الأجهزة الأمنية (سواء من الجيش أو الشرطة) وأيضًا في حضور أطباء. في 2020، أُلقي القبض على أربع نساء، بسبب نشرهنّ مقاطع مصوّرة على "تيك توك" وأنّهنّ

بالاعتداء على "قيم الأسرة المصرية". وأثناء حبسهن احتياطياً، أُجبرن على الخضوع لكشوف عذرية كأحد إجراءات التحقيق معهن.

عند تأمل عدم القدرة على تحديد العنف الكامن في هذه الممارسة المُتَّبعة من قِبَل الدولة، يصبح انعدام العدالة في أي "عدالة" تنجزها الدولة في قضايا العنف الجنسي الأخرى بادية للعيان. مما يوضح أيضاً معاييرها المزدوجة والمبنية على طبيعة من يمارس العنف.

ختاماً، أصبحت الحجج من قبيل "ليس هناك اغتصاب في الزواج" و"الملائكة ستلعهنّ الليل بطوله [أي النساء اللاتي يمتنعن عن ممارسة الجنس مع أزواجهن]" و"الاغتصاب اغتصاب، لماذا نُطلق عليه اغتصاب زوجي؟!". من بين الحجج الأكثر شهرة – والأوسع تداولاً في الأونة الأخيرة – حول الاغتصاب الزوجي. تلخّص هذه الحجج مشكلة عدم تجريم الاغتصاب الزوجي لمبَررات دينية ومقدّسة، تتضمن أيضاً هذه المبررات شعار "البيوت أسرار" الأزلي، والمقصود به أنّ ما يحدث في المنزل ينبغي أن يبقى هناك! يتساءل مستخدمو هذا الشعار مستنكرين: لماذا نستدعي النظام القضائي المصري والدولة فيما يحدث داخل غرف النوم الخاصة؟ ومع ذلك، فإنهم يرون أيضاً أنه يحق للنظام القضائي أن يطلب من فريق طبي انتهاك النساء جنسياً من خلال إخضاعهن لبعض الـ "كشوف" كممارسة قانونية؛ ويحقّ لأسر المتزوجين حديثاً انتظار ممارسة الجنس ليروا دليلاً على عذرية النساء ما قبل الزواج (من خلال رؤية بقع الدماء الناتجة عن فضّ غشاء البكارة على الملاءة) كممارسة اجتماعية مُعتادة، ويحقّ لشيخ ما النفوّه جهراً بأنّ المتزوجات اللواتي يمتنعن عن أزواجهن "يستحقن الضرب". بالتالي، ليس هناك خطب ما في تدخّل المجتمع بين زوج وزوجة عندما تكون أحقبة ممارسة العنف و/ أو العنف الجنسي (الاغتصاب) هي موضوع التدخّل، حيثُ أن التطفّل هو ممارسة شائعة لدى الثالوث الخسيس.

كيف لا نعلق بين: "ماذا كانت ترتدي؟" و"ليس جميع الرجال معتدين!"

ينبغي أن يكون هناك مكاناً مخصصاً في الجحيم لكلّ من يستخدم هاتين الجملتين. بالتأكيد، لا يمارس جميع الرجال الإمتاع الذاتي في وسائل المواصلات العامة، مثلما فعل الطبيب عبد الرحمن مهدي، الذي عُرف بـ "مترش الميكروباص". في 2020، جلس مهدي في ميكروباص بجانب امرأة، وبدأ بممارسة الإمتاع الذاتي؛ وهي صورته ونقّدت ببلاغ ضده. ونتيجةً لذلك، حُكِم عليه بسنة سجن مع إيقاف التنفيذ. مع ذلك، دافع عنه الكثير من الناس، من ضمنهم زملائه من الأطباء، وحاولوا تقديم معلومات مزوّرة حول صحته العقلية وعدم قدرته على "التحكّم بنفسه" لأسباب طبية، بينما أشادوا به وبأخلاقه. لم يكتفوا بأنه صوّر، وبأن آخرين قد شهدوا أفعاله، أو بأن سائله المنوي كان على قميصه؛ فانبطاحاً من مبدأ "ليس جميع الرجال"، لا ينبغي إذن أن تكون العقوبة صارمة أو "بإمكانه الاعتذار للفتاة".

أحياناً الاعتذار لا يكفي، مثلما نجد في قضية الفتاة ذات السبع سنوات التي اقتادها شخص بالغ إلى مدخل إحدى البنايات في المعادي، في مصر، وحاول التهرّش بها. أوقفت امرأة تعمل في مكتب بالجوار محمد جودت، الذي صوّر بكاميرات المراقبة، وألقى القبض عليه لاحقاً. حُكِم عليه بعشر سنوات سجن، وفقاً لصفحة "اتكلم/ي" (سيبك أب) على إنستجرام. ولكن هل أنّ عقوبة كذلك ستوفّر حماية من العنف الجنسي وستمنع التهديد الدائم به، أم إنها، بدلاً من ذلك، تُستخدَم لإعطاء شرعية للدولة المصرية؟ قال جودت، أثناء محاكمته، إنّ "أدى فريضة الحج"، مما يعني أنه في مرتبة أعلى دينياً وبالتالي ينبغي أن يتمنّع ببعض من التساهل أو الإعفاء! للأسف، اعتقد بعض الناس أنه يستحقّ معاملة خاصة: كان هناك العديد من المنشورات والتعليقات المتعاطفة معه على منصات التواصل الاجتماعي، وقد وصل بالبعوض الأمر إلى القول بأنّ "الفتاة معتادة على ذلك... إنها من الشارع... جميعهن يقمن بذلك". هذه التعليقات تعطي لمحة عن محدودية الأثر الناتج عن تدخّل الدولة، إذا لم

يرافقه الاعتراف الاجتماعي بضرورة المحاسبة والعدالة باعتبارها عناصر مفقودة، كما تعطي لمحة عن أهمية التعبئة المستمرة ضد العنف و/أو الاعتداء الجنسي في الإشارة لتلك المحدودية.

أثناء حوارنا عبر الإنترنت عن فيلمها القصير "ظلّ القاهرة"، قالت المخرجة المصرية، تارا شحاتة: "تعرّضت الممثلة ذات الإثنى عشر عامًا للتحرش في الشارع أثناء التصوير". في هذا الفيلم، تقرّر البطلة ذات الإثنى عشر عامًا فعل شيء حيال التحرش، فتبدأ في ارتداء ملابس الأبطال الخارقين لمحاربة المتحرّشين من خلال رش أعينهم برذاذ. شرحت تارا ضخامة مشكلة التحرش في مصر، بينما تحكي قصة تحرّش أحد عابري السبيل بالممثلة، في إشارة إلى المدى الذي تُستخدم فيه ملابس الناجيات لوصمهن. تشكّل هيمنة المغالطات الثقافية وما يتبعها من خطابات، جزءًا من الحدود التي يحاول الحراك النسوي الحالي التغلّب عليها والطعن فيها. ويكتسب أحيانًا دعمًا من الدولة و/أو من السلطات الدينية في إبراز على من تقع المسؤولية عند الحديث عن التحرش والاعتداء الجنسي. يُستخدّم دعم الدولة والمؤسسات الدينية الانتقائي (أو المعايير المزدوجة)، والذي يقدمونه فقط عندما يتناسب مع أجندتهم الخاصة، كمُسكّن، بينما يمدّعون الرأي العام ويعرّضون هذا الدعم باعتباره داعٍ للاحتفاء. يؤكد هذا الدعم "المشروط" وجود معايير مزدوجة لدى المجتمع أيضًا، ويعزز من وجودها. على سبيل المثال، صرّح الأزهر، وهو أعلى سلطة دينية إسلامية، بدعمه للناجيات من التحرش الجنسي والاعتداء، وسلط الضوء على أنّ ملابس النساء ليست لها علاقة بجريمة التحرش.

لتقديم المزيد من الأمثلة على المغالطات الثقافية التي تهيمن عند الحديث عن العنف ضد النساء و/أو الاعتداء الجنسي في مصر، وبدون الخوض في أغلب أعمال عادل إمام السينمائية، أودّ التعرّض لأغنية تميم يونس "سالمونيلا". نُشرّت الأغنية في 2019، وتحدّثت عن رجل يتودّد لامرأة، فترفضه. نتيجة لذلك، يتمنّى أن تصاب بالسالمونيلا، وهي بكتيريا غازية ومميّتة أحيانًا، ليلقنّها درسًا بسبب رفضها له وقولها "لا". انتقدت الكثير من النساء كلمات الأغنية على الإنترنت، ولكن كان من الصعب على آخرين رؤية المشكلة في تحريض الأغنية على العنف ضد النساء أو ضد النساء اللاتي يقنن "لا". وبالرغم من المطالبة بحذف الأغنية، لم تُحذف، واستمرّت نجومية يونس وقبوله كعضو في المجتمع الإعلامي، وواصل الكثير من المؤثرين (الإنفلوونسرز) أو مدوّني الفيديو عملهم معه. أصبح هذا القبول، وهيمنة الثقافة التي تدعم التحرش والعنف، أكثر إشكالية عندما أفصحت طليقة يونس عن تعرّضها للاغتصاب الزوجي من قبله أثناء زواجهما. تمّت مشاركة شهادتها على نطاق واسع على منصات التواصل الاجتماعي. موضوع يونس "وسالمونيلا" ليس إلا مثالًا، وتوضح جريمته الجنسية المرتكبة بحق زوجته في ذلك الوقت، أن الدعم العام لهذه الأفكار لا يمكن فصله عن الممارسة.

طريقة أخرى كي لا تعلق بين "ماذا كانت ترتدي؟" و"ليس جميع الرجال" هي عدم الوجود من الأصل. العديد من قضايا التحرش الجنسي اليومية في مصر لا توثق و/أو لا تأخذ مسارًا قانونيًا، وتُطبّع اجتماعيًا وثقافيًا. مازالت الشهادات على الإنترنت والسرديات المقاومة مقتصرة على من يمكنهن الوصول إليها، مما يعزز من الاحتياج للمحاسبة والمقاومة المستمرة والإرادة لما أسمته إلسا دورلين بـ"الرعاية الصعبة" (2017)، ص.174). يوضح هذا المصطلح، المُستلهم من رواية هيلين زاهافي، الحاجة لتعزيز قوّتنا باتجاه الفعل والمبادرة بدلًا من أن يقوم آخرون برعايتنا نيابةً عنّا (المصدر السابق). يمكن للتحرك من داخل أنظمة العنف أن يبدأ من خلال تقديم تعليم جنسي، ورفع الوعي، بالتوازي مع استعدادنا لمواجهة ما قد يصحب ذلك من عنف في مصر ضد "الفتيات العاديات" أو المرأة المصرية "العادية"، على أن تشمل من ليس لديهن وجود على شبكات التواصل الاجتماعي. على حراكنا وحركتنا خلق مساحة لهن للتعبير عن أنفسهن، بأنفسهن، بطريقة آمنة، حتى لا نهتمّش المهمّشات بالفعل.

الخلاصة

بعيداً عن سياسات الأمل، وعن الشعور بالذنب الناتج عن اختبارنا الدائم للعجز حيال العنف الجنسي في مصر، علينا الاعتراف بأن كل ذلك يمثل ظاهرة ونتيجة. إنه نتيجة للأسباب المتشابكة المعروضة في هذا المقال، بدءاً من السردية المهيمنة حول العنف الجنسي في مصر وحول الناجيات منه – والتي تشمل سردية الدولة – وصولاً للهيمنة الثقافية التي ترضي هذا العنف اجتماعياً. تتغير السردية مع فضح المعتدين وتجهيل الناجيات، وتُخلق سردية مقاومة، في مساحات رقمية، تُتيح محتوى بالعربية والإنجليزية. توصل هذه السردية المقاومة المجرمين ولا توصل الناجيات.

تتجسد المساحة الأساسية لممارسة السلطة وفرض محدّدات الحراك الحالي ضد العنف الجنسي في مصر، في المساحة المشتركة بين الدولة والمجتمع والثقافة (بما يشمل الدين). التقاطع بين هذا الثالوث يشكل التحدي الأساسي أمام تحقيق تغيير جوهري أكبر فيما يتعلق بالعنف الجنسي وفي كيفية مقاومته في المساحات المعنية، التي يتداخل فيها الثالوث. تحتاج الحلقات الأضعف في شبكة الدولة-المجتمع-الثقافة للتعريف بها والتشديد على وجودها، حتى تصبح هذه الجريمة الكاملة جريمة مكشوفة.

في النهاية، يكمن هامش كبير مما "فُقد في الترجمة"، بين مظالم النساء المصريات في مقاومتهن للعنف الجنسي وممارسات الدولة. فبينما تُسجّل العديد من التطوّرات الحديثة من جانب الدولة، مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به حتى تتمكن النساء من انتزاع وامتلاك مساحتهن كمواطنات قادرات على ممارسة حقوقهن. لا نرغب في أن يصبح هذا التغيير في حشد النساء طريقة أخرى لتعريف أنفسنا أمام الدولة والمجتمع والثقافة أو لأي كيانات أخرى قد تكون مهتمة بذلك.

مؤسسة جنوية حرة

الرضائية كمفهوم شائك في الجنس



*نانلة منصور

28 فبراير 2020

ملفتُ كتاب الرضا أو الرضائية (Le Consentement)، لكاتبتة الناشرة فانيسا سبرنغورا، الذي صدر في فرنسا بداية الموسم الأدبي لهذا العام عن دار نشر غراسييه. هو ملفتٌ بين أمثاله من الكتب الشهادات غزيرة الإنتاج و الأقلة بسرعة خارج الموسم الأدبي من كل عام، وذلك نظراً لأثره الكبير ضمن السجال الاجتماعي الثقافي الفرنسي حول الحريات والعلاقات الجنسية، غير أنه يتعدى هذا الأثر، وهو ما سأحاول أن أحيط به في هذا المقال، كما سأحاول أن أطرح ما تحفّزه موضوعه الرضائية من نقاش وإعادة أشكلة لمجموعة من المفاهيم.

تروي الكاتبة تجربتها الشخصية حين تعرّفت، وهي مرافقة بعمر الأربعة عشرة عاماً، على الكاتب غابرييل ماتزنيف، الذي كان حينئذ في بداية العقد السادس من عمره، أي أنه يكبرها بأكثر من ستة وثلاثين عاماً، وذلك من خلال عالم النشر والثقافة حيث كانت أمها تعمل. التقته في سهرة للأصدقاء، أطل خلالها التحديق فيها هي الصبية الخجولة، وظلّ يبتسم لها حتى آخر السهرة، وهي التي كانت متعطشة لاهتمام أي رجل بعد تجربة عائلية قاسية عانت فيها من إهمال أبيها وتركه للبيت العائلي وهي في عمر صغير. وقعت الراوية في غرام الرجل وما يمثله في عالم الكتب، عالمها المفضل، وانجرت معه في أهوانه البيدوفيلية، التي لم تكن تعرفها في حينها رغم تناهي الكلمة إلى مسامعها، ورغم أن الرجل في لقائهم الجنسي الأول لم يتردد في قلبها على بطنها حين توجست من إيلاجه، قائلاً لها «حسناً، سيكون الأمر كما مع الصبيان الصغار»، أي أن بيدوفيليته لم تكن مخبأة أبداً.

قبل عقد من لحظة اللقاء تلك، كان الكاتب قد أصدر روايتين جُمعتا في كتاب واحد بعنوان تحت سن السادسة عشر، يحكي فيه الكاتب عن حب الفتوة على العموم «الأيفيولية»، الفتية من الصبيان والبنات، وتذكر الكاتبة أنه كان دائماً ما ينظر لفكرة أن الفتوة هي «جنس ثالث» غير مرتبط بجنس بعينه، ويبدو أن الكتاب، في تلك الحقبة التاريخية اللاحقة للحظة أيار 1968، قد لاقى ترحيباً في الأجواء الثقافية المتغنية بالتححرر الجنسي.

في الكتاب محكّات تطرح كثيراً من الأسئلة، مثل الأجزاء التي تحكي فيها الكاتبة عن موقف أمها، المستغرقة في عملها الثقافي في مجال النشر الأدبي، فاستهجان الأم العابر لتلك العلاقة لم يصمد أمام عناد المراهقة المتشبثة بموقفها رغم بعض التحذيرات والتلميحات بأن الكاتبة التي تقيم معه علاقة بيدوفيلية. وقد تراوحت ميوعة موقف الأم بين أن تقبل باستئجار الكاتبة لشقة صغيرة خصّصها للقاءات الغرامية مع ابنتها المراهقة، وبين أن تطلب من ابنتها ألا تذكر شيئاً عن العلاقة إياها أمام جدّتها، والديّ الأم، تجنباً للمشاكل. وكان الأصدقاء المقربون للأم على دراية بتلك العلاقة، واعتبر بعضهم أن الفتاة محظوظة لأنها عشيقة كاتب معروف في الأوساط الثقافية.

والحال أن الكاتبة في فرنسا كان، وربما ما يزال، أيقونة لها هالتها من القدسية والحصانة. في الحقيقة، يطرح موقف الأم تساؤلاً حول تاريخانية مواضيع الرغبة والجسد والعلاقات الجنسية بين عالم الكبار وعالم الصغار، ويطرح كذلك تساؤلاً حول تاريخانية وثقافية مفهوم النضوج الجنسي والمراهقة. الأم، ابنة عصرها كما قلنا سابقاً، العصر الداعي للثورة الجنسية وتحرر الأبدان من كل سلطة وعرف اجتماعي؛ ولكن ألا ينتاب أولياء المراهقين في كل العصور كدرّ ماء، أو عدم راحة، لفكرة ارتباط صغارهم بعلاقات جنسية مع من يكبرونهم بثلاثة عقود؟ هل محرمات الرغبة تاريخانية وثقافية فعلاً؟

تخبرنا لحظة مفصلية ثانية عن الحقبة التاريخية المتعلقة بالجنسانية في فرنسا، وهي عندما تتعرض الكاتبة في مراهقتها، وأثناء علاقتها بالكاتب المشهور، لجرثومة تهاجم مفاصلها، تبقى على إثرها نزيلة المستشفى لفترة طويلة للاستشفاء، يزورها خلالها العديد من الأقارب والأصدقاء والأطباء، من بينهم طبيب نفسي، دون أن يستهجن أو يستقصي أحد من أولئك عن علاقتها الجنسية المبكرة، ولا عن كون المرض عدوى من العشيق الذي يكبرها بأكثر من ثلاثة عقود، والذي يعيش علاقات غرامية متعددة خارج وداخل فرنسا. كذلك، استوقفت شرطة حماية الأطفال والمراهقين الكاتبة، بعد تلقيها رسائل مغلطة الهوية حول غابرييل مترنيف وعلاقته بالصبيّة، ولكن الأسئلة لم تأخذ طابعاً جدياً، بل طابعاً شكلياً بحثاً تكفل عدم جديته حصانة الكاتبة وسمعته في الأوساط الأدبية، وكانت كافية ليأخذ المذكور احتياطاته حول الموضوع ويتجنب المساءلات.

وهناك أيضاً لحظة أخرى بالغة الأهمية، تستذكر فيها الكاتبة البيان الذي وقع عليه 69 مثقفاً فرنسياً من كل الضفاف السياسية، وتم نشره في صحيفتي لوموند ولبيراسيون عام 1977، يطالبون فيه، باسم الحريات، أن يُسمح للبالغين بإقامة علاقات مع الصغار؛ ويدافعون فيه عن ثلاثة رجال كانوا قد أوقفوا قبل ثلاث سنوات لاستغلالهم الجنسي لفُصّر تحت سن الخمسة عشر عاماً. ومن بين الأسماء الموقعة نقرأ: جان بول سارتر، رولان بارت، سيمون دو بوفوار، جيل وفاني دولوز، جاك لانغ، برنارد كوشنر، لوي أراغون، أندريه غلوكسمان، فرانسوا شاتليه، وفيليكس غاتاري. كانوا يرون أن المراهقين ليسوا ضحايا، بل راضين وموافقين تماماً.

ونذكر تعقيباً على ما ورد في كتاب سبرنغورا، أن هناك مقابلة شهيرة لميشيل فوكو مع الكاتبة غي كوغنيم، أحد مؤسسي «جبهة المثليين للعمل الثوري»، على راديو فرانس كولتور، يُدينان فيها تجريم البيدوفيليا وتقنين سن الرشد الجنسي، وينتقدان التدخل الزائد للأطباء والأخصائيين النفسيين في عمل المحاكم القانوني، باعتبار أنهم يخلقون مظلومية جديدة حول الانتهاك الجنسي للأطفال الفُصّر، ولا يستمعون لكلام الأخيرين الذين ردّوا أمام منابر المحاكم أنهم كانوا راضين/موافقين. ومن الحجج التي أوردها فوكو كذلك، أن لا أحد يستمع لحق الأطفال في اللذة الجسدية. في سياقات أخرى، ينتقد ميشيل فوكو مفهوم الرضا كمفهوم غائم وغير محدد لا يرقى لأن يكون مفهوماً قانونياً.

في النهاية، تتمكن الراوية من إنهاء علاقتها مع الكاتب غابرييل ماتزنيف، محاولة لسنوات أن تتخلص من آثار تلك العلاقة على حياتها العاطفية والجنسية، ونشعر من خلال الكتاب أنها لم تفهم موقف أمها غير الصارم من تلك العلاقة المدمرة. تتساءل سبرنغورا إن كان هناك رضائية/رضا من طرفها، وكانت إيجابتها حتماً نعم؛ كانت موافقة على العلاقة، وقاومت استهجان أمها كمرافقة عنيدة تعرف ماذا تريد، ولكن ما الذي يغيره رضاها في أن الكاتب غابرييل ماتزنيف كان معتدياً وبيدوفيلياً؟ يتركنا الكتاب مع هذه التساؤلات حول مفهوم شائك جداً، مفهوم الرضائية.

قد يكون المعادل المختار في العربية محفزاً أولياً للنقاش، فالرضا هو القبول في تبادل إنساني ما (consentement)، والرضا هو الاكتفاء والامتلاء (satisfaction)، وهما ليسا مفهومان متلازمان بالضرورة، وخاصة في العلاقات الجنسية. ولا نقصد بالاكتفاء هنا الاكتفاء بالمعنى الجنسي، ولكن مجرد الاكتفاء النفسي. قد يكون النقاش الفلسفي حول ما يفترضه القبول في العلاقات الجنسية ضرورة أولية للتفكير في كيفية تقنيته، للبتّ والفصل فيما هو اعتداء وما هو عنصر من فضاء الرغبات والتهويمات الجنسية. وليس من السهل، بل ليس من النزاهة أيضاً، أن نتجاهل دون تفكير وتأمل مسبق ما أصبح يُسمى «بيان دونوف»، إشارة إلى الممثلة الفرنسية كاثرين دونوف التي نشرت عقب حملة «مي تو» بياناً وقعه متفقون آخرون، تعترض فيه على تقييد فضاء المخيال الجنسي اللازم للمغازلة بحيث يصبح عقياً؛ أين الرضا في مقاربة دونوف؟ الرضا بوصفه العنصر الإيثيقي الأهم في أي علاقة جنسية؟ وهل يمكن أن تُكزس فكرة الرضائية دون تبريد لحيز الغواية يجعل من العلاقة الجنسية عقد بليد كأي عقد آخر؟ لا يخبرنا الكثير باللغة العربية على الموضوع.

أعجبتني نقاش أحد الفلاسفة الأكاديميين حول الرغبة والإرادة الحرة في تعريف الرضا/القبول¹، وحول مفهوم الكرامة كمبدأ أعلى؛ أعلى من الأفراد والنوات وقبولهم المشروط ضمن ظروفهم غير الحرة بالمطلق، حيث لا حرية مطلقة في الشرط الإنساني، وبالتالي لا خيار حراً بالكامل تُحمّل الفرد الواحد عبءاً، أي عبء القبول.

يسند دافيد سيمار الرضا/القبول إلى أحد مفهومين اثنين: الإرادة الحرة أو الرغبة، وهما منظوران يغيران في معادلة الرضائية الجنسية، حيث أن الإرادة والرغبة ليستا مترادفتين يمكن التبدل بينهما بحرية. فمن الممكن جداً أن نرغب بالشيء دون أن نريده، وهذا ما يحصل أحياناً في العلاقات الجنسية. على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يرغب بطرف ثالث غير الزوج كشريك جنسي دون أن يريد ذلك حقاً، تمسكاً بالوفاء للزوج؛ وعلى العكس من ذلك، يمكن للمرء أن يريد علاقة جنسية دون أن يرغب حقاً بها، وهو ما يحصل حين يقيم علاقة جنسية لإرضاء هاجس نرجسي أو لتهدئة قلق ما، أو حتى من أجل المال.

الإشكالية في إسناد الرضائية إلى الرغبة أو إلى الإرادة الحرة هو المكانة التي نعطيها للعقلاني الواعي، أو اللاعقلاني اللاواعي، في السلوكيات البشرية. حين يتم ربط الرضائية بالرغبة، ويصبح العمل الجنسي مقابل المال مُجرماً، وهذا ما حدا ببعض المنظمات النسوية الفرنسية إلى تجريم البغاء واعتباره امتهاناً للإنسان، باعتبار أنه لا يمكن الحديث عن رضائية حين تكون الحاجة إلى المال هي الدافع وراء ممارسة الجنس.

بحسب ديكرات، الرغبة محكومة بالإرادة والإرادة محكومة بدورها بالعقل وما يوفره للرغبة، حتى أن الإرادة والعقل قادران على تغيير الرغبات. على عكس سبينوزا وفرويد، اللذين يريان أن الرغبة هي أساس جوهر الإنسان. بالنسبة لسبينوزا، الرغبة مثل كل شيء تجتهد لاستمراريتها وتحقيق ذاتها، ليس ذلك فحسب، بل إنها تعي جهودها للاستمرار وتحقيق ذاتها، وليس للعقل القدرة على تقييم الرغبات وفقاً لما هو جيد وما هو سيء، بل إنه يُضفي قيمة جيدة على موضوع الرغبات بقدر ما نرغب بها. وبحسب فرويد، الرغبة هي البحث عن شعور بالرضا مُعاش سابقاً ومرتبطة بتمثيل ما، وهي من القوة بمكان بحيث تنظم طبيعة علاقات المرء مع محيطه،

ولكنها قد تُكَبِّت بفعل الوعي والإرادة، وبالتالي فمن الصعب بناء تصور عن الرضائية مبني على الرغبة الصرفة أو على الإرادة الحرة للفرد المجردة من أي مُقَيَّد.

إن غياب الشرط الإنساني الحر بالمطلق، الحرّ من كل قيد اجتماعي أو قيد نفسي متعلق بالكبت النفسي لل رغبات، كل ذلك يجعل من الرضائية مفهوماً صعباً التحديد، ما جعل كثيراً من المنظمات النسوية تنتقده في إطار مناهضتها للدعارة والجنس المأجور، معتبرة أن القبول والرضائية مفهوم يتراوح بين الانخراط الكامل في العلاقة الجنسية كقرار واعٍ والإذعان تحت ضغط ظروف معينة، مثل ظروف الرق والإتجار بالبشر، أو الضعف والهشاشة، أو الوقوع تحت سلطة ما.

بحسب الفيلسوفة والمنظرة النسوية جنيفيف فريس -وما زلنا نقرأ من مقال دافيد سيمار- فإنه من العسير الدخول في حميمية الأفراد لتقييم طبيعة رضاهم في العلاقة الجنسية، وهو ما يبقى العامل الأهم قانونياً. ومن المهم أن نفهم العلاقة الإشكالية بين الرضائية على المستوى الفردي، أي حين يعلن الفرد بضمير المتكلم «أنا راضٍ»، وبين الرضائية على المستوى السياسي الجمعي، ومن هنا تأتي قيمة الكرامة الإنسانية كقيمة عليا تتسامى على الأفراد والحالات والمُقَيَّدات بعينها، ويجب مراعاتها والرجوع إليها بغض النظر عن الحالات الخاصة. نسوية أخرى هي ميشيلا مارزانو تؤكد على تعقيد مفهوم الرضائية، حيث لا يمكن أن نختزل الفرد إلى ما يقوله، فما يقوله واعياً ليس بالضرورة ما يخفيه في لا وعيه، وهو المبدأ الأساسي في كل مقارنة نفسية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فليس بالضرورة أن يكون الفرد شفافاً تجاه نفسه، لا يترواح في رغباته وأقواله، وحرّ من أي شرط ومُقَيَّد.

من هنا نعود مرة أخرى إلى الكرامة الإنسانية، أي الاستناد إلى عنصر خارج عن فردانية ومحددات شخص بعينه، للتدقيق في الممارسات الجنسية وإدانتها حين يلزم، حتى تلك التي قد لا يدينها القانون، أو لا يدينها بالإجماع، مثل العمل الجنسي. فالمسألة أخلاقية هنا، وليست قانونية. والكرامة كقيمة بالمعنى الكانطي للكلمة، التي يُزعم أن البشر يتقاسمونها، هي احترام الإنسان لنفسه وللآخرين.

وطبعاً يرجع التفسير الكانطي للكرامة كقيمة عليا في لحظة ما إلى الحرية المطلقة للعقل، عقل الفرد الذي يستطيع أن يُحاكم ويلج إلى قيمة الكرامة، وهو ما طرحته الجمعيات النسوية التي أتينا على ذكرها سابقاً في النص كشرط غير متحقق. الحرية المطلقة دون مُقَيَّدات هي شرط لا إنساني، فكيف يمكن إذن إحقاق الكرامة كمبدأ أعلى. تتعلق المسألة بتقييم بعض الممارسات مبدئياً دون الدخول في ظروفها وحيثياتها، والمثال الأسطع هو العمل الجنسي، فوق مقارنة النسويات والمنظمات النسوية الراضية للعمل الجنسي والدعارة، هذه الممارسة هي بالمطلق اغتصاب، والمنخرط فيها هو ضحية بغض النظر عن حيثياته أو عن كونه أبيضاً أو ملوناً، يمارسها بملء إرادته أو لحاجته الاقتصادية، أو لوقوعه تحت نير عصابات للاتجار بالبشر.

ينطبق التوتر عينه بين إرادة الفرد وبين إحقاق قيمة عليا في حالة تقييم الممارسات الجنسية السادومازوشية، حين ننظر من منظور أخلاقي، وليس من منظور أنثروبولوجي أو من منظور التهويمات الجنسية المشروعة حين تُحدّد زمنياً بفترة الممارسة وتكون خارجة عن علائق السلطة والتسلط. بالنسبة لبعض التوجهات النسوية، هذه الممارسات هي بالمطلق امتهان، وخاصة للمرأة. تُذكرني هذه التساؤلات بمقطعين من الثلاثية السينمائية المأخوذة عن رواية إيروتيكية هي خمسون درجة من السيد غراي، التي حققت نسبة مبيعات عالية جداً. في المقطع الأول، يفاوض السيد غراي من وقع عليها خياره وأحبّها حول ممارسته الجنسية التي لا يريد لها خارج الـ«ب د إس إم» أو السادومازوشية، ويأخذ التفاوض شكل التعاقد الرسمي، حيث يُدرّس كل تفصيل للممارسة المقبلة في عقد مكتوب يمكن للمتعاقد أن يفاوض عليه، تقبله أو تنقضه أو ترفضه كلياً. «تقبل» المتفاوضة ضمن مشهد أكثر إحصاءً إيروتيكياً من مشاهد الجنس الصرفة، لوجود تلك المساحة من غير المقول حيث تقبع

المرغبات غير المحددة، رغم وجود العقد. ننتقل إلى المقطع الثاني، حين تطلب الشريكة المرأة من السيد غراي التوقف فوراً عن إكمال جلده لها، وإنهاء العلاقة المؤلمة والممتهنة لها. بالرغم من تجارية الفيلم الهوليودي وإشكاليته بالنسبة للنسويات، لكني أرى أن هذين المقطعين قد أوضحا بشكل جلي إشكالية مفهوم الرضائية، كمفهوم متحرك وظرفي وذاتي شخصي، وقد يكون قد ألمح كذلك إلى وجود شيء ما، أعلى، لا أريد بالضرورة تسميته قيمة عليا، لكنه مرتبط بالكرامة وعدم الامتهان.

بالعودة إلى كتاب سبرنغورا، وإلى تأكيدها على أنها كانت قابلة وراضية في لحظة مراقبتها بالعلاقة الجنسية مع الكاتب البيدوفيللي، وهو التأكيد الذي أراه أهم ما في الكتاب، إلى جانب تساؤلها الجوهري حول قانون الصمت «الأوميرتا» الذي كان سائداً في الأوساط الثقافية الفرنسية، أوساط الكتابة والنشر المتحررة في حينها من ضوابط أخلاقية أدبية. بالعودة إلى هاتين النقطتين، نرى أن القيمة العليا للكرامة الإنسانية ينبغي أن تُصاغ بوضوح ووفقاً لضوابط أخلاقية بيّنة، حتى لو بدت شديدة الطهرانية، منعتة من الأفراد ورضائيتهم أو عدم رضائيتهم، فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية مع القصر، وفيما يتعلّق بسن الرشد الجنسي. لا ينبغي أن يختلط فضاء الرغبة الجنسية عند القاصر بأي شكل من الأشكال مع من هم أكبر منه سناً، ومن المؤكد أن فوكو على حق حول رغبات واستمتاع القاصرين الجنسي، ولكنه حتماً ليس على حق في تفصيل أين ومع من تُفضى تلك الشهوات. العلاقة مع الكبير هي علاقة سلطة فيها امتهانٌ مهما ادعينا، والضوابط ينبغي أن تصطبغ بسمه كونية غير ثقافية رغم اختلاف مفهوم النضوج الجنسي بين الشعوب والثقافات.

لا يبدو أن مفهوم الرضائية سيصبح أقل إشكالية قريباً، ولكنه يستحق تأملاً واشتباكاً أكثر حدة في ثقافتنا على وجه الخصوص، ويستحق أن نعالج كل سياق على حدة، مع إعلاء قيمة الكرامة واللامتهان. وحين نقول إن حيّز الرغبة وحيّز الإرادة متداخلان وغير واضحين، فهذا لا يعني أن الرضائية مفهوم غير سديد بحيث يتم افتراض رغبات مخبأة وراء تمنع ظاهري، كما أن الرضائية كعنصر أخلاقي أساسي في العملية الجنسية لا تعني من جهة أخرى قتل فضاء الرغبة وغير المقول كحيّز للفتنة. المقصود بكل بساطة أن الرضائية تحتاج إلى نقاش وتعريفات جديدة في لغتنا وثقافتنا.

ختاماً، ومن قبيل الساركازم، وللتدليل على نفاق الأوساط السياسية، دعونا نُذكر أن جان ماري لوبين الذي لم ينقطع، في سياق نقده وتشهيره باليسار الفرنسي، عن التذكير بأن دانييل كوهن بندت، السياسي الفرنسي الألماني والنائب الأوروبي عن حزب الخضر الفرنسي، هو شخصٌ بيدوفيلي، ولكن جان ماري لوبين صديقٌ مقربٌ لغابرييل ماتزنيف، الكاتب، بطل كتاب سبرنغورا.

نعم تعني نعم: أسئلة الجنس والمتعة والأذى



*مى أبو عودة

24 نوفمبر 2017

أثار موضوع ما بعد دولة القانون: حروب الجنس النسوية بين «نعم» و«لا» نقاشات مطولة في الاجتماع التحريري لـ«منشور»، ورأينا أن ننشره ونتيح فرصة الرد لمن يختلف معه، وهذا أحد الردود.

حين يمارس يساري عربي ماركسي النزعة جهداً في تثقيف نفسه بأدبيات النسوية الغربية، يكتشف أنه يتنازعها تياران، الأول تيار «الأذى»، أي التيار النسوي، الذي يجعل إطاره السياسي هو الانطلاق من العنف الجنسي الواقع على المرأة، والثاني تيار «الجنس» المتحالف مع بعض تيارات الحركة الكويرية (الكوير مصطلح عام يشير إلى الأقليات الجنسية من غير المغايرين)، والذي يكون إطاره السياسي التمحور حول الحرية الجنسية، فالحركة الكويرية تدعو إلى تحرير الجنس من مقولات الجندر، وتحرير الجندر من مقولات الغيرية.

بالنسبة إلى هذه الحركة، مشكلة الجندر ليست الحكم الأبوي بل الحكم الغيري، ولذلك فأجندتها الأساسية هي التحرر الجنسي.

بعض تيارات الحركة الكويرية متحالف مع النسوية وينظر إلى الغيرية كأنها تعبير عن الحكم الأبوي. وبعضها الآخر ينظر إلى تشريعات النسوية التي تنظم قوانين التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي بارتياح، بدعوى أنها تؤدي إلى رقابة اجتماعية وقانونية على ممارسات الكويريين ضد الجنس، ويتحالف مع تيار الجنس، الذي نشأ داخل الحركة النسوية في ثمانينيات القرن الماضي، كرد على محاولة بعض تيارات النسوية الراديكالية تنظيم استهلاك أدبيات البورنوغرافيا.

حين يرى الرجل ذلك، يحسم موقفه: «أنا مع تيار الجنس، تَبَّ لحزب نسويات الأذى، الطهرانيات المتشككات في إرادة المرأة، في قدرتها على قول لا، في حريتها في التصرف في جسدها».

يكمل الرجل في غضب: «ما هذا يا ربي، حررناها من سلطة والديها لنستمتع بها، فإذا بالنسوية الطهرانية الفيكثورية كارهة الجنس اللعينة تقف بيننا وبين نساءنا، لتفسدهن بحديث حشدي شمولي عدواني تجاهنا، حديث يغربهن عن جمالنا وجمال الجنس معنا. نسوية الأذى ما هي إلا تكرار لتيارات المحافظة الاجتماعية بخطاب آخر، وهو ماضٍ في إعادة تنظيم الفضاء العام للفصل بين الجنسين، تماماً كما تدعو إليه المحافظة الاجتماعية».

عندما يصبح الموضوع «جنس المرأة»، يتحول الماركسي إلى ليبرالي فج. «اللقاء الجنسي عقد اتفاقي»، يصر الماركسي، محض عرض وقبول. العقد مع عاملة الجنس هو، للرجل، العقد الجنسي بامتياز. ينظر الرجل التقدمي إلى عاملات الجنس ثم يقترح: «فلننظمهن في نقابة». أما العقد مع صاحبة أو الغريبة أو الزوجة، بالنسبة إليه، فليس إلا صدّي للعقد الأصلي، محض عرض وقبول. أنا أعرض وهي تقبل، أو تعرض هي وأنا أقبل.

إنها مفارقة غريبة حقاً، فالماركسي يحتقر عقد العمل الليبرالي ولا يعتبره معرفاً لحق العامل، بل يصر أن العقد الاتفاقي بين صاحب العمل والعامل يخفي وراءه استغلالاً اقتصادياً شاملاً، فوراء عقد العمل تكمن «الطبقة»، سيطرة طبقة اقتصادياً وفكرياً وقانونياً على طبقة أخرى، والتركيز على العقد يخفي فعل الطبقة، نسوية الأذى ماركسية بهذا المعنى، فهي تعتبر العقد الجنسي (زواج، عشق، رفقة، هوى)، رغم لغته الرضائية، يخفي وراءه استغلالاً جنسياً شاملاً.

وراء هذا العقد الرضائي مؤسسات وعلاقات اجتماعية قائمة على تعريف المرأة على أنها «الجنس» الذي يمنح الجنس، والرجل على أنه «الجنس» الذي من أحقيته تملك هذا «الجنس». وراء عقد الجنس يكمن الجندر، و«نسوية الأذى» ماركسية لأنها لا تفرق بين «الأذى» و«الجنس». فسؤال الأذى هو ببساطة سؤال الجنس، وسؤال الجنس هو سؤال الأذى.

المواجهة الحقيقية ليست بين نسوية طهرانية تكره الجنس ونسوية ليبرتانية تحررية تحب الجنس، بل بين نسوية تسعى لاستمتاع المرأة في الجنس، ونسوية تسعى إلى دفعها لممارسة الجنس حسب الشروط المهيمنة.

الجنس الواجب، والجنس المؤدب، والجنس المكروه، والجنس المعنف، والجنس المربوط بسلطة، والجنس مع جثة، والجنس مع غائبة عن الوعي، كل هذا جنس في عرف فريق الجنس. لو كنت رجلاً لرأيتك كذلك، فمتعة الرجل تظل موجودة في كل حالة، لكن أين متعة المرأة في كل ذلك؟ يا لها من مفارقة، إنها النسوية الطهرانية التي تسعى إلى الجنس كمتعة للمرأة وتصر عليه: نعم يعني نعم، نعم يعني رغبتني في الاستمتاع بما سنفعل.

المشكلة من وجهة نظر النسويات الناشطات في معيار «لا تعني لا» أن الافتراض الضمني لهذا المعيار هو موافقة المرأة على الممارسة الجنسية، ونفيه يكون بتصريحها بذلك.

المشكلة أن المرأة في حالات كثيرة لا تستطيع التعبير عن رفضها للجنس مع رجل معين، إما لخوفها من رد فعله، أو لسلطته عليها، أو بدافع الواجب الاجتماعي، أي أنه افتراض ضمني يعمل لصالح الرجل في معظم الأحيان. معيار «نعم يعني نعم» ينفي هذا الافتراض الضمني إلى عكسه تماماً، ويُرغم الرجل على الاطلاع على رغبة المرأة الحقيقية.

حين يصف الرجل روايات النساء عن التحرش الجنسي، الذي فتحت حملة «#MeToo» باباً له، على أنه هستيريا جماعية، فقد يكون ذلك تعبيراً عن هستيريا مضادة عن طريق الإسقاط، وكأنه يقول: «أنا هسترت حقاً، هسترت لأنني لا أرى في هذه الروايات ما يضير، ما هو طبيعي لي أن أصبح مساءً لاجتماعياً وعقابياً. يا إلهي، كيف سأكون رجلاً بعد اليوم؟».

يقولون إن رحم المرأة يجعلها هستيرية، أما ما لا يقولونه فهو أن «إخصاء» أحقية الرجل الجنسية تجعله هستيرياً كذلك.

يستغرب الرجل كل شكاوى التحرش: أين كانت؟ لماذا صمتت النساء عن حقهن، بافتراض وجوده؟

ويغيب عن الرجل الماركسي أن لروايات النساء عن التحرش بنيةً متشابهة: «كتمتُ الأمر سرًا لفترة طويلة لأنني خفت أن أحدًا لن يصدقني»، «أقنعت نفسي أن ما حصل ناجم عن سلوك مشين مني، ما حصل كان مسؤوليتي»، «حولت عدائي للمعتدي عليّ إلى عداء نحو نفسي، فأصبت بالاكْتئاب»، «حملة #MeToo أعطتني الشجاعة لأصرح بما حدث. ما حدث سم حياتي، لن أسكت بعد اليوم، أشعر بالارتياح». يغيب عن الرجل تواتر «كتمت الأمر سرًا لمدة طويلة»، ليكتب وكأن النساء مسارات للشكوى مختبرات للأذى، متمديات في اتهام أي أحد بالتحرش.

أي معرفةً بمجتمع النساء، ولو بسيطة، تشير إلى أنهم يخفون الشكوى، مثلما شرحت كثيرات، إذا أُجبر الرجل نفسه على الاستماع إليهن.

تخاف النساء من التشكيك في أقوالهن، من خسارة مصدر الرزق، من صعوبة وتعقيد إجراءات الشكوى، فمن الصعب إثبات ما حدث لأنه يقع في مكان خاص، وكذلك من الفضيحة، إلخ.

وحتى المؤسسات التي يُفترض بالنساء اللجوء إليها، مثل الجامعات والشرطة والقضاء، كلها لها تاريخ طويل عريض في التشكيك في أقوال النساء.

يغيب عن الرجل أن رغبة النساء في تغيير القواعد القانونية، أو في الاحتكام إلى «الناس» ووصم المتحرش، قد يكون ردًا على فشل القواعد القانونية الحالية، التي كشفتها حملة «#MeToo»، وقبلها حملة الطالبات في الجامعات.

شهدت عدة جامعات أمريكية حملات نسوية طلابية تعترض على الإهمال المزمن من الإدارة في التحقيق في حوادث الاعتداء الجنسي على الطالبات من الطلاب، أو التحرش الجنسي من أعضاء هيئة التدريس.

أيدت إدارة باراك أوباما الحملة النسوية، بتهديد الجامعات المعنية بسحب التمويل الفيدرالي منها إن لم تنظر إلى هذه الشكاوى بجدية وتغير قواعد التحقيق فيها، في اتجاه لتحويل عبء الإثبات من المتهم إلى المتهم. أما إدارة ترامب فسحبت هذا التهديد، وأعفت الجامعات من شرط التمويل.

هذا تفسير أكثر وضوحًا وسهولةً لصمت النساء طويلًا، لو اختار الرجل أن يستمع.

من المؤسف حقًا أن الرجل الماركسي غير قادر على التضامن مع النساء، وحتى يساريتيه لا تدفعه إلى التضامن مع الفقيرات، وهن الأكثر عرضةً للتحرش والاعتداء الجنسي والاعتصاب، والأقل قدرةً على الشكوى، لخوف العوز الاقتصادي.

يتهم الرجل نسويات «الأذى» بالعداء لدولة الرفاه ودولة القانون، لأنهن يحتمين بالمجتمع والناس ويؤلبنهم على المتحرش بدلًا من اللجوء إلى الدولة، لكن دولة الرفاه بالنسبة إلى النساء هي دولة تحميهن من الموت والاعتصاب قبل أن تُطعمهن وتؤوينهن، ولهذا يتمسك بها النسويات بقوة، دولة القانون هي التي تستطيع أن تحاكم معتصبيهن.

العكس هو الصحيح، فنسويات «الجنس»، عزيزي الرجل، حليفاتك، هن اللواتي يكرهن الدولة والقانون، ويردن التحرر من رقابتها وقوانينها، خصوصًا قوانين العنف، لأن تحررهن يعتبر الدولة وقوانينها رقابةً على الجنس الذي يطالبون به.

عندما يكون الموضوع جنس المرأة، يصبح الماركسي ليبراليًا، شكليًا، إجرائيًا.

"لسن مجرمات" ... عن حقّ النساء بإجهاض الحمل غير المرغوب



*منة بارح

14 ديسمبر 2019

رغم مناداة الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة بتنظيم النسل، من خلال مشروع "عيلين كفاية" الذي تطبقه وزارة التضامن الاجتماعي للحد من الكثافة السكانية، والذي روج له الممثل أكرم حسني من خلال إعلان تلفزيوني يشجع فيه على الاكتفاء بإنجاب طفل أو طفلين، إلا أن الحكومة المصرية لا تمكن المرأة من حرية التصرف في جسدها وفي صحتها الإنجابية بالمرّة.

تتحدث مؤخراً بعض النساء عن رفض بعض الصيادلة في مصر تداول حبوب منع الحمل الطارئة "الكونترابلان"، بسبب "السمعة السيئة" التي أثّرت حول هذه الحبوب، عن أنها تُستخدم من قبل الذين يمارسون علاقات جنسية خارج إطار الزواج.

لمس البعض غياب واختفاء "الكونترابلان"، وعندما تسأل عنه يخلق الصيادلة مبررات مختلفة: هناك من يقول إن هذه الحبوب أصبحت غير موجودة بالسوق، أو إنها نفذت من الصيدلية، أو سيطلب بوجود رويشة رغم أن هذه الحبوب لا يستلزم شراؤها وجود رويشة طبييب، خاصة أنها تستخدم في حالات الطوارئ... هذا يعني أن هذه الحالة لن تنتظر الذهاب إلى طبييب، فتكون النتيجة هي حمل غير مرغوب في دولة تجرّم الإجهاض.

أصبح بعض الصيادلة يمارسون وظيفة الواعظ الديني والأخلاقي، خاصة أن حبوب منع الحمل العادية مرتبطة في أذهاننا بالعلاقات الزوجية أو العلاقات الشرعية، أما حبوب منع الحمل الطارئة فمرتبطة في أذهاننا بالعلاقات العابرة أو العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وبالنسبة لهم هذه علاقة غير شرعية ومحرمّة، فيرفض البعض منح هذه الحبوب للنساء من منطلق أخلاقي، فيريد البعض تلقين النساء درساً في الأخلاق، عن طريق تركهن للحمل غير المرغوب!

الحقوق الإنجابية للمرأة في مصر

الحقوق الإنجابية للمرأة في مصر تكاد تكون منعدمة، سواء الحق في اتخاذ قرار الإنجاب ورغبتها بالاحتفاظ بالطفل أم لا، الحق في توفر وسائل منع الحمل وسهولة الوصول إليها، حقها في تنظيم النسل، حقها في

الإجهاض القانوني والأمن، الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية، وحتى الحق في التوعية والتثقيف الجنسي.

والحقيقة أن المرأة المصرية لا تتمتع بأي من هذه الحقوق، ولن أبالغ إذا قلت إن المرأة المصرية لا تمتلك جسدها من الأساس، جسدها ليس فقط ملك لعائلتها ومن ثم زوجها ولكن ملك للسلطة أيضاً، السلطة التي تسلب منها حقها في السيطرة والتحكم في القرارات المتعلقة بحياتها الجنسية والإنجابية، عن طريق الإكراه المجتمعي والقانوني.

حظر وتجريم الإجهاض وصعوبة الوصول إلى حبوب منع الحمل، تعتبر من الانتهاكات التي تحدث من الدولة ضد حقوق الإنجاب، ولذا، وكما جاء في التقرير الصحي العالمي لعام 2008، لا بد من التعامل بجديّة مع السياسات والقوانين التي تشكل عائقاً أمام توفّر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإتاحتها وقبولها.

يُعد الإجهاض من جرائم الاعتداء على الحق في الحياة في القانون المصري، وتجريم الإجهاض يعرض صحة المرأة لمخاطر شديدة، حيث أنها تضطر إلى اللجوء للإجهاض غير الآمن، سواء عن طريق الذهاب لعيادات "تحت بير السلم"، والتي لا يتوفّر فيها الحد الأدنى من المواصفات الطبية، وتجري في الغالب في شقق سكنية أو في أماكن شعبية، ومن أطباء يستغلون حالة المرأة ويتعاملون مع عمليات الإجهاض كـ "بيزنس" لكسب المال ومضاعفة سعر العملية.

الإجهاض غير الآمن هو أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الحوامل في العالم، حيث أنه يتم سواء عن طريق العمليات التي تفقر إلى المعايير والمواصفات الطبية، والذي من الممكن أن ينجم عنه مشاكل صحية كبيرة للمرأة، كالنزيف أو التسمم وغيره، أو عن طريق شراء أدوية الإجهاض المنزلي كـ "الميزوتاك" و"السيوتاك"، والتي تكون في الغالب أدوية مجهولة الجودة، أو بسبب عدم حصول المرأة على المعلومات الكافية والجرعة الصحيحة وما إلى ذلك، أو عن طريق اللجوء إلى الوصفات العشبية أو إدخال اجسام غريبة في المهبل.

الإجهاض في جميع البلدان موجود بكثرة، سواء مع وجود قيود قانونية أو بدون قيود قانونية، ولكن الفارق الوحيد هو أن عدم وجود قيود قانونية يجعل الخطر على المرأة أقل بكثير ويجعل معدلات وفيات الحوامل أقل، والدول التي تسمح بالإجهاض الآمن والقانوني تحدث فيها عمليات الإجهاض بشكل أقل، نظراً لسهولة الوصول لموانع الحمل ووجود التوعية والتثقيف الجنسي، وبالتأكيد سنقلل من الظاهرة التي سمعنا عنها كثيراً في مصر، وهي الأطفال حديثو الولادة المرميون في النفايات، أو أطفال الشوارع مجهولو النسب وغيرها من الظواهر.

متى سنتخلص من نظرة المجتمع الدونية للجنس، وأن الإنجاب هو الغاية الكبرى من ممارسته، فيُنظر لمن تقرر الإجهاض على أنها تقترب ذنباً كبيراً، فتبدأ معاناة المرأة، بداية من الوصول إلى وسائل منع الحمل بشكل آمن والذي هو مرتبط بشكل أساسي بعدم حدوث حمل غير مرغوب، ووصولاً إلى الإجهاض غير الآمن وتبعاته!

ولأسف، لن تستطيعين تأمين جسديك إذا قمت بعلاقة جنسية غير محمية حتى لا يراك المجتمع عاهرة، لن تستطيعين إجهاض حمل غير مرغوب حتى لا يراك المجتمع مجرمة، لن تستطيعين اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتك حتى لا يراك المجتمع مذنبية.

الاغتصاب المباح: حكايات الجنس القسري بين الأزواج



*شيخة البهاويد

24 أكتوبر 2018

تنويه: الأسماء الواردة في الموضوع مستعارة للحفاظ على خصوصية أصحابها.

في السادسة عشرة من عمرها أُجبرت السودانية نورا حسين على الزواج. لم تكن تريد هذه الحياة، كانت تحلم بأن تكمل تعليمها وتصير مدرّسة. وبعد ثلاث سنوات من محاولات الهرب ورفض معاشره زوج لا ترغب به، أحضر زوجها مجموعة من أقاربه للإمساك بها واغتصابها أمامهم. في اليوم التالي أراد تكرار فعلته، إلا أنها غرست سكيناً في صدره، ليلقى حتفه.

هربت نورا إلى بيت أهلها، لكنهم سلموها إلى الشرطة. وبوصول قضيتها إلى المحكمة حُكم عليها بالإعدام بتهمة القتل العمد. رفضت عائلة القتيل أي دية حتى لا يشجعوا النساء على رفض الرجال، ولأنها بحسب قولهم «جرحت كبرياءهم بقتل ابنهم».

تدخلت المنظمات الدولية للدفاع عن نورا، وأدى هذا إلى تخفيف الحكم من الإعدام إلى السجن خمس سنوات. لكنه أعاد إلى الواجهة سؤالاً مهماً، لا في السودان وحده، بل في المنطقة العربية كلها: هل يحق للزوج ممارسة الجنس مع زوجته رغماً عنها؟

الجنس المرفوض من الزوجة، هل هو اغتصاب؟

تعرّف الأمم المتحدة الاغتصاب الزوجي بأنه: «العنف الذي يمارسه الشريك المعاشير. وهو سلوك ضمن العلاقة الحميمية بين الزوجين، يتسبب في ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة».

تقول لطيفة من السعودية: «حين أرفض المعاشره، يقول لي أنتِ زوجتي وأفعل بك ما أشاء، ويقفل فمي حتى لا أصرخ. أحاول الدفاع عن نفسي، لكن بِنيتي الصغيرة في مقابل بِنيتِه لا تعينني على الهرب. كان يغتصبي وينهض كأن شيئاً لم يكن».

لطيفة كانت تعاني من عنف جسدي. تذكر أنها في صباح اليوم التالي لكل اغتصاب، تذهب إلى عملها وآلام الجسد تغزوها. وبسبب وضع كهذا فضلت النوم في غرفة منفصلة عن زوجها لرفضه الحديث معها حول الأمر وحله. أما عائلتها، فلم تكن على علم بما يحدث.

تقول لطيفة: «لم أشكهم لهم. أعرف أن ردهم سيكون: من لا تعطي زوجها حقه الشرعي، تلعننا الملائكة. جربت ذلك بطريقة غير مباشرة». لكن في زواج دام ثلاثة سنوات، تحكي لطيفة عن أوقات تكون فيها المعاشرة بالرضا، إلا أن المتعة تنعدم بسبب تراكم الكراهية والخوف.

لطيفة كانت تبكي خلال حديثنا. نتذكر لحظات انتهاك جسدها، واللحظات التي رفضت فيها وجود ابنتها التي ولدت نتيجة جنس قسري، وتبكي أكثر لأنها أخيراً استطاعت النجاة من هذا الزواج والطلاق لأسباب ابتدعتها لعائلتها دون ذكر السبب الحقيقي حتى لا يعيدها إلى مغتصبها، باسم ممارسته حقه الشرعي. تقول: «أنا أفضل بكثير الآن، حتى إنني صرت أقبل وجود ابنتي».

هل يُبرر الزواج الجنسي القسري؟

في مناقشة جماعية مع الأصدقاء حول الموضوع، علق صديق مدهوشاً: «كنت أظن أنه من البدهي أن أي ممارسة جنسية قسرية تكون اغتصاباً». لكن على عكس ما يعتقده الصديق، فالأمر ليس بدهيًا.

فحين قررتُ الإشارة إلى الموضوع على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، واجهتني هجمة شرسة من بعض الرجال الذين استنكروا فكرة وجود اغتصاب بين الأزواج. قال لي أحدهم: «لم يدفع الزوج مهرًا وأموالًا طائلة لتكاليف الزواج حتى تمتنع زوجته عن ممارسة الجنس معه». كانت عبارة مثيرة للاهتمام. إنه يعتقد بأن مهر الزوجة مقابل موافقة ضمنية دائمة على ممارسة الجنس دون الحق في التراجع عنها، وهذا ما أيده بعض الفتاوى. يذكرني الأمر بشراء الجوارى في الأزمنة القديمة، لكن بقشرة متحضرة. يُستخدم الدين كجزء مهم من الأسلحة ضد المتحدثين عن الاغتصاب الزوجي وضحاياه. ويعتمد التبرير على بعض الأحاديث النبوية، مثل: «والذي نفس محمد بيده، لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها كله، حتى لو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه».

ويُقصد بالقتب في اللغة «سرج البعير»، وهي صيغة مبالغة توضح أن لا عذر للمرأة في الامتناع سوى الحيض والمرض. حتى النفاس ليس عذرًا، إذ فسر بعض رجال الدين الحديث بأن النساء في السابق كانوا يجلسن على القتب في أثناء الولادة والنفاس لتسهيل العملية، وهذا إنما يدل بحسب قولهم على أنه حتى النفاس لا عذر لها في منع زوجها من معاشرتها، حتى عدم رغبتها وغياب شهوتها لا يمنعان من أن يمارس زوجها الجنس معها، ويحرم عليها رفضه.

يفسر أستاذ الفقه المقارن في جامعة الأزهر، أحمد كريمة، الحديث بأن «الرسول أراد المرأة التي لا توجد لديها موانع، سواء كانت نفسية أو جسدية أو فسيولوجية»، وهو توسيع لمبررات الامتناع بإشراك الأسباب النفسية. لكن في كل الأحوال والتفسيرات: أين رغبة المرأة من هذا كله؟

الكلام هنا يدور حول غياب قرارها حول جسدها. بمجرد دفع مقدم الصداق، يصبح من حق الرجل أن يمارس ما يشاء متى شاء في جسدها، وذلك للحيلولة دون وقوعه في الزنا، فلماذا لا يُنظر إلى رغبات المرأة بنفس الطريقة للحيلولة دون وقوعها في الزنا؟

البنية الذكورية للمجتمع تفترض أن الجنس حاجة ذكورية: رجل فاعل وامرأة مفعول بها، يطلب فتعطي. إنها ليست حاجة أنثوية خالصة، وطلبها دليل وقاحة وقلة حياء وانعدام أخلاقي. لا يجب على الرجل أن يلبي رغبات زوجته، فلا تلعن الملائكة ولا يُبذ اجتماعيًا. فالجنس حقه يحصل عليه متى يشاء ويتركه متى يشاء، بينما تعامل النساء كأوعية تُصب فيها الرغبات ولا يُظهرنها.

الميررات الاجتماعية أيضًا جانب من عملية إخماد أصوات المغتصبات من أزواجهن. تقول رباب من السعودية، والتي تبلغ 24 عامًا: «هددتنني والدتي بأنني إذا لم أمارس الجنس مع زوجي، فسأُريني والدي الويل». رباب تزوجت في سن السابعة عشرة، كانت ليلة الدخلة عبارة عن اغتصاب عنيف جعلها ترتعد خوفًا كلما طلبها للفراش، واتجهت إلى العلاج النفسي بعد الانفصال الذي لم يكن بسبب اغتصابها، بل بسبب تلاعبات مالية اقترفها طليقها بحق والدها.

أما نوال، ذات الثلاثين عامًا، من السعودية، فقد أبلغت إختها والدتها بما حدث لها، ولم تجد منهم أي رد فعل: تُبَتُّها زوجها وربطها في السرير، ثم اغتصبها. وفي محاولاتها لدفعه برجلها خُلعَت عظمة فخذاها. زوجها، الطبيب، أعاد العظمة إلى مكانها دون اصطحابها للمستشفى، وتركها تنزف من مهبلها.

العائلة: المؤسسة التي لا تُبني على العُصب

محمد من الأردن، ويبلغ 32 عامًا، يحكي عن تجربة العيش في عائلة يغتصب فيها والده والدته، ولأنه أكبر إخوته البنات، فقد كان في سن يسمح له بمعرفة ما يدور.

يقول محمد: «كنت الأقرب لوالدتي. ليس لها سواي أنا الفتى ذو الخامسة عشرة، وفتيات صغيرات لا يدركن من الحياة شيئًا». كان محمد ملجأها للشكوى، أخبرته بأنها حملت به بعد تهديد والده لها بالتشويه، وبأنه سيطلقها ويفضحها إذا لم تخضع له. وما زاد الأمر سوءًا أنه استقدم والدته لمساعدته على ضربها وإخضاعها لرغباته. الطلاق لم يكن خيارًا. والدته ليست متعلمة لتعمل وتصرف على نفسها وأطفالها، وليست قادرة على مواجهة مجتمع سينبذها ويُطلق عليها اللعنات، وبخاصة لأن زوجها معروف بالتزامه الديني.

مع الوقت، أصبح الخوف من الانفصال أكبر بعد إنجاب فتيات يمكن أن تسوء حياتهن ومستقبلهن لو أشيع أن أمهن مطلقة.

ليس الزواج علاقة جنسية في إطار شرعي فقط، بل بناء عائلة تعد لبنة المجتمع الأولى، والشراكة القائمة بين الفردين اللذين أسسا هذه العائلة هي العمود الذي يتكئ عليه البنين كله. فماذا لو كانت الشراكة معدومة، والبنين يقف على عمود واحد يحطم الآخر؟ أي عائلة وأي مجتمع سينتج عن علاقات إنسانية غاضبة وكارهة ومحطمة ومكسورة ومسلوبة الإرادة؟

يحكي محمد عن أيام بائسة قضاها يشاهد والدته مرعوبة وبأكية أحيانًا، تجلد ذاتها، تصف نفسها بأوصاف سيئة لتقنن بأنها المخطئة. وفي أحيان أخرى، يجدها ترتدي ما يخفي آثار الضرب عن أعين أطفالها، يقول: «كان والدي يستخدمني أداة لإجبارها على المعاشرة. إن لم تلبِّ رغبتَه يجرمها من رؤيتي، فأرسلني إلى الغربية بمبرر الدراسة لأنني الشخص الذي يقف في صفها دائمًا. ولوجود خال ضعيف الشخصية لا يمكنه تحريك ساكن، كانت كل مشكلة تُحلُّ بأن يقدم لها القرآن وسجادة الصلاة، ويطلب منها أن تستغفر ربها لأنها مقصرة في دينها».

أما ليلي، من فلسطين (21 عامًا)، فتتذكر اللحظات التي كان يتعري والدها فيها أمامها وأمام إخوتها الصغار ليطلب من والدتها الجنس. تقول: «كان يهددها، إذا لم تأت للفراش، فلن يدخلنا المدارس، أو لن يدفع مصروفاتنا، أو سيطلقها ويمنعها من رؤيتنا. كانت تخاف أن يحدث أيُّ من هذا، فتوافق على المعاشرة مرغمة».

ليلي تعيش في حالة اكتئاب لم تخرج منها حتى اليوم. تخبرني بأن والدتها تفرغ غضبها في إخوتها الصغار، وقد حاولت مرتين أن تقتل والدها (الزوج)، لكنها خافت وتراجعت، وبخاصة بعد أن جرح يدها بالسكين إحدى المرات. تقول: «كان أعمامي يشجعونه على تعنيفها بسبب عصيانها، وأخوالي لا يدركون الحجم الحقيقي للمشكلة، بينما أنا أتهمم بالعقوق حين وقفت بينه وبينها بعد صفقة قاسية منه على خدها».

حديث ليلي يجرنا نحو معرفة أشكال عدة للاغتصاب الزوجي. فهناك أكثر من طريقة للإجبار على ممارسة الجنس، لا العنف وحده، كالتهديد والمنع والحرمان، الذين يلغون الإرادة الحقيقية للضحية، وتكون الموافقة تحت تأثير الخوف.

هل يمكن إثبات هذه الجريمة التي تُرتكب في أماكن مغلقة ولحظات خاصة؟ كغيرها من الجرائم، فالمقياس الظرفي هو مقياس الإثبات، وصعوبة إثبات الجريمة لا يعني التغاضي عنها أو عدم تجريدها. ففي حالات الاغتصاب عامةً تتعرض النساء للاعتداء على يد أشخاص قريبين منهم، ويُثبت ذلك بعدة قرائن متعلقة بالواقعة وظروفها وعلاقة الطرفين.

لكننا أيضًا سنجد من النساء من لا تعرّف هذا الجنس على أنه اغتصاب. سارة فتاة كويتية في الثانية والثلاثين من عمرها، ومتزوجة، وتقول لـ«منشور»: «لا أراه اغتصابًا. أعتقد أنه يمكننا أن نسميه جنسًا بالإجبار، لكن الاغتصاب كلمة كبيرة نوعًا ما، وبخاصة أنه في أي أحيان كثيرة لا يتضمن عنفًا جسديًا».

وفقًا للتقاليد المجتمعية: الجنس واجب على الزوجة تقديمه لزوجها، وحق للزوج يجب أن يحصل عليه. وحين يحصل صاحب الحق على حقه عنوة، فلا يجب اعتباره اغتصابًا.

سارة توضح: «نعم، في كثير من المرات لا أكون راغبة في الجنس مع زوجي، لكن عدم ممارسته معه سيؤثر في علاقتنا. سيلجأ إلى معايشة أخريات أو يسبب مشكلات بيننا. أفضل أن أدعه يعاشرنى ويرتاح على أن يحدث ما هو أسوأ».

سارة تكتفي بانتظار زوجها حتى ينهض من فوقها، وفي المقابل تُنهى أي احتمالات لحدوث مشاكل لاحقًا. متعتها الجسدية ليست مهمة في مقابل راحة حياتها العائلية، بحسب ما تقول.

الرجل ضحيةً للاغتصاب

إذا كنا نتحدث عن غياب إرادة طرف عن ممارسة الجنس، فنظرًا لا يختلف ذلك، سواء كان هذا الطرف ذكرًا أم أنثى. ولا نتحدث هنا عن الاغتصاب المثلي (رجل لرجل)، بل اغتصاب أنثى لرجل. قد تكون أكثر الأشكال شيوعًا هي التهديد والابتزاز أو العنف النفسي المتمثل في فضيحة: «ليس رجلًا بما يكفي»، فنتج عن ذلك إرادة غير كاملة وغير حقيقية.

أما واقعيًا، فالحالات التي يتعرض فيها زوج للاغتصاب من زوجته، ليس لها إحصائيات دقيقة. لكن يمكن إدراك ندرتها من خلال الوضع الاجتماعي.

في مجتمعات ذات بنية ذكورية تعطي مميزات وأفضلية وقوة وسلطة للرجل، فمن الطبيعي أن تكون الإناث أكثر ضحايا هذه الجريمة، مع القوة العضلية، والقدرة الأكبر على التهديد بسبب قواعد مجتمعية صارمة تنبذ النساء بدخان تلوث السمعة، والعنف الاقتصادي المتمثل بالمنع من العمل والتعليم الذي من شأنه تقليل قدرة المرأة على استقلاليتها في الحياة والانفصال.

إضافة إلى السلطة الذكورية القانونية التي تخطيط القوانين بأدمغة ذكورية تنظر إلى الصالح الذكوري لا الصالح الأنثوي، والسلطة الدينية التي تُعطي للرجال دون النساء، كلها عوامل تؤدي بشكل أو بآخر لتعرض النساء لهذا النوع من الجرائم بشكل أكبر بكثير من تعرض الرجال له في الواقع العملي.

في خضم كل هذا الدمار الذي تعيشه نفس مغتصبة، مجبرة على العيش مع مغتصبها، وبناء عائلة غير صحية، وانكسار النفس وسط سطوة مجتمعية وقانونية، الدول مطالبته بتغيير سياستها نحو المرأة وبناء العائلة عبر إقرار قوانين تحمي النساء من الاعتداء، وإقامة مراكز تأهيل للضحايا لإزالة آثار الألام النفسية والجسدية. ومثل كل القضايا، يجب أن يكون هناك تمكين أكبر للشكوى حتى لا يصبح القانون حبرًا على ورق

"هل تلعنني الملائكة؟" ... إلى متى يستمر الاغتصاب الزوجي؟



*فرح السعدي

24 أغسطس 2019

- إن لم تطعيني تلعنك الملائكة حتى نصبح

-خلها! (دعها) تلعني. أصلاً أنا ملعونة اللي (أني) وافقت عليك

هذا حوار دار بين رجل وزوجته في لوحة تعبيرية تم تداولها بين ناشطات سعوديات على تويتر منذ 23 آب/أغسطس تحت هاشتاغ #سعوديات_نطالب_بتجريم_الاغتصاب_الزوجي، وهو مطلب يأتي بعد منح المرأة السعودية بعض الحقوق لا سيما في ما يتعلق بالسفر من دون "محرم" واعتبارها "رباً" لأسرتها.

وتحت هذا الهاشتاغ، روت سعوديات قصص اغتصابهن من قبل أزواجهن، وهو ما يعرف بـ"الاغتصاب الزوجي" الذي تعارضه الإنسانية، ويُسَرِّعه الكثيرون باسم الدين، والعادات، والتقاليد. فيعتبر البعض أن الملائكة تلعن المرأة التي ترفض ممارسة الجنس مع زوجها استناداً لما نقله أبو هريرة عن رسول الله قوله: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت به فبات غضباناً عليها؛ لعنتها الملائكة حتى تُصيح".

والاغتصاب الزوجي هو "إقدام الزوج على ممارسة الجنس بالقوة مع زوجته، أو تهديدها وترويعها لتقبل العلاقة الجنسية دون رغبة منها"، وفقاً لموقع الحب ثقافة المعلوماتي المعني بمواضيع الحب والعلاقات والجنس والزواج".

وفي ظل هذه الحملة الافتراضية التي أطلقتها السعوديات، تذكّرت إحدى المشاركات ما تعرّضت له ليلة دخلتها حينما تركها زوجها خلال ممارسة الجنس قائلاً: "بتلعنك الملائكة"، موضحةً أنها لم تكن تمانع الممارسة ولكنه "لم يعرف التعامل بلطف، وأذاني، وحينما بكيت، قرر أن يعيدني إلى منزل أهلي لمدة أسبوع".

وروت إحداهنّ "اغتصاب" صديقتها على يد زوجها ليلة دخلتها برغم أنها كانت في فترة الطمث (الدورة الشهرية) وهو ما أثار انزعاجه قائلاً: "كان المفروض ترتبين الوقت زين"، ولكن ذلك لم يمنعه.

وروت أخرى تعرّض صديقة لها لاغتصاب زوجي ليلة الدخلة أيضاً والدافع كان: "دفعت مهر كعشان ترفضيني؟".

ولامت مغردة "الجهل" في الطب، قائلة: "زوجة اشتكت معاشره زوجها لها أكثر من مرة كل يوم مع أنه مدمن أفلام إباحية ولا يستنار إلا بها. اتهمها بالبرود الجنسي وأجبرها على مراجعة طبيبة نساء، سألت الزوجة الطبيبة: هل أنا باردة ولا هو غير طبيعي؟ قالت أنت باردة وزوجك طبيعي! لدينا تخصص في الطب اسمه جهل".

وتشرح إحدى المشاركات بالهاشتاغ رفض بعض الفتيات السعوديات إقامة علاقة جنسية في ليلة الدخلة قائلةً إنها "تعرف بنات لم يعرفن أزواجهن إلا بعد الزفاف، فتخيلين أن يعتصبن جنسياً في أول لقاء لهن مع أزواجهن..."، وهو ما دفع مغردة لتوجه رسالة للنساء قائلةً: "الملائكة لن تلعنك لأنك مرهقة. الملائكة لن تلعنك لأن نفسيتك تعبانة. الملائكة لن تلعنك لأنك خائفة ومتوترة. للملائكة أشغال أهم من أن تلعنك بسبب الذكور الأنانيين المهتمين برغباتهم فقط".

"الجنس قوة"

ولشرح حالة الاغتصاب الزوجي، استعان الدكتور علي قرقر بمقولة ذُكرت في مسلسل House of Cards وهي: "كل شيء في الحياة متعلق بالجنس، إلا الجنس. الجنس متعلق بالقوة"، قائلاً إن المقولة تفسر التحرش العنفي الذي قد يكون لمسة، أو عبارة بنبرة جنسية، من دون أن يكون هناك "مردود استثنائي"، ولكنه يُشعر المتحرش بالقوة.

وتابع لرصيف22: "لك أن تتخيلي في مجتمعات يمكن وصفها بالبطريكية والذكورية كيف يتعامل البعض مع زوجة ترفض الجنس".

ولفت إلى أن "الاغتصاب الزوجي قد يحظى بقدر عالٍ من التطبيع في مجتمعات تمارس الزواج التقليدي أو الزواج من دون موافقة حقيقية من الزوجة أو زواج الفتيات المبكر".

ولفت الطبيب إلى أن الاغتصاب الزوجي ليس بفداحة الاغتصاب التقليدي أو أنه قد يؤدي لاضطراب ما بعد الصدمة PTSD مثلاً، ولكنه "يخلف إحساساً بعدم الأمان، وهو احساس متكرر ومستمر لعلم الزوجة أنها عُرضة للاغتصاب في أي وقت".

وأضاف أنه قد يتسبب باضطراب نفسي ويؤدي لأعراض واضطرابات الاكتئاب أو القلق أو إلى كليهما.

لماذا يُشرع الاغتصاب الزوجي؟

فيما تتعرض 35% من النساء لاعتداء جسدي أو جنسي من الشريك الحميم، بحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، لا تزال العديد من المجتمعات تشرع هذا الاغتصاب لثلاثة أسباب هي: عدم تجريمه، سوء تلقي النصوص الدينية واعتبار الجنس حقاً شرعياً يمكن للزوج المطالبة به في أي وقت، ونقص الوعي الجنسي.

واعتبر تقرير للأمم المتحدة أن "المنزل هو أحد أخطر الأماكن بالنسبة للمرأة"، نظراً إلى أن 4 دول من 10 تجرم الاغتصاب الزوجي، منها: الولايات المتحدة وبريطانيا ونيبال وجنوب أفريقيا، علماً أن نحو 50 دولة تجرم الاغتصاب الزوجي، وليس بينها دولة عربية واحدة.

وفي تقرير الأمم المتحدة نفسه، أشارت ناشطة مصرية في مجال حقوق المرأة تدعى مروة شرف الدين إلى أن "البعض ينظر إلى عقد الزواج في العالم العربي وكأنه تصريح جنسي".

وتدرج الأمم المتحدة الاغتصاب الزوجي تحت بند "العنف ضد المرأة" الذي أعلنت عام 1993 عزمها القضاء عليه، معتبرة إياه "مثل السرطان، سبب جوهري للوفاة والعجز للنساء في سن الإنجاب، وسبب أخطر يؤدي للعلّة مقارنة بحوادث السير والملاريا معاً

الاغتصاب الزوجي: جدل متجدد في مصر بين دعوات تجريمه و"حكم الشرع" في امتناع الزوجة



21 يونيو 2021

"الاغتصاب الزوجي" مصطلح تردد كثيرا في وسائل التواصل الاجتماعي في مصر في الأيام الأخيرة بين مطالبات بتجريمه واستنكار لمفهومه من الأساس.

جدل متجدد

ثار الجدل الأحدث حول الاغتصاب الزوجي بعد أن نشرت مصممة أزياء تسجيلا عبر حسابها على انستغرام تتحدث فيه بتأثر كبير عن الاغتصاب الزوجي الذي تقول إنها كانت ضحية له. وتمنت أن تؤدي إثارة هذا الجدل إلى تشريع قانون يجرم الاغتصاب الزوجي.

لم تسم المصممة طليقتها.

لكن بعد الجدل الذي أثاره حديثها رد طليقتها في "قصة" على صفحته على انستغرام، وأنكر الاتهامات واستنكر مفهوم الاغتصاب الزوجي قائلا إنه وعائلته "لم يسمعوا بشيء كهذا من قبل تماما مثلكم" مخاطبا متابعيه.

لاقت المصممة بعد تصريحاتها دعما كبيرا من شرائح مختلفة من مشاهير وغيرهم.



تجريم الاغتصاب

دعم كثير من المتفاعلين مع قضية الاغتصاب الزوجي مطلب سن قانون صريح يجرمه.

 **شريف عبد القادر Sherif Abdelkader Badr** @S_Abelkader 

الاغتصاب الزوجي قضية تحتاج إلى تشريع قانوني ونقاش مجتمعي وطرح يحقق الحماية الواجبة.

١١:٣٤ م ١٨ يونيو ٢٠٢١

٩ ❤️ ٠ رد ٠ مشاركة هذه التعريدة

قراءة ٥ ردود

ولقد كثيرون بالاغتصاب الزوجي بوصفه يظل فعل اغتصاب حتى لو كانت الضحية زوجة.

 **الاء حمدان Ala Hamdan** @AlaHamdann 

عزيزتي: #الاغتصاب_الزوجي جريمة! ولو حكاالك البعض "لا هاد الشرع"، احكيلهم "هاد تحليلك إنت للشرع"، ولكن:

يكفي أن تعرفي أنت أنه جريمة.
مهم إنه أنت تمنعيه بيتك.
مهم تعرفي إنه جسديك إلك، قبل وخلال وبعد الزواج.
مهم إنه تربّي ولادك، إنه جريمة!
خليك واعية، لتحافظي على نفسك.

وتوضح جواهر الآثار النفسية والجسدية والاجتماعية للاغتصاب الزوجي له كثير من الآثار النفسية والجسدية لدى الزوجة والاكتئاب قد تصل للاختار، بجانب مشاكل تراجم ومراعاة كل طرف لحالة شريكه، والتماثل مشاكل في المعدة والام مبرحة مصاحبة للدورة الشهر العرونة في المفاصل خاصة مفصل القاعد وصداع وانف التاملية.

م 2014 من العنف ضد المرأة ضمن المسح السكاني تحت إشراف وزارة التونسية، صممة سعيد، شوى قال من ضللتها إن "الإسلام" أصدرت التوصيات في حبة البحث الرابعة 6003 مبردة قد تعزيت العنف الإيجابي لا يوجد في الملة الزوجية، وأن الإسلام مدك على . و٥٥% من الفس من الولدين تعزيت العنف مرة واحدة على الأقل، و١٥% من الذين متلفة السنة الثانية عام 2010، أكثر أجور في سنة 2010 من النساء يعرضن العنف الجسدي أو الجنسي من الولدين.

و لو كانت الدنيا الضحية دون "الاغتصاب الزوجي". أن الإسلام كذا من باب الجهول بالدين. وأن الإسلام لا يعطي الحق للزوج يضرب ويقتل ويغتصب بالهدايا والشرب إذا كرهت إلى حد، وأوزة كذرة أهل حيان كده. بهذه العبارة صرت مجتازة من مبادئ الزوجية صممتها 2 مطالب عليه القانون.

١١:١٣ م ١٩ يونيو ٢٠٢١

قراءة المحادثة الكاملة على تويتر



وانتشرت عبر مواقع التواصل، خاصة على صفحة "اتكلم/ي" على إنستغرام، التي تعنى بدعم ضحايا التحرش والاعتصاب والعنف بكل أشكاله، شهادات لنساء وقعن ضحايا للعنف الزوجي.

وتتحدث ناجيات في الشهادات عن الآثار النفسية التي يطول مداها والتي لحقتهن بسبب الاعتصاب الزوجي، بالإضافة إلى الأضرار الجسدية.

حكم امتناع الزوجة

يستند كثير من الرافضين لتجريم الاعتصاب الزوجي على ما راج منذ زمن حول "تحريم رفض الزوجة إقامة علاقة جنسية مع زوجها إذا طلب".

ويوافق كثير منهم في ذلك الداعية المثير للجدل عبد الله رشدي الذي وصف المنددين بالاعتصاب الجنسي بـ"المنبطحين للغرب" وقال إن "الامتناع عن الزوج دون عذر حرام.. وفاعلة ذلك ملعونة، ولزوجها تأديبها على ذلك بالضرب غير المبرح بعد وعظها وهجرها".



وفي ما يدور حول "تحريم امتناع الزوجة عن زوجها" يقول رجال دين إن ما يستند إليه هؤلاء من أحاديث "مطعون فيها".

ووصف أحمد كريمة، أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر في مداخلة ضمن برنامج "آخر النهار" على قناة النهار المصرية، من "يفتون" بذلك بـ" المتطفلين على موائد العلوم الفقهية".

وقال كريمة إن "إكراه الزوجة على المعاشرة الجنسية ممنوع ومحظور في الشريعة الإسلامية" وإن "المعاشرة الجنسية والحميمية بين الزوج وزوجته لا بد أن تتم بكامل الرضا والتوافق الوجداني".

وإن رفض كريمة استخدام مصطلح الاغتصاب الزوجي وفضل عليه استخدام "إكراه الزوجة على المعاشرة الجنسية".

وكان ذكر الاغتصاب الزوجي باعتباره عنفاً ووحشية قد ورد في بيان لمؤسسة الأزهر بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2018.

وجاء في البيان: "فهل بعد هذا يُعقل أن نقف صامتين أمام أي صورةٍ من صور العنف تُجاه المرأة؟ سواءً أكان هذا العنف جسدياً أم جنسياً أم نفسياً، بألوانه المختلفة مثل: عنف العشير (الضرب، الإساءة النفسية، الاغتصاب الزوجي، قتل النساء) ... أيّ عقلٍ راشد يقبل تبرير العنف بأيّ صورةٍ كان؟ ما الفرق إذاً بيننا وبين الوحوش التي لا تعرف لغةً ولم تُمَيِّز بالعقل كما مَيَّرَ الله سبحانه الإنسانَ على مخلوقاته بالعقل؟".

من جهتها قالت رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، نهاد أبو القمصان في فيديو على صفحتها "حكايات نهاد" على فيسبوك "إن "الذي يغتصب امرأة تحت أي مبرر شخص مجرم وسادي"، ودعت لعدم استغلال مجال التفسير والتأويل في الأحاديث وأحكام الدين لخدمة مصالح خاصة.

وفي كثير من التعليقات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن قضية الاغتصاب الزوجي، استنكار واعتبار إجبار الزوجة على إقامة علاقة جنسية اغتصاباً.

وأغلب التعليقات تنطلق من أن عقد القران الذي يصطلح عليه أيضا بـ"عقد النكاح" يجعل من المرأة "ملاكاً للرجل" يأتيها متى يريد.

والبعض يرى أن في توقيع الزوجة على العقد وقبولها المهر، قبول غير مشروط لإقامة العلاقة الجنسية مع الزوج متى طلب.



أحمد حسن asked a question

45m •

إذا كان الزوج لا يحق له ضرب الزوجة او اهانتها او الزواج عليها او مواقعتها بغير اذنها او منعها من الخروج من البيت او اجبارها علي شغل البيت والا سيكون مصيره الخلع والسجن ، اذن فما فائدة الزواج!؟

بعض المعلقين على الدعوة لسن قانون يجرم الاغتصاب الزوجي صراحة يتساءل، صدقا أو سخرية، عن كيفية إثبات صدق الاتهام بالاغتصاب الزوجي.

ورد كثيرون، منهم نهاد أبو القمصان، على هذا التساؤل بأن الطب الشرعي كفيل بإثبات ذلك. ويعتمد الطب الشرعي في مصر وفي العالم أساليب معروفة تثبت إن كان الشخص قد تعرض للاغتصاب.

هل هناك جريمة تسمى الاغتصاب الزوجي؟

كثير مع المتفاعلين عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع المطالبة بتجريم الاغتصاب الزوجي يقولون إنهم لم يسموا قط بهذا المصطلح.

وبعضهم يراه "غير منطقي" من وجهة نظرهم بحكم السائد في الثقافة العربية من أن التواصل الجنسي واجب من واجبات المرأة نحو زوجها لا يتطلب أدائه تفكيراً ولا موافقة.

المقصود بالمصطلح اغتصاب أحد الزوجين للآخر.

وبحكم ميزان القوى الغالب في المجتمعات العربية والذي ترجح فيه كفة الرجل، يقصد به اغتصاب الزوج لزوجته. والاعتصاب هو "مواقعة شخص (أنثى أو طفل في الغالب) دون رضاه".

لكن القانون المصري لم يذكر الاغتصاب الزوجي صراحة في فصوله التي تتناول العنف الأسري أو الاغتصاب أو العنف بشكل مطلق.

بينما تنص المادة 267 من قانون العقوبات المصري على أن: "من واقع أنثى بغير رضاها يُعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد".

"ويعاقب الفاعل بالإعدام إذا كانت المجني عليها لم يبلغ سنها ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة أو كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم، أو تعدد الفاعلون للجريمة".

ومصر ليست الوحيدة في عدم وجود ذكر صريح للاغتصاب الزوجي في قوانينها، فالأمم المتحدة تقول في تقرير صدر في أبريل نيسان هذا العام إنه "ليس لدى 43 دولة أي تشريعات تتناول قضية الاغتصاب الزوجي".

وقالت تقارير الأمم المتحدة عام 2019 إن "أكثر من نصف البلدان في العالم لا تمتلك قوانين تجرّم صراحة الاغتصاب الزوجي أو تستند إلى مبدأ الرضا".

تصريحات مصممة الأزياء جددت الجدل حول الاغتصاب الزوجي الذي أثير مرات عديدة في السابق.

كان آخرها، بعد حلقة من مسلسل "عبة نيوتن" الذي بث في شهر رمضان وصور في أحد مشاهده محاولة اغتصاب "الشيخ مؤنس" لزوجته "هنا".

وتسعى جماعات ومنظمات عدة في مصر، وفي غيرها من الدول العربية، إلى الدفع نحو سن قوانين رادعة تعاقب على الاغتصاب الزوجي بصفته جريمة.

ويطول حديث المختصين الاجتماعيين والنفسيين عن الآثار المدمرة للاغتصاب الزوجي على الضحية وعلى الأسرة والمجتمع ككل.

"نصدق الناجيات"... الاغتصاب الزوجي وقضايا النساء "مش ترد"



*رصيف22

19 يونيو 2021

يوم الجمعة 18 حزيران/ يونيو، قالت مصممة الأزياء ندى عادل، في مقطع مصور عبر حسابها في إنستغرام، إنها تعرّضت للاغتصاب الزوجي من طليقها الفنان والمخرج تميم يونس، خلال فترة زواجهما، مبيّنة أنها ظلّت لعام كامل غير قادرة على مواجهة هذا الأمر والحديث عنه، وانهارت باكياً شارحة الأثر المستمر لهذا الأمر عليها رغم مرور السنوات.

وتمنّت عادل أن يُفضي طرح هذه القضية إلى قانون يجرم الاغتصاب الزوجي في مصر، لمنع تكرار ما تعرّضت له، حيث يخلو قانون العقوبات المصري من أي ذكر أو إشارة للاغتصاب الزوجي.

حظيت عادل بتعاطف، وشدّد مغرّدون على أن "الاغتصاب الزوجي هو شكل من أشكال الاغتصاب ويجب أن يُجرّم ويُعاقب عليه". كما عبّر كثيرون عن إعجابهم بـ"شجاعة" عادل في البوح، مُعربين عن دعمهم أيضاً لكل سيدة تعاني ولا تقوى على خطوة مماثلة.

وسرعان ما تصدّر وسم #الاغتصاب_الزوجي قائمة المتداول في مصر، مع سجال قوي، تباينت فيه الآراء بين داعم بقوة ومعارض بشدة.

تشكيك وسخرية

وفي غضون ساعات، دخل "الداعية" المثير للجدل، عبد الله رشدي، على خط السجال، وكتب عبر حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، أن الحديث عن جريمة الاغتصاب الزوجي "انبطاح فكري للغرب"، مكرّراً أن "الامتناع عن الزوج دون عذرٍ حرام... وفاعلة ذلك ملعونة، ولزوجها تأديبها على ذلك بعد وعظها وهجرها، فإن استقامت بالمعروف فأهلاً وإن أثبتت أعادت له مهره وطلقها طلقاً بانئة".

على نهج الشيخ، قال معلقون كثر بأن المصطلح "غريب علينا كمسلمين وعرب" ويروجه "أدعياء التحرر وحقوق المرأة". واتهم البعض ندى عادل صراحةً، بمحاولة "أخذ اللقطة والترند"، أي الشهرة، على حساب

طليقتها، مشيرين إلى تأخرها في الحديث عن الأمر، برغم توضيحها الأثر السيء للاغتصاب الزوجي عليها وتراجعها عن الحديث عنه مراراً.

ذهب آخرون أبعد بالزعم أن القضايا المثارة حديثاً والخاصة بالنساء، من تحرّش واغتصاب واغتصاب زوجي، هي من صنع المخابرات العامة المصرية لشغل الرأي العام عن القضايا السياسية الملحة.

من بين هؤلاء الإعلامي والناشط السياسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، هيثم أبو خليل، الذي غرّد قائلاً: "لو سمحتم نأجل 'الهري' الموجّه عن #الاجتصاب_الزوجي ونتكلم عن الاغتصاب الأثيوبي لحقوقنا المائية، وبلاش #تميم_يونس ونركّز مع أبي أحمد. العبوا غيرها يا بتوع مرسل من جهاز سامسونغ. مركزين معكم لغاية 1 يوليو ولا قدر الله الملاء الثاني تم هيكون في كلام تاني خالص معاكم ومع اللي مشغلينكم #سد_النهضة".

وتطوّرت النقاشات إلى السخرية من الأمر مثل: "هو احنا بنعرف نكلهم عشان نغتصبهم"، و"في 2030، حمادة بيبصّر نفسه مع مراته عشان يثبت أنه كان برضاها"، و"يعني هي لو حملت يبقى العيل ابن حرام؟".

"تصديق الناجيات"

على الجانب الآخر، لفت ناشطون وناشطات لضرورة التأكيد على أن قضايا النساء، بما فيها الاغتصاب الزوجي، هي جريمة بحق المرأة وقضايا ملحة وليست "ترند" أو "هري" أو "عيباً" أو "موضة"، كما ادعى أو زعم البعض.

واعتبروا أن هذا التشكيك والتقليل ممّا أعلنته عادل بشكل خاص، أو من خطورة الاغتصاب الزوجي وقضايا النساء بشكل عام، مع مبدأ نسوي هام هو "تصديق الناجيات".

وعُلفت لبنى درويش، مسؤولة ملف النوع الاجتماعي وقضايا النساء في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، على التشكيك في حديث عادل، قائلةً عبر تويتر: "عارفين إيه بيساعدنا #نصدق_الناجيات؟ تشابه المعتدين. تفاصيل صغيرة تبقى شفناها بنفسنا أو سمعنا تفاصيل زيها قبل كده. نفس الحاجات اللي بتستغربوها، هي نفسها اللي إحنا عارفينها كويس جداً. أخيراً بس بقى في ستات شجاعة بتقولها بصوت عالي".

وفي هذا الصدد، قالت انتصار السعيد، رئيسة "مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون" الحقوقية النسوية: "من واقع عملي، قابلت العديد من النساء من ضحايا الاغتصاب الزوجي. رأيت كيف يسبّب لهن ذلك الألام ويسحق أرواحهن! ويدفعهن إلى التصميم على طلب الطلاق".

وتابعت: "في كثير من الأحيان، تأتي سيدات إلى المؤسسة وهن يشكين إساءة المعاملة والخلافات الزوجية بسبب تنصّل الزوج من المسؤوليات الاقتصادية للأسرة، ليتبيّن خلال الاستفسار عن التفاصيل أنهن تعرّضن لاغتصاب زوجي دون أن يدركن ذلك، وأنه جريمة بحقهن".

واستنكرت السعيد نظرة البعض إلى قضايا النساء على أنها هامشية أو رفاهية، وأكدت: "البعض يرى في العنف ضد النساء بأشكاله، ومن بينها المعاشرة القسرية، أمراً عادياً، ويزعمون تماثيه مع الشرع والعرف. لكن في

حقيقة الأمر، هذه النظرة عديمة الإنسانية، لأن قضايا النساء ليست ولا ينبغي أن تكون في المرتبة الثانية أو أدنى من حقوق أي فئة أخرى".

وختمت المحامية الحقوقية بالدعوة إلى "العمل على تصحيح المفاهيم، وإنتاج خطاب ديني وثقافي مغاير للخطاب الحالي، حتى يستوعب جميع أفراد المجتمع أن حقوق النساء ملحة وليست هامشية أو يمكن تأجيلها".

وخرج يونس، في مقطع مصوّر، نافياً باقتصاب قيامه باغتصاب زوجته السابقة خلال فترة زواجهما.

قال: "رداً على الحاجات التي يتسمعوها وبتكتب دلوقتي في الجرايد وبتاع. وعشان برضو الصحافة والصحافيين، دا محصلش ومش هيجصل أبداً أبداً. وأنا أول مرة أسمع عن حاجة زي كذا زي زيكم بالطبط".

وتجدر الإشارة إلى أن يونس اتهم سابقاً بالتحرش الجنسي وبالترويج للعنف ضد المرأة في إحدى أغنياته.

وليس هناك أرقام محددة للاغتصاب الجنسي في مصر. لكن في المسح السكاني الذي أجرته وزارة الصحة المصرية عام 2014، أُشير إلى "العنف الجنسي" بحق المرأة، دون إشارة واضحة للاغتصاب الزوجي. أوضح المسح أن 30% من السيدات اللواتي سبق لهنّ الزواج (من الفئة العمرية 15 إلى 49 عاماً) تعرّضن للعنف الجسدي من قِبَل أزواجهن، بدنياً أو عاطفياً أو جنسياً، فيما صرّحت 4% فقط بأنهن تعرّضن للعنف الجنسي.

مؤسسة جنوية حرة

اغتناب وزنا المحارم.. المسكوت عنه

*ندى نشأت

24 سبتمبر 2017

طفلة هي..

صغيرة الحجم لا تزيد على خمسة عشر عاما قابلتها بالمصادفة في فاعلية من فاعليات مؤسسة قضايا المرأة المصرية حيث أعمل، وجهها ضاحك بالرغم من حزنه مما رآه واختبره في سنوات عمرها القليلة، تركت تعليمها في سن العاشرة كي «تساعد» الأسرة في التكفل بمتطلباتها ولكن حقيقة الأمر أنها كانت العائل الوحيد للأسرة في وجود أب قرر ألا يعمل وأم مغلوبة على أمرها وأخ لا يشارك بأى مصاريف بل يسرق ما يجده في المنزل أيضا.

طفلة هي..

ومع ذلك لم تمنع طفولتها وجسدها الضئيل عمها الشاب والمتزوج من الاعتداء عليها واغتصابها، ولم تمنعه قرابتها من التفكير ولو حتى مرة واحدة في تلك الجريمة التي استمرت ثلاث سنوات كاملة أى أن أول مرة تم اغتصابها كانت في الثانية عشرة من عمرها.

لم تمنع طفولتها أباهما من ضربها وتهديدها بالقتل؛ لأنها السبب في سجن أخيه احتياطيا! أعلم ما تفكرون به الآن، نعم هو يعلم ما فعله أخوه ونعم كان يعلم أن الأم استجارت بالمؤسسة للتدخل القانوني بعد علمها بحمل ابنتها من عمها، ونعم حاول أن يتدخل مرارا ليس لضمان حق ابنته ولكن لضمان أن أخاه لن يدخل السجن عما فعله!

طفلة هي..

ومع ذلك لا يحميها القانون، فقانون العقوبات لا يحتوى على لفظ «اغتناب المحارم» وإنما يتم تناولها من خلال مواد 267 و269 المتعلقة بالاغتصاب وهناك العرض وعلى الرغم من تشديد العقوبة على الفاعل إن كان من أصول المجنى عليها أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو خدمتها إلا أن القانون في مسائل اغتناب المحارم لا يراعى ما تمر به العائلة من ضغوط ومشاكل معقدة من داخلها، فبالرغم من أن القانون يشدد عقوبة الاغتصاب إن كان المجنى عليها قاصرا أو الجاني أحد الأقارب، إلا أنه يغفل أن الغالبية لن يستطيعوا الإبلاغ من الأساس لما في ذلك من تأثير على أفراد الأسرة جميعا أو لصغر سن المجنى عليهم في ظل غياب آلية تحمي الأطفال من المخاطر المعرضين لها، وإن استطاعوا الإبلاغ فالقانون لا يوفر أماكن حماية للمبلغين وشهود الواقعة، ولا يضع القانون في الاعتبار وضع العائلة التي تعيش في بيت واحد متعدد الأدوار. ولا يوفر القانون رعاية حقيقة للأطفال المجنى عليهم، فمفهوم الدولة عن الاعتناء بهم هو وضعهم في دور رعاية هي أقرب للسجن ومنبع لتعليم الأطفال الإجرام!

وفى حين أن قانون العقوبات لم يذكر لفظ اغتناب وزنا المحارم إلا أن قانون الطفل في المادة 22 يمنع أمين السجل من ذكر اسم الوالد أو الوالدة في حالة إذا كان الوالدان من المحارم، ويقوم أمين السجل باختيار اسم بديل لما لا يجوز ذكره ويؤشر بذلك في دفتر المواليد والتبليغ، وبالتالي يكون أمام أم الطفل اختياران إما أن يقيد الطفل بأسماء مستعارة وبالتالي لا ولاية لها وليس لها الحق في طلب نفقة للطفل، أو أن يتم قيد الطفل كمجهول

للنسب ويظل بالوصم المجتمعي حياته كلها! أو كحل ثالث – غير قانوني – يقوم به المجتمع كتواطؤ لإخفاء هذه الجريمة وهو تسجيل الطفل باسم الجد والجدة فيصبح أخ للأم في الأوراق الرسمية وابنها في الحقيقة.

طفلة هي..

ومع ذلك طلب منها الاختيار من قبل عائلتها، إما التنازل عن القضية وتعويضها بمبلغ مالى وبيت باسمها بعيدا عن منطقتهم وإما أن يظل العم فى السجن ويكون مصيرهم الشارع، لا نقود ولا منزل.

تعد ظاهرة اغتصاب وزنا المحارم من أكثر الظواهر انتشارا، بشكل أسبوعي تأتينا على الأقل شكوى بهذا الصدد سواء كان تحرشا أو اعتداء أو اغتصابا أو هتك عرض من أحد أفراد الأسرة، وهى ظاهرة ليست قاصرة على الأطفال، فالنساء والفتيات فى أعمار متفاوتة يتعرضون لهذا النوع من العنف الجنسى من أطراف متعددة داخل الأسرة.

فى دراسة أعدها د. أحمد المجذوب فى عام 2003 بعنوان «زنا المحارم.. الشيطان فى بيتنا» ذكر أن 10% من بنات مصر يتعرضن لاعتداءات جنسية من الأقارب، وقد أعدت المؤسسة فى 2007 دراسة ميدانية حول اغتصاب وزنا المحارم ووجدنا أن النتائج صادمة، فوفقا للدراسة تعرضت نسبة 39.3% من عينة الدراسة (300 مشاركة ومشارك) لأفعال التحرش الجنسى من أحد محارمها أو أقاربها، ولم تقتصر أفعال العنف الجنسى بالمحارم فى إطار نتائج الدراسة على شكل واحد، بل تعددت، فهناك تحرش جنسى باللمس وبلغت نسبته 47.2%، وهناك تحرش جنسى بالكلام واللفظ وبلغت نسبته 25%، وهناك تحرش جنسى بالنظر وبلغت نسبته 22.2%، وهناك اغتصاب كامل بلغت نسبته 5.6%.

وقد تعدد مرتكبو تلك الجرائم وفقا لبيانات الدراسة فـ«أخو الزوج» هو أكثر الفاعلين تكرارا وبلغت نسبته ما بين عينة الدراسة 36.1%، يليه زوج الأخت بنسبة 13.8%، يليه الأخ، وابن العم، وابن العمه، وعم الزوج بنسبة واحدة بلغت 8.3%، يليه العم، والخال، وأبوالزوج بنسبة 5.6%، وأخيرا الأب، والابن، وابن عم الأم بنسبة 2.8%.

السؤال الحقيقى هنا هو للدولة، فى ظل غياب تشريعات واضحة وقصور فى التطبيق نظرا لقصور القانون، نجد أيضا أن هناك قصورا وتهميشا واضحا فى خطاب الدولة عن النساء بشكل عام وعن قضايا التحرش واغتصاب المحارم بشكل خاص، فالدولة بالإضافة لمحاولتها تصدير اغتصاب المحارم على أنه «حالات فردية» فهى تحارب كل من يتحدث عن هذه المشكلة باعتبارهم يشوهون صورة مصر، وتتهاون الدولة أيضا فى الخطاب السياسى والدينى ضد النساء، فلا مانع من ظهور العديد من السياسيين ورجال الدين الذين يهينون النساء ويبررون التحرش والاغتصاب لأن ملابس النساء غير محتشمة (حتى داخل منازلهن) ولأن النساء أصبحن يطالبن بأكثر من حقهن وغيرها من التبريرات. وتفتقد الدولة أيضا الملاجئ الآمنة والأدمية للنساء والفتيات المتعرضات للعنف والاغتصاب، فعلى مستوى الجمهورية يوجد 9 ملاجئ فقط آمنة للنساء المعنفات، كما تفتقد إجراءات الدولة لتقديم الدعم النفسى للفتيات والنساء المغتصابات واللاتى يجدن أنفسهن مطالبات بحكى وشرح تفاصيل الاعتداء أمام الضباط الرجال غير المدربين دون مراعاة لحالتها النفسية واحتياجها للخصوصية – والأهم – احتياجها لضابطة امرأة مؤهلة لمثل هذه القضايا الحساسة كى تشعر بقليل من الراحة وعدم الإحراج وهو ما نفتقده الآن.

كمجتمع، نبرر هذه الجريمة بالفقر والأوضاع الاقتصادية وهو تبرير مقنع ولكن ليس كل الحقيقة، ليس بالضرورى أن بسبب تكدس الأسرة فى غرفة واحدة يخلق تقاربا جسديا مسببا لهذا النوع من الاغتصاب والاعتداء، وجدنا عائلات غنية تعيش فى غرف منفصلة وأماكن واسعة ويحدث داخلها اغتصاب للمحارم،

الغالب الأعم من القصص التي نراها تحدث في الزيارات العائلية أو تحت حجة «ودى طلبات لفلان» أو «روحي ساعدى فلان فى البيت» وهذا «الفلان» هو العم أو الجد أو الأخ أو أى فرد من أفراد العائلة المقربين، «الفلان» هو شخص لم يساورك الشك تجاهه بأى شكل ودائما ما يكون موضوعا فى خانة «الشخص الأمان».

إن جاءت طفلتك أو طفلك إليك يشكو عدم رغبته فى زيارة شخص ما وحيدا، أنصت له/ها، قد لا يكون متعرضا للاعتداء ولكن أنت بالتأكيد مطالب بالبحث عن أسباب كرهه لذلك الشخص، لا تعاقب طفلك أو طفلتك إن جاءت تحكى عن تحرش فرد من العائلة بها، هى تثق بك وتثق أنك سترد لها حقها، لا تسكتوا أطفالكم تحت مسمى «عيب» أو «خلاص ما تروحش تانى»، أطفالك تحتاج لدعمك النفسى وتحتاج أن تعرف أنك ستحميهم والسكوت هو أقصر طريق لقطع أو اصر الثقة معك. للأطفال خيال واسع ولكن ليس فى هذا الأمر.

فى ظل عدم وجود قانون يحمى من العنف والاعتصاب داخل الأسرة وفى ظل ثقافة مجتمعية تميل إلى التواطؤ مع الجانى وإخفاء الجريمة ولوم الضحية، وفى ظل تبريرات تضع الجريمة على كاهل الضحية حتى ولو كانوا أطفال، وفى ظل هجوم الدولة وأذرعها المختلفة على المؤسسات النسوية والناشطين والناشطات فى مجال مناهضة العنف ضد المرأة واتهامهم بتشويه صورة الدولة، ستظل هذه الجرائم المسكوت عنها بركاننا يهدد بتفتيت ما تبقى من الأسرة والمجتمع.

هل تريد أن تعلم ماذا حدث مع الطفلة؟ لقد تنازلت عن القضية.

FOUNDATION
مؤسسة جنوية حرة

حضني أبي فشعرت بي... .. معاناة ضحايا "اغتصاب" المحارم في تونس



*سوسن العويني

26 يوليو 2020

ليس من السهل على ضحايا الاغتصاب أن يُخفّن بحكايا معاناتهن التي خلّفت جروحاً غائرة، ليس في أجسادهن فحسب، بل أيضاً في أرواحهن وحياتهن الشخصية والاجتماعية، فأصبحن أجساداً بلا روح. ولعلّ هذه الجروح تكون أعمق عندما يكون المغتصب أحد أفراد العائلة، وتختار العائلة غالباً، طمس الحقيقة لـ "حفظ ماء الوجه" ودرء "الفضيحة".

"روحي تاهت مني"

مريم، هكذا اختارت اسمها المستعار، تيمناً بالعذراء التي أنجبت دون أن تتزوّج، عمرها 47 عاماً، تقيم في محافظة منوبة، وهي من محافظة الكاف، تروي لرصيف22 قصتها قائلة: "هربت بجسدي، لكن روحي تاهت مني بلا رجعة".

توضح مريم، مشددة على أثر التجربة النفسي عليها: "سُلّبت عذريتي في العاشرة من عمري، ليس عذريتي فحسب، بل أيضاً طفولتي وبراءتي".

توفيت والدة مريم عندما كانت في الثامنة من عمرها، انقطعت عن الدراسة وهي في الصف الثالث من التعليم الابتدائي، وليس لها أحد سوى والدها.

"خلال السنتين التاليتين لوفاة والدتي، كان ينيمني في حضنه، وأصحو في الليل على لمساته الغريبة، رغم الإحساس غير المريح الذي كان يراودني، لم أشكّ أبداً في أن تكون لمساته غير بريئة، أو ربما عقلي البسيط آنذاك رفض تقبل الفكرة".

تتنهّد مريم، تهيم بنظراتها ثم تتابع بصوت متعثر: "في ليلة كنت نائمة، وإذا بي أحسّ بيدين تنزعان سروالي، رفعت رأسي مذعورة، فإذا به أبي، قلت: بابا؟ فوضع يداً على فمي، والأخرى واصلت نزع سروالي، وعقلي لم يستوعب بعد، لا أطيل عليك أكثر، لقد كانت تلك الليلة بداية كابوسي مع اغتصاب والدي المتكرر لي حتى بلغت الـ19... لما حملت... أجل، حملت من والدي!".

هربت مريم إلى العاصمة وهي حامل في الشهر الخامس، أرادت إجهاض الجنين لكنها لم تستطع، أنجبته، وتركت خلفها بالمستشفى وغادرت دون رجعة.

"لست نادمة على تركه، ولا أحن إليه ولا حتى أفكر به، كيف لي أن أكون أمّاً لابن أبي؟ هل تدركين حجم المأساة؟"، تزفر طويلاً ثم تستدرك: "لم أرَ والدي من يومها ولم ألجأ إليه مجدداً، رغم ما مررت به من صعوبات، اشتغلت خادمة منذ سنّ 19، أقضي عمري في الذل والهوان، لكن أن ألعق أرضيات المراحيض أهون عليّ من أن ألعق... لقد بلغني أنه قد مات لا رحمه الله!".

قصة مريم لا تختلف عن قصص كثيرات ممن تعرّضن للاغتصاب أو التحرش من ذوي القربى، لكنهن اخترن الصمت خوفاً من ردود الفعل ومن نظرة الآخر. هكذا حدث مع أمل اسم مستعار (27 سنة)، من محافظة الفيروان، التي تعرّضت لاعتداءات جنسية من خالها مرّات متكررة، دون أن تتمكن من البوح بذلك لأي أحد. تقول أمل لرصيف22: "تطلّق والداي منذ صغري، فاضطررنا أنا وأمي إلى الانتقال للعيش في منزل جدتي. كانت حياتي عادية إلى غاية تلك الليلة".

تضيف أمل بصوت متردّد: "في العاشرة من عمري، في ليلة ذهبت أمي وجدتي إلى عرس، وكنت نائمة في الصالون، أفقت على لمسات غريبة في مناطق حساسة من جسدي، وإذ به خالي".

"هربت إلى الحمام"

تصمت أمل قليلاً ثم تردف: "لمساته تمادت وجذبني إليه ليقبلني، فدفعته بقدمي بكل قوة وهربت إلى الحمام وأقفلت الباب من الداخل، لم أخرج إلا عندما عادت أمي إلى المنزل".

"لم أخبر أحداً بذلك، خفت كثيراً لأن أمي صعبة المراس، واستبعدت تصديقها لي فاخترت الصمت. تكرّرت محاولاته في أكثر من مناسبة لأنه أدرك أنني لن أشي به، لكنني كنت دائماً أتحاياه، ومن حسن حظّي أنه تزوج وأنا في الـ18، فتخلّصت من إزعاجه".

ربما توقفت اعتداءات خال أمل عليها عند حدّ التحرش، رغم ذلك تقول إن تأثيراته على نفسيته لا تزال إلى يومنا هذا، فهي إلى اليوم لا تثق بالرجال ولم ترتبط بأي أحد ولا تفكر بالارتباط أساساً.

تقول: "بالنسبة لي، خالي لم يتحرّش بي فقط بل اغتصبني، حتى لو لم يكن اغتصاباً بالمفهوم الدارج".

يعرّف الفصل 227 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الاغتصاب بأنّه "كل فعل يؤدي إلى إيلاج جنسي مهما كانت طبيعته والوسيلة المستعملة ضد أنثى أو ذكر بدون رضاه".

وينصّ القانون على أنّ مرتكب جريمة الاغتصاب يعاقب بالسجن عشرين عاماً، وأنّ "الرضا يعتبر مفقوداً إذا كان سن الضحية دون الـ16 عاماً".

كما ينص الفصل ذاته على أن "سيفّاح القربى يعاقب عليه القانون بالسجن بقية العمر".

ولئن يُعتبر القانون حاسماً في إقراره عقوبة السجن مدى الحياة لاغتصاب أحد من ذوي القربى، فإنّ العائلات غالباً ما تختار الصمت وطمس الجريمة لتجنّب الفضيحة. هذا ما تزويه دنيا (اسم مستعار) في منشور نشرته صفحة "أنا زادا"، فرع حركة Me too في تونس.

"أدفع عمري مقابل النسيان"

كتبت دنيا، (38 سنة): "دفعت إلى اكتشاف الجنس وأنا في السابعة من عمري، سُرقت طفولتي وُدُنست براءتي. أدفع عمري مقابل أن أنسى ما عشته".

دنيا تعرّضت للاغتصاب من ابن عمّها، كان منزلاًهما يفتحان على بعض، وعندما أخبرت والدتها، سلّطت عليها استجواباً أمام أفراد العائلة لإنقاذ "شرفها"، قالت لها والدتها: "ماذا فعل لك؟ قولي! لماذا لم تخبريني؟ أعجبك ذلك، هاه؟"، ثم صفعتها. وأضافت دنيا: "وجدت نفسي خلف الستارة. خذني لساني وغابت الكلمات. والدته قالت: "ابني رجل، ليس هناك ما يخجل منه، كلّ اللوم على ابنتكم".

قضت دنيا سنوات مراهقتها وحتى سن الـ20 تفكّر بأنها فتاة "قذرة"، تقول: "خجلت من نفسي وكرهت جسدي... كنت فاقدة للثقة في نفسي بالكامل... عشت انهياراً عصبياً حاداً في الـ17، ولم أستطع اجتياز الثانوية العامة ذلك العام".

وتختم دنيا: "استغرق الأمر مني حوالي 15 عاماً قبل أن أتمكن من الحديث عنه. ثم بضع سنوات أخرى قبل أن أتمكن من الحديث عنه دون أن أبكي. اليوم، قررت أن أقولها بأعلى صوتي: أنا الضحية وهو الجاني، هو الذي يجب أن يخجل وأن يلوم نفسه، وليس أنا".

"اغتصاب جسدي ومعنوي"

تحت عنوان "ما يكفّيش يغتصبها خوها جسدياً يغتصبوها والديها معنويّاً"، نشرت القاضية كلثوم كنو، في يونيو/حزيران الماضي، منشوراً على فيس بوك تحدثت فيها عن قضية قالت إنها لم تستطع محوها من ذاكرتها.

كتبت كلثوم: "في أحد المبيتات المدرسية، طفلة في الـ15 من عمرها أحست بالآلام في بطنها، نُقلت إلى المستشفى وتبيّن أنها في حامل في شهرها السابع وعلى وشك الولادة. تمّ إعلام النيابة العمومية، وتقرّر فتح تحقيق في الموضوع. الفتاة أنجبت رضيعاً توفّي مباشرة بعد الولادة، وتم أخذ عينات منه لاعتمادها في التحليل الجيني".

تضيف القاضية: "بعد مغادرة الطفلة للمستشفى، استدعيتها لمكتبي لسماعها كمتضررة، بحضور والديها باعتبارها قاصراً. كانت شاحبة مصفرة الوجه، مطأطئة الرأس. حاولت طمأننتها وقلت: لا داعي أن تخافي، فأنت الضحية. رفضت الإفصاح عن اسم معتصبها في البداية، ومع إصراري قالت بصوت خافت: خويا، وبمجرد أن نبست بذلك هاج والداها وصاحا قائلين: كاذبة. دخلت المسكينة في هستيريا من البكاء وأخذت تقسم دون أن تنتظر إليهما بأنها تقول الحقيقة. تدخّلت حينها وأشرت إليهما بأن يكفّا عن التدخل، لأن وجودهما معها لكونها قاصر لا غير".

"أخي استغل ذهاب والديّ إلى عرس، وكنت أنا نائمة، أفقت لأجده فوقي ومن الصدمة هرب صوتي وعجزت عن طلب النجدة، ثم خفت ولم أرو الحادثة لأي أحد. تكرّر ذلك، ولم أدرك أنني حامل"، هكذا نقلت القاضية عن البنت قصتها، وأضافت: "بينما كانت البنت تقص علي الواقعة كان والدها يحدها بنظرات حانقة، ثم بدأ يتوعدّها بحبسها في المنزل، ما دفعني للاتصال بمدّوب حماية الطفولة مباشرة لحمايتها في مركز رعاية الطفولة".

ثم تتابع: "من الغد تم جلب شقيق الضحية، الذي أنكر التهمة قطعاً فأجرينا تحليلاً جينياً وتأكدنا أنه الجاني. لكنّ الصدمة الحقيقية كانت عند جلسة المكافحة التي حضر فيها الأبوان والأخوان، أخذت الأم تتوسّل بأن يُغفر لابنها، وزعق الوالد لابنته: "افتحي فمك وقولي إنك سامحته"، ما أثار حفيظتي وقلت حتى لو سامحته الضحية فإنه لن يهرب من العقاب، فارتعشت الفتاة خوفاً وقالت لوالديها: "ماذا ستفعلان بي الآن؟"... مشهد لن أنساه ما حييت".

في تعليقه على ذلك، يقول الباحث في علم الاجتماع، سامي نصر، لـ"رصيد22"، إن "جرائم اغتصاب ذوي القربى مستفحلة منذ سنوات عديدة، ولكنها من الظواهر المسكوت عنها".

أمهات يعانين وأطفال بلا نسب... ضحايا الاغتصاب العائلي في مصر

*أمينة المالكي
5 مارس 2018

"المنزل الذي يُعدّ مصدراً للأمان، بات مكاناً أكثر رعباً من الشارع. هربت مرات عدة ولكني كنت أعود إليه. لا ملجأ لي سواه". بهذه الكلمات بدأت ياسمين إسماعيل، 24 سنة، حديثها مع رصيف22، خلال إحدى جلسات الدعم النفسي لناجيات من العنف تنظمها جمعية نهوض وتنمية المرأة، وهي جمعية أهلية مصرية مستقلة. تروي ياسمين تفاصيل اعتداء والدها عليها جنسياً وهي في سن الخامسة عشرة: "كنت أعيش في محافظة القليوبية (شرق القاهرة)، مع أبي وأمي. كان أبي يرمقني بنظرات مخيفة لم أكن أفهمها، وتحرش بي مرة، وعندما أخبرت أمي أبت أن تصدقني وضربتني، ونبهتني إلى ألا أخبر أحداً بهذا الأمر. وعندما كانت تخرج من المنزل، كان يقوم بالاعتداء عليّ ويهددني بأن يقتلني إذا قمت بفضح الأمر". تابعت: "هربت من المنزل وذهبت إلى عمي الذي يكبر أبي وأخبرته بما حدث، فلم يصدقني هو الآخر وأعادني إلى المنزل. قام أبي يومها بضربي وربطي بالسريير والاعتداء علي في غياب أمي. قال إن هذا هو عقابي لأنني أخبرت عمي". لم تنشأ الأم تصديق ما يفعله الزوج، لكن الطفل الذي بدأ ينمو في أحشاء ياسمين أجبرها على التصديق، غير أنها فضلت التعامل مع الأمر بهدوء خشية الفضيحة، وذهبت لتستجد بكبار العائلة الذين قرروا سفر الأم وابنتها بعيداً عن الأب المعتصب، بذريعة كلام الناس والفضيحة، والتخلص من الجنين.

الرشوة من أجل تسجيل المولود

حاولت ياسمين إجهاض الطفل دون جدوى، فالأطباء رفضوا إجراء العملية لخطورتها عليها بسبب صغر سنها، لكنها حاولت كثيراً قتل الطفل قبل أن يولد. تقول: "لم أشأ أن يولد لي طفل يذكرني بأن أبي بدلاً من أن يحميني، كسرني وهتك عرضي. ولكن لم يفلح الأمر". ولدت ابنتها وسجلت اسمها في السجل المدني باسم أب مستعار بعد أن قامت الأم برشوة الموظف المسؤول لتسهيل الأمر الذي تعلم ياسمين وأنها غير قانوني. تسع سنوات مرّت على حادثة الاعتداء الجنسي عليها وما زالت ياسمين تتذكر جيداً التفاصيل رغم وفاة الأب المعتصب، سنوات أتمت خلالها دراستها وعملت موظفة في إحدى المؤسسات الحكومية. تشعر بالتحدي الكبير الذي يواجهها، فهي لا تعلم كيف ستربي ابنتها، ولا كيف ستخبرها عن أبيها.

الخوف من الوصم الاجتماعي

لجأت ياسمين إلى جمعية نهوض وتنمية المرأة التي سمعت عن نشاطها في مساعدة الناجيات من العنف، وحضرت أكثر من حلقة دعم نفسي لعلها تجد في إحداها حلاً لمشكلة ابنتها التي ستكبر يوماً وتسألها عن والدها، أو لعلها تجد تخفيفاً لألم الجروح التي ظلت باقية داخلها. تقدم الجمعية، بحسب مدير برنامج تنمية المجتمع في الجمعية خالد الجزار، الحماية للسيدات المعنفات والأطفال الذين عانوا من العنف عن طريق برنامج الحد من العنف والذي يتمثل في مشروع بيت حواء، وهو أول دار إيواء تنشئها جمعية أهلية لاحتضان النساء المعنفات اللواتي لا يملكن مكاناً يذهبن إليه. الخدمات المقدمة في البيت تشمل استشارات نفسية ومساعدة قانونية، إلى جانب لقاءات دورية لتشجيع النساء على التعبير عن أنفسهن في حلقات تعبير جماعية، وأيضاً تنمية قدراتهن ودعمهن مادياً بتوفير فرص عمل ثابتة لهن. ويصل عدد المستفيدات من برنامج الحد من العنف إلى 4800 سيدة، وشاركت في جلسات التوعية حول العنف وجلسات الاستشارات النفسية قرابة 7300 سيدة. وأكد الجزار لرصيف22 أن فتيات كثيرات ممن يترددن على جلسات الدعم النفسي تعرّضن لتحرشات واعتداءات جنسية من قبل أحد أفراد الأسرة. تقول ياسمين: "كثيرات تعرّضن لاعتداءات من آبائهن وإخوتهن، ونجحوا في قتل الجنين

قبل أن يولد. ما أتمناه الآن هو مستقبل أفضل لتلك الطفلة التي أخاف عليها من أن تتعرض لحادث كالذي تعرّضت له".

ضحية من بين منات

ياسمين ضحية من بين مئات الضحايا ولكنها كسرت حاجز الخوف من الكلام وتحدثت عن تعرّضها لاغتصاب داخل الأسرة. قصص أخرى كثيرة تقف على أبواب محاكم الأسرة المصرية، تستجدي بطلاتها من مؤسسات القانون موقفاً يشفي صدورهنّ، بمنح الطفل نسباً ما وبطاقة هوية تساعده على إكمال حياته. يؤكد الباحث الاجتماعي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الدكتور محمد عبد الرحمن، لرصيف22 أن الظاهرة لم تعد فردية، وليست بالجديدة فقد سجل المركز عام 1998 أولى الجرائم التي ارتكبتها أب بحق ابنته وهو مخمور، في إحدى قرى جمهورية مصر، ما أدى إلى حملها سفاهاً فقام بقتلها، ثم شنق نفسه. وكان عبد الرحمن ضمن فريق بحثي درس مدى انتشار الظاهرة، وأخذ عينات عشوائية حول البلاغات التي تمت في السنوات الثلاث الأخيرة وتوصل إلى 250 حالة اغتصاب عائلي أسفرت عن الحمل سفاهاً. ويؤكد الباحث أن "هذه الأرقام لا تعبّر عن الواقع، خاصة أن معظم الضحايا يفضلن الصمت على الفضيحة". وفي دراسة عن الجرائم الأسرية في المناطق العشوائية، شارك فيها عبد الرحمن، تم أخذ عينات من 50 أسرة في أربع مناطق عشوائية هي مساكن الإيواء بمحافظة الزقازيق، منطقة زرزارة ببورسعيد، ومساكن إسطنبول عنبر، ومساكن عزبة أبو حشيش بشمال القاهرة"، وامتدت سبعة أشهر، جرى التوصل إلى أن 31% من الأسر التي يعيش أبنائها في غرفة واحدة شهدت حالات تحرش أو سفاح قربي، فيما تنخفض النسبة إلى 20% في الأسر التي تسكن في غرفتين أو ثلاث. ويؤكد عبد الرحمن أنه لا يمكن تعميم هذه النسب لا على المجتمع المصري ولا على الأحياء التي جرت فيها الدراسة، فكل ما هدفت إليه هو أخذ فكرة بسيطة عن الظاهرة ومدى انتشارها. ونشرت الدراسة في الفصل السابع من كتاب دراسات وبحوث اجتماعية للدكتور محمد الجوهري بعنوان "البيئة والعنف: دراسة لبعض الدلالات البيئية لاحتمالية السلوك العنيف بالمناطق العشوائية". ورصدت الدراسة 450 حالة موثقة لاغتصاب محارم حدثت في النصف الأخير من عام 2016.

جريمة وعدة ضحايا

إذا كانت المرأة هي الضحية الأولى للاغتصاب العائلي، فإن الأولاد الناتجين عن هذا الاغتصاب هم ضحايا بدورهم. وتقول أستاذة علم الاجتماع سعاد عثمان لرصيف22 إنهم يصبحون أشخاصاً غير متزنين، وبسبب تهيمش ونبذ المجتمع لهم وإهمال الدولة ينقمون على مجتمعهم، ويشككون في القيم والثوابت الاجتماعية، وتظهر لديهم ميول انتحارية لأن الشعور بأنهم بذرة سيئة أنت جراء خطيئة تلاحقهم. وتحدثت عثمان عن مصير أسوأ للأطفال الذين يجدون أنفسهم في الشارع، أهربوا إليه أو طردوا إليه، فمحاضر الشرطة تعج بأمثلة عن "قضايا مفعجة"، كقضية السيدة التي قُبض عليها وكانت تتاجر بأطفال الزنا في قرية ميت الحلوج بمحافظة الدقهلية، وتبنيهم لأثرياء يعانون من العقم، عدا حالات كثيرة تستغلهم في التسول والسرقعة، أو الإتجار بأعضائهم.

سلمته أمه لدار الأيتام وهربت

بعض أطفال زنا المحارم يكون مصيرهم القتل لحظة ولادتهم أو رميهم في القمامة وكثيراً ما يتم التخلي عنهم. هذا ما فعلته والدة أحمد، 10 سنوات، حين أحضرته، وهو بعمر الثلاثة شهور، إلى دار الإيواء التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي المصرية وتركته هناك. وروت الاختصاصية الاجتماعية المسؤولة عن الطفل، سلوى يوسف، لرصيف22 أن والدة أحمد اغتصبها عمها الذي كان ولي أمرها بعد وفاة أبويها، فحملت منه، وهددها بالقتل إن أخبرت أحداً، وعندما ظهرت عليها علامات الحمل وفشلت محاولات الإجهاض، حبسها في المنزل وادعى أنها مريضة بمرض معدٍ ليبرر غيابها، وقال لها إنه سيقتل الطفل فور ولادته، فهربت من المنزل في

غفله منه، وقررت إرسال الطفل إلى دار رعاية توفر له الحماية والتربية. عرضت المؤسسة على الأم التي لم يكن عمرها يتعدى العشرين عاماً، توفير عمل ومأوى لها ولطفلها الرضيع، لكنها رفضت وطلبت تركه لمدة قصيرة ثم فرّت هاربة. وأصدرت الدار لأحمد شهادة ميلاد. يعاني أحمد من حالة انطواء ويسأل عن عائلته، ويحاولون في المؤسسة تعويضه عن حرمانه منها وتوفير حياة كريمة له. وأكدت يوسف لرصيف22، أن هناك حالات أخرى في دار الإيواء تشبه حالة أحمد: أطفال بلا هوية لا يعرفون آباءهم وأمهم لا يمتلكن المأوى والمال لحماية أبنائهن. إحدى المشكلات التي تواجه هؤلاء هي الحصول على شهادات للميلاد تحمل اسم آبائهم وتحميهم من وصم المجتمع لهم حين يخرجون إلى المجهول فور إتمامهم السن القانونية.

ماذا فعلت الدولة من أجل هؤلاء؟

تؤكد المحامية ومديرة مركز القاهرة للتنمية وحقوق الإنسان انتصار السعيد لرصيف22، أن المُشرّع المصري عجز عن حماية حقوق أطفال زنا المحارم، بمنع استخراج شهادات الميلاد وبطاقات الرقم القومي لهم، وإلى وقت قريب لم يكن يعترف بهؤلاء الأطفال وكانوا خارج نطاق اهتمام الدولة، ثم تم تعديل المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي 137 لسنة 2010 الذي يعرف اليتيم بكونه "كل من مات والده أو مجهول الوالد أو الأبوين". وهناك قصور في المادة 267 من قانون العقوبات والتي تتحدث عن عقوبة الاغتصاب، فكان من الواجب إضافة كلمة "المحارم" في الفئات التي تخص تشديد عقوبة الاغتصاب، برأي السعيد. "الدولة لا تقوم بحماية من يتعرض للاغتصاب، وبالأخص من يتعرض للتحرش أو الاغتصاب من قبل الأهل أو اللواتي يحملن سفاحاً". وتتمثل هذه الحقيقة، بحسب السعيد في الإجراءات الطويلة التي تتعرض لها الأم وطفلها ضحيتا جريمة زنا المحارم، من أجل توفير دور للاستضافة تقوم بتأهيلهما نفسياً واجتماعياً. وبالأساس، بحسب السعيد، تتردد الضحايا في اللجوء إلى الشرطة، بسبب عدم وجود شرطة نسائية مدربة على التعامل مع الضحايا، الأمر الذي يجعل عدد البلاغات التي تصل إلى الشرطة لا تتعدى 3% مما يحصل في الواقع.

لمن ينسب أطفال زنا المحارم؟

تقول السعيد إنه في عام 2015 ألزمت محكمة القضاء الإداري بمحافظة الإسكندرية وزارة الداخلية المصرية، ممثلة في مصلحة الأحوال المدنية، بإصدار شهادات ميلاد وبطاقات رقم قومي للأطفال المجهولي النسب وأطفال زنا المحارم، مؤكدة في حيثيات الحكم بأحقيتهم في الحصول على الشخصية القانونية. وقضت بأنه يتم كتابة اسم ثلاثي جزافي للطفل في شهادة ميلاده على ألا يكون لأسماء أشخاص حقيقيين.

مصطفى احتضنه الشارع

"لسنوات طويلة وأنا أصرّ على معرفة هوية أبي، وكانت أمي تتهرب من الإجابة"، هكذا بدأ مصطفى، 20 سنة، حديثه لرصيف22، وتابع: "لم أكن أعلم لماذا اسمي يشبه اسم أمي، ولماذا لم يعد لنا صلة بعائلتنا ولماذا نعيش في معزل عن الناس؟". ظلت أمه تخفي عنه أن والده هو خاله الذي سافر بعد أن فعل فعلته وهرب من المنزل، إلى أن أصر ذات يوم فاضطرت إلى أن تسرد عليه تفاصيل ما حدث لها. بعد اغتصابها وهي في سن الحادية عشرة وحملها، أرسلتها أسرته إلى منزل خالتها الوحيدة في القاهرة لتجنّب الفضيحة، وعاشت عندها إلى أن توفيت. على شهادة ميلاده، كتبوا اسم جده عبد العال مصطفى، وكانت أمه تقول له إن والده مات قبل أن يولد. كان أهلها يرسلون إليها مبالغ مالية بدون التواصل معها. بعد ذلك، اضطرت للعمل لسنوات في مصنع تعبئة حتى تعيل ابنها وأصرّت على إدخاله إلى المدرسة "وكانت تريدني دائماً أن أصبح دكتوراً"، كما روى مصطفى. عندما علم بالحقيقة، وكان عمره 13 عاماً، هرب مصطفى من المنزل وتشرّد وتعرّف على أشخاص "يشبهونني ولا يعرفون لهم نسباً ولا أهلاً"، بحسب تعبيره. حاولت الأم مراراً إعادة مصطفى إلى المدرسة، ولكنه ظل يهرب ويعود إلى الشارع إلى أن تخلى عن الدراسة. "وفي الشارع كنت أتبرع بالدم مقابل بضعة

جنيهات وطعام وعبوة عصير، كي لا أموت جوعاً"، روى. قال مصطفى إن عصابة استدرجت بعض الأطفال الذين كانوا يتبرعون بالدم وسرقت منهم أعضاء. وأكمل قصته: "خفت كثيراً وقررت العودة إلى أمي، وتعلمت النجارة في إحدى الورش المجاورة للمنزل". يقول مصطفى: "حياتي أصبحت مستقرة إلى حد كبير"، ويؤكد أن كثيراً ممن عايشهم في الشارع يملكون قصصاً تشبه قصته.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

"القاضي لا ينظر إلى الاجتهادات"... "قانون" لا يعاقب قاتلي ومغتصبى نساء العائلة في مصر



*إيناس كمال
6 يوليو 2021

اختطف شخص فتاة، اغتصبها وفض غشاء بكارتها، ولم يرحم توسلاتها، أصابها انفعال شديد أدى إلى توقف القلب، وماتت، كان ذلك عام 2004.

بحسب القانون لا بد من الحكم على الفاعل بالإعدام، إلا أنه حُكِم عليه بثلاث سنوات فقط، وفضلت المحكمة استخدام مبدأ الرأفة معه.

وفي عام 1990، **قضت** محكمة الزقازيق على رجل هو زوج خالة طفلة في الثامنة من عمرها، اعتاد اغتصابها، ورغم ثبوت الجريمة نال حكماً بسنتين فقط، وقالت المحكمة وقتها إنها استقرت إلى استخدام الرأفة مع الجاني.

وفي الدقهلية، تم الحكم بسنة مع إيقاف التنفيذ على أب قام بتعرية طفلاته، وتعذيبها، وشروعه بقتلها عن طريق إشعال النيران بها، في قرية "بانوب" التابعة لمركز "نبروة" بالدقهلية، وذلك في القضية المعروفة إعلامياً **بالرضية العارية**، وأمر القضاء بوقف تنفيذ العقوبة ضده، رغم ما قيل عن توافر أدلة الثبوت والاتهام في حقه، ورصد الكاميرات له عند إشعال النيران بها.

خطف، واغتصاب، وقتل وضرب، وغيرها من جرائم العنف الجنسي والأسري التي تم إقرار عقوبات لها لا تتناسب مع الجرم الفادح، والسبب هو بعض مواد قانون العقوبات التي تمكّن المجرمين من الإفلات من العقوبة، إما لعرف مجتمعي أو شرعي، تمثل انتهاكاً صارخاً بحق النساء، ولا سيما المادتان 17 و60 من القانون.

وتنص المادة (17) على "أنه يجوز في مواد الجنايات، إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة، وتستخدم الرأفة في تبديل العقوبة على الوجه الآتي: عقوبة الإعدام بعقوبة السجن المؤبد أو المشدد، عقوبة السجن المؤبد بعقوبة السجن المشدد أو السجن. عقوبة السجن المشدد بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا تجوز أن تنقص عن 6 أشهر. عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن 3 أشهر".

وتنص المادة (60) على أنه "لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة، عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة".

"قانون نشاز"

بحلول 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، سيكون قد مر على المادة (17) 138 عاماً، عُمل بها في المحاكم المصرية، منذ عهد **الخدويي** محمد توفيق، الذي أقر قانون العقوبات عام 1883، وكانت هذه المادة تفصيلاً في مادتين، هما 352 و353.

تشكلت عدة قوى عمل، أي مجموعة شراكة من مؤسسات مجتمع مدني نسوية على مدار أعوام مختلفة، تطالب بحلول واقعية لما يسمى بـ"العنف التشريعي" ضد المرأة، وهي مواد القانون التي تساعد في ترسيخ مبدأ العنف الجنسي والأسري ضد النساء، كانت هناك قوة عمل عام 2008، ساهم ضغطها في سن قانون **التحرش** الجنسي.

وفي عام 2010 ضغطت مؤسسات مجتمع مدني مرة أخرى لتعديل قانون العقوبات، وتشكلت قوة أخرى عام 2014 أطلقت حملة باسم "قانون نشاز" للإشكاليات القانونية الخاصة بالعنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص.

وقالت الحملة في بيانها آنذاك إن بعض مواد قانون العقوبات ترسخ للتمييز الواضح بين الرجل والمرأة، وللعنف ضد النساء، ومنها مادتا 17 و60 من القانون اللتان تستخدمان في تخفيف الأحكام على الجناة، الذين يرتكبون جرائم بحق النساء.

كما قالت الحملة إن المادة (17) تستخدم بشكل كبير في أحكام قضايا الاغتصاب، وهناك العرض الخاصة بالنساء، مما يؤدي إلى عدم العدالة في الأحكام، أما المادة (60) فتستخدم بشكل كبير في قضايا ضرب الزوجات، مما يساعد كثيراً من الأزواج على الإفلات من العقاب.

وأوصت الحملة بالعمل على الحد من استخدام القضاة للمادة (17) في قضايا الاغتصاب، بالإضافة إلى جرائم القتل العمد، التي تتوفر فيها ظروف ما يطلق عليها (جرائم الشرف)، أسوة بعدم استخدامها بجرائم المخدرات.

في كانون الأول/ديسمبر عام 2017 تم إطلاق **قوة** عمل طالبت بإلغاء بعض المواد من قانون العقوبات لأنها تخالف ما ورد بالقانون المقترح، منهم من أحكام جديدة، ولا سيما المادتان (17،60) الخاصتان بإعفاء الرجال من التجريم في الجرائم الواقعة على النساء، والمادة (237) لأنها تحمي الرجال في حالة قتلهم زوجاتهم من العقاب، وفقاً للعقوبة الخاصة بالقتل.

إحصائيات غائبة

إحدى أبرز المؤسسات التي شاركت في قوى العمل، هي مؤسسة المرأة الجديدة التي **ساهمت** في إعداد مقترح قانون جديد موحد للعنف الجنسي ضد المرأة.

نيفين عبيد الباحثة في "المرأة الجديدة"، قالت لرصيف22 إن "الإحصائيات نادرة وقليلة جداً في هذا النوع من المسائل، فقلما نعرف عدد القضايا التي استعمل بها القضاة المادتين 17 و60 لتخفيف الأحكام عن مرتكبي جرائم العنف بحق النساء، لأن مصر ليس فيها مظلة أحكام قانونية واضحة ليكون لدينا حصر بالقضايا والأحكام المتعلقة بها، لذلك لدينا قصور في الإحصائيات".

واحد من مشاكل التشريع في مصر، بحسب عبيد، أن المُشرع ذكوري، لذلك هناك قضاة ذوو فكر معادٍ للمرأة، لا يحكمون إلا وفقاً لأهوائهم المحافظة، والتي لا تنتصر للمرأة وذلك ليس تعميماً لأن هناك قضاة ينتصرون أحياناً للمرأة، لكن مشكلة المادة 17 أنها تعطي فرصة للقاضي ليعبر عن ميوله الثقافية.

أما المادة 60 فتري نيفين أنه "رغم أننا نشهد اجتهادات من المؤسسات الدينية والأزهر، بنشر فتاوى تناصر المرأة في إطار تجديد الخطاب الديني، إلا أن الوعي الجمعي بالشريعة قائم على فكرة التمييز ضد المرأة، والقاضي لا ينظر إلى الاجتهادات الفقهية الحديثة".

وانتقدت مؤسسة قضايا المرأة المصرية هاتين المادتين في ورقة بحثية لها بعنوان "قيود استعمال الرأفة في جرائم العرض والشرف" للمستشار شكري الدقاق، أستاذ القانون الجنائي.

وذكر البحث خطورة الاستخدام المطلق لمبدأ الرأفة في جرائم الشرف، ذلك أن السبب الرئيس للعقوبة هو الردع المجتمعي لها، لكن وجود مثل هذا المبدأ سيساعد في انتشار الجرائم، وقد يغري آخرين بارتكاب جرائم مع ضحايا أخريات اعتماداً على استعمال الرأفة معهم، وتدني العقوبة المقضي بها رغم فداحة الجريمة.

في عام 2015 أطلقت إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء، عمل على صياغتها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع عدة وزارات، ومؤسسات حكومية ودينية أخرى، إضافة إلى عدد قليل من المنظمات غير الحكومية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، عجزت الإستراتيجية عن معالجة التغييرات التشريعية المطلوبة من أجل مكافحة العنف ضد النساء، من قبيل توسيع تعريف الاغتصاب في قانون العقوبات، وحظر استخدام المادتين 17 و60 في قضايا العنف ضد النساء.

المحامي الحقوقي، رضا الدنوبقي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة المرأة للإرشاد والتوعية القانونية، يرى أن "مشكلة تلك المواد أن المحكمة في أغلب أحكامها إذا كانت تحكم في قضية يكون المجنى عليها، تعرضت لإصابة أو لتعدي بسيط، وهي الأخت أو الزوجة أو الابنة، عادة ما تنتهي بالبراءة، عملاً بنص المادة 60، وأما بالنسبة للمادة 17 فالمشكلة أن الإفراط في استخدامها لا يتناسب مع ضرورة احترام مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات المنصوص عليها في المادة 66 من الدستور المصري، وكذلك لا يُسأل القاضي في حال استخدامه تلك المادة عن الأسباب التي رآها لتخفيف العقوبة أو إيقاف تنفيذها، وفقاً لمبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته".

ويضيف الدنوبقي لرصيف22 أنه من "الأمر الخطيرة أن تلك المواد كثيراً ما تستخدم في قضايا العنف الأسري والجنسي ضد النساء وجرائم "الشرف"، وإذا ما تم الحكم بها بالإدانة بالحد الأدنى من العقوبة نتيجة

استخدام تلك المادة لا تملك النيابة العامة أو المدعي بالحق المدني أن يطعن على الحكم الصادر، مهما كان مقدار العقوبة، إلا إذا كان هناك خطأ في فهم القانون".

عقوبات مخففة

ويطالب الدنبوقي بالحد من استخدام المادة (17) في جرائم العنف ضد النساء أسوة بجرائم الاتجار بالمخدرات، المستثناة من هذه المادة، وكذلك عدم استخدام المادة (60) لتوسع القضاة في استخدامها في قضايا ضرب الزوجات، مما يساعد الجناة على الإفلات من العقاب.

ومن القضايا التي استخدمت فيها تلك المادة، وفقاً للمحامي الحقوقي، قضايا ختان الإناث، ومن بينها الجناية رقم 29423 لسنة 2014 جنایات المنصورة ضد أحد الأطباء، قضت المحكمة بتخفيض العقوبة من سنتين إلى ثلاثة أشهر، مما ساهم في استمرار عمله، واتساع شهرته في إجراء الختان دون رادع رغم وفاة الطفلة، بحسب الدنبوقي.

كذلك استخدمت المادة (60) في الجناية رقم (622) لسنة 2016 في السويس، والنزول بالحكم إلى السجن سنة مع إيقاف التنفيذ، رغم وفاة المجنى عليها، واستحقاق المتهمين لعقوبات تصل إلى سبع سنوات.

رأى القاضي حسب حكمه استخدام مبدأ الرأفة، بحسب الدنبوقي، ما يبعث على اعتقاد المحكمة بأن المتهمين لن يعودوا مستقبلاً إلى مخالفة القانون، في حين تؤيد المحكمة إيقاف تنفيذ العقوبة، "والأمر حقاً غريب فكيف للمحكمة الوقوف على نية المتهمين المستقبلية وعن قيامهم بالجرم من عدمه".

وينهي الدنبوقي حديثه: "لكل ذلك نرى أنه يجب إعادة قراءة النصوص الدينية وتأويلها بما يتفق مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان".

ويعتقد أن أصل هذه المواد المسماة "جرائم الشرف" يعود إلى قانون فرنسي قديم (المادة 337 من قانون العقوبات الفرنسي القديم) معتمد لدى عدد من الدول العربية، ومنها الكويت والسعودية وقطر وعمان، وفقاً لبي بي سي.

وعدّل الأردن هذا القانون مطلع عام 2019، في حين ألغته تونس تماماً إذ يعاقب القاتل وفقاً للقانون المطبق على مرتكبي الجرائم، فلا وجود حالياً لما يسمى "جرائم شرف" في القانون التونسي.

تم إنتاج هذه القصة بدعم من مجلة "أحكي" والسفارة الهولندية بالقاهرة، نتاج لورشنة تدريب الإعلاميين على تناول القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي).

المقاومة الجسدية والجنسية في الأماكن المخصصة للنساء فقط¹

من أبو الازهر

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل نموذج جديد من الأماكن في القاهرة في مصر، تحديداً أماكن الترفيه والرياضة المخصصة للنساء فقط. بعد تاريخ من الفصل بين الجنسين، منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، برز ميل إلى المساحات المختلطة. لكن، مع بداية القرن الحادي والعشرين، عاد ظهور الأماكن المخصصة للنساء فقط بين الطبقة الوسطى والعلوية، تحديداً في مجالتي الرياضة والترفيه.

يسعى البحث إلى طرح أسئلة حول نظرة النساء إلى المساحات المخصصة لهن، ويركز على قصصهن، عن أعمال المقاومة بين نساء الطبقتين الوسطى والعلوية والتفاوض على الأماكن في مدينة القاهرة. يتبع البحث أهداف الأبحاث التسوية بشكل عام عبر تسليط الضوء على تصورات المرأة وتجاربها. انطلاقاً من زيارات على مدى أربعة أشهر إلى نادٍ صحي رياضي مخصص للنساء، استخدمت في البحث مقاربة نوعية ولجأت إلى أدوات عدة لجمع البيانات، بما فيها 26 مقابلة غير موجهة مع مشركات في نادٍ صحي رياضي مخصص لهن، كما تم الاعتماد على تقنية الملاحظة المباشرة للمكان. شملت الزيارات مقابلة مع المالك والمهندس المعماري الذي صمم المبنى. حدّد البحث ثلاث ثيمات تُظهر الأسباب التي تدفع النساء إلى ارتياد نادٍ مخصص لهن (أ) مقاومة أحكام الرجال عن المرأة في منشآت الترفيه والرياضة المختلطة، (ب) المقاومة حول حقهن لمكان عام آمن، و(ج) ارتياحهن لممارسة الرياضة والنشاطات الترفيهية في أماكن مخصصة للنساء. يستنتج البحث أنّ النادي الصحي الرياضي يبرز أعمال المقاومة النسائية

الكلمات المفتاحية: مساحات/أماكن مخصصة للنساء، المقاومة، الأجساد الجنسانية، القاهرة.

المقدمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ ظهور الأماكن المخصصة للنساء في القاهرة، خصوصاً بين الطبقات الاجتماعية العليا والوسطى. إذ تفضل النساء المنشآت إلى هذه الطبقات النوادي الرياضية والشواطئ والمساح المخصصة لهن.

اتكثرت هذا النوع من الأماكن في القاهرة، مع تنامي اهتمام نساء هذه الطبقات بها. يبدو ذلك جلياً لمازّة في شوارع القاهرة، حيث تنتشر النوادي المخصصة للرياضة للنساء فقط كما يتضح في الصورة 1. كذلك، لدى تصفّح وسائل التواصل الاجتماعي، تظهر لنا إعلانات مختلطة للمنشآت المخصصة للنساء في مصر.

في النوادي الاجتماعية للطبقة الوسطى والطبقة العليا، باتت الوقوع على نوادي رياضية ومساح مخصصة للنساء أمراً شائعاً كما توضح الصورة 2. في حال كان السكان مختلطاً بين الجنسين، يتحوّل إلى مكان مخصص للنساء فقط خلال ساعات محددة، حيث يُمنع دخول الموظفين الرجال إليه. لا تقتصر ظاهرة الأماكن المخصصة للنساء فقط على القاهرة، وإنما تنتشر في مدن أخرى في الساحل الشمالي لمصر، حيث هناك شواطئ خاصة للنساء كما يتضح في الصورة 3.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه الأماكن الناشئة في القاهرة، يهتني تحديداً التحقيق في نظرة النساء إلى هذه الأماكن، كيف

¹ تستند هذه الورقة إلى ما جستير في العلوم تُقدّم إلى قسم الهندسة المعمارية والتصميم البيئي في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بعنوان "صور القوة في مكان ترفيهي خاص بالنساء". أشرفت على البحث الأستاذة منال أ. سير أبو العلى والأستاذ المساعد الدكتور أحمد العثلي.



صورة 8: مبانٍ لمشاة اللياقة البدنية المخصصة للنساء، وإعلان عن مسح للنساء فقط على وسائل التواصل الاجتماعي. مصدر الصورة: الباحثة

لهنّ في استنبول يساهمن في تغذية النظام الأبوي السائد، وفي الوقت نفسه، ينمو لدى هؤلاء النساء المحجبات نوع من المقاومة للنظام الأبوي في هذه المساحات التي تفصل بين الجنسين. من خلال الاهتمام بشكل وصحة أجسادهن. وبالتالي، تحدي الفرضيات المسبقة عن عبورة المرأة العصرية. أمّا كنان كوكا وآخرون (2009)، فيعتبرون أنّ النساء التركيات المنتديات إلى طبقة اجتماعية دنيا يقاوضن على الحاجة إلى مكان آمن يمارسن فيه النشاطات البدنية في وقت الفراغ عبر ارتياد المراكز الرياضية المختصة لهنّ. درست فيرنا لينيس وسابن أهرقاره (2018) أيضًا مقاومة النساء، لكن في دولة غريبة – الدنمارك – حيث رفضت النساء المسلمات حظر الساعات المخصصة للنساء في المسابح عبر تشكيل مجموعة ناشطة نظمت تظاهرات ومناظرات عامة مع مجلس المدينة لمنع هذا الإجراء. ورغم توسع كم المعرفة حول الأماكن الترفيهية والرياضية المختصة للنساء وحول علاقة ذلك بالمقاومات الجندرية، تبقى الأبحاث في السياق المصري محدودة. لذا، يهدف بحثي إلى دراسة هذه العلاقة في القاهرة.

في معرض بحثي، أتطرق إلى مفهوم المقاومة حسب تعريف جاميس سبي سكوت (1989). ليس المقاومة كحركة جماعية واسعة النطاق تمارسها مجموعة من الأعضاء، لكنني أدرس تلك المقاومة الصغيرة واليومية برأي سكوت. يعتبر العلماء السياسيون المقاومة عبارة عن حركات اجتماعية أو مجموعات ثورية أو أشكال أخرى

تحديًا قصصهنّ عن أعمال المقاومة بين لساء الطبقة الوسطى - العليا وتفاوضهنّ حول الأماكن العامة والخاصة في مدينة القاهرة.

لم يتطرق هذا البحث إلى التوتر والديناميكيات القائمة بين النساء في الأماكن المختصة لهنّ، رغم وقوع حوادث تظهر هذه التوترات. إن الدراسة اقتصرت على النظر في أسباب تفهينل النساء من الطبقتين الوسطى العليا والوسطى للأماكن المختصة لهنّ وعلاقتها بالأماكن المختلطة يمكن إجراء المزيد من الأبحاث عن الأماكن المختصة لنساء فقط للتعقق في التوترات التي تحدث بين النساء في مثل هذه الأماكن.

أجريت معظم الأعمال البحثية ذات الخلفيات النظرية المختلفة على النوادي الرياضية أو المسابح المختصة للنساء خارج مصر. في النول غير الغربية، درست بينار أوزتورك وكتان كوكا (2017) العوامل التي تؤثر في تجارب النساء اللواتي يشاركن في نوادٍ رياضية مخصصة للسيدات في تركيا، وتوصلت إلى أنّ هذه المساحات توفر للنساء ثلاث حاجات أساسية: الاستقلالية والكفاءة والترابط، معيدة في الوقت نفسه بناء العلاقة بين الرياضة والأنوثة للنساء.

لنستطد دراسات أخرى الضوء على أشكال المقاومة التي تظهر في مراكز الرياضة المختصة للنساء، تعتبر ستراتش سيليكوغلو (2015) أنّ النساء التركيات اللواتي يرتدن مراكز رياضية مخصصة

الأماكن المخصصة لهم عبر إجراء مقابلة مع النساء المشتركات في نادٍ صحي ورياضي للسيدات فقط في القاهرة الجديدة. في الأقسام التالية، سأقدم أولاً السياق الذي أجريت فيه البحث والمنهجية التي اتبعتها، ثم سأناقش ثلاث تبعات نتجت من دراستي، وهي: مقاومة أحكام الرجال عن المرأة المثلية في منشآت الترفيه والرياضة المختلطة، المفاوضات حول حقهم في مكان عام آمن، وإثباتهم لممارسة الرياضة والنشاطات الترفيهية في بيئات مخصصة للنساء فقط.

سياق البحث

أجريت البحث في نادٍ صحي ورياضي مخصص للسيدات، تأسس في العام 2007 في إحدى ضواحي القاهرة الجديدة التقنية النادي.



من المعارضة السياسية المنظمة علناً، بالتالي، يتجاهلون أشكال المقاومة اليومية المؤثرة رغم عدم بروزها بوضوح. يعتقد سكوت أن المقاومة ليست بحاجة لأن تتخذ شكل عمل جماعي، ويفسر كيف يلجأ الفلاحون إلى أشكال المقاومة اليومية لتحدي الدولة والطبقة العليا. مثلاً، يستخدمون تقنيات كالمصيد غير المشروع لتأكيد حقهم الطبيعي في الموارد، من دون تهديد سلامتهم، يعتبر سكوت أن هذه التقنيات الصغيرة تعكس أشكال مقاومة يومية.

في بحثي، ألتفت أيضاً إلى المقاومة في مفاوضات النساء للحصول على السلامة والخصوصية والحرية في المدينة. وأستند هنا إلى بحث أنوك كوزينغ (2009) حول نساء الطبقتين الوسطى والعليا في مصر، الذي درست فيه كيف تتجول النساء في القاهرة و يتحركن في المدينة. كذلك، أعالين بشكل نوعي تجارب النساء في



صورة 12، لافتات «السيدات فقط» في مسجد ونادي الرياضة البدنية داخل نادٍ رياضي خاص. مصدر الصورة: الباحثة

الوسط والعليا. وفق إزيك ديتيس (2006)، تعتبر النخبة مدينة القاهرة «مجتمعا من مصادر إزعاج لا تُطاق» (Denis 2006:50) حيث تدفعهم إلى الهرب، بالتالي، يبدو واضحا هرب النخبة الحضرية إلى المجتمعات الجديدة في ضواحي القاهرة.

أضافت المالكة أنها اختارت هذا الموقع، عالمة بأنها تستهدف فقط النساء اللواتي يرغبن حتماً في الخصوصية، بالتالي، كانت تبحث عن موقع غير مكتظ بالبنايات المحيطة كما تظهر الصورتان 5 و6، اختارت أن يكون المبنى للسيدات فقط، استناداً إلى أمثلة لنواد

يبقى متنفس ليكي تلبي المايوه . كلنا أمهات اللي عندنا stretch marks اللي مليانة اللي من عارفة ايه

صحية رياضية تفصل بين الجنسين في أوروبا، بسبب اختلاف احتياجاتهما. في النادي، يتكوّن الطاقم العامل والأعضاء من النساء فقط (باستثناء حارس أمن يجلس خارج المبنى)، ولا يُسمح للرجال بالدخول. قالت المالكة أيضاً إن خيارها لم يعتمد على اعتبارات ثقافية أو دينية.

انطلاقاً من الخلفية الثقافية التي ذكرتها المالكة، يجدر أن أشير إلى أنّ مفهوم الفصل بين الجنسين في الطبقات الاجتماعية الوسطى العليا ليس بالظاهرة الجديدة في مصر.

حتى بدايات القرن التاسع عشر، كان الفصل بين الجنسين لا يزال سائداً في منازل الطبقة العليا. كان المنزل يضم ناحية الحرمات للنساء والسلامك للرجال. كانت المدارس أيضاً تفصل بين الجنسين، وكانت ثمة مبانٍ مخصصة للنتيات للدراسة (Badran 1995: 1984). (Salim)

لنسر من راسل إلى وجود فصل بين الجنسين في الماضي في دار الأوبرا، ذاكرة زيارة سير سامويل سيلغ دي كوسل، مسؤول بريطاني حظي بفرصة حضور افتتاح المدار في العام 1871 (De



صورة 6: إعلان على وسائل التواصل الاجتماعي لنادي السيدات فقط في الساحل الشمالي. مصدر الصورة: الباحثة

عبارة عن منشأة صحية تمنعن نشاطات ترفيهية ورياضة مختلفة، مثل «سبا» (spa)، ومسبح، ومقهى خارجي مفتوح و آخر داخلي مغلق، وصالة للياقة البدنية، وصالة للأيروبيكس، ومركز تجميل، وساحة للأطفال مثل ما توضح الصورة 4. يقدم النادي الرياضي المخصص للنساء عضوية شهرية وسنوية، بالإضافة إلى إمكانات ارتياده ليوم واحد.

أجريت مقابلة مع مالكة النادي الرياضي، التي قالت إن مشروعها يستهدف نساء الطبقة الوسطى العليا، واصفة نساء هذه الفئة بالـ«النساء العاملات المثققات اللواتي يتقاضين راتبا يؤهلهم الإنفاق على نشاطات ترفيهية». إن رسم الدخول ليوم واحد، يبلغ 200 جنيه مصري والذي يصعب على نساء الطبقات العاملة دفعه، هذا يؤكد استهدافها لنساء الطبقات الوسطى العليا. يعدّ هذا الخيار منطقياً عند النظر إلى موقع النادي ووجوده في القاهرة الجديدة. بحسب بحث بيتراكوفنر (2004)، بُنيت مجتمعات سكنية فخمة بسرعة في ضواحي مناطق القاهرة، ومنطقة القاهرة الجديدة هي إحداها. تؤمن هذه المجتمعات الحضرية والتميز الاجتماعي للطبقات الاجتماعية

فبعضهن محجبات والأخريات غير محجبات. نادراً ما كنت أرى امرأة ترتدي النقاب والخمار. كانت تتردد إلى النادي المخصص للسيدات لساء من فئات عمرية وحالات اجتماعية مختلفة. يأتي بعضهن لممارسة النشاطات الترفيهية، وبعضهن الآخر للاستفادة من خدمات التجميل التي يقدمها النادي.

اعتمدت كذلك على أسلوب المراقبة في النادي الرياضي، وأجريت 26 مقابلة غير موجهة مع نساء من فئات عمرية مختلفة تراوحت أعمارهن بين 18 و 55 عاماً. كان هدفي فهم تصورهن للنادي الصحي الرياضي المخصص للنساء، وتجاربهن فيه، ودوافعهن لزيارته، وعلاقتهن بالأماكن المختلطة، وأشكال المقاومة المقدمة في أجوبتهن.

نصف المشاركات محجبات، لكنهن لم يصفن نوع حجابهن. كما أن سبب مشاركاتهن عضوات في النادي الصحي الرياضي، بينما الأخريات كنن من الزائرات اللواتي يستخدمن النادي ليوم واحد. جميع العضوات يأتين إلى النادي من دون أي مرافق، بينما يختلف الأمر بالنسبة إلى زائرات النادي ليوم. كان بعضهن يأتين مع أقارب أو مجموعة صديقات، وبعضهن الآخر من دون رفقة.

كانت نصف المشاركات في الدراسة متزوجات، والنصف الآخر عزباوات. كما أن سبع مشاركات تخطين عمر الـ 40 عاماً، بينما تراوح عمر الأخريات بين 18 و 39 عاماً. اختلف مستوى الدراسة والوضع المهني للمشاركات، إذ كانت بعضهن من طالبات الجامعات وبعضهن الآخر من النساء العاملات أو غير العاملات. أطلعت المشاركات على هدف الدراسة قبل دعوتهن إلى مقابلات فردية، وحصلت على موافقتهن الشفهية قبل البدء بالمقابلة. تراوحت مدة المقابلات بين 25 و 40 دقيقة، وسجلتها صوتياً. استخدمت أسماء مستعارة لحماية هوية السيدات والنادي.

كذلك، دوتت التسجيلات حرفياً، ثم بدأت بعملية تحليل الموضوعات. كبدية، عيّنت لكل مقابلة رمزاً، بعدها استخدمت أسلوب ترتيب البطاقات لترتيب الرموز نفسها سوياً. نتيجة لهذه العملية، توصلت إلى معرفة التيمات التي تفسر ازدياد النساء لهذه الأماكن في القسم التالي، سأستعرض نتائج التحليل، بالإضافة إلى اقتباسات من المقابلات التي تبرز كل نتيجة.



صورة 8: رسم بياني يظهر تقسيم النادي الرياضي والفراغات المختلفة في المبنى. مصدر الصورة: ستوديو مبنى العماري، مع تعديلات من الباحثة

(Russell 1997; Kusel 1915)، تصف هدى شعراوي في مذكراتها عن زيارتها إلى معرض فني كان يكرس ساعات محددة للنساء (Sha'rawi 1987). درس الباحثون الأشكال الأولى للفصل بين الجنسين التي تجسدت في مفهوم الحريم في القرون القديمة في مصر (مثلاً، (Fay 2012, Hatem 1986, Ahmed 1982)، لكن لا تزال الدراسات قليلة حول منشآت الترفيه والرياضة المخصصة للنساء في أيامنا هذه.

المنهجية

ترددت إلى النادي الرياضي المخصص للنساء على فترات أربعة أشهر، خمسة أيام في الأسبوع، في أوقات مختلفة خلال زيارتي، لاحظت أن السيدات يأتين إلى النادي بأنواع مختلفة من الأزياء،



صورة 5: موقع النادي الصحي الرياضي المخصص للنساء. مصدر الصورة: الباحثة

المخصص للنساء، فخففت من هذه الضغوط، وساعدتهن على مقاومة النماذج المثالية التي يحددها الرجال. أخبرتنا لينا، امرأة مسنة غير محجبة وعضوة في النادي الرياضي، عن تجربتها:

«بهي يبقى أريح بالنسبة للواحد يعني you don't have to worry بقى لابس إيه، داخله شكلك عامل ازاي وخارجة شكلك عامل ازاي. أنا وصحابي بييجي هنا بنقى لابسين لبس رياضة عادي وبنخرج عادي لكن في أي جيم تاتي أو النادي أو شاع لازم تغيري و تعلمي شعرك و Makeup هنا لا لا مش بظطر للقصاص ديه you don't have to worry يعني فاهمني ازاي بتدخلي تخرجي عادي بتبقى على راحتك أكثر.»

علقت أسماء، 29 عامًا، وهي سيدة عاملة متزوجة لديها طفل، على الصورة التي تُرسم لجسد المرأة، من دون الأخذ في الاعتبار تأثير الحمل عليه. فسرت أنها تشعر بارتياح أكبر من ناحية جسمها عندما تتراد النادي المخصص للنساء، قائلة: «يبقى متنفس ليكي تلبسي المايوه. كلنا أمهات اللي عندنا stretch

التحليل

أظهرت عملية التحليل ثلاث تيمات أساسية متعلقة بمقاومة النساء أو التفاوض حول النادي الصحي الرياضي المخصص للنساء، وهي الآتية: مقاومة أحكام الرجال عن المرأة المثالية في منشآت الترفيه والرياضة المختلطة، المفاوضة حول حقهن في مكان عام آمن، وارتياجهن لممارسة الرياضة والنشاطات الترفيهية في أماكن مخصصة للنساء. عرضت كل تيمة مع نقاش حول ما تظهره عن المقاومة والتفاوض بين النساء.

مقاومة أحكام الرجال عن المرأة المثالية في أماكن الترفيه والرياضة المختلطة

سردت المشاركات في الدراسة كيف يواجهن أحكامًا من الرجال حول المظهر أو التصرف المثالي، عندما يكنّ في أماكن مختلطة بين الجنسين للرياضة والترفيه. أما تجاربهن في النادي الرياضي



جريدة مكة الثاني النادي الرياضي المخصص للنساء، التي اقيمت بمصدر الصورة الخاصة

مثلاً، تقول هند: «أنا يشرب سجاير بس مش في أي حصة لو قاعدة في قعدة بنات في مكان only ladies ok بس في الشارع في restaurant كده لأ».

من هذا المنطلق، في النوادي الرياضية المختصة للنساء، تملك المرأة حرية القيام بأعمال تُعتبر غير أخلاقية في المساحات

أصبح التحرش الجنسي من أبرز المخاوف التي تطلق النساء القاطنات في القاهرة وفي مناطق أخرى

المختلطة بالتالي، لا تقاوم النساء فقط الصورة المفروضة من الرجال عن الجسم المثالي للمرأة. ولكن أيضا يتخلل السلوك الأخلاقي المثالي المتشرش بهن الياسعة

التفاوض على حقهن في مكان عام آمن

النادي الرياضي المخصص للنساء هو مكان تشعر فيه المتسابقات بالأمان من دون حضور الرجال الذين يتعدون على خصوصيتهن. مثلاً، نصف سارة الموليف كالأني: «نقمس على راحتنا أكثر privacy تقدر تقمس التي احتنا على راحتنا... هي في مصر أكثر

3 ذوات بعض المشاركات في البحث كثر دعتن بشكل طبيعي في الأماكن المختلطة لهذا لأن المجتمع المصري بدأ يتقبل ذلك.

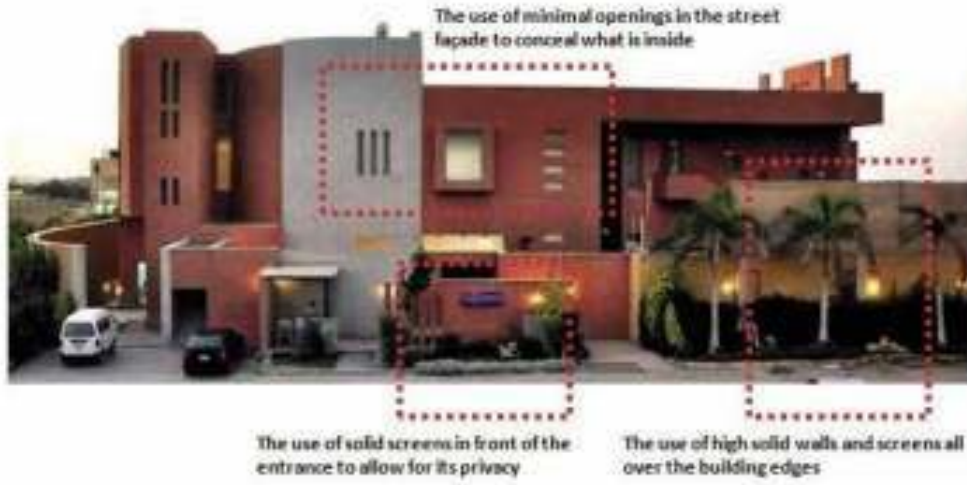
marka التي مليانة اللي مش عارفة إيه ميترقش خالص لكن لو انت في مكان بقي في stand يبقى الواحد شوية في إحراج».

تظهر تصريحات المشاركات كيف تقاومان أحكام الرجال حول الجسم المثالي الذي يجب أن تتحلى به تصوران بالحرية والارتياح في جسديهما وتحديداً أحكام الرجال حول صورة المرأة التي باتت علناً بأسرها. تتفق هذه النتائج مع دراسة كرايغ وإيرلي (2007) حول مركز اللياقة البدنية للنساء فقط، بحيث خلصت الدراسة إلى أن النساء يجتنبن في هذه الأماكن ملاماً خائياً من الأحكام بغسل غياب الرجال.

اعتبرت مشاركات أخريات أن نتيجة الموسم في التوصل إلى جسم مثالي، باتت أماكن الرياضة والترفيه المختلطة بين الجنسين ساحات لعرض أجمل الأجسام وأحسن الملابس. لذا، يشعرن بإرياح أكبر في النادي الرياضي المخصص للنساء.

علقت هاجر التي كانت ترافق ليليتها إلى مركز اللياقة البدنية قائلة: «ال stand بحسني ان الناس كلها يقمس عليك. كانوا يقمس على كانوا ده احنا fitness. احنا مش جازين علشان نمر ال pool... بحس ان هي يقمس stories اكثر من ان التي يستمتعي بال pool او يقمس».

تستخرج من كلامها أن مجرد حضورها إلى النادي الصحي الرياضي المخصص للنساء يشكّل تحدياً لهذه الاستعدادات وشكلاً آخر من أشكال المقاومة. كما أن بعض النساء يأتين إلى هذه النوادي لتحدي التمرقات التي يرتفعها المجتمع في المساحات المختلطة.



استخدام فتحات صغيرة في الحجم للواجهة المطلقة على الشارع لتخفي ما في الداخل
 أودع جدار حائل للرؤية أمام المدخل كحارس غير ملحوظية
 استخدام حديد عالي في الارتفاع وحواجز مرتفعة فوق زوايا المبنى

صورة ٢٠: واجهة مدخل المبنى السكني الرياضي للفريق، يلخص القرارات الداخلية مصدر الصورة: <https://archdaily.com/6709/multimedia-images/77792>

أصبح التحرش الجنسي من أبرز المخاوف التي تطلق النساء المبادرات في القاهرة وفي مناطق أخرى في البلاد. في دراسة أجرتها مبادرة «خريطة التحرش» HarassMap في العام 2014، أجاب 95% من 300 امرأة شاركت في الإحصاء في القاهرة الكبرى أنهم تعرضوا للتحرش الجنسي، بما في ذلك إهانات وتعليقات شفهية وتحرش جسدي. تعد هذه المسألة مشيرة للجدل أكثر، في ضوء وجود أمثلة عن حوادث رجّلت فيها أصابع اللوم إلى النساء الموانى كنّ ضحايا تحرش تعرضن له على يد رجال، كما صرحت هند زكي وداليا عبد الحميد (2014)، «سلام ضحايا هذه الاعتداءات على لباسهن أو سلوكهن أو ردود فعلهن خلال الاعتداء» (Zaki & Abd Alhamid, 2014:1).

عشقان اللبس ومثل كل حبة تقديري تلبس التي أنني عابره عشقان
 ال harassment mainly تلبس ال ladies only يلبس العلبت.

لا كورت ياسمين، امرأة عاملة عمرها 25 عامًا ولا الرندي حجابها، أنّ التحرش هو العامل الأساسي الذي دفعها إلى الانسحاب في نادي صحي رياضي مخصص للنساء، وقالت:

«لما طفتلنت أنزل ال gym لحد ما كات عندي 16 سنة
 وبعد كده الناس بدأت تحسن إن أنا gym فأنا بطلت أنزل
 عشقان الناس كانت بتلصبي بصة غريبة أوي و الموضوع
 ميقاش بص بس بقي بعض و مد أيد في أوقات لثبية بقي
 - I decided to stop -»



القصر العميرة في 15 فبراير/شباط 2019، أقيمت هناك، عميرة
 صورة: النادي الصحي الرياضي، بتصميم شكاف على شكل L من الداخل، يفتح على المسبح
 مصدر الصورة: https://archinor.org/files/6799/media_content/71790
 (القصر العميرة - 15 شباط/فبراير 2019)

بالأمان وسقارومة نظرات الرجال التي تسبب لهم التوتر في الأماكن الرياضية والروحية المختلطة، يتوافق تصمم مع المقارنات في الدراسة حول تأثير التحرش، مع عقاش كوينغ (2009) حول نساء الطبقة الوسطى العليا في القاهرة تقول كوينغ إن نظرة الرجل غير اللائقة تشبه شيكاً مدكسا يلامس جسم المرأة من الصعب أن يتصالحن بشدة مع وجهه الذاتي عندما يتقلن في الأماكن العامة في القاهرة.

تتوافق نتائج البحث، أيضًا مع استنتاجات دراسة كوكا وأخريين (2009) الذين وجدوا أن بعض النساء يرتعدن مراكز الرياضة المختصة للنساء في تركيا للاستمتاع بسلامة عام أمن، جمال من نظرات الرجال.

تسلطت مسألة جنسية حاجة النساء للخصوصية وحمايتهن من نظرات

لكن التحرش في مصر ليس مسألة لباس، فالنساء المحجبات وغير المحجبات على حد سواء يتعرضن للتحرش. فلوحد من، شائبة محجبة تبلغ من العمر 26 عامًا تكمل دراستها العليا، مسألة اللباس والتحرش، قائلة:

«ال mood زخمة و ميقاش براحتي تاس بتقي عش
 حتقول لحرش بس حكاكين يعني، خلييني الكسم بالبلدي..
 انت تيلي في المياه و يجي واحد يفتيل بعجلك بغيرلك
 الجو الرخيص ده مع ان أنا لانس مابوه شرعي مبتفرقش في
 بلدنا هنا مبتفرقش لانس شرعي لانس خيمة لانس بكيني
 اللي انت عليه مبتفرقش خليتا نعترف بالحقيقة يعني.»

بما أن هؤلاء النساء يزرن النادي الرياضي المختص للنساء للشعور

الرجال المهندس الذي منحه البنس، فارتأى أن يجعله على شكل حرف A، وأن يفتته مسيخا، وقام بتوزيع الفراشات الأخرى حوله كي تتسكن من أن تتضح عليه، لمحرص على ألا يرى أحد النساء في الداخل مثلما توضح الصورتان 7 و8.

تحدثت سلسي عن الخصوصية عندما كانت تصف ما تفضله في النادي الرياضي، قائلًا: «أنا مش محببة بروح أماكن mixed». اجسي هنا أكثر privacy، جحسن إن أنا قاعدة براحتي، جحسن إن معشش يجي علي.»

قصدت سلسي بالخصوصية هنا الأماكن الذي لشعر به في هذه الأماكن، أما هبة التي لرتاه النادي لتستفيد من تقنية التخلص من الدهون الزائدة، فقالت: «مكان مخصن للسيدات بتشي أحسن بكثير بدقي مضمون أكثر، يعني لما يكون ستر مش شغال فيه غير سيدات فيديكي أماكن أكثر أن انت معششة علي نفسك و مخصوها لو اتشي محببة يعني.»

يُعتبر ارتداء النساء ثوبًا رياضيًا مختصًا لهم طريقة للتفاوض على الشئ يسكان أمن تختص وقت من دون الوجود الذكري الذي قد يسبب لهم قلقًا وقلّة خصوصية من خلال أفعال مختلفة لعدم القدرة إلى أن بعض المشاركات قلن إنهن يستطعن ارتداء ثوب رياضي أو تريهين مختص إذا كن يتبعين إلى طبقة اجتماعية معينة لضمان لهم الحماية من النظرات التي تعرق حاجتهم إلى الخصوصية.

تحدثت ياسمين، التي ذكرت أولًا أنها توقفت عن ارتداء السباح المختلط، عن تأثير الطبقة الاجتماعية في تغيير هذا الواقع، قائلة:

«أنا مقدرش اتزل في مكان عادي علشان أنا لو تزلت نظرات كلام whatever فاحطريت بعد كده انوا لو عابزة اتزل ال pool بتظنر بما اروج مكان fancy اوي الناس فيه معظمهم اجانب او محريين من social standard معين او اتشي اجسي مكان زي هنا للسيدات بس.»

يعني ذلك أنّ تعريف النساء للأماكن الآمنة يرتبط أيضًا بالطبقة الاجتماعية، يمكنهن تقبل وجود الرجال في الأماكن التي تضمن فيها لهم طبقتهم الاجتماعية الحفاظ على سلامتهن. يتوافق ذلك أيضًا مع كورتنيغ (2009) التي درست تحركات نساء الطبقة الوسطى العليا

في المدينة، وقالت: «استخدمت مسارات هؤلاء النساء بشكل ثابت إلى عارطات تحرك الطبقات الاجتماعية: الأماكن الآمنة للنساء هي الأماكن الرقبة» (Koning 2009: 511).

كما أنّ النساء يتبعن استراتيجيات مختلفة لدى ارتداء الأماكن التي تُعد غير آمنة أو غير آمنة، قالت سمن إنهما تعتبر خيارها للملابس في الأماكن المختلطة الجنسين: «اجسي أنا بروح mixed hearten بس الفرق بيكون لبس اللبس بيختلف حسب اتشي في مكان mixed ولا مخصن للسيدات، هنا بلبس براحتي أكثر، ممكن انا على الشازلونج براحتي.»

لا يقتصر الأمر على تغيير الملابس، وإنما تعتبر النساء تصرفاتهن في الأماكن المختلطة، تقول سهور: «لو احنا قاعدين كده وفي رجالة في المكان وبنت رقصت رقصت حيقولوا عليها صابحة، و اتشي مش عابزة يتقال عليك كده، أنا مش عابزة حد يشكر في اتشي كده.»

بالإضافة، تعضد النساء استراتيجيات تغيير خيارهن للملابس أو اتباع تصرفات معينة لمحرص على سلامتهن. وفي الوقت نفسه، لتفادي أي سوء فهم أو يقلل من احترامهن

الارتياح لممارسة الرياضة والنشاطات الترفيهية في أماكن مخصصة للنساء

تعتبر بعض المشاركات في الدراسة، خصوصًا النساء المحجبات، أن اللسان مقيدًا لممارسة الرياضة، بالإضافة إلى قيود الحركات البدنية المطلوبة لدراسة النشاطات الرياضية بشكل جيد. ذكرت المشاركات أنّ المكان المخصص لهم يحدّ الراحة في أنفسهم لدى ممارسة الرياضة أو نشاطات ترفيهية لأنه يتعدّ القيود التي يواجهونها عند ممارسة التمرين.

ذكرت لينا ذلك حين قالت:

«ياخد راحتني بقعد براحتي بعرف اللبس المبود في ال mixed ميعرفش اتزل ال pool و لو تزلت بنزل بديوه شرطي ال gym بروح women-only علشان احصل ال exercise براحتي و أنا لايسة براحتي لو في mixed حطرت

التي لأجسة training suit كامل ولأجسة طرحة لمسح حقيقي
براحتي و أنت بطرحة training suit كامل بشيبي فعلا
بتزلفي ثلث ساعة و ميلدش الكمل»

يقدم وضع الحجاب، وهو تقليد إسلامي، النساء بتوسع محله من الملابس، وقد يشعرهن بعدم الارتياح في أثناء ممارسة النشاطات الترفيهية أو الرياضية وبالتالي، يساعد النادي الرياضي الحائش النساء على الاستمتاع بنشاط قد لا يكون متاحا في العادة. نعتبرنا هنا، إحدى المشاركات اللواتي تجاوز عمرهن 40 عامًا، عن تجربتها: «أنا محببة من زمان أوي، فبالنسبة لي الموضوع كان زمان مفيش حاجة تعطلها مفيش أماكن زي هنا و أنا في الجامعة مكاتش في حاجة لتعمل. أنا مبسوطة إن في السن ده في أماكن كده».

تفيد الحركات الجسدية التي يجب القيام بها في الأماكن الرياضية والترفيهية النساء عندما يكن في مكان غير مختص لهن، إذ قد يعتبرن لاسقات ورفعات، وعلمت مشاركات عدة في المقابلات على هذا الموضوع تقول لينا، «بالذات الـ aerobic class في حركات و رقص مش حترقي تعليها و أنت مع ولاد. فاهضة لصدري».

«قلت سحر أيضًا على الحركات الجسدية، مفيضة عامل العمر»-في سني ده احب كده افضل اجبي النادي الصحي ده. يوم ما يختار أفضل رياضة بفضل ستات بس عشان مش حقدت اتام و ارفع رجلي و التزل رجلي متهيش صغيرة بعني».

يتوافق ذلك مع دراسة (Kokkangula 2014) حول المركز الرياضي المختص للنساء في اسطنبول. فرغم أن هذه الدراسة ركزت على النساء المحببات، تظهر نتائجها أن النساء يفضلن ارتداء هذه الأماكن لأن الحركات التي يمارسها في التمارين الرياضية قد تتألف مع السلوك المتوقع من النساء في عالم الاحتشام. تتوافق الدراسة أيضًا مع نتائج (Ostark & Koca 2017) التي تؤكد أن النساء يشعرن براياح أكبر في الأماكن الرياضية المختصة لهن، لأنهن غير منطربات على عبيط حركات أجسادهن أو التقييد بملابس معينة.

تقودنا إلى طبيعة النشاطات الرياضية، ففضل النساء الأماكن

المختصة لهن. ذكرت المشاركات في الدراسة أنهن لا يرغبن في أن تصبح أماكن أخرى لعلنا مختصة للنساء فقط، مثل الطاعني أو المراكز التجارية، حتى إن بعض المشاركات عبرن عن عدم تفضلهن لسيارات التنزرو المختصة للنساء وبالتالي، لا ترغب المشاركات في الدراسة في أن تكون جميع الأماكن مختصة للنساء، إنما يفتقد ذلك على النشاط الذي يردن ممارسته.

النقاش

في هذه الدراسة، تعلقنا إلى المقاومة من ناحية «عدم الانتحال»، أي عدم اضطرار النساء لأحكام الرجال حول السلوك أو الشكل المثالي لهن، أو عدم امتثالهن لنظرات الرجال في الأماكن الترفيهية والرياضية المختلفة، ما ينعكس نولها من أنواع المقاومة نتيجة لذلك، تتكرر النساء اللواتي يرشدن الأماكن الترفيهية والرياضية المختصة لهن مساحات مقاومة خاصة بهن.

ورغم أن هذه الأعمال قد أهدت تولغا من الهرب، إلا أن المجتمع الذي نلأم فيه المرأة على ارتداء لباس البحر وتعتبر فيه مسؤولة عن التحرش الذي تصبر له يفرش وجود مثل هذه الأماكن التي تصبح وسيلة للمرأة للمقاومة مع الحفاظ على كرامتها، لذا، لا

«ياخذ راحتني بقعد براحتني
يعرف البس ما يوه . في ال
mixed pool مبرفش انزل ال
pool»

تستوجب المقاومة بالضرورة مواجهة مع الطرف الأخر. تتطابق هذه الفكرة مع اختيار سكوت (1989) أن المقاومة قد تكون فعلًا يوعيا، وليس بالضرورة فعلًا ثورًا.

قد يقول بعضهم إن هذه المقاومة محصورة في أثناء النساء إلى طبقة اجتماعية معينة، أي الطبقة الوسطى العليا أو المتوسطة، لأن النساء المتنبئات إليها قادرات على تحمّل تكلفة هذه الأماكن، لكن، يمكن إجراء أبحاث إضافية لدراسة صعبة هذه الصيغة في

الواقع، بدأت نوادي الشباب التي تديرها وزارة الشباب في القاهرة والتي تستعملها الطبقة العاملة بتخصيص ساعات معينة للنساء فقط في الأماكن الترفيهية والرياضية.

أظهرت الأبحاث أيضًا القدرة التي تمتع بها هؤلاء النساء على الفعل أو التصرف باستقلالية. لديهن القدرة على التصرف وتغيير أو تحدي النظام التبعي في الأماكن الترفيهية والرياضية المختلطة. شددت المشاركات على أنهن يزنن هذه الأماكن بكامل إرادتهن، وليس مرغبات على ذلك. لا يُمنع عليهن زيارة الأماكن المختلطة الأخرى. حتى في التجارب أعلاه، أخبرتنا المشاركات عن زيارتهن لأماكن مختلطة. إن وجود المساحة المختصة للنساء كخيار وليس كفرض يؤكد أنهن قادرات على اتخاذ قراراتهن باستقلالية.

تعتبر النساء النادي الرياضي خيارًا يشعرهن بالارتياح في أجسامهن وبالتحرر من القوالب

يظهر التحليل كيف تعتبر النساء النادي الرياضي خيارًا يشعرهن بالارتياح في أجسامهن وبالتحرر من القوالب التي يضيقها الرجال حول الجسم والسلوك المتأليين للمرأة. يمنحهن النادي الرياضي الفرصة لمقاومة هذه الأحكام.

كما أن تعرض النساء للتحرش أو المضايقة من الرجال ومعاناتهن من قلة الخصوصية في الأماكن الترفيهية والرياضية المختلطة كانا مسؤولين جزئيًا عن تفضيلهن للنادي الرياضي المختصة لهن. يستهدف تحرش الرجال النساء المحجبات وغير المحجبات على حد سواء، لتضاد مثل هذه الأفعال، تستخدم النساء استراتيجيات مثل تغيير خيارهن في الملابس أو تصرفتهن في الأماكن المختلطة التي يعتبرنها غير آمنة أو غامضة.

يمنح النادي الرياضي المخصص للنساء المنتسبات الراحة في ممارسة الرياضة والاستمتاع بالنشاطات الترفيهية عبر تحررهن من بعض القيود المتعلقة بهذه النشاطات. في الأماكن المختصة للنساء، تستطيع النساء المحجبات ارتداء ملابس تسهل عليهن ممارسة الرياضة وتؤدي حركات جسدية معينة قد تبدو إحيائية أو وقحة في وجود الرجال.

أخيرًا، وجد البحث أن مقاومة النساء لم تتجسد في مواجهة مع الرجال في الأماكن الرياضية والترفيهية المختلطة، وإنما برزت من خلال إنشائهن مساحات مقاومة تمثلت في الأماكن الترفيهية والرياضية الخاصة بهن. يفضل هذه المساحات، تشعر النساء بالتمكين والقدرة على الفعل واتخاذ قراراتهن باستقلالية.

و بالتالي «تمكّن» (empower) مثل هذه المساحات النساء. تقول ليزلي وايزمان (1981): «إن الأماكن المتاحة أو غير المتاحة لنا أو التي يُمنع علينا الدخول إليها تشكل مصدر تمكين أو عجز لنا» (Weisman 1981:7). بالتالي، شكّلت العلاقة بين النادي الرياضي المخصص للنساء كمساحة خاصّة بهنّ والأماكن المختلطة الأخرى ناحية مهمة وجب التطرّق إليها لأنها توضح كيف يساعد وجود هذه الأماكن في «تمكين» (empower) المرأة.

الخاتمة

نظرت هذه الدراسة إلى رأي النساء بالنادي الرياضي/الصحّي المخصص لهنّ في القاهرة الجديدة، وإلى أساط المقاومة التي تدور في هذا المكان. كشف النادي الرياضي المخصص للنساء حكايات عن المكان نفسه وعن الأماكن الرياضية والترفيهية المختلطة.

لا غرف شاغرة في فنادق مصر للفتيات دون الـ40... "ممنوع ممنوع ممنوع"!



*تامر موافي
9 يونيو 2021

"كنت آتية برفقة جدتي من الغردقة إلى القاهرة، زرنا سبعة فنادق لنطلب غرفة للمبيت، كان الرد واحداً (ممنوع ممنوع ممنوع)، كانت جدتي مريضة وجئت لمعالجتها في القاهرة، لكن رحلة البحث عن غرفة في فندق فاقمت وعكثها الصحية، حتى وافق آخر فندق طرفنا بابيه على استقبالننا، لأنه أشفق على جدتي، وأخبرنا أن الفنادق الأخرى رفضت استقبالننا لأنني تحت الأربعين سنة، وغير مصرح لي باستئجار غرفة داخل فندق بناءً على تعليمات شرطة السياحة أو قسم الشرطة الذي يتبعه الفندق".

هكذا شرحت هند محمود معاناتها لاستئجار فندق، كونها فتاة مصرية غير متزوجة ودون الأربعين.

يمكننا تخيل أي معاناة تواجهها الشابات، اللواتي قد تفرض عليهن ظروف العمل أو التعلّم أو السفر أو المشكلات العائلية، أو حتى حق الاستجمام، الحاجة إلى استئجار غرفة في فندق. فهذا الأمر البدهي، صعب المنال ولا تقدّمه سوى مؤسسات قليلة مقابل بدل مالي قد لا تستطيع كثيرات دفعه، لا سيما سلفاً.

تروي سارة أسامة معاناتها لـ"درج"، مشيرة إلى أن الفنادق ترفض أيضاً استئجار غرف لفتيات يقمن في البلدة التي يقع فيها الفندق، "صديقتي رفضوا تأجيرها غرفة في فندق في المحافظة التي تسكن فيها كما هو مدون في بطاقتها، فاضطررنا إلى حجز غرفة لها ببطاقتي واسمي، لأنني مسجلة على محافظة أخرى في البطاقة، كانت حيلة أخيرة ولحسن الحظ لم ينتبهوا إلى الصورة في البطاقة الشخصية".

دعوى قضائية من أجل غرفة!

في محاولة لمواجهة هذه الظاهرة، تقدم محاميان مصريان بدعوى أمام القضاء الإداري يطالبان فيها بإلغاء "القرار والتعليمات الأمنية والتنبيهات الصادرة من وزارة الداخلية للفنادق والبنسيونات وجميع المنشآت ذات الصلة، وبالأخص فنادق النجمة الواحدة والثلاث نجوم، بعدم السماح للسيدات المصريات أو مواطنات دول مجلس التعاون الخليجي اللواتي تقل أعمارهن عن 40 سنة، بتسجيل الوصول بمفردهن والإقامة دون أزواجهن أو أقاربهن من الذكور".

وطالبت الدعوى بالعمل على إلزام المنشآت ذات الصلة بقبول إقامة النساء فيها دون عوائق. وفي حين ننتظر أن تفصل المحكمة الإدارية في هذه الدعوى، علينا أن نفكر بما يمكن أن يحققه حكم إيجابي فيها، في ظل الواقع الاجتماعي الذي أنتج هذا الوضع (المخالف أصلاً للدستور والقانون).

وزارة الداخلية المصرية نشرت بياناً إثر ذلك تؤكد فيه "عدم وجود تعليمات أو قرارات للفنادق والمنشآت السياحية بعدم السماح للسيدات المصريات أو مواطنات دول مجلس التعاون الخليجي اللواتي تقل أعمارهن عن (40 عاماً) بالإقامة بها دون محرم".

“الدعارة” كتهمة جاهزة

ربما يكشف تعليق نموذجي لأحد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي “فايسبوك” على خبر الدعوى عن طبيعة الواقع الاجتماعي المحيط بظاهرة رفض الفنادق إقامة النساء بمفردهن فيها.

صاحب التعليق يقول إنه كان يعمل في أحد الفنادق في إحدى المدن السياحية في مصر، وهو يؤكد أنه أياً كان الحكم الصادر “وبالقانون أو من دون قانون” سيظل “من المستحيل” السماح للنساء بالإقامة بمفردهن في الفنادق، لأن ذلك يؤدي إلى تحولها، بحسب عبارته، إلى “بؤرة”. لا يفصح صاحب التعليق مباشرة عن أي “بؤرة” يتحدث، ولكنه في بقية كلامه لا يدع مجالاً للشك في أنه يعني “بؤرة للأعمال المنافية للأداب”، أو بعبارة أخرى “الممارسة الدعارة”. وهو ما يعني أن الرجل، وهو في ذلك يعبر عن قطاع كبير من العاملين في المجال، وكذلك عن مسؤولي وزارة الداخلية وضباطها، يعتقدون أن أي امرأة في الفئة العمرية المعنية (دون الأربعين)، هي بالضرورة عاهرة، تسعى إلى استغلال إقامتها في فندق بمفردها، بعيداً من رقابة رجال العائلة، إلى اصطيد الزبائن الباحثين عن المتعة (الحرام).

ويؤكد الرجل تصورات بالقول بأنه لا يعتقد أن “أي أسرة محترمة قد تسمح لبناتها بالسفر وحدهن، وبالمبيت في بلد غريب من دون رجل من العائلة”. فكما هو معروف وجود هذه المساحة من الحرية لأي امرأة بعيداً من أعين الرجال المسؤولين عن “ضبط سلوكها”، سيؤدي بها بالضرورة إلى الانفلات الجنسي.

إسقاط الأهلية عن النساء... إلى متى؟

ما تواجهه المرأة المصرية في مسألة رفض استقبالها في الفنادق يتخطى مجرد إسقاط الأهلية عن المرأة، إلى وضعها في إطار من اليقين بأن استقلالها بأي فعل عن إرادة رجل وصي عليها، يحولها حتماً إلى “عاهرة”. فمجرد وجود امرأة بمفردها من دون وصي ذكر على صلة مشروعة بها، يجعلها مستباحة، ويسيء إلى سمعة المكان الذي يستقبلها.

المنطق نفسه يستخدمه يومياً مئات أصحاب الشقق السكنية الذين يرفضون تأجيرها لامرأة عزباء.

ولا يقتصر واجب الوصاية على الأب أو الأخ أو بقية ذوي القربى في غيابهما، ولا على الزوج ورجال عائلته، بل يمتد إلى أي رجل تضعه الظروف في موقع يمكنه فيه ممارسة هذه الوصاية، بواب العمارة التي تقطن بها، جارها، وحتى سائق “الميكروباص”، وبالطبع موظف استقبال الفندق وضابط الشرطة في القسم الذي يقع الفندق في نطاق سلطته. ..

رأس المال الاقتصادي يتحكم في حقوق النساء

شعور الاستحقاق الذي يمنحه مفهوم الرجولة السائد، تلجمه القيود الطبقية في معظم الأحيان، والتي تضع النساء من الطبقات الأعلى خارج نطاق ممارسات السلطة الذكورية، أو تؤمن لهنّ حماية أو حقوقاً لا تتمتع بها الأخريات. فلا قيود على إقامة النساء في فنادق الخمس نجوم وما فوقها، أو في الشقق السكنية الواقعة في مناطق راقية.

في الوقت ذاته لا تنجو النساء المستقلات من السطوة الذكورية التي تلاحقهنّ، فالحماية التي قد يوفرها الرأسمال الاقتصادي، قد يمنعها رأس المال الثقافي الذي ما زال قاصراً عن احترام المرأة ومكانتها وحرّيتها.

انهيار قيمة رأس المال الثقافي (المكانة التي يمنحها التعليم) مع تزايد الاعتبار للسلطة الذكورية في المجتمع باعتمادها في العقود الأخيرة على مظاهر التدين التقليدي في ظل ما يسمى بالصحة الإسلامية، وضع نساء الطبقة المتوسطة المصرية بصفة خاصة في موقف متناقض.

اضطرت كثيرات إلى الاستقلال بشؤونهن هرباً من العلاقات الزوجية الاستغلالية والمسيئة، وحينها يصطدمن أولاً بعدم اعتراف المجتمع بهن وتصنيفه لهن على أنهن عاهرات لخروجهن من تحت مظلة وصاية الأب أو الزوج، ثم يصطدمن بالعدد اللانهائي من العوائق التي يفرضها المجتمع أمام ممارستهن الاستقلال في السكن والحركة.

الإنصاف القانوني ضروري لكنه غير كاف

لا يمكننا توقع أن تتغير النظرة السائدة إلى النساء، لا سيما المستقلات منهن في المستقبل القريب، ومن ثم فإن اللجوء إلى تعديل القانون يظل الأداة الوحيدة المتاحة للتخلص من بعض مظاهر التمييز ضد النساء؛ ومن ثم رفع بعض المعاناة التي عليهن تحملها عندما يواجهن الحياة اليومية دون حماية/ وصاية الأب أو الزوج، سواء كان ذلك اضطراراً أو اختياراً.

لن يكفي حكم إيجابي للقضاء الإداري في الدعوى المرفوعة لوقف رفض الفنادق إقامة النساء بمفردهن فيها، في تغيير الواقع العملي بشكل فوري وملحوظ، وسيحتاج الأمر بالضرورة إلى أن تتمسك النساء بحقهن في تنفيذ القانون وأن يحصلن على الدعم والمناصرة، في معركة الحقوق الطويلة.

"سواقة ستات" ... مصريات يلاحقهن الرفض الذكوري لقيادتهن السيارات



*هبة أنيس

7 ديسمبر 2021

في تمام التاسعة صباحاً، تنتهي من ارتداء ملابسها، وتحمل حقيبتها التي تأخذ منها مفاتيح سيارتها الخاصة، استعداداً لقيادتها، والذهاب إلى العمل، في مشوارٍ يومي يستغرق ثلاثين دقيقةً من منزلها إلى مكان العمل. اعتادت ماريان سماع العديد من العبارات السخيفة في هذا التوقيت يومياً، من الرجال الذين يقودون السيارات بجوارها. "أقود سيارتي منذ خمسة أعوام، ومنذ ذلك الحين، وحتى مع تقدّمي في القيادة، وتمكّني منها جيداً، أسمع عباراتٍ ما بين تنمّر وتحرش، أو احتقار، من الرجال بجواري في الشارع، سواء من سائقي ميكروباصات، أو سيارات خاصة"، تقول لرصيف22.

تستمع ماريان إلى عبارة "سواقة ستات"، يومياً، مما دفعها إلى استخدام سماعات هاتفها المحمول التي تضعها في أذنيها في أثناء القيادة، وتتنبه للإشارات، حتى لا تستمتع إلى المازة من حولها. "في البداية كنت أتخيل أنني لا أتمكّن من القيادة بالفعل، ومع سماع أي عبارة من العبارات التي كانت تبدأ من استخدام كلاكس السيارة بشكلٍ مزعج من السائق الذي يمرّ بجواري، أو من خلفي، وتنتهي بسبّي لأنه لا يجب عليّ قيادة السيارة، وما يمكنني فعله هو المكوث في المنزل لإعداد الطعام فحسب".

دفع ذلك ماريان للاعتقاد بأن عليها تعلّم القيادة جيداً، لتفادي تلك **المضايقات**، حتى وجدت صديقاتها الفتيات يتعرّضن لمثل تلك المواقف يومياً عند قيادتهنّ سياراتهنّ. "عند خروجي مع صديقاتي، كنت أستمع إلى حكاياتٍ مشابهة من نساءٍ يقُدن سياراتهنّ منذ عشرات السنوات، من دون توقّف، واستنتجت أن الموضوع لا علاقة له بقيادة السيارة، ولكن لأننا سيّدات، فالذكور من حولنا يرون أننا لا يجب أن نقود السيارات مثلهم، حتى ولو كانت قيادتنا سليمة".

ثقافة ذكورية

لا تحظر الدولة، ولا القانون، قيادة السيّدات للسيارات، ولكن وفقاً لرأي ماريان، فإن الثقافة الذكورية هي التي صنعت هذا الحظر، لأن النساء لا يحصلن على العديد من الحقوق مجتمعياً، حتى ولو أقرّت وفقاً للقانون،

فيصبح أي أمر يمتلكه، أو يقمن به، محطّ رفض الرجال، لذا أصبحت عبارة "سواقة ستات"، لفظاً يقال للسيدات، وحتى الرجال أيضاً، عند الرغبة في التقليل من مهارتهن/ م في القيادة.

وتشير ماريان إلى نقطة أخرى، هي أن مواقع التواصل الاجتماعي تضمّ نكاتٍ ومنشورات من رجال يتشاركونها مع الأصدقاء، حول التقليل من قيادة السيدات، وأنهن لا يحسنّ القيادة، على الرغم من أن الحوادث الكبرى على الطرقات، في الأغلب، يكون خلالها قائد السيارة رجلاً، وهو ما أكدته دراسات عدة أجرت مقارنةً بين قيادة كلّ من المرأة والرجل، ومنها دراسة نشرت في صحيفة الإندبندنت البريطانية، أكدت أن النساء أكثر حرصاً عند القيادة، وانتباهاً إلى مصادر الخطر، وهو ما اتفقت معه أيضاً دراسة فرنسية.

ووفقاً للدراسة الثانية، تختلف نسبة الحوادث بين الرجال والنساء، ففي حين تتسبب السرعة بالحوادث لدى الرجال بنسبة 72%، بلغت هذه النسبة لدى النساء 28%. أما الكحول والمخدرات، فوضعت الرجال في الصدارة، وبجدارةٍ، كمسببين للحوادث، وذلك بنسبة 89%، مقابل 11%، و91% مقابل 9% على التوالي.

"أخي مسموح له وأنا لا"

مصطلح الثقافة الذكورية الذي تحدثت عنه ماريان، يبدو أكثر وضوحاً مع شيريهان علي، التي تبلغ من العمر 28 عاماً، برفض والدها أن تقود سيارته، على الرغم من سماحه لشقيقها الذي يصغرها بتسعة أعوام، بقيادتها.

"هناك خلاف طويل بيني وبين والدي حول هذا الأمر. يرفض أن أقود سيارتي بزعم أنني لا أستطيع، على الرغم من حصولي على رخصة قيادة، لكن شقيقي الذي لم يكمل عامه العشرين، يسمح له بقيادتها، حتى قيل أن يستخراج الرخصة، ويبرر الأمر بأنه رجل، ويستطيع التحكم، وسريع البديهة، بعكسي أنا الفتاة"، تقول في لقاء مع رصيف22.

تعلمت شريهان القيادة مع والدها، ولكن الأمر اقتصر على الحصول على الرخصة فحسب. لا تستطيع قيادتها لأنها فتاة، ويمكنها قضاء المشاوير بصحبة شقيقها. "أخي يعترف بأن قيادتي جيدة، لكن أبي لا يريد الاعتراف بالأمر، ودائماً يردد عباراتٍ مثل 'هتكسريلي العربية'، أو أنني 'هعمل حادثه'، ولا أستطيع الركن، لينتهي الحوار بيننا بأنه عليّ اصطحاب شقيقي معي ليقود السيارة، فهو الوحيد المسموح له بهذا الأمر".

الإحصاءات الرسمية، بدورها، أظهرت أن أكثر من 70 في المئة من حوادث الطرقات يذهب ضحيتها الذكور، بينما تتحمل النساء في مصر، ودول العالم، نحو ربع تلك الحوادث، تماماً كما هو الحال في فرنسا وبريطانيا، وتشير دراسات عدة إلى أن حوادث الطرقات التي يتسبب بها الرجال تعود في الغالب إلى السرعة المفرطة، وتناول العقاقير والكحوليات قبل القيادة مباشرةً، إلى جانب الحديث في الهاتف، وعدم وضع حزام الأمان، وعدم لبس الخوذة في أثناء قيادة الدراجة البخارية.

"الرجال يتعلمون القيادة منذ الصغر"

العبارات التي تتردد يومياً على مسامع السيدات في مصر، دفعت العديد منهن لمواجهة الأمر بتعليم قيادة السيارات، لنفي ما يردّد عنهنّ بأنهنّ غير قادرات على القيادة، ومنهنّ منى عطا الله، التي قررت بعد مواجهات يومية مع عاملي مرائب السيارات والرجال، في أماكن عدة، البدء بتعليم صديقاتها القيادة.

البداية كانت برفض زوج منى قيادتها سيارته، لتوصيل الأولاد إلى المدرسة، حتى قررت شراء عربة صغيرة خاصة بها. "السيارة كانت صغيرةً وقديمةً بما يتناسب مع إمكانياتي المادية. كنت أستمع يومياً إلى مضايقات من الرجال، وعند ذهابي إلى مكان، وركن سيارتي فيه، يعرض عليّ عامل المرأب أن يساعدني في ركنها، مع نظراتٍ معتادة ومكررة ترجمتها هي أنني لا أجد القيادة".

وتابعت في حديثها إلى رصيف22: "على الرغم من تمكّني من القيادة، وتوصيلي الأولاد يومياً إلى المدرسة من دون حوادث أو إصابات، كان زوجي مصراً على رأيه بأن السيدات لا يستطعن القيادة، وهو ما رأيته في عيون كثيرين من الرجال، ويترجم في تصرفات مختلفة، إما بالنظر بسخرية إلى السيدة وهي تقود، أو سبّها، أو التضييق عليها بالسيارة".

تلك الأمور دفعت منى للبدء بما أطلقت عليه "مشروعاً صغيراً"، لتعليم الفتيات والسيدات القيادة. "قررتُ أن أعلم صديقاتي والقريبات منهن القيادة، كمشاطٍ تطوعي، أو كمشروعٍ صغير، للتصدّي للعبارات الجارحة التي تخرج من زوجي، ومن أمثاله من الرجال".

تقول منى، بعد تعاملها مع سيدات عديدات: "أصبحت أعلم سيداتٍ في نطاق منزلي، أو صديقاتي، القيادة، على سيارتهنّ، أو على سيارتي الصغيرة، ووجدت أن عدداً منهن بدأ تعلم القيادة في سنّ كبيرة، على عكس الرجال الذين يتعلمون القيادة منذ الصغر، وحتى قبل السنّ القانونية، للحصول على رخصة، وهو ما يدفع الأسر دوماً، والرجال، لترديد عبارات بأن السيدات لا يقدرن على القيادة، ببساطة لأن فرص تعلمهم أعلى بكثير من فرص النساء".

وجدت منى أيضاً أن السيدات يتبعن ما يمكن أن يُطلق عليه "القيادة الآمنة"، فهن يستخدمن الإشارات، ويتبعن السرعة القانونية المحددة، والحارات المرورية، بعكس الرجال الذين يكسرون تلك القواعد في الكثير من الأوقات، ويتخيلون أن من يتبعها شخص "جبان"، لا يمكنه القيادة، ولكنه في الحقيقة شخص يقود بشكل آمن، لتفادي الحوادث العديدة التي تنتج عن ذلك النوع من القيادة "الرعاية"، التي يتبعها كثيرون من الرجال. وفي العودة إلى الوراء، نجد أن النساء، منذ عقودٍ طويلة، دخلن في مواجهات أيضاً، للحصول على رخصة قيادة، فكانت **عباسية فرغلي** أول سيدة مصرية تحصل على رخصة قيادة، في فرنسا، في 24 تموز/ يوليو 1920، ثم عادت لتحصل على رخصتها في مصر عام 1928.

ساهمت الحالة الإجتماعية الميسورة حينها، لفرغلي، في تشكيل شخصيتها في عالم قيادة السيارات، فوالدها كان أحد أكبر التجار في جنوب الوادي، وشقيقها الأكبر، محمد فرغلي باشا، صاحب شركة فرغلي، من أكبر شركات القطن في تاريخ مصر، ما أهله لأن يصبح ملكاً للقطن. وفي الوقت الذي كان فيه "صوت المرأة عورة"، تمكّنت هي من الحصول على رخصة قيادة، **بيعت** لاحقاً في مزاداتٍ أثرية.

هل تتمتع النساء في مصر ببيئة عمل آمنة؟



*حسام عبد اللطيف

6 ديسمبر 2018

هل تتمتع النساء بحيز وبيئة عمل آمنة ومناسبة؟

الإجابة الواضحة طبقاً للإحصاءات والوقائع هي "لا"، فإن هذا ليس من ضمن الاختيارات الموجودة لدى النساء العاملات.

هل تضمن القوانين خلق فرص متساوية للرجال والنساء في العمل؟

في العام 2002 صدر قرار وزاري من وزارة القوى العاملة، يحظر على النساء العمل في 30 مجالاً مختلفاً، منها التعدين، وصناعة الزجاج، بحجة الحفاظ على صحتهن!

ما زالت الصورة النمطية السائدة والفاعلة في المجتمع هي أن المرأة مقرها هو المنزل ومقر الحكم الرئيس لها هو المطبخ، رغم أن أعداداً غفيرة منهن استطعن كسر هذا الحاجز النمطي، وأصبح المجتمع المصري من أكثر المجتمعات التي تضم نساء مُعيلات، هنّ المسؤولات عن عملية الإنفاق داخل المنزل – يعملن وهنّ أرامل أو مطلقات أو في ظل وجود أزواجهنّ العاطلين عن العمل.

على أرض الواقع، تصطدم النساء يوميًا بل ولحظيًا بما يعيقهن عن العمل، فلا قوانين تدعم، ولا بيئة تساعد على الابتكار، في ظل وجود قيود مجتمعية عديدة تتفوق في قوتها في كثير من الأحيان على قوة القانون.

لا تتمتع النساء بحيز عام يحفظ أمنهنّ كما هو الحال في نطاقات العمل المختلفة، رغم أن عدد ساعات العمل لا تفرق بين رجال ونساء، وطبيعة العمل ومهامه أيضًا لا تفرق بينهم، إلا أن نظام الأجور يُفرّق بينهم لصالح الرجال خاصة في القطاع الخاص، والحُجّة المجتمعية الجاهزة هي أن الرجال يتحملون مسؤوليات وأعباء أكبر، فلهم الحق في الحصول على أجر أعلى. ناهيك عن العُرف المجتمعي داخل المصالح والهيئات الحكومية الذي يفوق سُلطة القانون بينما هو يخالفه، إذ يتمتع الرجال بالأولوية في الحصول على البعثات ومهام العمل الخارجية، والمبرر هو أن النساء لا يصح لهنّ المبيت خارج المنزل، بالتالي هذه البعثات والمهام الخارجية تصب في حصيللة الراتب الشهري لصالح الرجل بما يزيد عن زميلته في العمل. كذلك هو الحال في وريديات

العمل المساوية التي تُضاف إلى الراتب الشهري، خاصة أن النساء لا يتمتعن بمجال عام آمن يسمح لهن بالتواجد في تلك الساعات للعمل.

يمكننا الإشارة أيضًا إلى ما تتعرض له النساء من مضايقات وانتهاكات جسدية وتحرش داخل نطاق العمل من مدارئهن المباشرين في بعض الأحيان أو خارج العمل في المجال العام، في ظل بطء سير إجراءات التقاضي، و في ظل غياب قوانين تدعمهن ضد تلك الاعتداءات، فالإجابة المغلفة في ثوب المنطق، وهي أبعد ما تكون عنه، التي تواجهها الناجيات هي "اثبتي، فين آثار الاعتداء؟ سكتي ليه؟" وكثير من تلك السخافات التي تُعزز الضرر النفسي والبدني الواقع عليهن، مما يدفع بعض منهن إلى الصمت أو التغاضي عما يتعرضن له، حفاظًا على أعمالهن ومصادر رزقهن.

لا يمكننا إغفال عدم وجود فرص متساوية لتولي المرأة المناصب القيادية طبقًا للكفاءة، كما للا تتوفر تدريبات تساعدن للوصول إلى تلك المناصب وهو ما يتناقى مع "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030" التي تتبناها الدولة، حيث تنص على زيادة تلك الفرص، كما تنص على وضع معايير لاختيار المرشحين لتولي المناصب القضائية، تتجنب التمييز ضد المرأة وتكون الكفاءة هي العامل الأساسي لاختيار المرشحين. أشارت الاستراتيجية أيضًا إلى حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم التدريبات المساندة لتفعيل حقوقهن في المساواة مع الذكور في الأجور، واستحقاقات الأمومة في أماكن العمل طبقًا للمادة 11 من الدستور من خلال توفير تلك الخدمات المساعدة للمرأة العاملة وتحقيق الحماية لهن داخل وخارج بيئة العمل، وتعزيز التنقل الآمن لهن داخل وسائل النقل العامة، وتفعيل سياسات وإجراءات تشجع النساء على إقامة مشاريعهن الخاصة. كما تقرر الاستراتيجية بارتفاع نسبة البطالة بين النساء، حيث تكلف تلك الفجوة خسائر اقتصادية للدولة من الناتج المحلي.

لذلك في إطار حملة الـ16 يومًا العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، يتعين علينا تذكير الدولة بتفعيل استحقاقاتها القانونية والدستورية وإخراجها من مرحلة الجبر إلى مرحلة التنفيذ، وإنشاء مفوضية التمييز التي يقرها الدستور، وضرورة العمل على إصدار قانون موحد لحماية النساء من العنف، وتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020 والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030.

"الاستقالة أو خلع الحجاب"... لبنانيات يتعرّضن للتمييز في أماكن العمل



*حوراء الحلاتي

1 نوفمبر 2021

"من المسموح فقط لعاملات النظافة ارتداء الحجاب". هذه العبارة ليست من مشهد تمثيلي مبالغ فيه لتصوير حالة معينة، ولكنها قيلت هذا العام، أي 2021، لسيدة محجبة في العاصمة اللبنانية بيروت.

تروي ليال عبد النبي، لرصيف22، صدمتها ممّا سمعت، ومن الموقف الذي وُضعت فيه، وهي معلمة لغة عربية، تدرّس في مدرسة "الليسيه عبد القادر"، في منطقة زقاق البلاط في بيروت، منذ ثماني سنوات. تقول ليال إن إدارة المدرسة راضية بشكل عام عن كفاءتها بالعمل، لكن العامل الجديد كان قرارها ارتداء الحجاب في شهر رمضان الفائت، مما غيّر المعادلة تماماً، وفق تعبيرها.

"صرت فرجة"، تقولها المعلمة الثلاثينية بأسف، إذ صار بعض زملائها من الطاقم التعليمي، يقفون على باب الصف، وينظرون إليها باستهجانٍ، وهي تدرّس الطلاب، عدا عن قول البعض: "ما منقبل هالمنظر".

"غير مسموح للمعلمات"

بعد ارتداء ليال الحجاب، طلبت منها إدارة المدرسة خلعها، للإبقاء عليها كمعلمة، أو خلعها عند الوصول إلى باب المدرسة يومياً، وهو ما تفعله مدرّسات أخريات، أو تقديم الاستقالة.

وعندما طرحت عليهم سؤالاً عن سبب هذا الضجيج كله حول لباسها الجديد، الذي يُفترض أنه قرار شخصي لا يؤثر على العملية التعليمية المعتادة، وأيضاً عن سبب قبول حجاب بعض الطالبات والعاملات، ورفض حجابها، كان الجواب: "مسموح فقط لعاملات النظافة، أما المعلمات فلا".

تراكمت الصدمات لدى ليال بسبب تبليغها من الإدارة رفض المدرّسات المحجبات، في حين أن المدرسة تابعة لمؤسسة الحريري، وكانت تضم معلمات محجبات قبل عام 2005 على حد قولها، لكن مرةً جديدة أتاها جواب

صادم: المدرسة علمانية، علماً أن أي تعريف للعلمانية يذكر فصل الدين عن الدولة، ولا يذكر على الإطلاق الفصل بين المرأة وحجابها، أو لباسها الذي اختارته، أياً يكن.

ما أثار غضب ليال أكثر، عدم منع بعض الأساتذة في الصرح التعليمي نفسه، من ارتداء رموز دينية أخرى، وانزعاج الإدارة حصراً منها، حسب وصفها.

بعد رفض ليال التنازل عن حقوقها، والاستقالة، فوجئت بإرسال المدرسة إنذاراً رسمياً لها، مع تسوية تتيح لها الذهاب للتعليم في مدرسة أخرى تابعة للإدارة نفسها، لكنها رفضت العرض، كون المدرسة البديلة لا تمنح الحقوق التي كانت حاصلةً عليها في الليسيه عبد القادر، وكونها وجدت نفسها على مشارف عام دراسي جديد، من دون وظيفة، في ظل ما يعيشه لبنان اليوم من أزمات تتآكله، وكان الخيار رفع دعوى قضائية رسمية على المدرسة، وكلها ثقة بأن القانون في صفها.

حقوق منصوص عليها في الدستور

تستمد ليال ثقها في القضية التي رفعتها، من عدد من المحامين والقضاة الذين ذكرت تواصلهم معها، على إثر انتشار قصتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ثم انسحبوا وبقي المحامي نادر عبد العزيز الشافي حاملاً للقضية.

وهنا يخبرنا المحامي الشافي، بأن إقدام إدارة الليسيه عبد القادر على صرف المعلّمة ليال من عملها، بسبب ارتدائها الحجاب، يُعدّ صرفاً تعسّفاً، لأنه يُشكّل انتهاكاً لحرية المعتقد المطلقة التي تتعلق بالنظام العام، ولأنها أحد أركان الحرية الفردية، والحق بالمساواة المنصوص عليها في الدستور اللبناني، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، منوهاً بأن عقد التدريس لا يمنع الحجاب لا صراحةً، ولا ضمناً، وبأن ليال أرسلت قبل شهر رمضان تخبّر الإدارة بقرارها، لكنها لم تحصل على رد منهم، وعندما أتت إلى المدرسة بالحجاب، استدعتها المديرية، وبدأ النزاع. وعليه، قدّم المحامي الدعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، وهي الآن في مرحلة التبادل.

وحتى اليوم، لم تردّ المدرسة على الدعوى، كما رفضت الإدارة طلب رصيف22، الحديث وتوضيح وجهة نظرهم، قائلين إنهم أوضحوا ضمن بيان، ويكتفون بذلك.

ومما جاء في البيان المذكور، المنشور في تموز/ يوليو الفائت: "التحقت المعلّمة ليال عبد النبي بمدرسة الليسيه عبد القادر مطلع العام الدراسي 2014 /13، لتعليم مادة اللغة العربية، وهي مدركة بأنها تنضم إلى مدرسة علمانية بكل أبعادها، وارتضت بكامل إرادتها أن تبقى منسجمةً مع تلك الأبعاد، ومرتاحةً إليها، إلى أن اتخذت قرارها بالتميز عن أنظمة المدرسة، في حين أن الليسيه عبد القادر لم تغيّر في أي من أنظمتها، مضيفين أنهم فوجئوا برفضها الانتقال إلى إحدى مدارس المؤسسة الأخرى التي "تشكّل مساحةً رحبةً لمقاربتها العقيدية والإيمانية".

ليال ليست الوحيدة

حالة ليال عبد النبي ليست الوحيدة في لبنان، فمنذ أشهر عدة، انتشر على موقع فيسبوك خبر رفض مدير أحد فروع مطعم crepaway، توظيف ابنة سيدة تدعى إسراء الحلبي، وتعامل معها بطريقة غير لائقة، كونها محجبةً. وعند تواصل رصيف22، مع المدير، نفى صحة الأمر، قائلاً بأن التوظيف لديهم يعتمد في المقام الأول على الكفاءة والالتزام.

وفي عام 2020، انتشرت على منصات التواصل حكاية طالبات جامعيات رُفض طلب تربيهن في مستشفى جبل لبنان، لأنهن محجبات. وعام 2012، كانت فاطمة ناصر الدين تتقدم بطلبٍ وظيفي في إحدى مدارس بيروت (تتحفظ على ذكر اسمها)، وفق ما أخبرت به رصيف22، وقيل لها إن مهلة تقديم الطلبات انتهت، لكن في الوقت نفسه، دخلت صديقتها غير المحجبة، وملأت الاستمارة، حتى صارتا تذهبان معاً إلى كل مؤسسة، وتدخل صديقة فاطمة قبلها، وتستفسر، قبل أن تصاب هي بالخيبة.

وفي كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، أصبح هاجس الطالبات فور قبولهن في الجامعة، أن يُقبلن بعد التخرج في أحد التلفزيونات، لا لقصور كفاءتهن التي راكمنها لاحقاً، إنما بسبب ما يرتدين. سلمى المحجبة ستكون منبوذةً من بعض القنوات، ورنا غير المحجبة سيُعلق في وجهها ألف مسيح بعباءة الدين، حتى صار همّ كل طالبة لبنانية، في أي اختصاص كان، أن تجد عملاً يناسب لباسها وقناعاتها، فيما أصبحت المهنية، والإبداع الوظيفي، من الكماليات.

وبالإضافة إلى هذه الحالات كلها، قررت سيدة تُدعى رعدة يونس، أن تحكي قصتها لرصيف22، بعد انتشار قصة ليال، إذ تذكر أن شقيق صديقتها أخبرها بفرصة عمل متاحة في مطعم فروج بلال، في منطقة برج البراجنة في بيروت، لتكون عاملة هاتف، فوافقت وذهبت لإجراء المقابلة، لكن صاحب العمل رفض لقاءها، بسبب الصليب الذي كانت تضعه حول رقبتها.

وفيما يعترف بعض أصحاب المؤسسات بوضع شروط غير معلنة للتوظيف، اعتماداً على المظهر، أو ارتداء رموز دينية معينة، تواصلنا مع بعضهم، لكنهم رفضوا الإدلاء بأي تصريح علني، ربما خوفاً على تدهور أعمالهم.

الواضح إذًا، أن القضية ليست حكرًا على حالة واحدة، لكنها تشمل النساء على الأغلب، إذ يبدو التمييز الذي يخضع له الرجال في لبنان، ضمن هذا السياق، أقل وطأةً. ومع كون ليال قد قررت خوض معركتها الخاصة، انتصاراً لحقوقها وحجابها في وجه من يرفضونه، فماذا عن الأخريات، وسيف التمييز قائم، ويطل الجميع؟

"لا تخجلي بحجابك، ولو فقدتِ عملك، الدنيا لا تقف على مؤسسة واحدة"، تقول ليال في ختام حديثها، مؤكدةً على أهمية أن تقف السيدات إلى جانب بعضهن البعض، في هذه المعركة، وغيرها من المعارك التي تهدف إلى انتزاع حقوقهن، وإيقاف التمييز في حقهن.

شيماء طنطاوي تكتب: أيهن الأسوأ حظًا؟



*شيماء طنطاوي

17 مايو 2017

طوال اليوم أتساءل من الأسوأ حظًا بيننا، أوجه السؤال لنفسي وأعدد الصفات الإيجابية والسلبية التي في النهاية أغلبها يجعلني أتعرض للتمييز وأحيانًا للعنف، ثم أنظر حولي أتأمل أحوال صديقاتي المختلفات في بعض صفاتهن عني، وأرى أنهن أيضًا حظهن سيء مثلي أو أكثر وربما أقل، لذا قررت أن أشارك صديقاتي بالأمر لأعرف من الأسوأ حظًا من وجهات نظرهن، فأصل بذلك إلى رؤى مختلفة ومتنوعة.

وسألتهن "من الأسوأ حظًا، هل البنت - صعيدية - مسلمة - مستقلة - من طبقة أقل من متوسطة؟" وكانت هذه الكلمات التي تحصلت عليها كإجابات للسؤال:

بنت - ست - صعيدية - من الأقاليم - مسلمة - غير محجبة - مسيحية - بهائية - متزوجة - مطلقة - علمانية - بايرة - سمرا - مصرية - عربية - مثقفة - متعلمة - أمية - مستقلة - ذات إعاقة - تعمل بالزراعة - تعول - فكرت تخرج بره القطيع - قروية - تعمل بمصنع - صحفية - ممثلة - فقيرة - غنية - طبقة متوسطة - طبقة أعلى من متوسطة - يسارية - لا تستطيع الخروج بدون إذن الزوج - بنت غيرت دينها - هواريه (قبيلة صعيدية) - اتربت في الخليج - بنت فقط.. ست فقط

برأيي يمكن أن نضع من تلك التوليفة من الكلمات شخصيات، ونعقد مقارنة لنحاول الوصول إلى من الأسوأ حظًا بينهن.

ست - مسلمة - مطلقة - عاملة

إذا قمنا بتحليل تلك الشخصية، فهي مسلمة وذلك امتياز وتمييز أيضًا، فلكونها مسلمة استطاعت الحصول على بعض الامتيازات التي منها - سأذكر حق واحد فقط لعدم الإطالة - الطلاق، وبالطبع لديها الحق في الزواج مرة ثانية، ولكن إذا ما ترفعت إحدى العائلات وقبلت بسيدة مطلقة لأحد رجالها المصونين، ولكن هذا الامتياز يترتب عليه تمييز، وهو أنها سيدة طوال الوقت مشكوك في سلوكها ويمكن بسهولة أن تتحرف فقد تخلصت من "نقاط الدم" المعيرة عن الشرف بالنسبة لهم، فهي الآن فقدت "الختم الخاص والممنوح لدخول عالم الشريقات" بزواجها المفقود، وهي حاليًا تملك جزء من حرية جسدها.

كونها مطلقة ينظر المجتمع إليها دائمًا باعتبارها المرأة اللعوب المتاحة لها الآن أن تعدد علاقاتها، ويمكن لها أن تفعل ما تشاء بجسدها بدون أن يعرف أحد ما فعلته، وهي أيضًا تلك المرأة الساقطة التي لا تعرف أي رجل إلا وتريد أن تقيم معه علاقة سواء كان شابًا لم يتزوج بعد أو رجلًا متزوجًا (وكأنه طفل صغير مسلوب الإرادة) تخطفه تلك المرأة من زوجته أو من حضن والدته!

أما كونها عاملة بغض النظر الآن عن كونها مطلقة، هي سيدة لديها دخل وبالتالي مستقلة ماديًا وذلك امتياز في حالة ما إن كانت لا تعول، أما إذا كانت تعول فهو امتياز وتمييز، لأنها بذلك ستكون عاملة خارج المنزل بأجر وداخل المنزل بدون أجر، ومع قوانين النفقة التي تُطبق في مصر، التي نعلم أن الزوج في الغالب يتهرب من دفع تكاليف النفقة أو يتم تقديرها بطريقة لا تتلائم مع الوضع الواقعي، وذلك إذا لم نتحدث عن بيئة العمل واعتبرنا أنها تعمل في بيئة عمل آمنة للنساء عامة والمعيلات خاصة.

ست مطلقة عاملة مصرية، مش من حقها تهتم بنفسها أو تخرج مع صحباتها أو تتأخر بره البيت طبعًا، أكيد مش من حقها تحب أو تبني بيت جديد، وطول الوقت مشكوك في سلوكها!

ست – مسيحية – عاملة في مصنع – من أسرة متوسطة

أما الشخصية الثانية فهي سيدة مسيحية، بالتالي المجتمع الكبير لا يهتم كثيرًا بسلوكها، لأنه يرى أنها ليست ممن يحثن الدين على حماية شرفهن وسمعتهن المزعومة، وذلك يخفف بعض العبء القادم من المجتمع الكبير في دولتنا المسلمة، ولكن يظل عبء المجتمع المسيحي الصغير، فكونها مسيحية – سأذكر صفة واحدة فقط لعدم الإطالة – لا يحق لها الطلاق مهما حدث، فتاة لا تعرف شيئًا أو قد تعرف بعض صفات الشاب، وممكن جدًا أن تكون صفاته ليست كما تبدو، خاصة في مرحلة بدايات الارتباط، تتزوج هذا الشاب (هي ونصيبيها) ومضطرة أن تكمل معه حياتها للأبد بدون فراق، مهما كانت طباعه وصفاته الشخصية، بغض النظر عن التوافق بينهما من عدمه سواء نفسيًا أو جسديًا.

مسيحية أي لها مظهر يختلف عن بقية نساء البلد ذي الأغلبية المسلمة وهذا يُعتبر عند البعض امتياز وعند الآخرين تمييز وهو في الحقيقة الاثنان معًا، فذلك المظهر المريح للبعض هو "حُجة" قوية للتحرش والعنف عند الكثيرين.

من أسرة متوسطة ملتزمة بكل عادات وتقاليد الطبقة المتوسطة والأعراف الخاصة بالمحافظة على البيت والقبول بالأمر الواقع، أي أن كان واقع زواجها ومهما كانت حياتها الشخصية والعملية.

تلك السيدة تعمل في مصنع في مصر، تعمل في بيئة عمل غالبًا لا تناسب النساء عمومًا، عاملة بمصنع قد تتعرض لأشكال مختلفة من التحرش، وإذا ما نجت من ذلك، فهي بالتأكيد تتقاضى راتب بالطبع أقل من راتب زميلها الذكر، وبالتأكيد إذا كانت متزوجة، تعمل داخل المنزل بدون أجر، وإذا كان لديها أطفال فلا توجد بيئة عمل مناسبة لرعايتهم.

بنت – صعيدية – مستقلة – غير محجبة

الشخصية الثالثة، فتاة لم تتزوج بعد وذلك عبء مستمر لا ينقطع ولا يتوقف ولا يهدأ أبدًا من جميع الأطراف في المجتمع "هنفرح بيك امتي؟ العمر بيجري لازم تلاقي راجل يصرف عليكِ وتتسندي عليه" وكأن الحياة لا يمكن أن تكون هادئة مستقرة بها السند والحب والراحة والأمان بدون رجل.

لا بد أن تتزوج تلك الفتاة ويتخلص المجتمع كاملاً من ذلك الهم والعار المتمثل دائمًا في جسدها، الذي طالما امتدت فترة عدم زواجها تزايد هذا العار، وهنا تنتقل مسؤولية المحافظة على الشرف العظيم الموجود بين

ساقيةا من ذكور عائلتها جميعاً إلى حامي الحما الذكر الوحيد والأوحد والمالك الجديد، يتخلصون جميعاً من مسؤولية حماية الشرف وحقوق ملكية الجسد الذي كان يتحملة مجموعة ذكور العائلة الصغيرة والكبيرة.

مستقلة سواء كان استقلال مادي أو اجتماعي، فقد أصبحت تلك الفتاة تسيطر على جزء من حياتها وذلك شيء في منتهى الخطورة، جزء من حياة فتاة لم يعد في يد المالكين لها، تستطيع الآن أن تمتلك مالاً؟، لما تمتلك فتاة المال، ما الذي يمكن أن تفعله بالمال؟ أليس أحق بذلك المال الشاب المسكين الذي يعد العدة لشراء جسد جميل تختاره له عائلته المصونة؟

صعيدية تحكها القيم القبلية الأصيلة والعميقة التي يصعب إن لم يكن من المستحيل تكسيها، وهي درجات تبدأ من الأب ثم الأخ ثم الأعمام ثم أولاد العم ثم الجد لأب ثم الأخوال ثم أولاد الخال ثم الجد لأم، إلخ.

غير متاح لها السفر بعيداً عن محافظتها للعمل، وإذا وقع السفر يكون لاستكمال دراستها في أحسن الظروف، مجتمع تُقتل فيه النساء لمجرد الشك في شرفهن بدون أن يعلم أحد عن وجودهن أو اختفائهن، مجتمع يحكمه في الأغلب قوانينه القبلية التي يمكن أن تزوج فتاة قسراً وتُنتهي حياتها في حال اعترضت على الأمر، مجتمع لا نعرف عنه الكثير مهما حاولنا.

ويمكن أن نتحدث لاحقاً عن شخصيات أخرى أصحاب صفات من تلك المذكورة أعلاه، يمكن أن نتحدث أيضاً عن يوم من يوميات هذه الشخصيات لنرى أنه في أفضل الظروف كونها سيدة مصرية لا تعاني من أي تمييز ولكنها فقط تتحرك في شوارع هذا البلد فتتعرض لأشكال مختلفة من التحرش، يجعلها أسوأ حظاً بالتأكيد.

وفي النهاية وعلى الرغم من كل التقاطعات "الاجتماعية - الثقافية - العرقية - الاقتصادية - الدينية - الجغرافية - إلخ" التي رأيناها في الصفات المطروحة، إلا أن الشيء الوحيد المشترك بين جميع الشخصيات أنهن نساء، أي النوع الاجتماعي هو الوحيد المشترك الذي يجعلهن أسوأ حظاً.

وفي نهاية الأمر أترك لكم/ن تلك المقالة التي حاولت من خلالها أن أجمع شتات أفكارى وأجيب على التساؤل العالق دائماً بذهني، وهذه هي الإجابة التي توصلت إليها، وربما يتوصل آخرون إلى إجابات مختلفة عنها

«النساء المصريات هن الأسوأ حظاً مع مراعاة التقاطعات المختلفة»

لا صوت يعلو فوق صوت القبيلة

*أماني مامون
20 مايو 2015

حينما نتحدث عن القبيلة والعادات والتقاليد يتبادر الى الذهن العنف القائم على النوع الاجتماعي وطول الوقت نظل في دفاع عن هذه القضية وجدالات واسعة حيث لا يعترف بوجود عنف ضد المرأة والكلمة التي تسبق كل شئ "الستات اخدوا كل حاجة" كيف هذا وهي حتى الان تحرم من استكمال تعليمها وتحرم من الخروج وتحرم من اختيار الزوج وتحرم من الميراث , حينما نتحدث عن حقوق المرأة والعنف الواقع عليها كونها امرأة لا نريد هدم المجتمع كما يقال ولكن انتم بأنكاركم الدائم تهدمون المجتمع المتدين بطبعه والمحافظ . نحن لا نرى هذا في الافعال حين تجبر الفتاة على الزواج اين الايجاب والقبول وهي ركن اصيل من اركان الزواج , وقد صادفت خلال الشهران الماضيان حادث غريب علينا هو الاكراه على الطلاق .

اننا كنسويات نستنكر تحميل المرأة او الفتاة انها لاتحارب او لا تقف ضد هذا العنف , لاننا نعلم جيدا ما تعانيه المرأة جراء هذا العنف ولكننا نتعاون معهن لتجاوز هذا العنف بقدر ما اوتيح لنا. حيث اننا كلنا نعاني بأشكال مختلفة من العنف .

العنف الواقع على المرأة لكونها امرأة بسبب القبيلة على الرغم انه قد يكون هناك عنف موازى للرجال ولكنه الاوفر حظاً لانه رجل , على سبيل المثال قد لا يوافقون القبائل بالترواج من قبائل اخرى وقد يوقفوا للرجال بفعل ذلك حيث انهم يرون ان الابناء يتم انتسابهم الى الرجل وتحرم المرأة من هذا الحق وحجة اخرى حيث انهم لا يريدون خروج الميراث على الرغم انهم لا يعطوها الميراث. ولكن حجة واهية حيث يكتفون بمبلغ من المال او قد اخذت نصيبها ذهب اثناء حفل زفافها .

خلال الفترة السابقة تعرفت على فتاة من اقصى الصعيد من قرى القرى "الصعيد الجواني" فتاة متفتحة واعية بالرغم انها حرمت من استكمال تعليمها. وكان ذلك قرار اسرتها التي في المقابل لديها اخوه من الذكور حاصلين على مؤهلات عليا ولكنه لم يغير شئ في واقعها المؤلم التي تعيشه بمفردها. التي كان قرار الاسرة عدم استكمال تعليمها والاكتفاء بالشهادة الثانوية. وتم خطبتها الى ابن عمها التي كانت ترفضه وبشدة ووسط اصرار والاحاح الاسرة وافقت بشرط انها في حالة عدم الارتياح له يتم فسخ الخطبة , ولكنهم اخلوا بوعدهم لها وظلت في خناقات وضغوط لمدة خمس سنوات ,حتى تمكنت من فسخ الخطبة وفي هذه الفترة بدأت في مشروعها الخاص بالمنزل حيث انها ماهرة في الاشغال اليدوية وبدأت باستخدام الانترنت في عرض منتجاتها من المشغولات اليدوية حتى حالفها الحظ مجدداً معتقدة ان القدر بدأ يبتسم لها . وهي تقدم زميل احدي صديقاتها لخطبتها حيث انه شاب واعى وهذا كل ما تريده لانها لا تريد ان تنجب بنات وابناء لا تستطيع حمايتهم بمفردها الوقوف امام القبيلة والعادات والتقاليد بزواج لا يختلف عنهم .

فأنها في بادئ الامر اعتقدت ان اسرتها سترفض الشاب ولكن اسرتها وافقت وتم عقد قرانهم. دون علم القبيلة وابناء العمومة , ولكن حدث ما كان يتوقعون ولكن اكثر مما يتوقعون , حيث تم محاصرة المنزل بمجرد علمهم بوجود الزوج . وقد استغاثت من خلال مواقع التواصل الاجتماعى لأنقذها وانقاذ هذه الزيجة. حيث انها تمتلك قدرا كافي من الشجاعة التى لا تملكها اخريات , والتفاء حولها الاصدقاء والمتابعون. وكثرة الاقاويل والوعود للمساعدة . ولكنهم انفضوا سريعاً لتدخل المشايخ وكبار القوم لحل المشكلة وكان حلهم فى صالح القبيلة. واعلاء مصلحة القبيلة على مصلحة الفتاة. وتم اجبارها على رفع قضية خلع لرفض زوجها تطليقها دون رغباتهم , حيث تبدل راي اسرتها ورضخت للقبيلة . وانقطعت بينهم الاتصالات والمراسلات فما كان من زوجها الا الاصرار على عدم التطليق حتى يعلمها . انه مازال متمسكاً بها .ولكن الضغوط كانت اكثر منهم . ويفصلنا بين الطلاق ساعات قليلة . واخيراً...

- لقد ايقنت ان الصوت الاعلى للقبيلة ولا صوت يعلوا عليها حيث لا دين ولا دستور ولا قانون دستورهم العصبية وعاداتهم وتقاليدهم .

ويبقى السؤال الاهم

كيف لا تستطيع الدولة بسط هيبتها وتطبيق القانون فى حماية النساء فى ابسط حقوقهن ؟

مؤسسة جنوية حرة

بلد العزباوات بالقوة... حرمان فتيات من الزواج في اليمن للحفاظ على



*عبد السلام جابر

13 أكتوبر 2019

"قتلوني وأنا عايشة، الله يحرّمهم سعادة الدنيا والأخرة". هكذا افتتحت علياء حديثها وهي تصف الحالة التي وصلت إليها نتيجة بعض الممارسات المجحفة بحق المرأة في اليمن، والتي كانت إحدى ضحاياها. علياء (اسم مستعار) امرأة في أواخر الخمسينات من العمر ولا تزال عزباء، منعتها أسرتها من الزواج بقصد الحفاظ على ميراث العائلة وعدم خروج المال إلى عائلة أخرى.

ليست علياء وحدها من حُرمت من الزواج، فقد أصبحت هذه الظاهرة منتشرة، غير أنها لم تصل إلى وسائل الإعلام نتيجة التحفظات التي يلتزم بها المجتمع اليمني، بما في ذلك النساء اللواتي وقعن ضحاياها.

تؤكد ذلك منار شكري، خريجة العلوم السياسية، وتقول لرصيف22: "سمعت بهذا الموضوع بشكل كبير في اليمن، وهناك كثير من القضايا المشابهة. ليست المشكلة في الآباء أو في المجتمع، بل في الفتيات اللواتي يجهنن حقوقهن على مختلف الأصعدة".

في المجتمع اليمني، القبيلة هي الحاكم الفعلي، وأعرافها هي القوانين النافذة، كما تقول المذيعة أمل وحيش لرصيف22، وتضيف: "كثير من الأسر يغلب عليها طابع القبيلة المغلوطة التي لا يفهمون منها سوى أن وجود المرأة عيب، ومطالبتها بحقوقها عار، فيعمل بعض الرجال، إرضاءً لأنانيتهم وعنجهيتهم، على منع الفتاة من الزواج بحجة أنهم لا يريدون أن يذهب مالهم للغريب، وكأن الفتاة لا مشاعر لها ولا أحاسيس ولا كيان، وكأنها خلقت لتقول نعم وحاضر فقط".

ميراثي يحرمني حياتي

"كان أبي يرفض كل من يتقدم لخطبتي حتى مات، وبعد موته هذا إخوتي حذوه"، تقول علياء التي تتحدث عن أنها صارت منعزلة رغماً عنها عن المجتمع، فلا تشارك في مناسبات، حتى لو كانت لأقاربها.

سلسلة من الحرمان المتواصل خلّفها حرمان علياء من الزواج، كحرمانها من بناء أسرة، وحرمانها من الشعور بالأومة واحتضان أطفالها بين يديها ومداعبتهم، إضافة إلى حرمانها من الأمل في عيش لحظات السعادة والفرح التي يصنعها الأبناء، ومشاهدة نجاحاتهم وسعادتهم في الحياة والاحتفاء بهم مع كل لحظة فرح.

تقول لرصيف22: "معي شوية غنم. من بعد أبي هن عائلتي. أهتم بهن وأرعاهن. خلاص ما عاد عند أي أمل في أسرة أو أطفال وأحفاد".

لا تقتصر انعكاسات هذه الممارسات التعسفية على النساء الضحايا وحسب، بل تمتد إلى المجتمع بالكامل، بحسب وحيش التي توضح أن "هذه التصرفات تؤسس لجيل حقود، ينظر للمرأة بعين النقص والتقليل، وتزرع العداوة والبغضاء بين الأب وابنته والأخ وأخته، بالإضافة إلى وجود حالات مصابة بأمراض نفسية نتيجة هذه التعسفات، وبالتالي تصبح المرأة عبئاً على أهلها الذين كانوا سبباً في وصولها لتلك الحالة".

زواج حصري داخل العائلة

في الوقت الذي تُثار فيه مسألة تعدد الزوجات وتتعالى الأصوات بين مؤيد ومعارض، نجد نساء مُنع عنهن هذا الحق المشروع المتفق عليه في جميع الأديان والثقافات.

تقول وحيش: "الزواج حق مشروع لكل امرأة، ويجب أن تكون هناك قوانين رادعة لمثل هؤلاء. أما المرأة المغلوبة على أمرها فيجب أن تنطق وتطالب بحقوقها، فلا يحق لكائن من كان أن يسلبها حقوقها بحجج سخيفة لا تمت للعقل والمنطق والشرع بصلة".

كما هو حال علياء، لا تزال وردة (اسم مستعار) عزباء، غير أن أسرتها لم تمنعها من الزواج بالملق، بل أجبرت أخواتها على الزواج من داخل الأسرة، لذات الهدف الذي مُنعت بسببه علياء من الزواج، وحدت خياراتها هي بهذه الدائرة.

تقول وردة (46 عاماً) لرصيف22: "لدي ثلاث أخوات أكبر مني، تزوجن جميعاً من داخل الأسرة، أما أنا فبقيت عازبة لأنه ممنوع علينا الزواج برجال من خارج الأسرة، وهذا أهم شرط للزواج في تقاليد العائلة، من أجل الحفاظ على الميراث، باسم العائلة".

حق المرأة مجهول

على عكس الأسر اليمينية التي تعتمد إلى استخدام بعض الحيل للالتفاف على مواريث بناتها، مثل ما يسمونه بـ"المواريث المحبسة" التي تعني إعطاء المرأة ميراثها أثناء حياتها فقط ثم عودته لإخوانها بعد موتها، تمارس عائلتا علياء ووردة حرماناً أكثر إجحافاً بحقهما، وكلها في النهاية انتهاكات بحق المرأة.

تشدد منار شكري على وجوب توعية الفتيات بحقهن في الاختيار. تقول: "لدي الحق في أن أختار زوجي، ويجب منح الفتاة القوة والدعم المعنوي في الاختيار، سواء كان الزوج من داخل العائلة أو خارجها"، وتضيف:

"فلوسك وذمتك المالية وحقك المالي وصرفتك، هذا حق مكتسب في المجتمع، ويجب ألا يجبر أحد الفتاة على الاختيار أبداً".

طبقات متراكمة من قلة الوعي بالحقوق تسود المجتمع اليمني، وتخلف حالة من الخوف لدى النساء يستغلها ذكور المجتمع بمسميات مختلفة كالعيب والشرف، بهدف فرض السيطرة التامة على المرأة ومصادرة حقوقها.

تقول شكري: "الخوف المزروع في فتيات مجتمعنا إلى الآن هو ما يصادر حقوقهن ويؤدي إلى تبعيتهن للرجال".

لكن لماذا لا تطالب المرأة بحقها أو تعرض قضيتها على منظمات حقوق الإنسان أو الصحافة؟ تقول علياء مستغربة: "هذا عيب، إيش تشتي يقولوا عني الناس؟". أما وردة فتوضح أن "الأمر بيد أهلي، وأنا ما يحق لي أخرج عن كلامهم حتى لو مش عاجبي".

الوعي بالحقوق كاملة هو الحل للحد من هذه الممارسات في نظر شكري، التي تحض الفتيات على أن يكون لديهن وعي بالحقوق قبل أن. "يجب أن تعرف المرأة أساساً حقوقها. صوت الحق أقوى، ويجب أن نعلم فتياتنا كيف يكن أقوى مع صوت الحق"، تقول.

مؤسسة جنوية حرة

تأنيث الفقر مستمر.. لماذا تحظر المرأة في بلداننا من إرث الأراضي والعقارات؟



*محمود عبد الرحمن

15 فبراير 2019

تعرضت سميرة حسن (اسم مستعار) إلى عنف بسبب الإرث، حيث إن أشقاءها الذكور منعوها من الحصول على ميراثها من الأب، الذي يمتلك بيتاً وقطعة أرض صغيرة وبعض الممتلكات الأخرى. وحين رفضت التنازل عن إرثها الشرعي تعرضت للضرب والاعتداء الجسدي، هي وابنتها الوحيدة.

تعيش سميرة في محافظة دمياط المصرية، التي تطلّ على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وكانت تنكئ على إرثها من الأب حتى تحسن وترتقي بمعيشتها، لكن وضعهن المعيشي استمر كما هو، بعد أن رفض أشقاؤها إعطاءها إرثها. خلال هذا التوقيت، كان زوج سميرة يعاني من مرض خطير، ويلزم الفراش، لذا كانت ملزمة بمصاريف علاجه، حينها طلبت منه أن يكتب الشقة باسمها أو اسم ابنتهما حتى لا تدخل في صراع مع أشقائه، إذا حدث له مكروه، وهو ما نفاه تماماً، مؤكداً أن أشقائه ليسوا كأشقائها.

عدم انتقال الأراضي إلى عائلة أخرى

لم تمرّ أيام حتى توفي الزوج، ودخلت سميرة في صراعات مع أشقائه للحصول على نصيبها ونصيب ابنتها من الإرث في الشقة إلا أنهم رفضوا ذلك، وتعرضت لعنف مضاعف من أشقائها وأشقاء زوجها. تقول: "طرّدوني وضربوني واستولوا على نصيبي في الإرث، وقالوا لي اذهبي واشتكي في المحاكم".

وتضيف لرصيف22: "أخذوا منّي الشقة وكلّ ممتلكاتي وطرّدوني وأنا وابنتي. وبالرغم من أن حالتهم المادية جيدة، إلا أنهم لم يريدوا أن يبقى أرث شقة في بيت عائلة، وربما تتزوج فيها ابنتي، وقالوا لي لن يأخذ الشقة غرباء عن العائلة، وتعرضت للضغط للتنازل عن الأراضي والبيت".

في بعض البلدان العربية تنتازل المرأة عن نصيبها في الإرث نتيجة التهديد أو الخوف من المشاكل التي قد تدخل فيها مع العائلة أو عدم القدرة على مواصلة الطريق القانوني، إلا أن الخوف الأكبر هو القطيعة التي تتعرض لها المرأة من العائلة، في أحيان عدة، إذا طالبت أن تحصل على إرثها القانوني، مما قد يدخلها في صراع اجتماعي.

مشاركة الغريب أرض العائلة

الوضع ذاته تكرر مع "أم حسين"، امرأة في العقد الخامس، تعيش في الأردن، ولديها ستة أبناء. توفي والدها وترك مئات الأراضى الزراعية وعقارات، ومع ذلك قام الأشقاء بالضغط الشديد على أخواتهم الإناث بعد ساعات قليلة من وفاة الوالد، وانتزعوا منهن توقيعهن على التنازل عن حصصهن من الميراث.

وبالرغم من تمسك أم حسين بحقها، بحسب جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن"، تصاعدت وتيرة المشاكل مع أشقائها لأنهم لا يرغبون بأن يأخذ الغريب جزءاً من أراضي العائلة حسب قولهم، ووصل الأمر بأحدهم أنه أطلق النار على أم حسين متّهماً إياها بسوء الخلق.

وتشير جمعية "تضامن" الأردنية، إلى أن هناك آلاف القصص التي تحرم فيها الإناث من حصصهن الإرثية، وإن اختلفت تلك القصص فيما بينها من حيث الوسائل والطرق والأساليب. فقد أصبح شائعاً التنازل للحقوق الإرثية المشروعة للنساء، وبرزت تقاليد وأعراف اجتماعية بعيدة عن عدالة الشرع والقانون مستندة إلى الفكر الذكوري المتسلط والمستند إلى تفوق الرجل وأولويته في التمتع بالسلطة والحقوق.

الأرض تزيد النفوذ

في هذا السياق، يقول المحامي والحقوقي أحمد أبو المجد، إن الأرض تعتبر مقياس النفوذ العائلي والقبلي في الريف؛ كلما زادت، زاد النفوذ، وكلما قلّ قلّ النفوذ، لذلك تكون العائلة أكثر حرصاً على الحفاظ على أكبر مساحة أرض باسم الذكور، وتوريثها للذكور لبقاء الأرض في حيازة العائلة وباسمها، موضحاً: "من هنا يكون توريث النساء للأرض مرفوضاً، لأنها ستذهب لحيازة عائلة أخرى تزيد من نفوذها".

والامتناع عمداً عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث، أو حجب سند الميراث حال طلبه من أي من الورثة الشرعيين، يعدّ جريمة، وجاءت العقوبة بالحبس 6 أشهر، وغرامة من 20 إلى 100 ألف جنيه.

وتنصّ المادة رقم 2019 لسنة 2017 على أنه "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشدّ ينصّ عليها أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقلّ عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقلّ عن 20 ألف جنيه، ولا تجاوز 100 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلّ من أمتنع عمداً عن تسليم ذلك السند حال طلبه من أي من الورثة الشرعيين، وفي حالة العود الحبس مدة لا تقلّ عن سنة".

وخلال عملية التقاضي يجوز الصلح أمام النيابة العامة أو المحكمة، وتنقضي الدعوى الجنائية صلحاً، وإذا تمّ الصلح أثناء تنفيذ العقوبة تأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة.

أما حالات التنازل عن الإرث فعادةً ما تكون لاعتبارات أسرية؛ فيحسب أبو المجد، فإن النساء لا يستمررن في النزاع والمطالبة بحقوقهن للمحاكم، حفاظاً على صلة الرحم. والأمر منتشر في دول عربية عدّة، حيث تعاني فيها النساء من نفس المشكلة، مثل اليمن وفلسطين.

ويتابع: "في بعض محافظات الجمهورية اليمنية تحرم المرأة من ميراث الأب والزوج، وفي مناطق ريفية يعطي المورث قبل وفاته للإناث بعض الأموال ويبنى لهم منازل خاصة، فيما يقوم بتقسيم التركة بين الذكور فقط، وغير ذلك من الحيل التي تستبعد النساء."

تأثير حرمان المرأة من إرث العقارات.. استمرار لتأنيث الفقر

ويعد حرمان النساء من الميراث، خاصة الأراضي والممتلكات، سواء بإجراء عمليات التنازل من قبل الآباء لأبنائهم الذكور أو بعد وفاته عبر حجبها من الحصول من خلال ممارسة الضغوطات العائلية والتهديد والإكراه للتنازل عن ميراثهن، إضافة إلى جهل النساء بحقوقهن أو خوفهن من المطالبة به، ويؤدي ذلك في النهاية إلى توسيع دائرة النساء اللاتي لا يملكن المنازل والأراضي.

وبحسب جمعية "تضامن" فإن هذا الفكر في حجب الإرث عن النساء بسبب الخوف من مشاركة غرباء (الزوج والأبناء) يعدّ ترسيخاً لما يعرف بـ"تأنيث الفقر" الذي يزيد من أعداد النساء الفقيرات والمهمّشات وغير القادرات على إعالة أنفسهنّ وأسرنهن، ويفقدن القدرة على مواجهة أعباء الحياة المادية، ويوقع العديد منهن في مشاكل قانونية، ويتمّ استغلالهنّ بمختلف الطرق والوسائل.

المرأة وأولادها درجة ثانية في العائلة

تحرم المرأة من إرثها خوفاً من أن تنازع العائلة عائلة أخرى في السيطرة على الأرض أو الممتلكات، ويفضّل البعض أن يحلّ الأمر بشكل وديّ، سواء بالتنازل بالتراضي أو بأخذ جزء بيع الأراضي والعقارات من قبل الأخوة الأشقاء بمقابل زهيد.

ينطلق المنع في الأساس من النزعة الذكورية، بحسب رضا الدنوبقي، المدير التنفيذي لمركز المرأة للإرشاد والتوعية القانونية، فإن الفكرة الراسخة لدى البعض في عدم انتقال العقارات أو الأراضي إلى زوجها أو أولاد زوجها، هي أنهم أجانب عن العائلة، ولديهم تصوّر بأنّ الأبناء من الذكور هم أحقّ من الإناث.

وأوضح الدنوبقي: إن هذا التصوّر ساذجٌ ومخالف للمادة 53 من الدستور المصري التي تنصّ على عدم التمييز على أساس اللون أو الجنس أو النوع، وكذلك المادة 11 من الدستور تنصّ على أن الدولة ملزمة بمحاربة التمييز الأسري والعنف ضدّ المرأة.

ثراء على حساب الغير

يعدّ التنازل عن الإرث بهذه الطريقة جريمةً مستترة، لأنّ المرأة ترضى بالإكراه أن تتنازل أو تتبع إرثها إلى أشقائها بسعرٍ أقلّ من الطبيعي. وإن طالبت به، لن تكون حينها ابنتهم، وإن تصرفاتها غير مسؤولة. وإذا طالبت فسوف تستأهل القتل أو الحرمان من التواصل مع العائلة، فيما يعدّ هذا حقاً أصيلاً لها، ومحرمًا دينياً.

يندرج الحصول على إرث النساء في المناطق القبلية ثراء على حساب الغير، ويؤكد "الدنوبقي"، إنه بطبيعة الحال لا تحصل المرأة على إرثها بشكل كامل، ويطلق عليها في الصعيد "الغرمة"، وفي الغالب ترضخ المرأة لأن تتبع الإرث إلى الأشقاء خوفاً من ألا تحصل على شيء، حينها تقول: الحصول على جزء، أفضل من اللاشيء".

طريق التقاضي.. 10 سنوات للحصول على الإرث

تتجه بعض النساء إلى طريق التقاضي، إلا أنها إذا رفعت دعوى، فإنها تظلّ 10 سنوات في التقاضي، وتحتاج محامياً ومصاريف مادية عدّة، وإذا استمرت تجد أن الأسرة تقصيتها اجتماعياً.

يقول الدنوبقي: إن العقوبة غير مساوية للجرم، حيث إن تجريم الحرمان في الميراث، عقوبته 6 أشهر و50 ألف جنيه غرامة، على الرغم من أن الجاني قد يمنع أراضي وعقارات تقدر بملايين، ويدفع غرامة بعد سنوات. ويتابع المدير التنفيذي لمركز المرأة للإرشاد والتوعية القانونية، أنه خلال التقاضي يستطيع الجاني أن يتصرف في عقارات شقيقته، بينما المجني عليها تدفع أتعاب المحاماة وتتكفل بمصاريف عدّة خلال سنوات طويلة.

لا توجد إحصائيات دقيقة صادرة من جهة رسمية في مصر أو دول عربية بشأن قضايا حرمان المرأة من الإرث، إلا أن بعض الجهات غير الحكومية تصدر تقارير تقريبية عند أعداد القضايا التي تنظرها المحاكم. وبحسب تقارير صحفية فإن هناك 9600 جريمة قتل تقريباً ترتكب سنوياً بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب الميراث، و223 ألف قضية نزاع على ميراث، والعدد الرسمي الأخير للنزاع على الميراث وفق لوزارة العدل نحو 144 ألف.

"جزء أفضل من لاشيء"

ترى سارة ببيصر، مديرة مركز زيتونة لحقوق الطفل ودعم المرأة، أن منع توريث الأراضي والعقارات يندرج تحت العنف المالي، وهو أحد أوجه العنف ضدّ المرأة، والأمر يتساوي مع الاستغلال المالي الذي يمارسه بعض الأزواج ضدّ المرأة عبر الحصول على أموالهم.

إشكالية بيع المرأة في بعض الأحيان حقّها إلى الشقيق، تُعدّ المرحلة الثانية بعد التنازل الجبري؛ تقول ببيصر: إن السّعر في هذه الحال لا يكون مساوياً للسّعر المتداول، وفي هذا الحين يتمّ بخسّ السعر، وتُرغم المرأة أن تبيع العقار أو الأراضي، لأنها لا تستطيع السيطرة على الأمر، والصورة الذهنية للنساء وقتذاك "أحصل على جزء صغير أفضل من لاشيء".

التعليم مقابل الميراث.. حكايات حجب الفتيات في “الاقتصاد العائلي”



*ألقت كامل

27 يوليو، 2021

حجب الميراث من المسائل الشائكة والمسكوت عنها في المجتمعات المتدينة والمحافظه. مثل المجتمع المصري. ويتم غض الطرف عنها وتجاوزها رغم معارضتها لصريح الدين في توزيع الحقوق وحصص الأنصبة دون انقاص.

وتلعب العادات والتقاليد والموروث الشعبي في المجتمعات المحافظة في الريف والصعيد. الدور الأخطر والأهم في حجب بعض الأفراد من الوصول إلي حقهم الشرعي في الميراث. مثل استحواد الأخ الكبير علي الحصة الأكبر منه في أغلب الأحوال. خاصة إذا رحل الأب في فترة مبكرة وقام هو بإدارة أعماله. وفي الغالب يُبرر ذلك الاستحواد بأن “الكبير” دافع عن هذا المال أو قام بحراسته ورعايته.

الأم تمنع ابنتها من الميراث

من المفارقات الكبيرة التي تجدها في هذه المجتمعات المحافظة أن تمثل “الأم” معارضا قويا أو حاجب في منع “الابنة الأنتى” من الحصول على حقها الشرعي في الميراث. تحت مبرر عدم ذهاب أصولهم من الأراضي أو العقارات إلي عائلة أخري فيما يطلق عليه “الاقتصاد العائلي”. وتساوم “الأم” البنت علي نصيبها مقابل حصولها علي فرصة التعليم أو ما تم إنفاقه علي تجهيزها عند الزواج. علي الرغم من الابن الولد يحصل عن نفس فرص التعليم ويتم إعداد بيت الزوجية له ومساعدته ماديا في الزواج ولا يتم احتساب ذلك من نصيبه في الميراث.

من قلب الصعيد. نساء كيف حرم من ميراثهن بحجة إنفاق نصيبهن في تعليمهن. في وقت انحازت الأم للذكور. وانتصرت للعادات والتقاليد ولم يفلح التعليم أو حتي الشهادات الجامعية للبعض في تغيير الواقع الأليم وتمكينهن من الحصول علي حقهم في الميراث بقوة الموروث.

التعليم لم يغير الواقع

مرفت إبراهيم واحدة من الحالات العديدة التي عانت من غبن عائلي. بسبب تحيز الأم للأبناء الذكور. نشأت مرفت في إحدى قري محافظة الفيوم. وحصلت علي ليسانس لغة عربية من كلية دار العلوم جامعة القاهرة. تروي مرفت قصة حرماتها من ميراث أبيها: عندما جنّت إلي الجامعة: تصورت أنني قادرة علي تغيير الواقع وتخطي كل الحواجز من عادات وتقاليد بالية وأن نصيبي من التعليم هو سلاحي في الدفاع عن حقي. لكنني اكتشفت بعد سنوات إنني لم أكن قارئة جيدة للمجتمع الذي تربيت وعشت فيه. كنت أظن أن أسرتي لا تفكر بهذه

الطريقة الرجعية وإنها تجاوزت مرحلة التفريق بين الولد والبنت. وأنا تخطينا مرحلة تسلط العادات والتقاليد الصماء وإلا ما أدخلوني الجامعة أصلاً.

“بعد تخرجي تزوجت وانتقلت إلى حياة جديدة في القاهرة مع زوجي وبعد وفاة والدي بخمس سنوات أراد أخي الأصغر أن يتزوج ولم يكن يرغب في بناء شقة له في بيت أبينا مثل باقي أخوته وكان يرغب في الزواج في شقة أبي التي تربينا فيها هذه الشقة كانت مرسي لي ولأخواتي البنات الاثنتين”. تقول ميرفت.

تكمل ميرفت قصتها: فوجئت برد فعل أمي وهي تقول أنت بالذات مش من حقك تعترضني أنتي آخر واحدة تتكلم. أنت صرفتي حقك في الميراث في تعليمك!

تتذكر مرفت: لم تمح تلك اللحظة البائسة من ذاكرتي. عندما تعثرت خطايا وتحطمت مثلي وأفكاري وشعرت بخيبة أمل كبيرة. لأنني لم أكن علي وعي كامل بضحالة الواقع الذي عشته وتربيت فيه.

تتابع مرفت سرد قصتها: خرجت من بيت أبي منكسرة ومطرودة وأنا أجز أذبال الخيبة ودموعي تنهمر وكان رجائي أن يلحقتني أحد ويقول لي أن ما حدث كان مجرد حلم كئيب.

6 سنوات مرت علي الواقعة لم تتمكن ميرفت فيها من دخول بيت أبيها الذي تربيت فيه. لم تحرم فقط ميراثها إنما حرمت من ذكرياتها طول 25 عاماً..

40 عاماً من المنع

سامية عبد التواب سيدة تبلغ من العمر 65 عاماً تعيش في قرية صغيرة تسمى كفر محفوظ تابعة لمركز طامية في محافظة الفيوم. منعت منذ 40 عاماً من دخول بيت أبيها عقاباً لها على مطالبتها بحقها في الميراث بسبب ضيق الحال وظروف زوجها الاقتصادية الضيقة.

تروي سامية: حرمتني أمي من رؤيتها لمدة 29 سنة ومن ميراثي. وساندت أخي الأكبر سيد في منعي من دخول البيت. استخدمت كل الطرق والوسائل لمصالحتها وحاولت إرضائها حتي بالتنازل عن الميراث الذي لم احصل عليه أصلاً لكنها لم ترضي عني. وكانت كلما تقابلنا في مناسبة عائلية أو بالصدفة تدير وجهها عني.

كنت كلما اشتقت إليها أذهب إلي الجنازات الموجودة فيها أو انتظرها في أحد الشوارع وهي عائدة للبيت لأراها وهي تمر وبعد وفاتها حرمت من أخذ عزاءها وقام أخي بطردني من الجنازة أمام الناس من علي عتبة البيت.

تكرار التغير

يتكرر التغير لتمرير الوقائع والاعتداء لتضييع الفرص. وتروي ضحية أخري هي عبير محمود أن علاقتها انقطعت بأهلها منذ خمس سنوات. عندما فوجئت أن أبيها سجل بيته في مدينة القوصية بمحافظة أسيوط الذي يقدر ثمنه بـ 3 مليون جنيه لإخوتها الذكور. واستبعداها هي وشقيقاتها الأربعة من الحسبة بمساندة إلام ومباركتها.

تحكي عبير: تدخلت أمي لتغيرنا وأقنعتنا أن أبي سيقوم في المقابل بكتابة شقة لكل بنت في عمارة يمتلكها في حي مصر القديمة في القاهرة. لكنها كانت مجرد تهدئة لا أكثر حتي تمر الخطة بسلام وعندما طالبتها بتنفيذ وعدها بتسليم الشقة قالت لي: “هو أنتي محتاجة يا عبير ما أنتي جوزك ربنا فاتحها عليه مستكثرة علي أخواتك الاثنتين حته بيت نكتبه لهم”.

تشير عبير إلي أن معاملة زوجها تغيرت معها بعد هذه الواقعة. وأصبح أكثر قسوة لشعوره بتخلي أهلها عنها.

سامية مسعود عبد الله تروي: والدتي ظلت تساندي شقيقي عاصم الذي يعمل مهندس إلكترونيات في المملكة العربية السعودية واستحوذ على ممتلكات أبي تحت ذريعة أنه يجدها.

بدء الأمر -بحسب سامية-، عندما طلب الأخ أن يبيع أرض أبيه من أجل شراء قطعة أرض أكبر لكنه سجل الأرض الجديدة باسمه. وتكرر الأمر مع سيارة الأسرة..

تتابع سامية: لم ينتبه أبي لهذه المخططات إلا مؤخرا بعد فوات الأوان. عندما طلب أخي منه أن يبيع له مخزن أخشاب. شعر أبي بحجم المؤامرة عليه وقال له أنت جردتني من أملاكي وأنا حي. ماذا ستفعل بعد وفاتي.

الميراث مقابل الجهاز

سامية خريجة كلية حاسبات ومعلومات جامعة الإسكندرية. من مواليد محافظة الغربية. تقول: كنت دائمة الاعتراض علي تصرفات أخي عاصم وأراه يطعم في حق إخواته ويريد أن يستبعدنا من الميراث. لكن أمي كانت دائمة المساندة له قائلة: يا سامية بطلي تسليط في أبوكي.

من أكثر الأشياء قصوة أن يطلب منك أن تتخلي عن حقاك مقابل مبلغ زهيد من المال. وكأنه حق مكتسب للآخر أن يبخسك حقاك خاصة الإناث. حيث يتم تهمين أنصبتهم بأقل من قيمتها الحقيقية. لأن البنات لا تترث. وفي حالة حصولها على نصيبها يقتصر الأمر على الأموال فقط وليس الأراضي أو العقارات.

بسمة جمعة من محافظة الدقهلية. تروي أن إخوتها منعوها من الحصول علي إرثها بحجة أن زوجها يعاملها معاملة سيئة ويخشون منحها حقا خوفا من استحواده عليه.

وتقول: عندما طلبت أن أحصل على نصيب في بيت أبي "شقة" لتعيش فيها لتحميها من الإيجار الذي يلتهم معظم دخل أسرتها قالوا لها "بيوت الرجال لا تذهب للنساء.

تروي نسمة: ذهبت لعمي وهو طبيب بشري تخصص أمراض نساء في منطقة المعادي لاشتكي له بعد أن ساندت أمي أبنائها الذكور في حجب ميراثي وانحازت لهم. لكنني فوجئت برد فعله. قائلا عايزة تاخدي حقاك خدي فلوس مش عقارات ولا تأتي برجل غريب يعيش في منزل أخي".

تقول نسمة: هذا عمي الذي حصل علي أعلى شهادة جامعية ينتصر للعادات والتقاليد. علي حساب الحق والشرع.

البنات في الصعيد يتراضين

مني عبد المجيد امرأة في منتصف الثلاثينات حاصلة علي بكالوريوس تربية من جامعة أسيوط وتعمل مدرسة لغة إنجليزية. وهي شقيقة صغرى لـ 6 أخوة من أم ثانية. تقول: أن شقيقتها منعناها من الحصول علي ميراثها في بيت أبيها. وبررن ذلك بأن بيوت الرجال لا تباع وأن بيت أبيهن من حق أشقائنا الذكور.

وتابعت: بعد مرور عشر سنوات تزوجت خلالها وأنجبت ثلاث أولاد. اختلف أشقائي الذكور على البيت وباعوه. ولكي تكون عملية البيع قانونية لابد من توقيع باقي الورثة على العقد. وطلبوا مني الموافقة علي البيع مقابل مبلغ مالي. وعندما رفضت تدخل أبناء عمي وقالوا: البنات يتراضين يا أبله مني مش بتورث ودي عاداتنا وتقاليدنا ومحدث يخرج عن الأصول ارضي باللي هيعطه لك أخواتك أحسن من ما فيش".

تؤكد مني أنها رفضت الخضوع لهذا الابتزاز الصريح. ورفعت دعوى قضائية ضد أشقائها الذكور الذين يطلبون منها أن تتنازل عن حقاها في ما يطلقون عليه "التراضي".

أسباب اعتراض الأم

الدكتور طه أبو الحسن أستاذ الصحة النفسية كلية التربية جامعة الأزهر. يعتبر أن اعتراض المرأة الأم على توريث الابنة. ناتج عن موروث جاهلي تربت عليه هذه الأم يظهر من خلال معاملاتها مع الأبناء الإناث. فهي في الغالب تربى حسب نشأتها وتريدها أن تحصل علي نفس الحقوق والمكتسبات التي حصلت هي عليها.

ووصف طه هذه الممارسات الخاطئة بأنه جهل مطلق للتأثير البعيد من انتقال دورة رأس المال عبر أفراد عديد وعائلات مختلفة.

عوامل نفسية

يكشف طه عن أن هناك عوامل نفسية ترسخت في وجدان الأم هي التي تجعل لديها ما سماه "عوامل الحقد". كامنة داخلها وتراكت عبر السنين نتيجة الحرمان ولا تظهر إلا بتكرار المواقف والمشاهد.

وأضاف طه، أن ميل الأم للأبناء الذكور وحرصها علي أن يكونوا الأفضل ماديا واجتماعيا ما يصوغ لها الوقوع في مثل هذه التصرفات التي لا تتسق مع صحيح الشرع في حفظ المال الموروث وعدم العبث به.

عوامل اجتماعية

وعن العوامل الاجتماعية لأسباب هذه الظاهرة البغيضة في بعض العائلات. تقول الدكتورة ثريا عبد الجواد أستاذ الاجتماع القانوني ووكيل كلية الآداب جامعة المنوفية: يصعب في المجتمعات المحافظة الفصل بين المقدس الديني والموروث من العادات والتقاليد.

وتصف المجتمعات بأنها تعامل المرأة بعقلية القرون الوسطى. وأن كل المجتمع وليس المرأة فقط خاضع لهذا الظرف التاريخي. حيث يتم استخدام الدين ونصوصه وإيقاظ الشريعة لإسكات المرأة ووضعها في مكانة أدنى من الرجل. وإقناعها بأن اعتراضها علي هذه الممارسات هو خرق للدين والمقدسات.

وأكدت أن هذه الممارسات الاجتماعية ترسخت في وعي المرأة حيث ارتبط في ذهنها أن هذا الرجل سواء كان الزوج أو الابن هو حامي الأسرة وهو الذي ينفق عليها بالتالي من حقه انتقال الثروة إليه دون الإناث.

دكتورة هدي زكريا أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة الزقازيق. تؤكد أن العادات الاجتماعية خاصة في الريف والصعيد. تحرص علي أن لا يخرج المال الموروث عن نطاق العائلة. فيما يعرف بـ"الاقتصاد العائلي". حيث تعمل العائلة كلها في دائرة مغلقة. وتعامل زوج البنات علي أنه غريب لا تنتقل إليه الثروة تحت ذريعة أن المرأة تقع تحت حماية هذا الزوج. وهي حماية غير آمنة ومن الممكن أن يقوم ذلك الزوج بالضغط عليها بشكل عنيف وأخذ المال منها.

صعوبة حماية الإناث

وتلفت هدي إلى أنه يصعب حماية الإناث في هذا الوضع الاجتماعي الضعيف حيث تعطي هذه المجتمعات الرجل عناصر القوة من المال والسلطة وممارسة الحقوق الساسية دون النساء.

وأشارت إلي أن الأمهات في هذه البني الاجتماعية الضعيفة تعمل مندوبات في تطبيق أعرافه وتقاليد. وتربي الإناث كما يريد المجتمع. وتنفذ الرؤية الذكورية. فيما اسمته هدي حقائب اجتماعية علي الإناث لا تستطيع مخالفتها أو الخروج عن هذه الثقافات فيما يعرف بالعادات والتقاليد.

تعليم الفتاة بين الرفض والقبول

*كريم عامر

17 يونيو 2004

مامن شك في ان التعليم حق مشروع للجميع....بغض النظر عن الفروقات الاجتماعية والاختلافات الجنسية...فالتعليم لا تقتصر أحقيته على ضرب معين من الناس...فكما يتلقى ابن الوزير قدرا مناسباً من التعليم...فينبغي أن يتلقى ابن الفقير نفس القدر الذي يتلقاه ابن الوزير. وبالمثل...فكما يتلقى الفتى في مختلف مراحل العمرية التعليم المناسب لتلك المرحلة...فينبغي ان تتلقى الفتاة نفس القدر في نفس المرحلة...هذه أمور بديهية لا تحتاج منا الى تفكير عميق ولا الى دراسة متفحصة لاثبات صحتها خصوصا أننا قد تخطينا عتبات القرن الحادى والعشرين ولم يعد الكثيرين منا يفرقون بين الفتى والفتاة في مثل هذه الامور التى قد صارت عندنا مسلمات لا تقبل المناقشة والأخذ والرد....فأصبحت الفتاة تتلقى تعليمها على نفس الطاولة وفي نفس المكان الذى يتلقى فيه الفتى تعليمة...ولا غرابة في ذلك فان هذا من أهم مبادئ المساواة التى يجب أن نتعها خصوصا في العملية التعليمية.

ولكن....وبعد أن اصبح تعليم الفتاة شيئا مألوفا لنا ولا غرابة فيه....رأينا بعض من يهوى الخروج عن المألوف ويرفع في حياته شعار خالف تعرف....رأيناهم وقد سائهم أن تزاحمهم المرأة في مقاعد دراستهم وفي أماكن عملهم....وقد ازداد بهم الأمر سوءا عندما رأوا ان المرأة بفضل تفوقها قد تقلدت اسمى المناصب...ثم صارت عضوا في مجالس النواب...ثم قاضية...ثم وزيرة...ثم رئيسة للجمهورية...في بعض البلاد- فخرجوا علينا بارائهم التى تطالب باعادة المرأة الى الوضع الذى كانت عليه في القرون الوسطى العابرة وماقبلها...وأخذوا يدعون الى أن تحبس المرأة في بيتها وأن لا تخرج لتلقى العلم فالتعليم ليس من حقها....وعندما فوجئوا بأن دعواتهم تلك لم تلق أى صدق ولم تجد أى استجابة...بل وجوبت بردود فعل عنيفة وغير متوقعة من قبل الفئات المتعلمة والمثقفة....شرعوا يضيفون على الأمر هالة دينية....ويصبغونها بالصبغات العقائدية...ويدعون أن الدين من ألد اعداء تعليم المرأة وأنة يحث الرجال على حبسها في البيوت وعدم السماح لها بالخروج....وأخذوا يولون النصوص على حسب أهوائهم....ويضعون الأحاديث التى تتناسب ومقاصدهم.

ولكن...وكما هو معروف فان الحق كلمة لها صفة الديمومة...لا يستطيع أحد مهما حاول او اجتهد أن يحوها...فانثية الناس لما تهدف الية مثل هذه الدعاوى..ووقفوا يواجهونها بكل مأوتوا من قوة...فلما وجد أصحاب هذه الدعاوى أن مخططهم بدأ يضعف...وامنيتهم بدأت تتوارى عن أنظارهم...شرعوا يغيرون طريقتهم تلك...فبدأوا يروجون الاشاعات المغرضة...والدعاوى القائلة بأن الفتاة التى تخرج من بيتها لتدرس أو لتعمل وتختلط بغيرها من الناس....لا تخلو من كونها موضع شبهة لأنها تتعامل مع زملاء لها من الجنس الاخر...وربما تكون قد وقعت في المحذور من جراء تلك العلاقات....ثم بدأوا يضيفون على تلك الاشاعات القصص المختلفة...والمواقف المفتعلة....والحكايات الملققة

فبدأت هذه الدعاوى تجد الصدى المناسب لها عند بعض الناس ثم اتسعت هذه الرقعة من الذين باتوا يصدقون مثل هذه الأكاذيب...فبدأ الشباب بالاحجام عن الزواج من خريجات الجامعة...بحجة انهن لا يصلحن أن يكن ربات بيوت...فضلا عن أن يكن زوجات...ثم اذدادت الضغوط من جانب أولياء الأمور على الفتيات....حتى أجبر بعض الاباء بناتهن بالاكثفاء بالؤهل المتوسط...وعدم تجاوزه الى المرحلة الجامعية....ثم اكتملت هذه الدائرة بخضوع بعض الفتيات...ونزولهن عند رغبة أولياء أمورهن....وخطابهن أيضا...طمعا في الزواج من ناحية....ومحاولة لارضاء ابائهن من ناحية أخرى.....وحرصا على سمعتهن من التدهور بعدما أضحت

سمعة أى بنت تنتسب الى الجامعة فى الحضيض نتيجة لما سبق أن ذكرنا من اشاعات وأقويل كاذبة نجح مخترعوها فى التأثير على الرأى العام لتغيير موقفة من قضية تعليم الفتيات.. من ناحية ثالثة

قد يستغرب البعض هذا الكلام....ويظنة مبالغة لا أصل لها...وتهويلا لحدث لا وجود له أصلا....والواقع أن ماسبق وكتبتة فى السطور السابقة...كان يتعلق بالفتاة التى تدرس فى المرحلة الجامعية...أى التى تخطت التعليم الأساسى الى التعليم الثانوى...وتجاوزته الى المرحلة الجامعية

وأغفلت الحديث عن الفتاة التى حرمت من التعليم فى سن مبكرة وهى لم تبلغ تلك المرحلة بعد....أو التى لم تتلق أى قدر من التعليم أصلا....والواقع أن هذة الفئة موجودة فى مجتمعنا فعلا دون أن يخطر ذلك ببال الكثيرين منا....فهناك الكثير من الاباء الذين يكتفون بحصول ابنتهم على الشهادة الابتدائية...ويجبرونها على لزوم المنزل لتساعد أمها فى متطلبات منزلها من جهة....ولانتظار ابن الحلال-كما يحلو للبعض أن يطلق عليه-من جهة أخرى!!!!...وبعض الاباء يرى أنه لا ضرورة لذهاب البنت الى المدرسة أصلا....لأنها فى نظرهم بداية الطريق نحو الانحلال الأخلاقى...فالتعليم فى نظرهم ليس الا فسادا مقنعا

ولكن....ألا يحق لنا التسائل...لماذا كل هذا التمييز ضد المرأة فى مسألة التعليم على وجة الخصوص...مع أنها بعيدة كل البعد عن الخلافات المذهبية والعقد الأخلاقية؟؟!!!!...اننى أعلم كما يعلم الكثيرين غيرى أن التعليم ليس له أدنى ارتباط يذكر بأى مشكلات أخلاقية برزت مع ظهوره...فلم نسمع فى يوم من الأيام أن هناك كتاب يدرس فى المدرسة أو الجامعة يحض على الفجور أو الانحلال الأخلاقى...بل بالعكس فاننا نرى أن جميع المقررات التى تدرس للطلاب على اختلاف فروعها العلمية ليس لها أدنى ارتباط يذكر بهذة المواضيع الشائكة عند مجتمعاتنا....بل وهى وان اقتربت منها فانها تقترب بحكم عاداتنا وتقليدنا دون أدنى خروج عنها حتى لو كانت خاطئة -الأمر الذى نرفضه بالطبع - مع العلم بأن تعليم الفتاة بالذات يوفر على والديها الحرج الذى يضعان أنفسهما فيه عندما تواجههما مشكلات البنت الجنسية عند بلوغها....لانهما لا يستطيعان افادتها -أو بمعنى اخر يتحرجان من ذلك -...فلماذا لا نترك للمدرسة هذا الدور حتى لا تنمو لدى الفتاة المفاهيم الخاطئة والسلوكيات الغير سليمة نتيجة عدم المامها بالأمر الصحيحة التى يجب تعلمها

يجب علينا جميعا مراجعة انفسنا....و إعادة النظر فى قضية المرأة بشكل عام...وقضية التعليم بشكل خاص فهى أمر واجب الأهمية بالنسبة للجميع لا سيما المرأة...وحتى تتخرج لنا أمهات قادرات على تحمل المسؤولية ومجابهة الصعاب وحل المشاكل وتربية أبنائهن التربية الصحيحة...العصرية.

التعليم حق.. عقوبات تصل للحبس حال حرمان الطفل من التعليم الأساسي



*نورا فخرى

23 سبتمبر 2021

أكد قانون الطفل الصادر برقم 12 لسنة 1996 والمعدل برقم 126 لسنة 2008، علي حق الأطفال في التعليم وكفالة الدولة إياه لهم، ومعاقبة صاحب العمل الذي يحرم الطفل من التعلم بعقوبات تصل للحبس والغرامة.

وجاءت المادة (54) من القانون لتؤكد أن التعليم حق لجميع الأطفال في مدارس الدولة بالمجان ولا يجوز لصاحب العمل إعاقة الطفل أو حرمانه من التعليم الأساسي، وإلا عوقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن 200 جنيه ولا تزيد على 500 جنية.

ووفقا للمادة ذاتها، تكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن ، وعند الخلاف على ما يحقق مصلحة الطفل الفضلى برفع أى من ذوى الشأن الأمر إلى رئيس محكمة الأسرة ، بصفته قاضيا للأمر الوقائية ، ليصدر قراره بأمر على عريضة ، مراعيًا مدى يسار ولي الأمر ، وذلك دون المساس بحق الحاضن في الولاية التعليمية.

وأوضحت المادة 53 أن الهدف من تعليم الطفل، بمختلف مراحل التعليم تحقيق عدد من الغايات في مقدمتها، تنمية شخصية الطفل ومراعيه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها مع مراعاة اتفاق برامج التعليم مع كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمته الشخصية ونهيبته للمشاركة وتحمل المسؤولية، وتنمية احترام الحقوق والحريات العامة للإنسان .

كما يهدف تعليم الطفل لتنمية احترام الطفل لذويه ولهويته الثقافية ولغته وللقيم الدينية والوطنية، وتنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له ، وعلى الإخاء والتسامح بين البشر، وعلى احترام الآخر، وترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وجه آخر من وجوه التمييز، و تنمية احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها فضلا عن إعداد الطفل الحياة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات.

يشار إلي أن الدستور المصري الحالي في مادته (80) أقر بأنه يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجبارى مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية

أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية، وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع.

وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري، لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتي السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الاساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.

كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجنى عليهم، والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائياً أو احتجازه إلا وفقاً للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

المرأة المصرية والتعليم: محطات في طريق تكاثرت فيه العقبات



*مريم صابر

31 أغسطس 2018

على الرغم من أن حق النساء في التعليم أصبح معترفًا به على نطاق واسع في مصر وبات بديهياً بين كثير من الأسر والعائلات، فبحسب استطلاع رأي أجراه المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع مركز بصيرة لبحوث الرأي العام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)، حملت عنوان «قضايا المرأة في عيون المصريين» نشرت نتائجه خلال العام الجاري، فإن 88 في المئة من المصريين يرون أن التعليم يساعد المرأة في بناء شخصيتها المستقلة، لكن في حقيقة الأمر تظل المساواة في التعليم أبعد نقطة في الطريق، وما زالت الأمية منتشرة بين النساء وما انفك التسرب من المدارس قائماً بمعدلات مرتفعة بين الفتيات، وهذا ما تؤكدته الأرقام الرسمية، فوفق إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في العام 2014، فإن ربع المصريين في مصر يعانون من الأمية ونحو 33.6 في المئة من الأميين من الإناث.

تقف خلف هذه الأرقام المحبطة أفكار وقيم ذكورية إقصائية، ترسخ لكون تعليم المرأة رفاهية يسهل التخلي عنها في حالة الفقر أو لكونه في الأصل حقاً ذكورياً تزام النساء من أجل انتزاعه بدون مبرر بناءً على زعم يقصر دورها ونشاطها على المنزل وخدمة الأسرة.

عندما ينظر البعض إلى هذه الأرقام والحقائق يعتبرها إنجازاً بالنظر إلى الماضي القريب في بدايات القرن الماضي، عندما كانت الأمية هي السائدة وقلّة من فتيات الطبقات العليا يمكنهن القراءة والكتابة، لكن إذا ما نظرنا إلى الماضي السحيق، سنجد أننا نعاني ردة كبيرة.

ما بين هذا وذاك نستعرض رحلة المرأة مع التعليم في إطار حرب طويلة كانت الذكورية هي السلاح المستخدم فيها، لإبعاد النساء عن ساحته خاصة النظامي منه الذي يؤهل للانخراط في المجال العام.

مصر القديمة: التعليم حق أصيل للأنثى

عرفت مصر القديمة أول قاضية مصرية أثناء حكم الأسرة السادسة التي تنتمي إلى عصر الدولة القديمة وهي نبت، حماة الفرعون تيتي مؤسس الأسرة وصاحب أحد أهرامات سفارة، ووفق الباقي من البرديات القديمة فقد كانت أول قاضية في التاريخ تجيد الكتابة مما يعني أن تعليم الإناث كان مستساغاً، لكن بالنظر إلى ما أورده بعض النصوص الأثرية والسجلات الإدارية القديمة، فقد ارتفع معدل تعليم النساء في عصر الدولة المصرية الوسطى، ثم أضحى في عصر الدولة الحديثة أساسياً وزادت مشاركة النساء في المهن التي تعتمد على الكتابة،

وبحسب ما جاء في كتاب «نساء ضد التيار: رائدات العمل النسائي في مصر» للكاتب هشام نصر، فقد كان للنساء الحق في الالتحاق بأماكن التعليم منذ سن الرابعة وكن يتلقين مبادئ الحساب والرياضيات والهندسة والعلوم، بالإضافة إلى تعليم أصول اللغة الهيروغليفية والهيراطيقية الدارجة للاستعمال اليومي، وفي النهاية تنال الفتاة مثل الفتى لقب «كتابة جائزة على المحبرة» مع السماح لها بالتخصص العلمي في أي فرع من فروع المعرفة. ويبدو ذلك متسقاً مع تمسك مصر القديمة بالقيم الأمومية في جوانب عديدة، حتى بعد تسلل النظام البطريركي إليها تدريجياً.

دخول العرب: تحريم خروج المرأة.. مبرر كافٍ لانتزاع حق التعليم

بعد دخول العرب إلى مصر، انزوت المرأة بعيداً عن المجال العام وانقطعت علاقتها بالتعليم النظامي، بينما اقتصر خروجها من المنزل على الذهاب إلى الأسواق والحمامات العامة. وأصبح المبرر لما طغى من عملية تجهيل متعمدة للمرأة هو تحريم خروجها، استناداً إلى حديث نصه «المرأة عورة فإن خرجت استشرفها الشيطان»، استُخدم حينذاك للحيلولة دون عودة المرأة إلى المجال العام وإبقائها داخل المنزل.

بناءً على الدين والجنسية: لبعضهن فرصة في مدارس الجاليات والإرساليات التبشيرية

على الجانب الآخر، فقد تأسست مدارس أجنبية على أراض الدولة العثمانية التي ضمت مصر والشام والحجاز إلى خلافتها في العام 1517، وقد وجدت الإرساليات التبشيرية المسيحية (الكاثوليكية) أرضاً خصبة لإنشاء مدارس للذكور والإناث من المسيحيين والأجانب، إلى حد جعل حصر عددها أمرً صعباً على الدولة نفسها، وبحسب ما جاء في تقرير قدمه وزير المعارف زهدي باشا إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في العام 1894، فقد كان تقديم إحصائيات دقيقة عن المدارس والمؤسسات التبشيرية في الدولة العثمانية أشبه بالمستحيل، بسبب التزايد المستمر في عددها. وقد أقبل أبناء وبنات العائلات المسيحية والجنسيات الوافدة إلى مصر على هذه المدارس، بينما ندر التحاق المسلمين بهذه المدارس.

كان تطوير التعليم من بين مشاغل الوالي محمد علي الذي اعتلى حكم مصر في العام 1805، ومن ضمن مسالك عديدة سلكها، فقد تقدم بعرض إلى الإرساليات التبشيرية الفرنسية في العام 1840 لإنشاء مدارس في مصر، وهو ما لاقى قبولاً وترحاباً من جانب الطرف الثاني، فتأسست أول ثلاث مدارس كاثوليكية فرنسية في مصر، ومن بينها مدرسة الراعي الصالح بون باستور للبنات في العام 1845، إلا أن أول مدرسة رسمية تقيمها الدولة لأجل المصريات كان تلك التي أسسها محمد علي في العام 1831 وعرفت باسم مدرسة «المولدات».

المولدات: خطوة أولى نحو استعادة الحق

يعتبر كثيرون أن عهد محمد علي شهد حركة نهضوية عظيمة بعد أن دخلت مصر نفق الجمود إبان الحقبة المملوكية (حكم المماليك) ولذلك يلقبونه بمؤسس مصر الحديثة، بينما تراه الكاتبة والناشطة النسوية درية شفيق على النقيض من ذلك، وقالت في كتابها «المرأة المصرية.. من الفراعنة إلى اليوم» إن محمد علي كان يعمد إلى إخفاء مظالمه وسرقاته من الشعب المصري ببعض مظاهر الإصلاح والتعمير، وكان للمرأة نصيب من ذلك الإصلاح، خوفاً من قيمتها في ميزان الثورات ضد الحكام، والإصلاح الأبرز في هذا الصدد كان تأسيس مدرسة لتعليم الفتيات، وتعود قصتها إلى ما اكتشفه كلود باشا الذي أوعز إليه محمد علي الإشراف على مدرسة الطب في العام 1830، وحينها برز رفض المصريين للتعامل مع الأطباء في حالة مرض الإناث، وهو الأمر الذي دفع بمحمد علي إلى إصدار أمر نظامي بإنشاء مدرسة مهنية للمرأة في العام 1831، فألحق بمدرسة الطب مدرسة للحيكماة عرفت باسم «مدرسة المولدات»، ركزت على تعليم الفتيات بعض النواحي الطبية حتى يلجأ إليهن المصريون بدلاً عن القابلات.

في البداية لم تجتذب المدرسة سوى الفتيات القادمات من الحبشة والسودان، حتى فرض محمد علي عقوبات على الفلاحين والجند إذا امتنعوا عن إلحاق بناتهم بالمدرسة، فأدى ذلك إلى زيادة التحاق البنات، خاصة في

ظل مجانية التعليم فيها وإقرار مكافأة شهرية قدرها عشرة قروش في السنة الأولى تظل في تزايد حتى تبلغ 35 قرشاً لطالبة السنة النهائية.

وظل هذا هو التقدم الوحيد على صعيد تعليم الفتيات، خلال فترة حكم محمد علي ومن بعده الخديوي سعيد والخديوي توفيق، فلم يقدم أي منهم على تأسيس مدرسة أخرى أو تطوير نظام التعليم داخل «المولدات».

عهد إسماعيل: التنوير غاية.. مدارس للبنات أوقفها العزل

ظلت «مدرسة المولدات» هي المدرسة الرسمية الوحيدة في مصر لتعليم الفتيات حتى عهد الخديوي إسماعيل الذي أولى التعليم اهتماماً أكثر من سابقه، فألزم الحكومة بتحمل نفقات التلاميذ، وشكل لجنة في 21 مارس من العام 1867 لمناقشة قضية تعليم البنات وإنشاء مدرسة خاصة بهن، إلا أن المشروع وأد في مهده بسبب قلة الموارد المالية، ومن ثم قررت جشم أفت الزوجة الثالثة للخديوي أن تحقق ما يصبو إليه، وتبنت فكرة تأسيس مدرسة مجانية للبنات، فاشترت في العام 1873 قصرًا في منطقة السيوفية (في نطاق وسط القاهرة) وتبرعت به للدولة بغية تحويله إلى مدرسة للفتيات، وفي 3 أغسطس من العام 1873 نشرت جريدة «الوقائع» خبر تأسيس المدرسة وعنوانه بـ«إنشاء مدرسة للبنات داخلية وخارجية للتثقيف والتعليم». وكانت أعمار الفتيات تتراوح بين 7 سنوات و11 سنة واقتصرت الدراسة على خمس سنوات، يدرسن خلالها اللغتين التركية والفرنسية وتحفظ المسلمات منهن القرآن الكريم، فضلاً عن علوم التاريخ والجغرافيا والرياضيات والتدبير المنزلي، بالإضافة إلى العزف على البيانو.

بعد أن نجحت المدرسة السيوفية في استقطاب بنات كبار العائلات، قرر الخديوي إسماعيل زيادة عدد المدارس المخصصة للفتيات، فأصدر قراراً بإنشاء مدرسة في مدينة المنصورة وأخرى في القاهرة تحمل اسم مدرسة «الأشراف» تقتصر على تعليم بنات الطبقة العليا، إلا أن عزل الخديوي إسماعيل في العام 1879 ألقى بظلاله على المدرستين، فتم إيقافهما وأهملت المدرسة السيوفية لسنوات.

المدرسة السنوية: حيث تخرجت رائدات الحركة النسوية المصرية

أحيلت المدرسة السيوفية إلى ديوان الأوقاف في العام 1885، ثم تسلمتها نظارة المعارف في العام 1889 ونقلت إلى منزل حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنوية، في شارع المبتديان ببيجار شهري قدره 22 جنيهاً وبعدد مدته ثلاث سنوات، وبعد انقضاء مدة العقد نقلتها إلى مبناها الحالي في شارع خيرت في مواجهة شارع المبتديان وغيرت اسمها إلى «المدرسة السنوية»، والسنوية هي مؤنث سنّي أي من ارتفع قدره وعلا شأنه.

حملت خريجات المدرسة السنوية الشهادة الابتدائية، وضمت أول دفعة ملك حفني ناصف التي لقيت بباحثة البادية وتعد من رائدات ما عرف باسم الحركة النسوية المبكرة، إلى جانب كل من فيكتوريا عوض وألجرا بلنتر اللاتي حصلن على الشهادة الابتدائية في يونيو من العام 1901، ثم انضممن في أكتوبر من العام نفسه إلى قسم المعلمات بالمدرسة، فنجحت في اختبار دبلوم المعلمات في العام 1903 كل من ملك حفني ناصف وفيكتوريا عوض فقط.

ملك حفني ناصف

وكانت المدرسة تضم قسم التعليم الابتدائي وبحق لمن اجتازت هذه المرحلة أن تنضم إلى قسم المعلمات، ليدرسن سنتين يتخرجن بعدها كمعلمات، ثم زادت المدة إلى ثلاث سنوات ثم أربع، وتشجيعاً للطالبات كانت المدرسة تعطيهن مكافأة مالية قدرها جنيهين كل شهر، إلى جانب مكافأة أخرى من الحكومة قدرها جنيهين أيضاً عن كل شهر.

كانت آخر دفعة تخرجت في قسم المعلمات في العام 1932، ثم أصبحت مدرسة السنوية ثانوية مدة الدراسة فيها خمس سنوات، تحصل الطالبة بعد ثلاث سنوات من الدراسة على شهادة الكفاءة وفي نهاية المرحلة تحصل على

البكالوريا، واستمرت التعديلات على نظام التعليم في المدرسة حتى أصبحت «مدرسة السنية الثانوية للبنات» التي نعرفها الآن، تقتصر على ثلاث سنوات دراسية للحصول على شهادة الثانوية العامة.

نبوية موسى.. نشر التعليم بين بنات الطبقة العليا فقط

كانت نبوية موسى من خريجي المدرسة السنية، حيث تخرجت في قسم المعلمات في العام 1906، وعينت معلمة بمدرسة عباس الأميرية. احتجت موسى على التمييز في الأجر بين المعلمات والمعلمين الذكور الذين كان بإمكانهم الحصول على درجة البكالوريا التي لا تحصل عليها الإناث، إذ كان راتبها الشهري 6 جنيهات في مقابل 12 جنيهًا للمعلم، فقررت أن تكون أول فتاة تتقدم إلى امتحان البكالوريا، وقد نجحت في الحصول على هذه الدرجة في العام 1907، وبحسب ما أوردته موسى في مذكراتها «تاريخي بقلمي»، فقد كانت هي الفتاة الوحيدة التي حصلت على هذه الدرجة العلمية ولم تحصل عليها أي مصرية بعدها إلا في العام 1928.

نبوية موسى

انندبتها الجامعة الأهلية المصرية لإلقاء محاضرات تثقيف المرأة في العام 1908، ثم عينتها وزارة المعارف ناظرة لمدرسة «المحمدية الابتدائية للبنات» في الفيوم، وتقول في مذكراتها «كان أهل الفيوم ينفرون من تعليم البنات ويعتقدون أن المتعلمة لا أخلاق لها وإنها تخرج على العادات والتقاليد والشرقية وعلى أخلاق الدين الإسلامي. فلما رأوني أشد تمسكًا بالعادات الشرقية ظنوا في الجهل، ولهذا اضطرت أن أزين غرفة مكتبي بشهاداتي ليعلموا أنني قد بلغت من التعليم قسطًا.»

رشحها أحمد لطفي السيد لتكون ناظرة لمدرسة «معلمات المنصورة»، ثم اختيرت لتكون ناظرة مدرسة «المعلمات» في الإسكندرية، وبدأت رحلة التبشير بالتعليم بين الفتيات المصريات من بنات الطبقة العليا، إذ كانت تعادي فكرة تعليم بنات الطبقة الفقيرة وتعتقد في وجوب تعليم بنات الأغنياء فقط، ومن ثم شاركت في تأسيس مدرسة أهلية للبنات في الإسكندرية بالتعاون مع جمعية «ترقية الفتاة» التي أوكلت إليها إدارتها، وكانت مصروفات المدرسة أكثر من تلك المعهودة بين المدارس الحكومية، ومع ذلك شهدت إقبالاً وهو ما حُسب نجاحًا لموسى.

أول دفعة فتيات في الجامعة

نص دستور 1923 في مادته رقم 19 على «التعليم الأولي الزامي للمصريين من بنين وبنات، وهو مجاني في المكاتب العامة، وكان ذلك أول اعتراف رسمي في مصر بحق النساء في التعليم.»

وجاءت نهاية العشرينيات وتحديدًا العام 1929 بتقدم جديد في طريق النضال من أجل انتزاع حق النساء في التعليم، إذ التحقت أول دفعة من الفتيات بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول – جامعة القاهرة)، وكن خمس فقط؛ سهير القلماوي، نعيمة الأيوبي، فاطمة سالم، فاطمة فهمي، زهيرة عبد العزيز، وقد دعم هذه الخطوة عميد الأدب العربي طه حسين، تقلد منصب عميد كلية الآداب بعد عام واحد من التحاقهن بالجامعة.

بعد 1952: «مجانية التعليم» تركت أثرًا لا يمكن إنكاره

رفعت ثورة يوليو 1952 شعار «مجانية التعليم»، وبحسب الأرقام الرسمية فقد أثر قرار مجاني التعليم الجامعي الصادر في العام 1961 على نسبة الالتحاق بالجامعات، وبعد أن كان عدد الطالبات الملتحقات بالجامعات المصرية في العام الدراسي 1952-1953 نحو أربعة آلاف، بلغ نحو 52 ألفًا في العام الدراسي 1969-1970، وقد زادت نسبة التحاقهن بالجامعات من 8.2 في المئة في العام 1952 إلى 32.6 في المئة في العام 1980، إلا أنه بالنظر إلى هذه الأرقام يتبين أن قرارات الدولة وحدها لم تكن كافية لتغيير ثقافة المجتمع تجاه قضية تعليم المرأة، وإن كانت بالفعل نسبة تعليم الإناث في تقدم فهو بطيء والتسرب من المدارس ظاهرة ونسب الأمية بين الإناث في مصر أكثر من غيرها في دول عربية أخرى، ومما لا شك فيه أن عملية الدفع بزيادة نسب التعليم بين الإناث ما فتئت قاصرة ومبتورة.

زواج الأطفال.. “اليونيسيف” : 10 ملايين حالة إضافية بسبب جائحة كورونا



*سوزان عبد الغني
09 يونيو 2021

“تؤثر الجائحة على الصحة العقلية للبايعين وتدفع الأسر نحو الفقر. وبوسع هذه التعطيلات الاجتماعية والاقتصادية أن تزيد احتمالية زواج الأطفال”. خرجت تلك الكلمات من “اليونيسيف” بعد عام من جائحة كورونا. لتتذمر بأنه من الممكن أن تحدث 10 ملايين حالة زواج أطفال إضافية قبل نهاية هذا العقد، ما يهدد مكتسبات تحققت على مدى سنوات للحد من هذه المشكلة، وفقاً لتحليل جديد أصدرته اليونيسيف.

إنجاز مهدد

قبل وقوع جائحة كوفيد-19، كانت 100 مليون فتاة معرضة لخطر زواج الأطفال في العقد المقبل، تقول اليونيسيف، وعلى الرغم من التقليل الكبير الذي تحقق في عدة بلدان في السنوات الأخيرة. انخفضت في السنوات العشر الأخيرة نسبة الشابات في العالم اللاتي تزوجن في مرحلة الطفولة بواقع 15%، وذلك من واحدة من كل أربع فتيات إلى واحدة من كل خمس فتيات، أي ما يكافئ 25 مليون حالة زواج أطفال تم تجنبها، وقد بات هذا الإنجاز مهدداً حالياً.

على الصعيد المصري

استقبلت مؤسسة “بنت النيل”، خلال فترة كورونا والحظر عدد من البلاغات تنوعت بين محافظات البحيرة والغربية وكفر الشيخ. وقالت أسماء دعبس المديرية التنفيذية لمؤسسة “بنت النيل” تحت التأسيس، إنه خلال فترة كورونا استقبل المركز العديد من الحالات لزواج الأطفال، وحالات أخرى مهددة بالزواج، ولكن كان التحرك لهم صعب، خاصة وأن إجراءات الإبلاغ تستلزم أن تكون جهة الإبلاغ متمثلة في الأهل أو أحد الأقارب وينتهي الأمر بتسليم الطفلة لأهلها.

كذلك أشارت دعبس، إلى أن خلال فترة كورونا والحجر المنزلي شهدت ارتفاع وتيرة العنف بصفة عامة والبلاغات عن طريق الخطوط الساخنة للدولة كان عليها ضغط كبير.

فتقول بسنت أحد ضحايا زواج الأطفال بسوهاج، والتي سبقت فترة كورونا ولكنها لم تنتهي حتى خلال الجائحة، “تزوجت وأنا 14 سنة، اتبهدت جداً وانصربت كنت بروح اشتكى لأهلي يرجعوني غصب، ويضربني أكثر ولما قولتلهم انى عاوزه اطلق قالولى هنفقتك”، نتج عن زواج بسنت طفلين قبل أن تتم عامها الـ 18.

وكشفت دراسة بحثية، أعدتها مؤسسة “بنت النيل”، وهي مؤسسة تحت التأسيس تعمل على مناهضة العنف الجنسي. أن نسبة زواج الأطفال بلغت بمركز أبو المطامير 53.5% والدلنجات 78.8%، وإدكو 68.6%، وهم ثلاث مراكز تابعين لمحافظة البحيرة، أقصى شمال مصر.

تنوعت المخاطر التي يتعرض لها الأطفال بجانب فيروس كورونا، إلى تعرض نسبة كبيرة من هؤلاء الفتيات للإجهاد المتكرر. هذا فضلاً عن موت الأجنة والأنيميا الحادة، بالإضافة للاغتصاب الزوجي المستمر، بحسب مديرة مؤسسة بنت النيل.

الجائحة تلاحق الأطفال

ولفتت اليونيسيف، إلى أن السنة الماضية شهدت زيادة في عدد الأطفال الذين باتوا جوعاً، ومنعزلين، وضحايا للإساءات والقلق. وقد تعطلت تعليم مئات الملايين من الأطفال. وتأثرت إمكانية الحصول على خدمات الحماية والخدمات الصحية بما في ذلك التحصين الروتيني، تأثراً شديداً.

وتصف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أي زواج قبل سن 18 عاماً، بأنه انتهاك لحقوق الإنسان. وتحتل مناطق جنوب قارة آسيا ووسط أفريقيا المراكز الأولى في نسب تزويج القاصرات. وتحذر المنظمة من أن أكثر من 150 مليون فتاة أخرى سيتزوجن قبل بلوغ الثامنة عشرة بحلول عام 2030. وذلك في حال عدم الإسراع بمعالجة هذا الموضوع.

وأوضحت دراسة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أن عدد من سبق لهم الزواج في سن (10-17 سنة) يبلغ 117220 فرداً. وذلك بنسبة 0.8% من إجمالي السكان في هذه الفئة العمرية، وفقاً لتعداد 2017. كما أشارت الدراسة إلى أن نسبة الأمية بين من سبق لهم الزواج في تلك الفئة العمرية تبلغ حوالى 40%. كما أن نسبة التسرب من التعليم بينهم تبلغ 36%. وذكرت الدراسة أن أحد أهم الأسباب الرئيسية للتسرب يرجع إلى التزويج المبكر، خاصة بين الفتيات بنسبة 25%.

إنهاء ممارسة زواج الأطفال بحلول عام 2030

وعلى صعيد العالم، يقدر أن 650 مليون فتاة وامرأة ممن هن على قيد الحياة حالياً قد تزوجن في مرحلة الطفولة، وقد كان نصف هذه الحالات في بنغلاديش والبرازيل وإثيوبيا والهند ونيجيريا. ومن أجل التعويض عن تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الهدف بإنهاء ممارسة زواج الأطفال بحلول عام 2030 -وهو الهدف المحدد ضمن أهداف التنمية المستدامة- يجب تسريع التقدم تسريعاً كبيراً.

وفي مصر وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال احتفالية المرأة المصرية والأم المثالية، بسرعة إصدار تشريع يجري بموجبه منع الزواج المبكر للأطفال، والتي بصدد مناقشة البرلمان لها مرة ثانية بعدما أغلقت المناقشات خلال الدورة البرلمانية السابقة.

“بوسعنا أن نحقق تقليصاً كبيراً في خطر سلب الفتيات طفولتهن عبر زواج الأطفال”، قالت المديرية التنفيذية لليونيسيف، هنرييتا فور، مشيرة إلى إنه بعد مرور سنة على الجائحة، ثمة حاجة إلى عمل فوري للحد من الأضرار التي وقعت على الفتيات وأسرهن.

كذلك من خلال فتح المدارس، وتنفيذ قوانين وسياسات فعالة، وضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية.

وحتى قبل وقوع الجائحة، كانت النزاعات والفقر وسوء التغذية وتغير المناخ تدفع نحو تزايد كبير في عدد الأطفال المحتاجين للمساعدة. بينما تزيد جائحة كوفيد-19 هذا الوضع سوءاً. وبينما قد يظهر هذا الواقع بأنه فادح إلى درجة تحول دون تغييره، لكن هناك سبب للأمل أيضاً.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

زواج الأطفال .. أضرار صحية .. أسر مفككة



*هاني أحمد علي

3 ديسمبر 2019

توفت الطفلة مرام عبده مهدي 13 عاما بعد عام ونصف على زواجها بسبب تعسر الولادة وعجز عائلتها عن نقلها الى المستوصف في مديرية كسمه بمحافظة ريمة 200 كم غرب العاصمة صنعاء.

تقول احدى قريباتها أن «مرام تزوجت وهي في الثانية عشرة من العمر وبعد أشهر قليلة حملت بطفلها الأول قبل أن تعي معنى الأمومة وما الذي ينتظرها وعندما جاء موعد ولادتها ظلت تعاني من آلام المخاض في منزلها لمدة يوم كامل (24 ساعة) ودعت بعدها الحياة هي والطفل الذي لم ير النور».

وبحسب قريبتها تعيش العائلة في منطقة ريفية «وعرة» في مديرية كسمة حيث لا يوجد مستوصف او مركز صحي يمكنه أن يستقبل حالات الولادة أو إجراء العمليات القيصرية للنساء الحوامل.

احال الموت مرام عن تحقيق أحلامها في الحصول على دمية ذات شعر أشقر وعيون زرقاء وفتتان مزركش، وبقيت حكايتها المؤلمة حاضرة على لسان أخواتها وقريباتها تُسرد كل حين وعند كل مناسبة عليها تكون سبباً في تجنيب فتيات صغيرات أخريات مأساة حقيقية يكون مصيرها الموت المبكر نتيجة ولادة متعسرة.

عادات مدمرة وجهل قاتل

«مرام» واحدة من بين الأمهات الصغيرات التي تتناقل قصصهن في بلد يعاني معظم سكانه من الفقر والجهل وعدم استقرار اقتصادي وسياسي منذ سنوات طويلة وزادت خلال السنوات الـ5 الأخيرة جراء الحرب والحصار، بالإضافة إلى غياب الوعي لدى غالبية المجتمع.

وتتركز أغلب حالات زواج القاصرات المؤدي إلى الحمل المبكر ومنه إلى الوفاة في كثير من الأحيان، بالمناطق الريفية والناحية التي لا تزال العادات والتقاليد القديمة تتحكم في حياة الناس التي تؤمن، بالمثال « زوج بنت الثمان وعليّ الضمان» وفي ظل عجز الدولة عن إقرار قانون تحديد سن الزواج.

تقول الدكتورة لايقة عبدالناصر الظاهري – اخصائية نساء وولادة بمستشفى السبعين أمانة العاصمة، إن الحمل المبكر الناتج عن زواج الصغيرات ممن هن دون سن الـ18 له آثار سلبية قد يؤدي إلى وفاة الأم أو الطفل أو كليهما.

وأوضحت الظاهري في حديثها لـ«المجلة الطبية» أن «الحمل المبكر يأتي في مرحلة عدم اكتمال نمو حوض الفتاة، وبالتالي فإن تبعاته خطيرة جداً وقد يتسبب ذلك في تعسر الولادة وحدوث انفجار رحم الأم الصغيرة وبالتالي وفاتها وطفلها»، وتضيف «يؤدي الحمل المبكر إلى أضرار صحية ربما تصاحب الفتيات الصغيرات مدى الحياة، ومنها الناسور الولادي الذي يسببه تصبح المرأة منبوذة في مجتمعها ومحيطها».

وأشارت الدكتورة لايقة إلى أن تعسر الولادة الناتج عن الحمل المبكر مرتبط بتعرض المولود لضمور الدماغ نتيجة نقص الأوكسجين و لتجاوز فترة الولادة للزمن المحدد ، بالإضافة إلى نزيف ما بعد الولادة، مؤكدة انه وفي أغلب الحالات يتم إجراء عمليات قيصرية لإنقاذ حياة الفتاة.

وطالبت الأهالي بعدم تزويج بناتهم وهن ما يزلن في سن الطفولة حتى لا يتعرضن للموت بسبب الحمل المبكر، كما طالبت مجلس النواب والسلطات التشريعية والقضائية بسرعة سن قانون يمنع زواج القاصرات وألا يظل هذا الموضوع حبيس الأدراج ومحط جدل بين النخب والأحزاب السياسية.

وفي هذا السياق تؤكد الدكتورة بلقيس حمود الخلقي أن الفقر والوضع المعيشي الاقتصادي الصعب الذي يعيشه اليمنيون بالإضافة إلى غياب القوانين وانعدام الوعي لدى أولياء الأمور يعد السبب وراء زواج القاصرات، وبالتالي حدوث الحمل ومن ثم تعرض الصغيرات لمضاعفات كبيرة قد تؤدي الى الوفاة، حد قولها.

وقالت الدكتورة بلقيس التي تشرف على مركز عيادات النساء والولادة في مستشفى السبعين، في حديثها لـ«المجلة الطبية» أن «طوارئ الولادة في المستشفى يستقبل يومياً ما يقارب 50 حالة ولادة، منها حالتين لفتيات صغيرات أقل من 18 عام.

مضاعفات تهدد الأم القاصر

لا يكون الوضع التشريحي وعظام الحوض قد اكتمل بالشكل المناسب الذي يسمح له بتحمل عملية الحمل والولادة الطبيعية للفتيات تحت سن الـ18.

هذا ما يؤكد الدكتور حسين الحاجري الذي يضيف في تصريح لـ«المجلة الطبية» أن آخر عظمة في حوض الفتاة لا تكتمل إلا في سن الـ25 عاماً.

وقال الحاجري وهو أخصائي أمراض نساء وولادة وتوليد في السبعين أن «الحمل المبكر ينتج عنه اجهاض في كثير من الحالات ونزيف يهدد حياة الأم الصغيرة، واحيانا يحدث حمل خارج الرحم و يبدأ الجنين في النمو خارج الرحم، بالإضافة إلى تعرض الفتاة إلى نزيف وانفجار الرحم أو انفجار المبايض».

ولفت الدكتور حسين إلى أنه يعايش هكذا حالات بصورة دائمة من خلال عمله وهناك حالات مسجلة لفتيات صغيرات تعرضن للخطر جراء الحمل المبكر في مستشفى السبعين.

غير أن نائب مدير إدارة الإحصاء بمستشفى السبعين سمية علي سعيد كشفت لـ«المجلة الطبية» ان المستشفى لا يمتلك احصائيات للسنوات الماضية بشكل كافٍ حول هذه الجزئية بسبب ان إدارة الإحصاء في مستشفى السبعين -أكبر مستشفى للأمومة والطفولة باليمن- ما تزال تستخدم عملية التسجيل الورقي وانعدام الامكانيات التي تمكنه من الانتقال الى التسجيل الالكتروني من أجل حفظ البيانات.

توجه حكومي لمواجهة الحمل المبكر

تقول الدكتورة ندى الوجدان – مدير عام شئون المرأة في وزارة الصحة العامة والسكان لـ«المجلة الطبية» أن الوزارة بصدد إعداد دليل بشأن قضايا العنف الموجه ضد المرأة في اليمن ومنها قضايا زواج القاصرات والحمل المبكر، داعية أولياء الأمور والأسر إلى أن يهتموا ببناتهم وألا يلقوا بهن إلى التهلكة.

واكدت الدكتورة الوجدان أن زواج القاصرات المؤدي إلى الحمل المبكر من القضايا الهامة التي تواجه الفتاة اليمنية ويعرضها لخطر الموت، مشيرة الى ان ذلك يأتي نتيجة الفقر والعنف الاجتماعي وغياب القانون وانعدام الوعي والثقافة الصحية لدى المجتمع.

وقالت أن «هناك فتيات صغيرات يموتن باستمرار بسبب الحمل المبكر وعدم توفر الرعاية الصحية الأولية وهذا يعتبر نوع من أنواع القتل».

أضرار صحية ونفسية

زواج القاصرات وبالتالي الحمل المبكر وما تعانيه الأم الطفلة من مشاكل صحية ينعكس على نفسية الأم التي لا تكون في سن مناسب يمكنها من تحمل أعباء الحمل والولادة وهذا ما دفع الدكتور عبدالكريم إسماعيل زبيبة- نائب رئيس جامعة ذمار للدراسات العليا والبحث العلمي، رئيس قسم علم النفس بالجامعة، للقول أن ما يحدث للقاصرات من زواج مبكر يندرج ضمن جرائم الاغتصاب.

وأشار الدكتور زبيبة إلى الحالة النفسية التي تتعرض لها الفتاة الحامل في سن مبكر ابتداء من تحمل أعباء الأسرة وتحمل أعباء الحياة الزوجية التي تحتاج لكثير من النضوج الفسيولوجي ومعرفة هذه العلاقة بشكل واضح، بالإضافة إلى تعرض الفتاة القاصرة لعنف جسدي في مراحل عمرية متدنية أقل من سن 18 كونها لا تكون ناضجة ولديها تقبل وهكذا علاقة.

وأوضح رئيس قسم علم النفس بجامعة ذمار، أن تزويج فتيات صغيرات تتراوح أعمارهن ما بين 10 - 18 يؤثر على حالتهم النفسية بصورة كبيرة ويسبب لهن أضراراً نفسية وصحية كونهن غير مؤهلات لتقبل علاقة الزواج نفسياً وعقلياً وجسدياً ويعرضهن لإعاقة عضوية ونفسية.

وبيّن الدكتور زبيبة أن الكثير من الآباء وأولياء الأمور يجهلون النتائج التي تترتب على زواج بناتهم في سن صغير، كون الأدلة والشواهد أكدت أن الغالبية منهن تعرضن لأذى نفسي وإلحاق الضرر بأنفسهن وبأولادهن، بالإضافة إلى المشاكل الأسرية التي تصل في النهاية للطلاق والتفكك الأسري.

الاختصاصيون في مجال الحمل والولادة لاحظوا هذه النتائج على الفتيات الصغار حيث بيّنت الدكتورة لايقة الظاهري من خلال تعاملها اليومي مع هذا النوع من الحالات أن التأثير النفسي للفتيات الصغيرات الحوامل يكون سيئاً للغاية ويصبح أكثر عرضة للاكتئاب والإصابة بالانفصام بعد الولادة، بالإضافة إلى تعرضهن للمشاكل الأسرية وإهمال الطفل والزواج، مؤكدة أن أغلب تلك المشاكل قد تصل إلى مرحلة الطلاق، وقالت أن «أكثر حالات الحمل المبكر تتركز في المناطق النائية والريفية التي يغيب عن سكانها الوعي والثقافة الصحية».

وفي هذا السياق يضيف الدكتور حسين الحاجزي ان «الزواج والحمل المبكر يترك أثراً شديداً على النواحي النفسية للحامل الصغيرة»، ويقول «عندما تدرك أنها تشرف على الموت والهلاك يحدث لها صدمة نفسية تحملها طوال حياتها وتحتاج إلى معالجة نفسية دائمة، وربما تؤدي نفسها وجنينها».

علاج الوعي

لا شيء يمكنه ان يوقف ظاهرة وفاة الفتيات الصغيرات في المجتمع اليمني الناتج عن الزواج المبكر دون أن تكون أجسادهن ونفسياتهن مهياة لهذه العملية إلا نشر التوعية بمخاطر الزواج المبكر على أكبر مستوى لتصل الرسائل التوعوية الى كل بيت يمني في جميع المناطق سواء الحضرية أو القرى والتجمعات النائية.

بالإضافة الى سرعة إقرار قانون تحديد سن الزواج وفرضه على المجتمع وتنفيذ العقوبات التي ينص عليها القانون في حال حدوث أي مخالفة له ليرتدع الأهالي ويكفوا عن ارتكاب مثل هذه التصرفات التي تتسبب في وفاة أطفال ومواليد بدون ذنب ونخلق جيلاً صالحاً وقادراً على البناء.

عن والدة إسرائ التي انتشلت طفلتها من تحت تراب الذكورية



*آية منصور

25 نوفمبر 2021

حكاية الطفلة إسرائ تشبه مئات الحكايات التي تصادفنا في وحشة أيامنا، السيناريو نفسه، والآباء التجار أنفسهم، يبيعون فتياتهم بأثمان بخسة، مقابل مهر عال، أو منزل ضخم، وأحياناً، مقابل لا شيء، سوى التخلص من المسؤولية.

أقلب وجه التلفزيون واستمع إلى صرخة محترقة تخرج منه: "جسدها غير مهياً للزواج"، تصرخ الأم. كانت هذه العبارة الخارجة من روح أم مكلومة وموجوعة، كفيلاً باختصار قصة تتكرر يومياً في العراق، وبسرد روتيني وإخراج ممل كالعادة. لكنني ذهلت حين رأيت أم الطفلة تصرخ، وتبكي، وتناضل لإعادة طفلتها التي خطفها والدها.

إسرائ لا تتجاوز الثانية عشرة، والداها مطلقان، والحضانة لأمها، التي تمتلك أيضاً حق السفر من دون العودة إلى الأب. بدأت الحكاية حين اتجهت الفتاة لتمضية بضعة أيام مع والدها، لكنها لم تعد إلى أمها، كما لم تسجل حضورها في المدرسة الابتدائية التي حاولت الاستفسار عن سبب تغيب الطالبة من أمها، لتدرك نية الأب تزويج طفلته القاصر لمغتصبها، وهو شقيق زوجته، في محاولة لإخفاء الجريمة.

رغم منع القانون العراقي الزواج لمن هم دون الثامنة عشرة، إلا أن للعمائم رأياً آخر وهو القبول بسرقة طفلة من بين ألعابها ووضعها في فراش الزوجية!

كيف تعيش القاصر في العراق؟

من حسن حظ الفتاة، أن أمها تساندها، لكن هذا الصوت الشجاع أشبه بصراخ في برية. وقد نشهد في حالات أخرى العكس تماماً، حيث ترغم أمهات بناتهن على الزواج، ويساعدن الآباء في تزويج الطفلة غير المقتنعة بلعبة الزواج. صديقتي دعاء هي إحدى ضحايا هذه الدوامة المتخلفة. فلم تمتلك أي سلطة أو قوة، تمكنها من إسكات "زن" أمها المؤيدة لفكرة الزواج من طاعن بالسن، يموت، لتترب أملاكه وأمواله. لم تحلم دعاء بغير التخلص من المدرسة المتوسطة التي جاءت في فترة حرب السننتين الأهلية في العراق، لتأتي يوماً مع بقعة زرقاء جديدة في جسدها، كهديّة من والدتها، لإرغامها على الزواج. كانت تقول: كلما شاهدت أمي وأبي في مكان واحد، أتمت سوراً من القرآن، تحضيراً لما سألتقاه من تهديدات ورفسات ولكمات، تردد ضاحكاً، بينما تنتسل الدموع إلى وجنتيها بلا هوادة.

أنهت دعاء عذابها، بضربة كبريت واحدة أحرقت نفسها وماتت.

لا إحصاء للألم

لا أستطيع تخيل، كم من فتاة، تلقى مصير دعاء في هذه اللحظة التي اكتب فيها. منح العالم الافتراضي فرصة لتعبير الناجيات والضحايا عمّا مررن به، إلا أنه لا يكفي لإنقاذ جميع النساء بطبيعة الحال، ففي بعض المجتمعات الريفية النائية لم تتمكن النساء للآن من الوصول إلى خدمة الإنترنت، ما يحرمهنّ منصات يروين فيها حكاياتهن.

لا تملك الفتيات في تلك المناطق هواتف خلوية للاستناد بالعالم وسرد حكاياتهن. لا علاقات اجتماعية تشكل شبكة حماية لهن. لا صديقات ولا جارات، يشكين لهن، ولا أمهات شجاعات كأمر إسراء. بهدوء وصمت وعزلة، يتم التعامل مع المرأة كأنها شخص غير مرئي، لا تُسأل عن رأيها، ولا يهتم أحداً لمشاعرها. يأمرونها: قومي بتجهيز نفسك، سيحضر "الخطابة"، تشاهدين عريسك يوم زفافك، وتتعرفين إليه بعدما تنجبي منه قبيلة، وستكون حياتك بمثابة قوقعة مغلقة على نفسها، ولو فكرت بمناقشة الأمر، أو حتى الإيماء برأسك، سنقتلك، ونقول: غسلنا عارها.

والدة إسراء، في خضم بحثها عن صغيرتها ومطالبتها بعدم تزويجها لمغتصبها، قام المجتمع بمحاربتها بصور شخصية وتهديدها، بشرفها، لعلمهم، أن "الشرف" هو النقطة الحساسة والهشة التي يستطيعون تطويع النساء وترهيبهن من خلالها.

أنواع التجار

ما الغاية من تزويج طفلة؟ التخلص من مسؤوليتها، التخلص من نفقتها؟ هل من أسباب أخرى؟ هو أشبه بتأجيل الواد إلى وقت آخر. حكاية الطفلة إسراء تشبه مئات الحكايات التي تصادفنا في وحشة أيامنا، السيناريو نفسه، والآباء التجار أنفسهم، يبيعون فتياتهم بأثمان بخسة، مقابل مهر عال، أو منزل ضخم، وأحياناً، مقابل لا شيء، سوى التخلص من المسؤولية.

والد إسراء يقبع اليوم في السجن لمحاولته تزويج قاصر. يملك عقلية ذكورية شائعة في العراق، تجد دائماً من يبررها ويدعمها. لكننا لا نجد كل يوم في بلادنا والدة قوية كوالدة إسراء، قادرة على استعادة ابنتها من فم الوحش. فقد ضغطت السيدة بكل ما أوتيت من عزم وإصرار، وحرّكت الشارع ومنظمات المجتمع المدني معها، وأوصلت مناشدتها إلى رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، الذي أرسل قوة لتحرير ابنتها من خاطفيها، أهل زوجة الأب.

حياة جديدة، وفرصة للحياة كتبت لإسراء، بفضل الحاح أمها، وعدد من الناشطات والمنظمات، ولولا هذا الإلحاح، لبقيت إسراء دقينة الظلم الذكوري. لكن ما نحتاجه هو المزيد من الإلحاح دعماً لحقوق جميع العراقيات، أن يصل صوت الفتاة العراقية ولو كان مسجوناً في بئر، في صحراء، وأن يصنفها القانون ويعطيها حقها، وينتشلها من تحت تراب الواد، فليس لكل المعنفات، والقاصرات المجبرات على الزواج، والدة، كوالدة إسراء.

نساء في حبس العائلة



*شيماء صالح

8 سبتمبر 2017

“.. المرأة في نظر المجتمع كائن ضعيف لا يستطيع اتخاذ اي قرار أو حماية نفسه، فيكون الإجراء الأسهل لحمايتها هو حبسها في المنزل..”

في بلدة صغيرة في محافظة المنيا بصعيد مصر كانت أميرة -اسم مستعار- ذات الخامسة عشر ربيعا تستعد للخروج من بيتها للذهاب إلى أحد الدروس المدرسية، عندما نادى عليها والدتها طالبة منها لقاء شخص في صالون البيت، فوجئت أميرة أنه لقاء مدير لرؤية عريس جاء لخطبتها، غضبت أميرة ورفضت الدخول، ورفضت الزيجة، رفض نتج عنه ضرب واهانة للفتاة ثم إنتهى بقرار إجتهازها في البيت ومنع خروجها أو تواصلها مع أي شخص لأسبوعين كاملين.

“احتجاز المرأة في البيت وحرمانها من الحرية هو نوع من أنواع العنف الأسري النفسي ضد المرأة” تقول د. هالة عثمان رئيس مركز “عدالة ومساندة” لمراسلون. وبحسب التعريف الذي أقره الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر 1993، ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عرفت الجمعية العنف ضد المرأة بأنه: “أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أي أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة”

“أبسط وأقل مشكلة بيني وبين أهلي يكون عقابي عليها الاحتجاز في البيت، بلا هاتف أو فيس بوك أو اي تواصل بيني وبين صديقاتي”.. تقول أميرة، وتتابع: “معظم الاهالي في الصعيد يعتقدون أن حبس الفتيات هو نوع من أنواع التأديب، تقريبا معظم صديقاتي تم حبسهم منزليا في فترة من فترات عمرهم”

بحسب الدراسة التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في يونيه 2017 العنف النفسي بكل أشكاله هو الأكثر شيوعا من العنف البدني أو الجنسي في مصر حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف النفسي 42,5% .

“احتجاز الفتيات أو الزوجات من قبل الاهل أو الزوج هو نوع من أنواع العنف النفسي.” تقول رئيس مركز عدالة ومساندة “ليس هناك احصائية معلنة أو دقيقة لعدد الفتيات اللاتي يحتجزن في بيوت أهليهن” مشيرة أن

معظم الفتيات التي تحاول الاستغاثة بالمراكز والمؤسسات الدعمة للمرأة عن طريق الفيس بوك أو الهاتف الخاص بهذه المؤسسات لا ترضي بكتابة شكوي أو اعطاء معلومات مفصلة عنها خوفا من رد فعل الاهل، كل ما تريده منا هذه الفتيات أماكن تهرب اليه ووعمل تعيش منه، موضحة أن الاحصائيات الرسمية تشمل العنف النفسي بأنواعه المختلفة وليس الاحتجاز النفسي فقط.

بعد عناء أستمر عشر سنوات من الاحتجاز في البيت، ومنع أميرة من حريتها لأكثر من 30 مرة بشكل منقطع، رضخت أميرة الي مطالب أهلها بالزواج من العريس الذي يريدونه، "أصعب مرة احتجزت في البيت هي أخر مرة وانا عمري 25 سنة، احتجزت شهرين كاملين، عندما شعرت أن والدتي أصابها المرض الشديد تخوفا من بقائي بدون زواج، وبعد أن تم استهلاك طاقتي وصحتي في الحجز المنزلي المتقطع والمستمر وافقت علي الزواج" قالت أميرة.

في نفس الوقت الذي رضخت فيه أميرة الفتاة الصعيدية لمطالب أهلها بعد حبس إستمر شهرين كاملين في البيت، كانت "فتون" ذات الرابعة عشر، من المنصورة، تبدأ رحلتها في الحبس المنزلي من قبل والدها، نتيجة نقاشها معه حول خلعها للحجاب، تقول فتون: "والدي كان يريد أن أرتدي الحجاب ولا أكون صداقات مع الجنس الاخر ولا أحمل هاتف، وفي كل مرة أتناقش فقط معه، كان يبدا في اهانتني وضربي، واحتجزي في البيت بالاسابيع، لا أذهب لأي مكان سوي المدرسة، وفي بعض الاحيان كان يجبرني علي عدم الذهاب الي المدرسة". تقول د. الفت علام استشاري العلاج النفسي والباحثة في مؤسسة "نظرة" للدراسات النسوية "لا يعتقد الأهل في المجتمع المصري أن إحتجاز المرأة في المنزل عنف ضدها، لكن هناك تصور في الثقافة المجتمعية أنه نوع من أنواع الحماية، فالمرأة في نظر المجتمع كائن ضعيف لا يستطيع اتخاذ اي قرار أو حماية نفسه، فيكون الإجراء الأسهل لحمايتها هو حبسها في المنزل"

لم تستحمل فتون الحبس كثيرا وهربت الي بيت جدها، هناك كان أقصى حريتها عندما يتركها تذهب الي الدروس المدرسية " الدروس الخصوصية عند جدي كانت جزء ترفيهي، انفراجة من السماء" تقول فتون.

كثرت الاحتجاز المنزلي وطول مدة الحبس لفتون أدي اصابتها المستمرة بالدوار، أو الشعور بالاختناق والضيق، وانخفاض ضغطها والذهاب باستمرار للأطباء . وهو الأمر الذي أدي إلى هروب فتون والاستقلال بعيدا عن أسرته بعد عذاب الاحتجاز المتقطع في المنزل لمدة عامين كاملين.

طبقا لدراسة بمنظمة الصحة العالمية حول الاثار الصحية للعنف ضد المرأة بكل أشكاله، الإصابة بالاكتئاب واضطرابات الإجهاد اللاحقة للرضوخ، ومشاكل في النوم، واضطرابات في الأكل، ومحن عاطفية ومحاولات انتحار.

تري مستشارة العلاج النفسي أن احتجاز المرأة في البيت لا يعطي أي نتائج ايجابية، خاصة في عصرنا الحالي المحاط بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي من كل جانب، اذا كانت الفتاة محتجزة لمدة طويلة ثم خرجت للمجال العام فجأة، يظهر لديها شعور بالرغبة الشديدة في تعويض كل ما فاتها من تجارب حياتية اثناء الاحتجاز المنزلي، فتتولد لديها سلوكيات غير سوية، أما اذا تزوجت الفتاة مباشرة بعد احتجازها طويلا، فلن تستطيع المرأة غالبا أن تمارس حياتها بشكل طبيعي، وستتعامل بشكل عصبي وعنيف مع الزوج أو الاولاد، كما ستظهر عليها أعراض جسدية مثل الصداع المستمر والنوم الكثير.

"كرمة" عمرها 22 عاما من المنصورة تعرضت للاحتجاز من والدها ومن زوجها، كرامة تتذكر الاسابيع التي كانت محرومة فيها من الاقتراب والخروج من باب المنزل بقرار من والدها الذي كان يري أن خروجها اما الي بيت الزوجية أو وفاتها، تقول كرامة كان دائما يردد علي مسامعي جملة منذ أن ظهرت علي جسدي الملامح الانثوية.. "ستخرجين من هذا الباب إما إلى بيت زوجك أو إلى قبرك".

أطول المرات التي حبست فيها كرمة كانت ثمانية شهور، و سمح لها والدها بالخروج عندما كانت تستعد للزواج من العريس الذي وافق عليها والدها، واعتقدت كرمة بزواجها أنها أخيراً ستنال حريتها، لكنها فوجئت أن زوجها يمنعها من الخروج أيضاً وعندما سافر خارج البلاد، كان يجعل والدته رقيباً على حبس زوجته كرمة، وعندما نشبت المشاحنات بين كرمة وحماتها، طلب منها زوجها أن تترك البيت وتذهب لبيت أهلها، رفضت كرمة الرجوع الي سجن والدها وقررت الهرب والاستقلال بحياتها، وتقدمت الي مكتب للمحاماة لطلب الطلاق .

“كل حالات الشكوي التي تصل إلى مركزنا تكون من المرأة المتزوجة، وليس الفتيات الغير متزوجات، حيث أن المرأة تظن أن زوجها مهرب من سجن والدها لكنها تفاجئ انها ذهبت الي سجن الزوج، فيبدأ الانفصال الصامت والنفسي وهو نوع من الاحتجاز النفسي بين الزوجين ثم تبدأ المرأة في طلب الطلاق” تقول د.هالة عثمان رئيس مركز عدالة، موضحة أن في عام 2016 جاء الي مركزها 65 حالة طلاق منهم 44 حالة بسبب احتجاز من قبل الزوج .وفي 2017 جاءت 49 حالة طلاق منهم 23 حالة بسبب الاحتجاز من قبل الزوج. بحثت كرمة كثيراً عن مكان تهرب اليه من سجن والدها وسجن زوجها، سمعت عن بيوت المعنفات (وهي بيوت تابعة للدولة تلجأ اليه النساء المعنفات لحمايتها من العنف) لكن فوجئت برفض المشرفات علي هذه البيوت استقبالها، لان من شروط هذه البيوت أن يكون العنف جسدي وأن تظهر علامات العنف علي وجهها او جسدها.

تقول انتصار السعيد رئيس مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون “ثمة تسعة ملاحئ للنساء المعنفات تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وتخضع لإشراف الوزارة. ومع ذلك، فإن جهودهم محدودة ولا تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة وثقافة العنف ضد المرأة، بالإضافة الي عدم تدريب العاملين بالملاحئ بشكل جيد بمسألة العنف ضد المرأة وأنواعه المختلفة. الأمر الذي يؤدي إلى رفض كثير من المعنفات نفسياً من قبل الأب أو الزوج لأن هذه الملاحئ لا تعترف سوي بالعنف الجسدي الظاهر على المرأة، بالإضافة إلى أنه يسمح بحد أقصى ثلاثة شهور فقط إقامة بهذه الملاحئ”.

في الدستور المصري لعام 2014 المادة الوحيدة التي أشارت إلى العنف ضد المرأة هي المادة 11 والتي نصت على: “...وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسننة والنساء الأشد احتياجاً.

تقول الباحثة لبنى لطفي عضو مؤسسة المرأة الجديدة: “هناك مواد بالقوانين المصرية تتيح العنف ضد المرأة، بل وتبرره، وأبرز هذه المواد المادة 60 من قانون العقوبات التي تنص علي أنه: “لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة الاسلامية” ، هذا الحق في الشريعة الاسلامية هو حق الولاية للزوج على زوجته أو الأب على ابنته، وعليه يمكن استخدام هذه المادة لتبرير العنف الأسري على أنه حق الزوج في تأديب زوجته ولتبرير جرائم الشرف”.

الحبس المنزلي للنساء.. رؤية قانونية



*محمود عبد الظاهر

5ديسمبر 2017

«حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة» مادة 62 من الدستور المصري

على الرغم من أن دستور (النوايا الحسنة) كان صريحاً، في تقرير الحق في حرية التنقل، الذي يعني ببساطة حق الانسان في مغادرة أي مكان دون وصاية من أحد، بما يشمل هجرته خارج وطنه، وعلى الرغم من تأكيد الدستور نفسه، في العديد من مواده على تساوي المواطنين وعدم التفريق بينهم، في التمتع بالحقوق والحريات الواردة فيه بسبب اللون أو العرق أو الدين أو الجنس، فإن المتتبع لمسار المشرع المصري يكتشف عكس ذلك.

في البداية نحن نقصد بالحبس المنزلي للنساء "إجبار البنت أو الزوجة أو الأخت أو الأم وسواهن، على البقاء في المنزل بشكل كامل وعدم السماح لهن بالخروج أو منعهن من الذهاب إلى مكان معين، كمنع النساء من مغادرة البلدة التي يقطن فيها، أو منعهن من التعليم أو العمل، وعادةً ما يُصاحب حالات الحبس المنزلي ممارسةً لأشكال أخرى من العنف مثل؛ العنف النفسي أو اللفظي أو الجسدي، وأحياناً يُصاحب الحبس منع من الأدوية والطعام".

تقييد الحرية داخل نطاق الأسرة قد يكون بشكل كامل، عن طريق المنع من الخروج من المنزل تمامًا أو بشكل جزئي كالخروج في ساعات معينة (الخروج مساءً مثلاً، أو منع الانتقال خارج حدود جغرافية معينة)، وعادةً ما تعاني النساء داخل الأسرة، سواء زوجات أو بنات من تحكم رجال الأسرة في حقهن في حرية التنقل، وبصورة أقل في بعض الأحيان، تقوم نساء أخريات بدور الرقيب، مثل؛ الأم أو الجدة، بشكل عام فإن الصورة الأسوأ من الحبس المنزلي، هي التي نجد لها صدى في قانون العقوبات الذي يعاقب على حبس الأشخاص دون مسوغ قانوني، فنجد أن المادة رقم 280 من قانون العقوبات، قد نصت على " كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مئتي جنيه مصري" أي أن القانون المصري اعتبر قيام شخص بحبس شخص آخر، رغمًا عن إرادته في غير الأحوال المنصوص عليها قانونيًا، جنحةً عقوبتها الحبس، الذي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات. وفي تفسير أحكام القضاء لهذه المادة، أُعتبر أنه لا عبرة بمكان الحبس، حتى لو كان منزل المجني عليه نفسه، وكذلك لا عبرة بشخص الجاني سواء كان من رجال السلطة العامة أو

من أحاد الناس. إلى هنا والوضع ظاهرياً يبدو جيداً، فهل يا ترى تصلح هذه المادة للمعاقبة على جريمة الحبس المنزلي؟

الإجابة هي أن هذا النص القانوني، في الغالب لا يصلح للتطبيق على حالات الحبس المنزلي فعلياً، على الرغم من صلاحيته الظاهرية، وذلك بسبب نص قانوني آخر ورد في الباب الأول من الكتاب الأول (الأحكام العمومية) من قانون العقوبات، الذي نص على "لا تخل أحكام هذا القانون في أي حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء." فهذا النص الذي يتحدث بوضوح عن سيادة الحكم الشرعي على النصوص القانونية التالية له، يجعل المرجعية في موضوع الحبس المنزلي لأحكام الشريعة الإسلامية، التي ستعتبر في الغالب أن حبس الرجل لزوجته وبناته من قبيل الحقوق الشرعية، التي تخولها له الرعاية المكلف بها شرعاً تجاه أسرته، وما يجعلنا نعتقد أن هذه المادة سيتم استخدامها لتعطيل مادة 208، هو أن المادة المشار إليها أخيراً يتم استخدامها بالفعل في قضايا الإعتداء بالضرب على الزوجات في المحاكم المصرية على اعتبار أن ضرب الزوج لزوجته ضرباً غير مُبرح وغير مُسبب لعاهة يُعتبر من قبيل التهذيب وهو حق شرعي للرجل على أهل بيته.

على الرغم من الإطار المدني للمنظومة القانونية المصرية، فإنها فيما يتعلق بحقوق النساء لا تزال تتمسك بأحكام أبوية، ولا تزال تلك المنظومة ترى وتحكم من وجهة نظر أبوية فقط، فمن يضع القوانين رجال، ومن يُطبّقها رجال، جميعهم يراعون المحافظة على سلطاتهم وسلطتهم في المجتمع، سواء في المجال الخاص أو العام.

في حقيقة الأمر، تحتاج التشريعات المصرية، لاسيما المتعلقة بالأحوال الشخصية ووضع النساء، لفك الارتباط بينها كقواعد قانونية وبين التفسيرات الأبوية للشريعة، والاهتداء لتفسيرات أكثر ملائمة للكرامة الإنسانية للنساء وللمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبذكر المواثيق الدولية فإنه من أهم الاتفاقيات الدولية التي صيغت لحماية حقوق الإنسان، وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يعد اتفاقية مُلزِمة للدولة المصرية، التي وقعت عليها في 4 أغسطس 1967، ودخلت حيز التنفيذ في مصر في 14 إبريل 1982، لتعامل بذلك معاملة التشريعات الداخلية، وقد نص العهد في مادة رقم 12 على "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما، حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته."

"و"لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده."

وتحدثت اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية والمعنية بمراقبة تطبيق الاتفاقية في دورتها السابعة والستين عن الحق في التنقل، وأصدرت التعليق العام رقم 27، الذي تحدثت فيه بوضوح عن الحبس المنزلي فقالت "ويجب على الدولة الطرف أن تضمن حماية الحقوق المكفولة في المادة 12 من أي تدخل سواء كان من جهات عامة أو من جهات خاصة. ولهذا الالتزام أهمية خاصة بالنسبة لحماية حقوق المرأة. وعلى سبيل المثال، فإن إخضاع حق المرأة في حرية التنقل واختيار مكان إقامتها لقرار شخص آخر، حتى لو كانت تربطه بها علاقة قرابة، سواء بالقانون أو بالممارسة العرفية، أمر يتعارض مع أحكام الفقرة 1 من المادة 12."

وبناءً عليه، يتضح لنا بعض النقاط، إنه من الضروري والمهم، وجود قانون موحد لمناهضة العنف ضد النساء، يشمل مختلف المواد حتى لا يحدث ما يحدث الآن، من تضارب في المواد، مما يُعيق تحقيق العدالة للنساء والفتيات المعنفات.

الاتفاقيات الدولية لا بد أن يُنظر إليها جيداً عند وضع الدساتير والقوانين ويجري تعديلها حتى لا يحدث تناقضاً بينهما، وهو الواقع الآن، وبناءً عليه يجب تعديل القوانين، بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية الملزمة بها مصر. وفي النهاية، نترك لكم هذا التحليل البسيط لجزء بسيط من القوانين المُحفة في حق الفتيات والنساء المصريات في المجال الخاص، أن نملك يوماً قانون يحمي الفتيات والنساء من العنف عامةً ومن العنف الأسري خاصةً.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوية حرة

معضلة الطلاق الغيابي في مصر بين الشرع والقانون



*سامية علام
25 أبريل 2019

تقع حالة طلاق كل دقيقتين ونصف في مصر، بحسب أحدث إحصاء لمركز معلومات رئاسة الوزراء المصري، لكن بعض حالات الطلاق الغيابي يتم فيها تطليق الزوجة دون علمها ويواصل الزوج العيش معها ومعاشرتها جنسياً لا توثق، وتمثل معضلة قانونية ودينية أثارها عميقة على نفسية المرأة.

رصيف22 حقق في حالات طلاق غيابي في مصر، واستقى رأي الدين بهذه المسألة. قد تكون أكثر حالات الطلاق الغيابي غرابة قصة المصرية نهلة أحمد التي طلقها زوجها من دون أن يعلمها وظل يشاركها في فراشها طوال خمسة أشهر. اكتشفنا أن بعض أبناء مؤسسة الأزهر عارضوا توثيق الطلاق مثلما أكدت لنا أمنة نصير، أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر مصرحة لنا بأنها سبق أن "تشددت في الدعوة لتوثيق الطلاق كما يوثق عقد الزواج" لكنها دُهِشت حينذاك من وقوف بعض أبناء مؤسسة الأزهر ضد دعوتها.

تزوجت نهلة، وهو اسم مستعار بناءً على رغبة المصدر، من "حب عمرها" على حد وصفها بعد 6 سنوات من الارتباط العاطفي. سافر الزوج بعد أشهر قليلة من الزواج وكانت تحدث خلافات "عادية" بينهما كالتي تحدث بين أي زوجين حديثين بحسب قولها. قررت نهلة بعد حملها السفر حيث زوجها، لترضيته، وتم ذلك بمساعدة أهلها.

غدر و اغتصاب

بعد ثلاثة أشهر في الغربة، عاد الزوجان وقد رزقا أول طفل. وبعد أيام وسط أهل الزوج، شبت الخلافات بينهما من جديد، فطردها.

عندما ذهبت نهلة (35 عاماً) للشرطة لإثبات أحقيتها في مسكن الزوجية، صدمت بوجود وثيقة طلاق غيابي مسجلة في تاريخ يسبق موعد سفرها إلى زوجها.

تقول نهلة لرصيف22: "أصبت بانهياب عصبي. وحالما أفقت من الصدمة ذهبت للتأكد أنني لست حاملاً بطفل غير شرعي. بعد ذلك شعرت باكتئاب وذل لا أستطيع وصفهما".

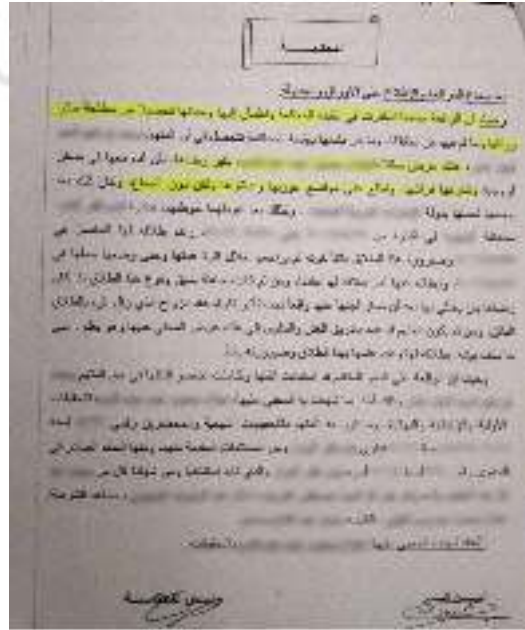
وتردّد شارحةً: "كنت أعتصب طوال أشهر، وأنا أظن نفسي زوجةً شرعيةً ترعى حقوق الله في زوجها وتحافظ على بيتها. كثيراً ما كان بيتسم من كان زوجي، بعد الفراغ من العلاقة الزوجية ابتساماً خيب ونصر، كنت أظنها نشوة الرجل عندما يشعر بفحولته مع زوجته. الآن أدرك معناها. كان يمعن في إذلالي واستغلال جسدي بكامل إرادتي ويتشفى مني ومن جهلي بحقارة ما فعله ويفعله بي".

بعد أيام، شعرت نهلة، وهي حاصلة على ماجستير في القانون، بالرغبة العارمة في إثبات حقيقة ما تعرضت له، للثأر لكرامتها أولاً ولإثبات براءتها أمام نفسها وأهلها ثانياً، بعد أن زعم طليقها أنها كانت تعلم بتطبيقه لها واستمرت في معاشرتة.

وتضيف نهلة: "لم يصدق أهلي. يعرفون أخلاقي الحسنة وشاهدوا بأنفسهم صدمتي عندما علمت. لكن في داخلي شعرت باهانة وبأنّي قيد الاتهام، ولم يكن ممكناً أن أتركه ينجو بجريمته. حولني من زوجة لمغتصبة"، رددت نهلة هذه الجملة الأخيرة كثيراً أثناء حديثها معنا.

رفعت نهلة دعوى قضائية تتهم طليقها بالاغتصاب. حاول التهرب بناءً على نصيحة محاميه، زاعماً أنها لا تزال زوجته، لكن الوقت كان قد فات وسبق أن قدم بنفسه دليل إدانته.

بعد عام ونصف العام في أروقة المحاكم، صدر حكم لمصلحتها، ينشر رصيف 22 صورةً عنه، ومفاده أنها مطلقة شرعاً وقانوناً وأن الطليق دلس وعاشرها وهي مطلقة منه ومحرمة عليه شرعاً من دون علمها. كما قضت المحكمة بسجنه عاماً واحداً وألزمته دفع غرامة قيمتها 10 آلاف جنيه مصري (570 دولاراً تقريباً).



استعمل القاضي "حكم الرأفة" مع المتهم كونه والد طفل المجني عليها، في حين يقضي الحكم المشدد بسجنه عامين. تقول نهلة "قد يرى البعض هذا الحكم هزياً، وهو كذلك، لكنه أعادني للحياة. أثبت أنني كنت ضحيةً. نسمع عن جرائم الاغتصاب، ونشعر بالتقزز منها، أما أن تكوني أنت بطلتها وبارادتك فليس هناك ما هو أبشع من ذلك".

نساء معلقات

قصة نهلة، التي تصلح فيلماً سينمائياً ربما لا نصدقه لو عرض على الشاشات، قد تكون من أسوأ ما قد يحدث في حالة الطلاق الغيابي، لكنها ليست الوحيدة.

تقول هيام الجنائيني، المحامية المصرية المختصة بقضايا الأسرة والمرأة لرصيف22: "الكثير من الرجال يقدمون على تطليق زوجاتهم غيابياً، ويخفون الأمر. يحتالون على المأذون الشرعي الملزم بإبلاغ الزوجة بكتابة عنوان مزور أو غير مكتمل أو حتى بالتواطؤ مع المحضر المتوجب عليه إيصال بلاغ إلى الزوجة".

وتبرر الجنائيني ما سبق قائلةً "لدى كل زوج أسبابه. إما رغبةً في الانتقام بترك الزوجة معلقة، تجهل هل هي متزوجة أم لا أو من أجل دفعها للركض سنوات في أروقة المحاكم وسط إجراءات معقدة سعياً للحصول على حقوقها أو على الطلاق نفسه لتصدم في النهاية بأنها مطلقة بالفعل".

وتردف: "قبل يومين، جاءني موكل (رجل)، قال إنه ليس متزوجاً وعندما بحثت عثرت على زوجتين له من دون أي دليل على تطليقه لهما. فسر لي ذلك بأنه قدم طلباً للسفر لإحدى الدول الغربية ولم يسجل الطلاق، رغم مرور سنوات، ليكون دليلاً لدى السفارة الأجنبية على نيته العودة لمصر. الزوجتان معلقتان ولا تستطيعان الزواج ثانيةً، وبنفس الوقت لا تحصلان على حقوقهما الزوجية الشرعية أو المادية، ربما هما لا تعرفان بالأساس. وإن عرفتا فكيف عساهما أن يثبتا ذلك؟".

منة هشام (39 عاماً) كانت إحدى ضحايا الطلاق الغيابي أيضاً. طلقها زوجها قبل 3 سنوات، وكتب عنواناً مزوراً لها في قسيمة الطلاق حتى لا تصلها. وخلال نزاع قضائي بينهما على مسكن الزوجية باعتبارها حاضنة لثلاثة أطفال ونفقة زوجية ونفقة أطفال، فوجئت به يقدم وثيقة تطليقها.

تقول هشام لرصيف22: "عام ونصف العام وأنا أظن أنني على ذمته بينما أنا مطلقة. كنت أتقاضى نفقةً زوجيةً وتركني أفعل عمداً حتى يعود ويطالب بها باعتبارها غير مستحقة، وهو ما حدث. بدلاً من أن أجني نفقةً إضافيةً وجدنتي مطالبة بفارق النفقة".

تتابع: "اضطرت كذلك لبدء دعاوى جديدة بصفتي مطلقة وليس زوجة"، مردفةً "لم أستطع الوصول إلى المأذون لأن اسمه وحده كان مكتوباً على الوثيقة، فلم أعرف هل ردني خلال فترة العدة أم لا".

أما غادة الرميلي، استشارية العلاقات الأسرية والنفسية ووكيل لجنة المرأة في حزب المحافظين المصري، فتؤكد لرصيف22 أنها تعاملت مع كثيرات عانين مادياً واجتماعياً وقانونياً جراء الطلاق الغيابي والتلاعب في تطبيقه.

وتوضح "عندما يحدث خلاف بين الزوجين كثيراً ما يطرد الرجل زوجته وأطفالها من مسكن الزوجية، وقلما يهجره هو، ويتركها معلقة لا تعلم هل هي معلقة فيمكنها الزواج واستكمال حياتها فإن فعلت ولم تكن معلقة اتهمت بتعدد الأزواج، أو على ذمته فتطالب بحقوقها التي تعاني من أجلها سنوات وربما لا تحصل عليها في النهاية لكثرة الحيل القانونية التي يستغلها الأزواج".

طلاق القادرات

رغم كل شيء، تصف بعض النساء الطلاق الغيابي بأنه "طلاق القادرات". توضح الرميلى أن ذلك يرجع إلى أن المرأة تحصل على حقوقها رغم اضطرارها للانتظار سنوات في المحاكم، في حين تجبر الكثير من النساء على التنازل عن بعض الحقوق أو عن الكثير من حقوقهن للحصول على الطلاق أو على الإبراء (تخلي الزوج عن المسؤولية) أو على الخلع وغيرها.

لهذا السبب، تقترح الرميلى أن توضع ضوابط للطلاق الغيابي لوقف التلاعب، منها "إقرار نص قانوني ملزم للزوج بكتابة عنوان الزوجة كاملاً. وكتابة عنوان ورقم هاتف المأذون حتى تتواصل المطلقة معه للتثبت من عدم ردها خلال فترة العدة الشرعية. واشتراط إبلاغ الزوجة بالطلاق الغيابي عبر أكثر من وسيلة مثل رسالة بريد بعلم الوصول ومحضر ورسالة هاتفية، مع تطبيق جزاءات مشددة على المخالفين".

ظلم شديد للمرأة

من جهتها، تعتبر المحامية المصرية الناشطة في حقوق المرأة ورئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، نهاد أبو القمصان، في حديثها لـ"صيف22"، أن "الطلاق الغيابي أخط أنواع الطلاق وأكثرها ظلماً للمرأة"، داعية إلى إلغائه.

وتوضح أن دعوتها "ليست انتصاراً للمرأة بل للأسرة المصرية والأبناء الذين يتركون معلقين، كما والدتهم، ولا يجدون ميعالاً". تضيف "إن نستطيع أن نوقف التلاعب في حالات الطلاق الغيابي. لذا لا بد من إلغائه كما تفعل دول العالم المتحضر وبعض الدول العربية مثل تونس التي لا تعترف بالطلاق الشفهي".

وتقترح أبو القمصان "تخصيص محكمة كلية، تعنى بكل قضايا الأسرة من زواج وطلاق وحضانة الأبناء والنفقة الزوجية ونفقة الصغار وغيرها، على ألا تتخطى الإجراءات مدة الشهر الواحد حتى لا تترك الزوجات سنوات بين أروقة المحاكم باحثات عن حقوقهن وحقوق أطفالهن، بينما يستمتع المطلق بحياته ويتزوج ثانية وثالثة ويرسل الواحدة تلو الأخرى للمحاكم من دون رادع".

وتشير الحقوقيّة المصرية إلى أنه في حالة إنشاء مثل هذه المحكمة ينبغي أن تعقد جلسات صلح للتوفيق بين الزوجين قبل توقيع الطلاق. وفي حالة الانتهاء إلى التخليق ينبغي أن يدفع الرجل لزوجته وأطفاله حقوقهم كاملةً لا أن يهرب ويتركهم يصرعون المجهول ويجوعون كما يحدث الآن.

وتطالب الجنايني أيضاً بإنهاء الطلاق الغيبي متفكّة مع أبو القمصان في صعوبة وقف التلاعب في ثغرات تطبيقه، لا سيما في حالة سفر الأزواج، مشيرةً إلى أن أخطر ما فيه إمكانية رد الرجال طليقاتهم إلى عصمتهم خلال فترة العدة الشرعية من دون علمهن أو إعلامهن.

ما رأي الدين؟

تواصل رصيف22 مع المركز الإعلامي لدار الإفتاء المصرية، لمعرفة الحكم الشرعي لمن يخفي تطبيق زوجته أو يعاشرها دون وجه حق، ولمعرفة رأي الدار في دعوات إلغاء الطلاق الغيبي ومدى إمكانية تطبيقه. أحالنا المركز للشيخ خالد عمران الموكلة إليه مهمة الحديث مع وسائل الإعلام، لكن الشيخ اشترط معرفة اسم الموقع قبل منحنا التصريح، ثم عاد معتذراً عن عدم التجاوب معنا. أدركنا أن حجب موقعنا في مصر هو السبب وحاولنا إقناع الشيخ بأن دوره في توضيح صحيح الدين لا ينبغي أن يتأثر بموقف القيادة السياسية منا، لكنه امتنع عن الرد.

اتجهنا للدكتورة آمنة نصير، أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، فقالت لرصيف22: "من علق امرأة بدون وجه حق حرمت عليه الجنة لأنه يجعلها عرضة للانحراف، ومن عاشر امرأة بعد طلاقها وانتهاه عدتها فهو زانٍ وعليه ما على الزاني من عقاب".

ورداً على دعوات إلغاء الطلاق الغيبي، أكدت نصير أنها سبق أن "تشددت في الدعوة لتوثيق الطلاق كما يوثق عقد الزواج"، لافتةً إلى أنها ذهبت حينذاك من وقوف بعض أبناء مؤسسة الأزهر ضد دعوتها.

وتستنكر نصير "رأفة بعض رجال الدين في منح فتاوى تناصر الرجل على حساب حدود الله، ورفق بعض القضاة في الأحكام التي يدان فيها رجال أمثالهم"، مؤكدةً أن هذه الرأفة "تغوي وتغري الرجال وتجعلهم يستسهلون التعدي على الميثاق الغليظ الذي جعله الله بينهم وبين زوجاتهم".

وترى أن الله لم يحلل شرعاً يؤدي إلى فوضى، معتبرةً أنه طالما "فسدت الذمم وانفلتت ألسنة الرجال مهددةً بالطلاق في كل كبيرة وصغيرة، وباتوا يستغلون حدود الله ويتحايلون عليها امتهاناً لكرامة النساء وإمعاناً في إذلالهن والانتقام منهن، والاستيلاء دون وجه على حقوق الزوجات والأبناء" فلا بد أن يتدخل القانون ليوقف ذلك، فارضاً وقوع الطلاق في المحكمة.

جدير بالذكر أن محكمة الاستئناف الكويتية قضت غيابياً، نهاية يناير/كانون الثاني الماضي، بسجن النائب الإسلامي وليد الطبطبائي سبع سنوات مع الشغل والنفاذ، بعد إدانته "بمواقعة" طليقته عاماً كاملاً دون إعلامها بوقوع الطلاق، وهذا ما يثبت أن حالات التلاعب تحدث، وربما منتشرة، ومسكوت عنها.

"يعتفون قشور الأفكار" ... القوى السياسية وحقوق المرأة في مصر



*مي الصباغ
1 أكتوبر 2021

لطالما عانت المرأة المصرية من منظومة أبوية راسخة الأركان، تتجلى في كل تفاصيل الحياة، بداية من القوانين وصولاً إلى الفتاوى الدينية ومروراً بالخطاب الإعلامي والثقافي. ويبدو أن حتى القوى السياسية المعنية والمهتمة بالتغيير الاجتماعي والسياسي لم تنجح في الخروج من عباءة تلك المنظومة في ما يخص ملف المرأة. رغم ترويج هذه القوى لخطاب يطالب بالحريات والحقوق العامة والخاصة والمساواة والعدالة، إلا أنها كثيراً ما تناقض نفسها في تناولها لقضايا المرأة وحقوقها، سواء السياسية أو الاجتماعية.

مؤخراً، تجلى هذا التناقض بوضوح بعد ترتيب حزب الكرامة، القائم على أفكار ديمقراطية ومدنية، استقبالاً للمخرج خالد يوسف، بعد عودته من الخارج، وذلك عقب هروبه من مصر، على خلفية تسريب مقطع جنسي مصوّر يجمعه بممثلتين شابتين هما منى فاروق وشيماء الحاج، ما أثار موجة من الانتقادات والتهامات للحزب بأنه يساعد في غسل سمعة المخرج.

مقابل مشهد "احتضان" يوسف، لم نشهد أي مسعى لدعم الفنانتين اللتين تدمرت حياتهما الشخصية والفنية. ولم يغيب عن الأذهان بعد ما نشرته الفنانة منى فاروق على حسابها الشخصي على إنستغرام، في نيسان/ أبريل الماضي، عن تعرضها للتمرر وعن تصويرها بدون إذنها من قبل شخص أثناء تواجدها في مدينة دهب، في منشور سرعان ما حذفته، ولكن وثّقته مواقع مصرية.

كل ما عانت به فاروق والحاج، كان حاضراً بقوة في أذهان المعلقين على استقبال حزب الكرامة لخالد يوسف، وحفزهم على الهجوم على الحدث.

إشكالية قديمة

قد يظن البعض أن إشكالية هذه التناقضات ظهرت فقط بعد ثورة 25 يناير، نظراً لما شهدته الساحة السياسية من انفتاح كبير وإقبال كبير من الشباب غير المؤدلجين على الانضمام إلى قوى سياسية، ما تسبب في بعض الضبابية تجاه القضايا النسوية. ولكن حقيقة الأمر أن عمر هذه الإشكالية أكبر بكثير.

في دراسة لمؤسسة "نظرة"، نُشرت في أيلول/سبتمبر 2017، جرى تناول موقع المرأة المصرية داخل الأحزاب الديمقراطية المدنية، وموقف تلك الأحزاب من قضايا المرأة. رصدت الدراسة موقف حزب الوفد الذي كان يمثل التيار الليبرالي في برلمان 2000، من مناقشة قانون الخلع، والذي طرحته الحكومة آنذاك بتشجيع من السيدة الأولى السابقة سوزان مبارك. وقتها، انسحب نواب الحزب من الجلسة، ووصفوا القانون بأنه "مخالف بدرجة كبيرة لما جاء في القرآن والسنة".

بينما على الجانب الآخر، كان موقف حزب التجمع التقدمي، والذي كان ممثلاً للتيار اليساري، داعماً للقانون، ووصفه خالد محي الدين، مؤسس الحزب ورئيس الهيئة البرلمانية حينذاك، بأنه يعالج مشكلة واقعية في المجتمع.

كذلك، تناولت الدراسة وضع النساء داخل الحركات غير الرسمية، خاصة الماركسية، ورصدت أنه ورغم مشاركتهن القوية ولعبهن أدواراً مهمة فيها، إلا أنه دوماً ما نظرت تلك الحركات إلى قضايا النساء على أنها ليست أولوية، فعلى رأس قائمة الأولويات، بحسب تلك الحركات، تتربع القضايا الوطنية والتحرر من الاستعمار والرأسمالية، كما أنها فسرت القهر والانتهاكات التي تتعرض لها النساء على أسس طبقية فقط، وليس بسبب النوع.

وتتابع الدراسة في نظرة فاحصة تقييم تجربة لجان المرأة في الأحزاب اليسارية والتي اعتبرتها دليلاً واضحاً على تهميش النساء عن الأماكن القيادية في تلك الأحزاب، واعتبرت أن اهتمام اليسار بقضايا المرأة لم يكن يأتي سوى في إطار نقد رؤية التيار الإسلامي الداعية إلى غلق المجال العام أمام النساء.

كما قدّمت الدراسة رسداً لوقائع تُعدّ مؤشراً على النهج الذي تتبعه الكيانات الثورية مع قضايا مثل تمكين النساء سياسياً، حتى وإن كان داخلها.

فقد التقى باحثون من "نظرة" بفاطمة العوامري، عضوة حملة المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي في انتخابات الرئاسة في 2014، وسألوها عن دورها في الحملة، فجاء على لسانها أنها رُشّحت لمنصب منسقة الحملة على مستوى محافظة أسيوط، ولكن قبول الأمر برفض أعضاء الحملة، فقط لكونها امرأة، وانتهى الأمر بعملها كمنسقة لمدينة أسيوط فقط (بدون باقي أنحاء المحافظة)، كون المدينة ستكون أكثر تقبلاً لدور النساء مقارنةً بالقرى.

واللافت أن العوامري عملت بشكل غير رسمي على تحمل كافة المهام والمسؤوليات عن المحافظة بأكملها، ولم يعترض أحد. ولم تتوقف التحديات عند هذا الحد، بل واجهت رفضاً من بعض الشباب لتوجيهاتها، كونها امرأة، وانتقادات من بعض زملائها لتواجدها لأوقات متأخرة في الشارع.

ونقلت الدراسة عن العوامري رأيها بأن الأحزاب السياسية تقوّل دور النساء في لجان محددة مثل اللجنة الإعلامية، بينما تهمشهنّ من التمثيل أو القيادة في لجان مثل التنظيم أو العمل الجماهيري. ولا تعتقد أن هذا قاصر على لجان الأقاليم فقط، وإنما يحدث كذلك في اللجنة المركزية.

وتعلق المديرية التنفيذية لمؤسسة نظرة للدراسات النسوية، مزن حسن، والتي قامت بمراجعة الدراسة السابقة بالقول: "تلك الدراسة أعدناها في وقت معين للسؤال عن الحركة الواسعة في ما يخص ملف المرأة وقضاياها وحقوقها، ومشاركة النساء في الحياة السياسية والحزبية هو جزء مهم من تلك الحركة، وكنا وقتها بشكل عام نهتم بتدريب الشباب المنخرطات في هذا الجزء من المجال العام".

وتضيف لرصيف22: "طبعاً الوضع تغير تبعاً لتغير الوضع العام بأسره في مصر، ولكن يمكن القول إنه طالما ليس هناك مجال عام ولا ديمقراطية ولا مشاركة بشكل ما، فكل التغييرات التي تحدث لن تكون طويلة المدى".

وتتابع حسن أنه "بعد ثورة 2011، كانت هناك انتصارات نسوية وأحرز تقدّم، ليس لأننا جيل مميز من النسويات، ولكن لأن الفرصة كذلك كانت سانحة جداً ومناسبة للتغيير، ولكن لا زالت مصر تشهد حراكاً نسوياً وهو ما ظهر واضحاً في 2020".

علامة استفهام كبيرة

التناقض أو تهميش النساء في أجنذات القوى السياسية، يجعلنا نضع علامة استفهام كبيرة على تاريخ القوى المدنية تجاه النساء. فهذا التاريخ معقد جداً، بداية من عشرينيات القرن الماضي وحتى الآن، ويُعتبر ملف المرأة ملفاً خاضعاً لما يراه رأس السلطة مناسباً للمرأة المصرية وقضاياها.

تري المديرية التنفيذية لـ"نظرة" أن "ما يحدث الآن لا يمكن فصله عن هذا التاريخ، فالعلاقة بين القوى السياسية والنساء إن لم تدخل تحت بند المعادة فهي على الأقل تحمل تناقضاً. فمثلاً، نفس الأسماء ونفس الشخصيات التي تتصدّر التناقضات هي نفسها التي كانت تسخر من الناشطات النسويات ومطالبهن قبل الثورة، وهي نفسها من هاجمتنا أثناء تنظيم مسيرة 8 آذار/ مارس 2011".

من هنا، تعتبر أن "ما حدث داخل تلك الأحزاب السياسية من فضح لبعض وقائع الاعتداءات الجنسية هو تكملة متوقعة ومنطقية لتلك المعادة".

وتفسر مزن حسن التناقض الحاصل بأن الحركة الوطنية لم ترَ الحركة النسوية كحركة مستقلة وإنما اعتبرتها مجرد تابع، مثلاً الاتحاد النسائي هو مجرد تابع لحزب الوفد، وكافة التغييرات التي حدثت في ملف المرأة بعد 1952 وحتى الآن هي مجرد تنفيذ لرؤية الرئيس وقراراته وأحياناً لرؤية زوجته، وليس نتاج حركة نسوية مكافحة.

وتضيف: "من حاولت أن تعمل بشكل مستقل، مثل دُرّية شفيق، أُطيح بها، ولم يساندها أحد"، وتتابع: "ما يحدث في مصر منذ 2011 هو محاولة لتحقيق استقلالية الحركة النسوية، وبالطبع نجحنا في بعض الأمور وفشلنا في أمور أخرى، ولكن لا بد من التأكيد على أنه طالما هناك مجال فهناك فرصة للعمل، لكن مع غلق المجال العام، يصبح النضال النسوي أصعب وأكثر محاصرة من أي تيار أو قوى أخرى، بل يُحاصر حتى داخل تلك القوى".

تناقضات أخرى

ما سبق لا يختصر أوجه التناقض بين ما تعلنه الأحزاب السياسية الديمقراطية من شعارات وبين ما تتخذه بالفعل من مواقف تجاه قضايا المرأة.

على مستوى الانتخابات، شهد الاستحقاق الانتخابي لأول برلمان بعد ثورة يناير حالة من النشاط والحيوية والمشاركة الكبيرة، سواء الشعبية أو الحزبية، ولكن لم تطل تلك الحيوية النساء وتمكينهن ودعمهن لخوض الانتخابات

كانت الناشطة السياسية والنسوية هالة مصطفى عضوة في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وكانت شاهدة على كافة اجتماعات ومباحثات تشكيل قوائم الكتلة المصرية التي شارك فيها الحزب بقوة بل وكان مسؤولاً عن تنظيمها.

شهدت مصطفى على تعمد أعضاء الأحزاب وضع النساء في ذيل القوائم الانتخابية، فقط لسد المتطلبات القانونية، وليس إيماناً بضرورة وجود النساء في البرلمان، ما أدى إلى نجاح مرشحة واحدة فقط عن قوائم الكتلة المصرية، بينما فاز من المرشحين الرجال 40 مرشحاً.

تقول لرسيف22: "لم يأت هذا صدفة، ولكن القوى المدنية لم تهتم ولم تقم بأي محاولة لدعم المرشحات النساء من الأساس".

داخل البرلمان المصري أيضاً، وفي عام 2016، وفي جلسة لمناقشة قانون لتغليظ عقوبة ختان الإناث، خرج النائب أحمد طنطاوي، أحد أعضاء كتلة 25-30، وعضو حزب الكرامة، ورئيسه في ما بعد، ليرفض مشروع القانون ويقول: "هذا التوقيت ليس الوقت المناسب لمناقشة القانون، فضلاً عن وجود آراء دينية وطبية متناقضة"، متسائلاً في تشبيهه غريب: "هو أنا لما بشيل اللوز، يبقى كده اعتديت على جسم الإنسان؟!"

لم تكن المواقف الشخصية أو الفردية وحدها المؤشر على رؤية القوى السياسية للنساء وقضاياهن وحقهن في التواجد في المجال العام. عام 2013، وبعد تشكيل لجنة الخمسين لصياغة دستور جديد، إثر إزاحة جماعة الإخوان المسلمين من الحكم، تروي هالة مصطفى أن منظمات نسوية اجتمعت لصياغة ثمان فقرات خاصة بوضع المرأة في الدستور، من بينها أن "تلتزم" الدولة بتكافؤ الفرص بين الجنسين وليس أن "تكفل" كما ورد في دستور 2012، وكذلك حماية المرأة من كافة أشكال التمييز، وتجريم العنف ضد النساء.

وتتابع: "اتجهنا بهذه المطالب إلى الأحزاب السياسية. كان بين هذه الأحزاب الحزب المصري الديمقراطي. اجتمعنا بمسؤولة لجنة المرأة، فوعدتنا بأنها ستمرر اقتراحاتنا إلى رئيس الحزب وعضو لجنة الخمسين الدكتور محمد أبو الغار، فكان الرد بكل وضوح وبدون أي مواربة، مش هنقدر نتبني المطالب دي، لأن في أمور أهم حالياً، وحقوق المرأة مش أولويات". وتضيف: "كان هذا تقريباً رد كل الأحزاب التي توجهنا إليها".

إهمال قضايا النساء أو عدم الحساسية تجاهها يظهر أيضاً في تصريحات متحيزة جندياً يطلقها "نجوم ديمقراطيون" بين حين وآخر. ولا يزال حاضراً في الأذهان تصريح المحامي العمالي والمرشح الرئاسي السابق

خالد علي في المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه انسحابه من انتخابات الرئاسة لعام 2014 بأن "الانتخابات الرئاسية زي العروسة الحامل الي مستنبة دخلتها"، ما أثار حفيظة التيار النسوي المصري.

قشور الأفكار الحديثة

تعتبر هالة مصطفى أن "السبب وراء إشكالية التناقض الصارخ بين أفكار وشعارات القوى الديمقراطية وما يحدث على أرض الواقع في ملف المرأة هو أن أغلب أعضاء وكوادر تلك الأحزاب والكيانات يعتقدون فقط قشور الأفكار الحديثة، وأن الساحة المصرية تعاني من عدم وجود كوادر سياسية حقيقية مؤمنة بأفكارها بشكل حقيقي وتطبّقها، الأمر الذي أحدث ضرراً كبيراً بكل محاولة لإحداث حراك سياسية وحقوقية، وبكل محاولة لدفع المجتمع إلى الأمام. وحتى الآن لم يخرج علينا حزب مهتم أو يحاول أن يضع النساء وحقوقهن على أولوية أجندته السياسية".

من جانبه، يعتبر الكاتب والمحلل السياسي مؤمن سلام أن "هناك عدة مظاهر لفشل القوى المدنية في مصر في ملف المرأة، وأهم هذه المظاهر هو عدم تقديم هذه الأحزاب لأي تعديلات تشريعية تساهم في تمكين المرأة وحصولها على حقوقها، ليس فقط السياسية ولكن الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، فكل التعديلات التشريعية كان مصدرها زوجة الرئيس أو الرئيس ذاته، بل لم تقدّم هذه الأحزاب أي مطالب بخصوص تحسين وضع المرأة، وكل المطالبات عبر التاريخ المصري الحديث كانت تأتي من التيار النسوي ومنظمات المجتمع المدني وليس من الأحزاب السياسية".

ويضيف لرصيف22: "لو نظرنا إلى الأوضاع الداخلية للأحزاب، سنجد أن دور المرأة في الحزب ينحصر في لجنة المرأة، وبعض الأحزاب ليس لديها هكذا لجنة من الأساس"، موضحاً أن "الأزمة بالطبع في الأفكار ذاتها التي تتراوح بين عدم الاهتمام بقضايا المرأة، باعتبارها قضايا هامشية وثانوية مقارنة بقضايا التحرر الوطني والحريات السياسية والديمقراطية، وبين اعتبار أن صراع المرأة مع الذكورية من أجل حقوقها هو صراع هامشي وربما يشوش على الصراع الأصلي وهو صراع الطبقات، وهناك أيضاً من يرى في حقوق المرأة تهديداً سياسياً لتياريه أو للكيان المنضم له، فالبعض يرى أن الدفاع عن حقوق المرأة في مجتمع محافظ قد يهدد شعبيته وسط الجماهير فيتجنب الخوض فيها بل ربما ذهب إلى حد مناققة الجماهير بمعارضة هذه الحقوق".

ويشير سلام إلى أنه "بينما ترفع القوى السياسية المصرية شعارات العدالة والمساواة، نجد تناقضاً صارخاً بين تلك الشعارات وبين تطبيقها في ما يخص قضايا المرأة، ويرجع هذا التناقض إلى غياب الفهم الحقيقي لتلك الأفكار، فتلك الشعارات عند بعض من يرفعونها لا تعني كل الحريات الشخصية والعامة، وجميع أنواع المساواة في الحقوق والواجبات، وكل أنواع العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هم لا يرون الحريات إلا في إطار الحريات السياسية وتكوين الأحزاب والتظاهرات والإضرابات، ولا يرون العدالة إلا في إطار العدالة القانونية فقط".

ويتابع: "لعل ما يوضح ذلك هو الحقوق السياسية التي منحها عبد الناصر للمرأة في التصويت والترشح وتعيينه أول وزيرة، دون أي تعديلات تشريعية تمنح المرأة حقوقها الاجتماعية، فيمكن للوزيرة أن يمنعها زوجها من السفر، ويمكن لعضوة البرلمان أن يطلبها زوجها في بيت الطاعة، وحتى الآن يستطيع الأب أن يأخذ أولاده

ويسافر خارج البلاد دون أن يسأله أحد عن ولايته عليهم باعتبار أن الأب هو الولي الأصلي، على عكس المرأة، حتى لو كانت وزيرة أو عضوة في البرلمان أو سفيرة، إذ تستألفها السلطات عن ولايتها عليهم أو تطلب إذن الأب".

ويعتبر سلام أن "الحل للخروج من هذا المأزق السياسي والفكري، هو فتح المجال العام أمام المشاركة السياسية وإتاحة حرية الرأي والتعبير للجميع، فالأجواء المغلقة هي التي تسمح بظهور المدّعين والمترشحين من العمل السياسي دون اعتبار لمصالح المجتمع وأفراده وعلى رأسهم المرأة، والمجال المفتوح الحر هو القادر على القضاء على ظاهرة نفاق الجماهير والسلطة وبالتالي تطور المجتمع".

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

هل يمكن أن تنجح ثورة دون حراك نسوي؟



*منة إسويلم

8 مارس 2019

برجوع الثورات الشعبية للشارع، والتي دشنتها الجماهير المنتفضة في السودان يوم 19 ديسمبر 2018، عادت نقاشات قضايا المرأة في الثورة ومدى شمولية هذه الأخيرة لتطال كافة أنواع القمع والاضطهاد الممارس من الحاكم ضد الشعب والرجل ضد المرأة.

النزول للشارع من أجل إسقاط النظام ومطالب الحرية والكرامة عادةً ما يُستثنى منها السلطة الأبوية وقمع النساء، ويُنظر إلى فتح النقاشات النسوية حول وضع المرأة على رأس أجنات الحركات والثورات الشعبية كنوع من الترف والمطالب الثانوية، وفي خطابات أكثر رجعية: تشتتت لأهداف الثورة وتآمر على المصالح العامة.

أهداف الثورات هي أهداف النسوية

تهدف النسوية إلى تسليط الضوء على عناصر القوة والعنف والتمييز لدى السلطة، والتمكين من فهم ديناميات القوة داخل التنظيم السياسي والاجتماعي، وبالتالي إسقاط الامتيازات الطبقية والاجتماعية والجنسية التي تسمح للنظام السياسي بممارسة العنف والقمع، وهو الأمر نفسه الذي يمارسه النظام الأبوي.

في كتابه «النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي»، يوضح أستاذ التاريخ هشام شرابي أن النظام الأبوي هو «الهيمنة المطلقة للأب في صورتها البيولوجية أو الاجتماعية على مستوى العائلة، أو الرجل في مقابل المرأة، أو الأب في صورته السياسية ممثلاً بالحاكم. أي إنه في المجال الذي تسود فيه القوة على حساب الحجة»، وهذا ما يجعله يخلص إلى أن

هنا يأتي السؤال: التي تمارس قهرها على الفئات المضطهدة، وعلى رأسها النساء؟

النساء وقود الثورات

لم تتأخر النساء في أي ثورة، سواء ضد الاستعمار أو الأنظمة الشمولية، في النزول إلى الميدان جنبًا إلى جنب مع الرجال، وكافحت المرأة من أجل أن تخرج إلى المظاهرات والاحتجاجات، رغم الحصار الذي كان ولا يزال يُفرض عليها من العائلة.

بالرجوع إلى التاريخ القريب للمنطقة، نجد أن المرأة كانت إحدى عناصر ومفجري ثورات ما سُمي «الربيع العربي»، الذي لم يكن سلسلة من الثورات المطالبة بالعدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد والأنظمة القمعية فقط، بل نقطة فارقة في التاريخ النضالي للمنطقة، خصوصًا النضال النسوي.

حضرت المرأة كمنادية بالاحتجاج والنزول إلى الميدان، وغطت وأوصلت صوت آلاف المحتجين إلى العالم، وساعدت الجرحى وضحايا العنف، وكانت من المنظمين والمشرفين والساهرين على إنجاح الثورات التي هزت المنطقة العربية. وبذلك، تمكنت المرأة من كسر الصور النمطية التي أنتجتها الثقافة الذكورية عنها، ككائن ضعيف غير قادر على المبادرة أو التغيير.

ورغم أن النضال النسوي كان غائبًا تمامًا عن الساحة لسنوات وشهد فترًا عامًا في المطالب، لم يكن هذا عائقًا، بل وخصوصًا في وعيهم، من الصغر.

في بعض الثورات العربية، استُخدمت خطابات دينية وثقافية لإضفاء الشرعية على حجب النساء عن ساحات الاحتجاج، مثل [استشهاد الرئيس اليمني](#) السابق علي عبد الله صالح بفتوى تحريم الاختلاط بين النساء والرجال للحد من مشاركة النساء في المظاهرات ضده، وكان الرد نزول آلاف النساء اليمنيات إلى ميدان التغيير في اليوم التالي.

لم تتجح آليات الحجب والإخفاء في منع نساء البلدان التي شهدت ثورات من تقدم صفوف المحتجين. ففي تونس مثلاً، نزلت النساء من مختلف الطبقات والتوجهات والكوادر المهنية والعلمية، وصولًا إلى الطالبات والعاطلات عن العمل، ومن كُن محصورات في البيت والأولاد، ومنهن [لينا بن مهنى](#)، المدونة المدافعة عن حقوق الإنسان، التي عُرفت بانتقاداتها لنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وهي التي ساعدت بتغطيتها للتظاهرات والأحداث في الأرياف على إيصال صوت المواطن التونسي إلى العالم.

وفي مصر، كانت النساء الآليات والأعمدة التي ارتكز إليها ميدان التحرير، لا من حيث مشاركتهن الحية في المظاهرات فحسب، بل بتسخير الجهود لمد المتظاهرين بالإعانات الغذائية والإسعافات كذلك.

أما مظاهرات النساء اليمنيات و [أحرقهن أربديتهن احتجاجًا](#)، فكانت قبسًا أشعل الثورة اليمنية وأسهم في الانتفاضة. ورغم كل ما تعانيه المرأة اليمنية من انتهاكات لحقوقها، لم تتأخر أبدًا في تلبية نداء الثورة، بل كانت لها الريادة فيها، ودفعت وتدفع إلى اليوم ضرائب رفض الظلم.

وفي البحرين، [تقدمت النساء الموجة الثورية](#) التي نزلت ميدان اللؤلؤة للمطالبة بالتغيير ومحاربة الفساد، و«لعبت المرأة البحرينية دوراً يُفتخر به (...) [فلاقت نصيبها](#) من القتل، والاعتقال التعسفي، والفصل من العمل، والتعذيب في السجون»، مثلما [تقول الناشطة والكاتبة البحرينية أحلام عون](#).

كانت المرأة ملقًا يدعي كل تيار أنه يريد حمايته والمطالبة بحقوقه، أما الآن فقد تشكل لها كيان مستقل تمامًا عن الاثنين.

المراة: وقودها أم رمادها؟

بالرغم من كل هذه الجهود والتضحيات التي قدمتها وتقدمها المراة اليوم في سبيل العدالة، فإنها لا تزال الحلقة الأكثر إقصاءً وتهميشاً حتى من دعاة العدالة الاجتماعية والتغيير، وتدفع ضريبة وجودها ضمن الحركات التحررية والثورية مضاعفةً، فهي ضمن الضحايا والمعتقلين والمفقودين، وذات ردادات الفعل العنيفة للأنظمة السياسية القمعية من بطش وقتل وتشريد، وإضافة إلى ذلك تخضع لآليات تعذيبية أخرى أكثر بشاعة، مثل الاغتصاب والتحرش، التي استعملت دائماً كأدوات عقابية للنساء الذين يخرجون إلى الشارع.

في ميدان التحرير، وقعت النساء والفتيات ضحايا للتحرش والانتهاك الجسدي، وكذلك التعنيف والاعتداءات الجنسية، إلى جانب الاعتقال بالطبع، كما حصل في قضية كشوف العذرية في مارس 2011، حين كشفت قوات الجيش قسراً على عذرية 17 متظاهرة بعد القبض عليهن واحتجازهن وضربهن. وتعرضت 7 منهن للتعذيب الذاتي، مع تجريدهن من ملابسهن وتهديدهن بتوجيه تهم الدعارة لهن.

أبلغت سلوى الحسيني، التي كانت تبلغ وقتها 20 عامًا، منظمة العفو الدولية أنه بعد اعتقالها ونقلها إلى سجن عسكري، أُجبرت هي وكل النساء الأخريات على خلع كل ملابسهن من أجل التعذيب، الذي نفذته امرأة من الحراس في غرفة لها بابان مفتوحان ونافذة. وخلال التعذيب، كان جنديان ينظران داخل الحجرة ويلتقطان صوراً للنساء العاريات.

وتدل شهادات الناجيات من السجون السورية على استعمال الاغتصاب كأسلوب تعذيب ممنهج ضد المعتقلات، إذ تقول إحداهن: «تعرضت للاغتصاب لمدة تزيد عن 15 يوماً، وفي بعض الأيام كان الاغتصاب يتكرر أكثر من 10 مرات يومياً من ضباط وسجانين مختلفين». وتضيف أخرى: «كنا نُجبر على خلع كل ثيابنا ونقف أمامه (ضابط مخابرات) عاريات بالكامل دون أي قطعة لباس على جسمنا».

يعيش المعتقلين والمعتقلات في ظروف تعذيب فظيعة داخل سجون الاستبداد، إلا أن الأنظمة تعتمد لتعذيب النساء وفق آليات ذكورية تنتهك أجسادهن كمسرح للعقاب منذ فجر التاريخ، مثل الإجهاض المميت الناتج عن التعذيب الممارس على المعتقلات اللاتي يحملن نتيجة للاغتصاب الجماعي.

يخيل إلينا أن معاناة النساء تتوقف فور خروجهن من السجن، لكن المجتمعات الذكورية التي نعيش فيها تعاقبهن مرتين، إذ تصيح النساء المفرج عنهن من سجون الطغاة عرضة للنبيذ والوصم الاجتماعي، ويتحملن وزر ما عانينه من اغتصاب داخل المعتقلات.

تحكي إحدى الناجيات من جحيم السجون السورية أنها الآن بالنسبة إلى عائلتها «شاهدة ماتت خلال التعذيب». هي التي قررت ذلك، وهي التي «خلي أهلي فخورين فيني، حرام خليهون يوطوا راسون».

الضريبة الاجتماعية للاعتقال، التي تؤديها النساء فور خروجهن من السجن، تصير بمثابة موت رمزي. تقول المعتقلة السورية مجد الشريجي إن «أغلب النساء يكن خائفات من الخروج من السجن، وخصوصاً المتزوجات، لأن المجتمع لا يرحمهن وينبذهن ويحملهن مسؤولية ما جرى لهن من انتهاكات، وكثير من النساء طُلّقن فور خروجهن من المعتقل».

هكذا تكون النساء وقود الثورات، لكنهن أيضاً رمادها، أكثر من يعيش فيها القمع ويدفع ضريبةها. تأثير الأدوات العقابية التي تمارس على النساء من السلطة، كالاغتصاب والتحرش، لا يقتصر على الناجيات فقط، بل تعاني منه نساء أخريات على فهن «حاملات الشرف» و«سعاة العائلة»، وتعرضهن لمثل هذه الجرائم يجعل كثيرًا

من العائلات، بفعل سطوة الثقافة الذكورية، تفكر في «منظرها أمام الناس» أكثر من التفكير في معاناة المرأة نفسها.

الإقصاء إعادة لإنتاج النظام القمعي

عدم وجود مطالب نسوية تُرفع في كل ثورة وتتبناها شرائح الشعب، وعدم الإنصات لخطاب النسويات، وعدم منح قضايا النساء نفس المساحة والأهمية التي تنالها باقي مطالب الحرية والكرامة في شقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك سيفاقم من معاناتهن. حتى وإن تحققت التغييرات والمطالب التي ترفعها كل ثورة وينادى بها في كل مكان، لكن في وجود إقصاء ممنهج لقضية المرأة، فالنتيجة حتمًا ستكون إعادة للنظام الأبوي وتدوير للقمع.

في حين أنه وحُررت المساحة الثورية من هيكلها الذي تقبده السلطة الأبوية، فإن ذلك سيفتح المجال لتغييرات جذرية تجعل من انهيار النظام مسألة وقت.

تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير بيئة آمنة في المجالين العام والخاص، وإسقاط الامتيازات الذكورية وإعطاء النساء حقوق متساوية ضمن نظام عادل، سيجعل أثر الثورات بليغًا في كل فئات الشعب، ولن نكون أمام سيناريوهات الفشل التي قدمتها ثورات المنطقة.

الوعي بالطبيعة القمعية في مجتمعات وأنظمة المنطقة وما يعانيه الشعب في هذه المجتمعات، دون تسليط الضوء على وضع المرأة والتطرق إليها، يبقى وعيًا ناقصًا مبنياً على المركزية الذكورية والإقصاء والتهميش. و

لأن الثورة السودانية اليوم، وكل ثورة ستنتقل في المنطقة غدًا، معنية أساسًا بمطالبي الحرية والعدالة، نقول إنه لا ثورة دون ثورة نسوية، ولا عدالة دون تحقيق العدالة للنساء، وأي فز على مشروعية المطالب النسوية في تحييد كل أوجه التسلط الذكوري وعدم إفساح المجال لسماع صوت النساء، هو إقبال للثورة نفسها.

أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي



*هدى الخطيب شلق

27 أبريل 2017

ما زال موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار موضوعاً جديلاً يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة. ذلك خاصة في المنطقة العربية التي تشهد حراكاً سياسياً لا بل دموياً حاداً، مما يستوجب استنفار كل الطاقات البشرية لإرساء الاستقرار فيها، بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض التحركات الشعبية في الدول العربية. تلك الدول التي ما زالت تبحث في صراع عنيف عن إمكانية إحلال السلام والتي يجب أن تعد المرأة بطبيعتها داعية أساسية للأمن والامان فيها. علماً بأن تلك المرأة نفسها هي التي دفعت غالباً ثمن الصراعات السياسية على حساب كرامتها وتفتت عائلتها وفقدانها للإمكانية التأثير الفاعل في مجريات الاحداث التي تساهم في تهيمشها، لا بل بتراجع كبير لدورها في ظل التطرف والتحجر الفكري.

قبل تلك التغيرات في المنطقة العربية وفي خلالها ما زال التساؤل الذي يلح علينا دائماً هو أنه على الرغم من كافة الدراسات التي أجريت بشأن المشاركة السياسية للمرأة، والندوات والمؤتمرات التي عقدت لتداول هذه القضية، فما تم إحرازه على أرض الواقع من تقدم يعد محدوداً للغاية.

رغم كل ذلك ثمة تطورات قد حدثت في بعض الدول العربية لا يمكن إغفالها. بعض المجتمعات التي لم تكن تعترف بأي دور سياسي للمرأة بدأت تعين النساء في بعض المجالس والهيئات كذلك البرلمانات بدأت تفسح المجال للمرأة ولو بصورة رمزية ونخبوية. ويمكن القول بصورة عامة أن بعض الحواجز التي كانت قائمة منذ ما يقرب من عقدين قد شهدت تحسناً نسبياً.

لكن ما سبق لا يعني أن الوضع الحالي يدعو للاسترخاء، بل على العكس فإن الوضع الحالي يطرح تساؤلات من نوع جديد بشأن نسبة مشاركة المرأة ومستوى ادائها وكفاءته، ومدى قدرتها على التأثير في الحياة السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني. ومدى صلتها بالنضال القائم من أجل الحريات العامة وحقوق الإنسان في المجتمعات العربية. وهل يمكن تأطير عمل النساء كي يمثلن نصف الهيئة الناخبة. هل المجتمع المدني لديه القدرة على تعبئة النساء والرجال المؤيدين لحقوق النساء لإحداث تغيير في النظرة لأهمية الاستفادة ممن يشكل نصف المجتمع؟

أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة منذ 14 سنة (بجين 1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية. والتزمت بذلك العديد من الدول. لكن ما زال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، سواء من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. وإذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية نجد أن نسبة تمثيلها في الدول العربية تعد من أدنى النسب على مستوى العالم، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت فيما بين الدول العربية في هذا الصدد. بعض الدول لا تسمح بتولي النساء فيها مناصب قضائية، ودول أخرى لم تصل المرأة إلى منصب القضاء فيها إلا منذ فترة قريبة. كذلك أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية محدود للغاية، وتترك بعض الوزارات تحديدا لكي تشغلها النساء. ناهيك عن شبه انعدام وجودها في مناصب المحافظين وفي المناصب العسكرية والأمنية. لا أشك أن هناك جهود عديدة بعد مؤتمر بجين لمشاركة المرأة في صنع القرار، ولكنها ليست بالقدر المطلوب. هناك صعوبات وعقبات على المرأة تخطيها إذا ما ارادت خوض غمار العمل العام. نذكر من هذه العقبات عوامل متصلة بالمرأة نفسها وبوضعها الاقتصادي، وعوامل متصلة بالمؤسسة السياسية، وعوامل متصلة بالمجتمع والثقافة السائدة فيه. وفي سياق العقبات لا بد من التوقف عند بعض النقاط الأساسية: يستوجب التنويه الى الفرق ما بين مشاركة المرأة في العملية الانتخابية التشريعية أو المحلية، وبين المناصب التنفيذية أو القضائية أو غيرها التي تتم بالتعيين.

ان العملية الانتخابية - والمرأة لم تشارك في وضع قواعدها أساسا- تبنى على أساس المنافسة بكافة أشكالها ما بين الرغبة في خدمة الصالح العام وبين العمل على خدمة المصالح الشخصية في الكثير من الأحيان. وفي حين تتطلب هذه المنافسة مراس طويل نجد أن المرأة حديثة العهد بالتعامل مع الآليات الانتخابية. فمثلا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار التلاعب بسقف الانفاق المالي للحملات الانتخابية الذي يحصل في كثير من الأحيان نجد أن المرأة غالبا لا تملك بسهولة حتى المال المشروع للحملة الانتخابية. أضف الى ذلك استعمال النفوذ وتبادل المصالح المادية والسياسية التي تضطر المرأة للتصدي لها ضمن أنظمة غير ديموقراطية. حتى المجتمع نفسه بحاجة الى تثقيف وتوعية ديموقراطية تبدأ منذ التنشئة الأولى بهدف تغيير النظرة النمطية لدور وقدرات المرأة

في صنع القرار. هذا بالإضافة الى بعض أنواع الخطاب الديني المتطرف الذي يؤثر سلباً على تقبل المرأة في الحقل العام.

هناك ظاهرة ملفتة لا بد من التنويه عنها وهي اقدم نسبة من النساء الناخبات على عدم مساندة النساء المرشحات للانتخابات. ان هذا الواقع مرده عدم ثقة الناخبة بالمرأة نفسها وانساقها وراء رغبة الرجل من حولها. كما يؤثر الخطاب الديني المتطرف على توجهاتها. كذلك نرى في بعض الأحيان نوع من المنافسة السلبية لدى بعض النساء وللأسف ممن يدعين مناصرة المرأة.

بناء عليه نحن بحاجة ملحة للتغيير في العديد من المفاهيم للمساهمة في مشاركة المرأة في صنع القرار. ان هذا التغيير مرتبط ارتباط وثيق بعملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والمفهوم الصحيح للمواطنة. لتغيير الوضع الحالي نحن بحاجة الى قوانين انتخابية أكثر عدلاً وأقل تحيزاً، وإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هذه الغاية هي الكوتا، فتطبيق الكوتا يعد أحد آليات تغيير قواعد اللعبة السياسية.

بعض الدول العربية يطبق نظام الكوتا الذي رفع معدل مشاركة المرأة في المؤسسة التشريعية. ولا شك أن الكوتا على مستوى الأحزاب ترفع من مشاركة المرأة في البلديات وفي البرلمان. وعليه، يجب أن تسعى النساء من أجل فرض كوتا نسائية داخل الأحزاب، تماماً كما حدث في ألمانيا وبعض الدول الاسكندنافية. الكوتا كما يعرف الجميع مرحلة ومؤقتة لتعويض المجتمع لا لتعويض عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المجالس النيابية. نظام الكوتا اشارت اليه اتفاقية "السيداو" باعتباره نوعاً من التمييز الإيجابي. ولكن هل قامت الدول العربية بما يتعين عليها القيام به قبل تبني نظام الكوتا؟ فقد اشارت اتفاقية "السيداو" إلى أنه يجب على الدول التي ستطبق نظام الكوتا القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها العمل على تغيير التنشئة الاجتماعية. فنظام الكوتا بطبيعته مؤقت وخطوة على طريق تحقيق المساواة. ونتساءل هل النساء اللاتي وصلن إلى مراكز القرار في ظل نظام الكوتا أحدثن تغييراً ما، أم قمن فقط مثل الرجال بتنفيذ سياسة السلطة القائمة؟ هل غيرن شيئاً في نظرة الرجل إلى المرأة حتى إذا ما ألغي نظام الكوتا يمكن للناخبين من الرجال أن يصوتوا لصالح مرشحات من النساء؟ ما مدى ارتباط الأداء السياسي للمرأة بالقضايا النسائية؟ ما هو نموذج المرأة التي وصلت عن طريق نظام الكوتا إلى المجالس النيابية؟ نتيجة لأن ذلك تم دون تهيئة بيئة حاضنة لفكرة المشاركة السياسية للمرأة تبقى قضية الكوتا قضية خلاف ونزاع داخل أوساط مختلفة من المثقفين والناشطين السياسيين بين معارض ومساند، وكل له خلفيته في ذلك.

جانب آخر لتعزيز مساهمة النساء في الحياة السياسية يرتبط بتعزيز دورها على مستوى الأسرة، وأغلب قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية لا تعزز من وضعية المرأة أو تجعل لها دوراً في صنع القرار داخل الأسرة. ومن ثم، ينسحب الأمر على مساهمتها في الحياة العامة، حيث يكون حضورها أقل وتابعاً للرجل؛ فثمة علاقة ارتباط قائمة بين قوانين الأحوال الشخصية ومشاركة المرأة السياسية،

هذه القوانين "الطائفية" "المذهبية" "الأكثرية" إذا جاز التعبير تقف حبر عثرة دون تعزيز مساهمة المرأة في الحياة السياسية.

ويجب أن تبدأ التهيئة لقيادة واعدة وصحيحة للمرأة بالتنشئة السياسية داخل الأسرة وفي مؤسسات التنشئة السياسية. مطلوب تعديل التشريعات العربية بإسقاط جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعمل على إدماج الاتفاقيات الدولية التي تزيل كافة أشكال التمييز ضد المرأة ضمن التشريعات الوطنية. وعلى الرغم من توقيع كافة الدول العربية على أغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنها لم تدمجها حتى الآن ضمن تشريعاتها الوطنية. وما زالت مؤسسات المجتمع المدني الموجهة نحو المرأة في حاجة إلى مزيد من التنظيم حتى تؤدي إلى تراكم نوعي. فثمة حاجة إلى وضع الآليات التي تمكن المرأة من ممارسة الدور المنوط بها، وكذلك تفعيل هذا الدور. إذن لكي تتجج النساء في الوصول إلى المشاركة في السلطة والبناء الديمقراطي، تحتاج إلى إصلاحات واسعة كلية وليست جزئية. فالواقع في الدول العربية هو واقع أنظمة سياسية أكثر منه واقع مشاركة امرأة أم لا، والأنظمة السياسية اللاديموقراطية لن تسمح غالباً إلا بمشاركة النساء اللواتي تحظين برضا هذا الأنظمة. نحن بحاجة إلى المؤسسات الحامية للديمقراطية وللمجتمع المدني والحريات والحقوق، فنشاط المجتمع المدني هو أيضاً أحد آليات التدريب السياسي للمرأة.

إن العملية الانتخابية بما تتضمنه من فعاليات وممارسات وأنشطة وحشد ومشاركة من قبل مؤسسات المجتمع المدني تعد أفضل مدرسة للتدريب السياسي على الممارسة الديمقراطية وبخاصة بالنسبة للشباب، حتى وإن شابها بعض الممارسات السلبية، وحتى وإن انتهت بفشل المرشحات من النساء لأسباب خارجة عن إرادتهن. أن الانتخابات لا تشكل وحدها الديمقراطية، ولكن الذي نفتقر إليه هو ثقافة الديمقراطية، وهي الثقافة التي يجب أن نسعى من أجل ترسيخها في المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وكذلك عن طريق مؤسسات المجتمع المدني.

يضمن النظام الديمقراطي حصول المرأة على حقوقها، بما يمثله في الدستور والقانون والتعليم والنظام الانتخابي وقانون الأحزاب وكيفية التعامل مع الإعلام الذي يجب أن يكون مستقلاً عن الدولة. كذلك تعزيز الثقافة الديمقراطية وتغيير المناهج، بالإضافة إلى ضرورة وجود الآليات الرقابية، والسعي نحو مفاهيم الحكم الصالح والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وإعطاء الشباب دور رئيسي والاهتمام بالفئات المهمشة.

أما في لبنان فيطرح سؤالاً مهماً للغاية: لماذا لبنان من أقل الدول تمثيلاً للمرأة في البرلمان تحديداً على الرغم من أنه أكثر الدول العربية ديمقراطية؟ فلبنان من بين الدول العربية القليلة التي لديها تداول للسلطة على صعيد

رئاسة الجمهورية ، وفي لبنان هامش واسع من حرية الرأي والتعبير ، حرية صحافة وإعلام، المرأة تتمتع بحرية اجتماعية واسعة، توجد لديها تجربة تعددية حزبية حيث لم يعرف لبنان تجربة الأحادية الحزبية. كيف نوفق إذن بين هذا الانفتاح السياسي الملموس، والذي نعتبره شرطاً لتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبين محدودية مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ هل السبب في ذلك أن اللبنانيون أوجدوا لأنفسهم نوع من الديمقراطية التوافقية، وهذا الطابع التوافقي لا يساعد على بروز دور المرأة؟ أم لأنها ديمقراطية طائفية في المقام الأول إذا جاز الوصف؟

وهنا لا بد من التساؤل عن طبيعة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في لبنان على وجه العموم، والمنظمات النسوية منه على وجه الخصوص، فيما يتصل بحمل عبء قضية المرأة والدفاع عن حقوقها والسعي من أجل تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية. فهل هناك عمل كافٍ من منظمات المجتمع المدني في لبنان التي تعمل على مسألة الحقوق وتسعى من أجل التمكين؟

وقد ذكر ما يلي في مقتطفات من جريدة المدن الالكترونية المستقلة في مقال بقلم الصحفية يارا نحلة، بتاريخ 2016 \6\2

"رصدت" الهيئة الوطنية" تقدماً في نسب ترشح المرأة وفوزها في محافظتي الجنوب وجبل لبنان، وتراجعا في محافظتي عكار ولبنان الشمالي. ففي الجنوب ارتفع عدد المرشحات من 101 إلى 185، والفائزات من 59 إلى 80 بين 2010 و2016. كذلك ارتفع عدد المرشحات في جبل لبنان من 367 إلى 164، والفائزات من 164 إلى 227. في حين شهدت مشاركة النساء في عكار ولبنان الشمالي انخفاضا حادا، على صعيد الترشح من 449 إلى 279، وعلى صعيد الفوز من 229 إلى 138.

وسجلت بيروت، بين المحافظات، النسبة الأعلى لجهة ترشح النساء (19.3% من إجمالي المرشحين)، وفوزهن (12.5% من إجمالي المقاعد). عليه، تفوز العاصمة، بشكلٍ غير مفاجئ، بالنسبة الأعلى لتمثيل المرأة في المجلس البلدي، تليها، من حيث نسب الفوز، محافظة الشمال (7.7%)، ثم جبل لبنان (6.4%)، والجنوب (4.8%)، والبقاع (2.5%)، لتسجل محافظة النبطية النسبة الأدنى من الفائزات في الانتخابات البلدية والبالغة 1.87%.

يمكن، في ضوء هذه النتائج والنسب المتفاوتة، دراسة واقع المرأة في لبنان عموماً بين الأمس واليوم. ويمكن أيضاً مقارنة وضع النساء ونشاطهن وفعاليتهن وفق المناطق، وربما الطوائف. ونظراً إلى تعطل الانتخابات النيابية، تبقى الانتخابات البلدية إحدى أهم المؤشرات على مشاركة المرأة في المجال العام، ومواقع إتخاذ القرار".

ان قراءة هذه الأرقام تشير الى ضعف نسبة التقدم في مشاركة المرأة في صنع القرار حتى على المستوى المحلي. فهل لمفهوم المواطنة أن تعزز من حضور المرأة في الحياة السياسية وتحدث اختراقاً يتجاوز كافة الأعراف والتقاليد والاعتبارات المذهبية والطائفية التي تحول دون تحقيق هذه الغاية؟

من الضروري ان نشئ أجيالاً جديدة من المواطنين تقدر مبدأ عدم التمييز الكفاءة والمساواة وتعرف مفهوم فصل السلطات، ومن هنا يختفي التصويت للمرشح باعتباره وسيطاً بين الناخبين والمؤسسات التنفيذية يقوم بحل مشاكلهم لديها وتسهيل حصولهم على خدمات ومرافق ووظائف من الجهات الحكومية. بحيث تكون هناك آليات قانونية يحصل من خلالها المواطن على حقوقه لدى الجهات الحكومية.

فحين نتحدث عن السياسة يبدو الأمر كما لو كنا نتحدث عن مواقع صنع القرار في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. انما السياسة ابتداءً هي المواطنة وتعبيراتها المختلفة سواءً الانخراط في المجتمع المدني أو ممارسة السلطة، وبخاصة السلطة التشريعية التي يفترض أن تحكم باقي السلطات الدستورية من خلال عملية الانتخاب. بمعنى أن الناخب المواطن هو أساس العملية السياسية، وهذا يعني أن كل امرأة مواطنة لها حق الاقتراع المستقل والترشح. المواطنة تبدأ من ممارسة حق الانتخاب، وليس بالضرورة ممارسة هذا الحق بالنسبة للمجلس التشريعي فقط، بل ممارسته بالنسبة لكل مستويات الإدارة العامة أو الشأن العام، سواءً على مستوى النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني أو المحليات أو المجلس النيابي، أي تولي مسؤولية تمكين أوسع مجموعة من الناس. في هذا الإطار، القيادة تعني أن يمارس الانسان مواظنته، وأن يكون كائناً سياسياً، وأن يتولى مسؤولية ثقة الناس ومناصرتهم في الأسس التي تؤمن لهم العيش الكريم.

على المرأة إدراك هويتها النسوية والمواطنة السياسية في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي يعني أن تنخرط في عمل مدني أو اجتماعي وفي عمل سياسي عام، وهذا يعني أن توجد التنظيمات والمؤسسات والكيانات التي تصبح بمثابة قنوات لمشاركة النساء في الحياة العامة، وأن تنظم النساء في هذا الإطار إلى جانب الرجال من أجل تغيير رؤية الرجل. ان تكاتف النساء بأعداد كبيرة -حتى النساء المغتربات- يعني التحول إلى قاعدة انتخابية عريضة ومؤثرة، وهو الأمر الذي يمكن من التغيير على مستوى التفكير وعلى مستوى الأداء في القاعدة، وعلى مستوى الأداء العام.

بالإضافة الى أهمية الجمع بين نشاط المرأة على مستوى المجتمع المدني والنشاط السياسي سواءً بالمشاركة في الأحزاب أو الاتحادات الطلابية أو النقابات أو الانتخابات تصويتاً وترشحاً، فانه من الضروري اهتمام المرأة بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تعنى فيه بقضايا المرأة، فلا تحصر المرأة نفسها في الاهتمام بقضاياها، وفي الوقت نفسه لا تتنكر لهذه القضايا فهي في نهاية المطاف جزء من المجتمع و عليها أن تحدث تراكما نوعيا في أدائها المتنوع و المتعدد، بما في ذلك ضرورة دعمها في إنجاح حياتها الاسرية مما يدفعها للاستقرار و الابداع. إن استقلال المرأة في كافة أنواع العمل الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي كلها أعمال مهمة جداً ترتبط

ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي وبالسلطة السياسية وبالقائمين على هذه السلطة، كل ذلك في ظل قضاء عادلاً يحمي جميع الحقوق دون تمييز.

إن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة تلزمه مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية، وتلك هي نقطة البداية في المقاربة لهذا الموضوع. ولكي نفهم على نحو جيد مفهوم المشاركة السياسية لابد أيضاً أن نشير، كما تشير عدة دراسات ومرجعيات تحليلية مختلفة، حيث يتطرق الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة من خلال ثلاث مقاربات. مقارنة النوع الاجتماعي وإشكاليته الأساسية هي أن النساء هن الضحية الأولى للفقر والبطالة والامية وضعف المشاركة السياسية على وجه العموم، وبالتالي لابد من تجاوز وتقليل الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة. وهناك مقاربة التنمية التي تركز على ضرورة تشبيك المرأة مع الرجل في المنظومة التنموية. هذه المقاربة ترى أن الهدف الأساسي للتنمية هو الاقتصاد، ومن ثم فإنها تنظر إلى المشاركة السياسية للمرأة والرجل على حد سواء من هذه الزاوية. ولكن في حدود مطلع التسعينات من القرن العشرين برز مفهوم التمثيل السياسي للمرأة، ثم في مطلع الألفية الثالثة برز مفهوم أنسنة التنمية، وهنا يتم التشديد على أن إنسانية الفرد توجب له المساواة بغض النظر عن النوع. أما مقاربة حقوق الإنسان فهي قائمة على إنسانية الفرد وحقه في التمتع بكافة الضمانات المنصوص عليها في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

لتعزيز الدور القيادي للمرأة لا بد من الاهتمام بعدة نقاط منها:

- دعم عملية التحول الديمقراطي ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة.
- الاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية وعدم التمييز والحق في الاختلاف والتعددية وقبول الآخر ومفاهيم النوع الاجتماعي.
- التعريف بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.
- الانتخابات النزيهة التي تضمن التداول السلمي للسلطة الذي يمثل رافعة أساسية من روافع الديمقراطية.
- تغيير الإطار القانوني الذي يحكم المشاركة السياسية على وجه العموم ومشاركة المرأة على وجه الخصوص.
- مسألة الكوتا لكونها إجراء مؤقت إلى حين يعتاد المواطنون على رؤية المرأة في مواقع السلطة، سواء كانت الكوتا على مستوى الأحزاب أو نص عليها القانون.
- إنشاء صندوق لتمويل الحملات الانتخابية وتمويل المرشحات، سواء جاء هذا التمويل من قبل نخب نسائية وسيدات ثريات، أو أن يكون تمويل الحملات الانتخابية لغير المقتردين وللنساء على وجه الخصوص من المال العام.
- أهمية تدريب النساء حتى لا تصل النساء غير مؤهلات إلى المناصب القيادية.

- أهمية الجمع بين النشاط على مستوى المجتمع المدني والنشاط السياسي سواء بالمشاركة في الأحزاب أو الانتخابات تصويتاً وترشحاً.
 - ضرورة اهتمام المرأة بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تعنى فيه بقضايا المرأة، فلا تحصر المرأة نفسها في الاهتمام بقضاياها، وفي الوقت نفسه لا تنتكر لهذه القضايا فهي في نهاية المطاف جزء من المجتمع.
 - مسألة التراكم في العمل السياسي والعمل العام بحيث يتم التدريب على العمل السياسي منذ مراحل مبكرة.
 - مساندة المرأة للمرأة في الانتخابات.
 - تقديم المساندة للسيدات اللاتي تشغلن مواقع قيادية أو مؤهلات لشغل هذه المواقع، سواء كانت المساعدة تقنية أو إعلامية.
 - تعزيز مستوى مؤسسات المجتمع المدني بحيث تكون منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق المرأة تراعي هذه المسألة في تكوينها وطريقة عملها.
 - تحضير جيل من النساء القادرات على الحضور والتأثير بحيث تستطعن تحقيق إنجازات.
 - التواصل مع خبرات محلية وخارجية
 - التأكيد على أهمية دور المرأة في عملية صنع السلام وعمليات المصالحة وحل النزاعات قياس تقدم المرأة من عام لآخر على مستوى الحياة العامة .
- وختاماً، لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صياغة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار، فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية.

المجتمع المدني كأداة مقاومة: مركزة الفرد في التغيير الاجتماعي



*نور أبو عصب
15 أكتوبر 2020

أسعى في هذا المقال إلى توسعة تعريف المجتمع المدني، ليشمل جميع الفئات الفاعلة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً خارج منظومات الدولة القائمة، وأعتبر أن المجتمع المدني يشمل كل من يسعى إلى عدالة اجتماعية شاملة و/أو تخفيف وطأة وشدة القمع. وقد تتمثل تلك الفعالية بنشاط فردي، أو على مستوى العائلة أو الحي أو المجموعات والتجمعات. ويشمل ذلك التعريف أيضاً الثورات والحركات السياسية المقاومة، والمبادرات والممارسات الفردية التي تصب بشكل أو بآخر في مساحة تحدي الظلم والقمع. وفي ذلك أستند إلى مفاهيم نظرية الفوضى، التي تفترض أن القدرة على التغيير غير محصورة في أصحاب وصاحبات المناصب والسلطة، بل هي متوزعة بيننا كأفراد بأشكال وطرق مختلفة. ويسعى النهج الفوضوي إلى تحدي وجود هرميات غير تطوعية أو متوافق عليها فيما بيننا. تستخدم غالب الأدبيات، وتحديداً في اللغة العربية، مصطلح المجتمع المدني لوصف العمل المنظم أو المنظم، الذي يتمثل عادةً في المؤسسات والمجموعات المسجلة وغير المسجلة، والتي تتواجد في مساحة تُعتبر إلى حد ما خارج إطار العائلة والأسواق الاقتصادية والدولة (WEF, 2013)، وتشمل تعريفاتٍ أخرى للمصطلح منظمات ومؤسسات بأشكال مختلفة، مثل المؤسسات الدولية والوطنية والمحلية، والتجمعات العضوية غير المنظمة أو المُؤسسة، والشبكات والنقابات والحركات الاجتماعية الشعبية وغيرها (Cooper, 2018)، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية غير الربحية، والمجموعات الافتراضية الناشئة عبر الإنترنت، والمؤسسات الدينية أو الروحانية أو المبنية على الإيمان، والقطاع الخاص الذي يخدم رسالة عدالة اجتماعية، والتجمعات القاعدية والتعاونيات التي قد تكون تجارية، ونوادي الشباب والشابات والمنصات الإعلامية من راديو وتلفاز ومواد مطبوعة أو منشورة إلكترونياً والمؤسسات البحثية والأكاديمية وغيرها (WEF, 2013). ولكن على الرغم من هذه التعريفات الواسعة

والشاملة، إلا أنه بإمكاننا اعتبار حصر المصطلح في هذه الكينونات ممارسةً تهميشيةً للفئات المجتمعية التي تسعى نحو العدالة، والتي لا يُكتب عنها عادةً.

بينما تحتوي مظلة تسمية «المجتمع المدني» الكثير والعديد، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة عادةً ما يُستخدم لوصف نقابات العمال والمنظمات المجتمعية والتجمعات المهنية والمؤسسات غير الحكومية في الشمال العالمي (VanDyck, 2017). وأما في المناطق الناطقة باللغة العربية، فقد أصبح مصطلح المجتمع المدني يُستخدم حصراً لوصف المنظمات غير الحكومية، المحلية والوطنية والدولية والعبارة للأوطان منها، والتي تعمل تحت إطرارات إنسانية/إغاثية، أو إطرارات حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، أو إطرارات توفير خدمات لتغطية عجز الدولة في تلبية سبل العيش الأساسية للمواطنين والمواطنات من مأوى وخدمات صحية وتعليم، أو توفير خدمات لفئات لا تُحسب تحت مظلة المواطنة مثل اللاجئين واللجئات. في هذا المقال أحاول إلقاء الضوء على بعض إشكاليات احتكار مصطلح المجتمع المدني من قبل الجهات التي تعتمد في عملها على تمويل، فنلك تهمش وتستولي على كدح مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة اجتماعياً، وكذلك ألقى الضوء على التناقض ما بين عمل تلك المؤسسات وتعريف المجتمع المدني من وجهة نظر السعي نحو العدالة، وأحاول في هذا الإطار ربط هذه الإشكاليات بالتعقيدات السياسية الموجودة في المناطق الناطقة باللغة العربية عامة، وتلك المرتبطة بسوريا على وجه الخصوص.

أبني هذا المقال على الفهم القاعدي للتغيير الاجتماعي والسياسي، الذي يحلل القوة الاجتماعية/سياسية على أنها غير محصورة في مواقع القوة والسلطة أو النخب السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وأعتبر التغيير الاجتماعي الإيجابي عملية مجتمعية متكاملة تبدأ من المستوى الفردي لتمتد نحو المستوى التنظيمي. وعلى ذلك أجادل بأن علينا اعتبار المجتمع المدني امتداداً للمستويات المجتمعية المختلفة، واعتباره أيضاً عمليةً مجتمعيةً تشاركية، لا كينونة ثابتة. فمن خلال هذا المنظور، يمكننا فهم أبعاد المجتمع المدني وديناميكياته بشكل أوسع وأكثر دقة، يشمل أيضاً النشاط المجتمعي غير المُؤسس أو غير المركزي. ونصبح بهذا المنظور أكثر قدرة على إدارة توقعاتنا من المنظمات غير الحكومية، المحلية والوطنية والدولية والعبارة للأوطان التي تعتمد على تمويل خارجي، ونكون واعين وواعيات على محدودية أثرها.

اتفق العديد من المفكرين على أنه كلما اتسع مفهوم المجتمع المدني اتسع إطار الحريات والتكافؤ في توزيع الموارد (Habermas, 1992; Havel, 1993)، فإذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار وسعينا نحو توسيع مفهوم المجتمع المدني عبر العمل على إدراك الأفراد للقدرة التي يمتلكونها على التغيير، سنخلق دافعاً للتغيير على مستوى القاعدة، وستكون تلك خطوة نحو خلق تغيير مجتمعي تحويلي على مستوى الخطاب على الأقل.

في منتصف القرن العشرين، وتحديداً مع امتداد منظومة الدولة والشعب أو nation-state إلى ما يُسمى بالعالم البوستكولونيالي أو ما بعد الاستعماري، شدد الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو على أهمية المجتمع المدني

للتصدي لاحتكار منظومة الدولة للقوة والحكم، ولكن مع الوقت بدأ فوكو بنقد القدسية الملقاة على المجتمع المدني، فهو غير منفصل عن منظومة الدولة وسياساتها وإنما يمكن اعتباره موقفاً من مواقع القوة أيضاً (Provenzano, 2016). فكما جادل حسين يوسف بوكير (2016)، حاول فوكو بتحليلاته للمجتمع المدني ومنظومة الدولة فتح باب اعتبار التذويت والتركيز على الذات الفردية والقيادة من خلالها نوعاً من أنواع المقاومة لمنظومة الدولة القائمة وجزءاً من المجتمع المدني، الذي من الجدير به أن يُستخدم كأداة تحليلية مقاومة وكعملية اجتماعية متكاملة، بدلاً من اعتباره موقفاً ثابتاً يتمثل بكيونونات ثابتة كذلك. وعلى ذلك أيضاً، لا يمكننا اعتبار أي كينونة متشكلة من مجموعة خارج إطار الدولة مترفعة عن الممارسات القمعية، حتى ولو كانت مضادة لسياسات الدولة، فبإمكان تلك المجموعات إساءة استخدام القوة ناحية أفراد في داخل أو خارج المجموعة تلك، وفي كثير من الأحيان تكون تلك المجموعات التي تدّعي المساحة المدنية متواطئة مع الأنظمة القمعية. كما لا يمكننا التفكير بالمصطلح باللغة العربية دون التفكير في المعاني التي تعكسها كلمة «مدني» في سياقات مختلفة، ففي سياق سوريا عادة ما يستخدم المصطلح كمضادٍ لـ«عسكري»، وفي إطارات أخرى كمضاد لـ«سياسي». في لبنان تُستخدم كلمة مدني لوصف الجهات التي لم تشارك في الحرب الأهلية، وفي مصر تُستخدم لوصف المناهضين لحكم العسكر، أما في إطارات أخرى قد تستخدم كلمة مدني كمضاد لـ«قَبلي» أو «قروي» (Abu-Assab, Nasser-Eddin and Seghaier, 2020).

في الإطار السوري، تطور المصطلح تحديداً تحت مظلة مشاريع تطوير ودعم «المجتمع المدني» بحسب تسميات غالب الممولين في ذلك الوقت، من وجهة نظر أن غالب المؤسسات تلك هي مضادة للنظام البعثي السياسي والعسكري. ولكن التناقض المعرفي في هذه التسمية يكمن في أن العديد من المؤسسات والتجمعات التي تشكلت بعد ثورة عام 2011 كانت عند نشوئها مُسيّسة وسياسية، ولكن ومع الرغبة الدولية بالتوصل لحل سياسي من خلال المفاوضات، تولدت رغبة لدى المجتمع الدولي بجعل تلك المؤسسات التي أصبحت تدّعي تمثيل المجتمع المدني حيادية سياسياً، وبدأ الممولون ببرامج تسعى نحو تحييد المجتمع المدني من إطار السياسة العامة.

لا يمكننا النظر إلى ذلك التغيير دون اعتباره تحييداً وتقويضاً لأثر المجتمع المدني على التغيير السياسي، ومن السهل تحقيق ذلك التحييد، فتلك المؤسسات تعتمد بشكل اقتصادي مباشر على منظومات دول للقيام بعملها، أما العاملون والعاملات فيها فتعتمد قوتهم على ذلك التمويل أيضاً. ومن تبعات هذا التحييد تغييب الصوت المضاد لمنظومة الدولة القمعية، وتغييب المساهمة القاعدية في التغيير السياسي والاجتماعي. كما يسهُل ذلك أيضاً، تحديداً، في إطار احتكار المؤسسات غير الربحية وغير الحكومية، التي تعتمد على المركزية في السلطة، لساحة المجتمع المدني. فلو ساهمت تلك المؤسسات في توسعة ذلك المفهوم ليشمل النشاط الفردي على مستوى القاعدة لما كان من السهل احتكاره ولا تحييده ولا تغييب الأصوات المتنوعة المناهضة للقمع. إذ يمكن لتلك المؤسسات

المسجلة، والتي تعتمد على تمويل، لعب دور أساسي في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي عبر مركز القاعدة والأصوات الأكثر تهميشاً، وجعل أطر عملها أكثر تشاركية تعنتي بالتدنيوت والفرديانية. ومن المهم التوضيح أنني أقصد بكلمة فردانية هنا الاحتفاء بالاختلافات الفردية بيننا، التي تجعلنا جميعاً فريدين وفريديات ومختلفين ومختلفات عن بعضنا، لكل دوره ومساهمته المجتمعية التي إن اختلف شكلها فإنها لا تختلف في قيمتها المالية ولا المعنوية، ولا أقصد الانطواء الفردي على الذات أو الأنانية أو مركزة النفس ومطامعها وورغباتها على حساب الآخرين والأخريات، المرتبطة بشكل كبير بالرأسمالية على طريقة الغرب.

يتكون المجتمع من شبكة من العلاقات الاجتماعية، وتُدعى الطرق التي تتشكل عبرها العلاقات عمليات اجتماعية، وبذلك لا وجود للمجتمع دون وجود عمليات اجتماعية بيننا كأفراد، تمتد لتصل إلى المستوى المجتمعي الأوسع. أستحضر العديد من الأمثلة من سوريا ومن فلسطين، حيث عبّر عاملون وعاملات في المؤسسات التي تحتكر ساحة «المجتمع المدني» عن عدم الرضا عن العمل الذي يقومون به من ناحية الأثر المجتمعي، ولكن كان العديد منهم يكرر أنّ ما يجعلهم مستمرين ومستمرات هو قدرتهم على التأثير في حياة أفراد من حين لآخر. لعل التذكير بذلك مهمّ في فترات بأس سياسي سائد في المناطق الناطقة باللغة العربية، ولكن من المهم أن نتذكر دوماً أن توسعة حيز المجتمع المدني وفهمه كعملية مجتمعية شاملة على كافة المستويات أداة هامة في سعينا نحو العدالة.

بناء على ذلك، تحت أنظمة الحكم الديكتاتورية والفاصلة، يمكننا اعتبار المجتمع المدني مجموعة الفئات المضادة لظلم الدولة، والتي تسعى نحو تفويض هيمنة الدولة على السلطة والعنف. ولكن في وقتنا الحالي نجد مؤسسات تستلم تمويلات من الدول لتبويض صورتها، كما هو حال ما يُسمى بالمجتمع المدني في الإمارات والسعودية. وفي مصر بات حيز ما يُسمى بالمجتمع المدني يضيق تدريجياً تحت حكم السيسي العسكري، في ظل تضيقه لمساحة الحقوق الفردية. أما في الأردن على سبيل المثال، تعمل المؤسسات بالحدود التي تسمح بها الدولة، وقلّ ما تتواجه معها أو ضدها. في هذه الحالات، يعتبر احتكار مصطلح المجتمع المدني من جانب تلك المؤسسات استيلاءً على الأصوات الحقيقية التي تسعى وراء العدالة وتتصدى للقمع.

تردّدت قصص عديدة على وسائل التواصل الاجتماعي عن ممارسات قمعية تتم في داخل المؤسسات التي تحتكر ساحة المجتمع المدني، وتحديداً في لبنان وفلسطين، مثل التحرش والتنمر والاستقواء وغيرها من أنواع الأذى والإساءة، وعن سوء التعامل مع تلك الحوادث، ففي واحدة منها استقال مجلس إدارة بأكمله بسبب ممارسات إدارية سيئة، ولكن بقيت المؤسسة والإدارة كما هي متلقية للتمويل ومستمرة في الإساءة. ويدلنا ذلك على أن تلك المؤسسات ليست مؤهلة ليتم اعتبارها كجزء من المجتمع المدني، فإن كانت غير قادرة عن توفير عدالة على مستوى فردي، لن تكون بريئة في سعيها نحو عدالة اجتماعية. قد تشبه تلك الممارسات ممارسات الأحزاب السياسية، إذ تُهمّش أصوات النساء وعادة ما تكون معادية لتواجد النساء في تلك المساحة الذكورية

المشحونة بالعدوانية، وتدّعي في الوقت ذاته التزامها بمبادئ عادلة، فحتى الأحزاب اليمينية العنصرية تدعي أنها تسعى نحو شكل من أشكال العدالة، عادة ما يكون أحادي الأبعاد يفيد مجموعة دون الأخرى ويظلم فئات واسعة في المجتمع وله مطامع مالية واقتصادية.

ويمكننا الاستنتاج من ذلك أن العديد من المؤسسات التي تصنف تحت تسمية المجتمع المدني لا تتوافق مع معنى أو دور المجتمع المدني بالسعي نحو العدالة، فبعضها متواطئ وبعضها الآخر له مصالح ومطامع، وبعضها يعيد إنتاج الظلم والقمع وبعضها الآخر يعمل بنكاتف مع أنظمة الدولة القامعة. ولعل من المهم هنا أيضاً التذكير أنه حتى لو كانت هذه المؤسسات غير متواطئة ومخلصة في سعيها وراء العدالة، إلا أنها بشكل أو بآخر تعمل من خلال إطار الدولة لا خارجه. فعلى سبيل المثال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1984، يفرض الاستعمار الصهيوني على المؤسسات الفلسطينية التسجيل كـ«مؤسسات إسرائيلية» لكي تتمكن من الاستمرار في عملها في خدمة شعبها، وتُعتبر المؤسسات الفلسطينية تحت هذا الإطار «مؤسسات أقيليات» تعمل تحت إطار تعترف من خلاله بشرعية المُحتل الصهيوني. ولا تنصّب المشكلة في ذلك وحسب، فعلى مستوى التاريخ سيتم اعتبار تلك المؤسسات «إسرائيلية» ومن خلال احتكارها لـ«صوت» المجتمع المدني ستهشم المقاومة الفردية الفوضوية الفلسطينية من التاريخ. ولم أتطرق للمثال الفلسطيني لأنتقد أسلوب البراغماتية أو العملية، وإنما لأشير أن لهذه المؤسسات سقفاً ومحدودية، وأنها باحتكارها لساحة المجتمع المدني وادعاءاتها بالتمثيل تعيد إنتاج المنظومة القمعية التي تدعي مجابقتها، فهي تخدمها بشكل غير مباشر، وتهشم أصوات المقاومة الفلسطينية الفردية الساعية نحو عدالة.

هذا ومن أهم إشكاليات المؤسسات التي تحتكر ساحة المجتمع المدني في المنطقة ادّعاؤها التمثيل، فسيكون من الأصدق والأدق لو وضحت تلك المؤسسات محدوديتها وعزفت عن ادعاءات التمثيل، لأن غالب المؤسسات غير منتخبة وتتشكل عن طريق عمليات وعلاقات اجتماعية لها أبعاد مختلفة بحسب السياقات. سيكون ذلك الاعتراف مفيداً للمؤسسات ذاتها، ذلك أنه سيجعلها أكثر شفافية وسيكسبها بالتالي ثقة الفئات التي تخدمها، وستترك حيزاً مفتوحاً للاختلاف وظهور أصوات مضادة في حال عززت هي ذاتها عن تخطي العقبات التي قد تعترضها. ومن خلال ذلك ستتمكن تلك المؤسسات حقاً من بناء قواعد اجتماعية، ومن خلق حاضنات تهدف إلى توسيع دائرة وحيّز المجتمع المدني وفهمه كعملية مستمرة لا بداية ولا نهاية لها.

كان مضحكاً ومبكياً أن تطلب عدة مؤسسات «مجتمع مدني» فلسطينية العام الماضي تنظيم وقفة احتجاجية، وأن لا تتمكن تلك الجمعيات التي يفوق عمر البعض منها عشرين سنة تجميع أكثر من بضع عشرات، فعلى الرغم من العمل المستمر على مدى سنوات لم تتمكن تلك المؤسسات من بناء قواعد وحاضنات اجتماعية تتمثل في ولاءات فردية طوعية. ويجعلنا ذلك نتساءل: ما هي الآليات التي كانت تعمل من خلالها تلك المؤسسات إذا

لم تتمكن من حشد فئات مجتمعية يفترض منها خدمتها وبناء الخطاب فيها؟ ما زالت تدعي الكثير من تلك المؤسسات أن لها قواعد شعبية واسعة، لعلها غير مرئية أو مختبئة في بيوتها، تظهر فقط عند الحاجة الماسة.

في الإطار السوري، من المهم للغاية لمؤسسات المجتمع المدني فرض صوتها السياسي والمُسييس على من يحاول تحييده، والعمل نحو كسر الثنائية التي خُلقت ما بين «المدني» و«السياسي»، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فسعي المجتمع المدني نحو العدالة أمرٌ سياسي، كما يمكننا اعتبار سطوة الدولة أمراً سياسياً أيضاً. ولذلك من المهم عدم التخلي عن الطبيعة السياسية للمجتمع المدني. ففي القرن السابع عشر لم يقسم الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (Locke, 1688) المجتمع إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، بل اعتبرَهما كينونة واحدة، ولعل هذا المنظور هو الأسلم لفهم الحراك المجتمعي المقاوم للقمع والساعي نحو العدالة في وقتنا الحالي، فحياتنا جميعاً سياسية ومسييسة ولا يمكننا فصلها عن الإطار العام. ومن المهم للغاية، بل من الضروري للتصدي للأنظمة القمعية، أن تسعى المؤسسات نفسها إلى الحد من احتكار مساحة المجتمع المدني وتوسيعها عن طريق مَرَكزة الفرد على مستوى القاعدة، والتوقف عن ادعاءات التمثيل لفئات مجتمعية واسعة، والاعتراف بمحدودية أثرها وعملها والسعي نحو توزيع الموارد والقوة لا التنافس عليها، والقضاء على الممارسات القمعية التي تحدث في داخلها كذلك لكي تكون مؤهلة لتُصنّف كجزء من المجتمع المدني بوصفه أداة مقاومة وعملية اجتماعية متكاملة.

مؤسسة جنوية حرة

المجتمع المدني ومأسسة الحركات النسوية



*نوف ناصر الدين

15 أكتوبر 2020

يُعبّرُ هذا المقال عن انعكاسات تولدت من خلال محادثات ونقاشات مع صديقات وزميلات، من أقطار مختلفة في المناطق الناطقة باللغة العربية، وعن حركات العدالة الاجتماعية عامة والنسوية بشكل خاص. عبر عملي على بناء حركات نسوية في مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان في سوريا وفي مناطق أخرى ناطقة بالعربية، أعرض في هذا المقال ملاحظات عامة من سياقات مختلفة عن أشكال الحركات وسيرورة تطورها والتناقضات الموجودة فيها بسبب ربطها بالمجتمع المدني والسياسات النيوليبرالية. ترتبط تلك الملاحظات بشكل كبير بظاهرة مأسسة الحركات النسوية نتيجة السياسات الدولية التي تُرسِّخ المفاهيم الرأسمالية على حساب العدالة الاجتماعية، وعلى حساب العدالة في التوزيع وفي الوصول إلى الموارد بكافة أشكالها. تتمثل تلك السياسات في المجتمع الدولي وادعاءاته الصورية بأنه، وبلا أي أجندات ذات مطامع اقتصادية ولها أثر سياسي، معنيٌّ بترسيخ مفاهيم الحقوق والمساواة والحريات. أرى أنه لا يمكننا إلقاء اللوم في هذا على المجتمع الدولي وحسب، فتنبّي خطاب المجتمع الدولي ظاهرة باتت منتشرة ما بين النشطاء والناشطات وبين المجموعات والجمعيات التي تدّعي في عملها أنها تجابه تجليات القمع. ولا يقتصر ذلك على الشأن السوري، وإنما نرى تفشي هذه الظاهرة في فلسطين ولبنان والعراق والأردن وغيرها. أدّى تفشي هذا الخطاب إلى المساهمة في خلق ثنائيات وسياسات هوية من شأنها تفويض عمل الحراك وعرقلة وصوله إلى النتيجة المرجوة منه، وزادت كذلك من تفتيت صراعاتنا ونضالاتنا المتقاطعة وخلقت حدوداً رمزية تتمحور حول «خاصية السياقات»، من شأنها أن تمحو من مخيلتنا أثر المنظومة العالمية القامعة ومساهماتها في ترسيخ الظلم والعنف والقمع، ومن شأنها كذلك الحد من قدرتنا على محاربة جذور القمع التي تؤثر علينا جميعاً بغض النظر عن أماكن تواجدها أو أصلنا أو انتماءاتنا أو الهويات التي نُعرّف أنفسنا بها.

تأتي تصوراتي وتحليلاتي الواردة في هذا النص مما لا يقل عن خمس عشرة عاماً من الخبرة في المناطق الناطقة باللغة العربية، وما لا يقل عن ثماني سنوات من العمل في الشأن السوري عبر مركز التنمية والتعاون

عبر الأوطان. في هذا المقال، أعرضُ بعض الإشكاليات التي تعرقل عمل الحراك النسوي، في سوريا وفي دول الجوار على حد سواء، بسبب مأسسته وربطه بالمجتمع المدني الذي يتأثر بدوره بأجندات المجتمع الدولي.

سياسات الهوية: ما بين العمل النسوي والنسائي

يعني لي العمل النسوي كثيراً على مستوى شخصي ومهني وسياسي. ولعل أكبر الإحباطات التي واجهتني خلال سنوات عملي في هذا المجال هي اللغظ الكبير ما بين العمل النسوي والعمل النسائي. أعرّف العمل النسوي بأنه سعي نحو عدالة اجتماعية شاملة عبر أخذ جميع أوجه القمع، كالأسمالية والاستعمار والنظام الأبوي البطريركي ومنظومة الدولة، بعين الاعتبار دون إغفال واحد على حساب الآخر. بذلك، ومن منظور تقاطعي، لا يُركِّزُ العمل النسوي على النساء وحسب، وإنما يعتبر قضايا النساء جزءاً لا يتجزأ من مجموعة مطالب ساعية نحو عدالة تقاطعية للجميع، من المهاجرين والمهاجرات وذوي وذوات القابليات الجسدية والعقلية اللامعيارية واللاجئين واللاجئات والطبقات الكادحة وغيرها من الفئات المهمشة لأسباب مختلفة. وعلى ذلك، ينبغي على الحراك النسوي أن يكون شاملاً لجميع أنواع وأشكال العنف والقمع، وأن لا يركز على جزئيات صغيرة بحدود المسموح به في إطار المجتمع المدني المُماسس والمُتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأجندات التمويل، إذ عادة ما يطلب منا الممولون التركيز على فئات مجتمعية معينة لها هويات واضحة وتنتمي لمجموعات من الممكن التعميم عن تجاربها مثل النساء واللاجئين واللاجئات و«الأقليات» الجنسية.

من الإشكاليات الأساسية لدى ما يُسمى بالعمل النسوي الحالي تركيزه على خلق هويات محددة للنساء ومجزأة، وكأنهنّ فئة واحدة، ويتم التعميم على تجاربهن دون حرص، ومن ثم يتم التركيز على تلك الهويات بدلاً من التطرق إلى كافة مسببات القمع، التي يمكن أن يتم تشميل أجندات المجتمع الدولي فيها. على سبيل المثال، بالتركيز على مشاريع تحت مسمى «دعم النساء» أو «تطوير قدراتهن» أو «المشاركة السياسية للنساء»، نعيد إنتاج الصور النمطية عن النساء وكأنهنّ: أولاً فئة واحدة متشابهة وتجليات القمع الواقعة عليهنّ هي ذاتها، ثانياً أنهنّ ضحايا بحاجة لإنقاذ، وثالثاً بهذه الطريقة يتم تميع القضايا بشكل يُخفّف من مسؤولية الأنظمة القمعية ودورها. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هذه البرامج إلى إظهار النساء وكأنهنّ متلقيات سلبيات للقمع وضحايا لا حول لهنّ ولا قوة، مخففة بذلك دور المنظومات القمعية وملقية حمل النضال على النساء أنفسهن. لا نعمل بذلك إلا على عوارض المشكلة، لا على جذور القمع من أساسها. ويؤدي ذلك إلى زيادة النمطية المغلوطة، وكأن الرجال ليسوا بحاجة إلى تمكين ودعم كالنساء، ليعاد بذلك إنتاج تصور عن النساء وكأنهنّ «أقل قدرة»، أو «أضعف» من الرجال. كما تخلق سياسات الهوية ثنائيات ما بين النساء أنفسهنّ وما بين الرجال والنساء، وكأن جميع النساء مقموعات وأيضاً كأن المسبب الأساسي للقمع هو الرجال، ولا يتم التطرق للمنظومات القمعية بحد ذاتها كمنظومة الدولة أو الرأسمالية الاقتصادية والثقافية. وبالتالي يتم التعامل مع كل النساء كأنهنّ فئة واحدة دون التطرق للتجارب الحياتية المختلفة مثل تجارب ذوات الأداءات الجندرية وذوات الممارسات الجنسية

اللامعيارية. أما إذا تفكرنا بالنسوية، كحراك عدالة اجتماعية لا كمشاريع تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، فعلى بناؤه من منظور أن الشخصي هو السياسي عبر التركيز على تسييس التجارب الشخصية والتجارب اليومية، بشكل يبتعد عن خطاب ولغة المجتمع الدولي وعن الخطابات الحقوقية النخبوية، ويتمحور حول وجهة نظر الأقليات السياسية. بكلماتٍ أخرى، علينا أن نكون واعين وواعيات إلى أن التوزيع والوصول إلى الموارد بكافة أشكالها أمر مرتبط بالمنظومات السياسية التقليدية التي تخلق طبقات اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة بغض النظر عن الجندر أو الجنس أو الجنسية وغيرها من العوامل الفارقة. إذا ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار، فعلى الحركات النسوية دوماً مركزة صوت الأقليات في سُلّم الأولويات في مطالبها. وأقصد بالأقليات في هذا الإطار الفئات المجتمعية المهمشة لا بسبب قلة عددها، وإنما بسبب العراقيل التي تحد من مناليتها للموارد الاقتصادية والثقافية والمعرفية والبشرية والبيئية، بما يؤدي إلى خلق أشكال مختلفة من انعدام المساواة والظلم والعنف. بتجنب هذه الإشكاليات في حركاتنا، نتمكن من خلق تغيير اجتماعي لا يعتمد على مؤشرات كمية تعزز من استخدام النساء كديكورات أو مجرد رموز في مناصب سياسية أو في مؤسسات المجتمع المدني، دون أثر نوعي في سعينا نحو عدالة اجتماعية تقاطعية شاملة.

اللغة

تُعتبر اللغة جزءاً أساسياً وأداة هامة لخلق خطاب حول حركاتنا الساعية إلى العدالة الاجتماعية. تدفعنا مأسسة الحراك النسوي من خلال منظمات المجتمع المدني إلى استخدام لغة معينة مفهومة في هذا الإطار ومتلائمة مع أجندات المجتمع الدولي، وليست بالضرورة مرتبطة بالسياقات. فبتنا نصيغ أهداف حركنا بمؤشرات مرتبطة بإطارات منطقية (logical frameworks) ومخرجات ونشاطات وأهداف مشاريع، لا بتغيير مجتمعي حقيقي يمس جميع فئات المجتمع المهمشة ولا يحصر الموارد بأيدي الطبقة السياسية. تم تفكيك العدالة الاجتماعية إذن، وتقطعت أشلاؤها ما بين مشاريع تعميم الجندر والتمكين الاقتصادي والسياسي، خالقين بذلك لغة نخبوية لا تصل ولا تُفهم خارج إطارات المجتمع المدني. وعادة ما تكون اللغة المستخدمة في هذه الأطارات هي اللغة الإنجليزية، التي لا تصل إلى جميع الفئات المجتمعية المعنية ولا تعبر عن الممارسات المرتبطة بالسياقات المختلفة، وتكون بهذا الشكل خادمة لفئة معينة على حساب فئات أخرى. وتقوض هذه المأسسة من مطالب النساء وأصواتهن عبر تعليق مطالبهن بمصطلحات ومفاهيم مرتبطة بالمجتمع الدولي والممولين، حتى أصبح الغضب النسوي مرفوضاً وكأنه تعبير عن مشاعر غير شرعية أو عقلانية. تؤدي هذه العوامل جميعها إلى جعل قبلة الحراك النسوي المأسس لغة للتمويل والأجندات الدولية. وتجعل من الحراك النسوي «حراك بروبوزال»، لا حراكاً معبراً عن الغضب في مواجهة العنف والقمع. وبذلك يتم تحويل حيواتنا ونضالاتنا اليومية إلى عدد محدد من الكلمات يتسع في صندوق «ملخص المشروع» في طلب التمويل، وعلينا اختزال خلفية الحراك في عدد محدود من الأسطر.

وتخلق هذه اللغة أيضاً طبقيّة ونخبوية ما بين النساء أنفسهنّ، إذ تخلق ثنائيات ما بين النساء العاملات في مجال المجتمع المدني أو في المجال السياسي وغيره والنساء الفاعلات من خلال حياتهنّ اليومية خارج هذا الإطار. وتؤدي هذه الطبقيّة التي تخلقها لغة المجتمع المدني إلى فصل عمل المجتمع المدني عن لغة العامة وجعل العمل محدوداً في فئات ضيقة من المجتمع، ويصبح للنشاط أو الحراك شكل واحد مرتبط بالمؤسسات. ويفتح هذا باب المزادات على ماهية العمل الأفضل والأمثل لتقاس ماهية ومؤشرات النجاح بالإطارات المنطقية للمشاريع وقدرات التجنيد المالي، ويُفصّل بذلك العمل النسوي عن العمل السياسي.

ما بين الإدارة والقيادة

بينما تتمركز حوكمة الحراكات على مفاهيم القيادة النسوية اللاهربية، حيث لكل منا دورها بغض النظر عن المواقع، فإن حوكمة المؤسسات تتمركز حول مفاهيم الإدارة الهرمية المعتمدة على الإنتاجية الرأسمالية. عبر مؤسسة الحراك النسوي يحتكر مدراء ومديرات مؤسسات المجتمع المدني مفهوم القيادة، بينما يتمحور عملهنّ حول الإدارة، معيدين ومعيّدين إنتاج هرميات نخبوية وسلطوية تعزز من الطبقيّة الثقافيّة، وتسمح بمساحة للتنظير والمفاضلات. من إشكاليات تلك الهرميات الأساسية أن نقطة انطلاقها من منظور أفراد بحوزتهنّ قوة بحسب هرميات القوى، ولديهنّ امتيازات ثقافية تسمح لهنّ بتكلم لغة الممول، ويعكس ذلك تناقضاً في المنهجية ما بين قيادة الحراكات النسوية وإدارة المؤسسات. أما من وجهة نظر القيادة النسوية، يتطلب منا بناء حراك نسوي فعال عكساً ذاتياً وتفكيراً في الامتيازات التي نمتلكها، المتأثرة في الزمان والمكان والمتغيرة بحسب السياقات، وتحليل موقعياتنا عبر فهم أثرنا على غيرنا بممارساتنا اليومية. وتتطلب منا ممارسة القيادة النسوية كذلك القدرة على الاستجابة للعوامل والسياقات المتغيرة وتغيير استراتيجياتنا بحسب الظروف المحيطة. كما يمكننا ربط هذه الظاهرة بالنخبوية الناجمة عن استخدام لغة إدارة المشاريع المحكية على ألسنة القلّة. وتختلف أهداف الحراكات كثيراً عن أهداف المشاريع المحصورة في مدد زمنية وتقارير ومؤشرات، فأهداف الحراك عادة ما تكون طويلة الأمد، إذ يُعتبر الحراك عملية وسيرورة مستمرة ومتغيرة لا يمكن تحديد نقطة بدايتها أو نهايتها. وللأسف فمع مؤسسة الحراك وربطه بالإدارة، صارت منظمات المجتمع المدني تدّعي أنها تقود وتؤسس حراكات مقاومة، وتدعي كذلك أنها نسوية لمجرد تمثيل النساء في الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة. وفي هذا يعاد إنتاج اللبس ما بين النسوية والنسائية، فهناك فارق شاسع ما بين النسوية كأيديولوجية سياسية ومنهجية يمكننا فهم العالم من خلالها، وما بين العمل النسائي الذي يتمحور حول سياسات الهوية والتمثيل الصوري للنساء، دون الوعي بالأبعاد الطبقيّة والسياسية للجمع. فعلى سبيل المثال، لا يعني إن كانت امرأة مديرة مؤسسة أن المؤسسة نسوية أو جزء من حراك نسوي، إذا لم تكن المنهجيات التي تتبعها في عملها نسوية. بناء على ما سبق، يمكننا استنتاج أن مؤسسة الحراكات النسوية يؤدي بشكل أو بآخر إلى تمييع القضايا عبر التركيز على سياسات هوية ومفاهيم إدارة ولغة نخبوية تخلق طبقيّات ثقافية وسياسية ما بيننا، وتعمم قضايا

النساء وهوياتهنّ وكأنها واحدة، وكأن اهتماماتهنّ واحدة. ولا يعني ذلك إغفال موقعياتنا في هرميات القوى، وإنما يدعوننا إلى التفكّر بأننا حتى لو كنا مجموعة من النساء الفلسطينيات أو السوريات أو المصريات أو اللبنانيات، فإن ذلك لا يعني أن تجاربنا متشابهة ولا يعني أن فكرنا السياسي متشابه. ولذلك يجب على جميع الحركات تجنب تنظيم أنفسها عن طريق سياسات الهوية التي تعززها مؤسسة منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك لا يعني وجودنا في منظمات مجتمع مدني أننا غير قادرات على المساهمة في بناء حركات، إذ يلبس أغلبنا أكثر من قبعة. كما يمكننا عبر منظمات المجتمع المدني الحرص على التصدي للقمع والعنف بممارساتنا الشخصية واليومية، والتي لا يمكن ضمها تحت مظلة مشروع أو مؤسسة أو مخرجات وأهداف. ففي تلك السياسة اليومية نبنى ونُدعم الحركات ونكون جزءاً منها دون الاعتماد على لغة التمويل والمشاريع النخبوية. سعيثُ في هذا المقال إلى تقديم بعض الإشكاليات التي واجهتُها ولاحظتُها من خلال عملي مع منظمات مجتمع مدني وحركات نسوية كذلك، وأرغب ختاماً بالقول إننا لن نتوصل للعدالة إذا لم تكن رؤيتنا شاملة وتقاطعية لأوجه القمع، وإذا لم نكن واعيات على موقعياتنا وامتيازاتنا.

GANOUBIA FORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوية حرة

المصادر والمراجع

1. ألف باء «فيمينزم»: أسئلة شائعة عن النسوية: _____ موقع منشور
2. قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها: _____ المركز العربي للبحوث والدراسات
3. حركة التحرر النسوي: تاريخها ومآلاتها: _____ موقع منشور
4. هل النسوية مشروع مستورد لا يحترم خصوصية مجتمعنا؟: _____ موقع منشور
5. هل تطالب النسوية بحقوق النساء أم بالعدالة بين الجنسين؟: _____ موقع منشور
6. تمارين على الأداء الخشن: مؤسسة "إدارة الرجولة" الوهمية: _____ موقع رصيف 22
7. "مدارس الذكورة" في بلادنا... مصانع العنف: _____ موقع رصيف 22
8. في التطرف النسوي: _____ موقع الجمهورية نت
9. "أنا رجل نسوي" ... كذاب؟: _____ رصيف 22
10. نسويات قاتلات البهجة (بالإضافة إلى مواضيع قصدية أخرى): _____ موقع اختيار
11. تحرر من "الذكورية السامة" وحدثنا عن صحتك النفسية... هل تجرؤ؟: _____ رصيف 22

12. لنتذكر سارة حجازي وحنان الطويل : أيها العالم كنت قاسيا جدا: _____
موقع درج
13. عين نسوية على تجاعيد الجسد والإنسانية: _____ موقع الجمهورية.نت
14. البقاء للأجمل: مظهرنا الحسن سلعة لمن يملك ثمنها: _____ موقع درج
15. للنساء اللواتي يتقدمن في العمر: لا تسمحن بالتمييز ضدكن: _____
موقع رصيف 22
16. العادة السرية... أجسادنا تحت المجهر: _____ موقع رصيف 22
17. "لم يعد الجنس حكراً على الرجال"... منصات نسوية عربية للتوعية الجنسية
: _____ موقع رصيف 22
18. كتاب المرأة والجنس: _____ نوال السعداوى
19. ختان الإناث: جريمة يرفضها العلم والقانون والدين ويدافع عنها مصريون
باستماتة: _____ موقع مصر 360
20. النساء في المرحلة الانتقالية مقاومة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر:
_____ كتاب المقاومة الجندرية من اصدار
21. الدورة الشهرية: وصمة نسائية في طريقها للاختفاء؟: _____ موقع
رصيف 22
22. الدورة الشهرية: العالم يتغير، فلماذا لانزال داخل فقاعتنا: _____ موقع
منشور
23. «عيب قبل الزواج»: بنات مصر ممنوعات من العرض على أطباء
«النساء»: _____ موقع منشور
24. لا نشعر بأن أجسادنا تخصصنا وحدنا... "التعليم الذي لم نتلقه قط": _____ موقع
رصيف 22
25. من ضعف الانتصاب إلى سرطان البروستاتا... مشاكل صحية يعاني منها الرجال
"بصمت": _____ رصيف 22
26. ما الذي يفعله شرف الرجال في أجسادنا؟: _____ رصيف 22

27. "فضحتينا وعرتينا" .. كيف "يشارك" الأهل في جرائم العنف الجنسي ضد بناتهم؟: _____ رصيف 22
28. #أنا_سمية: التحرش في مصر، قصة لا تنتهي: _____ موقع
openDemocracy is different
29. هل أنتِ عذراء؟ .. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد: _____ موقع لها وجوه
اخرى
30. قضية «ياسين لاشين».. تعيد فتح جرح العنف الجنسي ضد الطالبات الجامعيات: _____ موقع لها وجوه اخرى
31. المرأة المثالية هي الخاضعة .. رئيس جامعة القاهرة يحكم ربع مليون طالب بأفكار "نكورية": _____ موقع درج
32. سرديّة مُقاومة للعنف الجنسي والتحرّش في مصر: جراك من وإلى النساء: _____ موقع كحل
33. الرضائية كمفهوم شائك في الجنس: _____ موقع الجمهورية.نت
34. نعم تعني نعم: أسئلة الجنس والمتعة والأذى: _____ موقع منشور
35. "لسن مجرمات" ... عن حقّ النساء بإجهاض الحمل غير المرغوب: _____ موقع رصيف 22
36. الاغتصاب المباح: حكايات الجنس القسري بين الأزواج: _____ موقع منشور
37. "هل تلعني الملائكة؟" ... إلى متى يستمر الاغتصاب الزوجي؟: _____ موقع رصيف 22
38. الاغتصاب الزوجي: جدل متجدد في مصر بين دعوات تجريمه و"حكم الشرع" في امتناع الزوجة: _____ موقع bbc news بالعربي
39. "نصدق الناجيات" ... الاغتصاب الزوجي وقضايا النساء "مش ترند": _____ موقع رصيف 22
40. اغتصاب وزنا المحارم.. المسكوت عنه: _____ موقع الشروق

41. حضني أبي فشعرت بـ.. " معاناة ضحايا " اغتصاب " المحارم في تونس
: موقع رصيف 22
42. أمهات يعانين وأطفال بلا نسب... ضحايا الاغتصاب العائلي في مصر
: موقع رصيف 22
43. "القاضي لا ينظر إلى الاجتهادات"... "قانون" لا يعاقب قاتلي ومغتصبي نساء العائلة
في مصر: موقع رصيف 22
44. المقاومة الجسدية والجنسية في الاماكن المخصصة للنساء: كتاب
المقاومة الجنسية من اصدار المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
45. لا غرف شاغرة في فنادق مصر للفتيات دون الـ40... "ممنوع ممنوع ممنوع!"
: موقع درج
46. "سواقة ستات"... مصريات يلاحقهن الرفض الذكوري لقيادتهن السيارات
: موقع رصيف 22
47. هل تتمتع النساء في مصر ببيئة عمل آمنة؟ : موقع لها وجوه
اخرى
48. "الاستقالة أو خلع الحجاب"... لبنانيات يتعرضن للتمييز في أماكن
العمل: موقع رصيف 22
49. أبهن الأسوأ حظاً؟ : موقع رصيف 22
50. لاصوت يعلو فوق صوت القبيلة : الصفحة الشخصية للمحامية
الناشطة أماني مأمون
51. بلد العزباوات بالقوة... حرمان فتيات من الزواج في اليمن للحفاظ على الميراث
: موقع رصيف 22
52. تأنيث الفقر مستمر.. لماذا تحظر المرأة في بلداننا من إرث الأراضي والعقارات?
: موقع رصيف 22
53. التعليم مقابل الميراث.. حكايات حجب الفتيات في "الاقتصاد العائلي"
: موقع مصر 360
54. التعليم الفتاة بين الرفض والقبول: موقع الحوار المتمدن

55. التعليم حق.. عقوبات تصل للحبس حال حرمان الطفل من التعليم
الأساسي: _____ موقع اليوم السابع
56. المرأة المصرية والتعليم: محطات في طريق تكاثرت فيه العقبات: _____ موقع
لها وجوه أخرى
57. زواج الأطفال.. "اليونيسيف": 10 ملايين حالة إضافية بسبب جائحة كورونا
: _____ موقع مصر 360
58. زواج الأطفال .. أضرار صحية .. أسر مفككة: _____ المجلة الطبية
59. عن والدة إسراء التي انتشلت طفلتها من تحت تراب الذكورية: _____ موقع
درج
60. نساء في حبس العائلة: _____ موقع correspondents
61. الحبس المنزلي للنساء.. رؤية قانونية: _____ موقع لها وجوه أخرى
62. معضلة الطلاق الغيابي في مصر بين الشرع والقانون: _____ موقع
رصيف 22
63. "يعتقدون قشور الأفكار"... القوى السياسية وحقوق المرأة في مصر
: _____ موقع رصيف 22
64. هل يمكن أن تنجح ثورة دون حراك نسوي؟: _____ موقع منشور
65. أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي: _____ موقع بيروت
الشرق الاوسط
66. المجتمع المدني كأداة مقاومة: مركزة الفرد في التغيير الاجتماعي
موقع الجمهورية.نت
67. المجتمع المدني ومأسسة الحركات النسوية: _____ موقع الجمهورية
نت.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

GANCIUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

الشهر الثاني



الفهرس

- لماذا علينا كنساء أن نكتب؟..... (6)
- ما زال الجدل مستمرًا: الأدب النسوي.. تمييزًا إبداع له خصوصية؟
..... (9)
- قراءة في الكتاب النادر «المرأة المصرية.. من الفراعنة إلى اليوم» لـ «درية شفيق»
..... (13)
- «درية شفيق».. امرأة أدركت أهمية «الصحافة النسائية» مبكرًا.. و«الديكتاتورية» قتلت نضالها
..... (19)
- بلسم عبد الملك: امرأة لم تدخر وسعًا في الدفاع عن حقوق المصريات.. ناضلت بالعمل والصحافة
والهتاف ست الستات (22)
- في عيدها الثالث.. «ولها وجوه أخرى» تؤرخ لـ «الصحافة النسائية» في مصر خلال
عام 120..... (25)
- باعتبارها تجليًا للصحافة النسوية البديلة: مسيرة «ولها وجوه أخرى» يوثقها كتاب «كسرُ
الصمت»..... (31)
- كورونا: لماذا باتت الصحافة النسوية حاجة
مُلحة؟..... (33)
- النساء في الأخبار: زخم لمستقبل يضمن الحريات والمساواة
..... (36)
- حتى لا يكون الحياد في الإعلام ظهيرًا لثقافة التصالح مع العنف ضد النساء (39)
- هدفها "تقويض مشاركة المرأة"... الأخبار المضللة تعزز كراهية النساء والعنف ضدهن.....
(43)
- "دفعت مبالغ طائلة على إعلانات وهمية"... هل تحتاج النساء إلى تضيق المهبل، وتفتيح
الحلمات؟..... (46)
- من أفلام يوسف شاهين إلى البيوت... إعادة إنتاج العنف الأسري
..... (50)

- تنويعات على وتر الذكورية: السينما والعذرية.. الموت مصير محتوم لكل عابثة
بـ«الشرف».....(53)
- أشهر الممثلين في السينما والدراما المصرية... الإساءة للنساء في الكوميديا ليست كوميدية
..... (57)
- عندما أريك كيلوت "مريم" العالم العربي(63)
- لأن #Metoo لم يكن مجرد وسم: كيف أضحي تحقيق المساواة والتنوع عماداً لتفليكس في
هيكلمها وإنتاجها؟..... (65)
- 9 أفلام عكست واقع المرأة وقضاياها.....(69)
- «رجم ثرياً»: نساء بلا صوت.. ودماءهن تُراق لتعزير الهيمنة الذكورية بغطاء الدين.....(74)
- فيلم بنات عبدالرحمن... قضايا نسوية مُسرحة داخل شاشة
سينما.....(77)
- أين نجد، نحن الفتيات، أباً داعماً كـ"وليد"؟ (81)
- حوار- قسمت السيد منتجة فيلم «من القاهرة»: المناخ السينمائي في مصر ظالم لصانعات الأفلام
..... (84)
- حوار - المخرجة أسماء جمال: النساء صاحبات فضل كبير على صناعة السينما المصرية
..... (89)
- "فنانة نسوية وصاحبة قضية"... رحيل دلوعة السينما ماجدة الصباحي (94)
- كاتبات في السينما: أقلامهن تتحدى العقيدة الذكورية.. وبصمات لا يمكن إغفالها ... (97)
- حوار - «بنت المصاروة»: نسويتنا جزء من هويتنا.. ونحلم بإنتاج موسيقي يقوم على عاتق
النساء فقط.....(103)
- استباحة النساء في المجال العام 2 (108)
- البداية كانت صرخة في الميدان: حكايات النضال النسوي المصري خلال عشرينة الأمل والخيبة
.....1) (115)
- كيف غيرت سنوات ما بعد الثورة النشاط النسوي في مصر؟ (120)
- بين "العام الأسوأ على النساء" و"ثورة فضح المتحرشين"... كيف مرّ 2020 على
المصريات؟..... (123)
- "باسم الفضيلة"... حملة اعتقالات جديدة لفتيات "تيك توك" في مصر..... (127)
- تسريبات فايسبوك الأخيرة: ما الذي يجب أن نفعله؟ (129)
- المناصرة والحشد حول القضايا النسوية (138)
- الأختية: التضامن السياسي بين النساء.....(148)

- بعد 125 عاما من النضال.. الحركة النسوية في مصر.. مؤسسات مدنية جامدة.. ونشاط افتراضي ساخن..... (159)
- منى عزت تكتب: غياب المساواة والإفقار بحرمان النساء من الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات..... (164)
- العنف ضد النساء في مصر.. إشكاليات تُبقي الوضع المأزوم على ما هو عليه (168)
- في مصر ودول عربية أخرى: حملة تهدف إلى اجترار آليات جديدة في مواجهة العنف ضد المرأة..... (173)
- خطوة على طريق طويل... "قانون موحد لمواجهة العنف ضد المرأة" يصارع المخاوف والعقبات (176)
- المصادر والمراجع (180)

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

لماذا علينا كنساء أن نكتب؟



*ماريا عباس

24 نوفمبر 2021

كانت تنتابني رغبة عارمة، وأنا أصغي باهتمامٍ رصين إلى أوجاعهنّ التي تُسرد بين جدران أربعة. أحزانهم وتعاطفي يتحولان إلى تاريخ من السرد الشفاهي، بحضرة شهرزاد الحكايات، وألف قصة و غصّة تُحكى. ما كان يحدث معنا في أثناء جلسات البوح التي كانت من أكثر المهام مشقّةً خلال عملي في مجال الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنّفات والمهمشات، وتشجيعهن على البوح والتحدث عن مشكلاتهن، كان الإصغاء لبوحنّ باهتمام الخطوة الأولى لبناء جسر من الثقة والأمان الضائع؛ كانت لحظة مسروقة من فم الأوجاع، ومحاولة في طريق التعافي، وتمكينهنّ من اتخاذ القرار في حياتهن الشخصية.

حين يسردن معاناتهن في الحياة، مع أشكال العنف الذي برع العقل الذكوري في تدويرها عبر العصور، وتوارث حُسن ممارستها، من جيل إلى جيل، المقصد هنا، هو العنف القائم على النوع الاجتماعي (المرأة)، من دون اعتبار لإنسانيتها المنتهكة، فمصطلح المساواة بين الرجل والمرأة لا زال تائهاً في الوصول إلى دروبنا.

كيف سيكون وقع تلك الحكايات، وهي تصف بكلمات مكتوبة أوجاع النساء الكثيرة؟

لعلّ تحويل تلك السرديات الشفهية إلى كلمات مكتوبة، مجابهة حقيقية لعملية الترويض الطويلة التي نالت المجتمعات الأبوية، وأنتجت القمع بأشكاله كلها، وفرضت نوعاً من الرضوخ والتعايش. أسئلة كثيرة كانت تدور في رأسي: كيف سيكون وقع تلك الحكايات، وهي تصف بكلمات مكتوبة أوجاع النساء الكثيرة؟ أوجاعها وهي تدفع ضريبة عشقها خوفاً وقتلاً، وهي تُخفي ألمها الشهري عن أخوتها الذكور، وكأنه ارتكاب لمعصية، وعن ذلك الشعور البغيض الذي يلاحقها، وهي تتعرض للتحرش الذي يمضي من دون حساب، وعن الاغتصاب الذي تتعرض له النساء من أزواجهن باسم طقوس الطاعة الزوجية، وعن الفقر الذي ينهش من أحلامها، وعن عزها وهي تقول نعم لأي شيء، لأنها خائفة، وعن البخل الذي يحيطها من الجهات كلها، وعن ألم أرملة ومطلقة محكومتين بقيود ثقيلة، وعن شعور مرير يرافقها طوال الوقت وينقر في رأسها: أنت لست إلا جسداً لأنثى مباحّ الاعتداء عليه، ضرباً وقتلاً وحرماً واغتصاباً وإهانة.

تقول صديقتي الكاتبة السودانية، الدكتورة إشراقه مصطفى حامد، في مقدمة الكتاب الذي كان نتاج مشروعنا المشترك لدعم النساء المهاجرات، وتشجيعهن على كتابة سيرهن المعنون باسم "نون المنفى... سيرة نساء

من هناك": "لا أحد سوانا يستطيع أن يكتب سيرتنا، وحكاياتنا، وأحلامنا، ومعاناتنا، وعذاباتنا، وهواجسنا، وإحباطاتنا، وحقول الألغام التي تنبت كل يوم في طريقنا، لا أحد سوانا...".

لعلّ تحويل تلك السرديات الشفهية إلى كلمات مكتوبة، مجابهة حقيقية لعملية الترويض الطويلة التي نالت المجتمعات الأبوية، وأنتجت القمع بأشكاله كلها، وفرضت نوعاً من الرضوخ والتعايش

الكتابة ما هي إلا ظلال لأفكارنا التي تصول وتجول في خواطرنا. هي تلك الأحاديث الداخلية المتزاحمة بعداً وقرباً، صخباً وهدوءاً. هي تلك الأمور التي تكون جزءاً من التفاصيل الكثيرة المتشابكة في الحياة، حين تعلن عن نفسها بشجاعة قلب وقلم، هما كل ما تملكه المرأة حين تُقرر الكتابة. هي كل ما يمكننا أن نفعله ونحن جاثمات في أماكننا، بينما هناك كل ما يفعله الآخرون بنا، ومن حولنا، في محاولات متكررة لإعادة تشكيلنا، وكأننا مجرد هياكل ومجسّمات مصنوعة من الطين، أو ما يشبهه.

لماذا من المهم علينا كنساء إتقان حرفة الكتابة؟

وأي فائدة نرجوها؟ وأي ثمن سندفعه ضريبة عما نكتب؟ وأي أثر سنترك حين نكتب عن حياتنا وأمورنا الخاصة؟

لقد كانت نوال السعداوي محققة بقولها، وكأنها كانت في قلب كل امرأة، وهي التي جعلت من كتاباتها ثورةً ضد ظلم الإنسان، وظلم المرأة: "لا تحدث الثورات في الخفاء، والثورة والكتابة كلتاهما لا تعرفان السرية. حطمي قفل الدرج واكتبي في النور، واغضبي، وثوري، ولا تستكيني".

شاع عن النساء، وما أكثر ما يُشاع عنا، بأننا أكثر مقدرةً على البوح، وسرد الأمور شفاهةً، إلى درجة أننا متّهمات بالثرثرة.

شاع عن النساء، وما أكثر ما يُشاع عنا، بأننا أكثر مقدرةً على البوح، وسرد الأمور شفاهةً، إلى درجة أننا متّهمات بالثرثرة. لعل ذلك كان سبباً وجيهاً في ضياع جهود الكثيرات، اللواتي يجدن صعوبة في ترجمة تلك الأمور الحياتية الكثيرة التي تحدث معهنّ، إلى الكتابة الصريحة. مما لا شكّ فيه أنّ التعبير والتدوين بالكتابة يستدعيان الكثير من الشجاعة للتغلب على شبح الخوف والتحرر من التابوهات، وسلطة الذات، لذلك لا أحد يمكنه أن ينفي أهمية ما كُتب من الإرث الذي تركته الكتابات النسوية من الأدب والفكر والسير الشخصية، لنساء تحطّين الحدود الجغرافية، وتغلبنّ على الخوف والصمت، أو الوقوف أمام حاجز الاعتبارات المجتمعية. كانت إنسانيتهم بذواتهن، هي الحبر الذي كتبن به مسيرتهنّ. وأعتقد بأن الكتابة كانت ولا زالت من الطرق المثلى لمناهضة العنف ضد المرأة، فإن تسرد امرأة واحدة عن حياتها، فهي بذلك تزيل حملاً عن ظهرها، ولكن امرأة واحدة حين تكتب، ترمي أعباء جمّة عن الكثيرات من أمثالها، وهنا تكمن أهمية تحويل السرد الشفاهي إلى تاريخ مدوّن من قبل النساء أنفسهن.

تقول الكاتبة السودانية إشراقة مصطفى حامد: "لا أحد سوانا يستطيع أن يكتب سيرتنا، وحكاياتنا، وأحلامنا، ومعاناتنا، وعذاباتنا، وهواجسنا، وإحباطاتنا، وحقول الألغام التي تنبت كل يوم في طريقنا، لا أحد سوانا...".

لا زالت أجسادنا نحن معشر النساء، وخاصةً المنتميات إلى جنوب الكرة الأرضية، أداةً مشتتهةً يُمارس عليها العنف الذكوري بحرفية، ولا اعتبارات جنديرية. النساء لا زلن في قائمة الممتلكات الخاصة للرجال الذكور في حياتها، وياقرار مبرم ممن بيدهم القانون، والشرع، والأعراف المجتمعية، ولغاية كتابة هذه الأسطر. لن نخوض الآن في جزئيات هذا الثالوث المتجذر الذي نسعى إلى تفكيكه بالكتابة أيضاً. وها قد مضت عشر

سنوات على هبوب رياح الربيع العربي، وعلى تاريخ من الثورات كانت النساء من أكثر الفئات التي دفعت أثماناً باهظة فيها، وكدنا نفقد الأمل بأن تحصد النساء ثمارها. الكتابة شكل من أشكال النضال النسوي، الذي يحتاج إلى صبر طويل، وهي تتوجه إلى مجتمع ينظر إلى المرأة بعينين إحداهما ذكر، والأخرى عوراء. ولكن الفكرة تكمن في أن نعلم أولاً بأن نكتب عن أنفسنا الحقيقية كنساء.

وإلى أن يتحقق حكم العدالة الاجتماعية، أمامنا متسع من الوقت، والكثير من الأشياء التي يجب أن نكتب عنها.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

ما زال الجدل مستمرًا: الأدب النسوي.. تمييز أم إبداع له خصوصية؟



*مروة حافظ

29 سبتمبر 2018

ظهر مصطلح الأدب النسوي في سبعينيات القرن التاسع عشر في فرنسا، وأصبح محل تداول داخل الساحة الثقافية، وإن كان المصطلح أو هذا النوع من الأدب الهدف منه وما زال هو كشف عورات المجتمع الأبوي ورفع اللثام عن قضايا المرأة المسكوت عنها تحت مظلة الأعراف والتقاليد، فإن قطاعًا من الأدباء والمثقفين يربطون بينه وبين ما تكتبه النساء بغض النظر عن الموضوعات المتناولة.

شيرين أبو النجا: الأدب النسوي يحمل فكرًا ورؤية بغض النظر عن جنس صاحبه ريم بسيوني: لا ينبغي تصنيف الأدب لأنه يتناول النفس الإنسانية بشكل عام

ضحى عاصي: الكتابة النسائية دائمًا ما توضع في مرتبة أدنى من كتابات الرجال

ما اتفق عليه بعد جدل طويل في الغرب أن الأدب النسوي يستند إلى مبادئ الحركة النسوية، ويشير إلى أي عمل أدبي يركز على كفاح المرأة من أجل المساواة ويأمن المرأة بدلًا من صياغتها في صورة نمطية ونظرة تشيئية، والأهم ألا يكون قاصرًا في كتابته على النساء وإنما يشارك في إنتاجه الرجال ممن تجاوزوا النظرة التقليدية للمرأة في الأدب.

وبحسب ما جاء في كتابي «نظرية الأدب النسوي» لماري إيجلتون و«دفاعًا عن تاريخ الأدب النسوي» لجانيت تود، فإن النص النسوي هو التعبير عن التجربة الخاصة التي تعكس حقيقة واقع المرأة، دون تقيد بالمفاهيم المجتمعية التقليدية والمعايير الذكورية.

الأصل في التسمية هو **Feminist literature** وبالترجمة يصبح الأدب النسوي، إلا أنه في العربية لم يقتصر على تسمية واحدة، فتعددت التسميات ما بين أدب المرأة والأدب النسائي والأدب الأنثوي إلى جانب الأدب النسوي، وهذه التعددية فرضت جدلاً مضاعفًا.

وفي هذا الصدد تقول الكاتبة والروائية ضحى عاصي إن الكتابة النسائية بشكل عام سواء كانت نسوية أو غير ذلك تُصنّف في مرتبة أدنى من تلك التي توضع فيها كتابات الرجال، وذلك حتى وقت قريب في أوروبا

وما زال الشيء نفسه يحدث حتى الآن في روسيا فتوصف كتابات النساء بأنها أدب «الأظافر الطويلة وأدب دون المستوي».

وتتابع عاصي في تصريحات لـ«ولها وجوه أخرى» مؤكدة أن كتابات النساء بشكل عام لا يمكن وضعها في تصنيف واحد، لاختلاف عوالم النساء وتجاربهن فمنهن من استمد موضوعاته من عوالم خاصة بالنساء وأخرى اتخذن منحى مختلف تمامًا شبيه أو قريب من عوالم الرجال مثل أدب السجون والمعتقلات وغيره. «الكاتبة في بلد ما ولتكن السعودية أو إيران - حيث سقف الحريات منخفض- تختلف كتاباتها وتجاربها عن ما تكتبه امرأة تعيش في بلد أوروبي أو بلد أكثر انفتاحًا» تقول عاصي.

عادةً ما يعرف أدب المرأة بأنه ما تكتبه النساء أي أن كان فحواه والأدب النسائي هو ما يكتبه عن أي أمر يتعلق بالنساء عمومًا، وبالتالي فالكفة ترجح إطلاق مصطلح الأدب النسوي على الأدب الذي تكتبه النساء عن القضايا النسوية، وهو ما يتفق مع ما جاء في كتاب الدكتورة شيرين أبو النجا «نسوي أم نسائي».

ومن جانبها تقول الناقدة والروائية الدكتورة شيرين أبو النجا في تصريحات لـ«ولها وجوه أخرى»، إن هناك خلط بين مصطلحي نسوي ونسائي، فضلًا عن شيوع اعتقاد بأنهما نفس الشيء، وتصنف أبو النجا الأدب النسائي باعتباره العمل الذي يُنسب لامرأة بالمعنى البيولوجي للكلمة ولا يعبر عن فكر.

وتضيف «ليس كل ما تكتبه امرأة يعتبر أدبًا نسويًا، فالأدب النسوي هو الذي يحمل فكرًا ورؤية بغض النظر عن جنس صاحبه، خاصة أن ثمة رجال يحملون الفكر النسوي».

وتردف أبو النجا قائلة إن رفض النقاد لمصطلح الأدب النسوي قديم وقائم منذ تسعينيات القرن الماضي، ويرجع رفض النقاد لهذا التصنيف لقولهم بأن الأدب هو الأدب، وإذا كان هناك أدب نسوي فلماذا لا يوجد أدب رجولي وذكوري؟

وبحسب أبو النجا فإن الجدل حول الأدب النسوي لم يتقدم خطوة للأمام منذ القرن الماضي وهو ما يكشف وجود إشكالية، خاصة في ظل رفض النقاد للأدب الذي يحمل فكرًا بعينه وتحديدًا الفكر النسوي، وهذا يعني وجود مشكلة في قبول هذا الفكر.

من ناحية أخرى، فقد تباين موقف الأدبيات والكتابات العربيات تجاه التصنيف في حد ذاته، ومنهن من اتخذ موقف الرفض التام باعتباره تمييزًا يرمي إلى التقليل من قيمة الإبداع الذي تنتجه المرأة لأنه يرتبط بخصائص فسيولوجية لا علاقة لها بالأدب والإبداع، ومنهن من لم يرفض استخدام المصطلح ورأى فيه وسيلة للتعريف بالإبداع والأدب الذي يتحدث عن واقع المرأة ومشكلاتها التي يمكن حلها من خلال بناء وعي مجتمعي باستخدام الأدب، وهناك من يؤيد المصطلح تمامًا بوصفه أحد الوسائل التي ساهمت في تحرير المرأة الغربية من التقاليد والقيود المجتمعية التي أعاققتها لقرون. وصاحبات وجهة النظر هذه لديهن قناعة بأن الأدب يعيد تشكيل وعي المرأة تجاه قضاياها.

أما الكاتبة الروائية الدكتورة ريم بسيوني أستاذ اللغويات بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، فلا تميل كثيرًا إلى تصنيف الأدب النسوي، وتعتقد أن الأدب من المفترض أن يتناول ويهتم بالنفس البشرية بشكل عام.

وعن الكاتبات اللاتي يرفضن تصنيفهن ككاتبات نسويات، ترجع الروائية شيرين أبو النجا ذلك إلى اعتقادهن بأن هذا التصنيف يؤدي إلى انغلاق ومحدودية في الانتشار وقراءة الأعمال وهو ما يتعارض مع تطلعاتهن إلى أن يكن جزءًا من المشهد الأدبي الكبير، وتضيف «لذلك فما ينبغي التأكيد عليه هو أن الأدب النسوي جزء من المشهد الأدبي الكبير، والكتابات غير مطالبات بتقديم أنفسهن ككاتبات نسويات وإنما يأتي هذا التصنيف في مرحلة لاحقة وهي المتعلقة بالقراءة والنقد، حيث تتولد توجهات نقدية واتجاهات للقراءة.»

على مدار عقود ضد تسمية الأدب الذي كتبه النساء بالأدب النسوي، اعتقاد لدى البعض في وجود فروق واضحة بين الأدب الذي كتبه المرأة والأدب الذي يكتبه الرجل، لا سيما من الناحية الفنية في إشارة إلى أن المرأة أقدر في التعبير عن قضاياها من الرجل، مهما بلغت قدرة الرجل على فهم المرأة وخصوصياتها.

وفي هذا الصدد تقول ريم بسيوني إننا لا ينبغي أن ننظر إلى قضايا المرأة بشكل منفصل عن مشكلات المجتمع، مستشهدةً بالكاتبة والروائية الفلسطينية سحر خليفة التي تتخذ من الاحتلال والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني منطلقاً لكتابتها الأدبية.

ومع ذلك فإن بسيوني تعتقد في أن النساء لا يحصلن على حقوقهن في مجال الكتابة الإبداعية، لافتةً إلى أن كثيراً من الأصوات النسائية تتعرض للتجاهل من قبل النقاد ولا تُقرأ أعمالهن فقط لأنهن إناث.

وبحسب بسيوني فإن الأدباء الرجال بينهم من تمكن من التعبير عن قضايا المرأة بشكل جيد ومن أبرزهم الكاتب والروائي إحسان عبد القدوس.

مسألة قصر التعبير عن قضايا النساء من خلال الأدب على الكاتبات فقط، ترفضه الكاتبة والروائية شيرين أبو النجا، مثلما ترفض أن يقتصر تناول قضايا أصحاب البشرة السوداء عليهم وحدهم أو أن يختص المسيحيون بالحديث والكتابة عن مشكلاتهم، وترى في هذا الأمر تهميشاً بينما الهدف من طرح القضايا هو الوصول إلى الحد الأدنى من العدالة والمفترض والمتوقع أن ينشغل المجتمع بأكمله بمشكلات النساء أو الأقباط أو غيرهم لأنهم جزء من هذا المجتمع.

وعن الحركة النسوية وتأثيرها على الحركة الأدبية، تقول الكاتبة ريم بسيوني إن الجهد الذي تبذله المناضلات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة له تأثير على المجتمع أقوى منه على الأدب بالإشارة إلى معدلات القراءة المنخفضة في مصر.

بينما تعتقد أبو النجا أن تأثر الأدب بجهود الحركة النسوية يتضح معالمه في طرح مزيد من الأفكار وهو ما يعطي نوعاً من التشجيع والمساندة، وكذلك الحماية بالمعنى المجازي حيث تستند الكاتبات إلى مرجعية ما.

تظل اتهامات النقاد للأدب النسوي ثابتة منذ التسعينيات، وأبرزها الاتهام بالجمود وذاتية الطرح، وفي هذا الصدد تقول أبو النجا، إن الأمر ببساطة يتطلب النظر إلى الأدب ككل وحينها سيتضح أن الكتاب والكاتبات الذين يتمتعون بنفس الخبرة ينطلقون من نفس الأرضية، وإذا اتفقنا أن هناك محدودية سنجد أن الطرفين عالمهما محدود، مرجعة ذلك إلى محدودية كل من المجتمع وحرية الرأي والتعبير وقبول القراء وتفهم النقاد لما يُكتب.

وتشدد أبو النجا على رفضها لوصف كتابات النساء بـ«الذاتية» وتقول «هذا كلام مرسل تتوارثه الأجيال دون أي سند علمي أو منهجي، فلماذا لا توصف كتابات الرجال الإبداعية أيضاً بأنها ذاتية الطرح، ولماذا يعتقد البعض أن الرجل لديه القدرة على التخيل بينما ينكرون هذه القدرة على المرأة؟»

في السياق ذاته، ترفض الكاتبة ريم بسيوني ما يشيعه البعض عن أن ما كتبه المرأة لا يزيد عن كونه مساحة للروح والفضفضة، وتقول إن كثيراً من النساء يعالجن موضوعات وقضايا كثيرة بعيداً عن الفضفضة والسير الذاتية، مشددة على أن هذا الطرح يدخل في سياق تنميط المرأة.

فاطمة مرنيسي

نوال السعداوي

وبحسب كثيرين، فإن رضوى عاشور ونوال السعداوي وأهداف سويف وفاطمة مرنيسي ومن قبلهن عائشة التيمورية ومي زيادة من أبرز الأسماء المدرجة في خانة الأدبيات النسويات، بينما يتكرر ذكر كل من عادة السمان وأحلام المستغمان باعتبارهما رموزاً للأدب النسائي في العالم العربي.

وترى أبو النجا التي تشغل حالياً منصب عضو لجنة التحكيم لجائزة نجيب محفوظ التي ينظمها قسم النشر بالجامعة الأمريكية، أن الأقسام النسوية في دول المغرب العربي ولبنان تزداد وهجاً في الفترة الأخيرة، وتعلل ذلك بأن الكاتبات في هذه الدول يطورن من أنفسهن ونصوصهن بشكل جدي بالإضافة إلى توافر الرؤية لديهن وكذلك الوعي بالإشكاليات الملحة والخطاب الذي يجب طرحه، وهذه الشروط هي التي ينبغي توافرها لدى الكتاب الحقيقيين على حد تعبيرها.

وتشيد أبو النجا بالكاتبات اللاتي أفرزتهن الأحداث التي شهدتها سوريا منذ العام 2011، وكذلك الكاتبات في الجزائر والعراق.

وعن مصر تقول «هناك أقلام نسائية جيدة ولكن الإشكالية في وجود إنتاج أدبي يومي ضخم لا يوجد له مثيل في أي بلد عربي آخر، وبالتالي يختلط الغث بالسمين ويصعب على القراء متابعة كل هذا الإنتاج الضخم، فلا بد أن يؤخذ الأمر بشكل جدي وبقليل من القسوة لأن نساء العالم الثالث بشكل عام ونساء العالم العربي بشكل خاص لا يمتلكن رفاهية الخطأ.»

GANOLUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوية حرة

قراءة في الكتاب النادر «المرأة المصرية.. من الفراعنة إلى اليوم» لـ «درية شفيق» – الحلقة 1



*ريم العفيفي
14 مارس 2017

«درية شفيق» من أشهر الشخصيات النسائية، التي كرست حياتها دفاعاً عن حقوق النساء المهذرة بفعل الثقافة الذكورية الضاربة في جذور تاريخ المجتمع، وخلال الأربعينيات والخمسينيات، أثرت الصحافة النسائية من خلال عدد من الإصدارات، مثل مجلة «المرأة الجديدة» التي صدرت باللغة الفرنسية في عام 1944 بدعم من الملكة شويكار، ثم أصدرت بنفسها مجلة «بنت النيل» باللغة العربية منذ 1945 وحتى 1957، لكننا لم نسمع عن كتب «درية شفيق» أو بالأحرى لم نصل إليها، حتى عام 2008، عندما أصدرت مكتبة الأسرة ضمن سلسلة منويات، كتاباً يحمل اسم «من أعمال درية شفيق»، وهو نسخة مستحدثة من كتابها الأصلي «المرأة المصرية.. من الفراعنة إلى اليوم»، الذي صدر عام 1955، واختفى بعد تصاعد الخلافات بينها وبين النظام الحاكم في عام 1957.

حصلنا على نسخة نادرة من هذا الكتاب الصادر عن مطبعة مصر، وثمانه المدون عليه 35 قرشاً، وفي قراءة من أربع حلقات ننشرها خلال شهر المرأة، نستعرض أبرز ما اشتمل عليه من استطلاع للتاريخ المصري، من زاوية تكشف عمق تأثير النساء في تحريك الأحداث، وتطورها، وتبدل الإتجاهات، ويمكن القول بأن الكتاب استثناء للقاعدة الشائعة في القراءات التاريخية التي تنتقص وتجحف بحق النسوة ونضالهن الأمدي.

تقول «درية شفيق» في مقدمة الكتاب «قد يتساءل القارئ ما هو هدفي، وما هي غايتي من إصداري هذا الكتاب، وأنا أبادر بدوري فأرد على السؤال أو التساؤل، بأنني أهدف في هذا الكتاب إلى أن يكون سجلاً لكفاح المرأة، وعرضاً شاملاً لأدوار الحركة النسائية في مصر منذ أيام الفراعنة وحتى يومنا الراهن» في إشارة منها إلى وقت إصدار الكتاب في عام 1955.

وتتابع «وأهدف أيضاً من هذا الكتاب إلى توضيح رعاية الإسلام للمرأة وعنايته بحقوقها، وتوضيح هذه الحقوق للمرأة بما ترنو وتسعى إليه من التمتع بهذه الحقوق وجراء ثمرها سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو غير هذين.»

الكتاب يتكون من 30 فصلاً، وخصصت الكاتبة وريقاته الأخيرة لإحصائيات توثق تعداد سكان مصر ما بين 1882 و1947، بعضها يرصد توزيع السكان حسب النسبة المئوية للإناث والذكور، وبعض الإحصائيات

تكشف توزيعهم حسب الحالة الاجتماعية (الزواج - الطلاق)، أخرى تكشف تعداد الطلبة والخريجين بجامعة القاهرة والإسكندرية وعين شمس منذ 1949 وحتى 1952، بالإضافة إلى إحصائية ترصد تعداد الأحداث في جميع السجون المصرية حسب نوع الجريمة في الفترة من 1949 وحتى 1951، فضلاً عن إحصائيات لوفيات الأطفال منذ 1948 وحتى 1950.

“المرأة الفرعونية.. كانت لها حقوق”، و”الإسلام يحرم المرأة من عبودية الرجل”، و”حقوق المرأة في الإسلام”، و”شجرة الدر.. امرأة دخلت التاريخ”، و”المصريات.. يهزم نابليون بونابرت”، و”المصرية تدخل المدرسة”، و”سيدات كافحن من أجل المرأة”، و”السيدات في حركة عرابي”، و”الأفغاني والشيخ محمد عبده وقاسم أمين ينتصرون للمرأة”، و”المرأة المصرية تدخل الحزب الوطني”، و”المرأة المصرية في ثورة سنة 1919”، و”هدى شعراوي تمزق الحجاب”، و”هدى شعراوي تؤسس الإتحاد النسائي”، و”التعليم أول الأسلحة في معركة الحرية”، و”المصرية تحقق المعجزات في ميادين العمل”، و”المرأة المصرية في الحقل الاجتماعي”، و”اتحاد بنت النيل يطالب بحقوق المرأة السياسية”، و”مطالب المرأة على كل لسان”، و”اقترحنا البرلمان”، و”وكيل النيابة يشيد بالمتهمة”، و”المصريات يحملن البنادق”، و”عشرة آلاف مصرية في جنازة الشهداء”، و”المرأة والتحرر الاقتصادي”، و”نزلنا إلى الميدان الانتخابي”، و”الملك يقاوم الحركة النسائية”، و”بنات النيل مع بنات العرب”، و”ثمانية أيام بلا طعام” و”رجال في تاريخ المرأة”، و”الجنديّة المجهولة”، و”كلمتنا الأخيرة”

وقد ذكرت “شفيق” في الصفحات الأولى من كتابها أن دراستها عن “المرأة المصرية” التي تقدمها بين طيات هذا الإصدار، تأتي إيماناً منها بأن النساء أوج ما يكن إلى التسلح بوعي نسائي، مشددة على أنه يتعين عليهن قبل رفع المطالب للمناداة بحقوقهن، أن يعرفن حقوقهن وما السبيل لاستخلاصها.

تؤكد “شفيق” في كتابها أن شهادة التاريخ عن تحرير المرأة الفرعونية صريحة مؤيدة بعشرات الأدلة المادية، لافتة إلى أن المساواة التي تمتعت بها المرأة المصرية منذ آلاف السنين في مصر “الحرّة المستقلة” على حد تعبيرها، إنهار ودهس تحت أقدام الغزاة في عهود الاحتلال اليوناني ثم الروماني من بعده.

تنتقل “شفيق” فيما بعد إلى الفتح الإسلامي لمصر، وتدافع عن حقوق المرأة في الإسلام، متناولة في 42 صفحة، تكريمه للمرأة “العربية”، وحقوقها الراسخة التي يتلاعب بها كثيرون، ويفترون على الدين لسلب المرأة حريتها.

ثم تتطرق إلى الحكم العثماني، وصعود “شجرة الدر” التي تعد أول امرأة تصل إلى سدة الحكم في مصر بعد الفتح الإسلامي، ثم تتناول حقبة محمد علي، بما لها وما عليها، ثم تنتقل إلى ثورة الشعب المصري في مواجهة الحملة الفرنسية، وكيف شاركت المرأة في المعارك الشعبية، ودافعت عن الوطن فأنالت شرف الاستشهاد في سبيل الوطن، ثم ترصد في فصل كامل إنشاء مدارس للفتيات خلال فترة الحكم العلوي.

هذا أبرز ما جاء في الجانب الأول من استعراضنا للكتاب، ونتناوله فيما يلي بتفصيل أكثر.

المرأة الفرعونية.. كانت لها حقوق الرجل

في هذا الفصل، تشير “شفيق” إلى أن المرأة في عهود الفراعنة الأولى، نالت شتى الحقوق الاجتماعية والمدنية، مثل؛ حق اختيار الزوج، والاحتفاظ بما تمتلك بعد الزواج، وحق اقتسام الميراث في مساواة مع رجل أسرتها، وتسمي أولادها باسمها، كما تملك حق تطليق نفسها بعد أن تدفع تعويضاً.

تقول الكاتبة أن هذه الفترة من التاريخ، كانت تشهد استقراراً، وهو ما جعل المجتمع يتجه إلى البناء والتعمير، ولم يكن ليبقي نصفه معطلاً ومشلولاً، فكانت النساء تعمل وتنتج مثل الرجال، ويزيد على ذلك، أنها من ينجب الأبناء الذين يعملون في هذا المجتمع، وكان ذلك سر المبالغة في احترام المرأة إلى حد التقديس.

وتشير "شفيق" إلى قول منسوب إلى المؤرخ اليوناني "هيرودوت" ، يكشف تمييز النساء عن الرجال في هذا العصر، وهو "المرأة في مصر القديمة أكثر نشاطاً من رجلها، فالنساء يذهبن إلى السوق يبعن ويشترين، في حين أن الرجال يلازمون بيوتهم حيث يقومون بنسج الأقمشة."

الحقوق السياسية للمرأة، تؤكد الكاتبة أنها في مقدمة ما تتمتع به نساء الفراعنة، خاصة أنها بلغت منزلة "الحكام"، سواء عبر حكم منفرد أو بمشاركة الزوج أو الأخ، وهددت الأمثلة مثل الملكة "تي" زوجة "امينوفيس" وأم "أختاتون" والملكة "نفرتيتي" زوجة "أختاتون".

لكنها أفردت مساحة خاصة لـ "كيلوباترا"، التي وصفها بـ "السيدة الجبارة"، واعتبرت أن المؤرخين والقصاصين مارسوا تطاولاً على حياتها الخاصة وسيرتها، ومع ذلك ترى "شفيق" أن كل ذلك لم يطمس حقيقة دهانها، وقوة شخصيتها، ونبوغها العسكري، إلى درجة أن موتها كان نهاية عهد الحرية والاستقلال لمصر.

تطرقت أيضاً إلى بلوغ المرأة المرتبة الأعلى على الإطلاق من التقديس، في تصويرها كآلهة، مثل "مات" إلهة العدل، و"إيزيس" ربة القمر والأمومة و"هاتور" إلهة الحب والجمال.

الإسلام يحرر المرأة من عبودية الرجل

تتناول "شفيق" في هذا الفصل وضعية المرأة العربية في الجاهلية، وتعرض عدداً من النماذج التي خالفت التقاليد الرجعية، مثل بلقيس ملكة اليمن، وزينب ملكة تدمر العربية (سورية)، وهي المعروفة باسم زنوبيا، التي قادت الحروب ونجحت في توسيع رقعة مملكتها، فضلاً عن المعارك الحربية التي قادت، واستبسالها في الحروب، تروي "شفيق" موقفاً أنهت به "زينب" حياتها بكبرياء، بعد أن علمت أن عمرو بن عدي أحد أعدائها عزم على قتلها ولا محالة من ذلك المصير، قالت القول المأثور "بيدي لا بيد عمرو"، وقتلت نفسها حتى لا تمنحه شرف وفخر قتلها.

في الأدب أيضاً، هناك نساء تفوقن بل كن يحكم في المنازعات الشعرية بين الشعراء الرجال مثل "أم جندب"، وعلى الرغم من ذلك، تؤكد "شفيق" أن ذلك لا يعني تمتع المرأة بحقوق شرعية معترف بها، ولكن كانت تلجأ لاكتساب بعض حقوقها بفرض شخصيتها فرصاً في مجتمعات معينة بلغت حدًا من التمدين، يختلف عن المجتمعات الجاهلية البدائية في شبه الجزيرة العربية.

وعن هذه المجتمعات، تقتحم الكاتبة مسألة "وآد البنات" من ناحية الدوافع، التي أرجعتها لاعتبارات أن الأثني في ظل الثقافة الجاهلية المتخلفة، يعتبرونها تستهلك ولا تنتج، يخافون أن تكون سبباً في فقر عائلتها، أو قد تكون سبباً في غارة إحدى القبائل الأقوى ليتمكن سيد القبيلة من ضم الحسان إلى نسائه وجواريه.

وتعتبر "شفيق" أن الإسلام كان بمثابة ثورة إصلاحية لإنقاذ المرأة من وضع يهدر آدميتها، فهو الدين الذي حرم وآد البنات، وأقر بالمساواة بين النساء والرجال في عدد من الآيات الواردة في القرآن الكريم أوردتها في هذا الفصل، واستشهدت أيضاً بالحديث الشريف "إن النساء شقائق الرجال".

حقوق المرأة في الإسلام

هذا الفصل تقدم فيه "درية شفيق" رؤيتها لعدد من القضايا، التي مازالت تثير الجدل حتى الوقت الراهن، فتحدث عن تقييد الطلاق وتعدد الزوجات، وإلغاء بيت الطاعة، وسن الحضانة.

ما يميز هذا الفصل أنها أيدت آراءها بالأسانيد والحجج التي تثبت صحة طرحها، واستفاضت في 21 صفحة، خصصتها لتؤكد إنصاف الدين الإسلامي للمرأة.

وفي شأن تعدد الزوجات، تقدم تفسيرًا للآيتين (2، 129) من سورة النساء، يؤكد أن التعدد ليس فرضًا ولا واجبًا، وأن العدل المشروط تحققه غير مستطاع، وتشير إلى آراء فريق من الفقهاء وجد أن التعدد محرم عند احتمال الظلم، والظلم في التعدد لا مفر من وقوعه، وتورد في هذا الفصل بالتفصيل تفسير الإمام محمد عبده للآيتين، الذي يقول في جانب منه "أما والأمر على ما نرى ونسمع، فلا سبيل إلى تربية الأمة مع نشر تعدد الزوجات فيها، فيجب على العلماء النظر في هذه المسألة"

وتكشف "شفيق" أن ما ذهب إليه الإمام "عبده"، اتفق فيه آخرون مثل الشيخ "مصطفى المراغي" شيخ الجامع الأزهر الأسبق، والشيخ "عبد المجيد سليم" شيخ الأزهر الأسبق، والشيخ "عبد الرحمن حسن" وكيل الأزهر الأسبق، و الشيخ "علام نصار".

وفي هذا السياق، تروي "درية شفيق" قصة الضجة التي أثارها في باكستان بسبب أرائها في مسألة تعدد الزوجات، وذلك بعد معارضة علماء الدين هناك لها، انتصارًا لرئيس الوزراء الباكستاني، الذي تزوج على زوجته، سكرتيرته، وبلغ الهجوم عليها حد إصدار فتوى تقر بتعدد الزوجات، وتنال منها بأفدح الأوصاف والنعت.

ضمنت "شفيق" في هذا الفصل، ردها ورد "أبو الكلام آزاد" وزير المعارف بالهند وأحد علماء الإسلام الذي أيد وجهتها.

وعن الحقوق السياسية للنساء في الإسلام، تقول "شفيق" إنه لا يوجد نص واحد يمنع المرأة من مزاوله حقوقها السياسية، فضلًا عن أن التاريخ الإسلامي يؤكد خروج النساء مع الرسول في الغزوات ومشاركتهن في القتال، وتستدل على ذلك بـ"أم عمارة" التي دافعت بسيفها وقوسها عن الرسول في موقعة أحد حتى انجرح، وتشير أيضًا إلى أن بعض الفقهاء الأعلام أباحوا أن تتولى المرأة القضاء، مثل بن "جرير الطبري"، والإمام "أبو حنيفة"، وتقول "جاء في شرح العناية على الهداية في مذهب الحنفية في الجزء الخامس صفحة 485، أن قضاء المرأة جائز في كل شيء إلا في الحدود والقصاص..."

وفي مسألة الميراث، لفتت إلى تفسير الشيخ "علام نصار" الذي أكد أن مقدار نصيب المرأة في الميراث نصف مقدار الرجل، ليس لأن شخصيتها أقل من شخصية الرجل، ولكن روعي في ذلك أن المسؤوليات المالية عند ظهور الإسلام قد أقيمت كلها على الرجل، ويوضح نصًا "يكفي أن نقرر أنه في مقابل ذلك، نجد نفقة الزوجة على زوجها، وأولاده على أبيهم لا على أمه، فالاختلاف في مقدار النصيب ناشئ من اختلاف التبعات التي ألقاها الدين الإسلامي على كاهل المرأة والرجل، لا على أساس أن شخصية المرأة أقل من شخصية الرجل في الإسلام."

شجرة الدر .. امرأة دخلت التاريخ

أفردت "شفيق" فصلًا كاملًا تستعرض فيه قصة "شجرة الدر" منذ بدأت حياتها جارية في سوق الرقيق ، حتى أصبحت سلطنة تحكم مصر في ظروف شديدة الدقة، وأضحت أول امرأة في الإسلام تعتلي عرش مصر.

وتؤكد الرائدة النسوية أن جموع الشعب المصري هم الذين اختاروا "شجرة الدر" سلطنة، لقوتها وذكاها وما حققته من انتصارات حربية، لكن سرعان ما انتهى حكمها بعد مخططات لعزلها بحجة أنها "امرأة"، وانتهى الأمر بإعلانها تنازلها عن العرش للأمير عز الدين أيبك، وقد اعتبرت الكاتبة هذا التصرف دليلًا على حكمتها وتضحيتها واختيار المصلحة العامة على حساب مصلحتها الشخصية.

المصريات يهزم من نابليون بونابرت

في هذا الفصل، تتناول الكاتبة انتفاضة المصريين ضد الغزو الفرنسي، بكل ما كان ممكنًا من وسائل المقاومة، وتستعرض مشاهد من تصدر النساء للمعارك، كيف حملن السلاح وهاجمن الأعداء، وتلقين

الرصاص واستشهدن، وتسترجع بسالة النساء أثناء استقبال أهل الإسكندرية للحملة، وكيف تسلحن بالبنادق، والرماح، ومن لا يجدن استعمال الاتنين، استخدمن الحجارة، وأصبن الكثير من الجنود الفرنسيين.

ومن معركة جزيرة "أنس الوجود" في أسوان، تورد ما قاله الجنرال "بليار" قائد هذه المعركة، في مذكراته عن دور المرأة المصرية وقتها، ونصه "حمل الأهالي أسلحتهم وصاحوا صيحات القتال ورأينا النساء ينشدن أناشيد الحرب والهيحاء ويقذفن التراب في وجوهنا، بينما عمد الرجال إلى إطلاق الرصاص على رجالنا الذين ركبوا البحر ..."

المصرية تدخل المدرسة

تقول "درية شفيق" أن البلد في عهد محمد علي، أصبحت مجرد ضيعة له ولأسرته، بعد أن رسم خطته للسطو على عرش الفراغنة عن طريق التظاهر بالاهتمام بشؤون المصريين، حتى يأمن ثوراتهم التي كانت تطيح بكل وال متغطرس، وبحسب رؤيتها، كان يعمد إلى إخفاء مظالمه وسرقاته من الشعب المصري ببعض مظاهر الإصلاح والتعمير، وكان للمرأة نصيب من ذلك الإصلاح، خوفاً من قيمتها في ميزان الثورات، فأصدر أول أمر نظامي بإنشاء مدرسة مهنية للمرأة في مصر، وعلى الرغم من أنه لم يقم بأي جهود أخرى في هذا الصدد، إلا أن الخطوة كان لها أثرها في إثارة اهتمام الرجال برفع عصابة الجهل من فوق عيون بناتهم وشقيقاتهم وزوجاتهم وحتى أمهاتهم، فبات المستنيرون منهم يستجلبون مدرسين خصوصيين لتعليم نساتهم.

وتشير إلى مدرسة الحكيمات التي تم إلحاقها بمدرسة الطب في عام 1831، لكنها اقتصرت على الحبشيات والسودانيات يصاحبهن في تلقي الدراسة بعض الأغوات (جمع كلمة "أغا" كانت تطلق على بعض الخادمين)، ثم تسربت إليها المصريات من بنات الجند واليتامى، ومن ثم اتسعت المدرسة حتى أصبحت تضم منات من فتيات العاصمة والأقاليم خصوصاً، وكان التعليم فيها بالمجان مع مكافأة شهرية قدرها عشرة قروش في السنة الأولى، تظل في تزايد حتى تبلغ 35 قرشاً لطالبة السنة النهائية، ويبقى كل ما تحقق للنساء خلال فترة محمد علي - بحسب درية شفيق- هو هذه المدرسة فقط.

في المقابل، تلقي "شفيق" الضوء على انتشار "الجواري" في البيوت المصرية، والخفايا وراء تمديد تلك الظاهرة، بقصد تلقيح الدم المصري بالدماء التركية، وهدم الأسرة المصرية الخالصة.

تنتقل "درية" إلى عصر الخديو إسماعيل، بعد أن مرت سريعاً على فترتي حكم عباس حلمي وسعيد باشا ووصفتها بـ "حجر عثرة في طريق الانتعاش الذي كانت المرأة قد بدأت تخطو إليه بعد أن أغلقا المعاهد والمدارس، بينما عاد الأمل يدب في صدر المرأة من جديد، لأن إسماعيل كان أكثر دهاءً، وسياساته تهدف إلى تخدير الجماهير بتحقيق بعض مطالبها، فأعاد فتح المدارس المغلقة، ولحسن الحظ كان المشرفون على ديوان المدارس من المثقفين أمثال "رفاعة رافع الطهطاوي" و"علي مبارك"، وتقول "كان أول صوت ارتفع بالدعوة إلى إفساح مجال التعليم أمام الفتاة المصرية التي كانت محرومة منه تمامًا هو صوت رفاعة رافع الطهطاوي"، وتتناول كيف كان الرجل سبباً في تأسيس أول مدرسة ابتدائية للفتيات وهي المدرسة "السيوفية" التي تولت "جشم أفت هانم" الزوجة الثالثة لإسماعيل تأسيسها على نفقتها، وطالب بإفساح المجال أمامها للنزول إلى ميدان العمل.

وتستعرض عددًا من مدارس البنات التي أنشئت في هذه الفترة بعد "السيوفية" مثل؛ مدرسة السقاين، ومدرسة الأزيكية، القبطيتين، ومدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية.

سيدات كافحن من أجل المرأة

تقدم "شفيق" في هذا الفصل، معلومات مختصرة عن عدد من النساء اللاتي حطمن التقاليد وكسرن القواعد المكبلة المفروضة على الإناث في ذلك الزمان، مثل "عائشة التيمورية" في الأدب، وباحثة البادية "ملك حفني ناصف" التي قالت عنها "تركت بعدها فراغًا شاسعًا ومكانًا خاليًا في الكفاح من أجل قضية المرأة

المصرية والمناداة بحقوقها، بالإضافة إلى الشيخة "فاطمة الأزهرية" التي وصلت إلى نهاية المراحل العلمية في الأزهر وتقدمت لامتحان العالمية، وأخيرًا رائدة تعليم المرأة "نبوية موسى".

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

«درية شفيق».. امرأة أدركت أهمية «الصحافة النسائية» مبكرًا.. و«الديكتاتورية» قتلت نضالها



*رنيم العفيفي
14 ديسمبر 2016

قائدة تنويرية ومناضلة على طول الخط، لم تهب المجتمع ولم ترهبها السلطة السياسية. واحدة من الذين حفظت لهم ذاكرة الوطن مشاهد لا يمكن محوها مهما غلبتها أمواج الزمن، وكلما حل شهر مارس أو أُجري استحقاق انتخابي، لا بد أن تعاودنا صورتها في الاعتصام النسائي الشهير، الذي تزعمته داخل نقابة الصحفيين في مارس من العام 1953، اعتراضًا على تغييب النساء عن اللجنة المنوط بها صياغة دستور 1954، وإصرارًا على تضمين حقوق النساء في المشاركة السياسية في ذلك الدستور.

درية شفيق «أنا أرفض الخضوع لدستور لم أشارك في صياغته، وإنني أقوم بهذا الإضراب في نقابة الصحفيين لأن الصحافة بطبيعتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكل حركات التحرير»

أذعنت السلطة آنذاك لمطلبها الذي دعمته نساء أخريات شاركنها الاعتصام، وبعث الرئيس الراحل «محمد نجيب» برسالة إليها، عن طريق محافظ القاهرة، الذي توجه إليها داخل النقابة وسلمها إياها، وتضمنت تأكيدًا من «نجيب» بأن الدستور سيضمن للمرأة حق الترشح والتصويت، لكنها أبت أن تفض الاعتصام دون أن يوقع لها المحافظ إقرارًا كتابيًا، يؤكد أنه مندوب من الرئاسة وأن الورقة مرسلة من الرئيس شخصيًا، فاستجاب الرسول إليها وفعل ما طلبت.

منذ ذلك الحين، أضحت «درية شفيق» في أدبيات التاريخ صاحبة الفضل الكبير – بما لا ينتقص من دور وكفاح أخريات منذ العشرينيات – في الحصول على حق المرأة في الترشح والتصويت.

مطالب لم تتحقق حتى يومنا هذا

مشهد آخر يسبق ذلك بسنتين، ويعد من أهم المشاهد في تاريخ حركة تحرير المرأة والتاريخ السياسي المصري، تصدرته ببسالة وشجاعة لم تكن معهودة وقتذاك، عندما قادت مظاهرة تضم ما يصل إلى 1500 سيدة، في فبراير من العام 1951، وتوجهن إلى البرلمان واقتحن بواباته، وتمكنت يومها من مقابلة نائب رئيس البرلمان، الذي مكثها من الاتصال هاتفياً برئيس البرلمان «على زكي العرابي»، لتحصل منه على وعد

بالنظر في مطالب النساء المقدمة إليه، وتضمنت؛ التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان والحكومة، وتعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضع قيوداً على تعدد الزوجات والطلاق، ويقر المساواة في الأجر.

مظاهرة نسائية - درية شفيقي صباح اليوم التالي توجهت ومعها "سيزا نبراي" - إحدى راندات الحركة النسوية، ترأست تحرير النسخة الفرنسية من مجلة المصرية التي كانت تصدرها هدى شعراوي - وعدد من السيدات، إلى قصر عابدين وتقدمت بصورة من المطالب المقدمة إلى البرلمان، ثم قدمت نسخة أخرى من العريضة إلى رئيس الحكومة، لكن مصيرها في الجهات الثلاث كان الأدرج، ولم يُنظر في كل ما جرى سوى كونه اعتداءً على حرمة البرلمان، واستدعيت "شفيقي" للمثول أمام القاضي على خلفية اتهامها بـ"اقتحام البرلمان".

هذان المشهدان هما الأكثر ذيوغاً وتداولاً عن "درية شفيقي"، لكن في حياتها التي استمرت لـ67 عاماً، الكثير من المشاهد التي تجبر المطلع على التاريخ عموماً قبل التاريخ النسائي على تدبر سيرتها ومقاومتها المستمرة لكل أشكال القمع والتهميش والتقييد.

الإدراك المبكر لأهمية الصحافة "النسائية"

في العام 1944، أرسلت "درية شفيقي" ورقة عنوانها بـ"المرأة الجديدة" إلى الأميرة شويكار، الزوجة الأولى للملك فؤاد، وجاء في جزء منها «أول الأسئلة التي تُطرح على النساء المتعلمات هو ما يتعلق بالحفاظ على أنوثتها، ثم دورها في الحياة العامة، وأخيراً دورها في المجتمع. إن الحركة النسوية بالمعنى الحقيقي للكلمة هي التفاهم والتكامل بين الرجل والمرأة وليس التعارك الدائم بين الجنسين.»

درية شفيقي وطرحت "شفيقي" في هذه الورقة اعتقادها بأن الفهم الصحيح للإسلام سيوقف منع النساء من الحصول على حريتهن، وسيحقق المساواة، وكان اختيارها للأميرة شويكار تحديداً لما عُرف عنها من اهتمام وانشغال بالعمل الاجتماعي، وأصبحت هذه الورقة فاتحة علاقة وطيدة بين الاثنتين، جعلت الأميرة توكل لها مهمة رئاسة تحرير مجلة المرأة الجديدة (La Femme Nouvelle)، التي أصدرتها باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى عضوية شرفية بالجمعية التي تحمل الاسم نفسه.

بعد فترة اكتشفت "شفيقي" أن النشر باللغة الفرنسية، يبقها بعيدة عن قطاع كبير من بنات وأبناء بلدها، ولذلك قررت أن تصدر مجلة "بنت النيل" باللغة العربية في العام 1945، بشكل مستقل، مستهدفة الوصول إلى نساء الطبقة المتوسطة المتعلمات، ومع ذلك لم تتخل عن رئاسة تحرير "المرأة الجديدة"، وظلت تدير المجلتين، ولديها قناعة أنها تدافع عن حقوق النساء على جبهتين، الأولى الطبقات العليا وغير المصريين من خلال "المرأة الجديدة" والثانية الطبقة المتوسطة من المصريين عن طريق "بنت النيل".

من تحرير المرأة إلى تحرير الوطن.. طريق وعر

بعد وفاة "هدى شعراوي" في العام 1947، التي كانت "شفيقي" تعد نفسها واحدة من تلميذاتها، منذ أن التقتها لأول مرة في العام 1928، اتخذت قرارها بتأسيس اتحاد بنفس اسم مجلتها "بنت النيل"، وتزعم بعض المصادر أنها أسسته ليكون امتداداً للاتحاد النسائي الذي أسسته "شعراوي" في مارس من العام 1923، وقد لفتت "شفيقي" في كتابها "المرأة المصرية.. من الفراغ إلى اليوم" إلى أن تأليف اتحاد «بنت النيل»، قد راودتها فكرته في العام 1948، بعد أن فاض بها الكيل من الأوضاع الظالمة التي تعيشها النساء المصريات، معتبرة أن الاتحاد الذي أسسته كان بمثابة القيادة الجديدة للحركة النسائية.

درية شفيقي - مظاهرة بنك باركليز ظل اتحاد "بنت النيل" منذ تأسيسه في العام المذكور وحتى مطلع الخمسينيات يركز على قضية "تحرير المرأة"، حتى دخلت "شفيقي" المعترك السياسي، وبدأت تتبنى خطاباً

أكثر إيماناً بالديمقراطية، والحرية، والاستقلال والعدالة الاجتماعية، وفي يناير من العام 1951، قادت مظاهرة نسائية لعضوات الاتحاد، حاصرت بنك باركليز البريطاني في القاهرة، يطالبين بمقاطعته، ووثقت الصور اعتداء القوات الأمنية على المتظاهرات بعنف ووحشية. وفي العام نفسه، شكلت ما يشبه فرقة عسكرية من النساء للمقاومة ضد وحدات الجيش البريطاني في قناة السويس، تركز على التدريب على القتال والتمريض.

خلف قضبان الصمت: الخلاف مع النظام الناصري

محمد نجيب كانت "درية شفيق" من أكثر من دعموا حركة الضباط الأحرار في يوليو 1952، التي تحولت لاحقاً إلى "ثورة يوليو"، ورأت فيها بارقة أمل خاصة مع الإصلاحات التي أعقبت الحركة، وكتبت تشيد بالرئيس الراحل "محمد نجيب" وزملائه "لقد مضى بضعة أشهر فقط وبدأت الإصلاحات الاجتماعية في التبلور، مصر انتقلت إلى صفحة من أجمل صفحات التاريخ، حيث الشعب وقائده المحرر محمد نجيب، قد تعلم قطع الصلة بالماضي، والعمل بيد مطلقة لأجل مصر الغد."

وظناً منها بأن الحرية قادمة مع نسائم الثورة، حولت إتحاد "بنت النيل" إلى حزب سياسي بالاسم نفسه، لكن بمرور الوقت اكتشفت أن آمالها لا تعدو كونها أحلاماً وردية، بينما الواقع مختلف تماماً، فيه الصحافة لا تعرف حرية، والسياسة ليست للجميع.

وخلال الحقبة الناصرية تحديداً، واجهت تضييقاً على كل نشاطاتها، ووضعت "شفيق" في خانة المعارضة، التي كانت تُقابل بشتى أنواع القمع.

كان العام 1957 نقطة تحول كبيرة في علاقتها بالنظام، خاصة بعد أن دخلت في إضراب عن الطعام للمرة الثانية في حياتها بعد إضراب نقابة الصحفيين، ولكن هذه المرة، كانت وحيدة في مقر إقامة السفير الهندي، محتجة على التعدي على حقوق الإنسان على صعيدين، الأول بشأن الديكتاتورية التي تقود مصر إلى الإفلاس والفوضى على حد تعبيرها، والثاني ما يخص الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته، لكن شيئاً لم يتغير رغم استمرارها في الإضراب لأكثر من 11 يوماً، وبعد إنهائها له، فوجئت بالرد السريع من قبل السلطة، ووضعها تحت الإقامة الجبرية، وتعرض كل من ساندها بمجرد رأي إلى التهيب.

الاستهداف وصل إلى وقف إصدار مجلة "بنت النيل" في يونيو من العام 1957، بعد صدور أمر عسكري بالإيقاف برقم 25 في 29 يونيو 1957، ومع ذلك لم تستسلم ورفعت دعوى أمام مجلس الدولة، إلا أن الدعوى لم تلق قبولاً، والحجة المستند إليها نشر مقالات تؤدي إلى بلبلة الأفكار.

الوضع تحت الإقامة الجبرية قتل نشاطها العام، وقضى على مسيرتها الصحافية، وزج بها إلى العزلة الكاحلة لمدة 18 سنة، خلالها نظمت الكثير من الشعر وترجمت القرآن إلى الإنجليزية والفرنسية.

رحلت بنت النيل بعد الخروج "الظاهري" من العزلة بفترة قصيرة، وهناك من يقول إنه انتحار وآخرون يزعمون أنه قتل عمد، وفي الحالتين فمن قاد إلى الرحيل واحد.

بلسم عبد الملك: امرأة لم تدخر وسعاً في الدفاع عن حقوق المصريات.. ناضلت بالعمل والصحافة والهتاف ست الستات



*شيماء سليم

16 أغسطس 2020

ارتبط اسم بلسم عبد الملك بمجلة «المرأة المصرية» التي أصدرتها في العام 1920، وهي واحدة من أبرز المجلات النسائية في مصر والعالم العربي، خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومن هنا يأتي اعتقاد شائع بأنها كانت صحافية بالأساس، إلا أن بلسم دخلت إلى عالم الصحافة وأطلقت هذه المجلة في أعقاب الثورة الشعبية التي اندلعت في العام 1919، بعد سنوات من العمل في مجال التعليم المدرسي.

محطات سبقت الوصول إلى «المرأة المصرية»

بعد تخرجها في مدرسة أخوية الراهبات الفرنسيات التابعة للإرسالية الكاثوليكية الفرنسية، حصلت بلسم عبد الملك على وظيفة معلمة في مدرسة بنات طنطا القبطية، ثم تدرجت في السلم الوظيفي حتى أضحت ناظرةً لمدرسة البنات المرقسية في الإسكندرية، وبعد ذلك عينتها وزارة المعارف المصرية أستاذة فنية بالمدرسة السنّية في القاهرة، التي تعد واحدة من أعرق مدارس البنات في مصر ومنطقة الشرق الأوسط برمتها.

شاركت بلسم في الاحتجاجات الشعبية التي خرجت في مارس من العام 1919، ضد الاحتلال البريطاني، وكغيرها من النساء اللاتي أخذتهن هذه الثورة الشعبية إلى قلب المجال العام، فقررن استحداث آليات للحفاظ على المساحة التي انتزعتها وتوسيع رقعتها، عزم بلسم على القيام بعمل من شأنه أن يحافظ على أصوات النساء المصريات مرفوعة ومسموعة، ويساهم في دفع جراكنهن إلى الأمام، ولكن هذه المرة ليس عن طريق الهتاف وإنما عن طريق الكتابة التي تبحث وتحلل وتطالب وتوثق، وليست فقط الكتابة على نحو متقطع ومتباعد كالذي اعتادت عليه فيما قبل، إذ كانت تكتب مقالات للصحف والمجلات من حين لآخر، بل الكتابة المتواصلة والمنظمة.

وبدعم عدد من الشخصيات النسائية البارزة في ذلك الوقت وعلى رأسهن المدافعة النسوية هدى شعراوي، شرعت بلسم بعد شهور قليلة من انطلاق الثورة في تأسيس مجلة نسائية تحمل اسم «المرأة المصرية».

نضال نسوي عبر بوابة الصحافة

قبل قيام ثورة العام 1919، كان لبلمس تواصل مع عدد من الكاتبات البارزات ورائدات الحراك النسوي، ومنهن ملك حفني ناصف المعروفة باسم «باحثة البادية»، التي جمعت بلمس بعد وفاتها ما كتب وقيل عنها في كتاب بعنوان «ذكرى باحثة البادية»، طبعته في المطبعة الأهلية المصرية، وصدر في العام 1920.

لكن علاقة بلمس برائدات الحركة النسوية المصرية وبالأخص هدى شعراوي مؤسسة الاتحاد النسائي المصري، توطدت إبان الاحتجاجات الشعبية في العام 1919، وإزدادت توثقاً في أعقابها، وكانت هدى شعراوي واحدة من أكثر الداعمين لها في خطوة إطلاق مجلة «المرأة المصرية»، إيماناً منها بأهمية إصدار مجلة نسائية مصرية من رحم الثورة والحراك النسوي الذي رافقها، تُمكن النساء المصريات من الكتابة والتعبير عن آرائهن ومطالبهن، وتتابع أخبار الجمعيات النسائية والنسوية، وتنشر الخطب والمحاضرات التي تلقىها النساء.

أصدرت بلمس عبد الملك مجلة «المرأة المصرية» في يناير من العام 1920، في مدينة القاهرة، وكان صدورها شهرياً، ويتم طباعة نسخها في المطبعة الأهلية (صار اسمها: مطبعة بولاق ثم المطبعة الأميرية)، وقد اختارت بلمس أن تزين الغلاف الأمامي للمجلة بصورة الأميرة نفرت زوجة الأمير رع حتب، وهي من أميرات الأسرة الرابعة في الدولة المصرية القديمة.

يعكس اختيار بلمس للأميرة نفرت اعتزازها بالحضارة المصرية، وإيمانها بأن مكانة المرأة المصرية لا بد أن تكون على النحو المتقدم الذي كانت عليه في مصر القديمة، فضلاً عن دلالة اسم هذه الأميرة الذي يعني «الجميلة».

كتبت بلمس في افتتاحية العدد الأول من مجلتها تقول: لقد كنت من اللواتي صرفن وقتاً ثميناً من حياتهن في التدريس، وعرفت في تلك المدة ما تحتاجه الفتاة المصرية من العلم والتربية، وكتبت كثيراً في الصحف السيارة والمجلات النسوية في موضوع المرأة، ثم وجدت فراغاً كبيراً في عالم الأدب لا يملؤه غير وجود مجلة نسائية مصرية بحتة لترقية الجنس اللطيف، ولتكون ميداناً تتسابق فيه أقلام ربات الخدور من المصريات، فقامت بإنشاء هذه المجلة وأسميتها (مجلة المرأة المصرية)، وذلك بمساعدة كثيرات من سيدات العائلات الشريفة المصرية اللواتي شجعني مادياً وأدبياً.

بدأت الصحافة النسائية العربية مع صدور مجلة «الفتاة» في مدينة الإسكندرية في العام 1892، على يد المهاجرة اللبنانية هند نوفل، ثم تتابع صدور المجلات النسائية في مصر، وقد صدرت أول مجلة نسائية على يد امرأة مصرية في العام 1907، وهي «الريحانة» لصاحبها جميلة حافظ.

تبدى لدى بلمس اهتمام كبير بقضية تعليم الفتيات، وكتبت في مجلتها عن أهميته وعن ضرورة أن تحصل البنات على الشهادات الدراسية بما فيها الشهادة الجامعية، للنهوض بوضع النساء والارتقاء بالبلد ككل، كما كتبت مراراً تؤكد على حتمية خروجهن إلى العمل في جميع المجالات مثل الرجال.

لم يقتصر نشاط بلمس الصحافي على مجلة «المرأة المصرية»، فقد ساهمت في تحرير مجلة «المصرية» في نسختها العربية، التي أصدرها الاتحاد النسائي المصري برئاسة هدى شعراوي في العام 1937، وكانت ترأس تحريرها فاطمة نعمت راشد التي أسست لاحقاً الحزب النسائي الوطني.

على عكس العديد من النساء اللاتي انخرطن في الصحافة، وأصدرن صحفًا ومجلات في تلك الآونة، لم توقف بلمس عبد الملك مجلة «المرأة المصرية» لدواعي الالتزامات الأسرية رغم أنها أم لابنتين، بل تمسكت باستمرارها حتى وافتها المنية، ولم يتوقف إصدار المجلة إلا بعد عشرين عامًا من نشر عددها الأول.

تحررها المبكر من اليشمك والحبرة

كانت بلسم عبد الملك من المؤيدين للسياسي مصطفى كامل (1874-1908) مؤسس الحزب الوطني المصري وجريدة اللواء، الذي كان معروفًا بمناهضته ومقاومته الصلبة للاحتلال الإنجليزي.

وفي كلمة ألقته خلال احتفال أقيم في العام 1920 لإحياء ذكراه، قالت إنها تعرفت إليه شخصيًا بعد صدفة جمعتها به في القطار المسافر من الإسكندرية إلى القاهرة، وحينها أثار دهشته وإعجابه معًا تحررها من الزي السائد آنذاك بين النساء المصريات (الحبرة واليشمك) وارتدائها أزياء أقرب إلى الأوروبية، وكان ذلك قبل أن تنطلق حركة التحرر من الحجاب بين المصريات في العشرينيات.

وأضافت بلسم في كلمتها أنهما تبادلا الحديث خلال مدة الرحلة، واقترح عليها آنذ أن تغير اسمها من بلسم عبد الملاك (اسمها الأصلي) إلى بلسم عبد الملك، وهو ما فعلته، إذ بات هذا الاسم هو الذي يعرفها به الجميع حتى بعد وفاتها.

للأسف سيرة بلسم عبد الملك مثل كثير من سير الرائدات لم تحظ بالبحث والتنقيب الكافيين، وبالتالي سيظل جانبًا من نضالها غير معروف، وهناك إنجازات في حياتها لم يتم توثيقها لا بقلمها ولا بأقلام آخرين. ولكن يبقى الجزء الواضح من القصة ملهمًا لكل من يطلع عليه، وجدير بالنشر على أوسع نطاق.

FOUNDATION
مؤسسة جنوية حرة

في عيدها الثالث.. «ولها وجوه أخرى» تؤرخ لـ «الصحافة النسائية» في مصر خلال عام 120



*شيماء طنطاوي
16 مارس 2016

مثلما كانت مصر مهد الصحافة في الوطن العربي أواخر القرن الثامن عشر، عندما صدرت أول جريدة عربية تحت إشراف «نابليون بونابرت» في القاهرة عام 1799، ولدت على أرضها أيضاً الصحافة النسائية في القرن التاسع عشر، وتحديداً في عام 1892، على يد السورية «هند نوفل»، التي أطلقت مجلة باسم «الفتاة» لتكون باكورة إنتاج الصحافة النسائية في العالم العربي.

«الفتاة» أول مجلة نسائية في الصحافة العربية

صدرت الفتاة في مدينة الإسكندرية، وخرج عددها الأول بتاريخ 20 نوفمبر 1892، وعلى الرغم من صدورها خارج العاصمة لم تكن محلية، ووزعت في أنحاء العالم العربي، ولذلك ذاع صيتها كثيراً وقتذاك. «نوفل» جاءت إلى مصر بين كثيرين من أبناء الشام، أثناء هجراتهم من سوريا ولبنان وفلسطين إلى مصر، هرباً من بطش ولاية العثمانيين هناك، إذ كانت مصر تعيش نوعاً من الانفتاح بعض الشيء، مما جعلها ملاذاً آمناً.

استمرت «الفتاة» في الصدور لمدة سنتين فقط، وصدر العدد الأخير بتاريخ 16 مارس 1894، كانت تصدر شهرية، عدد ورقاتها 40 صفحة، وعلى الرغم من قصر عمرها، إلا أنها كانت عاملاً رئيساً في تشجيع النساء على الكتابة في الصحف والمجلات، في وقت لم يكن فيه الأمر مستساغ. في افتتاحية العدد الأول من المجلة كتبت «هند نوفل» توضح سياستها وهدفها «الفتاة هي جريدة علمية تاريخية أدبية فكاوية مختصة في جنسها، مبتكرة تحت سماء الشرق بموضوعها، لا علاقة لها بالسياسة، ولا منزوع فيها إلى المشاحنات الدينية، ولا غاية لها من البحث، في مواضيع لا فائدة منها للنساء، ولا مطعم لها في المناظرات، إلا ما كان في أدب هيفاء ومحاسن حسناء.» وحثت «نوفل» النساء أن يعتبرن «الفتاة» جريدتهن الوحيدة في الشرق، فهي تعرب عن أفكارهن، تشجعهن على الكتابة في الجرائد والمجلات، وتؤكد أن هذا العمل لا يحط من مقام العفاف والطهر. السبب وراء توقف صدور المجلة كان زواج «نوفل» وانشغالها بحياتها الأسرية.

قصر عمر المجلات النسائية كان سمةً حتى قيام ثورة 1952، نظرًا لأن أغلبها كان مشروعات شخصية، أما ما صدر بعد 1952، فأغلبه تابع للدولة.

المجلات النسائية حتى بداية القرن العشرين

بعد سنتين من توقف "الفتاة"، صدرت مجلة "الفردوس" على يد "لويزا حبالين"، في القاهرة، وتحديدًا في يونيو 1896، وهي أول مجلة تصدرها امرأة في القاهرة، وكانت تهذيبية للسيدات. لم يقتصر إصدار المجلات النسائية على النساء وحسب، بل فعلها الرجال أيضًا وأولهم اللبناني سليم سركيس، الذي أصدر في نوفمبر من العام نفسه، مجلة باسم "مرآة حسناء" ولكنه أصدرها باسم نسائي مستعار وهو "مريم مزهر". وتشير الكتب والدراسات التي وثقت محطات الصحافة النسائية في هذه الفترة، إلى أن "سليم سركيس" وغالبية الرجال الذين أصدروا مجلات وصحف نسائية حينذاك، لم تكن أهدافهم خالصة لوجه "تحرير المرأة"، وإنما للربح المادي بالدرجة الأولى، ومجارة الموضة. ثانياً مجلة نسائية صدرت في الإسكندرية بعد "الفتاة" كانت "أنيس الجليس"، أصدرتها الأميرة "الإسكندرا ميلتادي أفرينو" - إيطالية الأصل- في عام 1898، وتتميز هذه المجلة بأنها حققت انتشارًا أوسع من سابقتها، إلا أن عمرها كان قصيرًا أيضًا فلم يتجاوز الـ10 سنوات. في العام التالي لإصدار "أنيس الجليس" صدرت مجلة "العائلة" ومؤسسها من الشام لبنانية تدعى "أستير أزهرى" وكانت نصف شهرية وفي 1904 تحولت إلى جريدة بالاسم نفسه. آخر مجلة نسائية في هذه الحقبة الزمنية، هي "الهوانم" أصدرها ثلاثة رجال هم؛ أحمد حلمي، مصطفى الأبيض، وهنري بري، وخرجت للنور في عام 1900 وصدرت أسبوعية. يُلاحظ على هذه الفترة، أن جميع المجلات النسائية صدرت لنسوة ورجال من غير المصريين وكانت على الأغلب تصدر على يد "شوام".

فتاة الشرق الأطول عمرًا بين المجموع

لببية هاشم

تعد مجلة "فتاة الشرق"، أحد أشهر المجلات النسائية في مصر والوطن العربي في بدايات القرن العشرين، وهي أيضًا الأطول عمرًا بينها، صدر عددها الأول في أكتوبر 1906، من القاهرة، على يد صاحبتها الأدبية والصحافية اللبنانية "لببية هاشم"، ولصفتها كانت المجلة أدبية روائية تاريخية بالدرجة الأولى. وتعد "هاشم" من أوائل اللواتي نادين بتأسيس جمعيات نسائية في مصر، وعُينت أستاذة بالقسم النسائي في الجامعة الأهلية ما بين عامي 1911 - 1912. صدرت "فتاة الشرق" شهرية، واستمرت لأكثر من 33 عامًا، حتى توقفت في عام 1939، عندما سافرت "هاشم" إلى البرازيل. من بين أشهر مقالاتها في "فتاة الشرق"، مقال «القمار والزواج» وتقول في جزء منه: «فلا أهلاً بعصر جرّ على الشرق أمثال هذا الداء، ولا مرحبًا بفرنجة اقتبسنا عنهم هذه الخلة الشنعاء، وسلام على زمن قضاه أجدادنا في بسطة العيش وصفو المسرات، وسقيا لأيام سادت فيها الجهالة ولكنها امتازت بالفضل وصيانة الذات، بل تعسًا لدهر، غدونا نشكو فيه الحاضر ونتلهف على ما فات».

الريحانة أول مجلة نسائية تصدرها "مصرية"

جميلة حافظ هي أول سيدة مصرية تصدر مجلة نسائية، وجاءت باسم “الريحانة”، وكانت روائية أدبية تصدر شهرياً، وتعد المجلة النسائية المصرية الأولى، تديرها سيدة مصرية ويحررها مصريات، مقرها كان في حلوان بالقاهرة حيث كانت تسكن “جميلة حافظ”.
خرج للنور عددها الأول في 27 فبراير 1907، ولم تكن “حافظ” تدير تحريرها بل أوكلت المهمة إلى عبد الحميد حمدي.
لم تكمل المجلة عامها الأول حتى توقفت لأسباب مادية، ثم عادت في مارس 1908 كجريدة نصف شهرية.

بصمة الرائدات في الصحافة النسائية

نبوية موسى .. هدى شعراوي .. درية شفيق
كان لرائدات الحركة النسائية بصمتهم في الصحافة، لإدراكهن مدى أهميتها في التأثير في الوعي الفردي والمجتمعي، حتى لو كانت نسبة التعليم بين الفتيات وقتها محدودة، أو لا تتعدى حدود المعرفة بأسس القراءة والكتابة، إلا أن المجلات والجراند ساهمت في تثقيفهن وارتقت بوعيهن، وشجعتهن على الكتابة.

المرأة المصرية

البداية عند “هدى شعراوي” التي ساعدت السيدة “بلسم عبد الملك”، في إصدار مجلة “المرأة المصرية” في يناير 1920، بعد أن إزداد بريق وتوهج الحركة النسائية مع ثورة 1919.
وسجلت المجلة كل خطوة تقدمت فيها الحركة النسائية، وعمدت إلى نقل أخبار النهضة النسائية والحراك النسوي المصري إلى العالم، من خلال أقلام مثقفات هذا العصر.

ترقية الفتاة

أصدرت نبوية موسى الملقبة برائدة تعليم المرأة، مجلة “ترقية الفتاة” في 5 يونيو 1923، لتكون معبرة عن الجمعية التي أنشأتها بنفس الاسم، صدرت مجلة نصف شهرية تبحث في شؤون المرأة، واستمرت في الصدور منتظمة حتى عصفت بها الحرب العالمية الثانية.
يذكر أن الحرب العالمية الثانية كانت سبباً في توقف الكثير من المطبوعات الصحافية ذات التمويل الذاتي.

الفتاة

كانت “نبوية موسى”، على دراية تامة بأهمية ومدى تأثير الصحافة في المجتمع، فأصدرت بعد “ترقية الفتاة” مجلة نسائية أخرى في عام 1937، ولكن بطعم وتوجه سياسي، حاملة نفس الاسم الذي اتخذته أول مجلة نسائية في العالم العربي وهو “الفتاة”.
تميزت “الفتاة” لنبوية موسى عن غيرها من الإصدارات النسائية، باهتمامها بفن الكاريكاتير والكارتون، استمرت تصدر أسبوعياً لنحو 6 سنوات حتى توقفت في 1943.

المصرية

في نفس العام الذي أصدرت فيه “نبوية موسى” مجلة “الفتاة”، أصدرت “هدى شعراوي”، مجلة “المصرية” وهي امتداد لمجلة تحمل الاسم نفسه ولكن بالفرنسية “L’Egyptienne” وتدير تحريرها “سيزا نيراوي”، أما النسخة العربية فأدرت تحريرها “فاطمة نعمت راشد”، التي أصدرت من قبل مجلة باسم “ترقية المرأة” في 1908.

بنت النيل

الدكتورة "درية شفيق" إحدى أهم رائدات تحرير المرأة في التاريخ المصري، وهي الأبرز بين الجيل الثاني منهن، عندما أدركت أن الحركة النسائية أوشكت على الخمود بعد تقدم الجيل الأول في السن، قررت أن تستعيد رونق وشباب الحركة، عبر عدد من الآليات على رأسها الصحافة، ولذلك أصدرت مجلة باسم "بنت النيل" في 1945، وبنفس الاسم أسست اتحادًا نسائيًا بعد أربع سنوات. صدرت المجلة شهرية من القاهرة، برئاسة تحرير "درية شفيق" وإشراف تحريري للدكتور إبراهيم عبده. بدأت "بنت النيل" بمخاطبة المرأة ربة المنزل، في محاولة للارتقاء بها وتثقيفها، ومن ثم تطورت أهدافها إلى حث المرأة وتشجيعها على الخروج إلى المجال العام.

توقفت "بنت النيل" عن الصدور في يونيو من العام 1957، ولم يكن برغبة أو اضطرار من صاحبيتها، ولكن لخلافها مع النظام الناصري حينذاك، وهو ما استدعى صدور أمر عسكري بالإيقاف برقم 25 في 29 يونيو 1957، ومع ذلك لم تستسلم "شفيق" ورفعت دعوى أمام مجلس الدولة، لكنها رفضت والحجة المستند إليها نشر مقالات تؤدي إلى بلبلة الأفكار.

"التعليم" حلم افترش أوراق المجلات النسائية حتى الأربعينيات

بالنظر إلى الصحافة النسائية في مصر منذ 1892، عندما صدرت "الفتاة" وحتى نهاية أربعينات القرن الماضي، نجد أن أغلبها أولى اهتمامًا كبيرًا لمسألة حقوق النساء والتي انحصرت بشكل واضح في حق التعليم، ثم تطور المحتوى، بالتوازي مع تطور مطالب الحركة النسائية، فعمدت المجلات والجراند النسائية إلى الدفاع عن الحق في العمل، ثم السفر وتحديد سن أدنى للزواج، ومن ثم تقييد تعدد الزوجات والطلاق. ظهرت إصدارات تنسب نفسها إلى "النسائية"، لكنها لم تدعم النسوة وحقوقهن، ولم تهدف إلى ترفيتهن بل تجذبهن إلى الخلف، من خلال تبني خطاب يدعو إلى التزام النساء مكانهن الأول "المنزل" وعدم الخروج للتعليم أو للعمل، لكن شهرتها وتأثيرها كانا محدودين، ويبقى بشكل العام "التعليم" محورًا أساسيًا في إصدارات الصحافة النسائية خلال هذه الفترة الزمنية، سواء بالدعم أو المعادة.

ثورة 1952 .. كيف ألفت بظلالها على الصحافة النسائية؟

تأميم الصحافة النسائية

جاءت ثورة 23 يوليو 1952، لتغير كل شيء في مصر، ليس فقط نظام الحكم، تبدلت الأحوال تبدلًا جذريًا في كل المجالات، وفي مقدمتها الصحافة، التي خضعت للتأميم هي الأخرى، إلى جانب القطاع الزراعي، والصناعي والمصرفي.

كان للنظام الناصري موقفًا مزودجًا من "حقوق النساء"، ففي العام الذي خرج فيه دستور يقر بحق النساء في الترشح والتصويت في الاستحقاقات الانتخابية، صدر قرار جمهوري ينص على إلغاء المواد التي تضمنها القانون المدني فيما يخص الجمعيات الأهلية، ويقضي بحل هذه التنظيمات، وعلى إثره أجهضت الحركة النسائية ممثلة في الاتحادات والجمعيات التي تأسست قبل ثورة 1952، وعلى رأسها الاتحاد النسائي المصري الذي أسسته هدى شعراوي في عام 1923.

وهو الحال مع الصحافة النسائية ففي الوقت الذي صدرت فيه مجلة "حواء الجديدة" عن دار الهلال التي خضعت للتأميم، صدر في المقابل أمر عسكري بإيقاف مجلة "بنت النيل" بسبب معارضة صاحبيتها الدكتورة درية شفيق للنظام.

وتعكس هذه المواقف بوضوح أن التعامل مع الصحافة النسائية أو القضايا النسائية عامة، كان بنفس منطق "التأميم"، فأضحى كل ما هو خارج المنظومة الجديدة، مرفوضًا.

حواء الجديدة

غلاف-العدد 2

عن مجلة "حواء الجديدة" التي تعد أبرز المجلات النسائية التي صدرت في هذه الفترة (وما زالت مستمرة)، وأسندت رئاسة تحريرها إلى الصحافية "أمينة السعيد"، والتي لقبها أهل الصحافة بـ "عميدة صحافة المرأة"، وهي أحد أبرز الأقلام التي دافعت عن حقوق النساء، على الصعيدين السياسي والاجتماعي. عنونت السعيد "كلمة الشهر" في العدد الأول من المجلة بـ "نريد ثورة نسائية"، وتحدثت فيها عن الظلم الواقع على النساء العربيات عمومًا، كما كتبت مقالًا بعنوان "هدى شعراوي التقدمية المحافظة". بدأت "حواء الجديدة" شهرية، ثم تحولت إلى أسبوعية بداية من إبريل 1957، ومن أشهر عواميدها الصحافية؛ عامود للدكتورة لطيفة الزيات، والكاتبة أمل فهيم بعنوان "ذكريات أمل فهيم"، وكان الصحافي الكبير "علي أمين" يكتب عاموده الشهير "فكرة" فيها، حتى أواخر 1963، ثم انتقل به إلى أخبار اليوم بعد ذلك. إلى جانب هذه المجلة، ظهرت إصدارات أخرى قصيرة العمر، مثل فتيات مصر وهي.

السبعينات والثمانينات .. بين استنساخ غربي وتشديق بالوهابية

مثلت السبعينات مرحلة تحول جذري في المجتمع المصري، وطغت سطحية الفكر، وزادت مساح الاستنساخ الغربي، مع الانفتاح الاستهلاكي الذي عرفته مصر آنذ، فتحولت المرأة إلى "مستهلكة"، وتحولت مهمة الصحافة إلى نقل صورة وذوق وجمال المرأة الغربية ضمن مظاهر الاستهلاك الاقتصادي التي تفتشت وقتذاك في المقابل، هبت رياح الوهابية بما يناقض تمامًا ما جاء به الانفتاح الاستهلاكي، ومع دخول الثمانينات، تمكنت الوهابية إلى حد كبير من أعصاب المجتمع المصري، لتنتشر الصحافة بين نقضين، يجمعهما فقط سطحية المضمون، واختزال المرأة في الجسد. وفي سياق المجلات التي تبنت خطابًا "مُفحمًا" على المجتمع المصري، صدرت "هاجر" في 1990، وأعلن القائمون عليها أنها ذات توجه إسلامي، وصدرت للوقوف في وجه سيل الصحف النسائية "الهابطة" والمشبوهة" - على حد وصفهم - التي يتبنى خطابها الكيانات الاستعمارية الغربية وترتكز على قطاع المرأة بهدف تدمير المجتمع.

بعد ثورة يناير .. بقي الوضع على ما هو عليه

على صعيد الصحافة النسائية، فلم تتغير الأمور عقب ثورة يناير 2011، حتى بعد أن طفت على السطح مناقشات جريئة وصريحة بشأن عدد من القضايا النساء، على رأسها التحرش الجنسي، والمشاركة السياسية للنساء، إلا أنها بقت في حيز الاستغلال التجاري من قبل وسائل الإعلام.

وتحديدًا بالنسبة للصحافة النسائية المطبوعة، فإن الوضع بقي على حاله، عدد قليل من الصحف القومية يخصص "صفحة للمرأة" أو نصف صفحة أحيانًا، فيما تكاد تنعدم تلك الكوتة في الصحف الخاصة. على الفضاء الإلكتروني، كان الوضع أفضل من ناحية مناقشة قضايا النساء، وتوثيق معاناتهن، واسترجاع تاريخهن المُتجاهل، ولكن عبر صفحات أو مواقع لا تعتمد على الصحافة أداة في هذا الصدد، وإنما أقرب للمجموعات الإلكترونية الباحثة عن مساحة من الحرية للدفاع عن حقوق المرأة من وجهات نظر أعضائها، أما المواقع الصحافية التي ظهرت عقب الثورة مخصصة للنساء، فلم تتخلى عن ثوابت الموضة والمطبخ والديكور في المقدمة، مع استحداث أركان للأخبار اليومية - غير المتعلقة بالمرأة- ثم تأتي بعد ذلك الأقسام

الخاصة بقضايا النساء، تناقشها عبر مختلف الفنون الصحافية، سواء تحقيقات أو تقارير، أو قصص واقعية موثقة.
ويعد أسلوب "الحكي" هو الأكثر جذبًا للقراء على الفضاء الإلكتروني في الفترة الراهنة، لذلك تولي الصحافة النسائية الإلكترونية اهتمامًا خاصًا للقصص الواقعية.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

باعتبارها تجلياً للصحافة النسوية البديلة: مسيرة «ولها وجوه أخرى» يوثقها كتاب «كسر الصمت»



*شيماء سليم
18 فبراير 2020

أصدرت دار المرآيا للإنتاج الثقافي في شهر يناير الماضي، كتاباً بعنوان «كسر الصمت: دراسات حول طرق التعبير الجديدة»، يتضمن سبعة فصول تبحث في مظاهر التغيير الاجتماعي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، لا سيما على صعيد العلاقات الاجتماعية، ومفهوم حرية الجسد، والتعبير عن المسألة الجندرية، وصولاً إلى إعلان الاختلاف بوجه عام، ويرتكز الكتاب على دراسات أعدتها مجموعة من الباحثات والباحثين في علم الاجتماع والدراسات النسوية، ومن بينها دراسة للأكاديمية والباحثة النسوية هالة كمال، بعنوان: الصحافة النسوية المصرية البديلة.. «ولها وجوه أخرى» نموذجاً.

في دراستها، تسلط هالة كمال الضوء على الارتباط الوثيق والعلاقة الطردية بين الحركة النسوية والصحافة البديلة التي تستند إلى أيديولوجية نسوية، في إشارة إلى الصحافة التي تعمد إلى كشف التمييز ضد النساء، وتهدف إلى تمكينهن ومنحهن مساحات للتعبير عن الذات وكسر الصور النمطية السائدة في الإعلام. كما تستعرض في هذه الدراسة مراحل تطوّر الصحافة النسائية والنسوية في مصر، منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وقد اختارت كمال «ولها وجوه أخرى» موضوعاً رئيساً لدراساتها، إذ تتناول الملامح البارزة للمنصة التي انطلقت في الـ16 من مارس في العام 2013، لتكون امتداداً للصحافة النسوية المصرية، وتشدد الكاتبة على أن محتوى «ولها وجوه أخرى» يكشف عن موقف ووعي نسويين، فتقول «لا تقدم لنا المجلة نموذجاً للصحافة النسوية فحسب ولا للتاريخ البديل فقط، وإنما تطرح علينا في زماننا هذا، استخدام أدوات صحافية وإعلامية بديلة وغير مكلفة، لا تتطلب سوى رؤية وفكر وقدرة على التغيير، مع اتصال بشبكة الإنترنت في أي مكان من العالم.»

وفي هذا السياق، تستعرض كمال جانباً من المنشورات والملفات النسوية التي قدّمتها «ولها وجوه أخرى» خلال السنوات الماضية، وفي مقدمتها الملف المطوّل «وضعية المرأة في الأفيش السينمائي المصري» الذي

أعدته رنيم العفيفي، مؤسسة ورئيسة تحرير المنصة، ونُشر في سلسلة من سبع حلقات، فيما بين (نوفمبر 2016- نوفمبر 2017).

كما تعتبر الباحثة النسوية هالة كمال أن أحد أبرز مميزات «ولها وجوه أخرى» هو ما تقدمه من قراءات نسوية للأفلام والمسلسلات التلفزيونية، لا تتوقف عند حدود منهج «الرصد» المعهود من المجموعات والكيانات النسوية، وإنما تتجاوزه إلى «النقد والتحليل»، واصفةً ذلك بـ«النموذج المتميز في النقد القائم على منهج نسوي في النقد الفني».

بالإضافة إلى ذلك، تنظر هالة كمال في الموضوعات التي تنشرها «ولها وجوه أخرى»، في إطار مساعيها لتوثيق تاريخ النساء العربيات عمومًا والمصريات خصوصًا، بوجهة نظرٍ نسوية ومنحازة. وفي هذا الصدد، اختارت الكاتبة مجموعة من الشخصيات النسائية التي تم تسليط الضوء عليها، وتوقفت أمام الزوايا التي اهتمت «ولها وجوه أخرى» بإبرازها في عرضها لسيرهن الذاتية. تخوض الكاتبة في مزيدٍ من التفاصيل التي ترمي من خلالها إلى إثبات فرضيتها بأن «ولها وجوه أخرى» هي نتيجة مادية لـ«وعي نسوي يجمع بين الفكر والعمل، أي بين الإدراك والنقد والتوعية والتحالف والرؤية وطرح البدائل».

إلى جانب دراسة الأكاديمية والباحثة النسوية هالة كمال، يضم كتاب «كسر الصمت: دراسات حول طرق التعبير الجديدة» دراسات أخرى أعدها كلٌّ من سيرين نجدي، ودينا جميل، وسارة عابدين، ومنة آغا، وأحمد خير.

هالة كمال أستاذة بكلية الآداب في جامعة القاهرة، حصلت على درجة الدكتوراة من قسم اللغة الإنجليزية بالكلية نفسها، عن رسالتها المعنونة بـ«السير الذاتية المعاصرة للنساء المهاجرات في الولايات المتحدة». كما حصلت على دبلوم الدراسات الأمريكية في كلية سميث في الولايات المتحدة الأمريكية، متخصصة في الدراسات النسائية، وذلك عن رسالتها التي تحمل عنوان «تنظير التجربة الشخصية: مذكرات النساء الأكاديميات».

أما «ولها وجوه أخرى» فهي مشروع إعلامي نسوي، يهدف إلى ترسيخ قيم الصحافة النسوية باستخدام أدوات الإعلام الإلكتروني، وشعاره «صحافة من أجل التغيير والتمكين».

كورونا: لماذا باتت الصحافة النسوية حاجة مُلحة؟



*اسرا صالح
16 يونيو 2020

استجابةً للأزمة الحالية المرتبطة بتفشي فيروس كورونا المستجد، وكجزء من المسؤولية المهنية والمجتمعية، وباعتباري صحفية وناشطة نسوية، قمتُ بتحرير قصة صحفية حول تأثير الأزمة على النساء في سوق العمل والمشاركة الاقتصادية لهنّ في ظل الجائحة، وتقدّمتُ بها إلى إحدى المنصات الإلكترونية لنشرها كجزء من تغطيتي الصحفية لمنظور النوع الاجتماعي خلال الأزمة، لكن فوجئتُ برفض النشر من الشخص المسؤول لأن القصة «تركز على أوضاع النساء في ظل أزمة عامة طالت كلاً من الرجال والنساء».

ومع تكرار التساؤل، من جهات متعددة وأفراد مختلفين، عن أسباب التركيز على أوضاع النساء في ظل الأزمة الحالية، قررتُ الكتابة في هذا المقال عن أهمية دور البعد الجندي في تغطية الأزمة الحالية، والحاجة الماسة لتشجيع انتشار الصحافة النسوية وتقديم سبل الدعم المختلفة لها.

غالباً ما تبرز في أوقات الأزمات أصوات نسائية مدافعة عن الحق في الحياة الآمنة والكرامة وعدم التمييز، رغم المحاولات العديدة لإسكات وكنم تلك الأصوات من أجل إعلاء صوت الأزمة، وتفنيد الأولويات التي ليست النساء بالضرورة جزءاً منها، في مجتمعات جعلت دوماً من النساء وقوداً لمعاركها على مر الزمان.

لذلك، فإن التأثيرات الحقيقية للحركات النسوية تتجلى في الأزمات، لأنها تأتي كاشفة لحجم التمييز والعنف الذي تتعرض له النساء على كافة الأصعدة، مثل ما نعيشه اليوم في مواجهة الوباء العالمي المتعلق بتفشي مرض كوفيد-19، الذي اجتاح العالم لتجد النساء أنفسهنّ يدفنن أثماناً إضافية بفضل البنى المجتمعية الأبوية، التي فرضت عليهنّ أدواراً نمطية وضعتنّ في الصفوف الأمامية للمخاطر، وجعلتهنّ الفئة الأكثر هشاشة في مواجهة الجائحة.

بحسب منظمة الصحة العالمية، تظهر الفروق المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأزمات، ومنها الأوبئة، وفق عدة محاور رئيسية تتعلق بالوقت المستغرق بعيداً عن المنزل، ومسؤولية رعاية المرضى، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، بالإضافة إلى المعرفة العلمية حول العلاج، مما يستدعي تسليط ضوءٍ على البعد

الخاص بالنوع الاجتماعي. وهنا يتبلور دور الصحافة النسوية، التي لا تعمل فقط على رفع الوعي بالبعد النسوي وتثبت حضوره في كافة القضايا الإنسانية، بل يمكنها أيضاً أن تقدم حلولاً قصيرة وطويلة المدى لمشاكل النساء في المجتمع، كالضغط على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتوفير خدمات خاصة بالنساء المعنفات عبر تكثيف النشر حول قضية العنف المنزلي، أو تقديم خطط استجابة للعاملات باليومية أو العمالة النسائية غير المنتظمة على سبيل المثال.

تقول إيما بوبيرغ، مستشارة النوع الاجتماعي وتطوير البرامج بمؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) إنه «بلا منظور جندي شامل في سياسات الاستجابة لفيروس كورونا المستجد، سنخاطر بتجاهل النساء والمجموعات المهمشة والتميط في عمليات اتخاذ القرار»، مشيرة إلى أهمية أن تقدم وسائل الإعلام صورة أعم وأشمل، غير مقتصرة فقط على إحصاءات المصابين ومعدلات الوفيات.

في المقال الذي نشرته المؤسسة بعنوان «يا وسائل الإعلام، تذكروا النوع الاجتماعي في تغطيتكم أخبار كوفيد-19» ([Media, remember gender in your COVID-19 coverage](#))، تقول إيما بوبيرغ إنه «ينبغي ألا تكون تغطية الأخبار من منظور جندي قضية جانبية في أي وقت- لكن في وقت الأزمات يتحتم جعلها أولوية، فلو لم تكن كذلك، سنخاطر ووسائل الإعلام بالمساهمة في تعميق الأزمات وسلب المكاسب التي حققتها حركة المساواة للنساء في جميع أنحاء العالم»، لذا فعلى وسائل الإعلام أن تلعب دوراً في إيصال أصوات النساء خلال الأزمة الراهنة.

كما توضح إيما أن الإعلام يتمتع بـ«القدرة على إبراز صوت المرأة وعرض أدوارها الفعالة في مواجهة أزمة كورونا، ودعم مساهمتها في النقاشات العامة، وتحدي الأنماط الجنسانية ومساءلة أصحاب القرار بشأن حقوق المرأة»، داعية وسائل الإعلام إلى أن تستغل هذه النقطة الزمنية بالغة الأهمية في دعم المساواة بين الجنسين داخل العمل الإعلامي وخارجه. مؤكدة أن ذلك ليس لمصلحة المرأة وحدها، لذلك يجب تشجيع وسائل الإعلام على البحث عن قصص تتعلق بالمرأة ووجهات نظرها، إلى جانب الاهتمام بالمجموعات الأخرى المستضعفة، بالإضافة إلى مراعاة النوع الاجتماعي في عدد الخبراء والمصادر التي تستعين بها، خاصة أن الإحصاءات تشير إلى أن تناول النساء في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة لا يتجاوز 24 بالمائة فقط، و19 بالمائة فقط من الخبراء الذين تستضيفهم وسائل الإعلام من النساء.

وفي ظل الأزمة الراهنة المرتبطة بتفشي الوباء، برزت العديد من التحديات والأعباء على النساء باختلاف مواقعهن. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أشارت العديد من الدراسات والتقارير إلى زيادة وتيرة العنف المنزلي ضد النساء بكل أشكاله بسبب العزل الصحي، واضطرار النساء للبقاء مع معنفهن في مكان واحد لساعات أطول، فضلاً عن وضع النساء العاملات في مجال الرعاية الصحية، واللاتي يُشكّلن 75% من القوة العاملة في هذا المجال عالمياً، بحسب تقرير مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS)، إضافة إلى توليهن في الغالب أعباء الرعاية الصحية لأسرهن وبيوتهن وأطفالهن، مما يجعل لهن نصيباً كبيراً من الخطر اليومي. ورغم ذلك، فإن سياسات التعامل مع هذه الجائحة غالباً ما يقوم الرجال بتطويرها، حيث يستحوذون على 72% من مناصب الرؤساء التنفيذيين في المجال الصحي في العالم.

إلا أنه، وبرغم أهميتها البالغة، ما زالت الصحافة الحساسة للنوع الاجتماعي تواجه العديد من التحديات في ما يتعلق بإفساح المجال أمامها وتقديم سبل الدعم المختلفة. أذكر على سبيل المثال عندما عرضت منذ فترة على زميل لي، يرأس أحد الأقسام في مؤسسة صحفية محلية، أن أقدم تدريباً لفريق التحرير عن الصحافة النسوية والتحرير الصحفي من منظور النوع الاجتماعي، فقال لي وقتها «لا يوجد لدينا ما يسمى بالصحافة النسوية، وإذا أردت يمكنك عمل ذلك بشكل حر خارج المؤسسة».

بالفعل هذا ما أقوم به، أنا وأغلب زميلاتي من الصحفيات النسويات، نعمل بشكل حر، أو بالقطعة، مع أي من المنصات التي يمكنها أن تقبل موضوعاتنا المقترحة أحياناً، أو ترفضها أحياناً أخرى كثيرة باعتبارها «منحازة نسوياً»، دون النظر إلى هذا الانحياز باعتباره قائماً على أساس موضوعي، فأغلب المدارس الصحفية لم تتطور بالشكل الكافي لفهم منظور النوع الاجتماعي والعدالة الجندرية كأحد جوانب الموضوعية الصحفية، وتمثيل أصوات النساء كخطوة أساسية في مجابهة التمييز القائم ضدهنّ وخلق البنى الأبوية، لذا غالباً ما يُنظر للصحافة النسوية على أنها منحازة أو فئوية، بينما هي تراعي إعادة إصلاح موازين القوى المختلفة وليس العكس.

وحيث أن الإنتاج الصحفي النسوي ليس على أجندة معظم المؤسسات والمنصات الإعلامية التقليدية، ففي ظل الأزمة الراهنة لجائحة كورونا تواجه الصحفيات النسويات عدداً لا بأس به من التحديات؛ لعل على رأسها التحديات المادية في إطار غياب التمويل على المشاريع المهمة بالإعلام النسوي، واعتماد الصحفيات بشكل أساسي على العمل بنظام «العمل الحر» أو «الفريланس»، الذي تحوّل في الوقت الحالي إلى رفاهية صعبة المنال، إما بسبب صعوبة التحويلات البنكية بسبب الإغلاق العالمي والهزة الاقتصادية الدولية، أو بسبب عدم قدرتهنّ على استلام أموالهنّ من المصارف لدواعي العزل الصحي.

هذه التحديات المادية تخلق لنا تحدٍ آخر وهو عامل الوقت، ففي ظل عدم توافر فرص للصحافة النسوية وغياب دعمها داخل المؤسسات، تضطر الصحفيات للعمل في قطاعات أخرى لتحقيق لتأمين العيش، وفي إطار العمل المؤسسي وإشكالياته و«الروتين» الخاص به، بما في ذلك عدد ساعات العمل الطويلة، تنخفض فرص العمل الصحفي النسوي نظراً لضيق الوقت وتكريس معظمه للعمل من أجل المال.

بالتالي، تزداد أزمة محدودية المحتوى الصحفي النسوي خلال جائحة كورونا بتحدياتها، رغم أنه الوقت الذي يجب إفراد أولوية للتغطية والمعالجة الصحفية لتأثير الجائحة على أوضاع النساء، وهو ما لم نجد له مجالاً كافياً حتى الآن.

وبما أن الصحافة والإعلام هي أدوات رئيسة في بناء وعي الشعوب وترسيخ الثقافات المجتمعية، وأحد السبل الأساسية في التحولات الديمقراطية للمجتمعات، وفي ظل ارتفاع المطالبة بإعادة صياغة الأدوار الاجتماعية بما يحقق العدالة الجندرية، وغياب المنظور الخاص بالنوع الاجتماعي في المنتج الإعلامي الشائع، باتت هناك ضرورة ملحة لإعلام نسوي بالدرجة الأولى، يعالج القصور المتجذر في الإعلام التقليدي ويبرز البعد النسوي في المعالجات الإعلامية المختلفة.

في ظل الأزمة الراهنة، لم تعد الصحافة النسوية ضرباً من الرفاهية التي تقتصر فقط على الأفراد والمجموعات المستقلة، بل يتعين إفساح المجال أمام إنتاج المزيد من المحتوى الصحفي النسوي، الذي وفّرت الأزمة أرضاً خصبة له ولكل صوت نسائي.

النساء في الأخبار: زخم لمستقبل الحريات والمساواة



*ونام يوسف

27 يناير 2019

"عليك العمل بجهد مضاعف عن ذلك الذي يبذله الرجل، وثلاثة أضعاف إن كنت من الأقليات، وأربعة أضعاف إن كنت من الريف، وخمسة أضعاف إن لم تكوني من المحافظات الدينيات" قولٌ للصحافية الأردنية رنا الصباغ، يختصر تجربتها المهنية في مناخات لم تخل يوماً من العوانق الشائكة في سبيل تقدمها. تقييد الحريات، التحرش، المعايير المجتمعية، سياسات التمييز، صعوبة نيل المعلومة، الضغوطات العالمية... عقبات تحول دون تقدم النساء في أغلب المؤسسات العربية

واجهت **رنا الصباغ** تلك المعوقات لتبني مسيرة صحافية زاخرة، فكانت أول امرأة تتلقّد منصب رئيس تحرير جريدة يومية عندما استلمت رئاسة تحرير صحيفة "ذا جوردن تايمز" عام 1999، مركزاً لم تدم فيه طويلاً بسبب تبنيها نهجاً إصلاحياً، بعد ذلك بسنوات قليلة أنشأت مؤسسة لدعم الصحافة الاستقصائية جعلت فيها مساحةً واسعة للنساء اللواتي يردن إيصال أصواتهن، خاصة في ظل "التفكير الداعشي" الذي مازال يخيم على عالم الصحافة كما تقول الصباغ. حكاية الصحافية الأردنية وردت في تقرير لبرنامج "النساء في الأخبار" الصادر عن **المنظمة العالمية للصحف وناشري الأنباء "WAN IFRA"**، يهدف البرنامج إلى دعم حضور النساء في وسائل الإعلام لتحقيق التقدم والنجاح عبر بناء القدرات والإرشاد الوظيفي والتنوعية وتطوير الأدوات. يعمل مع 90 مؤسسة إعلامية من 15 دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. التحرش الجنسي والتحيز الجندي، محوران سلط برنامج "النساء في الأخبار" مجهره عليهما خلال المؤتمر الإقليمي الذي عُقد منتصف الشهر الجاري في بيروت، عبر ورش عمل ولقاءات وإصدارات تضمنت تقارير وإحصاءات وتجارب، جميعها يهدف إلى خلق مناخ عمل آمن للصحفيات في وسائل الإعلام، خالٍ من التحرش واختلال التوازن الجندي.

التحرش الجنسي ومعركة الوقت

"القانون الدولي يعتبر التحرش انتهاكاً لحق المساواة بين الجنسين، وحق الحياة، وحق الحرية، وحق ممارسة أية مهنة بحرية بما فيها مهنة الصحافة" يؤكد تقرير لـ "النساء في الأخبار" لافتاً أن التحرش هو كل تصرف عدائي وغير مرغوب به ذي طبيعة جنسية ينتهك كرامة الشخص ويشعره بالإهانة أو التهيب أو

التهديد. وهو مشكلة عالمية تكلف جميع الأطراف، المتحرش والمؤسسة وقبلهما الضحية. بحسب دراسة استبائية عالمية، 48% من الصحافيات يتعرضن لأحد أشكال التحرش، البرنامج أجرى استطلاعاً في 9 دول في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط كانت نتيجته أن بين 59 إلى 64% من الصحافيات يتعرضن لتحرش لفظي، وبين 17 إلى 24% منهن يتعرضن لتحرش جسدي، وبين 3 إلى 10% يتعرضن لاعتداء جنسي. تؤكد الدراسة أيضاً أن 29% من النساء اللواتي تعرضن لاعتداء جسدي بلغن عن الحادثة. بعض المدراء قد لا يكونون على اطلاع بحالات التحرش الواقعة في مؤسساتهم، البرنامج يؤكد ضرورة وعي المدير بحجم المشكلة التي تواجه مؤسسته ويلتزم سياسة عدم التسامح، يضع سياسة عملية لمناهضة التحرش ويوضح مضمون فعل التحرش وعواقبه وإجراءات مواجهته، ما قد يشكل رادعاً وقدرة على التعامل معه فور حدوثه. تؤكد منى مجدي، أستاذة مساعدة في الجامعة الأمريكية في القاهرة لرسيف 22 أن المؤسسات الحديثة العهد تتبنى هذا الفكر، وباتت تنتبه إلى ضرورة وجود أساسيات وحدود تنظم العلاقة بين الزملاء وبين الرئيس والمؤوس "هذه المؤسسات أكثر قدرة على تطوير هيكلها الوظيفي ما يجعلها أكثر مرونة في التعامل مع مشكلة التحرش وفق آليات معينة". تتابع أن المنظومة الإدارية في المؤسسات القديمة تعاني من ثغرات عديدة إحداها غياب السياسة الدقيقة، بالتالي يتم التعامل مع قضية التحرش بشكل ودي أقرب إلى العرف دون خطوات إجرائية "المؤسسات القديمة تنقصها سياسات عديدة لا تتوقف عند التعامل مع التحرش، بل تطل مجالات أخرى كالشكاوى مثلاً، لكن عدم تبنيها هذا الفكر لا يعني رفضه، بل هو تحدٍ يفجر لديها تساؤلات عديدة خلال تطبيق آليات مواجهة التحرش في غرف الأخبار". منى مجدي نائبة مدير مركز بحوث ودراسات المرأة والإعلام في جامعة القاهرة، تؤكد أن تطور الجانب الإداري في المؤسسة، يؤدي إلى تبني سياسة دقيقة ومحددة تجاه قضايا عديدة، منها التحرش. "النساء في الأخبار" يشجع من يتعرض لفعل التحرش أن يعبر للمتحرش بماهية ما يفعل ويحاول الحفاظ على سلامته قدر الإمكان، والاحتفاظ بالأدلة وجمعها لتقديم شكوى يمكنها الوصول إلى المحكمة لينال حقه ويجازي الآخر على فعلته. جهود البرنامج لتعزيز الوعي بمفهوم التحرش في غرف الأخبار ومواجهته، قد لا تأتي ثمارها في يوم وليلة، تؤكد منى مجدي "ربما تحتاج بعض الوقت، فنحن نعالج فكراً وآراء، والتغيير يبدأ بنقاط صغيرة وقواعد تحتاج للتوسع والتطور كي تشمل جميع شرائح المجتمع" لافتة إلى ضرورة تكاتف المبادرات الشبيهة بـ"النساء في الأخبار" حتى تتحقق النتيجة المرجوة.

التمييز الجندي.. الوعي أولاً

"مصطلحات كالتحرش الجنسي والتمييز الجندي حديثة العهد، ما يجعلها إشكالية أخرى تحول دون مواجهتها" تقول الدكتورة منى مجدي، مضيئة أنه رغم ذلك فإن غرف الأخبار والعاملين فيها بدؤوا يتنبهون لها "مفهوم التمييز الجندي كان حاضراً لكن تحت مسميات أخرى، منها الصورة النمطية للمرأة وتمثيلها في الإعلانات والدراما والأخبار والتي هي ضد مفهوم الدقة والتوازن والموضوعية". تتابع أن الآونة الأخيرة شهدت وعياً لأهمية العدالة والتنوع الجندي ومحاولة ربط الصورة النمطية بالقيم المهنية، ذلك ما يؤكد أيضاً تقرير لبرنامج "النساء في الأخبار" موضحاً أن المؤسسات حول العالم التي تضم نساءً في مناصب قيادية وتعتمد تنوعاً جندياً متيناً ومتناسكاً تميل إلى تحقيق نتائج أفضل، والتحلي بقدرات ابتكارية أكبر، والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي. وأن المؤسسات الإعلامية التي تحقق تكافؤاً بين الجنسين تحصل على نتائج أكثر أهمية.

لكن معوقات مازال تحول دون تحقيق التنوع الجندي، لعل أهمها المجتمع الذي يشكل ضغوطاً على الصحافيين عامة والنساء خاصة، فمناطق النزاع تمثل تهديداً على حياة الصحافية، ضرر جسدي وعنف

جنسي وأعمال انتقامية ضد أفراد عائلتها، ما يدفع المدراء إلى الامتناع عن وضع المرأة في مثل هذه الحالات. المعايير الثقافية تحدّ آخر يعزّز التحيز الجندي في المؤسسات الإعلامية، تصورات مجتمعية ترسخ صورةً نمطية للمرأة، كسّن الزواج ودورها في العناية بالأولاد وأفراد العائلة، حيث يغيب التكافؤ بينها وبين الرجل في إجازة الأمومة، ففي جميع الدول العربية المرأة تأخذ الإجازة كإشارة أنها المنوطة بالمهام الأسرية وليس الرجل، ما يجعل الوضع الأمني والمادي للكثير من الصحافيات غير مستقر، فيعملن سنواتٍ بشكل حر دون نيل استحقاقتهن، لذا نلاحظ تفاوتاً في الأجور بين الرجل والمرأة، بحسب "النساء في الأخبار". تؤكد الصحافية ميرا عبدالله، مديرة برنامج "النساء في الأخبار" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن التحيز الجندي في العالم العربي ما يزال إشكاليةً تعيق تقدّم الصحافيات في المؤسسات الإعلامية "خاصة في ظل غياب سياساتٍ داخلية تحمي النساء من التحيز الجندي وتحقق المساواة الجندرية بكل مستويات الإدارة في المؤسسات الإعلامية". ميرا مديرة المركز الإعلامي للحقوق الجسدية والجندرية في المؤسسة العربية للحرية، تضيف لرصيف22 أن حضور النساء واضح في المؤسسات الصحافية لكنه يصل حدّاً معيناً في المستويات الإدارية "لدينا عدد كبير من الصحافيات لكن العدد يقل كلما زاد المستوى الإداري، قلياتٌ جداً النساء المتبونات منصب مدير تحرير أو رئيس تحرير، كل ذلك بسبب عدم وجود سياسات داخلية تضمن مساواةً بالتقدم في المستويات الإدارية داخل المؤسسات الإعلامية". "الوعي الكافي بمشكلة التحيز الجندي هي أولى خطوات مواجهته" تقول عبدالله مشددة على ضرورة إيجاد حلولٍ، منها اتباع سياساتٍ داخلية وإعطاء فرص متساوية للرجال والنساء للتقدم داخل المؤسسات الإعلامية، وخلق بيئة آمنة للنساء خالية من التحرش الجنسي لأنها عنفت قائم على النوع الاجتماعي الذي تعاني منه الصحافيات في المؤسسات الإعلامية وتعيق تقدمهن وإتمام مهماتهن. إحدى خلاصات المؤتمر الإقليمي لبرنامج "النساء في الأخبار" أن على الصحافيات الحرص على مواصلة عملهنّ لنيل حقوقهن، والسعي لصقل المهارات وتعزيز القدرات بهدف الوصول إلى مؤسسات أكثر تنوعاً وانسجاماً وتنافسية.

مؤسسة جويية حرة

حتى لا يكون الحياد في الإعلام ظهيرًا لثقافة التصالح مع العنف ضد النساء



*رنيم العفيفي

26 يونيو 2021

في حلقة التي أذيعت بتاريخ الـ 14 من يونيو الجاري، تناول برنامج «هي وبس» المذاع على قناة سي بي سي سفرة (CBC سفرة) الفضائية، قضية اعتداء الأخ على أخته بالضرب، ليس باعتبارها جريمة أو انتهاكًا، وإنما بوصفها موضوعًا حيائيًا يقبل طرح وجهتي نظر إزاءه، إحداهما مؤيدة والأخرى معارضة. ورغم أن البرنامج يندرج تحت تصنيف البرامج النسائية، ويزعم القائمون عليه أنه ينحاز إلى المرأة ويلعب دور المنصة الداعمة لها ولحقوقها، فقد اختاروا أن تناقش الحلقة انتهاكًا صريحًا لأجساد النساء واعتداءً سافرًا على كرامتهن، من خلال مساحة يتناصفها أطراف تؤمن بأحقية الرجل في ارتكابه مع أطراف أخرى ترفض ذلك.

كما استخدم صنّاع الحلقة شارة لتعريف موضوع النقاش، مكتوب عليها «نقاش حول ضرب الأخ لأخته»، بما يشي بقدر من التطبيع مع الفعل، إذ يغيب تمامًا عن العنوان توصيفات مثل «اعتداء»، أو «انتهاك»، أو «إيذاء»، أو ما يقترب منها. أما اشارات تعريف الضيوف الرجال فقد كُتِبَ عليها الاسم وعبارة «مؤيد لضرب الأخ لأخته»، إلا أن إدارة القناة والبرنامج أخفت هذه الجملة، عند إعادة بث الحلقة ونشرها على الصفحات الإلكترونية للقناة، عقب انتقادات حادة وجهها العديد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى البرنامج والقناة، احتجاجًا على الطريقة التي أتبعها صنّاع البرنامج لعرض الموضوع، والتي أبرزت العنف الجسدي ضد النساء على أيدي الأخوة الذكور أمرًا عاديًا تتباين الآراء حوله، وليس كاعتداء مرفوض وجريمة تأخرت مصر في الاعتراف بها، على عكس العديد من دول العالم التي تنص قوانينها على عقوبات ضدها، في إطار تعريفها كجريمة «عنف منزلي».

المشكلة الأكبر هو أن هذه الحلقة خرجت إلى العلن ترتدي لباس «الحيادية الإعلامية» التي تعتبر واحدة من المعايير الأساسية في صناعة الإعلام، ولا بد أن تتحقق بوجود عناصر مثل: عدم انحياز التغطية إلى رأي أو فكرة بعينها، والتوازن في عرض وجهات النظر المختلفة، وتجنب تفضيل طرف ما على الآخر بأي وسيلة.

لكن في حقيقة الأمر، تطبيق الحيادية تطبيقًا حرفيًا يؤدي في كثير من الأوقات إلى إخفاق في تحقيق غاياتها الأساسية التي يأتي من بينها: إنصاف جميع الأطراف، وإعطاء الجمهور مساحة للتفكير والحكم من دون توجيه.

هذا ما يثبته الجانب الأكبر من التغطيات الإعلامية التي تحظى بها القضايا المرتبطة بحقوق النساء والأقليات الجنسية، إذ أن التغطية المنفتحة على وجهات النظر المختلفة، والتي تمكن أصحابها من مساحات وقتية متماثلة بزعم تطبيق الحيادية، هي في واقع الأمر تساوي بين الفئات المُنتهكة حقوقها من ناحية، وبين المنتهكين أنفسهم أو من يدعمون الانتهاك والتحريض ضد هذه الفئات من ناحية أخرى. وعند حدوث ذلك تتحوّل الحيادية إلى أداة من أدوات ممارسة العنف البيوي غير المباشر، لأن المناصفة بين مجموعات تكابد العنف بمختلف صورته من جهة والأطراف المُعنفة من جهة أخرى، هو اضطهاد مستتر خلف إدعاءات الالتزام بضوابط صناعة المادة الإعلامية.

الحيادية.. كيف تصبح سلاحًا بأيدي المعتدين؟

نظريًا، تتحقق الحيادية في الإعلام عند عرض الرأي والرأي الآخر وإفصاح المجال والوقت المتساويين لهما، حتى يقدم أصحابهما حججهم ويعبرون عن وجهات نظرهم، بينما يوجه مقدمات ومقدمو البرامج لأصحاب الرأيين، أسئلة تهدف إلى تعميق النقاش وتوسيع آفاقه.

لكن عمليًا هناك عوامل عديدة تجعل طرفًا يطغى على طرف أو أطراف أخرى، وبسببها تنقلب أسئلة الصحافيات والصحافيين من أسئلة نقدية إلى أسئلة تزيد حدة الاستقطاب. وهذا النسق هو الشائع في نقاشات الإعلام المرئي (خاصة في مصر)، بشأن الانتهاكات التي تتعرض لها النساء سواء كانت اجتماعية أو قانونية، ومنها: تعدد الزوجات، والاعتصاب الزوجي، والطلاق الشفوي، وضرب الزوجات، والحق في الإجهاض المُقنن. إذ تسوّغ هذه النقاشات بشكل غير مباشر التمييز والعنف، وتزيد الطرف الأقوى، في ضوء الثقافة المجتمعية الذكورية، ثقةً وجرأةً، وتمنحه فرصة ممارسة الإيذاء النفسي بحق النساء، لا سيما الناجيات، على الملأ.

ترتكز هذه النقاشات على تمييز على أساس الجنس، لأنها تتناول حقوقًا انتزعتها الذكور قهرًا من النساء وأبقوا عليها في حوزتهم بسبب الامتيازات الاجتماعية والقانونية غير المستحقة، الناتجة عن الإيمان الجمعي بتفوق جنس على الآخر. في مثل هذه الحوارات تصبح الحيادية وسيلة للتطبيع مع التمييز ضد النساء وتعميق تقبله مجتمعيًا.

يقابل ذلك تأكيد وتشديد من صنّاع المحتوى الإعلامي على أن هذه اللقاءات والحوارات تتم وفق قواعد مهنية إلزامية، وتستند إلى مبادئ أساسية في إنتاج المحتوى الإعلامي، وهو ما يحيلنا إلى ما قاله الأكاديمي والفيلسوف السياسي جوزيف مازور، عن المتطلبات الأساسية للحياد في الإعلام، إذ أكد على أن التغطية الإعلامية يجب أن تخلو من العنصرية، والتمييز على أساس الجنس، والتحيز ضد مجموعات دينية أو قومية أو عرقية معينة.

أدركت شبكات ومنصات إعلامية هذه الإشكالية وبدأت في استحداث آليات لمعالجتها. وتأتي في مقدمة هذا الركب هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي - BBC)، التي شرعت في مراجعة تعريف «الحيادية في الإعلام» والعناصر التي تحققه، خاصة في التغطيات الخاصة بقضايا العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي، أو الموجهين ضد الأقليات العرقية، والإثنية، والدينية، والطائفية، والجنسية.

الحيادية المُستحقة ومحاولة الخروج من المأزق.. الـ BBC نموذجًا

في مقال نشرته مجلة «Prospect» البريطانية الشهرية، في سبتمبر من العام 2007، يشرح الصحافي التلفزيوني والرئيس السابق لشبكة «إل دابليو تي - LWT» التلفزيونية الإنجليزية، الفرق بين الحيادية

والتوازن، فيقول «يجب التمييز بينها (الحيادية) وبين التوازن (بمعنى تخصيص مساحة متساوية لوجهات النظر المتعارضة)، والموضوعية (عادةً ما يقصد بها الصحافيون محاولة استبعاد الحكم الشخصي)، فالحيادية ليست أكثر من محاولة النظر إلى مختلف الأفكار أو الآراء أو الاهتمامات أو الأفراد على حدة.»

تتجسد الترجمة العملية الأقرب لهذا التعريف في أحد المواد الواردة بكتيب المبادئ التوجيهية التحريرية لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، إذ لا تتبنى المفهوم التقليدي للحياد أو بالأحرى لا تختزله في الحياد الصارم (Strict Impartiality)، وإنما تفر تعريف الحياد المُستحق أو المناسب (Due Impartiality)، الذي يربط بين الحياد وطبيعة المحتوى، ويصله بالإشارات التي قد تؤثر على توقعات المجتمع.

في ضوء ذلك، يوضح كتيب المبادئ التوجيهية التحريرية لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في بابها الرابع المختص بمسألة «الحيادية»، أن الحياد المُستحق (Due Impartiality) لا يتطلب بالضرورة تغطية مجموعة وجهات النظر أو الآراء المتباينة بنسب متساوية سواء ضمن برنامج واحد (programme)، أو على صفحة إلكترونية (Webpage)، أو عبر أي عنصر منفرد، ويذكر الكتيب أن البديل هو السعي لتحقيق فكرة «الوزن المُستحق» أو «الوزن المناسب» (Due Weight)، مشيرًا إلى أن تحقيق الحياد لا يتطلب بالضرورة إعطاء الآراء التي تحظى بدعم أكبر وقبول جمعي، المساحة ذاتها التي تُعطى لآراء الأقلية (أو الفئة التي لا تتمتع بحجم الدعم نفسه).

ولنقل مبدأ الحيادية المستحقة أو المناسبة إلى حيز التنفيذ، ينبغي على الوسائل الإعلامية عند تغطيتها لقضايا التمييز والعنف ضد النساء، أن تخصص مساحات محدودة للآراء المُبررة لوقوع العنف ضدهم التي غالبًا ما تعتمد في تبريرها على مزاعم الحفاظ على قيم ومبادئ الأسرة، أو حماية النظام والآداب العامة، أو الالتزام بتعاليم الدين، حيث يكون الهدف في هذه الحالة هو منح هذه الآراء مساحة، بحكم وجود قاعدة جماهيرية لا يمكن تجاهلها تدعمها، ولكن من دون الإخلال بحق الآراء المقابلة التي لا تتمتع بالقبول المجتمعي ذاته.

بصيغة أخرى، يجب على الإعلام أن يفسح مجالاً أوسع للطرف الذي لا تظفر وجهة نظره بالشعبية الأكبر، حتى يستطيع دعم وجهة نظره بالأسانيد الكافية، ويتمكن من تنفيذ ما جاء على لسان الطرف الأقوى الذي يتمتع بموازرة مجتمعية مُسبقة.

صحافة بديلة من أجل تغطية عادلة لقضايا النوع الاجتماعي

في ظل تزايد الاعتماد على الفضاء الإلكتروني كمصدر للمعلومات، باتت شعبية بعض المدارس الصحافية أو أنواعاً بعينها من الصحافة في تزايد مستمر، وأبرزها هي الأنواع التي تركز على قصص الفئات الأكثر تهميشاً وتعرضاً للاضطهاد، وتهدف إلى كشف مواطن التمييز، وشحذ الجهود على مختلف المستويات لزيادة الخطوات الدافعة باتجاه تحقيق المساواة، ومنها على سبيل المثال؛ الصحافة المناصرة (Advocacy Journalism)، وصحافة العدالة الاجتماعية (Social Justice Journalism).

صحافة العدالة الاجتماعية هي نوع من الصحافة يسعى إلى جعل العالم مكاناً أفضل، ولذلك تركز تغطيتها على القضايا الخاصة بهؤلاء الذين يواجهون درجات أعلى من العنف، مثل من يتعرضون إلى تمييز على أساس الهوية (النوع، العرق، الدين، الطائفة، التوجه الجنسي، التعبير الجندري)، فضلاً عن قضايا الهجرة، والعدالة الجنائية، والفقر، والخدمات الصحية.

وتستند صحافة العدالة الاجتماعية إلى ركيزتين أساسيتين هما؛ الحقائق وما لها من قوة في التأثير، والعاطفة في سرد القصص وما لها من قدرة على تعبئة تحرك جماعي لصالح القضية المشمولة بالتغطية.

أما الصحافة المناصرة فهي نوع من الصحافة ينطلق من زاوية محددة عند تغطية حدث أو قضية ما، ومع ذلك هي ليست شكلاً من أشكال الصحافة الترويجية أو الحزبية، بل تقوم على الحقائق مثل صحافة العدالة الاجتماعية، وأحد أهم مبادئها هو الامتناع عن تقديم أنصاف الحقائق والالتزام بعرض الحقائق كاملة من دون تزوير أو تلفيق، ولكن مع مراعاة ألا يعطي الصحافيات والصحافيون الطرف الذي يدعم وجهة النظر المعارضة للزاوية التي تتبناها التغطية، مساحة متساوية مع الأطراف التي تتسق وجهات نظرها مع هدف التغطية، والذي عادةً ما يكون إثبات ظلم واقع على مجموعة، أو فضح جريمة ومعتدٍ، أو كشف فساد، أو البرهنة على استغلال سلطة ونفوذ.

وحتى تكون الحيادية سبباً لتحقيق العدالة، بات عدد من المنصات الإعلامية يتبنى قواعد الصحافة المناصرة التي تطرح وجهات النظر المتعددة من دون عقد مناظرة بين طرفين تتفاوت مقبولية آرائهما مجتمعياً، وإنما عبر استضافة طرف يتبنى في الغالب موقفاً لا يزال ذا مقبولية محدودة داخل المجتمع، مثل الدفاع عن حق النساء في الاستقلالية الجسدية الكاملة، وحينها يلتزم الصحافيات والصحافيون بتوفير مساحة كافية وأمنة لهذا الطرف حتى يعرض وجهة نظره بشكل وافٍ، ثم يطرحون أسئلة تحليلية ونقدية تعكس وجهة النظر المعارضة، وقد يستبدلون ذلك بتعليقات وأسئلة (مصورة أو مكتوبة) من أفراد يتبنون وجهة النظر المعارضة ليرد عليها الطرف المُستضاف، وبذلك تصيح وجهتا النظر حاضرتين في النقاش.

تتطور الصحافة ومدارسها يوماً بعد الآخر، مثلما يتنامى الوعي بالآليات وأدوات الوصول إلى العدالة بشكل مستمر، إلا أن كل ما يظهر من حين لآخر من أطروحات ومقترحات من أجل إنتاج صحافة منصفة تساهم في تحقيق العدالة، يظل جميعه جزءاً من إجابة طويلة ومتغيرة، عن سؤال مُلح لا يتوقف عن مراودة أذهان من يدركون أهمية أن يكتسي الإعلام بكل صنوفه بالحساسية الجندرية:

مؤسسة جنوية حرة

هدفها "تقويض مشاركة المرأة"... الأخبار المضللة تعزز كراهية النساء والعنف ضدهن



*رصيد 22

2 ديسمبر 2021

"قريباً، تونس تجري تعديلات قانونية تسمح بزواج الرجل للمرة الثانية".

"قيادي في حركة النهضة التونسية يدين لباس أنس جابر ويصفه بأنه غير محتشم".

"مرشحة الرئاسة في سوريا فاتن علي نهار تقول إنه ينبغي توقيع معاهدة سلام شامل مع إسرائيل".

"إيمانويل ماكرون يصرح بأن زوجته بريجيت أقدم من الجزائر".

"صورة مذيعة قناة الجزيرة خديجة بن قنة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون في إسرائيل".

لا تصدقوا كل ما سبق، فهي ليست إلا أخباراً زائفة تهدف إلى "تقويض مشاركة المرأة الحرة والمتساوية في السياسة على حساب الديمقراطية الشاملة والمرنة". علماً أنها رائجة بكثرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

"تأثير عميق" على النساء

وبيّنت منصة "مسبار" المتخصصة في تقصي الحقائق وتدقيق الأخبار أن بعض حملات الأخبار المضللة "تستهدف المرأة وحياتها بشكل خاص بعيداً عن كفاءتها العملية والعلمية، وتمارس ضدها نوعاً من التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي والجنساني، وهذا ما يعوق تقدمها في جميع المجالات، لا سيما في المجالين السياسي والديمقراطي".

ويعرف المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي "المعلومات المضللة الجنسانية" بأنها استخدام معلومات خاطئة للتشويش أو التضليل من خلال التلاعب بالجنس لمهاجمة النساء والتأثير على النتائج السياسية.

تونس لن تعدّل قوانينها للسماح بالتعدد. ومرشحة الرئاسة السورية لم تدع للتطبيع... المعلومات الجنسانية المضللة تؤثر سلباً على المرأة وأمنها النفسي والجسدي، وعلى دورها وحقوقها في المجتمع

وتتلخص أهداف عمليات التضليل هذه في "إبعاد المرأة عن السياسة" من أجل تغيير آراء النساء والرجال في المشاركة السياسية للمرأة، وسياسات حزب ما أو للتأثير على النتائج السياسية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى "تقويض مشاركة المرأة الحرة والمتساوية في السياسة على حساب الديمقراطية الشاملة والمرنة".

وأظهرت دراسة حديثة لمنظمة بلان انترناشونال أثر المعلومات المضللة على الفتيات المراهقات والشابات عند انخراطهن في مواضيع سياسية أو مدنية أو اجتماعية عبر الإنترنت. وجدت الدراسة المعنونة "فجوة الحقيقة"، والتي شملت أكثر من 26 ألف فتاة وشابة من 26 دولة، أن التعرض للأخبار الكاذبة والمضللة ترك "أثراً عميقاً" على طريقة تعاملهن في الكثير من القضايا.

وعبر 91% من المشمولات في الدراسة عن قلقهن بشأن المعلومات المضللة عبر الإنترنت، إذ كانت 40% منهن قلقات، و46% يشعرن بالحزن والاكتئاب والتوتر بسبب المعلومات المضللة عبر الإنترنت.

وقالت 96% إنهن يعتقدن أن منصات التواصل الاجتماعي تحتوي على معلومات مضللة، لا سيما فيسبوك الذي جاء في المركز الأول بنسبة 65% من حيث عدم دقة معلوماته للمشمولات في الدراسة.

في دراسة بعنوان "فجوة الحقيقة"، شملت أكثر من 26 ألف فتاة من 26 دولة، تبين أن التعرض للأخبار الكاذبة والمضللة ترك "أثراً عميقاً" على طريقة تعامل النساء في الكثير من القضايا

وكان لافتاً أن سبعاً من 10 فتيات قلن إنهن لم يتعلمن طرق الكشف عن المعلومات المضللة، فيما أجمع كل أفراد العينة على ضرورة "محو الأمية" بالوسائط الرقمية.

نماذج...

من قبيل التجربة المتصلة بتدقيق الأخبار المتعلقة بالمرأة على الإنترنت، رصد "مسبار" العديد من المنشورات المضللة على مواقع إخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي. و**تداول** خبر إجراء تونس تعديلات قانونية تهدف إلى السماح بتعدد الزوجات لتقليل نسبة العنوسة التي تبلغ نحو 81% في البلاد (نحو مليونين وربع المليون من العازبات من مجموع خمسة ملايين امرأة) على نطاق واسع. تؤكد لمسبار أن الادعاء زائف ومثله الإحصائية المتضمنة فيه.

وراج **منشور** آخر في تونس نُسب فيه إلى القيادي في حركة النهضة التونسية رفيق عبد السلام وصفه لباس أنس جابر، لاعبة التنس التونسية الشهيرة، بأنه "غير محتشم" وأنه سيشتجها "لو سترت نفسها وامتنعت عن ارتداء لباس خليع" في المباريات. وجدت المنصة أن التصريح مثير.

تستهدف الأخبار المضللة المرأة وحياتها بشكل خاص بعيداً عن كفاءتها العملية والعلمية وتمارس ضدها نوعاً من التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي والجنساني، بما يعوق تقدمها في جميع المجالات

شملت الأخبار الكاذبة العديد من الشخصيات النسائية في عالم السياسة، حول العالم وفي العالم العربي. للمثال منشورات عدة عن [مرشحة الرئاسة](#) في سوريا فاتن علي نهار إذ [نسب](#) أحدها إليها قولها بضرورة توقيع معاهدة سلام شامل مع إسرائيل، وهو خبر عارٍ من الصحة.

[بريجيت ماكرون](#)، زوجة الرئيس الفرنسي، كانت أيضاً محور أخبار ومنشورات مضللة. في أحدها، زُعم أن الرئيس ماكرون صرّح بأن زوجته أقدم من الجزائر، وهو ما تبين لمسبار أن لا أساس له. في صورة رائجة بقوة، بدت علامات التقدم بالعمر على وجه زوجة الرئيس الفرنسي وكُتبت عليها: "الرئيس الفرنسي أكثر رجل يقبل زوجته أمام الكاميرات". وتبين لمسبار أن تعديلاً بالفوتوشوب أُجري على الصورة لتظهر أكبر من عمرها الحقيقي.

من الأخبار الزائفة في مجال السياسة التي انتشرت أخيراً [صورة](#) لشابة فائقة الجمال، أرفقت بادعاء أنها لوزيرة العدل في أرمينيا. لاحقاً اتضح أن الصورة من حساب انستغرام لفتاة تونسية تعيش في فرنسا. ومراراً وتكراراً، انتشرت [صورة](#) مزعومة لمذيعة قناة الجزيرة خديجة بن قنة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون، وورد أنها التقت في إسرائيل عام 1980. وجد مسبار أن الصورة والمعلومات المرفقة لا يمتان للحقيقة بصلة.

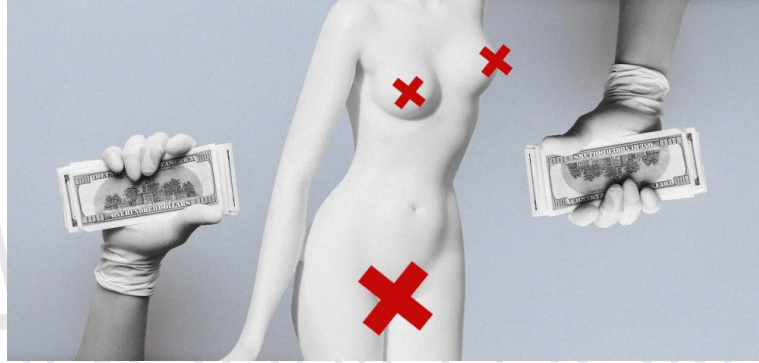
وفي [تدوينة](#) نشرها مسبار مطلع كانون الأول/ ديسمبر الجاري، سلّط الضوء على "الإثارة والتضليل في تغطية قضايا العنف ضد المرأة"، إذ يسهمان في "تهميش المرأة وتكريس الصورة النمطية السائدة عنها".

ونبهت التدوينة إلى خطورة عدم وجود نظم موحدة ترشد العاملين في وسائل الإعلامية العربية إلى آليات التعامل والتحقق من المعلومات وتوثيقها قبل نشر الأخبار المتعلقة بجرائم قتل النساء وقضايا العنف ضد المرأة بوجه عام.

وتؤثر مثل هذه الأمثلة من الأخبار المضللة سلباً على حياة المرأة وأمنها النفسي والجسدي، وعلى دورها وحقوقها في المجتمع.

"دفعت مبالغ طائلة على إعلانات وهمية"... هل تحتاج النساء إلى

تضييق المهبل، وفتح الحلمات؟



*مي الصباغ

16 ديسمبر 2021

كنت أتصفح فيسبوك كعادتي، فوجدت صديقةً قد شاركت إعلاناً لمركز تجميلٍ يعلن عن وجود تقنيةٍ جديدةٍ لتفتيح لون حلمات الصدر، وتتساءل: "هل هذا ممكن؟ لتنهال التعليقات عليها من أشخاصٍ يستفسرون عن الأسعار، وعنوان المركز، وهل لأحد تجربة مسبقاً معهم، ليمدّهم بتقييمٍ عن المركز، والخدمات التي يقدمها.

حتى تدخلت صديقة أخرى، لتجيب بأن هذا الاعلان ما هو إلا نصب صريح، وأنه لا يوجد علمياً، ولا طبياً، ما يُسمى بفتح حلمات الصدر.

لم تكن صديقتي هي الوحيدة التي وقعت في فخ الإعلانات التي تترجّع من جهل النساء بأجسادهنّ، أو رغبتهنّ الدائمة في مواكبة معايير الجمال التي تُفرض عليهن.

تقول لمي السيد (31 عاماً)، وهي تعمل في مجال الدعاية والإعلان: "أنفقت ما يقرب من عشرة آلاف جنيه (630 دولاراً)، العام الماضي، في جلسات تفتيح المنطقة الحساسة، ظناً منّي أن لونها الداكن أمر كرهه، وأنه مسؤوليتي الخاصة، وأن الطبيعي أن يكون لونها فاتحاً ووردياً، وبعد عشر جلسات تقريباً من دون فائدةٍ تُذكر، وجدتُ الطبيبة التي كانت تُجري الجلسات لي، تقول إن طبيعة جلدي لا تستجيب للجلسات. شكّكت في كلامها، وتوجهت إلى طبيب أمراض تناسلية، لأكتشف أن كل هذا مجرد نصب، وأن لون المنطقة الحساسة لا يمكن التدخل فيه طبياً، وطبعاً حاولت استرداد أموالِي، ولكن فشلت".

منات النساء، وربما الآلاف، يتعرّضن للنصب يومياً، متخيلاتٍ أن الكمال الجمالي يندرج تحت معايير معيّنة.

اليوم، تعرف لمي أنها ليست الوحيدة التي وقعت في هذا **الفخ**. "منات النساء، وربما الآلاف، يتعرّضن لهذا النوع من النصب يومياً، متخيلاتٍ أن الكمال **الجمالي** يندرج تحت معايير معيّنة. يكفي أن تبحثي مرةً واحدةً على غوغل، عن طريقةٍ لتفتيح منطقة 'البيكيني'، لتنهال عليك الإعلانات على كل التطبيقات التي تدفعك دفعاً نحو التجربة، وإنفاق الأموال في هذا الوهم".

أما إيستر عبد المسيح، وهي ربة منزلٍ عمرها 29 عاماً، فتروي لرصيف22: "لم أكن يوماً من المهوروسات بتجميل المنطقة الحميمة، فأنا أكتفي بالنظافة اليومية، وأستخدم الغسول المناسب، وكفى، ولكن بعد خمس

سنوات على زواجي، ومع انتشار إعلانات تضيق المهبل، بدأت أشك في نفسي، وتملكتني رغبة في العودة إلى ما كنت عليه سابقاً، ولكن في الوقت نفسه، بدأت بعض المدونات وبعض المنصات المهتمة بالصحة الجنسية، بالتدوين والكتابة عن خطورة العبث بهذه المنطقة، وتعرض حياتنا للخطر، مقابل وهم التضيق والتفتيح، فطردت الفكرة من عقلي، ولكنني لا أنكر أنه من وقت إلى آخر تطرأ تلك الأفكار على بالي".

"إهانة للنساء"

من جانبها، ترى آية السيد، وهي طبيبة علاقات زوجية وأسرية، ومعالجة جنسية، ومدربة صحة جنسية، أن "إعلانات مراكز التجميل التي تعتمد هز ثقة النساء بأنفسهن، سواء باللعب على وتر السمنة، وتصوير المرأة السمينة على أنها فيل، أو تشبيه المهبل بالبرتقالة المتعفنة، كلها لا تخرج عن نمط توجيه الإهانات إلى النساء، للضغط عليهن، ودفعهن دفعاً لإنفاق الأموال مقابل الحصول على تلك الخدمات".

"أنفقت ما يقرب من عشرة آلاف جنيه في جلسات تفتيح المنطقة الحساسة، ظناً مني أن لونها الداكن أمر كره، وأنه مسؤوليتي الخاصة، وأن الطبيعي أن يكون لونها فاتحاً ووردياً. اكتشفت أن كل هذا مجرد نصب، وأن لون المنطقة الحساسة لا يمكن التدخل فيه طبيياً".

مؤخراً، بدأت منصات مثل "MOTHERBEING"، أو "SPEAK UP"، بإحداث فارق في التوعية في هذا الشأن، ولكن للأسف كما تقول السيد، هي منتشرة ومؤثرة وسط فئة طالبات الجامعة من الطبقة المتوسطة، المهتمات أساساً بقضايا حقوق المرأة، والنظرة الإيجابية إلى الجسد، وتفكيك الخطاب الذكوري المهيمن، وفهم دوافعه، ومكتسباته، "لكن هناك شرائح أخرى كبيرة لا يصلها هذا الخطاب النسوي، وتلك الشرائح هي المستهدفة في الأساس".

وتتابع السيد في حديثها إلى رصيف22: "يمكن القول إن خطابات الإيجابية الجسدية المؤثرة بدأت مع حملات تقبّل الشعر الكيرلي المموج، والعناية به، بدلاً من تعريضه للفرد الكيماوي، أو للحرارة، وبالفعل حققت تلك الحملات نجاحاً ملحوظاً، واستطاعت أن تصل إلى فئات وشرائح كبيرة، ولكن هذا النجاح لم يطل بعد إعلانات التضيق والتفتيح لمنطقة البيكيني، أو حلقات الصدر، وغيرها من تلك الإعلانات المسيئة".

وتوضح طبيبة العلاقات الزوجية: "للأسف، فإن بعض مراكز التجميل والعيادات تتبنى خطاباً وقحاً ومنحطاً، للدعاية لمثل هذا الخدمات، وكلها تتمحور حول ضرب ثقة النساء بأنفسهن، وتصوير أجسادهن على أنها أشياء بالت مع الزمن، والتهديد الخفي بأنهن إن لم يقبلن على مثل هذه العمليات، فإن أزواجهن سيقدّمون على الارتباط مرة أخرى".

كما تطالب بتدخل الدولة، سواء بدور رقابي، أو بتوقيع عقوبات وغرامات على تلك الأماكن، التي تروّج لمعلومات مغلوطة طبيياً وعلمياً، وتستخدم خطاباً مهيناً للنساء، وأيضاً بدعم المؤسسات الحقوقية لإطلاق حملات تعزز من ثقة النساء بأنفسهن جسدياً وجنسياً، مثل حملات مناهضة الختان، أو التحرش الجنسي، "كذلك هناك دور شعبي لا بد أن تمارسه المؤسسات النسوية الأهلية، أو الصفحات والمنصات المهتمة بالقضية، مثل الدعوة إلى مقاطعة تلك المراكز. ولكن للأسف، ولنكون واقعيين، فإن عدد تلك المراكز أكبر من قدرة الحركة النسوية الحالية على مواجهتهم، أو حصرهم".

جذور المشكلة

تري آية السيد، أن لهذه المشكلة بعد آخر، وهو أن الثقافة الجنسية في مجتمعاتنا مستمدة من الأفلام الإباحية، التي تقدم صورة غير واقعية عن الجنس، وعن شكل أعضاء المرأة، أو الرجل، فنجد نتیجتها خطاباً ذكورياً يضع المقارنات بين لون الأعضاء الحميمة للمرأة العربية بأنها غامقة، وأن هذا نتیجة عدم نظافة، أو عدم اهتمام، مقابل الفتاة الأجنبية ذات المنطقة الفاتحة والوردية، وهم لا يعلمون أن هذا الاستنتاج هو نتیجة عمل طاقم كامل يهتم بمكياج الممثلة، وتجميلها. "وبالمناسبة، هذا الخطاب موجود في الغرب أيضاً، ولكن تتم مواجهته بشكل أكثر جرأة وانفتاحاً"، تضيف.

السبب وراء وقوع النساء فريسةً لهذا الضغط والنصب، هو الثقافة الذكورية التي تضع مقاييس موحدة للجمال والأنوثة.

من جانبها، تشير آية منير، مؤسسة مبادرة "سوبروومن"، إلى أن "السبب وراء وقوع النساء فريسةً لهذا الضغط والنصب، هو الثقافة الذكورية التي تضع مقاييس موحدة للجمال والأنوثة، وتعمل على تمييطها، وتلك الثقة متجذرة وقوية إلى الدرجة التي تجعلنا نرى طبيبات ينسین كل ما درسنه، لينسقن وراء تلك الإعلانات، لإرضاء أزواجهن. بشكل عام، هناك هوس كبير بالمنطقة التناسلية للمرأة. تارةً يتحدثون عن الختان، وتارةً عن التفتيح، وتارةً عن التضييق، وأخرى عن التجميل. قد يكون سبب هذا الهوس، انتشار الأفلام الإباحية بين الشباب صغار السن، خاصةً ما يحاكي منها الحياة اليومية، محاولاً تصوير ما يروونه على أنه هو الأمر الطبيعي".

وتتابع الناشطة: "المجتمع الذكوري الذي نشأنا فيه كنساء، يصورنا على أننا مدينات للرجال بمستوى وشكل معينين من الجمال، ويدخل هذا في كل التفاصيل، وصولاً إلى شكل المناطق الحساسة في جسم المرأة، ولونها، ومن لم تقع فريسةً لهذا الاستحقاق الذي يمنحه المجتمع للرجل، تقابل بنوع من التهديد مثل 'هبصن بزا'، 'هتجوژ عليكي'، 'إنتي مقصرة'، 'شوفي غيرك بتعمل إيه؟'، كل هذا قد يجعل بعض النساء يفعلن ما هو ضد رغبتهن أصلاً".

وتري منير أن كسر تلك الدائرة من الضغوط، يأتي بالصدمة، والترويج لخطابات مثل حرية النساء في عدم حلاقة الشعر الزائد. وعلى الرغم من أن بعض هذه الخطابات تؤخذ بسخرية وهجوم، من بعض النسويات أنفسهن، إلا أنها مع الوقت قد تكون حجر زاوية لكسر الدائرة المؤذية الضاغطة على النساء، والتي تجعلهن يقعن في فخ الإعلانات المروجة لأمر غير حقيقية، وغير علمية، وهو ما يمكن القول إنه حدث مسبقاً مع حرية استخدام أدوات التجميل".

بعض مراكز التجميل والعيادات تتبنى خطاباً وقحاً ومنحطاً، للدعاية لخدمات تتمحور حول ضرب ثقة النساء بأنفسهن، وتصوير أجسادهن على أنها أشياء بالت مع الزمن، والتهديد الخفي بأنهن إن لم يقبلن على مثل هذه العمليات، فإن أزواجهن سيقدّمون على الارتباط مرةً أخرى

عقوبة قانونية

على الصعيد القانوني، يقول المحامي علي الحلواني، لرصيف22: "بالنسبة إلى الترويج لخدمات لا أساس طبياً وعلمياً لها، فهو يندرج تحت المسمى القانوني 'الغش التجاري'، ومعاقب عليه وفقاً لقانون الغش والتدليس، بالحبس مدةً لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه، ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه، أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة، وأيهما أكبر".

أما بشأن الشق الآخر من الخطاب الترويجي لتلك الخدمات، وهو توجيه خطاب مهين إلى النساء، فيوضح الحلواني: "هذا أيضاً معاقب عليه بنصوص صارمة نص عليها الدستور، وقانون العقوبات المصري، لأنه يهدد مبدأ المساواة علي أساس الجنس، ويدعو إلى التمييز والعنف ضد المرأة، كما أن القانون المصري جرم التمر بكافة أشكاله وصوره، وعدّها نوعاً من الحض على الكراهية، إذ ينص قانون العقوبات على المعاقبة بالحبس، وبغرامة لا تقلّ عن ثلاثين ألف جنيه، ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل من قام بعملٍ أو بالامتناع عن عملٍ، يكون من شأنه إحداث التمييز بين الأفراد، أو ضد طائفة من طوائف الناس".

وتعلّق آية منير، على الأمر، بالقول: "التوعية القانونية في مصر تُعدّ شيئاً أساسياً ومركزياً، فبالإضافة إلى أننا نحتاج إلى النضال من أجل قوانين منصفة وعادلة لحماية النساء، فإننا أيضاً نحتاج إلى التوعية ببعض القوانين الموجودة بالفعل، ومنها ما هو محل نقاشنا الآن، وغيرها، مثل جرائم الابتزاز الإلكتروني، إذ تجهد كثيرات من النساء حقن في مقاضاة من يحاول ابتزازهن بأيّ مادة مصوّرة تخصّهن، لأنهن لا يعلمن بوجود هذا القانون من الأساس".

وتختم بقولها: "في موضوعنا هذا، لا بدّ من وجود حملات قانونية طبية واسعة تنشر الوعي بحالة التلاعب بالطب، تتبناها النقابات المعنية، مثل نقابة الأطباء، والتي من شأنها توجيه الأطباء، وتحذيرهم من الترويج لخدمات طبية لا أساس علمياً لها، مثل تضيق المهبل، أو تفتيحه، وإنهم سيواجهون المقاضاة القانونية، وكذلك أن يكون للنقابة دور رقابي أكبر في منع حدوث هذا في المراكز الطبية والعيادات".

مؤسسة جنوبية حرة

من أفلام يوسف شاهين إلى البيوت... إعادة إنتاج العنف الأسري



*دلير يوسف

13 يناير 2022

في أحد مشاهد الذورة، في فيلم "الأخر"، المنتج في العام 1999، يضرب بطل الفيلم آدم (هاني سلامة)، زوجته حنان (حنان الترك)، وهما من عاشا قصة حبّ تحدياً فيها الفروقات الطبقيّة التي تفصلهما، وذلك لأنّ آدم غضب من مقال كتبه زوجته الصحافيّة، تهاجم فيه عائلته الفاسدة. بعد أن يضربها، يقوم باغتصابها (الاغتصاب الزوجي جريمة يعاقب عليها قانون عدد كبير من الدول، وحسب التعريفات المختلفة فإنّ الاغتصاب الزوجي هو شكل من أشكال العنف المنزلي، والاعتداء الجنسي).

تبكي حنان، وتنهار، وتعود إلى أمها. تدور أحداث الفيلم، الذي أخرجه أحد أبرز مخرجي السينما المصري، المخرج "الطليعي" يوسف شاهين، ويتصالح الزوج مع الزوجة وكان شيئاً لم يكن، ومن ثمّ يعملان معاً ضد العائلة الفاسدة. لكن لا عقوبة رادعة للزوج، وثمة تطبيع كامل في علاقة الرجل المتحكم بالمرأة؛ يعنفها ويضربها ويعتصمها متى غضب، وعندما يهدأ، تسامحه لأنه زوجها ويحبها. في نهاية الفيلم، يموت الحبيب في مشهدٍ يذكّر بمشهد انتحار روميو وجولييت في مسرحية وليم شكسبير، الذي لم يخف يوسف شاهين حبه الجامح له في معظم أفلامه.

يمرّ العنف الأسريّ الموجّه ضدّ المرأة، ويمرّ الاغتصاب الزوجي في الفيلم، في العادة بشكلٍ مطلق، وكأنّ هذا من الأشياء التي تحدث (يجب أن تحدث) يومياً. ليس فيلم يوسف شاهين وحده من يُظهر ذلك. أفلام ومسلسلات وبرامج عربيّة أكثر من أن تُحصر، تُظهر العنف الأسري بشكل طبيعيّ معتاد لا مشكلة فيه.

في دائرة مغلقة، يُعاد إنتاج هذا العنف في المجتمعات العربيّة، لتقوم الأفلام والمسلسلات بإعادة تصوير هذه المشاهد بشكلٍ عادي، وبطبيعيّة مفرطة، ليُعاد إنتاج هذا العنف في البيوت، فتعود الأفلام والمسلسلات إلى إعادة تصويرها، وهكذا.

في دائرة مغلقة، يُعاد إنتاج هذا العنف في المجتمعات العربيّة، لتقوم الأفلام والمسلسلات بإعادة تصوير هذه المشاهد بشكلٍ عادي، وبطبيعيّة مفرطة، ليُعاد إنتاج هذا العنف في البيوت، فتعود الأفلام والمسلسلات إلى إعادة تصويرها، وهكذا.

يأتي هذا في وقت ترتفع فيه معدلات العنف ضد المرأة في البيوت، حتى صارت بيوت العائلة أشد المناطق خطراً على المرأة، ومقتل [الشابة السورية](#) التي ضربها زوجها وأهله حتى الموت منذ أسابيع قليلة في دمشق، مثال على العنف المستشري ضد المرأة في بلادنا.

لا قوانين تحمي المرأة، ولا مجتمعات تتكافل لتخليص النساء اللواتي يعانين من هذا العنف، ولا مهرّب حتى وإن قطعن البحار والبلدان، ووصلن إلى أوروبا. "غبن قانوني ومجتمعي في آن، ونقص فادح في الدعم الحكومي في الدول التي نشأت فيها، ومحدودية مؤسسات المجتمع المدني، التي يمكن أن يلجأ إليها، أو غيابها، حولت النساء إلى ضحايا مزمّنات، وعطلت آلية طلب المساعدة لديهن"، حسب [تقرير](#) لموقع بي بي سي عن العنف الأسري الذي تعاني منه لاجئات ومهاجرات في "بلاد الحريات". على سبيل الذكر لا الحصر، في إيرلندا، [قتل رجل أردني زوجته](#) في بداية هذا العام.

كيف نفتنهم بأننا ولدنا في مجتمعات (لا سيما مجتمعاتنا العربية والكردية)، تحرم النساء من أبسط حقوقهن، وبأننا نتعلم أن الرجال أفضل من النساء وأقوى، في الشارع والمدرسة والبيت والأفلام والمسلسلات ودروس الدين؟

لكن ليست المرأة العربية، هي المرأة الوحيدة التي تعاني من العنف الأسري، فمثلاً أظهر انتشار فيروس كوفيد19، والحجر المنزلي الذي فرض، ازدياداً هائلاً في نسب العنف ضد النساء في البيوت، وفي [أعداد النساء المقتولات على أيدي أزواجهن في أوروبا](#).

حسب [تقارير صحافية](#) وبيانات للأمم المتحدة، فإن "نحو 34 ألف امرأة يقضين سنوياً، حول العالم، على أيدي أزواج حاليين، أو سابقين، أو أفراد آخرين من الأسرة"، ويبلغ المعدل اليومي لقتل النساء حول العالم، على الأقل 82 امرأة مقتولة يومياً.

حين نأتي لنقف ضد هذا العنف الممارس ضد النساء، الحلقة الأضعف في معظم الأسر، وننتقد ما يفعل المعنفون، ونقول: "إن كل العنف الممارس على النساء، سواء نفسي أو لفظي أو جسدي، يصل إلى حد القتل في أحيان كثيرة، هو مبني في الأساس على عقليات ذكورية ترى أن لها السلطة والسيطرة الكاملتين على النساء"، يُقال إننا نقف ضد العائلة وضد الطبيعة البشرية، وما إلى هنالك من كلام إنشائي لا معنى له.

في ستينيات القرن الماضي، نشأت حركات طلابية يسارية في مختلف دول العالم، ولا سيما في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مطالبة بالحقوق المدنية، وبوقف حرب فيتنام، وبغيرها من مطالب تغييرية في سياسات المؤسسات الحكومية والتعليمية، وحينها توجه النقد بشكل شديد إلى هذه الحركات، وأظهر اليسار الطلابي كتهديد يواجه المجتمع.

في ردِّ للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي على هذه الانتقادات، ورد في حوار نُشر في كتاب "عن الطبيعة الإنسانية"، الصادر عن دار التنوير، يقول: "وبشكل مستمر يتم في النقاشات والأدبيات التي تتعامل مع هذه الفترة -التي يُطلق عليها أحياناً 'زمن المتاعب'، أو شيء من هذا القبيل- تصوير اليسار الطلابي كإندثار يهدد حرية البحث والتعليم؛ ويقال إن حركة الطلاب وضعت حرية الجامعات في خطر بسعيها إلى فرض الرقابة الأيديولوجية الشمولية. هذه هي طريقة مثقفي رأسمالية الدولة في وصف حقيقة أن رقابتهم شبه الكاملة على الأيديولوجيا قد تعرّضت للمساءلة بشكل محدود، في حين يسعون مجدداً إلى سدّ الثغرات الصغيرة في نظام الرقابة على التفكير، ولعكس العملية التي من خلالها صعد تنوع محدود داخل المؤسسات الأيديولوجية: الإنذار الشمولي لفاشية اليسار! وهم مقتنعون حقاً بذلك، إلى درجة أن التزاماتهم الأيديولوجية تغسل

أدمغتهم، وتتحكم فيهم. يتوقع المرء ذلك من البوليس، ولكن عندما يأتي هذا من المثقفين، يبدو مستغرباً جداً".

يُمكننا تطبيق المبدأ نفسه على التعامل مع العنف الموجّه ضدّ النساء. يُقال إنّ حركات دعم النساء، والحركات النسوية، والدفاع عن حقوق النساء، وتالياً عن حقوق الإنسان، يُشكل تهديداً للمجتمعات وللقيم، وإنّ هذا الدفاع يضع الأسرة، التي تشكّل النواة الأولى في المجتمع، في خطر التفكك.

أولئك الذين يقولون ذلك، مقتنعون بذلك حقاً، إلى "درجة أن التزاماتهم الأيديولوجية تغسل أدمغتهم وتتحكم فيها". أولئك لا يعون أنّ ما يقومون به يساهم في ازدياد العنف ضدّ النساء، وضدّ الفئات المستضعفة الأخرى، وأنّ دفاعهم عن "الأسرة وقدسيتها" قد يؤدي إلى مقتل نساءٍ بسبب ضرب الزوج، أو الأخ، أو الأب، أو ابن العم.

كيف يُمكن أن نقنع هؤلاء، بأنّ الدفاع عن حقوق النساء ليس ترفاً، ولا هدماً للأسرة، بل هو تطلّع نحو مستقبل أفضل لنا جميعاً: مستقبل حرّ عادل وكريم في عالم مفتوح غير مقيد بأيّ قيد أو حدّ؟ كيف نقنعهم بأننا وُلدنا في مجتمعات (لا سيما مجتمعاتنا العربية والكرديّة)، تحرم النساء من أبسط حقوقهن، وبأننا نتعلم أنّ الرجال أفضل من النساء وأقوى، في الشارع والمدرسة والبيت والأفلام والمسلسلات ودروس الدين؟

كيف نُقنع أولئك الذين ينتقدون دفاعنا عن حقوق النساء، بأنّ المساواة والعدالة حقّان لكلّ الناس؟ كيف نقنع الرجال ذوي الامتيازات -التي حصلوا عليها بمجرد ولادتهم ذكوراً- بأنّ القضية ليست النساء فحسب، على الرغم من أنّ الضحايا نساء (مع عدم نسيان ضحايا مجتمعات الميم-عين)، وبأنّ القضية مجتمعية تمسّ كلّ الأشخاص؟

كيف نُقنع أولئك الذين ينتقدون دفاعنا عن حقوق النساء، بأنّ المساواة والعدالة حقّان لكلّ الناس؟ كيف نقنع الرجال ذوي الامتيازات -التي حصلوا عليها بمجرد ولادتهم ذكوراً- بأنّ القضية ليست النساء فحسب، على الرغم من أنّ الضحايا نساء (مع عدم نسيان ضحايا مجتمعات الميم-عين)، وبأنّ القضية مجتمعية تمسّ كلّ الأشخاص؟

لا يوجد حلّ آني لمشكلات العنف في المجتمع، ولا سيما العنف ضدّ النساء. الطريق طويل، والحلول مُعقّدة، وتعتمد على وجود قوانين وتشريعات تحفظ الحقوق، وتساوي بين جميع الأفراد، بغض النظر عن جنسياتهم وجنسهم ولونهم وخلفياتهم واعتقاداتهم. وبالتأكيد الحل ليس سهلاً، فالقضايا مرّعبة ومتقاطعة، فيها من الطبقيّة والرأسماليّة وعنف الدولة الشيء الكثير، لكن أيضاً يجب علينا كأفراد، ولا سيما الرجال، أن نحكي عن الأمر في دوائرنا الشخصية، وأن نعلّم بعضنا، ونحكي عن أخطائنا، وألا نقبل ظهور العنف العائلي والاختصاب الزوجي في الأفلام والمسلسلات كأمر عادي، وطبيعي، لا عواقب له. كلّ هذا كي نصل فحسب إلى عالم أفضل من هذا الذي نعيش فيه، حيث تُقتل النساء، فقط لأنهنّ نساء.

تنويعات على وتر الذكورية: السينما والعذرية.. الموت مصير محتوم لكل عابثة بـ«الشرف»



*رنيم العفيفي

26 أبريل 2018

إن كنتم داخل قاعة عرض سينمائي، أو أمام شاشة التلفاز، تشاهدون أحد الأفلام المصرية، الذي تظهر إحدى شخصياته النسائية وقد فقدت عذريتها، سواء عن رضا عبر علاقة اختيارية أو انتهاكاً عبر اغتصاب، فلا بد أنكم توقعتم نهاية من اثنتين لمصيرها، وهما على الأرجح ما تنتهي إليهما الأفلام التي تتناول هذه القضية؛ إما الموت قتلاً على يد الأوصياء، أو العزلة والعيش وحيدة بعد أن لفظها المجتمع، وإن كنتم من المتفائلين بشدة، فربما ظننتم أن النهاية ستكون شبكة دعم تشكلت حولها. غلبة النهاية الأولى تحديداً، ليست بسبب تفضيل مخرج أو كاتب فحسب، وإنما لأنها ما يفضله المجتمع، الذي يكشف عن أنيابه، كلما رفضت امرأة من نسله وصايتها على جسدها، أو حتى في حالات أولئك اللاتي اخترن الانصياع للوصاية، فلا يقف المجتمع في صفهن، عندما ينتهك رجالته أجسادهن.

رغم مظاهر الحداثة التي تبدو عليها مصر منذ عقود، والصورة المنفتحة التي صدرتها أفلام سينمائية كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بالمظهر الخارجي للنساء وانخراطهن في الحياة العامة، فإن ذلك لم ينف أبدأً سطوة عذرية المرأة على مفاهيم العفة والشرف في المجتمع المصري، وقدمت السينما نصوصاً تبرز تلك الإشكالية، وكثير من هذه المنتجات السينمائية، كان بمثابة احتجاج على ملازمة القتل كرد فعل مقبول مجتمعياً تجاه فقدان العذرية، وكونه تعويضاً وترسيخاً لتفديسها.

دعاء الكروان: دائرة مفرغة.. عذرية مقدسة وذكورية متوحشة

فيلم «دعاء الكروان» من إنتاج 1959، ومأخوذ عن رواية بالاسم نفسه للأديب الكبير «طه حسين» صدرت في العام 1934، وهو واحد من أوائل الأفلام التي تناولت بجرأة فكرة الشرف كمفهوم مجتمعي يقابله عذرية الأنثى، التي إن فرطت فيها يتوجب حينها قتلها، لأنها بذلك ضيعت شرفها وشرف أسرته وعلانتها وقربتها، وشرف الرجال أجمعين، وتمثل شخصية «هنادي» التي تؤدي دورها «زهرة العلاء»، نموذجاً للإناث اللاتي تُدهس أرواحهن تحت رحي الذكورية التي تختزل المرأة في «فرج».

عقاب «هنادي» بالقتل وإبرازها كضحية، استغلها «مهندس الري» الذي يؤدي دوره «أحمد مظهر»، لم يكن نأفياً لفكرة وقوعها في «الخطيئة»، فلم يتسامح معها أحد حتى نفسها، وعندما واجهت «أمنة» وتؤدي

دورها «فاتن حمامة»، المهندس بأنها شقيقة المغدور بها، استخدمت تعبير «العرض»، لوصف العلاقة الجنسية التي جمعتها بـ«هنادي»، قائلة «هنادي خدامة، حياتها رخيصة وعرضها مالوش تمن.»

الفيلم وفي الأصل الرواية، يقدمان من خلال ثلاثة شخصيات نسائية رئيسية، مواجهة النساء لمجتمع ذكوري يحترف قمعهن، بداية من سوء أخلاق الأب، الذي كان سبباً في قتله، ومن ثم طرد الأم التي تؤدي دورها «أمينة رزق» وابنتها «أمينة» و«هنادي» من القرية، ثم خدمة الفتاتين في المنازل لتوفير قوت اليوم. تتعرض «هنادي» للاستغلال جسدياً وجنسياً على يد المخدوم وهو «مهندس الري»، ثم يتبين أن هذا النوع من الاستغلال للعمليات في منازل «العزاب» أمر شائع، وهو ما يكشفه الحوار الذي يدور «المهندس» وبين حكيم الصحة، إذ يقول الأخير له «شكراً على الهدية.. سكينه» في إشارة للعامل في منزله بعد «هنادي».

عالم فيلم المخرج «هنري بركات» جريمة الشرف، كاشفاً مدى توحش الذكورية، فالقتل يتبعه استسلام الأم لجريمة أخيها بحق ابنتها ورضوخها التام لتجبره، خوفاً من خسارة ابنتها الأخرى على يد رجل يسهل عليه القتل، في مجتمع يكفل له هذا كحق ذكوري، لينتهي بها الحال مجذوبةً، تسير هائمة على وجهها، تبحث عن ابنتها اللتين فقدتهما، الأولى مقتولة والثانية هاربة للانتقام لشقيقتها، ولا يتوانى الخال عن الإقدام على ارتكاب الجريمة نفسها بحق «أمينة» أيضاً، بسبب شكوكه بشأن علاقتها بـ«المهندس» بعد أن ذهبت للعمل في بيته عقب هروبها، لتبقى عذرية المرأة هي سبب اكتسابها حق الحياة، وهي أيضاً سبب نزع هذا الحق عنها، لكن القدر هذه المرة أنقذ «أمينة» من القتل، ليموت «المهندس»، بعد أن اختار التضحية بنفسه من أجلها، لتبدو نهاية مستحقة بعد أن كان سبباً في قتل «هنادي»، وتختلف هذه النهاية عن نهاية الرواية، التي تؤثر فيها «أمينة» الابتعاد عن «المهندس» بعد أن تيقنت من حبها له، وتدافعت المشاعر المضطربة داخلها تجاه علاقتها، ولأسباب عديدة تظل نهاية الفيلم أفضل، وفي مقدمتها ملائمتها للعمل السينمائي وجمهوره، الذي عادةً ما ينتظر عقاباً صريحاً لمرتكب الجرم.

الأكيد أن خنجر الذكورية هو الذي قتل «هنادي»، فالاستغلال والخذلان يمكن تجاوزهما، إن كانت هناك فرصة للحياة، لكن طالما كان الفعلان ذكوريين، فهناك من سيمنع كتابة فصول أخرى في حكاية الأنثى.

البوسطجي: أرواح النساء وأجسادهن قربان للذكورية

صدر فيلم «البوسطجي» في العام 1968، عن قصة للأديب «يحيى حقي»، ضمن القصص التي ضمنتها مجموعته «دماء وطين»، الصادرة في العام 1955، وقد بنى الخط الرئيس فيها، استناداً إلى قصة واقعية عن فتاة قتلها والدها، بعد علمه بحملها من شاب رفض تزويجها له، وتظهر جريمة القتل لأجل «الشرف» المزعوم، في نهاية فيلم المخرج «حسين كمال» عندما يقتل الأب المعلم «سلامة» ابنته «جميلة»، بعد أن كشفت بطنها السر، الذي حاولت أن تخفيه.

أحبت «جميلة» الصعيدية، ذات الـ16 عاماً، ابنة قرية «كوم النخل» الصعيدية، الشاب «خليل» شقيق صديقتها، ومارست معه الجنس طواعيةً، ومضت الأمور وكل منهما يدرك حتمية التعجيل بالزواج للخروج من مأزق «الفضيحة»، ولحماية الفتاة من مجتمع لن يرحمها، لأنه لا يؤمن بأحقيتها في الاختيار والتصرف بجسدها، ولا يعترف سوى بتبعيتها للواصي الذكر. لكن الأب رفض الزواج، معتبراً أن معرفة «خليل» بابنته قبل الزواج أمر مرفوض وفق الأعراف والتقاليد، والغريب أن هذا الرجل الذي بدا متمسكاً بالأفكار الصعيدية المتمزقة، يناقض نفسه، فهو من سبق وأيد انتقال الابنة إلى مدينة أسيوط، والدراسة بمدرسة أمريكية داخلية، بالمخالفة للقواعد والتقاليد الصعيدية، كما بدا داعماً لفكرة عملها بعد اتمام الدراسة، وهو ما كان مستغرباً من عمدة القرية، وهذا السبب الذي كان مبرراً للأب لرفض الزيجة، هو الذي وضعه السيناريست

«صبري موسى» بالإشتراك مع «دنيا البابا»، بينما السبب في القصة الأصلية، وهو اختلاف «الطانفة»، إذ أن الفتاة والشاب في القصة مسيحيين، لكن كل منهما ينتمي إلى طانفة مختلفة، فهي أرثوذكسية وهو بروتستنتي، وربما تخلى صناع الفيلم عن هذا السبب لأسباب اجتماعية أو تخوفاً من ممانعات رقابية.

تظل شخصية الأب أو المعلم «سلامة»، ويؤدي دوره «صلاح منصور»، متناقضة ومتشعبة بالأفكار الذكورية، حتى إن كان متقبلاً لتعليم الفتاة وعملها، فقد أقدم على اغتصاب «مريم» العاملة في منزله، ليكون عاملاً رئيساً في وقوع «جريمة شرف» أخرى، لم تظهر بوضوح في الفيلم، لكن المقدمات أشارت إليها، فبعد أن رآته زوجته يلحق بـ«مريم» عندما كانت في برج الحمام، أثرت الصمت في تلك اللحظة حتى تنتقم منها لاحقاً، ووشت لأسرتها بأن ابنتهم على علاقة بشخص مجهول، ليأتي شقيقها وخالها، لينتقما لشرفهما المزعوم.

دلالات كثيرة يحملها، مشهد اقتياد «مريم» إلى خارج منزل مخدومها، على يد الخال والأخ، وهي تصرخ مرددة «أنا مليش ذنب»، بينما تقف زوجة المعلم «سلامة» متفرجة، وقد انتشت بعد أن تيقنت من أن الفتاة ستلاقي أجلها المحتوم، ومن بين هذه الدلالات، قلة حيلة العاملات في المنازل، اللاتي يجبرهن العوز على القبول بالانتهاكات في صمت، لأن أي رد فعل غير ذلك نهايته الموت، وشيء آخر تكشفه ردة فعل الزوجة، فقد اختارت الانتقام من العاملة المغلوب على أمرها، لأنها الحلقة الأضعف، بينما لم تستطع أن تخبر زوجها على الأقل بعلمها بفعلته وكأنه تواطؤ غير معن بينهما، وقد يكون خوفاً من الزوج أو قناعة بأن الرجل له ما يحلو له والغضب لا ينصب إلا على امرأة مثلهما.

مشهد النهاية، يتجرد فيه الأب من أي مشاعر إنسانية، كالذنب الذي تاهب لاصطياد فريسته، فأضحى في كامل قوته وهي في أوج ضعفها. تركض الفتاة في محاولة للهروب منه، بعد أن عقد العزم على قتلها، فيلحقها في كل مكان، لتسقط بين يديه، فيغمد سكينه في صدرها، وبعد القتل يباهي بجريمته، فيحمل جثتها ويطوف بها وكأنه يقدم قرباناً للذكورية التي استطونت العقول والنفوس، بينما يحيطه أهل القرية وقد تجمع بعضهم بعد أن دوت صرخة «جميلة»، والبعض الآخر يتبعه في سيره فيما أشبه بالمشهد الجنائزي، وتظهر الأم تلطم وجهها، وتهيل التراب على رأسها.

تتردد في خلفية النهاية كلمتا «مملكة تانية»، بصوت «جميلة»، وهما ما تبقى من حوار سابق بينها وبين «خليل»، عندما كان يحكي لها، عن أميرة أحببت أحداً، وعندما رفض الملك زواجهما، قررا الهروب إلى مملكة أخرى، ليتزوجا ويعيش الحب. المملكة التي نشأت فيها «جميلة»، يحكمها المقت والذكورية، وقتل الأنثى فيها نهاية حتمية، إذا أخلت بقواعدها، ويبدو أنه لا أمل في التخلص مما ضرب بجذوره فيها، والحل هو «مملكة تانية».

الطوق والاسورة: التلاعب بمفهوم «الشرف» حتى تحيا الذكورية

كما هو الحال في الفيلمين السابقين، يأتي فيلم «الطوق والاسورة»، المنتج في العام 1986، عن قصة لأديب مصري، وهو «يحيي الطاهر عبد الله»، بينما كتب السيناريو والحوار يحيي عزمي بالإشتراك مع الشاعر «عبد الرحمن الأبنودي»، وأخرج الفيلم «خيري بشارة»، وعلاوة على أن الأفلام الثلاثة هي إعادة كتابة بصرية لروايات أو قصص، فإنها مستوحاة من قصص واقعية.

في «الطوق والإسورة»، يبرز الجهل وقد سيطر على عقول أهل قرية الكرنك في الأقرصر خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، فبات يكبلهن بأغلاله ويطوقهن بأساوره الحديدية، وكننتيجة طبيعية، تقودهم الخرافة والشعوذة التي طوّعت لخدمة القيم الذكورية.

يستعرض الفيلم حال مجتمع غارق في الأفضلية الذكورية، فهو الابن المنتظر، والمولود المرتقب، والرجل الذي لا يعيبه أي شيء، حتى إن ارتكب جريمة قتل، طالما كان المقتول أنثى.

تظهر جريمة القتل من أجل الشرف بحق «فرحانة» وتؤدي دورها «شريهان»، وقد اشترك فيها أكثر من شخص، أولهن الجدة حزينة وتؤدي دورها «فردوس عبد الحميد»، التي علمت بأن الفتاة تحمل بين أحشائها طفلاً، نتاج علاقة برجل غير معلوم، بعد أن قالت لها الداية واصفة حال الحفيدة بـ «طبق مكسور»، فسارعت بإخبار «مصطفى» خال «فرحانة» ويؤدي دوره «عزت العلايلي»، لينتقم لشرفه وشرف العائلة، لكن الخال لم يقتلها وإنما اكتفى بتعذيبها، فحفر حفرة ودفن جسدها فيها، باستثناء رأسها، وحرمها وجدها من شربة مياه، ليأتي «سعد» ابن عمته الذي يحبها، لينتقم منها بعد أن فضلت غيره عليه، ويجهز عليها.

الشرف الذي انتفضت من أجله الجدة، وشاركت في قتل حفيدتها حمايةً له، هو نفسه الذي تلاعبت به من قبل، وفرضت على ابنتها «فهيمة»، أم «فرحانة»، أن تعاشر رجلاً غير زوجها، تطبيقاً لهرطقات وبدع تستبطن قيمًا ذكورية، فالأمل في مولود ذكر، هو ما تعيش لأجله الجدة، وابنتها وزوجها «الحداد» ويؤدي دوره «أحمد عبد العزيز».

عقر الرجل، أمر لا يعترف به، ويعد من عمل السحرة والمشعوذين، ولا يفك إلا بحسر مقابل، فتذهب الجدة بابنتها إلى المعبد، حتى يأتي الحل على يد حارسه الذي تحمل منه، وعندما تأتي المولودة «فرحانة» تُنسب إلى الزوج، رغم علمه بعجزه، فيبقى الأمر سرًا بين الجدة والابنة وزوجها، ولا يملك الأخير الاعتراف به إلا لأخته لاحقًا.

ما هو أبعد من استعراض مظاهر الذكورية والجهل، التي تنتهك أجساد النساء، هو تجسيد حالة الثبات التي يعيش عليها هذا المجتمع، من الأم إلى الابنة إلى الحفيدة، فلا شيء يتغير من جيل لجيل. الجهل قائم والشعوذة أسلوب حياة وكل شيء ينبطح أمام الذكورية.

أشهر المسيئين في السينما والدراما المصرية... الإساءة للنساء في الكوميديا ليست كوميدية



*هدير جمال أبو مسعد
آية ياسر
13 يوليو 2021

تكسر الزوجة كويلاً زجاجياً، وتكون حينها محاطة بزوجها، والده وابنها، ويبدو واضحاً أن يدها تنزف، لكن بدل التعبير عن القلق، يلقي زوجها نكتة: "لا تستخدمى عذر المزاج. لقد سبق أن استخدمتية مرة هذا الشهر"، في إشارة لدورتها الشهرية واضطراب المزاج "المزعوم" الذي يرافق ذلك.

يأتي هذا المشهد في المسلسل الكوميدي الأمريكي **How Kevin Can F*** Himself**، الذي يعرض بالكوميديا الكلاسيكية التي تقوم على السخرية من النساء، الإساءة إليهن والتحرش بهن أيضاً. إذ كان من الممكن أن يمر هذا المشهد المهين للمرأة مرور الكرام في تسعينيات القرن الماضي، لكن ليس بعد الآن، فمن غير المقبول وضع المرأة دائماً ضمن هذا الإطار السلبي، ضمن الحياة الزوجية، العمل أو المجتمع، والسخرية من تعبها وألمها على اعتبار أنها "كوميديا"، لأن هذه الفكرة تترسخ وتصبح حقيقة حتى بالنسبة للمرأة نفسها.

ماذا عن الدراما والسينما العربية؟ كيف يظهر "النجوم" النساء اللواتي يقفن بجوارهم أمام الكاميرا وكيف يقدمونهن للمشاهد؟

تبرير ناقص

كثيراً ما يُشار للتحرش بالنساء في السينما المصرية كأمر "طريف" وخفيف الدم، وعلى الجهة الأخرى من المناظرة، هناك حجة أن الفن مرآة المجتمع والواقع، و"كما تكونون يولى عليكم".

يحتج صنّاع السينما بفكرة أن أي عمل يحتوي على التحرش بكل أشكاله وألوانه المقصود منه تسليط الضوء على ظاهرة اجتماعية منتشرة، وليس الترويج لها أو دعمها، مثلما يسلط الضوء على أي آفة مجتمعية أخرى، مثل البلطجة، الإرهاب، المخدرات، الدعارة، الظلم... إلخ، ليكون الهدف هو عكس ما يقف أمام مرآة المجتمع دون تحيز أو تغاض، والتأثر به هي مشكلة فردية وليس هدف العمل.

"هاتي بوسة يابت"، "بومبوناية ملابسية"، "سكّر محلى محطوط على كريمة"، "عود البطل"... عبارات سرعان ما شقت طريقها من الفن إلى الشارع لإهانة المرأة وتكريس العنف اللفظي

ورغم منطقية هذه الحجة إلا أن الإساءة للنساء داخل إطار كوميدي يعد الأخطر على الإطلاق من وجهة نظر بعض النقاد والمنتقدين، فدعم كوميديا الإفيه أو كوميديا الموقف لفكرة التحرش طريق يسوقها نحو الترويح وليس العرض فقط، لأنه يرتبط بشكل وثيق بخفة الدم واللفظ والتودد، وليس بالوقاحة والاعتداء والأذى، لأن تلك العبارات سرعان ما تشق طريقها في المجتمع بين المراهقين لتتحول إلى وسائل لمعاكسة الفتيات، وأصبحت تلك الجمل و"الإفيهاات" الواردة في الأعمال الفنية تكرس لإهانة المرأة، وبات يرددها الكثيرون.

وخلال السنوات الأخيرة أصبحت أغاني المهرجانات مصدراً لتطوير لغة المعاكسات عند قطاع كبير من الشباب، فظهرت عبارات للمعاكسة مثل: "هاتي بوسة يابت"، "بومبوناية ملابسية"، "سكّر محلى محطوط على كريمة"، و"عود البطل".

زعيم المسينين

يتربّع الفنان عادل إمام، عرش "المسينين" للنساء في مجمل أفلامه ومسرحياته. صاحب 56 عاماً من العمل في السينما والمسرح والدراما التلفزيونية والإذاعة، الفنان الوحيد في مصر، بل ربما في العالم كله، الذي ما زال محتفظاً بمكانته كنجم أول تلتفت حوله قصة العمل وفريقه، ويدور كل شيء حوله، الذكي والمغفل في نفس الوقت، صاحب الأجر الأعلى والاسم الأول على الأفيش أو التتر، الديكتاتور المتحكم بتفاصيل العمل، الضامن الأول والأخير لنجاح بيعه وجمع إيراداته.

بدأ مشواره الفني بعدما تخرج من كلية الزراعة، لتبدأ رحلته الرسمية في البطولة أو في "البوس" و"التحرش" تحت غطاء خفة الدم.

وكما حفظ الجمهور وأصبح يتوقع إيماءات وجه عادل إمام، ردود أفعاله، تسريحة شعره الثابتة، نبرة صوته، مشيته وألوان ثيابه بمجرد ظهور صورته على ملصق الفيلم أو شباك السينما، حفظوا أيضاً وتوقعوا مشاهد القبلات المبالغ بها والتحرش بالبطلات، بإيحاءات معينة ونظرات مختبئة تحت عباءة الكوميديا والسخرية في أغلب أعماله، بالأخص السينمائية.

حتى عُرف عنه في فترة الثمانينيات، أنه حينما يقرر عملاً له مع فنانة ترفض القبلات أو المشاهد الحميمة، أو يكون دورها لا يسمح بوجود علاقة بينهم تمنطق حدوث القبل والأحضان، كان يحضر معه عدداً من الكومبارسات ليقتبلهن عوض البطلة.

يقدم عادل إمام نفسه كـ"أحد الغلابة" المصريين الفهلويين، ثم لا يتورع عن تحسس أجساد النساء وتقبيلهن، كأنه يشرع للفقير أن يكون ذا أخلاق سيئة ومتحرشاً أيضاً

ويعتبر فيلم "سلام يا صاحبي" وفيلم "حنفي الأبهة" أكثر الأفلام التي تم فيها تعويض عدم تقبيله لبطلة العمل بتقبيل الكومبارسات، فهل كان عادل إمام يعكس مرآة المجتمع أم مرآة عادل إمام؟ والمنهج الذي درس وخطط له طوال مسيرته الفنية منذ أن كان كومبارساً حتى أصبح النجم العجوز، أهو منهج المجتمع أم منهج المتحرش المغفورة له خطاياها؟

رفع غطاء حلة البريستو...

أدرك عادل إمام "لعبة الشهرة" وأرضى الجميع، خلق بذكاء ومثابرة وحظ جمعه بصفوة الكتاب والمخرجين، مدرسة خاصة به، فتسلل من خلالها بفنه إلى كل القلوب، وإن كان مثيراً للجدل في معظم الأحيان وفنه غير مناسب لكافة الأعمار والثقافات، فشكله غير وسيم وجسده عادي لا يشبه أجساد الأبطال المعتادين، ثقافته متوسطة أو أقل، وفهلوته وشخصية الشاب الفقير المعدم التي غالباً ما قدمها، هي 90% من الشباب المصري بل والعربي.

قدم على الشاشة تطلعات وأحلام "الغلابة" الذي يشبههم قلباً وقالباً، فینتصر على الظلم ويسترجع حقوقه بالقوة، رغم استحالة هذا في الواقع، وتعشقه جميلة الجميلات وابنة الأغنياء، المتقفة والمناضلة والحقوقية ودكتورة الجامعة، وأي امرأة تصادفه، رغم أنه مُعدم وكرشه يفسد تناسق جسده، يرتدي جاكيت جينز أو جلد وكوتش من ماركة باتا، يمشط شعره على جنب، عشوائي يفتقر للذوق والرقي، ومع هذا يحقق للملايين حلم أنهم أبطال حكاياتهم والمتحكمون بمصيرهم.

مثل عادل إمام "حلة الضغط"، بقربه من الرئيس مبارك ومن السلطة بالعموم، ليقدم لذة الانتصار المزيف للملايين البسطاء، الانتصار على الفقر والظروف والحكومات المستبدة، فاستغل نظام مبارك الذي سمح بالنقد لأجل التنفيس والراحة وليس لأجل التغيير الحقيقي، ليشكل نجاحاً آخر من خلال سيناريوهات أفلام يتصارع فيها مع الحكومات وينتقد الأنظمة الفاسدة، فيوهم الشعب بأنه يتحدث باسمه ليصمت ويهدئ، وليس ليشكل وعياً حقيقياً.

نجح طوال مسيرته في خلق مشاعر متضاربة تجعل الدماء تفور في عروق الجمهور،

تبرد مع كلمة النهاية، لعب معهم ومثل لهم وعليهم، أضحك الناس وضحك عليهم، أبكاهم وبكى عليهم، فرحهم وانتقم ولهم وخدعهم، ارتقى بهم ونزل بهم أحياناً للحضيض.

فبعد كل ما صنعه في وجدان هؤلاء، هل يهزّ شعبيته داخلهم بعدم وجود الإفيه الوقح والنظرة الجريئة؟ أو باجتياح مساحات السيدات بثقة ملتفة بحرير خفة الدم، ليلمس أجسادهن خلسة.

قرص فخذ رجاء الجدائي في "التجربة الدنماركية"، وتحسس ساق شيرين تحت الطاولة في "بخيت وعديلة"، واستغل داليا البحيري، الناشطة سياسية، وأظهرها وعائلتها كأرجوزات لرغبته الجنسية في "السفارة في العمارة"، و"بيبي دول" هدية لامرأة لا علاقة له بها في "سلام يا صاحبي".

تحسس يسرا في "جنازة بوبوس"، انفرد بعابدة رياض على طاولة المخابرات في "اللعب مع الكبار"، ضرب مؤخرة سيدة المطعم في "حنفي الأبهة"، وعانق أخت الضابط بعد استعطافها وهو يقصّ عليها حكاية خيالية في "حنفي الأبهة"، وسخر من الطبقة الراقية بلمس أجساد سيدات القصر الذي يعمل فيه للتقليل منهم في "الواد سيد الشغال".

اجتاح خصوصية دكتورة الجامعة التي تدرّس أولاده في "مرجان أحمد مرجان" وتحرش بها بشكل غير مباشر من خلال دس أسنلته الوقحة عن ملابسها الداخلية بين سطور حديثه، وصفع فخذ حنان شوقي عدة مرات وراء بعض أثناء لعبهم للكوتشينة في "الإرهابي"، وقفز في حوض استحمام زوجة الوزير وهي داخله وحكّ جسده بجسدها تحت الماء، ثم أمسك بوفاء عامر التي تقوم بدور خادمة الوزير وأسقطها معهم في الحوض، وتجوّل بينهم في "الواد محروس بتاع الوزير" وإلى ما لا يحصى من المشاهد التي لا تقيم اعتباراً لاحترام الجسد الأنثوي، ولا للرسالة التي يقدمها لجمهوره المراهق من "عادية" التحرش والاعتداء الجنسي.

فمرت هذه المشاهد السامة مرور الكرام، ولم تثر في دواخل المشاهدين سوى الضحك، فالظلم الطبقي والفقر والجهل وقلة الوسامة خلقت دنجواناً مقدساً منفوضاً عنه الغبار، قرر إسعاد المشاهد مهما كثرت التهم، لتكون سيكولوجية العامة وجمهور البسطاء "اللي هما مصر وكل العرب" منهج عادل إمام، الذي وضعه في هالة من التفرد والقبول عند الملايين، مهما بلغ إسفافه ووضاعة أعماله أحياناً وجراسته ووقاحته المرفوضة من غيره تماماً.

المنهج الذي وضعه في كفة تعلق كفة نقاد السينما المثقفين، أصحاب الكلمات المقرة واللغة الفصيحة الذين يسخر منهم كلما عن على باله، أو الحقوقيات ومناصرات حرية المرأة اللواتي يقدم عنهن صورة بشعة تبخس قدرهن وتضعهن موضع الاتهام، "الزعيم" عادل إمام، الذي يشبه الرؤساء العرب، لا ينتهي حكمهم إلا بالموت.

"نجم الجيل"

يمكننا القول إن "نجم الجيل"، المطرب والممثل المصري تامر حسني، أحد أبرز الفنانين الذي قدموا مشاهد مليئة بالإهانة، لفظياً وجسدياً، للمرأة، ضمن إطار كوميدي، في عدد من أفلامه.

كانت البداية في فيلم "سيد العاطفي" عام 2005، حين غنى بطل الفيلم أغنية تحت شرفة منزل الشابة التي يحبها "زينة"، تحمل إبهات جنسية، قال فيها: "كل مرة بشوفك فيها يبقى نفسي آ...آ". وتعتبر الأجزاء الثلاثة لفيلم "عمر وسلمى" من الأفلام الرومانسية الكوميديّة الناجحة التي حققت شعبية جماهيرية وإيرادات كبيرة، غير أنها لم تخل من الإشارات الجنسية المهينة.

في الجزء الأول الذي عرض في عام 2007، يقدم تامر شخصية الفتى الطائش، متعدد العلاقات الجنسية "عمر"، الذي "يعاكس" الفتيات في عدة مشاهد بالجامعة وبشركة والده، وكانت إحداهن سلمى (مي عز الدين) التي يغازلها في اللقاء الأول بالجامعة ويظيل الإمساك بيدها متعمداً.

كما يظهر تامر ووالده بالفيلم، أدى دوره الفنان الراحل عزت أبو عوف، وهما يظيلان النظر لمؤخرة السكرتيرة في الشركة، قائلين: "يا نهار أسود".

وفي الجزء الثاني من الفيلم، المعروف في عام 2009، يظهر البطل في أكثر من مشهد وهو يتحرش بالجارات ويغازلهن، وسط غيرة زوجته وعصبيتها الشديدة، وتكررت حركة المطرب الشاب التي يحاول فيها لمس الفتيات من منطقة المؤخرة ثم يرفع يديه كشيء من الفكاهة، ضمن إطار يظهر هذا "الاعتداء" على أنه كوميدي وجذاب.

وبدا التحرش أكثر وضوحاً في فيلمه "كابتن هيماء" عام 2008؛ حيث غنى للمدرسة مريم "الفنانة زينة" أغنية "هي دي"، التي يقول فيها: "أكثر حاجة بحبها فيكي هو دا، وأكثر حاجة شدتني ليكي هي دي"، مع نظرات تخترق مؤخرتها وصدرها.

أما في فيلمه "نور عيني" عام 2010، فقد قدّم "نجم الجيل" مشهد تحرش جنسي جسدي غير مبرر بامرأة لبنانية، أثناء سفره للسياحة في لبنان مع حبيبته الكفيفة سارة (منة شلبي)؛ حيث يمسك بخصر المرأة بحركة خاطفة فتطلق شهقة صدمة، لينخرط في الضحك وهو يقول: "هو دا".

نظرات وملامسات الفنانين لمؤخرات النساء

في فيلم "نمس بوند"، يقوم هاني رمزي بلمس جزء حميمي من جسد سيدة في السوبر ماركت، فيقول ضاحكاً: "كنت فاكرك جريب فروت"، وهو مشهد اعتبر خادشاً للحياء وحرصت معظم القنوات التلفزيونية على حذفه عند عرض الفيلم، ناهيك عن مغازلاته الفجة تجاه بطلة الفيلم (دوللي شاهين)، بشكل لا يتناسب مع شخصية ضابط المباحث.

وفي فيلم "الرجل الغامض بسلامته"، يغازل السائحات وينظر إلى مؤخرات النساء، ويقوم بامساك يد سائحة أجنبية ويقول لها بالإنكليزية إن حمالة صدرها رائعة، فترد عليه قائلة: هل أنت مجنون؟

في فيلم "نمس بوند"، يقوم هاني رمزي بلمس جزء حميمي من جسد سيدة في السوبر ماركت، فيقول ضاحكاً: "كنت فاكرك جريب فروت"، وهو مشهد اعتبر خادشاً للحياء وحرصت معظم القنوات التلفزيونية على حذفه عند عرض الفيلم

وفي عدد من أفلامه، قدم الفنان محمد رجب مشاهد مهينة ومنها دوره في فيلم "مذكرات مراهقة" وفيلم "الباشا تلميذ"، وله بعض "إفيهات المعاكسات" التي وصفت بأنها كوميدية في أفلام "محترم الأربع"، "الخلبوص" و"صابر جوجل".

وقدم فيلم "كركر" للنجم محمد سعد، مشهداً يظهر التحرش في شكل كوميدي ساخر؛ حيث قدم شخصية شاب يتنكر في صورة فتاة، لمحاولة جذب ابن خاله "المجنون" للموافقة على الزواج، ليحصل على ثروته الضخمة، وأثناء تنزه الشاب المتنكر ومنافسته (ياسمين عبدالعزيز) للزواج من "كركر" المجنون، على الشاطئ يقوم بعض الشباب بالتحرش بهما.

أما الفنان الكوميدي بيومي فؤاد، الذي اشتهر بأدواره الكثيرة في عدد كبير من الأفلام والمسلسلات المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، فقد أدى ببعض أفلامه دور الكهل المحب للنساء الحريص على مغازلتهم والتحرش بهن.

وفي فيلم "رعدة متوحشة" للنجم رامز جلال، يقدم شخصية مخرج الإعلانات الذي يولع برعدة، التي هي في حقيقة الأمر رجل متنكر بزي ومكياج امرأة ليؤدي دوراً في إعلان، ويستمر بمغازلتها والتحرش بها، وسط إخراجها الشديد وصفعها ليده وتهديدها له إذا استمر بملامستها.

ولا ننسى الابن البكر للتحرش، فيلم "كلمني شكراً" 2010، والذي احتوى على ثلثي إفيه التحرش للعالم، من خلال شخصية "توشكا" الذي قام بها عمرو عبدالجليل، و"المعلم عرابي" الذي قام بها صبري فواز، فترجع على هرم هذه المشاهد السامة مشهد لعمرو عبد الجليل وهو يمسك بجسد داليا ابراهيم، حبيبته، دون استئذان، والتعبير عن هياجه الجنسي بجملة "ده قلبي اللي هيقف"، إسقاطاً على عضوه.

"إفيهات"

وللفنان عمرو عبدالجليل عدداً من "إفيهات الإساءة"، في كثير من أفلامه مثل: "ما تبتاش البضاعة غير بعد حمل ورضاعة"، في فيلم "كلمني شكراً"، "فيه حد يتف على النعمة دي حتى تزول"، في فيلم "سوق الجمعة"، وفي أحد مشاهد فيلمه "كازبلانكا" يسأل فتاة مغربية تعمل لديه، عما إذا كان ابنه قد تحرش بها، فتنفي ذلك وتشيد بأخلاقه؛ فيستاء بشدة ويقوم بصرفها من أمامه، قلباً موازين الصواب والخطأ.

في مسلسل "رمضان كريم"، يقول الفنان صبري فواز لفتاة شابة قائلاً: "جسمك حلو أوي"، لكنها تسمع ما قاله وتتشاجر معه، فيحتشد الناس من حولهم، ويقوم صبري فواز بقلب الحقائق، واتهام الفتاة بظلمه وتوجيه

تهمة باطله بسبب "فوبيا التحرش"، لاسيما أنه موظف حكومي محترم وليس مراهماً، حتى تتعاطف معه الفتاة وتعتذر له ظناً منها بأنها أخطأت السمع؛ فيقول لها: "أنت بتعتذري ليه؟ أنتِ فعلاً جسمك حلو أوي".

أما الفنان محمد لطفي، فقد أدى مشهداً بمسلسل "وش تاني" تحرّش فيه هو وصديقه بامرأة، مطلقين بعض "إفبهات الإساءة"؛ حيث يغازل صديقه سيدة، ويقول لها: "صباح كيوت على أحلى رفارف وكبوت"، "أموت أنا في الحنين اللي مش مبين"، فيعاتبه محمد لطفي ويحذره من أن تعرف زوجته بأفعاله، لكن بمجرد مرور السيدة المثيرة من أمامه ينظر لطفي إلى مؤخرتها وهو يقول: "اللي لبس بتاع ملبس واللي ربي بتاع مربى".

إن دعم كوميديا الإفيه، أو كوميديا الموقف، لفكرة التحرّش وتد صلب يسوقها نحو الترويج وليس العرض فقط، لأنه يرتبط بشكل وثيق في اللاوعي بخفة الدم واللفظ والتودّد وليس بالوقاحة والاعتداء والأذى وفي نفس المسلسل، قدّم كريم عبد العزيز مشهداً كوميدياً، كان فيه يقوم بمعاكسة سائحة روسية، ولسوء حظه تضبطه مديرتة، فيشعر بالإحراج، ويزعم أنه يدلها على طريق دورة المياه.

وأدى الفنان حمدي الميرغني دور أمين شرطة بورسعيدي متحرّش في المسلسل الكوميدي "نيلي وشريهان"؛ حيث يعاكس دنيا سمير غانم، على مدار حلقتين وسط شعورها بالقرف منه، كما قدّم الفنان أحمد فحفي عدداً من "إفبهات التحرش" في مسلسل "صاحب السعادة"، حيث يقول للفتاة "بوسي": "وربنا أموت في الزغاليل... وربنا أصلي والباقي صيني".

وشهد مسلسل "في بيتنا روبوت" عدداً من المشاهد المسيئة ضمن إطار كوميدي؛ حيث تتعرض الفنانة شيماء سيف، التي تؤدي دور الروبوت "زومبا" للمعاكسات والتحرّش، ومنها الفنان الكوميدي محمد عبدالرحمن، الذي يغازلها ويقول: "الجميل عامل أيه؟ مش هتحنّ يا جن".

يقول الدكتور ناجي عيد، مدرس في قسم علم الاجتماع، ومؤسس لفريق "نار على علم" المسرحي وناقذ سينمائي، إنه لا ينتهج أبداً دس إفيه التحرّش في أي إطار كوميدي حين يقرر كتابة أي نص مسرحي.

فهو يجد أن دعم كوميديا الإفيه، أو كوميديا الموقف، لفكرة التحرّش وتد صلب يسوقها نحو الترويج وليس العرض فقط، لأنه يرتبط بشكل وثيق في اللاوعي بخفة الدم واللفظ والتودّد وليس بالوقاحة والاعتداء والأذى، بالأخصّ حين يمر على الفتاة دون رد فعل سلبي منها، بل يمكن ملاحظة إيجابيته عندما تضحك بسببه أو تقع في غرام المتحرّش بها، في ظل غياب المفاهيم الأخلاقية لدى الشباب وضبابية الأماكن التي يستمدون منها أفكارهم وثقافتهم العامة.

ويظهر هذا الفرق بوضوح كبير لو وضعنا فيلماً يعرض التحرّش في إطار درامي قاس، مثلما طرح في فيلم "678" لبشرى ونيلي كريم، حيث طرحت من خلال الفيلم مواقف مهينة تتعرض لها المرأة المصرية بشكل يومي، والإطار الكوميدي، مثلما عرض "فيلم السفارة في العمارة" مشهد تحرّش من قبل مهندس "حورمجي أو نسونجي" بنشاطه سياسية، عندما دخل المهندس شريف خيرى (عادل إمام) مظاهرة أعجبت الفتاة التي تتقدمها (داليا البحيري) فحملها على كتفه وابتعد بها تماماً عن المظاهرة، وحين سألتها: "انت واخذنى فين؟"، رد: "هنروح البيت بس نريح شوية وتاخدي حمام وترجعي فريش".

وغيرها من مشاهد تعتبر أيقونة في التحرّش داخل إطار كوميدي، وبؤرة حقيقة لدس السم في "العسل"، وترسيخ سلوك مشين في إطار حميد.

عندما أربك كيلوت "مريم" العالم العربي



*جويل عبد العال
25 يناير 2022

لم أكن أعلم لماذا أمهاتنا، وقرباننا وجاراتنا، كنّ يمنعننا من نشر ثيابنا الداخلية في نقطة مكشوفة للرجال، وعلينا البحث عن بقعة أمنية إستراتيجية لنشر "كيلوتاتنا" من دون أن تظهر لأحد؟ مرّت سنوات وأنا أحاول سؤال نفسي لماذا علينا فعل هذا؟ وعندما نشترى سروالاً داخلياً لماذا علينا أن ننتبه لنلا يراه أحد؟ حتى أنني تساءلت مراراً وتكراراً، عما إذا كانت النساء اللواتي ينشرن سراويلهنّ الداخلية على شرفات منازلهنّ، قد سمعن بهذه المعلومة التي لم أفهمها قط؟ لكنني حتماً نجحت في معرفة الجواب. فسراويلنا الداخلية قد تصبح حديث عامّة الناس، أو تتسبب بخدش الحياء، أو من يعلم، لربّما هناك الكثير من الكبت الذي قد يجعل جموعاً من المارة في هيجان تام، كما فعل كيلوت "مريم" (والتي قامت بدورها منى زكي في فيلم "أصحاب ولا أعز").

بين مشهد الاغتصاب الجماعي في مسلسل "الطاووس"، الذي أدته الممثلة سهر الصايغ، ولقطة سروال منى زكي الداخلي في فيلم "أصحاب ولا أعز"، عالم عربي عالق في ذكورية لا متناهية. يوم أحدث مشهد الاغتصاب الجماعي ضجة في العالم العربي، لم تكن هذه الضجة نابعة من المشاعر المأسوية، بل هذا المشهد تصدّر مواقع البحث بمشاهدات عالية بلغت الملايين خلال شهر رمضان، وجاءت المطالبة من الرأي العام بإيقاف عرض هذا المسلسل، لأنه يسيء إلى قيم المجتمع المصري، ويهدد الأسرة. في حين أنّ هذا المسلسل لم يفضح سوى قذارة ما تعانيه النساء والفتيات في المجتمع المصري، فإسدال الستار على قضية فتاة "فيرمونت"، من قبل النيابة العامة المصرية، لم يثر الجدل مثلما أثاره مشهد سروال منى زكي الداخلي الذي هزّ كيان المجتمع العربي. فالسروال الداخلي لامرأة عربية يثير غيرة المجتمع التي تفوح منه رائحة "جرائم اللا شرف"، وجلد النساء، وتزويج الطفلات.

هذا مجتمع "السي السيد"، الذي يخشى من سراويلنا الداخلية، وحملات صدورنا، ويهتّر أمام قبلة سلاف فواخرجي "في شارع شيكاغو"، معبرة عن رغبات الحب والجنس... هذه "المحرّمات" على النساء العربيات الاعتراف بها والإدلاء عنها.

فلا يعيب المجتمع العربي تلك الأغاني العربية التي تتردد على مسامعنا، وتحمل في طياتها الكثير من المحتوى الذكوري والتحرش اللفظي والإساءة إلى كل امرأة، وعلى الرغم من ذلك نسمعها صادحة ترددها

حناجر عربية، مجاهرةً بها، حتى تتحول إلى "تراند" في العالم العربي، فتجتاح مواقع التواصل الاجتماعي، وتحوز على مشاهداتٍ عالية. فـ"سي السيد"، و"جمهورية قلبي"، لا يستفزان المجتمع العربي، "إيه نعم"، لأن مثل هذه الأغاني الانحطاطية تعزز هرمونات السلطة الأبوية، وقوة الرجال العرب في احتقار النساء والإساءة إليهن، وتبرر العنف الممارس ضدّهن، والتي تالياً توضع في أطر "المغازلة" و"الحماية" بالنسبة لمجتمعاتنا الأبوية.

كذلك لا تهدد قيم الأسرة العربية، يد عادل إمام على فخذ يسرا وصدورها، وهو يتحرّش بها في "الأوتوبيس". فهو يصنّف "الزعيم" في مجتمعاتنا المكتظة بمثل هذه الزعامات. التحرش في الأفلام العربية الواقع على النساء والفتيات، يُصنّف ضمن أطر الحميمية والمداعبة والغنج، وبأننا كنساء يجب أن نخضع لرغبة الرجال الذكورية بسرورٍ وضحكٍ، ونتقبّل ما يجري من قذارة في شوارع مدننا العربية من تحرشٍ على أساس أنّها غزل في مفاتننا، أو إذا صنّفت في إطار الجرم، فيكون مرتكبها "لباسنا" من وجهة المجتمع، الذي أثار هرمونات الكبت المنتشرة.

أذكر أنني كنت في الصف الابتدائي السادس، بعدما انتشرت في شوارعنا اللبنانية موضة "هو ده"، والتي أتت تأثراً بالفيلم المصري "عمر وسلمى" في الجزء الأول، فراح عدد من الشبان يقلدون تامر حسني (عمر)، على أنّه الشاب المتقدّم و"المودرن"، وقد تلقى يومها مني أحد الشبان في مدرستنا صفةً قويةً بسبب تلك الحركة التي ضايقتني. وقد مرّ وقت حتى فهمت أنّ فيلم "عمر وسلمى" الذي أضحك الكثيرين منّا، كان مجرد دعوى إلى نشر التحرش الجنسي بالنساء والفتيات. وعلى الرغم من أنّ جيلنا قد تربى على "هو ده"، لم يخش العالم العربي، أو يستح، أمام هكذا جرم.

إنّ سعي مجتمعاتنا إلى تنميط صورة المرأة في الأفلام العربية، ليس إلا اعتداءً على شخصية النساء ورغباتهنّ ومشاعرهنّ. وإذا عدنا بالسينما المصرية إلى الوراء، نرى أن العديد من الممثلات أبدعن في إظهار رغباتهنّ الجسدية، كالفنانات يسرا، ونبيلة عبيد، وهند صبري، ولم يكتفوا بخلع سراويلهن الداخليّة فحسب، كالفنانة منى زكي (فقط من باب طمأنة المشاهدين/ ات المستفزين/ ات على وقع هذا المشهد).

"على كلّ" ... أرى أن فيلم "أصحاب ولا أعزّ" نجح في حصد ضجّة كبيرة بسبب كيلوت "مريم" (منى زكي)، وليس لأي موضوع آخر تم التطرق إليه فيه، وكلّ هذا بفضل الذين شعروا بأنّه قد تم خدش حياتهم.

من المؤكّد أن كسر الصورة النمطية للمرأة العربية في الأفلام، سيثير هجوماً واسعاً، خاصةً في الدول التي باتت تحت حكم الإخوان، لكن لا يحق لأحد إهانة أي ممثلة أو التحريض على منع عرض أي فيلم، تحت حجج التقاليد والعادات والقيم. فمن المؤسف والمخزي، أننا تحت وطأة مجتمع ذكوري يحاصر النساء والفتيات بالقتل والموت، ويثيره جنسياً الاغتصاب والتحرش الجنسي، ويتباهى بفرص سلطته وهيمنته علينا، وينتشي بمشاهد الغرب الحميمية، ولكنه يتهاوى خوفاً عند سراويل نسانه الداخليّة، خشية أن تنتهك معالم قوّته وسلطته، وينهار نظامه البطريركي الأبوي.

لأن #Metoo لم يكن مجرد وسم: كيف أضحي تحقيق المساواة والتنوع عماداً لنتفليكس في هيكلها وإنتاجها؟



*شيماء سليم

5 مارس 2021

نشرت مبادرة آنيبرغ للشمول (Annenberg Inclusion Initiative)، في الـ 26 من فبراير الماضي، دراسة حول التعددية والتنوع في الأفلام والمسلسلات التي أنتجتها شبكة نتفليكس (Netflix) خلال العامين 2018 و 2019، لتكشف نتائجها انطلاق منصة العرض الأشهر في العالم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على الشاشة وخلفها، بوتيرة أسرع من تلك التي تمضي بها شركات الإنتاج السينمائي الكبرى في الولايات المتحدة باتجاه الهدف ذاته، الذي صار أولوية في هوليوود بفضل حراك #Metoo الذي هبت رياحه قبل ما يقرب من أربع سنوات.

وقد أجرت مبادرة آنيبرغ للشمول، المعنية بمعالجة غياب المساواة في مجالات الترفيه، هذه الدراسة بعد أن طلبت إدارة شبكة نتفليكس (Netflix) من مديرة المبادرة ستايسي سميث إعدادها ونشر نتائجها بشفافية تامة، نظير دفع جميع النفقات اللازمة لإتمامها، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين؛ أولهما هو مسعى الشبكة إلى إثبات اتخاذها خطوات جادة في سبيل تحقيق المساواة والتنوع والاندماج على مستويات عديدة، كالهيكل الوظيفي، وصنّاع الأعمال، والمحتوى الذي تنتجه، أما السبب الثاني فهو رغبة الشبكة في تحديد أوجه القصور التي تعرقل وتعطل الوصول إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان التنوع العرقي والجنسري.

وبخصوص الأرقام الواردة في الدراسة بشأن تمكين النساء على الشاشة وتقديم قصص تدور أحداثها حول شخصيات نسائية، فقد بينت النتائج أنه في العام 2019، وصلت نسبة أفلام ومسلسلات نتفليكس الأصلية، التي تصدرت بطولتها شخصية نسائية أو تقاسمتها مع شخصية ذكورية إلى 55.2 في المئة، بما يمثل ارتفاعاً عن النسبة الخاصة بالعام 2018 والبالغة 48.6 في المئة.

وفي العامين الميعنين للدراسة، وصلت نسبة الأفلام التي أنتجتها نتفليكس وكانت بطولتها الرئيسية في يد شخصية نسائية أو تقاسمتها مع شخصية ذكورية، إلى 48.4 في المئة، بينما بلغت نسبة الأفلام التي تحقق فيها هذا الأمر بين الـ 200 فيلم الأكثر حصداً للإيرادات عبر شبكات التذاكر السينمائي التقليدي خلال الفترة ذاتها، 41 في المئة.

تتسع الفجوة بين نتفليكس وشركات الإنتاج السينمائي الكبرى، فيما يخص مشاركة النساء في أحد الأدوار الرئيسية خلف الكاميرا وهو الإخراج، إذ مثلت نسبة النساء اللاتي أخرجن أفلاماً لصالح نتفليكس 23.1 في المئة، من إجمالي مخرجي الأفلام الأصلية للمنصة خلال العامين. في المقابل، بلغت نسبة النساء اللاتي أخرجن أفلاماً حلت بين المجموعة التي اجتذبت أعلى الإيرادات عبر شبك التذاكر، خلال الفترة نفسها 7.6 في المئة.

يتقلص الفارق نوعاً ما فيما يتعلق بكتابات السيناريو، إذ مثلت نسبة كتابات الأفلام الأصلية لنتفليكس خلال العامين المحددين للبحث 25.2 في المئة، بينما سجلت الأفلام التي حازت على أعلى الإيرادات عبر شبك التذاكر السينمائي، حضوراً للكاتبات بنسبة 16.7 في المئة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود رابط وثيق ولصيق بين حضور النساء في المواقع الرئيسية خلف الشاشة لا سيما في الكتابة والإخراج من ناحية، والمحتوى والشخصيات المعروضة على الشاشة من ناحية أخرى، مشيرة إلى أن الأفلام التي ضمت بين فريق الإخراج امرأة واحدة على الأقل كانت أكثر انحيازاً إلى النساء على الشاشة؛ من خلال الحضور كشخصيات رئيسية، أو ضمن الشخصيات المحورية، أو بين الشخصيات الناطقة في هذه الأفلام. وقد اتضح ذلك بعد عقد مقارنة بين حجم الحضور على الشاشة في هذه الأفلام، وحجمه في تلك التي لم تكن النساء بين فريق كتابتها أو إخراجها.

في الندوة التي نظمتها مبادرة آينبيرغ للشمول للإعلان عن إطلاق الدراسة، أكدت مديرتها ستايسي سميث أن نتفليكس (Netflix) حققت نمواً ملحوظاً في تمكين النساء على الشاشة وخلفها، مؤكدة أن المبادرة ليس لديها علم بأن أي شركة أخرى في مجال الإنتاج الإبداعي غير نتفليكس، تجعل التنوع جزءاً شفافاً من خططها.

لكن نتفليكس لم تحقق تقدماً في كل المؤشرات التي قصدت الدراسة قياسها، فقد لفتت ستايسي سميث إلى أن الدراسة حددت أيضاً نقاط الضعف التي تستدعي تغييراً أسرع، خاصة بالنسبة إلى تمثيل المجموعات المهمشة لأسباب عرقية، أو إثنية، أو لكونها جزءاً من مجتمع الميم عين، بالإضافة إلى ذوات وذوي القدرات الخاصة.

ليست كل الأمور جيدة.. والسبب: غرض الطرف عن تعدد الهويات

يظل التقدم الذي حققته نتفليكس على صعيد تمكين النساء منقوصاً، إذ توصلت الدراسة إلى أن المساحات والمواقع التي شغلها النساء، سواء خلف الشاشة أو أمامها، لم تشملن باختلاف أصولهن العرقية والإثنية، وتوجهاتهن الجندرية، وحالاتهن الصحية، إذ لا يزال تمثيل الشخصيات النسائية والذكورية من الشعوب الأصلية، والمنحدرين من أمريكا اللاتينية وآسيا، ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (المعروفة باسم: الشرق الأوسط) ضعيفاً، ولم تخرج نسب تمثيل أصحاب هذه الهويات في أدوار البطولة الرئيسية، وفي الأدوار الأكثر أهمية خلف الشاشة (الإخراج، الكتابة، إدارة الإنتاج)، عن 1 إلى 2.5 في المئة.

بالإضافة إلى ذلك، تخلفت نتفليكس عن شركات الإنتاج السينمائي الكبرى في تمثيل ذوات وذوي القدرات الخاصة على الشاشة، وفي تقديم قصص تدور حولهم بشكل أساسي، إذ بلغت نسبة أفلام نتفليكس التي تصدرتها شخصيات من ذوي الاحتياجات الخاصة 11.9 في المئة، بينما وصلت النسبة بين الأفلام التي حظيت بأعلى الإيرادات عبر شبك التذاكر السينمائي إلى 14 في المئة، إلا أن الدراسة لم تتناول حضور ذوات وذوي القدرات الخاصة في المواقع الرئيسية خلف الشاشة في الناحيتين.

أفادت مبادرة آينبرغ للشموول في خاتمة الدراسة، بأنها الأولى في سلسلة دراسات ستصدرها لاحقاً، بهدف متابعة التقدم الذي تحرزه نتفليكس (Netflix) في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين، وللتحقق من اتخاذ الشركة ما يلزم من أجل سد الفجوات الواضحة في تمثيل ودمج مختلف الهويات والمجتمعات أمام الشاشة وخلفها.

كلمة السر: #MeToo

هذه الخطوات لم تأت أبداً طواعيةً، فما تقوم به شركة نتفليكس (Netflix) أو غيرها من شركات الإنتاج السينمائي الكبرى، من إجراءات هدفها معالجة غياب المساواة الجندرية، يجسد استجابة لضغط مكثف ومجهود متواصل من ناشطات نسويات، ومنظمات نسوية على رأسها منظمة «الوقت انتهى» - Time is Up التي انبثقت من رحم حراك «#MeToo- أنا أيضاً»، بهدف خلق بيئة آمنة للنساء العاملات، لا سيما العاملات في صناعة الترفيه، وإنهاء العنف والتمييز القائمين على أساس النوع الاجتماعي داخل مؤسسات العمل.

كان وسم #MeToo قد انتشر على نطاق واسع داخل الولايات المتحدة وخارجها في أكتوبر من العام 2017، عقب نشر الصحافة الأمريكية لشهادات نساء عاملات بصناعة السينما، يفصحن فيها عن جرائم الاعتداء والاستغلال الجنسيين، التي ارتكبتها بحقهن أحد أقوى الرجال في هوليوود، وهو المنتج السينمائي هارفي واينستين، الشريك المؤسس لشركة واينستين لإنتاج الأفلام.

أحدث حراك #MeToo هزةً كبرى داخل المجتمع الأمريكي، وترددت أصداؤه حول العالم. وخلال العام الأول بعد انطلاقه، سقط عشرات المعتدين الجنسيين في كثير من المجالات، وتجاوز عدد الشخصيات العامة التي نال منها الحراك 200 شخص في الولايات المتحدة فقط، بعد أن قادت شهادات الناجيات من جرائمهم إلى عزلهم من مناصبهم أو فصلهم بشكل تام من وظائفهم، فضلاً عن إحالة بعضهم إلى المحاكمة، إلا أن التبعات الأكثر بزوغاً لحراك #MeToo ظهرت في المجال الذي انطلقت منه شرارته الأولى وهو صناعة الدراما، إذ تمخض الحراك عن تشكيل كيان منظم يترجم صرخات الاحتجاج والمطالب النسوية إلى تحركات عملية على الأرض، وهو مؤسسة «انتهى الوقت» - Time is UP التي تم تدشينها بدعم من 300 امرأة تعمل في صناعة الترفيه.

وقد بدأت المؤسسة في العام 2018، نشاطها الرامي إلى إنهاء العنف والتمييز ضد النساء في صناعة الأفلام وتحقيق المساواة الجندرية في هذا المجال، من خلال حملات ضغط، وحوارات متتابعة مع شركات الإنتاج السينمائي، والنقابات، والاتحادات العمالية، كالاتحاد الأمريكي لفناني التلفزيون والإذاعة. بالإضافة إلى تقديمها الدعم القانوني للعاملات في مجال صناعة الأفلام اللاتي تعرضن لحوادث عنف جنسي، وإصدارها كتيبات إرشادية حول آليات الحماية العاجلة عند وقوع هذه الجرائم.

تسعى مؤسسة «انتهى الوقت» - Time is UP إلى زيادة تمثيل النساء في صناعة الأفلام الناطقة بالإنجليزية (في الولايات المتحدة وبريطانيا)، خاصة في المواقع الرئيسية للإخراج والإنتاج وكتابة السيناريو، وتضغط من أجل استحداث آليات من شأنها حمايتهن من العنف والاستغلال الجنسي خلف الكاميرا، وأمامها أثناء تصوير المشاهد خاصة المشاهد الجنسية. كما تحاول المؤسسة إقناع أصحاب الأعمال والمشرعين بإقرار المساواة في الأجور بين النساء والرجال في أماكن العمل.

ولتحويل الأهداف إلى حقائق، أطلقت المؤسسة في العام 2019، حملة ضغط بالتعاون مع مبادرة آينبرغ للشمول، حملت اسم «تحدي ال4%»، هدفها هو دفع شركات الإنتاج السينمائي إلى الالتزام بالتعاون مع المخرجات، بما يساهم في معالجة الإقصاء القائم والموثق بالبحث والدراسة.

ويعود السبب وراء اختيار «تحدي ال4%» عنواناً للحملة، إلى ما كشفته دراسة أعدتها مبادرة آينبرغ للشمول، عن نسبة النساء اللاتي أخرجن أفلاماً من الـ 200 فيلم الأكثر حصداً للإيرادات خلال العامين 2017 و2018، حيث بلغت 4% فقط.

وقد استجاب للحملة عدد من شركات الإنتاج السينمائي الكبرى مثل يونيفرسال (Universal)، و مترو غولدين ماير (MGM)، وبارامونت بيكتشرز (Paramount)، ووارنر برذرز (Warner Bros)، وديزني (Disney).

لعبت أيضاً المؤسسة دوراً محورياً في تحفيز العديد من شركات الإنتاج، ومن بينها نتفليكس (Netflix)، على تعيين منسقين للمشاهد الحميمة والجنسية، بهدف صياغة ضوابط ووضع قواعد تحمي الممثلات مما قد يجذنه استغلالاً واستباحة لأجسادهن، وتحول دون وقوعهن تحت ضغوط من المخرجين أو المنتجين أو الممثلين المشاركين، للقيام بأشياء أو القبول بأمر لا يستغنها.

وفيما يتعلق بالمساواة في الأجور بين النساء والرجال، تنفذ المؤسسة حالياً حملة احتجاجية بعنوان «Time is Up, Pay Up»، تطالب بالتوقف عن ممارسة التمييز ضد النساء العاملات والإسراع في سد فجوة الأجور، وتتسع هذه الحملة لتخاطب النساء وأصحاب الأعمال في مختلف القطاعات وليس قطاع الترفيه فحسب.

بيت القصيد فيما يخص تقديم هذه القراءة والخوض فيما سبق من تفاصيل، ليس الاحتفاء بطرف ما، وإنما تأمل التجربة التي بدأت بكلمتين (أنا أيضاً) فتعاضم أثرهما، وانطلق من ورائهما جراك هائل، أدى إلى تغيير ملموس في القواعد التي تسير عليها أضخم شركات الإنتاج السينمائي ومنصات العرض في العالم.

9 أفلام عكست واقع المرأة وقضاياها



*ندى أبو عيطة

30 أبريل 2021

"يمكننا القول إن الأفلام أصبحت الآن الوسيلة الأكثر نفوذاً وأهميةً في العالم لما لديها من تأثير ثقافي هائل. ولأن النساء دخلن في مجال صناعة الأفلام الآن، فإن أفكار المرأة وفلسفتها الخاصة وآراءها سوف تتسرب إلى تلك الثقافة. هذا الأمر الذي لم يحدث أبداً في التاريخ".

بهذه الكلمات وصفت الممثلة ومنتجة الأفلام الأميركية الشهيرة لورا زيسكين أهمية تضمين أفكار وقضايا المرأة في صناعة السينما، وكيف ساهم وجود النساء في مجال صناعة الأفلام في الترويج لقضايا المرأة وتمكينها.

لا يمكن لأحد أن ينكر الدور المهم الذي يلعبه الإعلام والأفلام والمسلسلات في تشكيل وعي المشاهدين وتغيير بعض الأفكار لديهم أو زرع أفكار جديدة لم تكن موجودة من قبل، حتى أن الكثير من الدول باتت تعتمد على الأفلام والمسلسلات من أجل تحسين سمعتها أو توثيق حقبة حكم معينة أو الترويج لإحدى قطاعاتها أو منتجاتها التجارية.

ومما لا شك فيه أن التطور الثقافي ورواج الثقافة النسوية في عديد من الأوساط، وتخصيص منتجي الأفلام المؤمنين بقضايا النساء جزء من ميزانيتهم لتحويل إيمانهم إلى أعمال مرئية يشاهدها ملايين الأشخاص حول العالم، منح الفرصة والمساحة للأفلام التي تتحدث عن تمكين المرأة وتثير قضاياها.

فإذا كنت تبحثين عن أعمال سينمائية تشعرك بالقوة والانطلاقة وتقدم مفاهيم عصرية لقضايا النساء وتستهدف كل الفئات العمرية للنساء، هذه بعض الأفلام التي ذاع صيتها حول العالم وفازت بعدة جوائز دولية لما تركته من تأثير على المشاهدين.

الباب المفتوح (1963)

فيلم الباب المفتوح هو فيلم مصري مأخوذ عن رواية "الباب المفتوح" للروائية المصرية لطيفة الزيات، المعروفة باهتمامها الشديد بقضايا المرأة، وهو ما يظهر في كتاباتها ومؤلفاتها.

يعد هذا الفيلم أحد أهم الأفلام العربية التي عكست تجربة الحركة النسوية في العالم العربي من خلال تجسيدها في شخصية ليلى وتجربتها.

يتحدث الفيلم عن قصة حياة ليلى بدءًا من فترة مراهقتها وصولاً إلى شبابها وتكوين كيانها المستقل. ومن خلال متابعة أحداث الفيلم التي صورت حياة المصريين في الفترة ما بين عام 1952 وعام 1956، نجد أن هذه الفترة شهدت أحداثاً سياسية زخمة سواء فيما يتعلق بالثورة أو بالعدوان الثلاثي، حيث شكلت هذه الحقبة وعياً كبيراً لدى شخصية ليلى الطموحة الثائرة التي عازمت طوال الوقت على البحث عن الحرية والمشاركة في الحياة السياسية.

لكن هذا الوعي والشغف اصطدما بسلطة والدها وأخيها والمجتمع، الذين اعتبروا قيادتها لمسيرة مثلاً هو بمثابة عار وفضيحة وعمل لا يهم الفتيات، ما يجعل ليلى تعيش صراعاً قوياً بين رغبتها في تكوين شخصيتها الخاصة والتمتع بأفكارها الحرة، وبين عادات المجتمع وتقاليده والسلطة الأبوية التي تحكمه.

678 (2010)

فيلم 678 هو فيلم روائي مصري مستوحى من اسم أتوبيس (باص نقل) في مصر. يتحدث الفيلم عن قصة 3 نساء يتعرضن للتحرش أثناء تواجدهن في باصات النقل، ويعرض ردود أفعالهن وعاناتهن حول تجربة تعرضهن للتحرش. ليس هذا وحسب، بل يعرض الفيلم توجه هؤلاء النساء لمقاضاة المتحرشين وعدم السكوت عما تعرضن له.

الصناعة لا تزال بحاجة إلى الكثير من التطوير وتخصيص الميزانيات والأعمال الخاصة بقضايا المرأة، مقارنة بالكم الهائل من الأعمال الكوميدية والدرامية والجريمة والإثارة التي تسيطر على شاشات التلفاز.

وعلى الرغم من أن الفيلم تعرض لعدة انتقادات لاتهامه بتشجيع النساء على اللجوء إلى العنف بدلاً من اختيار طريق القضاء، بسبب احتوائه مشاهد لنساء يطعن متحرشين داخل وسائل النقل، إلا أنه من الأفلام البارزة في السينما المصرية التي تشجع النساء على عدم السكوت عن التحرش أو الخجل من التعرض له، واللجوء إلى القضاء من أجل محاسبة الجناة.

الشخصيات المجهولة (2016)

يتحدث فيلم **Hidden Figures** (الشخصيات المجهولة) عن مهمة الفضاء التاريخية لرائد الفضاء جون غلين، وهو أول أمريكي يدور حول الأرض، إذ حلق في مدار حول الأرض وأتم ثلاث دورات في عام 1962. ولكن الفيلم لم يركز على حدث الإطلاق نفسه وحسب، إنما تناول دور مجموعة من النساء اللاتي كنّ العقل المدبر لهذا الحدث التاريخي.

يقدم الفيلم نموذجاً مهماً لدور المرأة الذكية والناجحة التي استطاعت حجز مكان لها في مجال كان حكراً على الرجال في السابق.

يُبرز الفيلم بشكل لافت دور عالمة الرياضيات المتخصصة في تكنولوجيا الفضاء كاثارين جونسون، وزميلتيها دوروثي فون وتماري جاكسون في الحساب الدقيق والمتقن لمسارات رحلة الفضاء.

ويقدم الفيلم نموذجاً مهماً لدور المرأة الذكية والناجحة التي استطاعت حجز مكان لها في مجال كان حكراً على الرجال في السابق.

سافرجت (2015)

يعد فيلم **Suffragette** (سافرجت) أحد أبرز الأفلام التي تتحدث عن دور الحركات النسوية في تغيير مسار حياة النساء عبر التاريخ، إذ يروي أحداثاً حقيقيةً لحركة "سافرجت"، وهي إحدى أهم وأبرز الحركات النسوية التي شقت طريقها في نهاية القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20 في بريطانيا للمطالبة بحقوق النساء في التصويت.

يتضمن الفيلم عدة مراحل، فيُظهر في البداية معاناة النساء آنذاك فيما يتعلق بالزوايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويبرز الصراعات اللاتي خُصنها في مجابهة السلطة، والتي تمثلت بأدوار الأمن والحكومة والصحافة والزوج ورب العمل.

ويناقش الفيلم بعد ذلك محاربة الأعراف الاجتماعية التي كانت تعرقل نساء الحركة من السعي لتحقيق مرادهن، لينتهي أخيراً بتحقيق مراد الحركة وهو الحصول على حق التصويت للنساء، ولكن هذا الحق لم يؤخذ بسهولة، إذ دفعت إحدى نساء الحراك حياتها في سبيل المحاربة لتحقيق فكرتها.

يقدم الفيلم نموذجاً حقيقياً للنسويات المحاربات اللاتي تجاوزن القيود والعقبات التي وضعت أمامهن، وضحين بالكثير وتخلين عن علاقاتهن وعملهن في سبيل تحقيق هدف تنعم به نساء بريطانيا كافة.

ماري كوم (2014)

يوثق الفيلم الهندي **Mary Kom** (ماري كوم) قصة بطلة الملاكمة الهندية ماري كوم التي فازت ببطولة العالم للملاكمة عام 2008 في نينغو.

يعرض الفيلم نموذجاً حياً وملهماً للمرأة التي لم تتنازل بسهولة عن هواياتها ورغباتها، إذ حاول والد كوم منعها من الصغر عن ممارسة هذه الرياضة، وقطع علاقته بها عندما بدأت بالمشاركة في بطولات رياضية على نحو رسمي.

لم يكن هذا الخلاف العائلي هو التحدي الوحيد الذي واجهته كوم، فقد استعادت علاقتها مع والدها بعد مشاركتها في عدة بطولات، ولكن زواجها وإنجابها لتوأم دفعها إلى التخلي عن شغفها والانشغال بتربية ابنيها. ولكن هذا الشغف عاد ليشتعل من جديد بعد فترة من الزمن، إذ استعادت قوتها وعادت للتدريب مرة أخرى. وعلى الرغم من العثرات المتجددة، إلا أنها فازت في عام 2008 ببطولة العالم للملاكمة.

يعد هذا الفيلم ملهماً، وتحديداً للنساء اللاتي يقررن العمل في مجالات تقتصر على الرجال، والنساء اللاتي يصارعن للحفاظ على طموحاتهن وعملهن بعد الزواج والإنجاب.

بري (2014)

بعد طلاقها عدة مرات، وبعد وفاة والدتها، تشعر بطلة فيلم **(Wild)** ستراید أنها محطمة نفسياً ومنغلقة على ذاتها، وأن حياتها أصبحت بلا معنى. يتعمق شعور البطلة في مرورها بأزمة نفسية كبيرة، ولكن بالطبع هذه الأزمات ليست نهاية المطاف. تبدأ بطلة الفيلم في البحث عن طريقة تنهي حالة الحزن التي تعيشها، فتقرر المشي 1100 ميل سيراً على الأقدام وحدها.

يظهر لنا الفيلم كيف استطاعت البطلة في نهاية المطاف استعادة نفسها وتوازنها وتزوجت بعد عدة سنوات وأنجبت طفلاً وطفلة، ويوجّه رسالة للنساء اللاتي يخضن تجارب صعبة بسبب الانفصال أو فقد الأحبة مفادها أن الحزن مرحلة مؤقتة، ويدعمهن لإيجاد طرق يتعافين بها من آلامهن.

نساء صغيرات (2019)

فيلم **Little Women** (نساء صغيرات) مقتبس عن رواية تحمل الاسم نفسه للكاتبة الأميركية لويزا ماي ألكوت، صدرت عام 1868.

يتحدث الفيلم عن قصة 4 شقيقات صغيرات يتركهن والدهن للمشاركة في الحرب الأهلية الأميركية في منتصف القرن التاسع عشر. تبدأ الفتيات بمواجهة الحياة من دون والدهن إذ يتعرضن لضائقة مالية ويتم التخلي عنهن من قبل أقاربهن. يروي الفيلم رحلة هؤلاء الطموحات وكيف يواجهن حياتهن الصعبة في ظل الفقر والحرب والوحدة.

يعدّ الفيلم محفزاً للفتيات واليافاعات، ويدفعهن للتفكير في أدوارهن في الحياة وإدراك أهميتهن.

لقد أسماني ملالا (2015)

يروى فيلم **He Named Ne Malala** قصة حياة ملالا يوسفزي، وهي ناشطة باكستانية في مجال تعليم الفتيات وأصغر حاصلة على جائزة نوبل للسلام.

يقدم الفيلم نموذجاً قوياً للفتاة والمرأة التي تحارب السلطة التي تحاول طمس حقوق النساء.

وقصة ملالا هي إحدى أشهر قصص الفتيات الملهمة حول العالم، وهذا ما يصوره الفيلم الذي يتناول حياة ملالا في باكستان منذ أن كانت يافعة تنادي بحقوق الفتيات في التعليم في مدينتها، في ظل محاولة حركة طالبان منع الفتيات من تلقي التعليم، وصولاً إلى تجربتها المأساوية إثر تعرضها لحادث إطلاق نار في وجهها من قبل مسلح أثناء تواجدها في حافلة مدرستها.

يقدم الفيلم نموذجاً قوياً للفتاة والمرأة التي تحارب السلطة التي تحاول طمس حقوق النساء، كما أنه يشير إلى أهمية دعم النساء لبعضهن وعدم المناداة بالحقوق الفردية.

مولان (1998)

فيلم **Mulan** (مولان) هو أحد أشهر أفلام الرسوم المتحركة التي أنتجتها شركة ديزني. يتحدث الفيلم عن قصة أسطورة صينية تدعى مولانا، التي تذهب للقتال في الجيش الصيني بدلاً عن والدها لكبر عمره. تضطر مولانا إلى التنكر بزي رجل لتدخل الجيش، إذ كان من غير المقبول أن ينضم إليه النساء أو الفتيات. تؤدي مولان دوراً أسطورياً في الانتصار في معارك الجيش وإنقاذ قائد الجيش نفسه، إلا أنه عند اكتشاف هويتها يقرر الجيش إعدامها، ولكن قائد الجيش يعفو عنها.

تمكّن هذه القصة الخيالية الفتيات الصغيرات واليافاعات من اكتشاف مواطن القوة داخلهن، ومنحهن الإيمان بنفسهن وبقدرتهن، وتزيل الصورة النمطية عن أدوار الفتاة في المجتمع التي يتم تلقينها للفتيات من عمر صغير.

من الممكن للمهتمين بقضايا المرأة استغلال التأثير الهائل للأفلام والمسلسلات في عقول المشاهدين وسهولة الوصول إلى هذه المواد وسهولة لغتها وبساطتها، اعتماد الأفلام كوسيلة أساسية للوصول إلى الجمهور بمختلف توجهاته وثقافته ومراحله العمرية، من أجل نشر الثقافة النسوية والتوعية بقضايا المرأة.

على الرغم من أن الأعمال الفنية التي تتحدث عن قضايا النساء وتدعو إلى تمكين المرأة أو توثق قصصًا حقيقية لنساء ناضلن لتحقيق أحلامهن، ساهمت على نحو كبير في نشر الثقافة النسوية بين أفراد المجتمع، وغيرت بشكل جزئي الصورة النمطية للنساء، إلا أن هذه الصناعة لا تزال بحاجة إلى الكثير من التطوير وتخصيص الميزانيات والأعمال الخاصة بقضايا المرأة، مقارنة بالكم الهائل من الأعمال الكوميدية والدرامية والجريمة والإثارة التي تسيطر على شاشات التلفاز.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

«رجم ثريا»: نساء بلا صوت.. ودماءهن تُراق لتعزيز الهيمنة الذكورية بغطاء الدين



*مروة حافظ

10 نوفمبر 2017

وراء السواد الأعظم من القضايا، التي طُبِّقَ فيها حد الرجم بحق النساء في إيران منذ خضوعها للحكم الإسلامي في العام 1979، تفاصيل تكشف حجم الظلم الواقع عليهن، واستغلال الدين كأداة لتعميق السطوة الذكورية في هذه المجتمعات، التي لا تعترف بوجودهن إلا للعمل على خدمة وإرضاء الرجال جسديًا وجنسيًا. قصة من هذه القصص، نقلها الصحافي الإيراني الأصل، الفرنسي الجنسية “فريدون ساهيب جام”، من خلال رواية تحمل عنوان “رجم ثريا”، أصدرها في العام 1994، وأثارت جدلاً كبيراً وقتذاك، وأضحت الأكثر مبيعاً، ثم تحولت إلى فيلم سينمائي إيراني صدر في العام 2008، واستقبلته دور العرض الأمريكية في يونيو من العام 2009.

وتدور الأحداث في قرية “كوبالي”، غرب العاصمة الإيرانية، طهران، في الثمانينيات، حيث طُبِّقَ حد الرجم حتى الموت بحق سيدة تدعى “ثريا مانتوشهري”، لاتهامها بممارسة الزنا، لكن التفاصيل التي ترويها إحدى سيدات القرية وتدعى “زهرة”، وهي خالة “ثريا”، تكشف المؤامرة التي حاكها زوج “ثريا”، المدعو “علي”، وشيخ القرية، الملا “حسن” للتخلص منها، بعدما رفضت الطلاق من زوجها، الذي يريد أن يتزوج بطفلة تدعى “مهري”، مشروطاً ألا يعطيها مؤخر صدق أو يلتزم بنفقة بناته، اللاتي قرر تركهن لها، بينما سينتقل الذكور للعيش معه، في تفضيل يؤكد أن الرجال في هذه القرية التي يسودها الجهل، يتعاملون مع الإناث كونهن عبئاً من أعباء الحياة، يريدون التخلص منه، طالما لا يحقق لهم متعةً حسية.

لم تكن “ثريا” ترفض الطلاق، رغبة في الاستمرار معه زوجةً، ولكن إصراراً على أن تنال حقوقها وحقوق أبنائها المادية، وعندما أيقن بأنه لن يفلح في الحصول على موافقتها، قرر اختلاق واقعة الزنا ليتخلص منها نهائياً.

تجدد الإشارة إلى أن الطلاق في إيران، يتم بحكم من القاضي، بعد محاولة منه للصلح بين الطرفين، وإذا أصر الزوجان على الطلاق، يذهبان إلى مكتب تسجيل الزواج والطلاق، ليستخرجا شهادة تثبت الطلاق بحضور شاهدين.

منذ الدقائق الأولى، يتضح مدى الإضطهاد والتضييق الذي تعيش تحت وطأته النساء الإيرانيات، فالنسوة في هذه القرية، تغطيهن الملابس من الرأس حتى أصابع القدمين، بما فيهن الصغيرات، لا يجوز لهن التحدث إلى الغرباء، وتدخينهن للسجائر يحدث سرًا، يسرن محنيات الرؤوس في الطرقات، بينما يسير الرجال بكل ثقة وتجبر وعنجهية.

تلخص "زهرة" وضع النساء في هذا المجتمع، في جملة قالتها للصحافي الفرنسي في مستهل حديثهما «صوت المرأة ليس له أهمية هنا.. وأريدك أن تأخذ صوتي معك إلى العالم.»

تروي "زهرة" لهذا الصحافي، قصة "ثريا" التي عاشت حياةً بائسةً مع زوج، تجتمع فيه شتى الصفات القبيحة، مثل؛ الخيانة، والفساد، والشهوانية، والندالة، وبالطبع الذكورية، ثم انتهى بها الحال مذنباً وساقطة في عيون المحيطين بها، فقط لأنها تمردت على ذلك الرجل، الذي تحميه صفته كـ"ذكر" وغطاء الدين الذي يمثله الملا "حسن".

نكتشف مع تطورات الأحداث أن "ثريا" تعاني منذ الصغر، حتى قبل أن تتزوج بهذا الرجل، منذ أن أرسلتها أسرته لتخدم لدى أحد الرجال، حتى يتخلصوا من نفقاتها، التي لم يستطعوا تحملها، فكانت النتيجة تعرضها لانتهاكات جنسية، لم يكن بيدها مقاومتها، وهذا هو السبب وراء تمسكها بأن يستمر زوجها في الاتفاق على ابنتيهما بعد الطلاق، خشية أن يتكرر معهما ما عايشته.

العنصر النسائي في الفيلم هو الأكثر قوة على الشاشة، بفضل الممثلة الإيرانية "شهره اغداشلو" التي أدت دور "زهرة"، و"موزهان مورن" التي أدت دور "ثريا".

علاوة على توثيق القصة التي حدثت بالفعل، اهتم الفيلم بإبراز التحولات التي شهدتها "إيران" بعد خضوعها للحكم الإسلامي، سواء على صعيد استغلال الدين كمظلة للفساد وارتكاب الجرائم، أو فيما يتعلق بوضعية النساء المزرية، بعد أن كن أفضل كثيرًا خلال حكم الشاه، والإشارة إلى قوة رجال الدين اللا متناهية، والتأكيد على أن كلمتهم هي الأولى والأخيرة، برزت خلال الفيلم في أكثر من موضع، وأكثرها مباشرةً كان ما جاء على لسان "إبراهيم" محافظ القرية، الذي قال نصًا لـ"زهرة" «الأمور لم تعد كالسابق، الشاه لم يعد هنا بعد الآن.»

تظهر مشكلة زواج القاصرات، والأريحية في التعامل مع مرض "بيدوفيليا"، وهو الانجذاب الجنسي إلى الأطفال، في حالة "مهري"، الطفلة التي لم تتجاوز 14 عامًا، ويريد "علي" الزواج بها، فيقايض والدها، الطبيب المحكوم عليه بالإعدام، بأن يخلصه من العقوبة بطريقة ملتوية، في مقابل الزواج بها، إلا أنه يفشل في القيام بذلك وفي تحقيق مراده.

يذكر أنه في عام 2002 حدد قانون الأسرة في إيران السن القانونية لزواج الذكور بـ15 عامًا، وللإناث بـ13 عامًا، إلا أن المشرعين سمحوا لمن هم أقل عمرًا من هذه السن، بالزواج أيضًا، لكن شريطة موافقة الولي، وقرار محكمة صالحة.

يبدو العنف ضد المرأة ليس مستساغاً فحسب في ذلك المجتمع، وإنما يباركه الرجال والنساء أنفسهم، فلم يحرك أحد ساكناً، عندما أقدم "علي" على ضرب "ثرثيا" أمام الجموع في الشارع، وتركوه يبرحها ضرباً دون أن يلفظ أحد حتى بكلمة احتجاج، ولم يحمها سوى خالتها "زهرة".

يمكن النظر إلى هذه القرية الصغيرة، باعتبارها نسخة مصغرة من إيران، الخاضعة للحكم الإسلامي، حيث تُعاني النساء، في ظل سيادة النظرة الدونية لهن، والتعامل معهن باعتبارهن في منزلة أدنى من الرجال على مختلف المستويات، لذلك فالتمييز والعنف ضدهن مشرعن بالقانون والأحكام المصبوغة بالدين.

أجاد المخرج "سايروس نوراسته" في النصف الثاني من الفيلم في أن يعكس الوحشية التي تسود هذه القرية، وإلى أي مدى بلغ الاستبداد باسم الدين، وعلى الرغم مما قد يبدو إطالة أو بطء في وتيرة الأحداث، لكن ذلك عبر بصدق ونقل الصورة المؤلمة بواقعية شديدة، من خلال استعراضه لتأهب أهالي القرية لتطبيق الحد عليها، وكيف صدقوا دون تبيين الاتهامات التي وُجّهت إليها، وكيف تحولت لحظات الرجم إلى مشهد احتفالي يُدعى إليه الجميع ليُلبي، والأهم كيف تبدو السلطة السياسية ممثلة في "إبراهيم" محافظ القرية، ضعيفة وهشة ومنصاعة أمام السلطة الدينية ممثلة في المُلا "حسن".

في هذا العالم الذي تغيب فيه الإنسانية، يصبح طبيعياً، أن يسارع الأطفال إلى جمع الحجارة، استعداداً للرجم، ويهمل الرجال مرددين "الله أكبر" ثم يهتفون "الإعدام" وهم يقودون من اتهمت بالزنا زوراً إلى الرجم، وكأن نصراً تحقق، والأنكى أن يقف بين الراجمين، الأب والزوج والأبناء الذكور، ويشاركون في رجمها، وبعد أن يفرغوا الدماء، وينفذوا المجزرة، دون أن يمس أحدهم أي شعور بالذنب، يقضون الليلة يحتفلون، بعد أن حضرت إحدى فرق عروض الشارع إلى قريتهم، وكأن شيئاً لم يحدث.

قصص كثيرة في هذه البقعة من الأرض، تتشابه مع قصة "ثرثيا"، حيث تُقتل النساء وتستباح دماؤهن، لأجل أن يحيا الرجال، متمتعين بكامل السلطة ووافر القوة، ومن أبرز هذه القصص، قصة مهندسة الديكور الإيرانية "ريحانة جباري"، التي أُعدمت في أكتوبر من العام 2014، بعد اتهامها بقتل رجل يدعي "مرتضي سربندي"، كانت قد اتهمته بمحاولة اغتصابها قبل عدة سنوات، واعترفت بقتله دفاعاً عن نفسها، لكن المحكمة الإيرانية لم تأخذ بكلامها ونفذت الإعدام.

وفي وصية تسلمتها أمها قالت «كانت جثتي سترمى في زاوية ما من المدينة، وبعد أيام كانت الشرطة ستقتادك إلى زاوية المكتب لتتعرفي على جثتي، وهناك ستعرفين أنني تعرضت للاغتصاب أيضاً، ولن يُعرف القاتل أبداً، لأننا لا نملك ثروتهم وسلطتهم.»

فيلم بنات عبدالرحمن... قضايا نسوية مُسرحة داخل شاشة سينما



*منار خالد

8 ديسمبر 2021

منذ أيام، بدأت فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي في دورته الـ43، وداخل المسابقة الرسمية لهذه الدورة، يشارك فيلم "بنات عبدالرحمن" كعرض عالمي أول، وهو من بطولة "صبا مبارك، حنان الحلو، فرح بسيسو، ومريم الباشا"، ومن تأليف وإخراج الأردني زين أبو حمدان.

اسم الفيلم تأسيس قوي للمدخل النسوي

يكشف اسم الفيلم قبل المشاهدة عن تفاصيل عدة، كونه مدخلاً رئيسياً وممهداً للعمل الفني، فنجد أن الاسم ينقسم إلى لفظتين، الأولى "بنات" وهي كلمة ذات معنى واضح لا تحتمل التأويل، سوى إنها كلمة غير مُعرفة، بها كثير من العموم والشمول، وهي جمع لكلمة "بنت" أي "أنثى"، بينما اللفظة التالية لها هي "عبدالرحمن" وهو اسم علم أولاً، ثم "ذكر" ثانياً، محدد وواضح لا شمولية فيه، وكونه يأتي لاحقاً لكلمة بنات.

أي أن اللفظة الأولى تم تعريفها عندما التحقت باسم الذكر، لتعطي في النهاية جملة واضحة، كما أنها تؤسس تقسيماً جنسياً وجندرياً محدداً بين شخصيات الفيلم قبل بدنه، فالتقسيم الجنسي يكمن في أن هناك مجموعة من البنات ورجلاً في عنوان واحد، أي يحمل الذكر والأنثى في جملة واحدة، أما عن التقسيم الجندري فهو يركز على وظيفتين أساسيتين وهما (الأبوة، البنوة) حيث يعطي العنوان وظيفة للبنات كونهن أبناء، ويعطي وظيفة لعبدالرحمن كونه أب، وهي وظائف تقليدية للجنسين، ويبقى اسم العلم للذكر، والبنات هن الاسم الأشمل غير محدد العدد ولا التفاصيل.

بدأت فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي في دورته الـ43، وداخل المسابقة الرسمية لهذه الدورة، يشارك فيلم "بنات عبدالرحمن" كعرض عالمي أول، وهو من بطولة "صبا مبارك، حنان الحلو، فرح بسيسو، ومريم الباشا"، ومن تأليف وإخراج الأردني زين أبو حمدان

ليكون بذلك اسم الفيلم مههداً قوياً لتوضيح أن حياة هؤلاء البنات تحيا داخل مجتمع ذكوري بامتياز.

ملخص أحداث الفيلم

تدور أحداث الفيلم حول 4 بنات للأب عبدالرحمن وهن "آمال، زينب، سماح وختام"، تعيش كل منهن حياة منفصلة عن الأخرى وعن الأب، بخلاف زينب الوحيدة التي تسكن مع الأب عبدالرحمن، وترعاه لكبر سنه، ما يضطرها للتفرغ الكامل له واتخاذ قرار العيش بدون زواج من أجل الأب، على عكس باقي البنات التي تعيش كل منهن مع رجل.

فآمال ربة منزل ترتدي نقاباً، متزوجة من رجل متشدد في أفكاره، وأم لولد وبنت، بينما سماح سيدة أعمال ثرية تهتم بمظهرها وشعرها وملابسها، متزوجة من رجل أعمال ثري، والأخيرة ختام، وهي أصغر البنات سناً، اختارت أن تخلع حجابها وتعيش مع رجل دون زواج، تسببت فعلتها في قطيعة كبيرة بينها وبين الأب والأخوات.

تدور أحداث فيلم "بنات عبد الرحمن" حول 4 بنات للأب عبدالرحمن وهن "آمال، زينب، سماح وختام"، تعيش كل منهن حياة منفصلة عن الأخرى وعن الأب، بخلاف زينب الوحيدة التي تسكن مع الأب عبدالرحمن، وترعاه لكبر سنه

تبدأ أحداث الفيلم بمرور سريع على حياة كل منهن، بينما تتصاعد الأحداث بشكل فعلي منذ لحظة لقاء البنات الأربع مع بعضهن البعض بعد انفصال سنوات، والسبب هو اختفاء الأب فجأة.

ثيمة مكررة تحمل في جعبتها قضايا نسوية عديدة

المجيء بشخصيات مختلفة الاتجاهات والمعتقدات على كافة المستويات الفكرية والشكلية وجمعهم في موقف واحد يضطرم للتعامل مع بعضهم البعض لوقت طويل، هو خط درامي مكرر، كثيراً ما شاهدناه، ويعتمد تكراره على كونه مضمون الربح بلا شك، فذلك الاختلاف يعتبر قماشاً رحبة للغاية تساهم في ولادة العديد من المواقف الدرامية والصراعات والمشكلات التي لا حصر لها.

ولكن طريقة جمعهم هي التي تميز عملاً عن آخر، فكونها فكرة مكررة هذا لا يعني إنه لا يمكن الابتكار بها، ولكن مع الأسف لجأ الفيلم لحيلة ضعيفة لجمع الشخصيات المختلفة في موقف واحد، وكان السبب هو "غياب الأب" عبدالرحمن، لأنه يعاني من النسيان بين الحين والآخر بسبب تقدمه في السن، وهو أمر مكرر أيضاً لا جديد فيه، ما يجعل الثيمة العامة مُستهلكة إلى حد كبير.

ولكن على الرغم من ذلك استطاع الفيلم أن يتطرق لمشكلات تعاني منها النساء في المنطقة العربية بشكل عام، ومن بينها شكل الملابس، وحكم الناس على الفتاة عن طريق ملابسها، وكلام الناس عنها بصفة عامة، وما تتعرض له الفتاة من مضايقات ومعاكسات وتحرش لفظي وبصري، كما أنه ذهب لمشكلة الزواج المبكر، وحرية الأنثى في شكلها وجسدها وطريقة حياتها في اختيار الشريك، سواء بالزواج أو العيش معه بدون زواج.

وعلى الرغم من أن القضايا المطروحة بها تفاصيل هامة تُحدث تشابكات ومشاحنات بين الشخصيات، إلا أن السؤال الأهم هنا: كيف تم الطرح؟

اضطراب الأدوات الكتابية و الإخراجية

في مرحلة التمهيد الأولية للشخصيات بدأت الهموم تظهر لكل شخصية من البنات، ويعتبر أول هم بدأ في الظهور هو هم شخصية زينب التي تعول الأب وتعمل خياطة لأهل المنطقة، وينكشف سرها عن طريق اللغة السينمائية البصرية في تفاصيل الصورة المطروحة، بداية من جمعها لقصاصات فساتين العرائس، وحتى فضولها في تجربة ارتداء فستان عروسة من بين عرائس المنطقة.

تطرق الفيلم لمشكلات تعاني منها النساء في المنطقة العربية، ومن بينها شكل الملابس، وحكم الناس على الفتاة من طريق لباسها، وكلام الناس عنها، وما تتعرض له الفتاة من تحرش لفظي وبصري، كما أنه ذهب لمشكلة الزواج المبكر، وحرية الأنثى في شكلها وجسدها وطريقة حياتها

وكذلك هو الحال في الكشف عن جانب من هموم آمال عن طريق الحوار بينها وبين طفلتها أثناء تحذيرها لها بالأمر من شعرها ولو شعرة واحدة خوفاً من الزوج، زوج آمال، ما يمهد لوجود أزمة عند هذه الشخصية، وهي فرض سيطرة الرجل عليها.

وكذلك شخصية سماح التي يظهر من خلال حواراتها في البداية أنها تراقب زوجها وتشك في سلوكه دون معرفة الأسباب، وأخيراً ختام التي يذكر اسمها في الكثير من الجمل الحوارية بين الأب وزينب لشرح أسباب مقاطعتها لها.

ذلك على مستوى الحوار، أما عن دور الإخراج في مرحلة التمهيد، فقد تم استخدام أدوات سينمائية بسيطة للغاية، لتوضيح الاختلاف القائم بين الشخصيات، فضلاً عن شكل الملابس وطريقة الكلام لكل منهن، فجاء بلقطات عامة في كثير من الأحيان، تبرز معالم المكان وهن بداخله مختلفات في المظهر وطريقة والوقوفات وشكل الأجسام والحركات.

كما استخدم أيضاً لقطات قريبة تتبع أذية كل منهن، كاشفة عن الحذاء المساوي للأرض للأمام ممتلئة الجسم وهي آمال، والكعب العالي لصاحبة الجسم الرشيق وهي سماح، و"الكوتش" للمرأة العملية العقلانية التي اختارت حياتها بالشكل الذي يناسبها ورمت بكلام الناس والأهل عرض الحائط، وهي ختام.

ومع تتابع الأحداث والخروج من مرحلة التمهيد لمرحلة الصراع وذروته، بدأ السيناريو يأخذ منحى مسرحياً، به العديد من المونولوجات التي تكشف عن الهموم الأخرى المستترة داخل كل شخصية، ويتحول الموضوع لشكل خطابي مباشر، بعد أن كانت المشكلات والهموم تعرض في شكل حوار غير مباشر.

أصبح الحوار عبارة عن مشادات كلامية، والمكونات النفسية لا تعبرها الصورة قدرأ كافيأ من الاهتمام لتوضيحها بعناصر سينمائية، كان في يد المخرج أن يستخدمها لكشف بواطن الشخصيات، ولكنه اختار الطريق الأسهل في الخطابة والمونولوج الصريح، وهذا لا يعني أن فن المسرح بالضرورة هو فن مباشر، بل على النقيض، فالكلمة في فن المسرح هي ركيزته الأساسية، وبالتالي يسمح بوجود "المونولوج" ومن ثم تساهم جميع العناصر الأخرى في بلورته، كما يتنوع فيه المونولوج بين الصريح والداخلي.

وذلك يعود لكونهما وسائط مختلفة العناصر والمفردات، ففن السينما له مفردات مختلفة ناطقة، دون كلمات بين زوايا ولقطات وإضاءة وتكوينات تأتي لتصنع توازناً مع الكلمة، لتطرح الإشكالية بشكل له طابعه الخاص، لذا فاللجوء للمونولوجات الكثيرة هو أمر يؤكد على أن صناع الفيلم لم يكونوا على دراية كافية بكيفية تطوير الأدوات السينمائية لتوصيل المعنى.

القضية نسوية والكاتب رجل

الفارق بين الكتابة النسوية والكتابة النسائية هو فارق هام للغاية، يكمن سره في أن الكتابة النسائية تقتصر فقط على أن تكتب المرأة فقط، تكتب أي شيء كان وأي قضية كانت، أما الكتابة النسوية فكتابة محتوى يحمل نزعة أو وجهة نظر أنثوية من أي جنس كان، لذا فنحن الآن بصدد فيلم يصنف في كتابته كفيلم نسوي وليس نسائي، لأن مؤلفه رجل، وبالتالي فهو فيلم يعبر عن وجهة نظر رجل بلا شك.

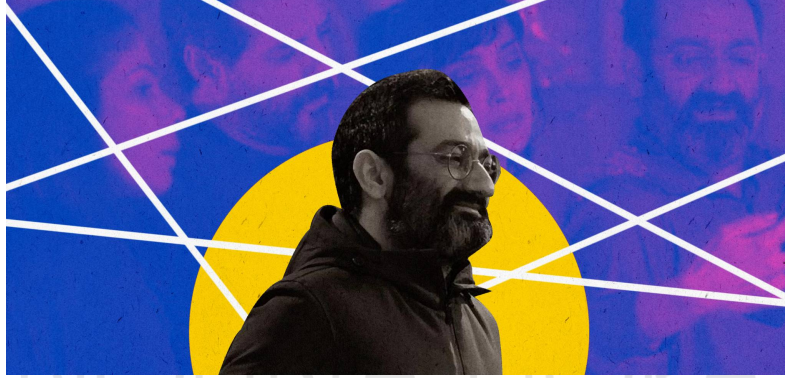
وعلى الرغم من محاولات الرجل/ الكاتب والمخرج في تقديم تلك القضايا النسوية الهامة، إلا إنه استخدم أسلوباً سطحياً للطرح كما تم الذكر، وذلك يعني عدم تعمقه بالقدر الكافي في نفس المرأة، فالمرأة وما تحمله من هموم كانت تحتاج لجهد أكبر من ذلك لتوضيح أزماتها، دون اللجوء للصراخ والبكاء والخطابية.

وهذا لا يعني بالضرورة أنه لجأ إلى هذه الحيلة لكونه رجلاً، بل لأنه مخرج وكاتب يفتقر الأدوات في المقام الأول، أو ربما لأنه يتبع الأسلوب الأسهل الذي يخاطب الجمهور بشكل مباشر مضمون الوصول والتعاطف، ولكن التركيز على كونه رجلاً هو أمر في غاية الأهمية أيضاً، لأنه ربما لم يع بشكل كلي مدى عمق المشكلة، حتى يطرحها بدقة تظهر تفاصيلها وأبعادها الحقيقية.

FOUNDATION

مؤسسة جنوية حرة

أين نجد، نحن الفتيات، أباً داعماً كـ"وليد"؟



*ياسمينه ريدان
24 يناير 2022

عندما شاهدت فيلم "أصحاب ولا أعز" بنسخته العربية، كان من الصعب عدم التطرق إلى شخصية الأب "وليد"، الذي يقوم بدوره الممثل اللبناني جورج خبز.

ففي مشهدين متتاليين، كسر "وليد" كل الصور النمطية التي فرضها مجتمعنا لتعريف مفهوم الأبوة: أولاً عندما رفض رفضاً قاطعاً خرق زوجته "أم صوفي" (التي تقوم بدورها الممثلة اللبنانية نادين لبكي)، لخصوصية ابنتها، والتفتيش في حقيبتها حتى بعد معرفته بأنها وجدت "كوندوم" (واق ذكري)، وثانياً عندما اتصلت ابنته وسألته إذا كان من الممكن أن تقضي الليلة عند صديقها أو "صاحبها" باللبناني، فلم يتردد "وليد" مع أنه يعلم تماماً خلفية هذا الطلب، ويعلم أيضاً أن أصحابه يستمعون إلى هذه المكالمات، وبدأ يسأل ابنته عما تريد هي، وسألها: "إنت شو بدك بيبي؟ بدك تنامي عنده أو عم تعملي هيك لما يزعل منك؟ إذا منك حاسة إنك جاهزة لها الخطوة فبلاها بيبي".

ADVERTISING

لا ننسى المجتمع الذي يعطي كمّاً من المثالية للأباء، فيصبح من المستحيل إعادة تقييمهم، أو تقييم سلوكياتهم.

لم تنته المكالمات هنا وحسب، بل حرص "وليد" على أن يذكرها بحرية الخيار، قائلاً: "إنت حرة صوفي، نحن ربيناك تكوني حرة".

لم أفهم، لكنني حاولت أن أرتب أفكاري وكل المشاعر التي استيقظت فجأة لتذكرني بأن "وليد" ليس حقيقياً، وأنه شخصية مثالية وضعها الكاتب ليعكس حقيقةً مضادة! فأين نجد هؤلاء الآباء الداعمين لبناتهم، كالدكتور وليد في "أصحاب ولا أعز"؟

غالباً ما سمعت من أصدقائي، نساءً ورجالاً، بأنهم يواجهون صعوباتٍ في بناء علاقة صحية مع آبائهم، وكنت أقول لنفسني إنني لست الوحيدة، فدائماً نقارن قصصنا بقصص الآخرين، كي نهون على أنفسنا.

مثلاً، قضيت كل مرحلة مراهقتي وأنا أخفي مشاعري كي لا يُكتشف أنني مغرومة برفيق أخي، وتصبح حياتي حبساً افتراضياً. أليس من الطبيعي أن يكون لابنة في السادسة عشر من عمرها حبيب؟

إن معاناة النساء مع آبائهم تبدأ من لحظة ولادتهن، فهو "الحب الأول" كما تذكره المجالات والمقالات المبتذلة، و"الذكر" الأول في حياة أي امرأة، كما أفسره أنا. فحسب علاقتك معه، تنعكس نظرتك إلى الذكور اللذين ستلتقيهم لاحقاً خلال حياتك.

قضيت كل مرحلة مراهقتي وأنا أخفي مشاعري كي لا يُكتشف أنني مغرومة برفيق أخي، وتصبح حياتي حبساً افتراضياً. أليس من الطبيعي أن يكون لابنة في السادسة عشر من عمرها حبيب؟

ولا ننسى المجتمع الذي يعطي كمّاً من المثالية للآباء، فيصبح من المستحيل إعادة تقييمهم، أو تقييم سلوكياتهم. أذكر جيداً أنني في مراهقتي كنت قادرةً جيداً على تقييم علاقتي بأمي، ورافضةً أن أقيم العلاقة بأبي، وكان ذلك طلباً لما هو مستحيل في السماء بأن يحدث على الأرض. وكانت أُمي تكرر كلما شعرت بأنني أريد أكثر من منصب "الأب" هذا: "الأشخاص لا يتغيرون، بل يبقون على حالهم. فكيف إذا كان هذا الشخص أباك؟". في كل مرة كانت أُمي تردد فيها هذه العبارة، كنت أفقد المزيد من الأمل.

كبر هذا القلق الذي كنت أعاني منه، وكبرت أنا، وخلال كل مرحلة نضوجي، رفض أبي أن يسألني مرةً واحدة ما إذا كنت على علاقة بأحد، لكن في بعض الأحيان كان يسأل أُمي ما إذا كنت أقابل شخصاً، وأنوي الزواج به، كي يعطي نفسه جائزة حسن التربية.

حتى عندما تكلم "وليد" مع "صوفي"، كنت لا أزال أبحث في ذكرياتي مع أبي، ولا أجد شيئاً سوى أبوية مستفحلة.

لم يكن أبي رافضاً لأن يواجهني أنا فحسب -لأن كل ذلك الخوف من مواجهتي كان بسبب معرفته بأن ابنته متمردة جداً، وهو بالطبع يعيش حالة إنكار- بل أيضاً رافضاً مواجهة المجتمع، فدائماً هناك ذلك الخوف من كيف ينظر الناس إلى ابنته الوحيدة، وكيف ينظرون إليه وإلى صورته كأب قوي، تهابه عائلته! طالما أن هذه الموصفات متوفرة، فإن كل شيء آخر يأتي في خانة الكماليات. ولذلك كل أحاديثنا كانت مؤقتةً، تتناول مواضيع عامة، إما سياسية، وإما عن دراستي والحياة في بيروت، أو الطقس أحياناً.

ألا يدرك آباؤنا أننا نريدهم في حياتنا إلى حد أبعد من أكلنا وشرابنا؟ أبعد من سمعتهم ووجاهتهم؟ أبعد من سردياتهم عن بناتهن "المعصومات من الخطأ"؟

أنا حتى اليوم أبحث عن ذلك الأمان الذي قرأته في الكتب، وأراه في "Stories" عيد الأب، ولا أجد. أبحث عن كل ما صوروه لي من حب، وأبحث عن تلك المسافة الآمنة التي لم أقدر يوماً على بنائها مع والدي. حتى عندما تكلم "وليد" مع "صوفي"، كنت لا أزال أبحث في ذكرياتي مع أبي، ولا أجد شيئاً سوى أبوية مستفحلة.

ألا يدرك آباؤنا أننا نريدهم في حياتنا إلى حد أبعد من أكلنا وشرابنا؟ أبعد من سمعتهم ووجاهتهم؟ أبعد من سردياتهم عن بناتهن "المعصومات من الخطأ"؟

أكتب كل هذا اليوم، وأعلم أن آباءً كوليدي، موجودون على هذا الكوكب، ويتنفسون، ويعيشون، وأعلم أيضاً أن كل ما نحتاجه أحياناً هو أب حقيقي وليس "سوبر مان"، إلا أنه من الصعب جداً تقبل أنني لم أكن واحدة من أولئك البنات المدعومات، اللواتي لديهم "Papi" يرافقهن في خطواتهن ويحملهن على أكتافه، إذا وقعوا.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوية حرة

حوار – قسمت السيد منتجة فيلم «من القاهرة»: المناخ السينمائي في مصر ظالم لصانعات الأفلام



*هاجر عثمان
22 يناير 2022

«تحمست لمشروع «من القاهرة» لشغفي تجاه إنتاج أفلام تمس الناس وتعبر عن حيواتهم، أفلام تحكي همومي وأحلامي كامرأة، وهذا ما يفعله الفيلم عن طريق تتبعه لقصة امرأتين تواجهان صعوبات عديدة، ورغم ذلك تنجحان في تحدي الخوف والضعف، وتتمسكان بتحقيق أحلامهما.»

هذا المقطع هو جزء من حديث المنتجة قسمت السيد لـ«ولها وجوه أخرى» حول فيلم «من القاهرة»، أحدث عمل من إنتاجها والذي حصد إشادات واسعة عقب عرضه ضمن فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي في دورته الماضية (الدورة 43)، وفاز بجائزة المهرجان لأفضل فيلم غير روائي.

لقد أدرج كثيرون فيلم «من القاهرة» تحت تصنيف الأفلام النسائية النسوية، إذ تسيطر النساء على الأدوار الرئيسية في صناعته، فالإنتاج لقسمة السيد، والكتابة والإخراج لهالة جلال، والمونتاج لآية يوسف، وهو فيلم يتعمق في دواخل فتاتين تعاندا الإحباطات والأزمات المتواصلة من أجل تحقيق أحلامهما، ويستكشف علاقتهما بمدينة القاهرة المشحونة بالضغوط والتناقضات.

عن هذا الفيلم نتحدث مع المنتجة قسمت السيد، كما ناقش معها أزمة تهميش النساء في صناعة السينما، ونتعرف إلى رأيها في لقب «صانعة أفلام نسوية»، ونستعيد تجربتها كمصورة صحافية تنتقل بين شوارع القاهرة بألة صغيرة تثير تساؤلات وشكوك المارة.

قسمة السيد هي منتجة أفلام، أسست شركة «أفلام سيرة – Seera Films» في العام 2014، لتبدأ من خلالها إنتاج مجموعة من أفلام السير الذاتية التي توثق سير شخصيات تركت أثرًا ووضعت بصمة رغم أن الصخب والشهرة لم يكن من نصيبها، مثل فيلمي «المشاعب فتح الله محروس» من إخراج عمر خالد، و«العائد من الجبل» من إخراج بسام مرتضى، وفي غضون سنوات قليلة توسع نشاط الشركة وأنتجت العديد من الأفلام التسجيلية المتنوعة، كان آخرها فيلم «من القاهرة» للمخرجة هالة جلال.

في البداية، نريد أن نتعرف أكثر إلى المنتجة قسمت السيد وبداية علاقتك بالفن السابع؟

بدأ مشواري المهني في العام 2008 في مجال الصحافة، حيث عملت كمصورة صحافية بجريدة «المصري اليوم»، ثم أصبحت مسؤولة عن وحدة إنتاج المشروعات الجديدة بالمؤسسة كالموقع الإلكتروني بنسخته العربية والإنجليزية، وقسم الوسائط المتعددة (Multimedia) الذي طورنا من خلاله إنتاج الأفلام القصيرة والمحتوى البصري، وكان سبباً في معرفتي بمجموعة من صانعي الأفلام، لديهم أفكار مبتكرة وجديدة ويرغبون في معالجتها سينمائياً.

في العام 2013، بدأ يتسلل إلينا شعور بأن المساحة الإلكترونية المتاحة لا تسع أحلامنا أو الأفلام التي نطمح إلى صناعتها، فقد كان لدينا رغبة في تقديم أفلام أكبر من تلك التي نقدمها وقتذاك، لنناقش من خلالها موضوعات تشغل اهتمامنا، وكامرأة كنت متحمسة لتناول موضوعات تمسني وتُشبهه حكايات نساء أخريات.

في ذلك الوقت، شاعت الظروف أن التقى بالمرحجة هالة جلال، التي لديها رصيد كبير في دعم السينما المستقلة من خلال شركتها «سمات»، وحينها توقعت أن يجمعنا فيلم بعد سنوات، وهذا ما حققه «من القاهرة».

كيف استقبلت فوز «من القاهرة» بجائزة أحسن فيلم غير روائي بمهرجان القاهرة السينمائي الدولي في نسخته الـ43؟

شعرت بالفخر الشديد خاصةً أن الجائزة تأتي من مهرجان عريق مثل مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، ولأنها أول جائزة من بلدي مصر. لحظات السعادة والتقدير تلك تجعلك تشعرين بأن ما تصنعيه له معنى، وتمنحك دفعة إيجابية لاستكمال المشوار، وتساعدك أيضاً على نسيان المتاعب التي واجهتك أثناء صناعة العمل.

استغرقت رحلة صناعة فيلم «من القاهرة» ثلاث سنوات كاملة، كمنتجة ما الذي دفعك لخوض هذه التجربة الخاصة؟

لقد تحمست للفيلم لعدة أسباب، أبرزها شغفي تجاه إنتاج أفلام تمس الناس وتعبّر عن حيواتهم، أفلام تحكي همومي وأحلامي كمرأة، وهذا ما يفعله الفيلم من خلال تتبعه لقصة امرأتين تواجهان صعوبات عديدة؛ الأولى هي آية التي تعيش بمفردها منذ أن توفي والداها وهي طفلة صغيرة جداً، وقد عقدت العزم على أن تسعى وتجاهد في سبيل تحقيق حلمها بالعمل كمرحجة، والثانية هي هبة، أم عزباء تربي طفلتها الصغيرة بمفردها بعد الانفصال، وهي فنانة تشكيلية بارعة تجوب بلوحاتها معارض العالم، وأنا أرى أن البطلتين صنعنا بعين المرحجة هالة جلال فيلماً صادقاً وشجاعاً، لاقتربهما من مناطق ليست هينة في حيوات الأفراد كالخوف والضعف ومساعيهاما للتغلب على الشعورين، فلم تخجل كلتاهما من الكشف عن لحظات الهشاشة الإنسانية التي نرغب نحن دائماً في إخفائها.

لن أنسى التعليقات التي تلقيتها عند عرض الفيلم بمهرجان القاهرة السينمائي الدولي، وهذا الحضور الجماهيري الكبير الذي كان سبباً في إقامة عرض ثالث استثنائي إضافة إلى العرضين الأساسيين، فضلاً عن ردود الأفعال التي تلقيناها من فتيات في العشرينيات من العمر وأخريات أكبر، وكانت ساحرة كقول بعضهن «الفيلم ده شبهنا وبيعبّر عننا».

سبب آخر لتحمسي للفيلم هو ثقتي في هالة جلال كمرحجة حساسة وموهوبة، تمتلك لغة سينمائية مميزة ولديها أسلوب إخراجي متميز، إضافة إلى تفرداها في اختيار شريط الصوت والكادرات وتقديم الشخصيات

على الشاشة، وهذه الثقة ليست فقط في قدرتها على صناعة فيلم جيد وإنما في مهنتها وأمانتها أيضاً سواء في تصوير الشخصيات أو عرضها.

دعينا نخوض أكثر في تفاصيل التجربة الإنتاجية لفيلم «من القاهرة»؟

نحن نضع مجهوداً كبيراً في تطوير مشروعات الأفلام التي نعمل عليها ونستثمر فيها بشكل جيد، ولا ننتظر أحياناً الحصول على تمويل مالي، ففيلم «من القاهرة» خرج بالجهود الذاتية وحصلنا في مرحلة ما بعد الإنتاج على دعم من إحدى الشركات التي لم تقدم دعماً مالياً وإنما قدمت خدمات كتلويين الفيلم. الأهم هو الاستثمار في الفكرة وأن نقدم فيلماً يمس الجمهور ويعبر عنهم ويؤثر فيهم، وهذا ما تحقق عند عرض «من القاهرة».

يستعرض الفيلم معاناة فتاتين في مدينة القاهرة بكل ما تحمله من قسوة، وهذا يدفعنا إلى سؤالك عن علاقتك بالعاصمة خاصةً عندما كنت مصورة صحافية، هل كنت ممن لفظتهم القاهرة يوماً ما؟

بالتأكيد، في الوقت الحالي من المستحيل أن تخرج مصورة إلى الشارع، نتيجة رفض وتشكك المجتمع في أي شخص يحمل كاميرا، ودائماً ما يواجه هذا الشخص سيلاً من الأسئلة مثل «ماذا تفعل؟» و«ماذا تصور؟» و«لصالح من تعمل؟».

أظن أن المواطن في الشارع إذا أدرك أن فيلم «من القاهرة» يعبر عن المجتمع ويحكي عن نسانه لربما أسعده ذلك، ولكن هذا لا يحدث بسبب غياب الثقة بين الناس بعضهم البعض، وخوفهم الشديد من الكاميرا، إلى جانب اعتقاد كثيرين أن تصوير حكايات وقصص الفتيات هو تشويه، وذلك يجعلهم أكثر جنوحاً إلى فكرة الإخفاء والتستر على العيوب والمشاكل.

ولكن تبقى السينما لغة تواصل إنساني تحكي حكايات الأشخاص على اختلافهم، أو ترصد ظاهرة ما، أو تجعلنا نرى أنفسنا والآخرين بطريقة مغايرة.

إلى جانب الرفض والخوف الذي يسيطر على الشارع المصري كما تصفين، يحاصر التحرش الجنسي النساء في كل زواياه، هل كان ذلك أحد الأسباب وراء تركك للعمل الميداني؟

التحرش موجود بالطبع طوال الوقت في الشارع، لكن لا أستطيع أن أزعم بأنه سبب ابتعادي عن التصوير الصحافي، بل كانت المشكلة الأكبر في كوني مطالبة دائماً بتقديم مبررات للمارة بالشارع وأن أتعامل مع التشكيك المستمر فيما أقوم به، وهو ما لم يكن بوسعي احتمالاه طويلاً.

«من القاهرة» فيلم يتناول قضايا نسوية عديدة كالعنف ضد النساء، والمساواة، وحرية الاختيار، ومعاناة الأم العزباء، أتعبرينه فيلماً نسوياً، وهل تطرحين نفسك كمنتجة منحازة إلى حقوق المرأة؟

الفيلم عبارة عن قصص نساء تحدين الخوف وعبرن عن أنفسهن ولحظات ضعفن ومخاوفهن وكذلك قدرتهن على تجاوزها، وأعتقد أن هذه المخاوف تعطي بريق أمل فيما يتعلق بقدرتنا على مواجهة مشكلاتنا. أما فيما يتعلق بطرحي كمنتجة نسوية، أنا أفضل تعريف نفسي كصانعة أفلام، أعبر عن نفسي وعن قضايا النساء من

دون تصنيفي كمنتجة نسوية، وأفضل أن أترك مجمل الأفلام التي أنتجها لتقييم نقدي فني، وقد تُصنّف كأفلام نسوية أو غير ذلك. في النهاية، لا أُرغب في التقيّد بالمسميات، أنا صانعة أفلام فقط.

صناعة السينما عالميًا ومحليًا تخضع لسيطرة الرجال، فما هي أبرز التحديات التي تواجهك كمنتجة سينمائية؟

الأمر صعب للغاية لعدة أسباب؛ أولها الجانب الشخصي والعائلي، فأنت في مهنة لا تعرف سقفًا محددًا للوقت وتتطلب التواجد في فعاليات كثيرة والمشاركة في مهرجانات تقام في بلدان مختلفة، وذلك يؤدي بنا كنساء إلى الشعور بالذنب والتقصير تجاه مسؤولياتنا العائلية، كما أن رغبتنا في تحقيق الكمال ينتج عنها صراع داخلي بين تطلعاتنا إلى إنجاز مشروعاتنا وأفلامنا من ناحية وحرصنا على القيام بمهامنا العائلية من ناحية أخرى.

أما التحدي الثاني فهو ندرة الفرص المتاحة أمام النساء في هذه الصناعة، نتيجة عدم الثقة والإيمان بقدراتهن، فالتفضيلات تذهب إلى العمل مع المحترفين أصحاب الخبرة من صناع الأفلام الرجال، وهو مناخ غير عادل بالطبع لصانعات الأفلام، فإذا كان كل المخرجين ومهندسي الصوت والمصورين الكبار فقط من الرجال، فكيف ومتى تكتسب النساء الخبرة ذاتها!

كصانعة أفلام سواء منتجة أو مخرجة أنت لا تسيرين بالسرعة نفسها التي يسير بها الرجال في هذه الصناعة، ففي الوقت الذي يمكن للمخرج أن يصنع ستة أفلام لا تستطيع المخرجة سوى تقديم عمليتين على الأكثر، لذا علينا إعطاء فرص أكثر للنساء والثقة في إبداعهن.

بالإضافة إلى ذلك، يقف العامل النفسي حائلًا بين صانعات الأفلام (سواء منتجات أو مخرجات) وإدارة أطقم العمل، إذ يمثل ذلك تحديًا أمامهن خاصةً أن بعض الرجال العاملين في هذه الصناعة ما زالوا لا يتقبلون الفكرة.

لكن السينما المصرية قامت على أكتاف المنتجات مثل آسيا داغر، وماري كويني، وعزيرة أمير، وبهيجة حافظ، ما الذي أوصلنا إلى هذه الحال؟

ما يحدث هو جزء من الأزمة التي تواجهها صناعة السينما بصفة عامة، وهناك فئات تكون أكثر تأديًا خلال الأزمات، والنساء في هذه الصناعة مطلوب منهن بذل مجهود أكبر مما يقوم به الرجال لإثبات أنفسهن وحتى يتمكن من المنافسة.

من وجهة نظرك كصانعة أفلام، ما هي الحلول للخروج من هذه الأزمة؟

أعتقد أن الحل هو عودة الدولة لدعم السينما والإنتاج الثقافي، مثلما تفعل العديد من دول العالم، وأقصد إنتاج الدولة القائم على إعطاء فرصة للتنوع. نحن نمتلك تاريخ سينمائي كبير، وفي السابق كانت مصر بمثابة «هوليوود الشرق» ولكن من المؤسف أننا أضعنا جزءًا كبيرًا من هذا التاريخ، ولن نعود إلى ما كنا عليه إلا بدعم الصناعة وإنعاشها وخلق فرص حقيقية للمنافسة والتنوع، لأن تقديم نمط واحد من المنتجات الثقافية سيؤدي إلى الملل منها والعزوف عن مشاهدتها، أما التنوع في الكتاب والمخرجين والممثلين سيخلق انتعاشًا يعود بالنفع الاقتصادي على هذه الصناعة الضخمة.

وماذا عن مشروعك السينمائي المقبل؟

نعكف حالياً على الإعداد لإنتاج فيلم روائي طويل من إخراج أحمد عبد الله السيد، وهو فيلم اجتماعي يتناول قصص بعض المواطنين العرب المقيمين في العاصمة الألمانية برلين، ومن المقرر أن يخرج إلى النور خلال العام 2024، وأنا أجد أحمد عبد الله مخرجاً متميزاً ولديه قدرة فريدة على صناعة فيلم مختلف من واقع شخصيات حقيقية.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

حوار – المخرجة أسماء جمال: النساء صاحبات فضل كبير على صناعة السينما المصرية



*هاجر عثمان
5 يناير 2021

عايش العاملات والعاملين بصناعة السينما في شتى أنحاء العالم، معاناة استثنائية خلال العام 2020، بسبب جائحة كورونا (COVID-19) وما فرضته من خسائر على هذا القطاع، ومن تعطيل للكثير من المشاريع السينمائية سواء كانت مستقلة أو تجارية، إلا أن الشهور الأخيرة من هذا العام شهدت محاولات من جانب بعض المهرجانات السينمائية الدولية والإقليمية والمحلية، لاستحداث أدوات وآليات تمكّنها من الانعقاد، لدعم صنّاع الأفلام والمشاريع السينمائية فنيًا وماديًا، وإبقاء محبي السينما متصلين بالشاشة الذهبية، وهو ما أنعش الأمل، وبعث النشاط، وجدد الطاقة في نفوس العديد من الصنّاع لا سيما الشباب والشباب المستقلين، بعد شهور ملأتها عثرات عُضال وخيبات هائلة.

المخرجة الشابة أسماء جمال كانت واحدة من هؤلاء، فقد اختتمت العام بجائزتين في حوزتها، إذ فاز فيلمها الوثائقي القصير «المرسال اللي بعته» بجائزة لجنة التحكيم الخاصة في مهرجان السينما للجميع الذي تحتضنه العاصمة المصرية القاهرة، وذلك بعد حصوله على جائزة لجنة التحكيم في مهرجان مصر دوت بكره للأفلام، فضلًا عن الاحتفاء الخاص الذي حظي به خلال فعاليات برنامج «أيام سيما دكة للفيلم القصير»، وهو برنامج غير تنافسي لصنّاع الأفلام القصيرة العرب، وتنظمه مؤسسة «دكة أضف» بمقرها في القاهرة.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت أسماء بفيلمها في مهرجان MANWTFFF الذي يقام في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية، ومهرجان سيليكون فالي للفيلم الأفريقي «The Silicon Valley African Film Festival» الذي يقام في مدينة سان خوسيه في ولاية كاليفورنيا الأمريكية.

أسماء جمال مخرجة ومصورة صحافية، سبق أن قدمت عددًا من الأفلام المستقلة وهي «الاستروكس» و«مهرجان مكن»، و«صرية»، وشاركت كعضوة لجنة تحكيم في مهرجان «Reel Youth Film Festival» الذي انطلق لأول مرة قبل عشرين عامًا في كندا.

علوّة على ذلك، شاركت أسماء جمال بالظهور في الفيلم الوثائقي «أنسة حسنة المظهر» الذي يتطرق إلى معاناة أربع فتيات (هي إحداهن)، مع الافتراضات المجتمعية المسبقة حول المظهر الخارجي للمرأة، وتأثير ذلك على العديد من خطواتهن وأحلامهن.

بداية.. متى اكتشفت شغفك بالسينما الوثائقية تحديداً؟

أعتقد أن شغفي بالأفلام عمومًا مصدره حبي للكتابة ودراستي للإذاعة والتلفزيون في الجامعة، فقد حفز ذلك لدي الرؤية والمعالجة البصرية للأفكار. أما شغفي بالحكي (Storytelling)، فقد اكتشفته أثناء عملي بمجال صناعة المحتوى البصري (الفيديو) إذ صرت أتخيل ما أكتبه مرئيًا، وحينها شعرت بانجذاب شديد تجاه عالم الأفلام وصناعتها.

أنت تعملين أيضًا بمجال التصوير الصحفي، كيف ينعكس ذلك على ما تصنعينه من الأفلام؟

نعم، للتصوير الصحفي تأثير واضح على عملي بصناعة الأفلام، فقد اكتسبت من التصوير الصحفي خبرة عملية ضخمة في فهم الشارع وتجارب الناس المختلفة، وتعلمت مبادئ إجراء المقابلات، فضلًا عن أن العمل على إنتاج قصص صحافية متنوعة كان بمثابة فرصة ثمينة للتدريب على صناعة الفيلم الوثائقي، لأن تقارير الشارع تضعك تحت ضغط ذهني وبدني تحتاجين للتعامل معه بحرفية.

هذه التحديات ساعدتني على إنتاج أفلامي الوثائقية فيما بعد، ورغم محدودية الإمكانيات خرجت بجودة فنية أهلتها للمشاركة في مهرجانات محلية ودولية، وآخرها «المرسال اللي بعته» الذي صنّع بأيدي فريق عمل صغير للغاية، يتكون من منتج ومساعد إخراج ومخرجة، وهذا هو ما تعلمته من الصحافة، خاصة أن عملي كشخص متعدد المهام والأدوار (One Person Crew) عزز من قدرتي على تطوير الفيلم من البداية إلى النهاية، وخلال كل المراحل الفنية لصناعتها.

يبدو أن لجذورك الصعيدية تأثير على اختيارك للفكرة والمعالجة الخاصة بفيلم «المرسال اللي بعته».. أليس كذلك؟

بالتأكيد، مسألة هجرة أهلي من الصعيد إلى القاهرة، وعلاقتهم بهذه المدينة وشعورهم بالغربة فيها، وذكرياتهم مع جذورهم، كل ذلك دفعني إلى تتبع قصة علي جلال الذي انتقل في ستينيات القرن الماضي أثناء طفولته من مدينة إسنا التابعة لمحافظة الأقصر إلى القاهرة ليقدم مع عمه، وظل حريصًا على زيارة أسرته، والقيام بتلك الرحلة الطويلة من العاصمة في الشمال إلى مدينته في الجنوب بشكل دوري حتى لا تنقطع الأواصر. وقد استمر على تلك الحال حتى تزوج واستقر تمامًا في القاهرة، فأصبح تبادل شرائط الكاسيت مع عائلته هو وسيلته الأساسية للمواظبة على التواصل معهم ومشاركتهم الأفراح، والحفاظ على اتصاله بثقافة مدينته عبر الموسيقى والأغاني.

شاركت أسماء جمال بفيلمها «مصرية» في عدد من المهرجانات السينمائية الدولية، ومنها مهرجان «Festival Court Derrière» في فرنسا، ومهرجان ماكاو الدولي للفيلم القصير «Macau International Short Film Festival» في هونج كونج.

فيلمك «مصرية» ولد أثناء مشاركتك في ورشة «قافلة بين سينمانيات»، فما الذي أضافته لك هذه التجربة كصانعة أفلام؟

كانت هذه الورشة تجربة تعليمية مكثفة ومهمة جداً، فقد أتاحت الفرصة لعدد من المخرجات المستقلات للعمل والتدريب مع خبراء من جنسيات مختلفة، وعلى رأسهم المخرجة المصرية أمل رمسيس مؤسسة «قافلة بين سينمانيات»، وقد جمعت الورشة بين الشق العملي والشق النظري، واكتسبت منها مهارات عديدة جعلتني قادرة على إنتاج فيلم من الألف إلى الياء، بدءاً من اختيار الفكرة وتطوير السيناريو، ثم التصوير، وتنفيذ المونتاج، وإتمام مختلف المراحل اللاحقة إلى أن يخرج الفيلم في نسخته النهائية.

بالإضافة إلى ذلك، لقد لعبت الورشة دوراً جوهرياً في تطويري لفيلم «المرسال اللي بيعته»، وأظن أن «قافلة بين سينمانيات» حفزتني أو بالأحرى وضعتني على بداية الطريق لبدء العمل على مشروع فيلمي الروائي الطويل الأول.

«قافلة بين سينمانيات» هي مبادرة سينمائية مستقلة وعروض متنقلة ومجانية للأفلام التي صنعتها نساء، وقد أسستها المخرجة المصرية أمل رمسيس في العام 2008، وانطلقت دورتها الأولى في القاهرة، وتنتقل حالياً المبادرة بعروضها بين العديد من الدول في المنطقة العربية، وفي أوروبا، وفي أمريكا اللاتينية.

فيلم «مصرية» بطلته هي والدتك، لماذا وقع اختيارك عليها لتكون محور العمل؟

هذا الفيلم يرتبط بشغفي بالحكي عن جذوري الصعيدية والأصول التي أنتمي إليها، وهذه هي البيئة التي نشأت فيها أمي، وشكلت حياتنا في القاهرة، وبالطبع ظلت هذه الجذور خلفية لأحداث حياتي بطريقة لم أستطع الانفصال عنها، حتى جاءت ورشة «قافلة بين سينمانيات»، وكان على كل مخرجة من المشاركات فيها، اختيار فكرة فيلم لتكون هي مشروع تخرجها، وعندها اقترحت المخرجة أمل رمسيس أن تجتمع ست مخرجات في عمل واحد، وأن تحكي كل واحدة منهن عن أمها في فيلم قصير، ليتم دمج هذه الأفلام في فيلم واحد طويل يحمل اسم «عن قرب».

لقد خرج فيلم «مصرية» من رحم هذه التجربة، مرتكراً على معاشية غير مباشرة، إذ لا يمكن لمشاهدة أو مشاهد الفيلم أن يعرف أن مخرجة الفيلم هي ابنة هذه السيدة التي تلاحقها الكاميرا في أنحاء منزلها، وترصد مراحل مختلفة من حياتها في الحاضر والماضي، وتسجل الحالة التي تبرز فيها الأحلام بالألآم، وما ينتج عنها من إصرار على البحث عن السعادة رغم ظروف العيش القاسية والصعبة في القاهرة.

فضلاً عن والدتك، يدور عدد من أفلامك في فلك النساء وحكاياتهن، فهل تعتقدن في وجود سينما المرأة أو السينما ذات التوجه النسوي؟

في الحقيقة لا أعرف، ولكن أعتقد أن ما يتعين علينا القيام به، هو دعم احتياجنا كصناع أفلام إلى أعمال تحكي عنا بحرية ولا يُشترط أن تكون عن المرأة، لأن لدينا آلاف القصص والحكايات التي تستحق أن تُروى. أما الحديث عن ألقاب مثل «مخرجة نسوية» أو ما شابه، فأظن أن صناعة الأفلام لا تحتاج إلى تصنيف لاستكمال مسيرتها في السينما التي كان للمرأة المصرية بصمة استثنائية فيها منذ بدايتها، وطالما كان لدينا نساء مبدعات صاحبات فضل كبير على صناعة السينما سواء في الإنتاج، أو الإخراج، أو الكتابة، أو التمثيل وغيره.

وبصراحة شديدة، أعتقد أنه بدلاً من الحديث عن سينما المرأة، من الأفضل أن نقول أنه لا يمكن أن يخرج عمل فني إلى النور من دون مشاركة النساء. المرأة وجودها يؤثر بقوة في الفيلم، ونحن نحتاج ذلك الوجود.

تقف المخرجة والمنتجة والممثلة عزيزة أمير وراء الفيلم الروائي الطويل «ليلي» الذي صدر في العام 1927 ويعد بمثابة الانطلاقة الحقيقية للسينما المصرية، لكونه أول فيلم روائي طويل في مصر والمنطقة

العربية بأسرها، وبصدوره صارت عزيزة أمير أول مخرجة ومنتجة مصرية وعربية على الإطلاق، ليلحق بها عدد من الأسماء النسائية التي وضعت أسس السينما المصرية، مثل: بهيجة حافظ، وفاطمة رشدي، وأمينة محمد، وآسيا داغر.

ألا تعتقد أن التحديات التي تواجه صناعة الأفلام أكبر وأكثر تعقيداً من تلك التي تواجه صانع الأفلام؟

أعتقد أن النساء محاربات جدًّا في مجتمعنا المصري والعربي، وأوقن أنه في السينما وشتى المجالات، مسألة قيادة المرأة لفريق عمل من الرجال سواء كانت مخرجة أو مهندسة أو طبيبة أو غير ذلك تعرّضها لتحديات كبيرة، وما زالت فرق العمل في الأفلام تنظر إلى المخرجة ببعض الاستغراب بالأخص في بداية العمل، فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها المخرجة عندما تحمل الكاميرا وتصوّر في الشارع، إذ أن ذلك غالباً ما يعرضها إلى تعليقات سيئة وتحرش لفظي من جانب المارة. وبصراحةً، إذا كانت المرأة تعاني من التحرش الجنسي وهي تسير بشكل طبيعي في الشارع، فما بالنا إذا كانت تمسك بكاميرا وتتجول بها في الشوارع للتصوير.

شارك فيلمك «مصرية» في Festival Court Derrière، وهو مهرجان فرنسي للسينما التي يصنعها سينمائيون من الجنوب العالمي لا سيما القارة الأفريقية. إلى أي مدى يساعدك الفيلم الوثائقي على الاشتباك مع هموم وقضايا العالم الجنوبي؟

أنا سعيدة بمشاركة الفيلم في عدد من المهرجانات خارج مصر، وبوصوله إلى جمهور من جنسيات مختلفة، استطاع مشاهدة حكاية أم تعيش في بيت صغير داخل حي عشوائي في القاهرة، وتفاعل مع حكايتها. هذه هي عظمة السينما ودورها كفن يهدف إلى تحقيق التقارب الإنساني. وفيما يتعلق بدوري كصانعة أفلام مستقلة، فإن الجنوب الذي انتمي إليه ولعالمه هو اهتمامي الأساسي، فأنا منشغلة بأناسه وهمومه ومشكلاته، فتلك هي الحكايات والقضايا التي عشت وأعيش فيها، ولدي شغف كبير تجاه تجسيدها على الشاشة والدفاع عن من يعيشونها عبر السينما، لإيماني بأن الأفلام أداة محورية في عملية تغيير الفكر، بفضل قدرتها الكبيرة على مخاطبة الوجدان والمشاعر.

وبشكل شخصي، أنا سعيدة لكوني فتاة صعيدية لدي مخزون من الحكايات التي يمكنني معالجتها سينمائياً، خاصة أنني أجد أن الدراما التي تصور الصعيد المصري أقرب للأعمال الكوميدية، لأنها لا تمت للواقع بصلة على مختلف المستويات، سواء القصص، أو اللهجة، أو الديكورات، أو الملابس. كل شيء لا يعبر عن واقع الصعيد وأهله.

أهدى المهرجان الفرنسي Festival Court Derrière دورته الأخيرة التي أقيمت في أكتوبر الماضي، للمخرجة الفرنسية سارة مالدورو، التي رحلت في شهر إبريل تأثراً بإصابتها بفيروس كورونا، وهي واحدة من أشد المحاربين ضد التمييز الذي يستهدف ذوي البشرة السوداء في الفن، وكانت واحدة من مؤسسي أول شركة إنتاج مسرحي للفنانين من ذوي البشرة السوداء في فرنسا (في العام 1956)، وتناولت في عدد من أفلامها ثورات التحرر والاستقلال في بعض الدول الأفريقية التي أحكم الاستعمار قبضته عليها طويلاً مثل أنغولا، وغينيا بيساو.

في رأيك، ما التحديات التي تواجه السينما المستقلة وصناعتها في مصر؟

للأسف تم الترويج إلى أن الأفلام المستقلة نخبوية وملينة بالتنظير، وهذه السمعة حرمتها من الانتشار الجماهيري الذي تستحقه، وحتى الأفلام التسجيلية التي تعرضها بعض القنوات العربية هي أقرب إلى التقارير التي تذاع في البرامج الحوارية وليست أفلامًا بالمعنى الحقيقي.

أتمنى أن يجد صناع الأفلام المستقلة مساحة ليدخلوا بأفلامهم إلى البيوت المصرية، وتنتشر ثقافة مشاهدة الفيلم القصير الوثائقي والروائي، وأتمنى لو كان بوسعي أن أعرض أفلامي لعموم الناس حتى يستمتعوا بمشاهدتها من دون مقابل مادي. كنت أمل أن يُعرض فيلم «مصرية» في مدينة أسوان التي خرجت منها حكاية الفيلم، ولكن من المُحزن أن يغيب عن محافظة سياحية كأسوان دور العرض السينمائي. هل يُعقل أن يسافر الفيلم إلى فرنسا والولايات المتحدة وغيرهما من البلدان، ولا يشاهده أهل بلده؟!

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

"فنانة نسوية وصاحبة قضية"... رحيل دلوعة السينما ماجدة الصباحي



*رصيد 22
16 يناير 2020

"راجل راجل راجل. كل ما نجيب سيرته تقولوا لنا دا راجل. يعني الراجل بس هو اللي من حقه يتصرف زي ما هو عايز"، جملة عادية قد تنطق بها أي فتاة حالياً من دون خوف.

لكن عندما قالتها عام 1960 الفنانة ماجدة الصباحي التي رحلت، في 16 كانون الثاني/يناير، في أحد مشاهد فيلم "المراهقات"، مثل ذلك جرأة بالغة محفوفة بالمخاطر.

وبرغم أنها كانت فتاة أحلام أجيال خمسينيات القرن الماضي وسبعينياته و"دلوعة السينما المصرية"، فقد بادرت إلى مناقشة القضايا الاجتماعية الحساسة أو المسكوت عنها، كما يقال، في أعمالها. وهي لم تجرِ السائد خشية عدم إغضاب الجمهور كما فعلت غالبية فنانات جيلها. وبرغم ذلك، ظلت في نظر الجميع "حسنة الشاشة" و"كوكب السينما العربية".

فنانة نسوية بامتياز

في فيلم "المراهقات"، ناقشت ماجدة عدة قضايا حيوية وجريئة، آنذاك، أبرزها التمييز بين الجنسين وعدم تفهم الأهل عقلية أبنائهم وفرض التقاليد الرجعية عليهم ومصادرة حرياتهم بحجة أنهم أدرى بمصلحتهم وعواقب حرمان الفتاة من الزواج ممن تحب.

واعترفت ماجدة في أحد اللقاءات التلفزيونية بأن الفيلم شغل الرأي العام حين عرض واستمر عرضه في دور السينما نحو 20 أسبوعاً. وكان ذلك إقبلاً غير مسبوق حينذاك.

كانت ماجدة أيضاً في طليعة الداعيات إلى وقف الزواج المبكر (زواج القاصرات) الذي عمدت إلى إظهار مساوئه في فيلم "أين عمري" حين جسدت دور علية المراهقة التي توافق على الزواج من صديق الأسرة الكهل "عمو عزيز"، رغبة في التمتع بـ"حرية اللبس والخروج" كما أقنعتها والدتها.

كذلك لفتت إلى معاناة الزوجات مع الأزواج "العاجزين جنسياً" في "السراب" الذي كان في مقدّم الأعمال الفنية التي ناقشت هذه القضية الجريئة، في حقبة كان معيباً فيها أن تفكر المرأة في الجنس أو تعبر عن حاجتها إليه.

أما هموم المراهقات فجسدتها على نحو خاص في بعض أعمالها. كيف لا وهي "عذراء الشاشة" التي دخلت الفن ولها من العمر 15 عاماً.

حتى آخر أعمالها؛ "ونسيت أني امرأة" عام 1994 ناقش قضية عدم تقبل بعض الرجال عمل المرأة وانشغالها بنجاحها، وأثر ذلك على العلاقات العاطفية والزوجية.

حضور برغم الغياب

وبرغم غيابها عن الوسط الفني نحو نصف قرن، وإن ظلت حاضرة بأعمالها، خلف رحيل الصباحي عن عمر ناهز 89 عاماً حزناً كبيراً لدى جمهورها الذي تركت له إرثاً فنياً ثرياً: 74 عملاً مثلت فيها، وفيلمًا واحداً من إخراجها (من أحب) وآخر من تأليفها، و12 من إنتاجها.

دخلت ماجدة، أو عفاف علي كامل الصباحي، المولودة في أيار/مايو عام 1931، عالم الفن من أوسع أبواب ببطولة فيلم "الناصح" مع الفنان إسماعيل ياسين عام 1949، بعدما اكتشفها المخرج سيف الدين شوكت، من دون علم أو موافقة أهلها.

ولم تعبر إلى قلوب عشاقها إلا بقدرتها الفانقة على التنوع وتقمص الشخصيات المختلفة. فرغم ملامحها الملانكية وصوتها الناعم وخفة دمها وانحدارها من إحدى عائلات طنطا (محافظة الغربية/شمال مصر)، جسدت جميع الأدوار بحرفية عالية.

تقمص وتنوع

فهي الخدامة مبروكة في "الرجل الذي فقد ظله"، وزوجة البواب الفتاة الصعيدية البسيطة في "النداهة"، والعاشقة الخارجة عن تقاليد المجتمع في "أنف وثلاث عيون"، وابنة الأثرياء في "أين عمري" و"المراهقات"، والصحافية صاحبة المبادئ في "العمر لحظة"، والفتاة المضحية لأجل أسرتها في "بنات اليوم"، والشابة المستهترّة في "بين إيديك".

كذلك تألقت في الكوميديا، فمن ينسى فيلم "ليلة الدخلة" و"الآنسة حنفي"؟

ومع جراءة أفلامها والقضايا التي ناقشتها، مثل "جنس ناعم" و"زوجة لخمسة رجال" و"القبلة الأخيرة" و"حواء على الطريق" و"قصة ممنوعة" و"الحقيقة العارية"، اقترنت في ذهن الجمهور بالمناضلة بعد العديد من الأفلام الوطنية، لا سيما فيلم "جميلة" الذي يروي قصة المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد.

لم يُنظر إليها يوماً فنانة "إثارة"، بل صاحبة رسالة "قضايا المرأة".

شكلت ماجدة مع يحيى شاهين ثنائياً رائعاً في أفلام عديدة، أبرزها: "أين عمري" و"هذا الرجل أحبه" و"الغريب" و"مرت الأيام" و"قرية العشاق" و"قصر الشوق" و"نساء في حياتي".

وكانت ترفض التقيد أو التكرار، لذا لم تشارك في أي عمل مسرحي.

أما عن حياتها الخاصة، فقد تزوجت مرة واحدة من الفنان والطيار إيهاب نافع وأنجبت منه ابنتها الوحيدة
غادة نافع.

وظهرت ماجدة إعلامياً للمرة الأخيرة في العام الماضي خلال احتفال إعلاميين وأصدقاء لها بعيد ميلادها
الـ88.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

كاتبات في السينما: أقلامهن تتحدى العقيدة الذكورية.. وبصمات لا يمكن إغفالها



*جيناً مسعود

16 نوفمبر 2017

لعبت المرأة دورًا جوهريًا خلال مسيرة السينما المصرية الممتدة لأكثر من مئة سنة، وحملت على عاتقها مسؤولية وضع أسس هذه الصناعة، منذ قررت عزيزة أمير إنتاج أول فيلم روائي طويل في تاريخ السينما العربية، وهو "ليلي" في العام 1927، ولحق بها عدد من النساء اللواتي نزلن إلى الميدان، ليرسين قواعد هذا الفن، وهن؛ بهيجة حافظ، وفاطمة رشدي، وأسيا، وأمينة محمد، وماري كويني، واقتحمن مجالات الإنتاج والإخراج والتمثيل والتأليف، لكن ذلك لم يدم طويلًا، فقد انحصر حضور النساء في هذه المجالات تدريجيًا، وأصبح عدد من يقمن بهذه الأدوار محدودًا.

نستعرض فيما يلي عددًا من أبرز النسوة اللواتي اقتحمن مجال التأليف السينمائي، ونستطلع منتجاتهن، ونتعرف إلى بصماتهن في التاريخ السينمائي، وننظر إلى تأثير عدد من أعمالهن في واقع النساء.

وفية خيرى

تتلمذت السيناريسست وافية خيرى على يد المؤلف والمخرج صلاح أبو سيف، والكاتب حلمي حليم والروائي والمؤلف السينمائي علي الزرقاني، وكان من بين زملائها، من الكتاب والمخرجين؛ مصطفى محرم ورأفت الميهي وممدوح الليثي.



من أبرز ما قدمت خيري للسينما، سناريو فيلم “القاهرة 30” الذي أخرجه صلاح أبو سيف، وهو من إنتاج العام 1966، وهو عن رواية الأديب نجيب محفوظ بعنوان “القاهرة الجديدة”، وقد شاركها علي الزرقاني في كتابة السيناريو، وتدور أحداثه في فترة الثلاثينيات، وفضلاً عن معالجة الفيلم للفساد المستشري وقتذاك، وتأثيره في نفوس المصريين خاصة المنتمين للطبقات الفقيرة، يقتحم الفيلم دواخل عدد من الشخصيات التي يدفعها القهر والظلم في ذلك المجتمع إلى قبول الموبقات، ومنهم “إحسان” التي تؤدي دورها سعاد حسني، الفتاة الفقيرة التي تضطرها الظروف المعيشية الصعبة، لترك حبيبها والإذعان لاستغلالها جسدياً وعاطفياً من قاسم بك صاحب السلطة والنفوذ، حتى تتمكن من مساعدة أسرتها. بسبب هذا الفيلم، حصلت خيري على جائزة جامعة الدول العربية عن اشتراكها في كتابة السيناريو.

تعاونت خيري مجدداً مع أستاذها، صلاح أبو سيف، في فيلم “القضية 68”، من إنتاج العام 1968، ويتعرض الفيلم في ثناياه إلى قضية زواج الرجال كبار السن، الأثرياء من الفتيات الصغيرات، مستغلين الظروف المعيشية لهن، وتكرر التعاون مرة أخرى، عندما كتبت السيناريو والحوار لفيلم “وسقطت في بحر العسل”، ثم قدمت سناريو فيلم “جنون الشباب” الذي أخرجه خليل شوقي، في العام 1975.

التعاون الأكبر للكاتبات في فترة الثمانينيات كان مع المخرجة نادية حمزة، التي شاركت مراراً في كتابة سناريو الأفلام التي أخرجتها

حسن شاه



صحافية وكاتبة وروائية، تحول عدد من مجموعاتها القصصية إلى أفلام، مثل؛ “الضائعة” في العام 1986، من إخراج عاطف سالم، و”امرأة تدفع الثمن” في العام 1993، من إخراج حسن إبراهيم، و”الغرقانة” في العام 1993، من إخراج محمد خان، و”القتل اللذيذ” في العام 1998، من إخراج أشرف فهمي، لكن يبقى الأهم في مسيرتها، فيلم “أريد حلاً” من إنتاج العام 1975، ومن إخراج سعيد مرزوق، وبطولة فاتن حمامة، وتناولت من خلاله المشاكل الكامنة في قانون الأحوال الشخصية حينذاك، وكيف يهدر هذا القانون عمر المرأة بسبب طول إجراءات التقاضي للحصول على حكم بالطلاق للضرر، علاوة على مسألة “بيت الطاعة” التي يقرها القانون؛ وقد ساهم الفيلم في تعديل قانون الأحوال الشخصية، وصدور قانون 44 لعام 1979، لكن سرعان ما انتهى العمل به بعد أن ألغته المحكمة الدستورية العليا في مايو 1985.

تطرقت شاه مرة أخرى إلى قانون الأحوال الشخصية، في قصتها، التي تحولت إلى فيلم بعنوان “امرأة مطلقة” من إخراج أشرف فهمي، في العام 1986، وحاولت من خلاله كشف ثغراته، وكيف يجري استغلالها. ويبدو أن القانون وتمييزه ضد المرأة، كان شاغلها الشاغل، فتكررت الإشارة إلى ثغرات القانون فيما يتعلق بمسألة “الحضانة” في قصتها لفيلم “امرأة تدفع الثمن”.

إيناس بكر



قدمت عددًا محدودًا من الأعمال السينمائية، ويأتي في مقدمتها “نساء خلف القضبان”، الذي أخرجه “نادية حمزة” في العام 1986، ويتناول الفيلم الاستغلال الجنسي بحق الفتيات، لكن بكر لم تركز كتاباتها السينمائية لطرح مشاكل النساء المصريات في المجتمع، وإنما ركزت في أغلب منتجاتها السينمائية على قضايا الفساد، يبرز هذا في فيلمي “شاهد إثبات” و”عشماوي”، من إنتاج العام 1987.

قدمت هبة العلايلي الرؤية والمعالجة السينمائية لفيلم “امرأة للأسف” من إنتاج العام 1988، الذي أخرجه وكتبت له السيناريو والحوار نادية حمزة، فيما كتبت نهاد جبر القصة والحوار لفيلم “النساء” الذي كتبت له السيناريو وأخرجه نادية حمزة.

سميرة محسن



بجانب عملها كممثلة، ألفت سميرة محسن عددًا من الأفلام، وأبرزها فيلم “المرأة والقانون”، الذي أخرجه نادية حمزة، وصدر في العام 1988، ويتناول إشكالية قانونية كانت قائمة وقتذاك، لا سيما القانون الجنائي في شأن عقوبة الأم التي تجد رجلاً يغتصب ابنتها فتقتله.

وفي العام نفسه، قدمت فيلم “صرخة ندم” من إخراج للمخرج محمد عبد العزيز، وكان يطرح تأثير الخيانة في حياة المرأة وانعكاساتها النفسية، ثم اختفت عن ساحة الكتابة للسينما، حتى عادت في العام 2004، من خلال فيلم “سنة أولى نصب” من إخراج كاملة أبو ذكري.



نادية رشاد

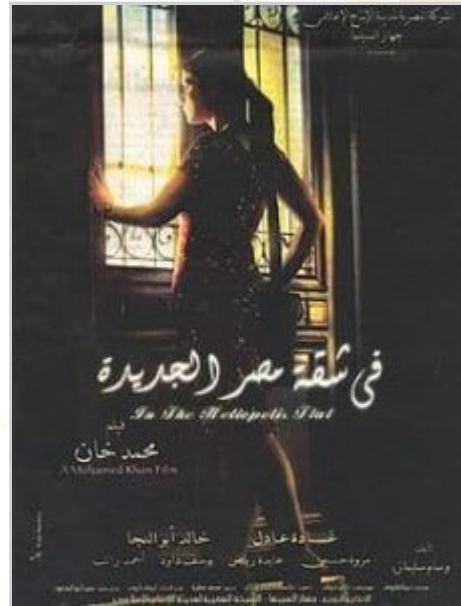
لم تكتف بكونها ممثلة، وألفت عددًا من الأفلام خلال مسيرتها الفنية، يأتي في مقدمتها؛ فيلم “أسفة أرفض الطلاق” من إنتاج 1985، الذي كتبت له السيناريو والحوار، وأخرجته إنعام محمد علي، وي طرح الفيلم التمييز بين الرجل والمرأة، الذي يعضده قانون الأحوال الشخصية، فالرجل عندما يريد إنهاء زواجه، يستطيع التطلق غيابياً أو بكلمتين ينطقهما، حتى إن كانت المرأة لا تريد هذا الطلاق، بينما تقضي النساء سنوات في ساحات المحاكم، إن أردن الطلاق ورفض الأزواج. كتبت أيضاً فيلماً تلفزيونياً بعنوان “القانون لا يعرف عائشة”، أنتج في العام 1987، وأخرجته علوية زكي.

وسام سليمان



تعتبر واحدة من أكثر الكاتبات اللاتي انخرن للنساء. ووضعن المرأة وواقعها في صدر أولوياتهن، على الرغم من أن مجمل إنتاجاتها حتى الآن ثلاثة أفلام سينمائية فقط، لكن جميعها كان نسوي الطابع، فقد قدمت في العام 2004 سناريو فيلم "أحلى الأوقات" الذي كتبت قصته وأخرجته هالة خليل، واقتحم عوالم ثلاث صديقات، ليمر على مشاعرهن وأحلامهن، وأزماتهن، ثم تعاونت سليمان في فيمليتها التاليين، مع المخرج محمد خان، وقدمت سوياً "في شقة مصر الجديدة" في العام 2007، و"فتاة المصنع" في العام 2014، وفي الفيلمين، رسمت سليمان الشخصيات النسائية، بدرجة كبيرة من الواقعية، وأجادت في التعبير على ألسنتهن عن مشاعر ومعاناة واحتياجات، لدى كثير من النساء، فضلاً عن أن تسلط المجتمع الذكوري على اختيارات النساء وتحركاتهن وأجسادهن، كان حاضرًا في القصص التي تداخلت وتشابكت في الفيلمين.

مثلما شاركت نادية حمزة في كتابة القصة أو السيناريو لعدد من الأفلام التي أخرجتها، فعلت المخرجة إيناس الدغدي، في فيلم "عفوا أيها القانون" من إنتاج العام 1985، الذي شاركت في كتابة قصته، ويطرح الفيلم قضية التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات، الذي يبرأ الرجل من عقوبة القتل العمد، إذ قتل زوجته لعلة الخيانة، أما المرأة فيعاقبها القانون، بتهمة القتل العمد.





مريم نعوم



كثيراً ما تُعرّف بكونها "كاتبة نسوية"، سواء عندما تكتب للسينما أو للتلفزيون، حتى عندما كتبت حلقات لبرنامج تلفزيوني حمل اسم "جمع مؤنث سالم"، ظلت "مريم نعوم" المرأة التي جندت عقلها وقلمها للتعبير عن مشكلات النساء وأوجاعهن، وعلى الرغم من أن إنتاجها السينمائي حتى الآن لا يزيد عن الفيلمين، إلا أنهما من أهم ما قدمته السينما العربية عمومًا، بشهادة نقاد وسينمائيين وأكاديميين، وأولهما "واحد صفر" من إنتاج العام 2010، ومن إخراج كاملة أبو ذكري، ويعد واحدًا من أكثر الأفلام جرأة في طرح مشكلات تخص نساء من طبقات اجتماعية متباينة، على رأسها، أزمة الطلاق والزواج الثاني للمسيحيات، الذين تمنعهما الكنيسة الأرثوذكسية، أما فيلم "يوم للستات" فقد كتبت له السيناريو والحوار، عن قصة لهناء عطية، من إنتاج العام 2016، وتعاونت فيه أيضًا مع المخرجة كاملة أبو ذكري، ويتناول الفيلم قصص نساء ينتمين للطبقة الشعبية الفقيرة، تتوق نفوسهن وأجسادهن إلى الحرية، وتحت وطأة الهيمنة الذكورية والسلطة الدينية، يصبح السبيل للتححرر نفسيًا وجسديًا، هو حمام السباحة الموجود في مركز الشباب

حوار – «بنت المصاروة»: نسويتنا جزء من هويتنا.. ونحلم بإنتاج موسيقي يقوم على عاتق النساء فقط



*رنيم العفيفي
10 سبتمبر 2017

نسويات يغنين بكلمات تصدح بالحرية، تعززها إيقاعات تشعل الثورة في نفوس المستمعين؛ التمرد سمة في أغنياتهم، والقوة لا تفارق جملهن المُعناة، وعورات المجتمع التي يستميت لإخفائها والتستر عليها تنكشف جلية في ما يتغنين به.

«بنت المصاروة» هو فريق موسيقي نسوي، يضم ثلاث مغنيات، إلى جانب منسقة الفريق، تأسس كنتاج لورشة للكتابة الإبداعية نظمتها مؤسسة نظرة للدراسات النسوية في منتصف عام 2014.

أنتجت مؤسسة «نظرة» الألبوم الأول لـ«بنت المصاروة»، وصدر في يونيو من العام 2015، وقد اختير اسم الفريق عنواناً له، وحقق آنذ نجاحاً لافتاً، وعلى إثره جاب الفريق أنحاء مصر، وعقد نحو 30 حفلاً في القاهرة والإسكندرية والمنيا وأسيوط وأسوان، وعبر إلى بلاد الأرز وأحيا حفلاً في بيروت.

يستعد «بنت المصاروة» حالياً لإنتاج ألبومه الجديد، المزمع أن يضم 10 أغنيات بزيادة أربع أغاني عن السابق. وكان الفريق قد أطلق في أغسطس الماضي، حملة تمويل جماعي تحمل اسم «ساعدونا نغني» بغية توفير النفقات المطلوبة لإنتاج الألبوم.

«ولها وجوه أخرى» أجرت حوارًا مع عضوات «بنت المصاروة»، للتعرف أكثر على الفريق ودوافع تأسيسه وأهدافه ونشاطاته خاصة في الوقت الحالي.

حلم وصدفة يقودان إلى تجربة متفردة

في البداية، استعدنا تلك المرحلة التي سبقت تشكيل الفريق، عندما أقدمت كل واحدة من عضواته على المشاركة في ورشة «عروستي» للكتابة الإبداعية التي نظمتها مؤسسة «نظرة».

«مشاركتي في الورشة لم تكن إلا بهدف الانتشار؛ كنت في ذلك الوقت أرى نفسي شاعرة تريد تطوير مهارات الكتابة لديها، ولم يكن لدي وعي نسوي، لكنني في الوقت ذاته كنت أشعر بالاغتراب وبالتفرقة لمجرد أنني أنثى. تغير ذلك الآن، ولم أعد اكرث لتصنيف نفسي كشاعرة، أو مغنية، أو مؤدية؛ الأهم أن أعبر عن ذاتي وفق ما ارتأيت وبأي شكل، حتى لو من خلال دموع تذرفها عيني، أثناء مشاركاتي في ورش الحكى لفرقتنا.» تقول إسرائ صالح – عضوة بفريق «بنت المصاروة»

أما مارينا سمير فقد منحتها الصدفة فرصة أن تصبح إحدى مغنيات الفريق، عندما علمت بالورشة عن طريق موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وتقول «لم يكن لدي أي خبرة في كتابة الأغاني، لكن موضوع الورشة كان مثيّرًا للاهتمام بالنسبة لي، فتقدمت للمشاركة، رغم عدم ثقتي في قبولي بها، ولذلك فوجئت عندما هاتفنتني إحدى القائمات على الورشة لتحديد موعد لقاء شخصي.»

تتابع سمير «كانت رغبتني حينذاك أن أكتب أغاني تعبر عما أعيشه كامرأة في المجتمع المصري. لقد كانت هذه الورشة أولى خطواتي لأحقق مبتغاي.»

وعن ما تبع الورشة، تكشف عضوات الفريق أن الأغاني التي كتبتها المشاركات كانت كثيرة، ولم يكن واضحًا فيما سستُخدم أو كيف سيستفاد منها، حتى جانتهم رسالة من مديرة المشروع وقتذاك، تبلغهن بأن مؤسسة «نظرة» مستعدة لإنتاج 6 أغاني من التي كتبتها المشاركات، ولأن تسجيلها كان في الإسكندرية، تعذر على بعض المشاركات في الورشة السفر، وبالتالي سجلت الأغنيات كل من؛ ميام محمود وإسرائ صالح ومارينا سمير، وبعد انتهاء التسجيل وتحول الكلمات إلى أغاني مسموعة، اتخذت الفتيات الثلاث قرارًا بأن يستمر نشاطهن كفرقة نسوية مستقلة تقدم إنتاجًا موسيقيًا مبني على تجاربهن الحياتية كنساء، ثم أعلن عن ذلك في حفل إطلافا الألبوم، في الأول من يونيو من العام 2015.

يذكر أن ميام محمود انسحبت من الفريق في مارس الماضي، ويضم «بنت المصاروة» الآن، إسرائ ومارينا وإلى جانبهما مريم سمير.

وعن السبب في اختيار «بنت المصاروة» اسمًا للفريق، توضح العضوات أن الاختيار جاء بعد جلسة عصف ذهني جمعتهن، وجرى الاختيار من الجمل الواردة في الأغاني، وتقول إحداهن «توقفنا أمام جملة «قولوا لأبوها إن كان تعبان يريح.. بنت المصاروة أصلب من المسلح.»، وعندها شعرنا أن «بنت المصاروة» هو الأنسب والأكثر تعبيرًا عن أغانينا وعما نعيشه كنساء في مصر، وأيضًا لأنه يسمح لنا بالعمل على نطاق أوسع، فنحن نعرف أن ظروف السيدات المصريات مختلفة، ولكل واحدة تجاربها وهويتها الخاصة التي قد تفتح الباب أمام أشكال مشتركة من القهر، ولذلك اخترنا «بنت المصاروة.»

«بنت المصاروة» ينتمي إلى فئة الفرق المستقلة، التي تعاني على الأغلب من إمكانيات محدودة ماديًا وجماهيريًا، وفي الوقت نفسه يقدم محتوى فني «نسوي»، وهذا تحدٍ مضاعف، سألنا عضوات الفريق عنه وعن أبرز العقبات التي تواجههن، فاتفقن على أن الموارد المادية هي العقبة الكبرى، لأنها تعيق تحقيق ما يطمحن إليه سواء على صعيد إنتاج الأغاني أو تنمية المهارات، إلا أنهن يحاولن التغلب على هذه المشكلة بالبحث عن طرق مبتكرة للتمويل تتمثل في إشراك المؤمنين والمؤمنات بتجربتهن في عملية الإنتاج.

وفي هذا الشأن، تؤكد العضوات أن الدعم من جانب المؤسسات النسوية داخل مصر وخارجها كبير، وظهر ذلك جليًا منذ انطلقت حملة التمويل الجماعي #ساعدوننا_نغني، ولعل أبرز هذه المؤسسات؛ اختيار لأبحاث

ودراسات النوع الاجتماعي، ونظرة للدراسات النسوية، وصندوق فريدا لتمويل النسويات الشابات، فضلاً عن دعم العديد من النسويات والنسويين.

ثورة ضد السائد: تمازج النسوية والموسيقى

تميزت الأغاني التي ضمها الألبوم الأول لـ«بنت المصاروة» بطابع حاد وجريء، تطرقت إلى أوهام الشرف والعذرية والذكورة، وصرخت ضد تكبيل المرأة والتمييز بين الجنسين في التربية، وهي موضوعات مترامية الأطراف، ومتعددة الأبعاد، وهو ما دفعنا لسؤالهن عن تجربتهن الأولى في تحويل كل هذا الشعور بالقهر والرغبة في الثورة إلى كلمات مركزة وبسيطة، وفي الوقت نفسه تتغلغل في عمق الأزمة، فتجيب إحداهن قائلة: «حتى الآن، نستطيع أن نقول أننا نجحنا في التعبير عن جزء من مشاعرنا وحقوقنا وغضبنا، ربما ما ينقصنا هو انتشار أكبر وتطوير الموسيقى التي نقدمها، وهذا ما نستهدف تحقيقه في الألبوم المقبل، الذي سيحمل اسم «مزغونة»».

وعن آلية العمل داخل الفريق، تكشف العضوات أن التشارك هو الأساس، سواء في اتخاذ القرارات، أو التخطيط أو كتابة الكلمات وحتى التلحين، مع توزيع بعض المسؤوليات؛ فالعضوة إسراء صالح هي أكثر من يكتب كلمات الأغاني بمفردها، أما مريم سمير فهي المسؤولة عن التلحين بشكل أساسي، وهذا لا ينفي أيضاً تنفيذ بعض الألحان في إطار تشاركي. علاوة على ذلك، مارينا سمير هي الشخص المعني بالشؤون الإدارية ويساعدها منسقة الفريق ميريت عبد المولى.

تشدد العضوات على أن العمل داخل «بنت المصاروة» يركز على التشارك، والموافقة الجماعية أساسية في كافة التفاصيل بدءاً من كلمات الأغاني مروراً بالتلحين والإنتاج الموسيقي، والتسجيل وصولاً إلى تصميم غلاف الألبوم.

فكرة الأغاني ذات الطابع النسوي، بدأت تنتشر مؤخراً بين عدد من المطربات اللاتي ينتمين إلى تيار الموسيقى المستقلة، وارتفع سقف الأغنيات، ولعل المثال الأبرز أغنية «شهرزاد» للفلسطينية تريز سليمان التي وصفت حالة حب مثلي، فهل يضع «بنت المصاروة» سقفاً أم يمكنه أن يخوض في كل المحظورات دون تحوُّف؟

الإجابة كانت قاطعة «معندناش سقف»، مشيرات إلى أن الأفكار التي تأتيهن يكتبن عنها، مع مراعاة تنوع الموضوعات.

«ما يميزنا هو أننا نعلن ونؤكد أننا نقدم إنتاجاً موسيقياً نسوياً، ونقول إن نسويتنا جزء من هويتنا، ونحن نرى حيواتنا من خلال النسوية، لأن النسوية بالنسبة لنا شيء شخصي جداً، ثمكنا من إعادة طرح التساؤلات بشأن كل ما تعلمناه وأدركناه عن أنفسنا وأجسادنا والمجتمع.» تقول إحدى عضوات الفريق، رداً عن سؤالنا عما يعتقدن أنه يميز فريقهن عن بقية الفرق الموسيقية التي قد تقدم أغاني ذات بُعد نسوي.

بحسب عضوات «بنت المصاروة»، فإن الفريق يحاول دائماً مراعاة النوع الاجتماعي في كل ما يقوم به في إطار عملية الإنتاج، وأنهن يحلمن بأن يستطعن في يوم ما أن ينتجن موسيقى تقوم عليها النساء فقط، بداية من كتابة الكلمات إلى التلحين والعزف وصولاً إلى هندسة الصوت، إيماناً منهن بأن مجال الإنتاج الموسيقي في مصر بشقيه التجاري والمستقل يهيمن عليه العنصر الذكوري.

«بنت المصاروة» كحالة متفردة تثير في ذهننا تساؤلاً بشأن العنف، الذي قد تكون العضوات عرضة له من قبل الرافضين لأفكارهن التي تبوح بها أغنياتهن، وللأسف تؤكد العضوات أنهن يتعرضن للعنف، لافتات إلى واقعيتين، الأولى عندما فوجئن بسيل من التعليقات ذات الطابع الأبوي والذكوري على المقطع الترويجي لحملتهن القائمة، وجميعها لرجال ينتقدن ملابسهن ومظهرهن وخطابهن أو يتهمونهن بهدم ثوابت وقيم المجتمع، والثانية هي واقعة عنف لفظي، تعرضن لها خلال إحدى حفلاتهن في جامعة القاهرة في ديسمبر الماضي، عندما اعتبر بعض الطلاب الذكور أن الفريق يدعو للانحلال والتحرر “الموضوع بدأ بنقاش ثم تحول إلى عنف لفظي ضدنا.”

أغنيات من رحم حكايات

تحت عنوان «مشروع الصعيد»، تنقل الفريق بين قرية أبو غرير في محافظة المنيا، وقرية دير درنكة في محافظة أسيوط، ومحافظة أسوان، لعقد ورش حكي في الفترة من أغسطس من العام 2016 وحتى فبراير الماضي، وعن هذه الرحلة قررنا أن نتحدث في القسم الثاني من حوارنا.

وجهنا سؤالاً للعضوات عن سبب اختيارهن للصعيد، على الرغم من أن القاهرة أكثر انفتاحاً على ثقافة «الحكي» وورشه مألوفة في المجتمع القاهري، وكانت الإجابة “نحن نطمح إلى تقديم إنتاج عن حكايات نساء أخريات، يعشن في ظروف مختلفة، ويتعرضن للقهر لأكثر من سبب، وفي الوقت ذاته لا نريد أن نتحدث على لسان إحداهن، كنا نرى أنه من الضروري التعرف على الحكايات بروية النساء أنفسهن، ولذا قررنا أن نبدأ بالصعيد.”

يتطلع «بنت المصاروة» إلى تنظيم العديد من ورش الحكي في محافظات مختلفة، إلا أنه بدأ بالصعيد للتنوع الكبير الذي يتسم به هذا المجتمع، فضلاً عن أنه الأكثر تهميشاً على مستوى الخدمات والتنمية، وأخيراً لرغبة عضواته في توفير مساحة الحكي للنساء في الصعيد لأن هذه الفرصة غير متاحة لهن.

جانب من إحدى جلسات الحكي – الصعيد

تشير عضوات الفريق إلى أن نساء الصعيد رحبن بهن وبفكرة الحكي، ومنهن من قال “إحنا أول مرة حد يبقى مهتم يسمع عن حكاياتنا أو يخلينا نتكلم عن نفسنا كدا”

يعتبر «بنت المصاروة» أن الورش كانت أكبر من فكرة حكي متبادل بين طرفين، كانت أشبه بدائرة تلقي فيها المشاركات ما يشعرن به من حزن وغضب، ويتبادلن الغناء والضحك والرقص.

تستطرد إحدى العضوات “من خلال الحكي، عرفنا أننا لسنا وحدنا، وفي حقيقة الأمر انفتاح السيدات ومشاركتهن لنا، وحتى إصغانهن باهتمام لحكاياتنا، جعلنا نعيش معنى جديد للتضامن، فالتضامن لا يتوقف على توقيع توقيع البيانات أو المشاركة في المظاهرات، وإنما أن نُقدّر آلام بعضنا البعض، وأن نستمع ونصغي وندعم بتقديم المحبة والاهتمام، وال34 سيدة اللاتي التقينا بهن لم يبخلن بأي شيء من هذا.”

كما كان لورش الحكي تأثير على عضوات «بنت المصاروة»، كان لها أثر كبير أيضاً على المشاركات، ففي قرية دير درنكة، قررت النساء مواصلة عقد جلسات الحكي بعد رحيل الفريق، وبنات قرية البرشا بالمنيا اللاتي التقى بهن الفريق خلال الورشة التي أقيمت في قرية أبو غرير، بدأت في كتابة أغاني عن حياتهن، أما نساء قرية أبو غرير أنفسهن مازالن على اتصال بالفريق، أما الفتيات في أسوان فقد أقدمن على الغناء مع

«بنت المصاروة» في الحفل الذي أقامه الفريق في ختام فعاليات ورشة الحكى، وكانت أول مرة يغنين فيها للمرة الأولى التي تغني فيها عضوات الفريق مع أخريات.

طرحنا على عضوات الفريق سؤالاً، بشأن ما أظهره لهن الاحتكاك بهؤلاء النسوة، فهل تبين أنهن يدركن أن ثمة عنف يُمارس ضدهن أم يتعايشن معه باعتباره أم طبيعي؟

«نحن نؤمن أن أي امرأة تتعرض للعنف تكون على دراية بأن ما يقع عنفًا، ولكن كل واحدة تختار التعايش معه بالطريقة الأكثر ملائمة لظروفها، حتى إن كانت الطريقة هي الإنكار، ونحن نرى أن هذا من حق كل امرأة، ومن شاركنا بحكاياتهن في الورش، كانت لهن حروبهن التي تختلف باختلاف ظروف كل منهن، وأدركنا وقتذاك أنه لا ينبغي أن ننتظر منهن المقاومة بنفس طريقتنا، لأننا لسنا في أماكنهن ولا نعيش نفس ظروفهن.» بهذه الكلمات جاءت الإجابة المشتركة لعضوات «بنات المصاروة» عن سؤالنا.

تبدو مهمة تحويل القصص إلى أغاني، بالتوازي مع استخلاص المشاعر، والتعبير عنها بالأسلوب الذي يتناسب مع موسيقاهن، مهمة معقدة وصعبة بعض الشيء، لكن فتيات «بنت المصاروة» لا يجدنها كذلك، فهن يتفاعلهن مع الحكايات، لا سيما أنها تتقاطع مع خبراتهن وتجاربهن الشخصية، ويكتبن من خلال ما يتولد داخلهن من مشاعر إزاء هذه القصص

في جعبة فريق «بنت المصاروة» الكثير من القصص التي أنتجتها جلسات الحكى مع 34 سيدة، تبين من خلالها أنه ليس هناك نوع محدد من العنف ضد النساء أظغى على غيره، وليس دائمًا القائم به هو الأسرة أو العائلة، فبحسب عضوات الفريق، فإن قصص النساء تؤكد فكرة مؤسسات القهر وتقاطعها التي يراها البعض شعارات طنانة لا يريدون سماعها، لأن هؤلاء السيدات يتعرضن للعنف لأسباب مثل؛ المركزية، والطائفية، والعنصرية، والطبقة الاجتماعية، والهوية الدينية.

عند هذه النقطة انتهى حوارنا معهن، وقد اخترن أن يختتمن الحديث بالتأكيد على أنهن «كنسويات ضد جميع مؤسسات القهر، وأولها الأبوية والذكورية ثم الطبقيّة والعنصرية والطائفية، وما يترتب عليها من عنف تتعرض له النساء.»

استباحة النساء في المجال العام 2



*هند أحمد زكي
داليا عبد الحميد
10 يناير 2014

مقاومة العنف الجنسي قبل الخامس والعشرين من يناير 2011 :

اقتصرت مقاومة العنف الجنسي في السنين التي سبقت ثورة يناير على صعيدين رئيسيين، أولهما هو عمل المنظمات الحقوقية والثاني هو النضالات اليومية للنساء في المجال العام ضد أشكال العنف الجنسي المختلفة.

يُعد دور المنظمات الحقوقية التي تتبنى أجندة نسوية دوراً رائداً في العديد من الجوانب، أولها وأهمها هو كسر الصمت حول القضية. ففي الوقت الذي أنكرت فيه الداخلية وكذلك الإعلام وقوع حوادث التحرش الجماعي في أيام عيد الفطر عام 2006، قام مركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب بنشر بيان ليس فقط لتأكيد الحادثة ولكن للإشارة إلى اشتراك قوات الأمن كجناة بالتواطؤ في الواقعة. وأشار نفس البيان إلى أن هذه الجريمة هي عطف على بدء الدولة في ارتكاب جرائم مماثلة في مايو 2005 ضد الصحفيات المتظاهرات.

الدور الثاني للمنظمات، والذي لا يقل أهمية عن سابقه، هو تعويض غياب المعلومات من جانب الدولة وتقديم معلومات عن القضية سواء كيفية أو كمية، رغم صعوبة هذا الجهد البحثي خاصة في ظل ندرة المعلومات والبيانات، وكذلك في ظل نقص الموارد البشرية اللازمة للقيام بأبحاث كمية. ففي محاولة لسد هذا الفراغ المعرفي، قام المركز المصري لحقوق المرأة بإعداد أول بحث كمي عن الظاهرة من خلال تقرير المركز "غيوم في سماء مصر" في عام 2008 والذي كان من ضمن نتائجه أن 83% من النساء المصريات، و98% من النساء الأجنيات يتعرضن للتحرش، كما صدر تقرير من مؤسسة المرأة الجديدة عن النساء في أماكن العمل وتناول في جزء منه التحرش الجنسي في أماكن العمل.

إلى جانب العمل التوثيقي للانتهاكات والعمل البحثي في سد الفجوة الرقمية، قامت المنظمات أيضاً بمحاولة التأثير على الخطاب وتأصيل حق النساء في الحركة وحققهن في السلامة الجسدية والتحرر من العنف، وحققهن في اتخاذ قرارات تخص أجسادهن وذلك في إطار أوسع من الدفاع عن حقوقهن الإيجابية والجنسية.

كما قامت بجهد كبير في التصدي للخطابات الرجعية التي رافقت اشتداد الظاهرة، مثل خطابات لوم الضحية التي تدين النساء وتحملهن مسؤولية التحرش بهن إما بسبب الملابس أو مواعيد التواجد في المجال العام أو حتى مجرد التواجد في هذا المجال العام. ولعل من المهم هنا الإشارة إلى ظهور بعض الخطابات التي قد تكون حسنة النية إلا أنها تحاول مواجهة الظاهرة بمنطق ذكوري إذ تدعو هذه الخطابات الرجال لحماية النساء من التحرش لأن الرجل الحق هو الذي يحمي ولا يتحرش. كما طالبت بعض الخطابات الشعبية بضرورة حماية النساء من العنف الجنسي اعتماداً على علاقة النساء بالرجال، بمعنى أن المرأة تستحق الحماية فقط لأنها "أخت" أو "زوجة" أو "امرأة" رجل ما. إن خطورة المقاربات المشابهة تكمن في أنها تعيد إنتاج منظومة القوة ذاتها والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية في الوضع الذي وصلنا إليه. فالحماية هي الوجه الآخر للاعتداء، وهي تفترض بالأساس تفوق الرجل على مستوى الدور والتوقع والممارسة سواء بالإيجاب أو السلب، كما سبق وأشرنا في الجزء الأول. بالإضافة لذلك، فإن استفحال الظاهرة لهذا الحد جعل خطاب الحماية نفسه غير ذي جدوى عملياً. هنا تأتي أهمية الخطاب النسوي الذي طرحته تلك المنظمات، والذي يحاول تجاوز أفخاخ شرف العائلة أو دور الرجل في حماية أجساد النساء. ورغم الجهد والطرح النسوي الجاد، فإن محاولات المنظمات خارج الأنشطة التوثيقية والبحثية جاءت متواضعة للغاية. فقد اقتصر الأمر على بعض المحاولات التي سعت لخلق مقاومة على مستوى قاعدي مثل "مبادرة الشارع لنا" إلا أن هذه المحاولات لم تنجح في النهاية في خلق رد فعل واسع.

أما على مستوى الواقع اليومي المعاش لآلاف النساء في مصر، فقد وُجّهت محاولات النساء للتصدي للعنف المتصاعد ضدهن في المجال العام بدرجات عالية من رفض المقاومة. فالتطبيع المجتمعي لجرائم العنف الجنسي جعل رد الفعل الطبيعي للجماهير إزاء مشاهدة أي مشادة ناشئة بسبب التحرش إما التجاهل التام أو الاصطفاف بجانب المعتدي بدعوى أنه لم يفعل شيئاً. فعلى أفضل التقديرات سيطلبون من الفتاة الصمت ومغادرة المكان دون إثارة أية فضائح لأن أية ضجة حول الأمر ستضر بسمعة الفتاة نفسها. هذا التطبيع اليومي للمجتمع مع العنف الجنسي ساهم في منح حصانة دائمة للمتحرشين وأسهم في غياب أية آلية من آليات إحقاق العدالة أو حتى التجريم المجتمعي على أقل تقدير. وساهمت هذه الثقافة في إحساس النساء باللاجدوى من الشكوى أو المواجهة، أو محاولة التصدي للعنف من خلال مدخل يقبله المجتمع، فالعديد من السيدات تدعي أن المتحرش سارق لأن المحيطين سيتدخلون في هذه الحالة، بينما لن يحركوا ساكناً إذا قالت السيدة إنه تحرش بها.

الثورة كمنعطف فاصل في الكفاح ضد العنف الجنسي

ظهر ميل شديد بعد فبراير 2011، للحديث عن التحرير كمدينة طوباوية خلال الثمانية عشر يوماً أو خلال فترة الاعتصام (28 يناير - 12 فبراير). ولخلق هذه الأسطورة كان من الضروري أن يتم التأكيد على خلو الميدان من التحرش حتى لو تم ذلك على حساب إسكات أي صوت يخالف هذه الرواية. بالطبع لم تكن حوادث التحرش خلال اعتصام الثورة عنيفة لكن لم يصل الأمر إلى حد خلو الميدان من التحرش. ربما تكون واقعة الاعتداء الجنسي الجماعي على لارا لوجان - مراسلة CBS - يوم 11 فبراير 2011، دالة على طريقة احتفال المصريين وكذلك على كذب ادعاءات خلو التحرير من العنف الجنسي. إلى جانب حوادث التحرش اليومية في ميدان التحرير خلال الاعتصام، واجهت الفتيات والسيدات المعتصمات مضايقات أخرى خاصة في نقاط التفتيش على أطراف الميدان. هذه المضايقات كانت ذات صلة بالرقابة الأخلاقية على السيدات كتعليقات علي تدخين النساء أو عدم حجابهن خاصة في ظل سيطرة التيارات الإسلامية على بعض نقاط التفتيش في الميدان.

تتجلى أهمية الثورة في قضية العنف الجنسي في أكثر من جانب سواء على مستوى دور الدولة في دعم العنف من خلال الإشارات التي سبق الحديث عنها، ومن خلال التقاط المجتمع لهذه الإشارات وأخذ العنف الجنسي لمستوى جديد كلياً، أو على مستوى ظهور الحركات المقاومة للعنف ليس فقط في التحرير والفعاليات الثورية ولكن في المجال العام باتساعه وبأشكال وطرق غير تقليدية.

جاءت أول إشارات الدولة في استمرار شرعنة العنف من خلال ما يعرف بـ "حادثة كشف العذرية" وهي قيام الجيش بتطبيق كشوف عذرية إجبارية على المتظاهرات اللاتي تم اعتقالهن يوم 9 مارس 2011 في ميدان التحرير، ومن خلال الحديث المتضارب لقيادات القوات المسلحة وتبريراتها المختلفة لقيامها بمثل هذا الفعل كإبعاد شبهات الاتهامات بالاغتصاب وغيرها... وتلاها ما يعرف بحادثة "ست البنات" والتي قامت خلالها قوات الجيش بسحل فتاة وتعريتها في الشارع إلى جانب الاعتداء بدنياً على عدد من المتظاهرات في أحداث مجلس الوزراء في ديسمبر 2011 واعتقالهن داخل مجلس الشورى وتهديدن بالاغتصاب والاعتداء الجنسي.

بالطبع، وكما هو المعتاد، تم التقاط هذه الإشارة من جانب المدنيين، حيث بدأت الاعتداءات الجنسية الجماعية في ميدان التحرير والمناطق المحيطة به في يونيو 2012، وذلك خلال الموجة الثورية التي تلت الحكم القضائي الأول على مبارك والعدالي ومساعدى وزير الداخلية. وربما لا يخلو الأمر من دلالة في هذا الشأن، أن تكون بدايات الاعتداءات الجنسية الجماعية قد رافقت الموجة الثورية ضد الداخلية وزبائيتها. ، وعلى الرغم من محاولة المنظمات النسوية المبكرة للتصدي للأمر مبكراً، إلا أن المظاهرة الجانبية ضد الاعتداءات الجنسية الجماعية في ميدان التحرير في يونيو 2012 تمت مهاجمتها والاعتداء على من بها أكثر من مرة.

خلال موجة التظاهرات ضد حكم الإخوان المسلمين في نوفمبر 2012 لوحظ تزايد لافت في مستوى العنف، وبدأ الشكل المنظم الجديد للمعتدين جنسياً في الظهور للعيان بشكل أوضح، إذ يبدأ مجموعة من الرجال في فصل فتاة أو اثنتين عن المجموعات المتظاهرة ويشرعون على الفور في التحرش بهن وجذب أعضائهن الجنسية ونزع ملابسهن. ويرافق ذلك زيادة مرعبة في أعداد المعتدين تجعل فكرة هروب الفتاة من دائرة الجحيم أمراً مستحيلاً.

هنا تشكلت أولى الحركات التي سعت للتدخل بشكل مباشر لإخراج النساء من دوائر الجحيم. وعملت هذه المجموعات مرة أخرى خلال الذكرى الثانية للثورة 25 يناير 2013، والتي تزامن مع إحيائها تكوين حركات عديدة في محاولة التصدي لمستويات العنف الجنسي والتحرش غير المسبوقة في الشارع المصري.

مجموعات مكافحة العنف الجنسي: البنية التنظيمية والخطابية لحركة مناهضة العنف الجنسي

شكلت حوادث الاعتداء الجنسي على النساء في نوفمبر 2012 - والتي شهدت بلوغ مستويات العنف ضد النساء ذروة جديدة - حافزاً مهماً لتكون مجموعات لمناهضة العنف الجنسي عبر التدخل في مراحل مختلفة بدءاً من التدخل لمنع الفعل نفسه، مروراً بمساعدة الناجية على تلقي الخدمات الطبية والنفسية والقانونية التي تختار الالتجاء إليها، أو محاولة تقديم ما تيسر من دعم نفسي مباشر. فقد شهدت تلك الأثناء نقلة نوعية خطيرة سواء على مستوى حدة الاعتداءات نفسها أو أعدادها والتي وصلت لحد الاغتصاب الجماعي والتمثيل بأجساد النساء بأسلحة بيضاء وإحداث عاهات مستديمة في أجسادهن في أماكن عامة ومعروفة ويرتادها الجميع بشكل شبه يومي. ولم تتوقف تلك الاعتداءات بل توالى وزادت حدتها في يناير 2013 أثناء الفعاليات السياسية المصاحبة للذكرى الثانية لثورة يناير. وجاءت التظاهرات الأخيرة في 30 يونيو وما تلاها - فيما عرف بأسبوع التفويض والذي دعا إليها وزير الدفاع المصري - لتشهد تكراراً أقسى لأحداث نوفمبر ويناير حتى بات أسبوع التفويض من أجل القضاء على الإرهاب الإسلامي - و بحق- أسبوعاً للإرهاب

الجنسي المنظم ضد النساء. ويكفي ذكر أن عدد من تعرضن للاعتداء في هذا الأسبوع فقط بلغ 186 ناجية وهؤلاء هن فقط من تمكنت المنظمات ومجموعات التدخل العاملة في مجال مكافحة العنف الجنسي من الوصول إليهن.

خرجت حركة مناهضة العنف الجنسي إذن من رحم تلك الأحداث و تميزت منذ اللحظة الأولى بالتنوع والتباين الشديد سواء على مستوى البنية التنظيمية أو درجة الوعي النسوي أو مستوى الخطاب أو حتى الأدوات المستخدمة. كما تتباين تلك المجموعات في مستوى تداخل وعيها النسوي والثوري وتخليها عن كيفية حل هذه الظاهرة. وضمت الحركة منذ البداية عدداً من المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء والتي تتبنى منظور نسوياً أكثر جذرية، والتي من أبرزها نظرة للدراسات النسوية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

كانت أولى المجموعات التي تكونت "قوة ضد التحرش" OpAntiSH وكذلك تحرير بوديجارد أو حراس التحرير. وتبع ذلك ظهور عدد أكبر من المجموعات العاملة على مستوى قاعدي تحاول الاشتباك بشكل مباشر سواء عن طريق النزول لمواقع الاعتداء وإنقاذ الناجيات (قوة ضد التحرش وحراس التحرير) أو على مستوى النزول الميداني الدائم سواء للاشتباك و التدخل أو لتوعية الجمهور العادي مثل "بصمة" و"شفت تحرش".

من حيث التدخل اعتمدت بعض المجموعات - في بدايتها على الأقل- على مجموعات من الرجال لإخراج البنات من دوائر الجحيم، في حين أصرت مجموعات أخرى على أهمية اشتراك الفتيات في مختلف مراحل هذه العملية على الرغم من تعرض النساء في مجموعات الإنقاذ لخطر التحرش بهن وانتهاكهن جنسياً. عكست معركة اشتراك النساء في مجموعات التدخل في الميدان قضايا خلافية حول أهمية دور النساء في الحركة. ففي حين استماتت المجموعات الراديكالية في الدفاع عن موقفها في أهمية مشاركة النساء وتحملوا في سبيل ذلك انسحاب مجموعات تسيطر عليها الذكور كمجموعة الأولتراس - مشجعي الكرة المنظمين- والذين طرحوا إمكانية التعاون مع مجموعات التدخل بشرط عدم وجود النساء. رفض الدور الحماني للرجال كان من أهم أسباب الإصرار على مشاركة النساء. كما اختلفت هذه المجموعات في طرق العمل داخل الميدان ففي حين اعتمدت بعض المجموعات على تقسيم العمل إلى مجموعات للتدخل المباشر ومجموعات لنقل الناجيات لأماكن آمنة، لجأت مجموعات أخرى لمحاولة خلق ممرات آمنة للنساء داخل الميدان. وتباينت رؤى هذه المجموعات لمدى تأثيرها وأماكن تواجدها. ففي الوقت الذي فضلت بعض المجموعات الاستمرار في التواجد في حيز الفعاليات الثورية، رأت مجموعات أخرى أنه يجب عليها أن تعمل في أماكن أخرى في المحافظات، وحتى في توقيات أخرى مثل الأعياد والمناسبات التي يكثر بها التحرش والعنف الجنسي.

علي مستوى الخطاب والتأثير السياسي، طورت تلك الحركة وعياً نسوياً سائلاً لا يزال قيد التشكيل، وذلك عن طريق استخدام العنف الجنسي كمدخل للوعي النسوي لمنات بل آلاف الفتيات والرجال أيضاً. وبالتالي شكلت مع مرور الوقت حركة قوامها المنات بل الآلاف من المتطوعين والمناصرين الذين انخرطوا في تلك الحركات ولعبوا أدواراً مختلفة بها. قدمت هذه المجموعات تثويراً حقيقياً لقضايا النساء. فمن ناحية نجحت هذه الحركات في فرض قضية العنف الجنسي في ميدان التحرير وأماكن التظاهر كأولوية على أجندة القوى الثورية التي حاولت التنصل من الأمر في البداية وادعاء أن شيئاً لا يحدث في ميدان التحرير أو أن بيانات المنظمات الحقوقية ضد العنف الجنسي ما هي إلا محاولات لتشوية الميدان وصورة الثورة. ونتيجة لشجاعة عدد من الناجيات اللاتي وافقن على الإدلاء بشهادتهن في وسائل الإعلام أصبح إنكار الظاهرة أو تجاهلها أمراً صعباً.

المدش في عمل هذه المجموعات هو بالأساس طبيعة هذا العمل، فنحن نشهد لأول مرة حراكاً حول قضايا تنتمي لصلب المسألة النسوية تطرحها مجموعات شكلت بشكل تطوعي تماماً وتمارس عملاً جماهيرياً شديداً الأهمية والصعوبة ولم يكن على أجندة القوى الثورية نفسها حتى وقت حوادث الاغتصابات الجماعية في التحرير وحتى بعدها. وعلى الرغم من عدم طرحها لخطاب نسوي واضح في بعض الأحيان، فإن نضالها على الأرض شكل، في حد ذاته، ذروة جديدة تماماً في العمل النسوي الراديكالي تمثل في عزم وتصميم شابات وشباب بالغي البسالة قرروا استخدام أجسادهم كدروع بشرية لإتقاد ناجيات لا تربطهن بهن أية صلة. ويعد دور الفتيات، وتحديدًا في مجموعات التدخل، نضالاً نسوياً راديكالياً وأصيلاً مستوحى من حالة نضالية طرحتها الثورة، وإن تجاوزتها لتطرح أسئلة عميقة تتعلق بالجسد وحرمة، وحق وجود النساء في المجال العام. وقد طرح مثل هذا الكفاح النضالي إشكاليات عميقة حول العبء النفسي الذي تركه ذلك على كل من الفتيات وأيضاً الرجال الذين شاركوا في مجموعات التدخل. فقد تعرضت المتطوعات والمتطوعون كذلك لانتهاكات جسدية ونفسية صار الحديث عنها ومعالجة أثرها في حد ذاته عبئاً على الحركة وعلى أعضائها لا يخلو من تبعات أليمة وشانكة. ورغم كل هذا، فإن إسهام هؤلاء الشباب والشابات يمثل بحق أكثر الفصول راديكالية في تاريخ الحراك النسوي في مصر. فأدوار النساء والرجال في تلك الحركات فجرت نقاشات بالغة الأهمية والأصالة حول منطق الحماية نفسه وحول عجز الرجال عن حماية النساء في الميدان وغيره، بل وتعرضهم أيضاً لاعتداءات جسدية وجنسية في كثير من الأحيان. كما طرح النقاش حول مشاركة النساء تصوراً نسوياً جذرياً حول قيم التضامن النسوي ومسؤولية النساء عن بعضهن البعض ووعيهن بذلك.

وعلى صعيد آخر خاضت الحركة، وخاصة المنظمات التي شكلت جزء منها، نضالاً سياسياً نسوياً هاماً للغاية. فقد كان على المهتمين بقضايا النساء عبء إثبات مشاركة النساء في الثورة للعالم أجمع، رغم أن الأمر لا يحتاج إلى إثبات. إلا أن تعاطي القوى الثورية مع القضايا النسوية بشكل عام كان مخزياً، فغابت قضايا النساء تماماً عن أولويات الأحزاب والقوى الثورية. حتى في حوادث كشف العذرية أو حادثة ست البنات، تعاملت هذه القوى السياسية مع الأمر من منطلق حماية شرف الثورة ولو على حساب أجساد النساء. وقد لعبت المنظمات دوراً أساسياً في فضح هذا التواطؤ وفي إجبار الأحزاب والقوى الثورية على التعاطي مع قضية العنف الجنسي وآثارها المدمرة على النساء.

ملاحظات ختامية:

الحراك الذي ولدته حركات مقاومة العنف الجنسي، والذي تفجر من خلال حركة الاحتجاجات الواسعة هو تغير مجتمعي جوهري في التعاطي مع قضايا العنف الجنسي. هذه الحركات بدأت تتجاوز رقعة الاحتجاج السياسي وجاءت رغبات المتطوعين للتصدي للعنف الجنسي في أماكن عامة مختلفة وكذلك في مناسبات مختلفة. بعض المجموعات قررت التدخل لمنع أو تقليل العنف الجنسي خلال أيام عيد الأضحى الماضي. فيما قررت مجموعات أخرى محاولة رفع الوعي بالقضية داخل مترو الأنفاق. وعلى الرغم من استمرار بعض الخطابات الحمائية أو الأفكار الرجعية بين أفراد المجموعات المختلفة إلا أن هذه التجربة فرضت على المشاركين فيها الاشتباك مع العديد من الأسئلة الشانكة والتي تتعلق بتصور الرجال لأدوارهم وأدوار النساء وكذلك مراجعة تصوراتهم عن حجم ووبانية العنف الجنسي داخل مصر ومدى مسؤولية الرجال في تفاقم الظاهرة وكذلك فشل الدولة في التصدي لها.

وعلينا أيضاً أن نلتفت إلى المبادرات الأخرى التي ظهرت في محاولة مواجهة العنف الجنسي خارج إطار مجموعات التدخل المباشر. ففي الآونة الأخيرة ظهرت مبادرات عديدة في القاهرة وعدد من المحافظات الأخرى مثل الإسكندرية والسويس وغيرها للتصدي للتحرش والعنف الجنسي من خلال أفعال يعتبرها المجتمع غير مقبولة أو لا تلائم سلوك النساء المتوقع من المجتمع، فظهرت دعاوى لارتداء الفساتين وإلى

ركوب العجل لتحدي محاولات طرد النساء من المجال العام من خلال فرض زي معين عليهن أو طريقة معينة للحركة. كما ظهرت صفحات إلكترونية تدعو لتصوير المتحرشين وفضحهم على شبكات التواصل الاجتماعي في محاولة لعكس ثقافة الوصم التي تلصق العار بالنساء. احتواء هذه الدعاوى على قدر من الرمزية لا يقلل من أهميتها لأنها تعكس بعمق مستوى القهر الذي تعاني منه النساء في الحياة اليومية ليصبح مجرد ارتداء فستان عملاً من أعمال المقاومة، أو يصبح ركوب العجل فعلاً شجاعاً يتطلب انضمام العشرات إليه لإزالة الوصمة عنه.

شكلت جميع هذه الحركات والمجموعات أملاً ووعداً جديداً بميلاد وعي نسوي قد يكون نواة لحركة نسوية حقيقية قاعدية، لا تعتمد على الأشكال التنظيمية التقليدية وإنما على ظهير شعبي حقيقي ينتفض للدفاع عن قضايا النساء وحقوقهن. هذا الظهير قوامه منات النساء الشجاعات ولكنه يضم أيضاً رجالاً مؤمنين بالعدالة والمساواة بين الجنسين. وعلينا أن نعي جيداً أن تكوين هذه الحركة لن يتم إلا من خلال التجاوز النسبي لقضية العنف الجنسي وخلق نقاشات أعمق بين هذه المجموعات حول حقوق النساء في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتفكيك القناعات البائدة التي تخص الحقوق الجنسية للنساء والرجال على السواء.

الوعد بحركة نسوية حقيقية لن يتحقق إلا من خلال تجنب عدد من الأخطاء، لعل أهمها هو فخ المأسسة. فعلى الرغم من كون هذه الحركة تضم تحت مظلتها كلاً من المجموعات الطوعية والمنظمات النسوية، فإن هذه المجموعات تختلف في فلسفتها وآليات عملها عن طرق عمل المنظمات الحقوقية والنسوية التقليدية. ومن هنا تأتي أهمية خلق هياكل تنظيمية مرنة للحركة تتصف باللامركزية، وتحكم العلاقة بين أطراف تلك الحركة سواء كانت مجموعات أو منظمات نسوية. إن مثل تلك الأشكال التنظيمية المرنة تسمح بتطور أشكال وأساليب مبتكرة وتساعد على تطوير خطاب نسوي حول العنف الجنسي وأجندة سياسية للحركة. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يلعبه كلٌّ من طرفي الحركة: المنظمات النسوية والحركات المناهضة للعنف الجنسي وهي أدوار مكملة وليست مناقضة لبعضها البعض. فقد قدمت المنظمات دعماً فنياً وتقنياً هاماً للحركات الطوعية، كما طرحت خطاباً سياسياً حول الظاهرة. وعلى صعيد آخر، قدمت تلك الحركات زخماً جماهيرياً ونضالياً لجهود مكافحة العنف الجنسي ما كان ليحدث لولا بسالة متطوعيها. إن مثل هذا التكامل في الأدوار لن يكتمل بدون تجنب فخ تحول تلك الحركات لمنظمات بدورها. فمن المهم بمرور أن تحتفظ هذه الحركات باستقلالية ما عن المنظمات وألا تحاول تبني نفس طرق العمل. إننا نحتاج بشدة لمجموعات تواجه التمييز بطرق مبدعة وخلاقة ويترجم أفرادها وعيهم النسوي إلى ممارسات يومية في مجالات عملهم المختلفة في قطاعات التدريس والطب والهندسة والخدمات وغيرها. على الجانب الآخر يظل من المهم للغاية أن تستمر المنظمات في دعم هذه المجموعات سواء من خلال التدريبات التي يحتاجون إليها، والتي تساهم بشكل ملحوظ في تطوير الرؤية النسوية للحركة ككل، أو عن طريق تقديم مساحة لهم لعقد لقاءاتهم واجتماعاتهم.

على صعيد آخر فإن العمل الكفاحي النسوي في قضية العنف الجنسي قد ساهم في تثوير خطاب المنظمات المساهمة فيه والتي لم يقتصر دورها فقط على الدعم والاحتضان، بل تمثل في الأساس في ترجمة هذا الجهد الميداني الكفاحي إلى خطاب نسوي سياسي نجح بشكل واضح في وضع قضايا النساء على أجندة القوى السياسية والثورية وأسهم اسهاماً أساسياً في كسر حاجز الصمت المجتمعي حول القضية.

الفخ الثاني الذي يجب تجنبه هو الانفصال التام عن الحركة الثورية. فالحركة النسوية كانت دوماً جزءاً من الحركات الاجتماعية الأوسع ويجب أن تعي الحركة الوليدة أن النضال من أجل حقوق النساء لا ينفصل أبداً عن النضال ضد التعذيب أو نضال الأقليات العرقية والدينية. إن تفرغ أية حركة نسوية من وعيها الثوري هو بداية احتوائها من جانب الدولة وهذا هو المصير الأسوأ لأي حركة نسوية وخاصة في ظل دولة كفت عن

منح النساء أي شئ بشكل فعلي، على الأقل في الوقت الراهن. فلا يوجد مشروع تنموي يصلح لاستيعاب النساء في إطاره وبالتالي خلق خطاب تقدمي حول أهمية وجودهن في المجال العام ، كما كان الحال في الحقبة الناصرية، ولا توجد دولة قوية تستطيع تقديم حماية حقيقية للنساء وبناء شراكة حقيقية مع الحركات المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني حول قضايا مثل العنف الجنسي بغرض مواجهة تبعات ثقافة العنف الجنسي وأثارها المدمرة على النساء. أما في ظل دولة ضعيفة وآلية وطنية لا تطبق ما يجب أن تقوم به بل تسعى لمناهضة العنف الجنسي عبر منع أفلام شركة إنتاجية بعينها وهو اقتراح يسفه من القضية نفسها ويصورها وكأنها مشكلة كبت جنسي وليست مشكلة عنف، فلا جدوى من قيام الدولة باحتكار الحديث باسم النساء كما هو الوضع تاريخياً في مصر. إجمالاً، سيكون من المستحيل إحداث تغيير حقيقي في حيوات النساء في الوقت الذي ستكتفي الدولة فيه بإصدار بعض القوانين والسياسات التي تدعي فيها تحسين أوضاع النساء فيما ستكون من الناحية الأخرى مستمرة في إفقار النساء من خلال سياسات اقتصادية مجحفة وتهميشهن من خلال أجندة سياسية قمعية.

ليس لدينا خطة واضحة لبناء هذه الحركة النسوية القاعدية، وربما نحن على علم بما لا يجب عمله أكثر من الخطوات الواجب اتخاذها إلا أن هذه المقالة دعوة لتقييم موضوعي للحراك النسوي القائم بالفعل ولتقديم قدر من الإنصاف لجهود النسويات وجهود المجموعات. وهذه المقالة أيضاً دعوة لنفكر معاً في سبيل بناء هذه الحركة. هل يكون السبيل هو إنشاء مدارس وكوادر للتدريب والدراسة أم اختراق المعتزك السياسي وبناء حزب نسوي قوي؟ أم أن الواقع تجاوز هذه الطرق التقليدية وربما علينا قبول الطبيعة الفوضوية للمرحلة والاعتماد على بناء تحالفات واسعة متغيرة مع مجموعات أخرى تعمل على قضايا نوعية أخرى، و تسعى مثلنا لتفكيك النظام الأبوي السلطوي سواء في شقه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي؟ نحن لا نملك الإجابات ونعي أن الطريق صعبة إلا أننا عازمات على المضي

مؤسسة جنوية حرة

البداية كانت صرخة في الميدان: حكايات النضال النسوي المصري خلال عشريّة الأمل والخيبة (1)



*رنيم العفيفي
18 أبريل 2021

عن العلاقة بين الثورة والحركة النسوية، وبين الأمل والخيبة اللذين اختبرهما الجيل الذي وجد ضالته في الحراك النسوي أثناء الاحتجاجات الشعبية... عن معارك خلق المساحات تليها معارك الصمود، عن التآرجح بين الصعود والهبوط... (الحلقة 1 من سلسلة حلقات عن الحركة النسوية المصرية) عشر سنوات مرّت على الثورة المصريّة؛ ذلك الحدث الجلل الذي قاد إلى تغييرات عميقة وأثار تفاعلات كبيرة في بنية المجتمع المصري، رغم إخفاقه في تحقيق أهدافه السياسية بشكل لم يتصوّره أو يتوقّعه السواد الأعظم من مؤيدي الثورة وداعميها وكل من شاركوا في الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت مصر من أقصاها إلى أديانها خلال العام 2011.

كانت هذه الثورة سبباً رئيساً في انخراط الكثير من الفئات الشابة في المجال العام المصري، بعد أن فتحت أبوابه أمامهم، واتسعت ساحات النقاش الحرّ التي لم تكن لتتاح لولا الخروج الشعبي الضخم في كانون الثاني/يناير من العام 2011. بالطبع هذا لم يدم طويلاً، كما هو معتاد من مصر وفيها. فكل انفراجة عمرها قصير، وكل انفتاح يتبعه انغلاق أشد من سابقه.

لكن انفتاح المجال العام بعد الثورة، لا يعني أن الجميع كان مرحّباً به داخله، فالنساء المصريات كنّ يناضلن في سبيل انتزاع مساحاتهن الخاصة فيه، وخضن معارك جسورة حتى تُسمع أصواتهنّ، ودفعن أثماناً باهظة من أجل ذلك. فقد تعرّضن لانتهاكات جنسية غير مسبوقّة في قلب الميادين، وتكبّدن خسائر معنوية ومادية على أيدي كل الأطراف؛ هؤلاء الذين في اليمين وأولئك الذين يرفعون شعارات اليسار، المتشدّقون بقيم الحرية والمغالون في تدينهم، المنتسبون إلى الثورة والباكون على النظام البائد، الفاشية الدينية ونظيرتها العسكرية.

عند إعادة النظر إلى ما جرى في مصر خلال السنوات العشر الماضية، خاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين الثورة والمجال العام والحراك النسوي، يتبدّى بجلاء أن الثورة كانت بمثابة إنذار ببداية فصل استثنائي في

مسيرة النضال النسوي في مصر، بل إنها وفقاً لشريحة من المؤرخات والباحثات النسويات السبب في تشكل الموجة النسوية الرابعة في مصر وتبلور خطابها، إذ باتت الحركة النسوية تُركّز على قضايا العنف الجنسي، والحق في امتلاك الجسد، والهوية الجنسية، معتمدةً على خطاب نسوي تقاطعي، يعترف بتعددية مصادر الاضطهاد والقمع ضد النساء وتشابكها، ويقاوم الأبوية الفجة والمستترة معاً.

تقول هالة كمال، الباحثة النسوية وعضوة مؤسسة المرأة والذاكرة، في دراستها «لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها»، إنه يمكن القول بوجود قضيتين اثنتين أساسيتين فرضتا نفسيهما منذ انطلاق ثورة 2011، وهما العنف الجسدي والجنسي، وصياغة حقوق النساء في الدستور الجديد، وهما مسألتان ارتبطتا ارتباطاً مباشراً بثورة يناير.

في المنحى ذاته، تعتبر مؤسسة نظرة للدراسات النسوية في ورقتها البحثية «منة عام من مركزية الجسد» أن الموجة النسوية التي تلت ثورة يناير هي موجة الحقوق الجسدية وأسئلة الجسد بامتياز، مشددةً على ارتباط ذلك بنضال النسويات قبل الثورة فيما يتعلق بقضيتي تشويه الأعضاء الجنسية والعنف الجنسي. كما تعتبر المؤسسة أن ثورة يناير أسفرت عن تغييرين أساسيين في التعامل مع قضايا الجسد، أولهما يخص تناول قضية العنف الجنسي نفسها، وثانيهما يتعلق بطرح قضايا أخرى تتعلق بالحقوق الجسدية والجنسية بشكل أكثر جرأة وانفتاحاً من ذي قبل، مما جعل قضايا الجسد عامّةً، ضمن الأسئلة والقضايا المحورية داخل الحركة النسوية المصرية.

العلاقة بين الثورة والحركة النسوية، وبين الأمل والخيبة اللذين اختبرهما بعرق الجيل الذي وجد ضالته في الحراك النسوي أثناء الاحتجاجات الشعبية، معارك خلق المساحات ومن بعدها معارك الصمود، التآرجح بين الصعود والهبوط. كلها أمور الأقدر على التعبير عنها وسبر أغوارها، هن بنات هذا الجيل أنفسهن، ولذلك نفرد عدداً من الحلقات، بدءاً من هذا النص الذي يشكل الحلقة الأولى، للتعرف إلى تجارب بعض الناشطات النسويات المصريات اللواتي ولجن الحراك في أعقاب الثورة، وعایشن فترة مفصلية في تاريخ مصر عموماً وتاريخ الحركة النسوية خصوصاً.

“لقد مكّنا الزخم الذي صاحب الثورة كنسويات من الاعتماد على آليات نضالية كثيرة، أولها كان الشوارع بعد تضعف قبضة الأمن عليها، فنظّمنا مسيرات ووقفات احتجاجية وعقدنا ورشاً للتوعية، وندوات تثقيفية في شتى أنحاء مصر. كما ساعدنا المجال العام المفتوح آنذ على التوثيق والبحث والنشر بفاعلية وكثافة عبر مختلف الوسائط من دون قيود. لكن الآن كل شيء تغير، فلم تعد معظم هذه الأدوات متاحة في ضوء انكماش المجال العام أو بالأحرى انغلاقه.”

بهذه الكلمات تعبّر الناشطة النسوية المصرية شيماء طنطاوي، عن رؤيتها لواقع الحركة النسوية خلال السنوات القليلة اللاحقة على ثورة العام 2011، وواقعها في الوقت الحالي في ظل تضيق الخناق على المجتمع المدني برمته.

شيماء طنطاوي واحدة من عشرات الفتيات اللواتي انخرطن في الحراك النسوي المصري، في أعقاب ثورة 25 من يناير، وذلك بعد أن عازمت على الاستقلال عن أسرتها والاستقرار في العاصمة القاهرة قادمةً من المنيا، مدينتها الأصلية في صعيد مصر.

قرّرت طنطاوي أن تكون جزءاً من الحراك مؤسسياً عبر العمل في منظمات مثل نظرة للدراسات النسوية، ومنظمة قضايا المرأة المصرية (CEWLA)، وتطوعياً من خلال مجموعات ومبادرات نسوية، مثل مجموعة

براح أمن التي شاركت في تأسيسها، بهدف مناهضة العنف ضد النساء في المجال الخاص، من خلال توثيق حوادث العنف المنزلي والضغط من أجل إصدار قانون يجرّمها.

تؤكد طنطاوي أن المتاح الآن أمام الحركة النسوية في مصر، هو الضغط والمناصرة عبر الفضاء الإلكتروني وبالتحديد مواقع التواصل الاجتماعي، ورغم أن هذه الآلية تحقق بعض النتائج الإيجابية، على مستوى حشد التأييد لقضية ما، أو فضح معتدين جنسيين، أو سحب/تعديل/إصدار تشريعات، فإنها تظل محدودة التأثير على حد قولها، وتُرَجَّع ذلك إلى أن الحملات الإلكترونية مثلما تنتشر سريعاً تحسر حثيثاً.

انحصار النشاط النسوي في ساحات الفضاء الإلكتروني الذي تشير إليه طنطاوي، هو أحد انعكاسات الاستهداف المتصاعد من جانب السلطات لمنظمات المجتمع المدني والعاملات والعاملين فيها، والمطاردة المستمرة للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، منذ العام 2016 بعد إعادة فتح ملف القضية 173 لسنة 2011، المعروفة باسم «قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني»، والتي تتهم لانحيازها عشرات المنظمات بتلقي تمويلات أجنبية بالمخالفة للقانون، والتهرب من أداء الضرائب المستحقة، والعمل بدون الحصول على التراخيص المطلوبة. وفي إطار هذه القضية، صدرت قرارات قضائية – لا تزال سارية – بالتحفظ على أموال العديد من هذه المنظمات، وبنوع عاملات وعاملين بها من السفر خارج البلاد.

دفع هذا المناخ بالكثير من المجموعات النسوية التي تشكلت بعد الثورة إلى تجميد نشاطها، وانتهى الأمر بالعديد من مؤسسات ومؤسسات هذه المجموعات إلى السفر خارج البلاد.

توقن طنطاوي أن خروج هذه المجموعات من المشهد أضرّ كثيرًا بالحراك النسوي، وقاص من قدرته على التأثير، ونزع عنه أحد أهم ملامحه بعد الثورة وهي التحرر من المركزية المرتبطة بالقاهرة التي يتركز فيها النشاط والعمل ويتوجه إليها جل الاهتمام، وتوضّح طنطاوي أن «المجموعات النسوية التي تأسست بعد الثورة في مدن وقرى بعيدة عن القاهرة، لم تستطع الصمود أمام التضييق والتقييد وعودة القبضة الأمنية، فكانت أول من أوقف نشاطه خوفاً من عواقب التحرك على الأرض، وبانهيار هذه المجموعات عاد الحراك بشكل ملحوظ إلى المركزية.»

انضمت شيماء طنطاوي إلى فريق عمل مؤسسة نظرة للدراسات النسوية في العام 2013، وهي واحدة من المنظمات المدرجة على قائمة المنظمات المتهمة في «قضية التمويل الأجنبي»، وقد عاصرت طنطاوي صدور القرار القضائي بضم المؤسسة إلى القضية، مما ترتب عليه حظر سفر مديرة المؤسسة مزن حسن ومنعها من التصرف في أموالها، بالإضافة إلى التحفظ على أموال المؤسسة.

تستعيد طنطاوي هذه الفترة وتبعتها «لقد كانت لحظة شديدة الصعوبة؛ لم أفهم السبب وراء اتخاذ قرار كهذا، فقد كنت على قناعة بأننا في هذه المؤسسة نعمل لصالح البلد والنساء المصريات، ونعمل بصدق في سبيل تحقيق العدالة، وقد أدركت بالتأكيد خطورة الموقف، إلا أنني اخترت أن أواصل عملي بالمؤسسة. لقد تشكلت وعيي في هذا المكان، وعرفت فيه وبسببه من أنا وماذا أريد، لذا لم أفكر في التخلي عنه، بل كنت أريد أن أفعل ما بوسعي لمتابعة نشاطه، حتى لو بأقل القليل.»

ظلت طنطاوي تعمل بالمؤسسة لعدة سنوات بعد ذلك، ثم انتقلت مؤخرًا إلى مؤسسة قضايا المرأة المصرية (CEWLA) وهي أيضًا مدرجة على قائمة المنظمات المتهمة في قضية التمويل الأجنبي، وصدر قرار قضائي بحقها في العام 2016، بالتحفظ على أموالها ومنع مديرتها المحامية عزة سليمان من التصرف في أموالها ومن السفر خارج البلاد.

“أعتقد أن الأبوية المستترة التي هيمنت على الحركة النسوية المصرية طويلاً تتراجع بصورة لافتة، لأننا ناضلنا من أجل ذلك، أقصد النسويات اللواتي تشكلن وعيهن بالتزامن مع الثورة”

في الوقت ذاته، تضطلع طنطاوي بإدارة مجموعة برامج أمن النسوية، التي تسعى جاهدة إلى إبقائها حية رغم تساقط المجموعات والمبادرات المستقلة في مصر يوماً بعد الآخر.

“أعلم أن المخاطر جسام وتحقق بنا من كل جانب، لكنني لا أريد الخروج من دائرة النشاط النسوي، والسبب هو إيماني العميق بقيمتي النسوية والعدالة، ورغبتني في نشر الوعي بين النساء بحقوقهن والمساهمة في الحد من العنف ضدهن. أدرك أن هذه الاختيارات الصعبة سادفَعُ ثمنها، ولكن أعتقد أن اختياري لأن أكون جزءاً من المجتمع المدني، أقل صعوبة وثمناً من اختيارات أخرى في حياتي صعوبتها أكبر وكلفتها أعلى، وما يجعلها كذلك هو كوني امرأة تعيش في مصر.”

ولكن، على رغم التضيق الذي تكابده الحركة النسوية المصرية، ترى طنطاوي أن ثمة تغيرات فرضت نفسها على الحركة بفضل الثورة، وظل أثرها باقياً فأسفر عن تقدم وتطور كبيرين، إن لم يكن نقلة في الحراك، ولعل أبرزها الخطاب النسوي الذي بات ينطلق من رؤية تقاطعية، بعد سنوات طويلة من تبني أغلب الدوائر النسوية إما للفلسفة اليسارية وإما للفلسفة الليبرالية، وتعزي طنطاوي هذا التغيير إلى كون أغلب المدافعات النسويات اللاتي اندمج في الحركة بعد ثورة العام 2011، وهي منهن، لم ينشأن في العاصمة القاهرة، أو في بيئة متحررة، ولا ينتمين إلى أسر تقدمية كما هو حال الأجيال السابقة من النسويات المصريات، وإنما نشأن في مدن أو قرى مهمشة، بين أسر محافظة ومتحفظة، تنتمي إلى الطبقات العاملة، وتقول “عندما اندلعت الثورة، وخرجنا إلى

الشوارع نتطلع إلى الحرية والخلاص من العنف الكامن في البيوت، اكتشفنا أن العنف موجود أيضاً في الشوارع، خاصة حينما وجدنا أنفسنا هدفاً للإرهاب الجنسي في الميادين خلال الاحتجاجات، مما جعلنا ندرك أن الشخصي سياسي، وأن التسلط والعنف في المجال الخاص وثيق الصلة ولصيق الارتباط بالتمييز والعنف في المجال العام، وقد ألقى ذلك بظلاله على خطاب الحركة، فبدأ شاملاً وجامعاً، وبالقطع أكثر جرأة من أي وقت سابق.”

بالإضافة إلى ذلك، ترى طنطاوي أن الحركة النسوية المصرية حققت انتصاراً عظيماً بكل ما تحمله الكلمة من معنى رغم قتامة الوضع الذي تعيشه، يتمثل في كسر النساء لحاجز الصمت بجسارة وجرأة غير مسبوقه، فيما يخص كشف جرائم العنف الجنسي في المجالين الخاص والعام وفضح مرتكبيها، مما ترتب عليه نجاح مبهر في رفع سقف النقاش حول ماهية العنف الجنسي ومفاهيمه، ذلك بالتوازي مع خلقهن لدوائر تضامن نسوي واسعة وصلبة، تتجاوز الحواجز المادية المفروضة عليهن في مصر.

بدأت انتفاضة نسوية واسعة ضد العنف الجنسي في مصر، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في تموز/يوليو من العام 2020، بعد أن نشرت ناجيات شهادات شخصية عن اعتداءات جنسية (اغتصاب- شروع في اغتصاب - ابتزاز جنسي - تحرش جنسي)، ارتكبتها بحقهن طالب سابق بالجامعة الأمريكية في القاهرة. وقد أعادت قصص الناجيات إلى أذهان كثير من النساء تفاصيل اعتداءات مماثلة تعرضن لها خلال مرحلة ما في حياتهن، واضطرن عند وقوعها إلى الصمت خشية الانتقام والوصم الاجتماعي. هؤلاء قررن في ذلك الوقت أن ينطلقن في سرد حكاياتهن والبوح بقصص الألم عبر وسوم مثل: #افضحوا_المتحرشين و#بداية_ثورة_نسوية و#نصدق_الناجيات و#أول_مرة_تحرش_كان_عمري و#اغتصاب_جريمة.

حطّم السيل الجارف من الشهادات المتدافعة العديد من المحظورات، وفضح عشرات الشخصيات العامة في

مختلف المجالات، وحتى يومنا هذا لم يخمد الحراك، فقد صارت شهادات النساء عن العنف الجنسي كأموج البحار التي يندفع بعضها قويا عاتياً محملاً بغضب عارم، فيغرق معتدين ظنوا أن جرائمهم ستظل قيد الكتمان، ويأتي البعض الآخر أقل طاقة فلا يحدث بالقطع الأثر السابق، إلا أن هذا الحراك الذي أطلقت عليه قراءات غربية اسم **Metoo# المصرية**، هو بلا شك امتداد لما بدأ قبل عشر سنوات، حينما أقدمت فتيات ونساء على التصدي للإرهاب الجنسي الذي يستهدفهن في الميادين، متحديات تجاهل السلطة وهجوم المجتمع عليهن.

في سياق التبعات الإيجابية أيضاً، تلفت الناشطة النسوية شيماء طنطاوي نظرنا إلى تغيير آخر عرفته الحركة النسوية المصرية، وتعتقد شخصياً أن ثورة الـ25 من يناير هي المحفز والمحرك الأساسي لحدوثه، وهو تراجع الأبوية المستترة داخل دوائرها، وتستطرد "لقد عايشنا معارك داخلية في سبيل التحرر من الأبوية المتوارية، التي خلقتها إشكاليات المأسسة والتنظيم التي ارتكزت عليها الحركة النسوية المصرية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى العام 2011، إلى جانب رغبة الأجيال السابقة في توجيه دفة الحراك، ولكن حالة التمرد والغضب الجامح التي خيمت على المجال العام برمته وقتذاك، أدت إلى صدامات بين الجيل الذي ما لبث أن التحق بالحركة والأجيال السابقة."

تختم طنطاوي حديثها قائلة، "أعتقد أن الأبوية المستترة التي هيمنت على الحركة النسوية المصرية طويلاً تتراجع بصورة لافتة، لأننا ناضلنا من أجل ذلك، أقصد النسويات اللواتي تشكلن وعيهن بالتزامن مع الثورة وبعدها. نحن جيل جابه الموت، ويتعايش مع الاستهداف المستمر، فليس هناك ما نخشاه، ولذلك سنظل أصواتنا عالية وعقولنا حرة، وسنحارب الأبوية في شتى تمثلاتها."

كيف غيرت سنوات ما بعد الثورة النشاط النسوي في مصر؟



*مي الصباغ
25 يناير 2020

"مفيش ظلم تاني.. مفيش كسرة نفس تاني.. مفيش خوف تاني.. مصر حرة النهارده"، صوت أنثوي شاب يعود للمدونة والصحفية نواردة نجم، يذف انتصار الثورة عقب قرار تنحي مبارك، عبر شاشات التلفزيون في مداخلة هاتفية، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بلحظات النصر، وكما عبرت عنها امرأة، كان لابد أن تشهد الثورة انفراجة ضخمة لصالح النساء والحركة النسوية المصرية، والتي ظهرت في طرح العديد من القضايا بشكل أكثر جرأة وأكثر تنوعاً، كما اجتاحت الصفحات النسوية مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك تم تدشين عدد من المبادرات النسوية، كان أبرزها عودة "الاتحاد النسائي المصري"، وغيرها.

في ذكرى ثورة الشعب المصري في 25 يناير، يتجدد التساؤل دائماً حول ما أحدثته تلك السنوات على مشهد الحراك النسوي في مصر، خاصة بعد مرور تغييرات كبيرة سياسياً منذ عام 2011.

"يناير ناصرت النسوية"

تشير نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، في بداية حديثها إلى أن ثورة يناير نجحت في تقوية النساء، ولكن كذلك قبل يناير، كانت منظمات حقوق المرأة قوية بالفعل، وصوتها كان مسموعاً.

وتستشهد أبو القمصان بقضية التحرش، تقول لرصيف22: "قدمنا عنها دراسة ضخمة ضمت 3 آلاف امرأة مصرية بعنوان "التحرش سرطان اجتماعي"، وفي عام 2008 قدمنا دراسة أخرى اسمها "غيوم في سماء مصر"، نقلتها ونشرتها عدة قنوات ومواقع عالمية أجنبية، وقد نجحت في لفت الانتباه العالمي لأزمة التحرش في مصر، والجيد في الأمر أنه عندما نفتح ملفاً شائكاً مثل التحرش، بدراسات علمية يصبح لدينا دليل وليس مجرد انطباعات شخصية".

وتضيف أبو القمصان: "كان هناك عدد مهم من القوانين والقضايا التي حُسمت قبل الثورة، منها حق الأم في نقل الجنسية للأطفال، وقضايا الأحوال الشخصية، كالخلع".

أما بعد ثورة يناير، فبات هناك زخم أكبر لقضايا المرأة، تقول أبو القمصان، واتسعت دائرة الاهتمام بها، خاصة مع صعود التيارات الإسلامية، والتي استفزت العديد من النساء للاهتمام بقضايا وحقوق المرأة، حيث وجدن أنفسهن في موقف الدفاع، خاصة بعد تداول حديث عن أمور مثل إلغاء تجريم الختان، تغيير سن الزواج، إلغاء الخلع وغيرها، الأمر الذي أشعرهن أنهن في مواجهة تهديدات مباشرة.

تتذكر أبو القمصان واقعة حملت مؤشرا كبيرا على تفاعل المجتمع المصري مع القضايا النسوية، تقول لرصيف22: "يمكن أن نتذكر أنه في أحد المرات حاول السلفيون أن يهاجموا بعض مراكز التجميل في البحيرة، فقامت النساء بطردهم، وهاجمتهم بالأحذية، وكان هذا مثالا واضحا جداً على الوضع وقتها".

المشهد الخاص بالدفاع عن حقوق المرأة تغير بعد ثورة يناير، توضح رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، توضح: "بعد يناير مررنا بعدة مراحل، كان أهمها حشد القوى النسوية للدفاع عما هو قائم بالفعل، وهو ما كان مستفزاً جداً، لأنه بدل الصراع على المزيد من المكتسبات أو محاولات انتزاع المزيد من الحقوق، أصبحنا مطالبين بالدفاع عما هو قائم بالفعل، وهناك مواجهة مع بعض القوى الرجعية التي تتربص به، ثم جاءت مرحلة صياغة الدستور الحالي في 2014، فكانت مرحلة مهمة جداً، وتم التنسيق بشكل موسع بين المؤسسات والقوى النسوية، كما تم تنظيم وقفات نسائية أمام مجلس الشورى، لكن بعد 2014 حدثت حالة من الانكماش".

عام الانكماش

تغير المشهد مرة أخرى، بحسب نهاد أبو القمصان، في عام 2014، بعد الهجوم الذي طال منظمات المجتمع المدني، وتبادل الاتهامات العمالة والخيانة.

تقول أبو القمصان: "جاءت حالة الانكماش تلك بعد عدة ضربات موجعة لمنظمات المجتمع المدني، وصياغة قانون تنظيم الجمعيات الأهلية، وتبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة للعاملين في تلك المنظمات، فتم ضرب عمل الجمعيات الأهلية، وحصرها في مجال الإغاثة، مثل توزيع البطاطين أو بقايا الطعام أو كرتونة رمضان وغيرها، بدلاً من العمل التوعوي والحقوقى".

"راحت الأعوام الذهبية"

أما الناشطة النسوية، هالة مصطفى، فتشير إلى "نجاح باهر" و"حرية كبيرة" في الطرح النسوي بعد ثورة يناير، خاصة في البدايات، تقول لرصيف22: "كانت هناك قضايا مهمشة دخلت بؤرة الاهتمام، منها التحرش والعلاقات الزوجية وغيرها، وكانت هناك فترة ذهبية هي بين 2011 إلى 2014 وبدايات 2015 أيضاً، ولكن كل ما تم اكتسابه من قبل تم اغتصابه فيما بعد، بل وتفريغ كافة القضايا، سواء من خلال قوانين لا تطبق، أو تسطيح المناقشات حول بعض الأزمات، وحتى الخطاب الإعلامي الذي أصبح يعمل على تسفيه قضايا النساء، وتبني وجهة نظر المجتمع والدولة الرجعي، بعدما كان يعمل على تغيير المفاهيم إلى جانب التيار النسوي".

وتتابع مصطفى لرصيف22: "حتى مدن الصعيد التي كانت مُهمَّشة على صعيد العديد من القضايا، ورغم أن عدداً كبيراً من المؤسسات كانت مهتمة بالصعيد ونظمت فيها العديد من المبادرات والفعاليات، إلا أن الثورة أثرت في أنها وسعت دائرة الاهتمام بقضايا أكثر جرأة وأكثر تنوعاً، وكانت السبب في انضمام مئات وآلاف النشاط لتلك المؤسسات".

وتلقت مصطفى النظر إلى تضافر عدة عوامل أثرت مجتمعة لصالح النشاط النسوي في مصر، تقول: "تزامن الثورة مع التقدم التكنولوجي ودخول الإنترنت لكافة المنازل، وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، كل تلك

العوامل صبّت في مصلحة التيار النسوي، ولكن كما شهد انتصارات وعلو سقف الطموحات، يشهد حالياً هزيمة تتضح معالمها في النقاشات المطروحة حول تغيير القوانين المنحازة للمرأة، فالوضع الحالي هو أشبه بمحاولة التمسك بمربع الصفر الذي انطلقنا منه قبل الثورة، وهو محاولة الحفاظ على قوانين صدرت في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة".

تتابع مصطفى لرصيف22: "إن الحضور المكثف للنساء في موجات ثورة يناير، يمكن القول بأنه فتح المجال للتيار النسوي لفرض أجندته وازدهاره، بل وكان دافعاً رئيسياً للحديث عن قضايا المرأة، وكذلك كان هو نفسه السبب في الانقراض عليه في مراحل الانكسار".

وتشدد مصطفى أن خروج النساء للاحتجاج، هو نفسه السبب الرئيسي الذي حفز السلطة الدينية الرجعية في 2012-2013، على معاقبة النساء من خلال وسائل عدة، كان أهمها التحرش الممنهج الذي تعرضت له المحتجات، كمحاولة لتخويفهن وإرهابهن للتراجع أمام السلطة الدينية، ثم استمرت الأوضاع هادئة نسبياً، حتى أخذت السلطة الحالية منهجاً جديداً، وهو "تشميل النساء في الاعتقالات العشوائية في الحملة التي شنتها الأجهزة الأمنية في سبتمبر الماضي، والتي طالعت عدداً ليس بقليل من النساء".

أما أبو القمصان فأنهى حديثها عن مكتسب، لا يزال مستمراً حتى بعد مرور سنوات على الثورة، قائلة: "يبقى أهم مكتسبات يناير هو انضمام جيل جديد من النشطاء، مهتم بالجانب التوعوي والسياسي لقضايا المرأة، بل إن هناك نضجاً ملحوظاً، وتراكمات نتجت عن التجارب السينة والحرب التي تعرضت لها الجمعيات الأهلية، الأمر الذي يصب في استمرارية العمل حتى وإن كان محفوفاً بالمخاطر".

مؤسسة جنوية حرة

بين "العام الأسوأ على النساء" و"ثورة فضح المتحرشين"... كيف مرّ 2020 على المصريات؟



*إيناس كمال
30 ديسمبر 2020

"من امتي البنطلون غلب الفستان؟!"، بغض النظر عن تنميط مفهوم المرأة بالفستان والرجل بالبنطلون، لكن تلك المقولة التي كانت المحور الرئيسي لفيلم "بيت الطاعة" للراحلين يوسف وهبي وهدي سلطان، لخصت كما لخص الفيلم سر الخلاف الكبير بين الجنسين رغم أنه من إنتاج عام 1954 أي قبل المد الوهابي لمصر والدول العربية.

كان التنافر بين السلطة الذكورية ممثلة في يوسف وهبي والسلطة الأنثوية ممثلة في هدي سلطان، يمثل الفكر الطبقي والخلاف الأيديولوجي بين الجنسين ومفهوم كل منهم عن الزواج والعلاقات والحرية وغيرها، أما الآن وبعد أكثر من نصف قرن، فقد بات الخلاف يأخذ منحى آخر، وبُعداً جديداً تكون التكنولوجيا أحد أركانه.

مي تو MeToo المصرية

يقولون هناك موجة نسوية رابعة ظهرت بعد ثورة يناير عام 2011 في مصر، بحسب دراسة بحثية بعنوان "الخاص يخترق العام"، لمركز قضايا المرأة المصرية، وهي إحدى الدراسات القليلة التي فندت الحركة النسوية في موجتها الرابعة خلال عام 2020 وهو عام استثنائي خاصة مع تفشي وباء كورونا المستجد.

وبنظرة تلخيصية يمكن أن نطلق على عام 2020 اسم "عام كشف الاعتداءات الجنسية"، نظراً لثورة المصريات المستمرة بنشر شهادات عن كل أشكال الاعتداءات الجنسية، من تحرشات جماعية واغتصاب وقتل واستغلال وتلاعب جنسي.

خلال عام 2020 اشتبكت الحركة النسوية المصرية مع الموجة العالمية لحملة "مي تو MeToo" التي بدأت عام 2017 وعزت خلالها الكثير من المشاهير ورجال الفن والسياسة والإعلام ورجال الأعمال من المتحرشين والمغتصبين، وبعضهم أحيل إلى التحقيق، لتؤكد أن لا مثالية لدى النخبة مثل ما تفعله مبادرات ومجموعات نسائية مجهولة، منها مدونة "دفتر حكايات" و"Assault police" اللتان خلقتا حالة جديدة

من الوعي بأشكال التلاعب والاستغلال الجنسي والانتهازية والعنف مما خلق حالة تضامن أكثر مع النساء من خلال نشر الشهادات وقصص العنف الجنسي.

وهو ما أكدته الباحثة وعضو مؤسسة المرأة الجديدة، نيفين عبيد، لرصيف22 بالقول إن قصص النخبة في "دفتر حكايات" كشفت أن ضرورة اتساق أقوال النخبة مع أفعالها أمر غير صحيح، قد يكون لدى المفكر أو الناشط طرح ما اقتصادي أو سياسي لكن هذا ليس معناه أن يكون منضبطاً أخلاقياً، مضيئة: "ليس معنى أن شخص حقوقي لا يوجد لديه سقطات وأخطاء لها علاقة بالنساء".

لكن وُجّهت حملات ضد المدونتين المذكورتين للتشكيك بمصداقيتهما، منها أن أحد المتهمين بالاغتصاب والذين أدانتهم "دفتر حكايات" وهو صحفي استقصائي مصري فبرك شهادات ضده ونشرها بالمدونة ليثبت للجميع أن المدونة قد تخطئ في اتهام شخص برئ، وهو ما أشارت إليه عبيد بالنفي، قائلة "ليس علينا أن نتشكك في هذه الشهادات أو نسأل عن مدى دقتها، الفكرة ليست في تصديق الناجيات، فحوادث العنف الجنسي قديمة تم تأريخها بالأدب النسوي مثل فيلم 'الباب المفتوح' وأسفة أرفض الطلاق' وليست أمراً حديثاً، لكن الفكرة أنه حينما نطالب بضرورة وجود حلول لإنهاء تكرار الحالات، نجد مقاومة تقوم على إثبات الواقعة وهو صعب، فالقانون لا يعرف القران المعنوية كالتلاعب والاستغلال الجنسي وإنما يعرف القران المادية".

كما تنفي عبيد ما طال المدونات من هجوم، من قبيل أنها ستفتح عقول البنات على العلاقات الجنسية، وتضيف: " بالعكس، هي سترعبهن وستجعلهن يفكرن مرات عديدة قبل الدخول في علاقة مع شخص من النخبة أو أي شخص يفعل مثلما يفعل أبطال تلك الشهادات، وستدفع الفتيات إلى إقامة علاقات صحية".

الموجة الجديدة من الحراك النسوي تقوده مجموعات فردية، هذا الأمر لا يزعج عضو مؤسسة المرأة الجديدة، فهي ترى أن المؤسسات المدنية في مصر تواجه مشكلات في التضييق على عملها، وتخضع لإطار كبير هو المجتمع والدولة، لكن هذه المؤسسات تتبنى هي الأخرى قضايا رأي عام مثلما تبنت مؤسسها حملة ضد إجبار الفتيات على الحجاب بالمدارس.

قضية بسام زكي والفيرمونت

هذه المدونات كوجه جديد للموجة الرابعة للنسوية المصرية، كان لها الفضل في التأثير بالرأي العام المصري وتحرك هيئات سياسية كبرى، كما حدث في قضية المتهم بالتحرش والاغتصاب بـ100 فتاة "أحمد بسام زكي" وقضية الاغتصاب الجماعي بفندق الفيرمونت وهما القضيتان اللتان كشفتهما مدونة "Assault Police" التي ترشحت مؤسسها لقائمة بي بي سي لأكثر شخصيات عربية مؤثرة في عام 2020. فكان هناك تحرك فوري وملحوظ من المجلس القومي للمرأة والناناب العام لتشجيع الناجيات على تقديم بلاغات وحمايتهن وتقديم الدعم النفسي والقانوني لهن، كما كانت قضية "زكي" أحد الأسباب التي دفعت البرلمان المصري للموافقة على قانون "حماية سرية بيانات المجنى عليهم"، في آب/أغسطس الماضي.

عزة سليمان، مدير مؤسسة قضايا المرأة المصرية ورئيس المجموعة القانونية لدعم ضحايا أحمد بسام زكي، قالت لرصيف22 إنهم قابلوا عدة تحديات خلال عملهن على هذه القضية، أبرزها أن الناجيات كن قاصرات (أقل من 21 عاماً) ووفقاً للقانون لم يكن لديهن القدرة لعمل توكيلات لمحامين، تضيف سليمان: "هذا تناقض قانوني. فتاة الـ18 تستطيع الزواج، لكنها لا تستطيع توكيل محام في القضايا القانونية".

دعم أهالي الناجيات من اعتداءات بسام زكي كان فارقاً، تؤكد سليمان قائلة: "كان هناك تخبط وخوف وقلق، لكن الفتيات اللاتي حصلن على دعم الأهل كان الأمر فارقاً بشكل إيجابي معهن"، تضيف: "كان المحامون

ممنوعين من حضور الجلسات، لكن حوارهم مع النائب العام جعلهم يحضرونها، خاصة أن المجلس القومي للمرأة لم يكن لديه مشكلة في حضور المحامين".

إحدى الإشكاليات الأخرى -حسب سليمان- لقضية بسام زكي هي أنه، وفقاً للقانون، لا تزال هناك تعريفات قديمة للاغتصاب، فإذا هناك اغتصاب شرعي يتم التعامل معه كهتك عرض وليس اغتصاباً لتؤكد على قصور في التشريعات والتعريفات الخاصة بالاعتداءات الجنسية، كما أن قضيتي بسام زكي والفيرمونت اللتين اشتبكت بهما المؤسسة هما بمثابة موجة جديدة من "مي تو" فتحت الباب لحوارات ثقافية واجتماعية". فبعض الفتيات يتحدثن على انستغرام بشكل كبير عن الاعتداءات الجنسية وتشتبكن مع الخطابات الدينية المحافظة ويطالبن بتغيير القوانين.

ما شهده هذا العام من نشاط للحركة النسوية المصرية هو امتداد لحملة بدأت العام الماضي لفتح حوار مجتمعي، تقول مديرة مؤسسة قضايا المرأة المصرية، مضية: "العام الماضي حصل انقسام في الحركة النسائية وحوار كبير بين مؤيد ومعارض لقضايا تحرش واغتصاب حول كيفية تناولها، وكان تكلمته في 2020. وهناك أيضاً سلبيات عدة، أبرزها أن الدولة لم تأخذ معاناة النساء بشكل جاد لترجمها إلى أجندة نسائية تحتاج قانوناً لمناهضة العنف، حتى أن المجلس القومي للمرأة لم يشتبكن مع السياسات التي هو منوط بالعمل عليها وإنما تعامل كما لو كان مؤسسة أهلية تقدم دعماً قانونياً فقط وكان تدخله أحياناً في بعض القضايا الكبرى مثل قضية الفيرمونت مخزياً".

اعتداءات جماعية وفتيات التيك توك

مشهد أن تتجمع مجموعة من الرجال عشرات أو مئات حول فتاة، كان بطلاً لأخبار رئيسية هذا العام، فبعد دقائق قليلة من بداية العام فوجئنا بفتاة من مدينة المنصورة تتحلق حولها مجموعة من الشباب فيهتكون ملابسها وجسدها بحجة أن ملابسها مثيرة وفاضحة حتى الذين حموها من الرجال تعرضوا لضرب وتهديدات.

وليس ببعيد عن المنصورة، ففي المحافظة ذاتها مدينة ميت غمر في كانون الأول/ ديسمبر 2020 تعرضت فتاة أيضاً للأمر ذاته مع فارق أن محامي المتحرشين الذين تم القبض عليهم شن هو وأهالي المتهمين حملة ضد الفتاة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مستخدمين صورها العامة والخاصة للتشهير بها وإظهار الأمر أنه بلاغ كيدي من الفتاة كأنها تريد إيذاءهم، كما تعرضت لتهديدات بالقتل والحرق وتشويه وجهها بسبب استمرارها في الإجراءات القضائية.

هذان الحادثان تصدرا مواقع التواصل الاجتماعي وأطلق كل من المؤيدين والمعارضين هاشتاغات تعبر عن آرائهم تجاه القضيتين بالتأييد أو المعارضة مثل هاشتاغ "#أدعم بسنت" وهي ضحية ميت غمر.

وفي نيسان/ أبريل 2020، ظهرت حملات للقبض على فتيات عُرفن إعلامياً بـ"فتيات التيك توك" لأنهن ينشرن مقاطع فيديو وصوراً اعتبرها القانون "خدشاً للحياء العام" وبحسب "غوغل" كانت حنين حسام أكثر شخصية بحث عنها المصريون عام 2020 وهي شابة عشرينية كانت تنشر فيديوهاتها على "تيك توك" ووجهت إليها تهمة "بالتعدي على قيم الأسرة المصرية" وأطلق معارضون لحبسها هاشتاغ "#بعد إذن الأسرة المصرية" دعماً لها ولمنة عبد العزيز وغيرهما من الفتيات ووقع أكثر من 250 ألف شخص للمطالبة بالإفراج عنهما.

الباحثة والصحافية إسراء صالح ترى أن هذا العام هو الأسوأ على النساء، فدوماً تتعرض النساء لأكبر نصيب من مساوئ كل حادث، لكن هذا العام كان استثنائياً بسبب وباء كورونا، وتضيف: "تعرضت النساء لحوادث

عنف إضافة إلى عمل معظمهن بالقطاع الطبي". ومن خلال عملها مع مؤسسة نظرة للدراسات النسوية شاركت بإعداد تقارير حقوقية عن أوضاع النساء.

كما شاركت صالح وفقاً لتصريحها لرصيف22 في إعداد تقارير صحافية عن كورونا والنساء اللاتي تعرضت للفصل التعسفي وكيف أثرت على وضع اللاجئات والاستغلال الجنسي الذي تعرضت له الفتيات وبسبب الحملة التي طالت ناجيات من حوادث اعتداء جنسي أطلقت صالح صفحة "[وقتها سكت عشان](#)"، وأضافت: "كان هناك طول الوقت حينما نتحدث النساء عن تعرضهن لحوادث تحرش واغتصاب سؤال لماذا تحدثن بعد وقت طويل ولماذا صمتن؟ لذلك قررت إنشاء صفحة كمساحة بوح للنساء يتكلمن فيها عن وقائع العنف وللإجابة عن هذا السؤال ونجحت في نشر أكثر من 100 شهادة".

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

"باسم الفضيلة" ... حملة اعتقالات جديدة لفتيات "تيك توك" في مصر



*رصيف22

1 يوليو 2020

في إطار حملتها المستمرة على مواقع التواصل الاجتماعية، لا سيما تطبيق تيك توك، قبضت السلطات المصرية على فتاتين جديدتين خلال الساعات الماضية بذريعة "حماية القيم المجتمعية والآداب العامة" التي لوحقت بها مودة الأدهم وحنين حسام وأخريات.

ونقلت مواقع مصرية عن محامٍ، يُدعى أشرف فرحات، أن السلطات الأمنية أُلقت القبض على "فتاة تيك توك" منار سامى (30 عاماً)، مساء 30 حزيران/ يونيو، على خلفية بلاغ مقدم منه إلى النائب العام يتهمها فيه ببث "محتوى يشكل جريمة" عبر حساباتها.

وزعم المحامي أن الفتاة تركت سيارتها في أحد أماكن الانتظار وانصرفت مع شاب مدة ثلاث ساعات. وأضاف: "انتظرتها مباحث الآداب في المكان. وفور عودتها أُلقت القبض عليها وبرفقتها الشاب"، مبرراً أنها أصيبت بانهايار وقتذاك.

واتهم المحامي الشابة بالسير "على خطى حنين حسام ومودة الأدهم (كلتاهما قيد الاحتجاز) وغيرهما من فتيات التيك توك اللواتي دخلن إلى عالم الفيديوهات المخلة بالآداب لجذب الانتباه".

وتابع أن سامي "ظهرت لتثير الغرائز والجدل من جديد بعد حبس اللواتي سبقنهن في هذا النوع من الفيديوهات"، و"اعتادت بث صور وفيديوهات قصيرة على انستغرام وتيك توك لإثارة الغرائز بقصد جذب المشاهدين وجمع المال ضاربة بالعادات والتقاليد للمجتمع عرض الحائط".

وبالتزامن، قبضت الأجهزة الأمنية على منة الله عماد، الشهيرة بريناد عماد، صانعة المحتوى على تيك توك، وأُتهمت بـ"إنشاء صفحة بقصد ارتكاب جريمة معاقب عليها والإعلان عن النفس لممارسة البغاء وتحريض الغير على ارتكاب مثل تلك الوقائع، خلافاً للمبادئ والقيم".

تشهير وتحريض

اللافت أن وسائل إعلام محلية **أبرزت** أن عماد شعرت بالخوف عقب القبض على عدد من "فتيات التيك توك" مثل مودة الأدهم وحنين حسام، وبادرت بحذف الصور ومقاطع الفيديو التي قد تؤدي بها إلى المصير نفسه.

وأضافت: "نظراً لانتشار الأفلام والفيديوهات والصور على المواقع وتداولها تم إصدار إذن من النيابة العامة بضبطها".

وتبارت هذه المواقع الموالية للسلطة في وصف "الخطة الأمنية المحكمة" و"إعداد الكمان" للإيقاع بالفتاتين، منار وريناد. بل تمادت في التشهير بهما والتحريض عليهما بالقول إنهما كانتا توديان "حركات راقصة مثيرة" وترتديان "ملابس تبرز مفاتنهما" وصورتا نفسيهما بـ"شكل خادش للحياء، ونشرتا الصور على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف استقطاب الشباب لممارسة الرذيلة مقابل مبالغ مالية".

وقررت النيابة العامة حبس عماد أربعة أيام على ذمة التحقيق بتهمة "تقديم فيديوهات خادشة للحياء، تندرج تحت إذاعة مواد إباحية عبر موقع التواصل الاجتماعي تيك توك".

عودة إلى العصور الوسطى؟

وعلى الرغم من أن العديد من المصريين يدعمون الحملة ضد "فتيات التيك توك" تحت شعار "حماية الفضيلة والقيم المجتمعية"، فإن فريقاً ليس بالقليل منهم أعرب عن خشيته من استفحال مصادرة الحريات والعودة إلى العصور الوسطى، في إشارة إلى الرجعية والتخلف.

وعبر حسابه على فيسبوك، تساءل الصحفي المصري أحمد أبو القاسم: "هو كل يوم أخبار عن القبض على بنات صغيرة وتدمير سمعتهم علشان بيعملوا فيديوهات على تيك توك وغيره بسبب بلاغات من ناس فاضية؟".

وأضاف: "هما بيروحوا يخطبوا على بيوتكم عشان تشوفوهم؟ ولا حد يجبركم تتفرجوا عليهم؟ فين نقابة المحامين من كل محامي بيشفوف أقرب طريق للشهرة يبلغ عن الناس؟ فسق وفجور إيه لناس بتعمل فيديوهات علنية في تطبيق علني؟".

وبيّن أبو القاسم أن لكل شخص مطلق الحرية في رفض محتوى معين وتجنب متابعته، لافتاً إلى أن مفاهيم مثل "قيم المجتمع" و"القيم الأسرية" تختلف من شخص لآخر ولا ينبغي فرضها على الجميع.

وختم: "لا من حقتك تحبس ولا تصادر ولا تمنع. هو إحنا بنرجع للعصور الوسطى؟".

ورأي آخرون أن الحملة ضد المحتوى الذي تقدمه فتيات التيك توك يعكس التمييز ضد النساء في المجتمع المصري، لا سيما أن السلطات تتحرك بسرعة ضدهن في حين تتجاهل الشكاوى ضد صانعي محتوى رجال ينتهكون القانون، وأبرزهم عمرو راضي الذي ظهر قبل أسبوع معلناً احتكاره كميات كبيرة من العلاجات "غير المتوفرة في السوق". ووصفوا ذلك بـ"النفاق" و"الازدواجية".

تسريبات فايسبوك الأخيرة: ما الذي يجب أن نفعله؟



*علاء غزال

19 أبريل 2021

بداية شهر نيسان/أبريل الحالي، سُربت بيانات أكثر من 533 مليون حساب فيسبوك، وأصبحت متاحة للعلن، هي ليست المرة الأولى التي يوضع فيها فيسبوك في هذا الموقف، إذ لا ننسى حين تمت مساعلة مارك زوكربيرغ أمام الكونجرس الأمريكي لمدة خمس ساعات، على خلفية فضيحة كامبريدج أناليتيكا، وبالإمكان اختصار موقف فايسبوك بكلمات زوكربيرغ التالية:

"كان ذلك خطأ كبيراً... كان خطأ كبيراً وأنا آسف... لقد أسست فيسبوك وأديرها وأنا مسؤول عما يحصل هنا"، لكن الملفت في عملية التسريب العلني هذه (عدا عن الرقم الكبير! أكثر من نصف مليار) هو أن التسريب حصل بعد أكثر من 18 شهر من الحصول على هذه البيانات، الأمر الذي سنعود له لاحقاً في النهاية. بداية شهر نيسان/أبريل الحالي، سُربت بيانات أكثر من 533 مليون حساب فيسبوك، وأصبحت متاحة للعلن، وهي ليست المرة الأولى التي يوضع فيها فيسبوك في هذا الموقف

كيف تم الحصول على هذا الكم من البيانات؟

عام 2019، تم استغلال ثغرة في فيسبوك، ومن خلالها تم الحصول على هذه البيانات. لاحقاً، قام فيسبوك بسد الثغرة.

عدد الحسابات المسربة من فايسبوك حسب البلدان

ليبيا	الجزائر	مصر
4,204,514	11,505,898	44,823,547
كندا	الإمارات	الولايات المتحدة
3,494,385	6,978,927	32,315,282
فلسطين	سوريا	السعودية
3,367,576	6,939,528	28,804,686
الأردن	ألمانيا	فرنسا
3,105,988	6,054,423	19,848,559
لبنان	اليمن	تركيا
1,829,661	4,617,359	19,638,821
إيران	الكويت	العراق
301,723	4,468,134	17,116,398

رصيد

ما هي طبيعة البيانات التي تم تسريبها؟

لم تُسَرَّب كلمات سر الحسابات، لكن أصبح التالي متاحاً للعلن:

الاسم الكامل/ رقم الهاتف/ عنوان البريد الإلكتروني/ الحالة الاجتماعية/ الجنس/ العمل/ الدولة/ المدينة/ رقم الحساب/ رابط الحساب.

التسريب شمل 106 دولة حول العالم، أي ملايين الحسابات.

هل تسريب هذه البيانات يُعدّ أمراً خطيراً؟ أو هل يمكن أن يؤدي إلى تبعات سلبية أو سيئة؟ لسوء الحظ نعم

هل تسريب هذه البيانات يُعدّ أمراً خطيراً؟ أو هل يمكن أن يؤدي إلى تبعات سلبية أو سيئة؟

لسوء الحظ نعم!

عدا عن أن نشر مثل هذه البيانات الخاصة والشخصية بشكل علني انتهاك لخصوصية المستخدمين والمستخدمين، بالإمكان أيضاً استخدام هذه البيانات بعمليات تصيد واستهداف خطيرة، خاصة عند استخدامها في "عمليات الهندسة الاجتماعية" **"SOCIAL ENGINEERING"**، التي نقرأ في "سلامتك" أنها "في سياق أمن المعلومات والأمن الرقمي... فن استخدام الحنكة والحدّاقة من قبل المهاجم، لخداع الضحية بحيث تقوم بشكل إرادي وطوعي بكشف معلومات سرية، أو بإعطاء المهاجم الفرصة للوصول للمعلومات السرية. أو بحيث تقوم الضحية بالقيام بأمر لم تكن لتقوم به لولا الوقوع ضحية لخدعة المهاجم".

هل سيكون هناك تبعات على شركة فيسبوك بسبب هذا التسريب؟

نظرياً، هناك تبعات قانونية، خاصة مع وجود "النظام الأوروبي العام لحماية البيانات GDPR"، فقائمة التسريب تحتوي 24 من أصل 27 دولة يشملها قانون GDPR، من ناحية ثانية، لا نتوقع حدوث ردة فعل مساوية لتلك التي حصلت لفيسبوك على خلفية فضيحة "كامبريدج أناليتيكا" لأن الأخيرة كان لها تأثير مباشر على أحداث غيرت مصير دول بأكملها، كحالة استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit، بالإضافة إلى التلاعب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، وانتخابات الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكي عام 2014.

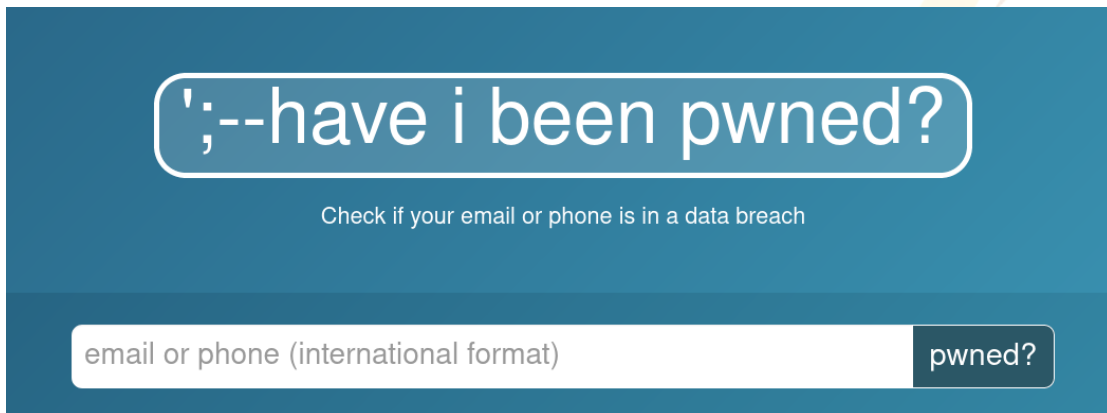
كيف يمكننا التحقق من وجود بياناتنا ضمن التسريب الذي حصل؟

قبل الحديث عن كيفية التحقق من وجود بياناتنا ضمن التسريبات الأخيرة لفيسبوك، نشير إلى أن هذا التسريب ليس الأول لفيسبوك، وبالتأكيد ليس الأول على مستوى تطبيقات ومواقع الإنترنت، فقد حصل عدد كبير جداً من حالات الاختراق وتم تسريب بيانات لمليارات الحسابات، منها التسريب الذي حصل لحسابات موقع "أدوبي-Adobe" عام 2013، إذ تم تسريب بيانات أكثر من 150 مليون حساب.

تضمنت (عنوان البريد الإلكتروني للحساب/ اسم الحساب/ كلمة السر) بناءً على هذا التسريب، قام "تروي هانت- Troy Hunt" وهو مطور ومستشار في أمن منصات الإنترنت، بإنشاء موقع "Have I Been Pwned" وجعله كمنصة أو قاعدة بيانات تضم بيانات مسربة تم نشرها على الإنترنت، إذ يحتوي الموقع حالياً بيانات أكثر من 500 موقع سُرِبَت بياناته، بالإضافة إلى أكثر من 11 مليار حساب تعرضت لبياناتها للتسريب

للتحقق من تسريب بياناتنا؟ Have I Been Pwned كيف يمكننا استخدام

من خلال الصفحة الرئيسية للموقع المذكور أدناه، نقوم بإدخال عنوان البريد الإلكتروني الخاص بنا أو رقم الهاتف "بالصيغة الدولية"، ثم الضغط على زر "pwned"



ستظهر لنا واحدة من النتائج التالية:

"Good news - no pwnage found" - 1

@gmail.com pwned?

Good news — no pwnage found!
No breached accounts and no pastes (subscribe to search sensitive breaches)

والتي تعني أنه لا يوجد تسريب بيانات مرتبطة بعنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف، ضمن قاعدة بيانات الموقع.

"Oh no — pwned" -2

والتي تعني أن هناك تسريب بيانات مرتبط بعنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف.

كما يظهر لنا عدد التسيروبات التي حصلت، في المثال التالي، تشير عبارة "Pwned in 1 data breach and found no pastes"، إلى أنه هناك تسريب واحد مرتبط بعنوان البريد الإلكتروني المستخدم.

@gmail.com pwned?

Oh no — pwned!
Pwned in 1 data breach and found no pastes (subscribe to search sensitive breaches)

ما الذي يجب فعله عند وجود تسريب مرتبط بأحد حساباتنا؟

أسفل نتيجة الفحص يقوم الموقع بعرض [التطبيقات أو المواقع التي تعرضت للاختراق](#) أو التي حصل منها التسريب، كما في الصورة التالية:

Breaches you were pwned in
A "breach" is an incident where data has been unintentionally exposed to the public.

كما يقوم الموقع بذكر تفاصيل حول التسريب الذي حصل مثل تاريخ التسريب بالإضافة إلى المعلومات التي تضمنها التسريب، مثل: عنوان البريد الإلكتروني، رقم الهاتف، كلمة السر، العنوان، بيانات البطاقة البنكية، العمل، تاريخ الميلاد وغيرها من المعلومات...

يمكننا بعد معرفة المعلومات التي تم تسريبها تقدير المخاطر التي ربما تنتج عن معرفة أو نشر هذه المعلومات، كما يجب القيام فوراً بتغيير كلمة السر الخاصة بالحساب الذي تعرضت بياناته للتسريب، كما يُفضل تغيير البريد الإلكتروني المستخدم في الحساب الذي تعرض للتسريب. بالإضافة إلى ذلك، يجب تفعيل ميزة "المصادقة الثنائية- 2Factor authentication" التي تسمى أيضاً التحقق بخطوتين 2Step

verification، وهي طبقة حماية إضافية للحسابات لحمايتها من الاختراق. عادة، يتم تفعيل التحقق بخطوتين أو المصادقة الثنائية من داخل صفحة الأمان وتغيير كلمة السر للحساب.

من ناحية أخرى، في حال كانت كلمة السر المستخدمة في الحساب الذي تعرض للتسريب هي كلمة سر مشتركة مع حساب آخر، يجب على الفور تغيير كلمة السر لجميع الحسابات التي تستخدم ذات كلمة السر أو كلمة سر شبيهة بها، الرابط هنا، يحتوي نصائح حول كيفية إنشاء كلمة سر جيدة أو آمنة، كما يحتوي شرحاً عن برامج وتطبيقات "إدارة كلمات السر - Passwords manager"، بالإضافة إلى نصائح أخرى حول كلمات السر.

هل عدم ظهور تسريبات مرتبطة بعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف يعني أنه لم يتم اختراق أي موقع/ تطبيق مرتبط بالبريد الإلكتروني أو رقم الهاتف ولا يوجد أي تسريب خاص بهم؟

الجواب: لا!

عدم وجود تسريبات في موقع **Have I Been Pwned** يعني أن الموقع لا يحتوي بيانات مسربة مرتبطة بالحساب، لكن لا يعني بالضرورة أنه لا يوجد أي عملية تسريب مرتبطة بالبريد الإلكتروني أو رقم الهاتف. والسبب، لا يمكن أن نعرف جميع عمليات الاختراق التي تحصل أو تسريبات بيانات الحسابات التي تعرضت للهجوم أو الافتتاح.

من المهم جداً الحذر والتماس الحيطة من عمليات التصيد والاختراق التي ربما نتعرض لها، فبعض الأفراد للإيقاع بالضحايا باستخدام "**SOCIAL ENGINEERING** - والمجموعات تلجأ إلى "الهندسة الاجتماعية البيانات التي تم تسريبها وجمعها عن الأشخاص

بداية المادة، ذكرنا أن واحدة من الأشياء الملفتة في عملية التسريب العلني لبيانات حسابات فيسبوك هذه هي أن نشر البيانات المسربة حصل بعد أكثر من 18 شهر على التسريب، أي خلال عام 2019، لكن لم يتم نشر هذه البيانات بشكل علني لغاية نيسان/ أبريل 2021، الملف للانتباه أنه عام 2020 تم عرض البيانات للبيع في أحد المنتديات مقابل \$30,000، أي من الممكن في الوقت الحالي أن يكون هناك مئات عمليات الاختراق الكبيرة الحاصلة دون أن نعلم بها ودون أن يتم نشرها بشكل علني، لذلك:

من المهم جداً الحذر والتماس الحيطة من عمليات التصيد والاختراق التي ربما نتعرض لها، فبعض الأفراد والمجموعات تلجأ إلى "الهندسة الاجتماعية- **SOCIAL ENGINEERING**" للإيقاع بالضحايا باستخدام البيانات التي تم تسريبها وجمعها عن الأشخاص. لذلك، يجب الانتباه من جميع أنواع الرسائل التي تصلكم: رسائل بريد إلكتروني، رسائل نصية **SMS**، ماسنجر، واتس أب، إنستاغرام، تلغرام، أية رسائل أخرى، خاصة إن كانت تحتوي على روابط **Links** أو التي تصلكم من أشخاص أو جهات لم يسبق لكم التواصل معها أو الرسائل التي تصلكم بدون سياق منطقي.

يتيح موقع **Have I Been Pwned** إمكانية الاشتراك بشكل مجاني، حيث يقوم الموقع بإرسال تنبيه عند حدوث تسريب مرتبط بنا.

<https://www.aljumhuriya.net/ar/32453>

المخاطر المُحدقة بها، وبأساس ديمومتها وحفظها و«أرشفتها»، على أساس كونها «صورتنا» نحن الحقيقية في هذا العصر، عصر الثورات والربيع وما بعده الشتاء والخريف العربي. يحاول الكل تغيير الصورة لتصبح «الصورة التي يريد» عنا وعنه، في هذا الزمن المتغير بالشكل الآني ومرتافات هذا التغيير من أدوات. أبعد من ذلك ستستمر محاولات تغيير صورة الحقيقة و«حذفها» على طول مدة أبعد وأطول بامتداد زمن الصراعات والأزمات والحروب. يقال إن التاريخ يكتبه المنتصرون؛ صحيح لأن الكتابة بحد ذاتها أداة بيد من يكتب ويسجل ويؤرخ، وتبقى هذه الأداة حكرًا على اليد التي تدعمها أو ترضى عنها، فلا يهاجمها أو يعتدي عليها صاحب السلطة في كل زمان ومكان. الصورة كالكتابة كذلك، أداة للتوثيق والتأريخ وحفظ الزمن والتاريخ من الضياع أو التغيير والتحويل الممنهجين، بيد القريب من السلطة أو صاحب القدرة، أو عن طريق العبث غير القسدي، المتعلل بعدم كفاية الأدلة والمعلومات أو بضياعها لأي سبب من الأسباب.

وفي هذه الأيام، صاحب القدرة الممنهجة أو العبثية على تعديل التاريخ، تاريخنا، وعلى تغييره وتحويره بل وحتى «حذف» أجزاء منه، ليس نحن، وليس حتى من نحالف أو نعادي؛ إنه خارج الرقعة الجغرافية للصراع، بعيد عن مكان تسجيل الصورة وأخذها، أو مكان توثيق الحدث وكتابة تفاصيله... صاحب القدرة هو ذلك البعير الرقمي المتصل بتعقيدات الاحتياج الكامل للكون على الفضاء الافتراضي المرقم، والتابع بشكل كامل، من دون أي احتياطات تُذكر، لماهية هذا الكون الرقمي المنسوخ عنا وعن كينونتنا نحن «الحقيقية»، بعيداً عن «الشبكة» وعن قدرة المتحكم بها وبتداخلها وأدواتها وآليات العمل فيها، بل وحتى بمنصات العمل فيها.

[quotes]وكم من صفحة لجهة إعلامية في دول الربيع العربي أنشئت على فيسبوك أو حساب خاص على تويتر لمواطن-صحفي في هذا البلد أو ذاك أُغلق نتيجة هجمات منظمة من قبل أطراف تعتبر ما يقوله «الجماعة» أو ما يقوله «الأخ» خطراً على مصالحهم ويتعارض مع سياساتهم ومع ما يروونه الحقيقة؟ ما هي الحقيقة إذًا! [quotes/]

وبمعنى أدقّ، نحن بشخصياتنا الشبكية ونتاجاتنا الحاضرة عبرها اليوم، هذا هو التاريخ الذي سيُكتب غداً، فما كان بالأمس يحصل من أحداث، ويسجلها مؤرخ ما يخطّ يده على أوراق وصحف، بات في الشكل المعاصر الحديث الأحداث التي نقول إنها حدثت من خلال «منشوراتنا» على موقع [فيسبوك](#)، والفيديوهات التي نرفعها على [يوتيوب](#)، و«تغريداتنا» على [تويتر](#)، وصورنا المبعثرة هنا وهناك على [فليكر](#) وإنستغرام أيضاً فيسبوك. علينا أن نؤمن بأننا أصبحنا جزءاً من التاريخ القادم عنا اليوم، نحن من نكتبه، لا فقط من خلال ما يحصل حقيقةً على الأرض في الداخل السوري بل من خلال ما نقول إنه حدث، ما نصوّره عن الحدث، وما نسجله على دفاتر ليست ملكنا، بل ملك ذلك البعير!

كم من حساب أنشئ على منصة يوتيوب لنشر مقاطع فيديو مصوّرة في سوريا عما يحصل فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان أو من معارك واشتباكات ثم حذف لأن المقطع مخالف لقوانين هذا الموقع؟؟ ألا يجب أن يكون هناك بعض الاستثناءات؟ كيف سنعرف من فعل ماذا وأين حصل هذا؟ وكم من صفحة لجهة إعلامية في دول الربيع العربي أنشئت على فيسبوك أو حساب خاص على تويتر لمواطن-صحفي في هذا البلد أو ذاك أُغلق نتيجة هجمات منظمة من قبل أطراف تعتبر ما يقوله «الجماعة» أو ما يقوله «الأخ» خطراً على مصالحهم ويتعارض مع سياساتهم ومع ما يروونه الحقيقة؟ ما هي الحقيقة إذًا! إذا لم تكن مجموع ما يراه الكل ويتداولونه بشأن أيّ شأن؟.. الفعل الثاني مبرر، مبرر أن يقوم بعض من يخالفون صاحب الرأي بمحاولة إسكاته أو تغيير صوته بأية طريقة، لكن الفعل الأول، أي قيام القائمين على هذا الموقع أو ذاك بالانصياع لمحاولات المخالفين إسكاته من يخالفه، فهذا ما لا يمكن تقبله، خاصة إن كان سبب التواجد على الشبكة

الافتراضية هو أساساً الهروب من مقصلة الرقيب وقيود هامش حرّيته الأشبه بالسجن... إذا مرحباً بكم مرة أخرى إلى سجن آخر، سجن حرية الإنترنت!

ولأجل ما سبق، قد نحتاج للرجوع خطوة إلى الوراء، من أجل فهم أعمق للتطور الذي أدى بنا إلى هذه اللحظة، أن نعتقد بحريتنا في هذا السجن الكبير ذي الفضاء الحر. فنحن لسوء الحظ لسنا فقط موجودين على الشبكة كنسخ كربونية افتراضية «عنا»، نسخ مرقمنة في فضاء «الشبكة العنكبوتية»، ولكن في كثير من الأوقات والأماكن «نحن» موجودون على الشبكة أكثر من تواجدها على أرض الواقع. والحقيقة، «نحن الافتراضيون» أكثر نشاطاً وإنتاجاً وعملاً من «نحن الحقيقيين». كثير من الذي يحدث على الأرض يُرقّم ويُنسخ ليصبح متاحاً لـ«الجميع» على الإنترنت، لكن القليل فقط من الإنتاج الرقمي الكثير يُنقل ليصبح نسخاً ملموسة تُتداول على الأرض وبين الناس، وهذا متصل، أساساً وقبل كل شيء، بالوصول إلينا وإلى أعمالنا وأفكارنا التي كانت تحت مقص الرقيب بشئ أنواعه، الأمني والفكري والثقافي؛ ويتعداه للوصول (access) وسهولة اجتياز الحدود والقارات إلى أماكن وأشخاص كان من المستحيل الوصول إليهم مع البعد الجغرافي وعدم الاتصال المباشر المبني على اللقاء والالتقاء؛ ويتصل بذلك أيضاً موضوع التكاليف المادية الباهظة لأي فعل ملموس في هذا الإطار... الرقمنة والافتراضية أوسع انتشاراً واتصالاً وأكثر سعةً من حيث الحدود المسموح بها للعمل وتناقله من حيث انعدام وجود الرقيب، ولا ننسى أيضاً أنها أرخص كلفةً. هذه حقيقة يعرفها جداً الداخلون الأوائل إلى الفضاء المتعدّي للواقع، وأولئك الذين وفروا لنا منصات العمل وتناقله ورقمته ورقمنة أنفسنا، فقد قدموا لنا ما نحتاجه ليأخذوا ما يحتاجونه وما يريدونه، من «أموال» في البداية ثم من «وصول» إلينا، وفي النهاية «تحكم» بنا.

فنحن إلى حد ما «نملك» أنفسنا في الواقع الفعلي، لكن في الواقع الافتراضي لا نملك سوى ما ملّكونا إياه، على أساس أنه راجع إلى المالك الأصلي في حال تعدينا معايير «التجارية» أو تحدينا قوانينه «الأخلاقية» أو تصدينا لمصالحه «السياسية». وهنا المشكلة؛ فالناظم لجميع هذه القضايا خارج إرادتنا الفردية والجمعية بالمطلق، وإلى خروجه عن إرادتنا يضاف خروجه عن دائرة احتياجاتنا ومفاهيمنا للخطية والمستقبلية، وهي التي تُقوّب حسب احتياجات مالك هويتنا الافتراضية ومنصات نشر أعمالنا، هو واستراتيجياته الشبكية، والمتعدية لأرض الواقع... وهنا الخطورة الكامنة، وعنها كانت المقدمة الطويلة السابقة.

فنحن إن كنا نتحدث عن هوية مرقمنة لشخصية ما من الناس، لا يتعدى نتاجها الافتراضي والنسخ الحاصل لهويتها الحقيقية على الشبكة حدود مشاركة الأحداث اليومية لحياتها والتفصيلات المتعلقة بهذه الحياة، فلا خطر يلوح في الأفق... أما إذا كان الحديث يتعلق بما يحصل اليوم أو حصل في أمس القريب، وبما سيحدث من أحداث سياسية وما سيتبعها من صراعات وحروب وأزمات، فهنا سيبدأ الاصطدام مع السياسات الخاصة بمالكي الشبكة ومنصاتهما، وقد حصل هذا الاصطدام بالفعل ولمرات أكثر من أن تحصى. وحتى لا يبقى الحديث في فلك العموميات والمفاهيم، فنحن هنا نتكلم عن منصات حفظ ونشر وأرشفة كل ما يتعلق بالسياسي وما هو قريب من السياسي، ما يمت لتاريخ الشعوب أو لحاضرها ومستقبلها بصلة، وبما له علاقة بالانتهاكات الموجهة ضدها أو الانتهاكات المنسوبة إليها. وكمثال عن هذا كله فحديثنا مرتبط بالانتفاضة الشعبية في سوريا، حيث تعدد الأطراف وتكثر الجهات الداخلة في الحراك، وفي الوقت نفسه تتكاثر مخرجاتها على أرض الواقع وتلك النسخ عنها في فضاء الإنترنت بالمجمل. ومن دون تعميم يمكن اعتبار أغلب هذه النسخ في إطار الدعاية (بروباغندا) (propaganda)، أو في سياقات أخرى هي توثيق وتاريخ ما يحصل، ومع كثرة الأطراف تُعتبر الدعاية الموجهة عدواً وسلاحاً بالنسبة للطرف الآخر، لا فقط دعائية سياسية معادية! وأياً تكن منتجاتها فهي ستعد بعلاقة متعدية كجزء من المشكلة أو كسلاح في مكان ما... هذا بالنسبة للأطراف

المتخصصة بالضرورة مع صاحب المادة المرقمنة، والذي سيكون نتاجه الافتراضي هدفاً لـ«التبليغات» (reports) أو لمحاولات «الاختراق»، وفي النهاية سيكون الهدف الأساس التحوير أو الحذف.

[quotes]نحن إلى حد ما «نملك» أنفسنا في الواقع الفعلي، لكن في الواقع الافتراضي لا نملك سوى ما مكوّننا إياه، على أساس أنه راجع إلى المالك الأصلي في حال تعدينا معايير «التجارية» أو تحدينا قوانينه «الأخلاقية» أو تصدينا لمصالحه «السياسية». وهنا المشكلة... [quotes/]

بالنسبة لصاحب المنصة، ستكون كل المواد المرفوعة على منصته داخلية في إطار ما تسمح به قوانينه هو، وفي الوقت نفسه قوانين البلد الناظم لشركته ومؤسسته: هل قد تعتبر هذه المادة «محرّضة على العنف»؟ أو هل تتخلّطها «مشاهد عنيفة»؟ قد تحضّ على «الكرهية»! من هي الجهة المنشئة لهذا المحتوى، وهل هي على خلاف مع سياساتنا بالمجمل، أو سياسات الدولة التي تحتضن نشاطاته التجارية وغير التجارية، كالمنظمات التي تعتبر «إرهابية»؟ الخ. كل هذا يبقى في حدود المفهوم، أن تحذف مادة بناءً على أسباب كالتي ذكرت، لكن لماذا مواد أخرى لا تحذف؟ ولم صفحات وحسابات كثيرة تبقى مرضياً عنها، وتبقى لا تمسّها يد الموظف الرقيب العامل في هذه «الشركات»؟ مع أن المادتين قد تدخلان تحت البند القانوني نفسه! تتدخل هنا لعبة السياسة والمصالح الخاصة ونفوذ الدول المتحكمة بالشركات الكبرى العالمية العابرة للقارات، وارتهان هذه الشركات لسياسات الدول الخارجية—قبل الداخلية—وعلاقتها الدولية التي قد تستثني مصالح الشعب نفسه، وكون كل ما ذكر سابقاً هي نتاجات ما لمرحلة من تاريخ أمة وشعب، حتى تلك المخرجات (outputs) القادمة من أكثر الجهات الإرهابية تطرفاً، سترتبط بعلاقة وثيقة بمستقبل الشعب الذي سيحاول الجميع التأثير عليه، وربما التعقيم على بعض أجزاء الماضي بما يتناسب مع مصالح مستقبلية لكل طرف ولكل جهة.

من هنا تبدأ مشكلتنا: أننا لا نملك ما هو لنا، بينما يملكه غيرنا، وأن ذاكرتنا المستقبلية المتمثلة بآلاف آلاف الفيديوهات والصور، ومثلها الكتابات والصفحات المقروءة والكتابات المتعلقة بحدث ما من تعليق أو استفاضة أو شرح، هي بالأساس نسخة واحدة في مكان واحد لا نعرفه! الانتفاضة الشعبية السورية، ومن قبلها ما حدث في بلدان الربيع العربي، يؤكد حفظ أرشيفها التاريخي بشكل رقمي على منصات فيسبوك ويوتيوب وتويتر، وسيكون في لحظة ما تحت رحمة من يتحكّم فيها بنهاية المطاف، رقيب لديه من قوانينه الخاصة وقوانين شركته الأم ما لا يتناسب مع كون المادة المنشورة لديه هي ذاكرة شعب وأمة قد يرى أنها تخالف أنظمتها الموضوعية بشكل عام، فيحذف أو يُغَيّر ما لا يعي أهميته! فهو الجالس خلف شاشة حاسوبه في مكتب ما بمكان ما ضمن شركة ما همّها الأساس الربح المادي الناتج عن تواجدها على منصات التواصل الاجتماعي وعن نشر الصور والفيديوهات. ما يستدعي الأهمية هنا هو الربحية المادية والراتب المكافئ لساعات عمله في الدوام الرسمي الروتيني، بالإضافة إلى سياسات شركته!

وهنا تواجهنا مشكلات لا مشكلة واحدة، ولا حلول في الأفق القريب، وإن كان طريق حلّ مشكلة ما سردها وتفصيلها وملاحظة ما يتفرّع عنها من مشكلات، فهذا ما نريده الآن؛ نريد أن نجتمع كل هذه المشكلات في صعيد واحد ونعمل سوياً على محاولة حلّها من الجذور وحتى آخر طرف من آخر غصن. أساس المشكلة أخلاقي، لكوننا أساساً رهن مسار حياتنا اللحظي، وأبعد، بينما تاريخنا بأيادٍ غريبة، لا تمت لنا ولا لما يحدث معنا بصلة، مع وجود مصادر مالية ضخمة ضحّت بها كل الأطراف المتصارعة وداعموها، وتلك التي لا علاقة لها مباشرة بأساس الصراع، لكن دعمها كان موجهاً لـ«الحيادية» من كل طرف. هذا الدعم، الخاص بنقل الحدث وتدايعاته والحديث عن إرهاباته، كان موجهاً لدعم الكلمة والصورة والصوت كمخرجات تتطور وتتجه في سياق التطور التاريخي للأزمة، مخرجات، لا ما خلفها من شراء مُعدّات وصرف رواتب وكلف

أخرى معنية بما هو للاستهلاك الآتي من قِبَل المجموع العام للشعب السوري، أو لمن خارج الحدود من غير السوريين، كصحفيين ومراقبين ومحلّين ومؤسسات إعلامية وغيرها.

وحتى لا يبقى كل الحديث متعلقاً بالآخر وقوانينه وسيطرته وبخطورة هذه السيطرة علينا، نحن وانتفاضاتنا ونتائجها الـ«مرفقن»، فالحال الموجود عندنا هو نفسه في أغلب أرجاء العالم مع اختلافات بسيطة هنا وهناك، وهذا لكون المنصّات الأنفة الذكر ليست محلية أو أقرب للإقليمية؛ إنها عالمية! وعالميتها تجعل منافستها أشبه بالحلم، واستخدامها المستمرّ والمتواصل من «الجميع» جعل منها سبيلاً لا مفرّ منه لكل من يريد أن يكون متواجداً على الشبكة في بيئة يتواجد فيها «الجميع». الإلغاء مستحيل، والتوجّه الكلي نحو بديل آخر خيار غير معقول، لكن المحاولة تستحقّ الجهد الذي سيُبدل عليها، والخيارات والبدائل دائماً موجودة، إنما علينا نحن البحث عنها، وعلينا الانطلاق من الفكرة القائلة بأن ضغطة زرّ واحد هذه الأيام كفيلة بتهشيم وسحق ذاكرة أمة، أو أجزاء منها، لكنها تبقى أجزاء ذاكرة أمة.

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة

المناصرة و الحشد حول القضايا النسوية¹

يوجد في البيئة المحلية المصرية العديد من القضايا/ المشكلات الخاصة بالنساء التي لا يوجد وعي كافي بها وليست هناك معلومات محددة أو نسب عنها كما أن المجتمع يحاول عدم إظهارها، ولاتحاول الحكومة من ناحيتها عمل أي تغيير إيجابي بها.

هذه المشكلات/ القضايا تستدعي من المبادرات والمجموعات النسوية العمل عليها بأشكال وطرق مختلفة لتحقيق أهداف وإنجازات على عدة مستويات.

من ضمن هذه الطرق، المشاركة مع مبادرات ومجموعات نسوية محلية في عمل حملات توعية، وحملات تطلب التغيير سواء كان هذا التغيير على مستوى سياسات الدولة، أو تغيير في المواد القانونية.

مثال على ذلك قضية ختان الإناث التي يجري العمل عليها منذ سنوات وقد تم إنشاء العديد من الحملات التي كانت تحاول التوعية بمخاطر الختان والضغط لاتخاذ إجراءات قانونية رادعة، فهذه الحملات هي نوع من أنواع المناصرة، حيث أن المناصرة هي نوع من أنواع المشاركة التي يتم تصميمها لإحداث التغيير.

ويوضح هذا التعريف البسيط مفهوم "المناصرة النسوية" والطريقة التي يمكن للمناصرين/ المناصرات للنسوية والمساواة على أساس النوع الاجتماعي استخدامه بأكثر قدر من الفعالية.

بناءً على ذلك كيف تقوم المبادرات/ المجموعات النسوية بعمل حملات مناصرة نسوية؟ وهل يتطلب ذلك وجود مبادرات مختصة فقط بأعمال المناصرة؟ ما هي أدوات المناصرة المختلفة؟ وما الأنسب منها لبيئة كل مبادرة محلية؟

في هذا الفصل يتم الإجابة على هذه الأسئلة وطرح أسئلة وأفكار على المبادرات/ المجموعات النسوية لفتح مناقشات تخص أعمال المناصرة التي يقمن بها.

ما هي المناصرة؟

المناصرة مصطلح جامع يصف استراتيجيات متنوعة - منها القيام بالحملات والضغط والأبحاث والتواصل وبناء التحالفات - تستخدم للتأثير على السياسات وصنع القرار، أو تستخدم لعمل توعية للمجتمع. والمناصرة نوع من المشاركة يهدف إلى تحقيق التغيير.

هل هناك طريقة "نسوية" في المناصرة؟

نعم بالطبع هناك طريقة "نسوية" في المناصرة، فالمناصرة على الطريقة النسوية ينبغي أن تتضمن بث القيم النسوية كالتضامن والوعي النسوي في استراتيجيات المناصرة.

وينبغي أن تسعى المناصرة النسوية إلى النهوض بحقوق المرأة وأن تتصدى لتأثيرات السياسات والقوانين والسلوكيات المؤسسية وغيرها من العمليات التي تؤثر على حياة المرأة بشكل سلبي في البيئة المحليه والبيئة العالمية.

و ينبغي أن تكون المناصرة وثيقة الصلة بالنضالات المحلية وأن تقوم على أساسها وتؤسس مشروعيتها وتحدد اتجاهاتها انطلاقاً من أولئك الذين يعانون من الظلم وعدم المساواة في مجتمعاتنا.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتصور تمامًا الشكل الذي ينبغي أن تبدو عليه المناصرة النسوية عند التطبيق.

فأحد المقترحات يرى أن المناصرة النسوية تسعى إلى وضع حقوق المرأة في إطار يعزز من قيم أربع:

- (1) الاعتقاد بالمساواة.
- (2) الاعتقاد بالعدالة القائمة على أساس النوع الاجتماعي.
- (3) الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.
- (4) المرونة في عمل التحالفات.

وهناك اقتراح آخر يرى بأن المناصرة النسوية، تقوم على أساس من التحليل السياسي النسوي وهو العمل اليومي لدعاة ومناصري المساواة على أساس النوع الاجتماعي.

وكنقطة بداية، يمكننا صياغة مفهوم المناصرة النسوية على أنه يشمل أنشطة الضغط والقيام بالحملات والأبحاث والتواصل وبناء التحالفات سعيًا للنهوض بأوضاع وحقوق المرأة وتحقيق المساواة والعدالة على أساس النوع الاجتماعي.

ويمكن للمناصرة النسوية أن تبني جسورًا في غاية الأهمية بين النظرية والتطبيق العملي، مع الإقرار بأن العمل على مستوى المشروعات هو عمل محدود التأثير إذا ما تم بدون إحداث تغييرات في الهياكل التي تتسبب في إنعدام المساواة على أساس النوع الاجتماعي.

على سبيل المثال، يمكننا أن نطرح أسئلة من عينة: لماذا نقدم هذه الخدمات؟ ولماذا تتعرض النساء في موقف معين لمثل هذا القدر من العنف؟ لكن لتحقيق الفعالية، على مناصري النسوية أن لا يكتفوا بطرح سؤال "لماذا" فقط ولكن يربطوا أنفسهم بتحليل القوى والنظرية النسوية.

عندئذ نكون في موضع يؤهلنا لربط القضايا بالسياسات والمؤسسات التي تُنتج إنعدام المساواة، وهكذا نكون منخرطين في نوع من المناصرة النسوية.

دمج المناصرة في عملنا:

تُخطئ بعض المبادرات/ المجموعات حين تظن أنه لكي نقوم بالمناصرة يتعين تغيير التركيز بالكامل وتوجيهه نحو أنشطة إقامة الحملات والضغط، بعيدًا عن الأعمال الهامة الأخرى التي قد نشترك فيها بصورة يومية.

لكن بوسعنا دمج المناصرة الفعالة مع الأنواع الأخرى من تقديم الخدمات والعمل التحليلي، ومع ذلك، فلا ينبغي أن نغفل عن الأهمية الاستراتيجية لدمج المناصرة في نضالاتنا وأعمالنا اليومية إذا كنا نرغب في إحداث تغيير ذي معنى.

علينا أن نسأل أنفسنا: ما هي كلفة عدم دمج المناصرة في أعمالنا اليومية؟

بعض المجموعات النسوية الأحدث والأكثر فعالية لديها جناح مختص بالمناصرة وإقامة الحملات. ومن الخطوات المهمة دمج الوعي السياسي في أعمالنا وإدراك أن المناصرة يمكن أن تحدث على جميع مستويات المشاركة والقدرة.

على سبيل المثال، انتهاكات الحقوق التي تعاني منها النساء تتصل بعدم التزام الحكومات بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها، ويمتد هذا بدوره إلى السياسات الوطنية والمحلية. حيث أن قضايا وحقوق المرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقرارات التي يتم اتخاذها بشأن السياسات في المؤسسات العالمية والوطنية والمحلية وتتأثر بها على نحو واسع.

استكشاف مساحات المناصرة وأماكنها:

مساحات المناصرة هي الأماكن والفضاءات والمؤسسات التي يُمكن للمبادرات/ المجموعات النسوية عمل حملات مناصرة بها، هناك مساحات مختلفة يمكن عمل حملات مناصرة بها فإتجهن أن تجري المناصرة في مدرستك أو جامعتك أو مجموعتك أو مجتمعك المحلي، أو على مستوى الحكومة، أو في هيئة إقليمية تتشكل من عدة حكومات، أو في المحافل الدولية.

وعلى صعيد آخر هناك مساحات إفتراضية الآن يتم استخدامها في عمل حملات مناصرة ودعم وحشد من أجل الضغط على الرأي العام والحكومات والمؤسسات التي تتبنى سياسات تؤثر سلبًا على حياة المرأة أو ترسخ قيم العنف ضد المرأة في المجتمع.

من المهم عند إطلاق أحد أنشطة المناصرة، أن نتخذ قرارات استراتيجية عن الوجة التي نضع فيها طاقاتنا، وأن نبحث عن نقاط دخول استراتيجية.

164

أحياناً يكون من المفيد للمبادرات/ المجموعات النسوية أن تشارك في الأجنـدات القائمة للمؤسسات أو صنـاع القرار. مثل المشاورات التي ترعاها الحكومات بشأن السياسات الخاصة بالعنف ضد المرأة. وتتطلب المناصرة الفعالة في هذه "المساحات المفتوحة" تقديم المناصرات المهارات لمطالبات واضحة بالتغيير، وهذا يتطلب جهداً أكبر من المناصرات النسويات على مستوى المناقشات والتفاوض على تحقيق الأهداف المطلوبة.

أما أنشطة المناصرة في "المساحات المستحدثة"، أي المساحات التي افتتحتها المناصرات بأنفسهن بأجنـدات مختلفة ومستقلة، فقد تتطلب المزيد من الموارد لكنها تتيح في الغالب مواقع تفاوضية أقوى.

وبالنظر إلى القيود على الموارد وإلى إلحاح الأهداف، علينا وضع معايير المشاركة التي تساعدنا على تحديد الوجهة التي سنكون فيها أكثر تأثيراً في تعزيز المساواة وحقوق المرأة وتثمر فيها جهودنا الآثار المرجوة.

- في أي وجهة نملك القدر الأكبر من القدرات والموارد اللازمة لإحداث تغيير في السياسات؟
- ما المخاطر المرتبطة بالمشاركة في مساحات معينة؟
- كيف نضمن تعزيز أجنـداتنا على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؟
- وفي أي مؤسسة تتخذ القرارات ذات الصلة؟

اختيار استراتيجية مناصرة مناسبة:

يمكن استخدام طرق وأدوات مناصرة متنوعة، ويتوقف استخدام هذه الطرق بعينها على الأهداف المطلوب تحقيقها من المناصرة. وستكون القرارات أو السياسات التي تحاولن التأثير عليها هي ما سيحدد الاستراتيجية التي يقع عليها الاختيار.

على سبيل المثال، إذا كنتن تحشدن المناصرة لإيجاد سياسة جديدة لا توجد بعد على أجنـدة الحكومة الوطنية أو الإقليمية أو المحلية، ستختلف استراتيجية المناصرة المتبعة عما إذا كنتن تسعين إلى تغيير سياسة قائمة أو إنفاذها.

وهناك أيضاً أنواع مختلفة من النضالات يجب النظر فيها. "النضال القائم على القضية" هو أحد جهود المناصرة التي يتم تصميمها بشأن قضية معينة أو تغيير معين في السياسات.

وعلى النقيض، يمكن للمناصرة أن تتصدى لإحدى القضايا لكن كخطوة في مسار نضالي أطول نحو العدالة الاجتماعية، وهو ما يُسمى "القضية القائمة على النضال".

التغيير الاجتماعي من أجل المساواة على أساس النوع الاجتماعي هو عملية سياسية بطيئة وطويلة المدى لتغيير علاقات القوى. ويمكن التخطيط لاستخدام كل من "النضال القائم على

القضية“ أو“القضية القائمة على النضال“ للمساهمة في فتح الفرص أمام المزيد من العمل على تغيير علاقات القوى والحديث عن المساواة على أساس النوع الاجتماعي وعن الحقوق الإنسانية للمرأة.

أهمية وكيفية بناء حملات المناصرة:

الحملات هي نشاط في غاية الأهمية بالنسبة للمناصرة وتتطلب دمج العديد من الاستراتيجيات المختلفة واللاعبين المختلفين من أجل أن تكون فعالة.

تكون أكثر الحملات تأثيرًا هي تلك التي تنبع من جهود المناصرة القائمة من أجل المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتستخدم استراتيجيات جيدة الإعداد لأهداف نهائية معينة. وقد يكون إطلاق حملة عالمية أو دولية أو الانضمام إليها خطوة استراتيجية كبيرة وطريقة مباشرة للتأثير على إنعدام المساواة على أساس النوع الاجتماعي في شتى أنحاء العالم، خصوصًا إذا كانت الحملة تتصدى مباشرة لقانون معين أو سياسة معينة.

وتحدث الحملات التأثير الاستراتيجي الأكبر عندما تكون قضية ما في واجهة الاهتمام وتكون هناك حاجة إلى استراتيجية ما للحصول على مكاسب معينة (على سبيل المثال، الحملة العالمية لعام 1993 تحت اسم “حقوق المرأة جزء من حقوق الإنسان”، والحملة العالمية لمناهضة العنف ضد النساء تحت اسم “16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء”).

وتستطيع الحملات أن تحقق أغراضًا عديدة ضمن أهداف المناصرة الأوسع الرامية إلى تغيير السياسات. فبإمكانها، على سبيل المثال، زيادة الوعي من أجل الحشد بشأن القضية وجذب إنتباه الإعلام إليها والضغط على الحكومة أثناء المفاوضات وضمن تنفيذ السياسة الموضوعة تنفيذًا صحيحًا وفي الوقت المناسب.

وللتأكد من اتخاذ قرارات استراتيجية عند تصميم إحدى الحملات أو الانضمام إليها، علينا أن نسأل أنفسنا هذه الأسئلة:

- لماذا أنضم/ أنشئ هذه الحملة؟ ما النتائج التي أمل تحقيقها؟
- من الذي يدعم الحملة ولماذا؟
- هل هذه الحملة مدعومة على مختلف المستويات ونابعة من النضالات اليومية التي يمكن تحسينها بالنجاح في تحقيق أهداف الحملة؟
- هل هذه الحملة تستغل لحظة استراتيجية أو محفلًا سياسيًا معينًا يناسب القضية؟
- هل ستزيد الحملة من وعي الناس وتشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار؟
- هل ستساهم الحملة في تغيير علاقات القوى؟

عند بناء إحدى الحملات، من المهم أن نحدد الجماهير المستهدفة. على سبيل المثال، إذا كنا نستهدف قطاعًا عريضًا من عموم الجمهور. باستخدام استراتيجيات بناء التحالفات والتواصل (التشبيك) التي ننتهجها، فمن المهم أن نصوغ رسالتنا بطريقة يفهمها من ليست لديهم معرفة خاصة بالقضية.

ويختلف هذا عن استهداف صناع القرار الداعمين لمساعينا أو المعارضين للتغييرات التي ندعو إليها.

وعلىنا بناء استراتيجياتنا ورسائلنا بالطرق التي ستؤثر على الجمهور، واختيار استراتيجيات تركز على القضايا المطروحة وتهدف إلى إثارة التغيير الاجتماعي المستدام. وعلىنا أن نتذكر دومًا استشارة المبادرات/ المجموعات النسوية المشابهة لنا في التفكير (خصوصًا المحلية) عن أنسب الاستراتيجيات وأكثرها فعالية لحملتنا.

كيف سارت الحملة؟ وكيف نعرف مدى نجاح الحملة؟

لقياس مدى نجاحنا، لا بد من وضوح الأهداف الاستراتيجية المطلوبة من البداية، ثم قياس النتائج مقابل ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أو غير ذلك.

ومن الأسئلة المهمة التي ينبغي طرحها عند تصميم جهود المناصرة ما يلي:

- على ماذا تركز استراتيجية المناصرة؟
- من الجماهير المستهدفة وما الذي نريد تحقيقه من خلالهم؟
- ما هو الأثر الذي ننتظره من خلال هذه الاستراتيجيات؟
- ما هو التغيير الفعلي في السياسات وهياكل صنع القرار الفعلية التي نريد تغييرها/ التأثير فيها؟

إن دمج هذه الأسئلة في التصميم الأولي لجهود المناصرة الذي نضعه من البداية لن يسمح فحسب بالتفكير المتأنى عما نحاول تحقيقه بالضبط، ولكنه سيسمح أيضًا بتقييم الكيفية التي سنحقق بها أهدافنا.

وبهذه الطريقة، يمكننا قياس نجاحاتنا عن طريق الأثر الذي تركته استراتيجيات المناصرة التي اتبعناها، وكذلك يمكننا التعلم من خبراتنا.

استخدام 'المناصرة النسوية' كمحرك نحو التغيير:

إن المناصرة النسوية، بالمعنى المشار إليه هنا، تضم مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات التي توحد النضال من أجل المساواة على أساس النوع الاجتماعي، وتركز هذا النضال في إطار عمل على الأرض مفتوح لفئة كبيرة من الناس ويسهل الإنخراط فيه.

ومما يسد الفجوة بين النظرية والتطبيق، وبين المحلي والعالمي، هو أن نصمم استراتيجيات للتأثير في هياكل صنع القرار والسلوكيات بطرق مفهومة وعلى صلة بالقضية والمجتمعات التي نعمل معها.

ويمكن استخدام المناصرة النسوية على الأرض وفي النضالات المحلية.

فالنضال النسوي يوفر إطار/ خطة عمل للتصدي للآثار المحلية الناتجة عن تنفيذ القرارات والسياسات الوطنية غير قائمة على المساواة على أساس النوع الاجتماعي.

المناصرة النسوية تساعد المجتمعات المحلية على إدخال التحليل السياسي وعدسة النوع الاجتماعي في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمشروعات المحلية المختلفة، وكذلك تقوم المناصرة النسوية بتزويد هذه المجتمعات بالأدوات اللازمة لتحديد الجماهير المستهدفة ونقاط الدخول الاستراتيجية.

ويمكن استخدام المناصرة النسوية لربط النضالات الإقليمية بالنضالات الدولية. فهي توفر خطة عمل ملموسة للناشطات من المناطق المختلفة لتوحيد جهودهن. كما أنها تسمح باتباع مناهج متعددة القطاعات في تناول قضايا من قبيل العنف ضد المرأة والهجرة. ومن خلال مبادرات المناصرة، تستطيع المناصرات من المناطق المختلفة توحيد جهودهن ومصادرهن.

وهذه استراتيجيات المناصرة: بعض الدروس "المجربة بالفعل":

البحث والتحليل:

من الضروري أن نحصل على معلومات واقعية حقيقية وحديثة تقوم عليها استراتيجية المناصرة. ويتم ذلك من خلال الأبحاث المحلية للبيئة التي تعمل بها المبادرة/ المجموعة النسوية. لأن هذا هو الأساس لأي تحليل نقدي ومطلع. فذلك يسمح للمبادرة/ المجموعة بعمل التقييم الصحيح والكامل لعمليات صنع القرار والسياسات القائمة، وكذلك استيضاح السياق الذي ظهرت فيه تلك العمليات والسياسات.

إن البحث والتحليل من أهم الطرق التي تجعلنا نحدد استراتيجيات المناصرة التي ينبغي إتباعها، حيث أنهما يوضحان الطرق والآليات التي ستشكل النقاط المحورية وتساعدنا بشكل فعلى في تحقيق أهدافنا المرجوه.

الضغط:

المشاركة المباشرة مع المؤسسات/ الحكومات/ الشخصيات الأساسية التي تشترك في عمليات صنع القرار والسياسات يمكن أن تكون مسألة أساسية للمضي قدمًا في جهود المناصرة، والمساعدة في تحقيق أهداف المناصرة.

حيث أن أنشطة الضغط هي أنشطة في غاية التركيز وعادة ما تتضمن:

• إجراء المحادثات المباشرة.

• وممارسة الضغوط والمشاركة في المشاورات مع السياسيين والموظفين.

أين تحدث هذه الأنشطة ومن يقوم بها:

ويمكن لهذه الأنشطة أن تحدث في أماكن مختلفة وأن يقوم بها مجموعة متنوعة جدًا من الأشخاص، على حسب عملية صنع القرار أو السياسة محل التركيز.

عند اختيار هدفنا علينا أن نأخذ في الاعتبار مراحل عملية صنع القرار (بدءًا من وضع الأجندة وخطة العمل إلى التطبيق والتنفيذ والرقابة)، وهما إذا كان التغيير في السياسة سوف يساهم في نوع التغيير الذي نرغب في إحداثه أم لا.

وقد تختلف عملية صنع السياسات على حسب نوع القضايا التي تتعامل معها (سواء سياق دولي أو وطني أو محلي)، وليس لكل مشكلة حل من ناحية السياسات.

بناء التحالفات:

ربما يكون الجزء الأكثر لزومًا وأهمية لأي جهد مناصرة ناجح هو توحيد الجهود والتشبيك بين الأفراد والمبادرات/ المجموعات والمنظمات والحركات ذات الأفكار الشبيهة.

فكلما زاد عدد المنخرطين في جهود المناصرة، زاد ظهور طلبات التغيير والإصلاح واكتساحها للبيئة المحيطة.

الانفتاح وتمثيل مختلف الفئات هما أمران حيويان للنجاح، وينبغي ضم أصوات متنوعة من اللذين يقع عليهم التأثير الناتج عن جهود عملية المناصرة إلى الاجتماعات وجلسات وضع الاستراتيجية والبيانات العامة وما إلى ذلك.

التواصل:

التواصل من الأدوات الفعالة والضرورية لتوصيل القضايا والرسائل الرئيسية إلى دائرة الضوء.

ومن الأساليب المختلفة المتاحة للتواصل الناجح ما يلي:

- اللافتات الجذابة.
- الشعارات الرنانة.
- المنشورات والملصقات التعريفية.
- النشرات المختصرة لصناع السياسات.
- بيانات طلب "سرعة التحرك".
- المقابلات الجذابة في وسائل الإعلام.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- استخدام الوسائل المتنوعة للتعبير الإبداعي مثل الشعر والعروض المسرحية في الشوارع.

بعد عرض هذه المجموعة من استراتيجيات المناصرة المختلفة والدروس المجربة بالفعل، هناك سؤال مطروح للمبادرات/ المجموعات النسوية "أيًا من هذه الطرق تترين أنها الأنسب للبيئة المحلية التي تعملن بها؟"

أسئلة مطروحة للمبادرات النسوية:

- هل سبق لكن عمل حملات مناصرة؟
- ماهي الطريقة المناسبة لعمل مناصرة في بيئتك المحلية؟
- ماهي الآليات المناسبة للمناصرة في المحيط الجغرافي الذي تقع به المبادرة الخاصة بكن؟
- كيف تصبح المناصرة فعالة وتسعى للتغير الاجتماعي داخل بيئتك المحلية؟
- كيف تقمن بعمل حملة مناصرة؟
- ماهي الاستراتيجيات الأنسب؟
- كيف يمكن ضم عدد أكبر من الداعمات/ الداعمين للحملة؟
- هل هذه الحملة مدعومة على مختلف المستويات ونابعة من النضالات اليومية التي يمكن تحسينها بالنجاح في تحقيق أهداف الحملة؟
- هل هذه الحملة تستغل لحظة استراتيجية أو محفلاً سياسياً معيناً يناسب القضية؟
- هل ستزيد الحملة من وعي الناس وتشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار؟
- ماهي المساهمة التي ستقدمها الحملة في تغيير علاقات القوى؟

• ما المخاطر التي قد تواجهونها أثناء القيام بحملة دعم ومناصرة؟ وكيف نتفادى هذه المخاطر؟
تختلف الإجابات على هذه الأسئلة تبعاً لاختلاف وتنوع البيئات المختلفة لكل مبادرة والخلفيات العرقية والطبقية والإثنية في كل بيئة محلية، وكذلك تختلف تبعاً للمساحات المتاحة لعمل حملات مناصرة بها، في بيئات معينة قد يكون البحث والتحليل هو الأداة المناسبة وأخرى قد يكون بناء التحالفات بها هي الأداة الأكثر تأثيراً، لتحديد ذلك ينبغي أن تكون المبادرة من نفس البيئة التي سيتم عمل جهود المناصرة بها، للوصول إلى الأهداف المرجوة.
من المهم أيضاً عند القيام بعمل حملات مناصرة دراسة المخاطر المتوقعة ومحاولة تجنبها.

توصيات:

- من خلال عملنا في برنامج المبادرات، ووضع خطة عمل لدعم المبادرات النسوية الشابة، عن طريق عمل خريطة للمبادرات، وكذلك العمل على معرفة احتياجات المبادرات، ثم عمل دليل للمبادرات من أجل مساعدتهن في عملهن على الأرض وطرح أهم الإشكاليات التي تواجه المبادرات ومحاولة طرح حلول لها. ومن خلال مجموعة من اللقاءات مع مجموعة من المبادرات أيضاً وجدنا أن:
 - قضية المناصرة من ضمن أهم القضايا التي يمكن أن تعمل عليها المبادرات.
 - بعض المبادرات تعمل على القضية بدون وعي كافي لمعنى المناصرة وبدون معرفة استراتيجيات محده، يتم شرح ذلك من خلال هذا الفصل.
 - يجب طرح مفهوم المناصرة نظرياً وعملياً للمناقشة على عضوات/ أعضاء المبادرة.
 - يجب طرح الاستراتيجيات التي يقدمها الفصل للمناقشة ومعرفة الطريقة الأفضل والأكثر تناسباً مع بيئة كل مبادرة.
 - من أفضل الطرق التي قد تكون مناسبة للعديد من المبادرات هي بناء التحالفات (التشبيك) بين المبادرات المختلفة للعمل على القضايا خاصة في القضايا المشتركة.
 - لا يشترط أن تكون حملات الدعم والمناصرة رد فعل على حدث ما.
 - يمكن عمل حملات دعم ومناصرة من أجل حل قضية ما.
 - كما يمكن عمل حملات دعم ومناصرة من أجل خلق رأي عام حول حدث مسكوت عنه.
 - حملات المناصرة قد تقود إلى تغيير في التشريعات أو المجتمعات على حسب الطريقة المستخدمة.
 - يجب تحديد الهدف الأساسي وبشكل واضح تمامًا وراء عمل حملات الدعم والمناصرة.
 - بتحديد الهدف الأساسي يتم تحديد الاستراتيجيات الأفضل.

الأختية: التضامن السياسي بين النساء



١٦ ديسمبر ٢٠٢١

بيل هوكس هو اسم الكتابة المستعار للمناضلة النسوية الاجتماعية الأميركية غلوريا جين واتكنس (Gloria Jean Watkins). وهي مفكرة تقارب العلاقات القائمة بين الطبقة بالمعنى الاجتماعي والعرق والجنوسة، وتهتم بالبحث في أساليب إنتاج وإعادة إنتاج القهر والهيمنة القائمة على هذه المكونات الثلاث، وكيف تتمظهر هذه الأمور في الفن والتاريخ والجنسانية والإعلام. وقد نشرت أكثر من ثلاثين كتاباً والكثير من المقالات في دوريات جامعية وفي الصحف، كما ظهرت في أفلام وثائقية. من أهم أعمالها: ألسن امرأة، النظرية النسوية: من الهامش إلى المركز، كل شيء عن الحب.

وقد أعلن عن وفاة الكاتبة مساء أمس، 15 كانون الأول (ديسمبر) 2021. ولذلك نعتبر نشر هذا النص اليوم تحيةً لنضال وفكر الكاتبة، الذي ألهم وثقف الكثيرين داخل وخارج الولايات المتحدة على مدى عقود.

النص المترجم أدناه منشور 1 في العدد 26 من مجلة فيمنست ريفيو عام 1986.

يختلط الصوت بموسيقى لولي ومانويل، وباكودي لوسيا، وكامارون، وجميعهم من مغني الفلامنكو. باكياً أواجه الإحباط من محاولتي البدء في الكتابة، أشعر بقلق أنني لن أجد الكلمات لأقول ما يجب علي قوله، والخوف من أنني أفقد مع كل يوم القدرة على إيصال ما أريد قوله من خلال الكتابة. أعلم أنني لا أستطيع الاستماع إلى هذه الموسيقى والكتابة في نفس الوقت.

سوف تغلبنى الموسيقى، وتحملني إلى عالم من الخطاب العاطفي الذي يتجاوز الكلمات. إنه غناء مليء بالتوتر والشدة، وبطريقته الخاصة يشكل نوعاً من الموسيقى النضالية: في هذا العام الجديد أشعر أنه من الضروري أن تعترف الناشطات النسويات بأولوية وأهمية النضال في العمل السياسي على المستوى الفردي والجماعي. الالتزام الراديكالي في النضال السياسي يحمل في طياته الاستعداد لقبول المسؤولية لتوظيف الصراع بطريقة بناءة، كوسيلة لتعزيز فهمنا لبعضنا البعض وإثرائه، كدليل يوجه ويشكل معالم تضامننا السياسي.

داخل الحركة النسوية، لا يزال الصراع العنصري بين النساء البيض والنساء الملونات مجالاً من ضمن مجالات النضال. غالباً ما تكون هذه الصراعات مسيطرةً إلى درجة أنها تجعلنا نشعر باليأس من إمكانية أن نعيش ونعمل معاً في مساحات اجتماعية غير ملوثة بسياسات الهيمنة. وبما أن طاقتنا معرضة لأن تضمحل

وأن يتضاءل الأمل، فمن الضروري جداً لنا، نحن الناشطات النسويات، تجديد التزامنا بالنضال السياسي وتعزيز تضامنا. هذا يعني أنه علينا أن نعمل بجهد أكبر لمواجهة العنصرية والصراعات التي تسببها، مع الاقتناع بأن النضال المستمر المستدام سيفضي إلى أجندة سياسية نسوية تحريرية.

يعتبر كتاب النظرية النسوية: من الهامش إلى المركز تعبيراً عن محاولة الناشطات النسويات المهمات لصياغة نظرية تحريرية أكثر شمولاً، تتحدى الهيمنة عوض إدامتها. وإلى حد ما، شكلت العنصرية محوراً من محاور هذا الكتاب.

على عكس كتابي الأول ألسنتُ امرأة: النساء والنسوية، الذي تم قبوله للنشر في وقتٍ اعتقدت فيه النساء ذوات البشرة البيضاء أن «العرق» موضوعٌ يقبل المناقشة النسوية. ويظهر كتاب من الهامش إلى المركز في وقت تتصرف فيه العديد من النساء ذوات البشرة البيضاء كما لو أنه ليست هناك حاجة إلى أن تلعب النساء ذوات البشرة الملونة دوراً مركزياً في صنع النظرية السياسية النسوية. ورغم أن الكتاب يشير إلى أعمال عدد قليل من الأصوات المميزة (أي الأصوات التي يختارون الاستماع إليها، على سبيل المثال أودري لورد وباربرا سميث)، يتم تجاهل الكتابة النظرية للنساء ذوات البشرة الملونة الأقل شهرة أو غير المعروفات، وخاصة حين لا تعبر أعمالهن عن الإيديولوجيا السائدة. في فصول دراسات المرأة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، غالباً ما يتم تجاهل الكتابات النسوية النظرية للنساء الملونات، ويتم الاهتمام بدلاً من ذلك بالأعمال الأدبية الخيالية أو كتابة السيرة الذاتية الاعترافية. ومن اللافت أن كتاب النظرية النسوية: من الهامش إلى المركز لم يحظ سوى بمراجعات قليلة (أعرف اثنتين فقط). ورغم افتقار الكتاب للاعتراف الكامل أو النقد أو مناقشة الأصوات المُكرسة داخل الدوائر النسوية، أتلقى ردود فعل إيجابية من القراء. ليس في نيتي التشكي، فأنا على المستوى الشخصي مسرورة بالكتاب، والحقيقة أن المبيعات ثابتة. هذا لا يخفي عني حقيقة أن العنصرية تعمل جنباً إلى جنب مع نظام النجومية (والذي يضمن أن أعمال بعض الأفراد ستحظى باهتمام واسع النطاق بينما سيتم تجاهل أعمال أخرى) وتؤثر على الاستجابة للكتاب.

في السنوات الأخيرة، لم تعد الأختية تثير، كشعار وكصرخة ضمن الحشود، روح العزيمة والرغبة بالاتحاد. وباتت بعض النسويات يشعرون أن الوحدة بين النساء مستحيلة نظراً لاختلافاتنا. إن التخلي عن فكر الأختية كتعبير عن التضامن السياسي يقلل زخم الحركة النسوية ويضعفها. وفي المقابل، يعزز التضامن القدرة على مقاومة العنف ضد النساء. لا يمكن خلق حركة نسوية ذات قاعدة جماهيرية لإنهاء التحيز الجنسي دون بناء جبهة موحدة، ولذا يجب على النساء القيام بالمبادرة وإظهار قوة التضامن. ما لم نتمكن من إزالة الحواجز التي تفصل بين النساء، ومن العمل لتحقيق التضامن، فلن يكون في وسعنا أن نأمل بتغيير المجتمع ككل وتحويله. ابتعدت كثير من النساء عن الأختية بسبب غضبهن من الإصرار على فكرة «الاضطهاد المشترك»، أو الهوية المشتركة، أو فكرة التماثل، فانتقد بعضهن الحركة بينما رفضتها أخريات بشكل كامل. الأختية هي وسيلة تلاعب عاطفي تخفي خلفها انتهازية النساء البرجوازيات البيض المتلاعبة. استُخدمت الأختية كغطاء لإخفاء حقيقة أن العديد من النساء يقمن باستغلال واضطهاد النساء الأخريات...

بدعوتهن للتضامن باتخاذ دور «الضحية»، لم تواجه النساء البيض مسؤولية مواجهة تعقيد تجربتهن. لم يقمن بمساءلة الذات لفحص مواقفهن القائمة على التمييز بناءً على الجنس تجاه النساء المختلفات عنهن، أو تأثير امتياز العرق والطبقة على علاقاتهن بمن ينتمين إلى المجموعات العرقية والطبقية الأخرى. عند تعريف أنفسهن بـ«الضحايا»، يمكنهن أن يتهربن من المسؤولية عن دورهن في الحفاظ على التمييز بناءً على الجنس والعنصرية والطبقية، وهو ما فعلته من خلال الإصرار على أن الرجال هم العدو فقط، وبذلك لم

يعترفن بالعدو الداخلي ويواجهنه. لم يكن مستعدت للتنازل عن امتيازاتهن والقيام بـ«العمل الشاق» (النضال والمواجهة الضروريان لبناء الوعي السياسي)، وهو أمر ضروري لتحقيق التغيير. لذلك، تكمن المهمة الأولى في العمل على نقد الذات والتقييم الصادق للمكانة الاجتماعية التي يحظى بها الفرد، والقيم، والمعتقدات السياسية وما إلى ذلك.

أصبحت الأختية درعاً آخر ضد مواجهة الواقع، ونظام دعم إضافي، حيث تقوم نسخة البرجوازيات من الأختية على الافتراضات العنصرية والطبقية حول الأنوثة البيضاء، وأن «السيدة» البيضاء (أي المرأة البرجوازية) يجب أن تكون محمية من كل ما قد يزعجها أو يضايقها، ومن الحقائق السلبية التي قد تؤدي إلى المواجهة. نصت نسختهن من الأختية على أن الأخوات يجب أن «يحببن بعضهن البعض دون قيد أو شرط»، كما عليهن تجنب الصراع والتقليل من الخلاف، وعدم انتقاد بعضهن البعض، خاصة في الأماكن العامة. خلقت هذه القوانين لبعض الوقت وهماً بالوحدة التي تقمع المنافسة والعداء والخلاف الدائم والنقد المسيء (التهمك) الذي غالباً ما كان هو القاعدة في التجمعات النسوية. اليوم، تلجأ العديد من المجموعات المنشقة ذات الهويات المشتركة (مثل النساء البروتستانت البيض وعضوات هيئة التدريس البيض والنسويات الأناركيات وما إلى ذلك) إلى هذا النموذج من الأختية، وبهذا تسعى المشاركات في هذه المجموعات إلى دعم وحماية بعضهن البعض، مع إظهار العداء، عادةً، من خلال تحقير النساء خارج المجموعة. إن الترابط بين الدائرة المختارة من النساء الذي يتم تعزيزه من خلال استبعاد النساء خارج المجموعة وتقليل قيمتهن، يشبه إلى حد كبير نوع الترابط الشخصي بين النساء الذي كان يحدث دائماً في ظل النظام الأبوي: الاختلاف الوحيد هو العمل حالياً تحت شعار النسوية. لتطوير التضامن السياسي بين النساء، لا يمكن للناشطات النسويات أن يقبلن بالشروط التي وضعتها الإيديولوجية المهيمنة ثقافياً.

يجب علينا أن نحدد معاييرنا الخاصة، فعوضاً عن الترابط على أساس شعور الضحية المشترك أو كاستجابة للشعور الزائف بوجود عدو مشترك، يمكننا الترابط على أساس التزامنا السياسي بالحركة النسوية التي تهدف لإنهاء التمييز بناءً على الجنس. في ظل هذا الالتزام، لن تتركز طاقتنا على قضية المساواة مع الرجال أو على النضال لمقاومة هيمنة الذكور فحسب. لن نقبل بعد الآن تفسيراً مبسطاً يقوم على تفسير الأمور من خلال ثنائية الفتيات الطيبات والأولاد السيئين الناتج عن بنية التمييز بناءً على الجنس. قبل أن نتمكن من مقاومة الهيمنة الذكورية، يجب أن نكسر ارتباطنا بالتمييز بناءً على الجنس. يجب أن نعمل على تغيير وعي النساء. يتم ذلك من خلال العمل معاً لفرض التنشئة الاجتماعية للتمييز بناءً على الجنس داخل أنفسنا، وفحصها واجتثاثها. بذلك ستتمكن النساء وسيدعمن بعضهن البعض وتبنين أساساً متيناً لتطوير التضامن السياسي.

في العلاقة بين النساء والرجال، غالباً ما يتم التعبير عن التحيز بناءً على الجنس ضمن صيغة تعكس تفوق الذكور القائم على التمييز أو الاستغلال أو الاضطهاد. بينما في العلاقات بين النساء، يعكس السلوك الدفاعي والتنافسي حقيقة قيمة تفوق الذكور التي تجعل من النساء في حالة منافسة مع بعضهن. إن التحيز المبني على أساس الجنس هو الذي يقود النساء إلى الشعور بالتهديد من قبل بعضهن البعض دون سبب. وبينما يُعَلِّم التحيز الجنسي المرأة أن تكون كدمية جنسية للرجال، يتجلى هذا الأمر أيضاً عندما تشعر النساء اللواتي تتكرن بهذا الدور بالازدراء والتفوق تجاه النساء اللواتي يقبلن أن يكن أداة جنسية. يقود التحيز الجنسي المرأة إلى التقليل من قيمة العمل الأسري في مقابل تضخيم قيمة الوظائف والمهن. وتتجلى الإيديولوجيا الجنسية عندما تُعَلِّم النساء الأطفال أن هناك نمطين فقط من أنماط السلوك الممكنة: دور المهيمن أو دور الخاضع. يُعَلِّم التحيز الجنسي النساء كرة النساء، والذي نعبر عنه بوعي وبلا وعي في تواصلنا اليومي مع بعضنا البعض...

في جميع أنحاء الولايات المتحدة، تقضي النساء ساعات من وقتهن يومياً في الإساءة اللفظية للنساء الأخريات، عادةً من خلال الثرثرة الخبيثة (يجب عدم الخلط بينها وبين النميمة كتواصل إيجابي). كما يصور الإعلام باستمرار عبر المسلسلات التلفزيونية والدراما الليلية العلاقات بين النساء على أنها تتسم بالعدوانية والازدراء والتنافسية. يتم في الدوائر النسوية التعبير عن التحيز بناءً على الجنس تجاه النساء من خلال تحقير من لم ينضممن للحركة النسوية وتجاهلهن بشكل تام. يتضح هذا بشكل خاص في حرم الجامعات، حيث غالباً ما يُنظر للدراسات النسوية على أنها تخصص أو برنامج ليس له علاقة بالحركة النسوية. في خطاب حفل التخرج في كلية بارنارد في أيار (مايو) 1979، أخبرت الكاتبة السوداء توني موريسون جمهورها:

لا أريد أن أسألن هذا المعروف، بل سأطالبنك بالألا تشاركن في اضطهاد أخواتكن. الأمهات اللواتي تضربن أطفالهن هنّ نساء، ويجب على امرأة أخرى، ليس مؤسسة أو تنظيم ما، أن تعمل على إيقافهن. والأمهات اللواتي يضرمن النار في حافلات المدرسة هنّ نساء، وعلى امرأة أخرى، وليس مؤسسة أو تنظيم ما، أن تعمل على إيقافهن. النساء اللواتي يوقفن ترقية النساء الأخريات في العمل هنّ نساء أيضاً، ويجب على امرأة أخرى أن تأتي لمساعدة الضحية. قد يكون العاملون في المجال الاجتماعي والرعاية الذين يذلون عملاءهم من النساء، وقد يتعين على الزميلات الأخريات من النساء تحمل غضبهن. إنني قلقة من العنف الذي تمارسه النساء تجاه بعضهن البعض: العنف المهني والعنف التنافسي والعنف العاطفي. إنني قلقة من استعداد النساء لاستبعاد النساء الأخريات. إنني قلقة من تردّي الخلق في ساحة الصراع في عوالم النساء المحترفات.

من أجل بناء حركة نسوية سياسية ذات قاعدة جماهيرية، يجب على النساء أن يعملن بجد أكبر للتغلب على التنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز الجنسي، والتي تؤدي إلى ممارسات تسبب اغترابهن عن بعضهن، مثل رهاب المثلية، والحكم بناءً على المظهر، والحكم على الآخرين بسبب حياتهم الجنسية الخاصة. حتى الآن، لم تغير الحركة النسوية طبيعة العلاقات بين النساء، خاصة بين النساء غير المقربات من بعضهن أو من خلفيات مختلفة، رغم ضرورة خلقها مساحة للترباط بين الأفراد ومجموعات النساء. يجب أن نجدد جهودنا لمساعدة النساء على التخلص من التمييز بناءً على الجنس إذا أردنا توطيد علاقاتنا الشخصية إلى جانب الوحدة السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر العنصرية عائقاً آخر أمام التضامن بين النساء. لم تشر إيديولوجيا الأختية، كما عبرت عنها الناشطات النسويات المعاصرات، إلى أي اعتراف بأن التمييز العنصري والاستغلال والقمع ضد النساء المتعدّدات الأعراق من قبل النساء البيض قد جعل من المستحيل على المجموعتين الشعور بأنهما تشتركان في الاهتمامات الإنسانية أو السياسية. كما أن وجود خلفيات ثقافية مختلفة بالكامل يمكن أن يجعل التواصل صعباً، خاصة ضمن العلاقات النسائية بين البيض والسود. من الناحية التاريخية، اختبرت النساء السود العلاقة مع النساء البيض كمجموعة متعالية عرقياً مارست عليهن السلطة بشكل مباشر، وغالباً بطريقة أكثر وحشية وتجرداً من الإنسانية من تلك التي يمارسها الرجال البيض العنصريون. اليوم، رغم سيطرة إيديولوجيا تفوق الرجل الأبيض، غالباً ما تعمل النساء السود في أماكن يكون فيها المُشرف المباشر أو المدير أو من يمثل السلطة هي امرأة بيضاء. ومع إدراك النساء السود لامتيازات الرجال والنساء البيض على حد سواء نتيجة للهيمنة العرقية، سارعت النساء السود للإشارة إلى التناقض القابع في فكر الأختية المزعوم، حيث يتوجب عليهن مساعدة النساء اللواتي يقمن باستغلالهن على التحرر. رأت العديد من النساء السود الدعوة إلى الأختية على أنها نداء للمساعدة والدعم لحركة لا تخاطبهن... كما أدركت الكثيرات أن حركة تحرير المرأة كما حددتها النساء البيض البرجوازيات ستخدم مصالحهن على حساب الفقراء والنساء العاملات، وأغلبهن من السود. بالتأكيد، لا يمكن تأسيس فكر الأختية على ما سبق، وليست النساء السود

ساذجات سياسياً للانضمام لمثل هذه الحركة. ومع ذلك، نظراً لمشاركة النساء السود تاريخياً وحالياً في التنظيم السياسي، كان من الممكن أن يكون التركيز على تطوير وتوضيح طبيعة التضامن السياسي.

تمارس النساء البيض التمييز والاستغلال ضد النساء السود، ويكنّ في الوقت نفسه حسودات وتنافسيات في تفاعلهن معهن. وبالتالي لا تساهم أي من آليات التفاعل هذه في خلق الظروف التي يمكن أن تتطور فيها الثقة والعلاقات المتبادلة. فبعد بناء النساء البيض النظرية النسوية والتطبيق العملي بطريقة تتجاهل التركيز على العنصرية، تركن عبء هذه القضية لتتحمله النساء من الأعراق الأخرى. وبهذا يحمل على عاتقهن أخذ زمام المبادرة لمناقشة العنصرية أو الامتياز العرقي، لكن كان بإمكانهن الاستماع والرد على النساء غير البيض اللواتي يواجهن العنصرية، من دون تغيير بنية الحركة النسوية بأي شكل من الأشكال، ودون أن يفقدن هيمنتهم. يمكنهن بعد ذلك إظهار اهتمامهن بوجود المزيد من النساء ذوات البشرة الملونة في المنظمات النسوية من خلال تشجيع مشاركتهن بشكل أكبر. وبهذا لم يتحتم عليهن مواجهة سؤال العنصرية.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر العنصرية عائقاً آخر أمام التضامن بين النساء. لم تشر إيديولوجيا الأختية، كما عبرت عنها الناشطات النسويات المعاصرات، إلى أي اعتراف بأن التمييز العنصري والاستغلال والقمع ضد النساء المتعدّدات الأعراق من قبل النساء البيض قد جعل من المستحيل على المجموعتين الشعور بأنهما تشتركان في الاهتمامات الإنسانية أو السياسية. كما أن وجود خلفيات ثقافية مختلفة بالكامل يمكن أن يجعل التواصل صعباً، خاصة ضمن العلاقات النسائية بين البيض والسود. من الناحية التاريخية، اختبرت النساء السود العلاقة مع النساء البيض كمجموعة متعالية عرقياً مارست عليهن السلطة بشكل مباشر، وغالباً بطريقة أكثر وحشية وتجرداً من الإنسانية من تلك التي يمارسها الرجال البيض العنصريون. اليوم، رغم سيطرة إيديولوجيا تفوق الرجل الأبيض، غالباً ما تعمل النساء السود في أماكن يكون فيها المشرف المباشر أو المدير أو من يمثل السلطة هي امرأة بيضاء. ومع إدراك النساء السود لامتيازات الرجال والنساء البيض على حد سواء نتيجة للهيمنة العرقية، سارعت النساء السود للإشارة إلى التناقض القابع في فكر الأختية المزعوم، حيث يتوجب عليهن مساعدة النساء اللواتي يقمن باستغلالهن على التحرر. رأت العديد من النساء السود الدعوة إلى الأختية على أنها نداء للمساعدة والدعم لحركة لا تخاطبهن... كما أدركت الكثيرات أن حركة تحرير المرأة كما حددها النساء البيض البرجوازيات تستخدم مصالحن على حساب الفقراء والنساء العاملات، وأغلبهن من السود. بالتأكيد، لا يمكن تأسيس فكر الأختية على ما سبق، وليست النساء السود ساذجات سياسياً للانضمام لمثل هذه الحركة. ومع ذلك، نظراً لمشاركة النساء السود تاريخياً وحالياً في التنظيم السياسي، كان من الممكن أن يكون التركيز على تطوير وتوضيح طبيعة التضامن السياسي.

تمارس النساء البيض التمييز والاستغلال ضد النساء السود، ويكنّ في الوقت نفسه حسودات وتنافسيات في تفاعلهن معهن. وبالتالي لا تساهم أي من آليات التفاعل هذه في خلق الظروف التي يمكن أن تتطور فيها الثقة والعلاقات المتبادلة. فبعد بناء النساء البيض النظرية النسوية والتطبيق العملي بطريقة تتجاهل التركيز على العنصرية، تركن عبء هذه القضية لتتحمله النساء من الأعراق الأخرى. وبهذا يحمل على عاتقهن أخذ زمام المبادرة لمناقشة العنصرية أو الامتياز العرقي، لكن كان بإمكانهن الاستماع والرد على النساء غير البيض اللواتي يواجهن العنصرية، من دون تغيير بنية الحركة النسوية بأي شكل من الأشكال، ودون أن يفقدن هيمنتهم. يمكنهن بعد ذلك إظهار اهتمامهن بوجود المزيد من النساء ذوات البشرة الملونة في المنظمات النسوية من خلال تشجيع مشاركتهن بشكل أكبر. وبهذا لم يتحتم عليهن مواجهة سؤال العنصرية.

ليست العنصرية مشكلة لمجرد أن الناشطات البيض عنصريات بشكل فردي. هنّ يمثلن نسبة صغيرة من النساء في هذا المجتمع. كان من الممكن أن يكنّ جميعاً مناهضات للعنصرية منذ البداية، لكن القضاء على العنصرية لا يزال بحاجة إلى أن يكون قضية نسوية مركزية. العنصرية هي في الأساس قضية نسوية لأنها

مترابطة للغاية مع الاضطهاد الجنسي. في الغرب، تتشابه الأسس الفلسفية الإيديولوجية العنصرية وأسس التمييز على أساس الجنس. دفعت القيم المتمحورة حول تفوق العرق الأبيض المنظرات النسويات إلى افتراض أن التمييز الجنسي يعتبر أولوية على العنصرية، وقد فعلن ذلك في سياق محاولة خلق مفهوم تطوري للثقافة، والذي لا يتوافق بأي حال من الأحوال مع تجربتنا التي نعيشها. في الولايات المتحدة، كان الحفاظ على التفوق الأبيض أمراً مهماً على الدوام، إن لم يكن أولوية أكبر من الحفاظ على التقسيمات الصارمة في الأدوار الجنسية. ليس من باب المصادفة أن يتم تأجيل الاهتمام بحقوق المرأة البيضاء كلما كان هناك احتجاج جماهيري مناهض للعنصرية. يمكن حتى لأكثر الأشخاص سذاجة من الناحية السياسية أن يدركوا أن دولة التفوق الأبيض، والتي طُلب منها الاستجابة لاحتياجات السود المضطهدين و/أو احتياجات النساء البيض (لا سيما من الطبقات البرجوازية)، ستجد أنه من مصلحتها الاستجابة للبيض. تعتبر الحركة الثورية لإنهاء العنصرية (صراع قضى الكثيرون نحبه من أجل المضي فيه) أكثر تهديداً من حركة نسائية تم تشكيلها لتلبية الاحتياجات الطبقة للنساء البيض الصاعدات.

لا يقلل إدراك أهمية النضال ضد العنصرية، بأي شكل من الأشكال، من قيمة النسوية أو الحاجة إليها. سيكون للنظرية النسوية الكثير لتقدمه إذا أظهرت للمرأة كيفية تقاطع العنصرية والتمييز بناءً على الجنس مع بعضهما، وذلك بدلاً من المفاضلة بين هذه القضايا أو رفض العنصرية بشكل صارخ. وإحدى القضايا المركزية للناشطات النسويات هي النضال من أجل الحصول على حق النساء في السيطرة على أجسادهن. يعتمد مفهوم تفوق البيض بذاته على إدامة العرق الأبيض ورسوخ ثقافته، لذا فمن مصلحة الفوقية العنصرية البيضاء والنظام الأبوي استمرار السيطرة على أجساد جميع النساء. أي ناشطة بيضاء تعمل يومياً لمساعدة النساء على تحصيل حق حرية الجسد، وهي في ذات الوقت ذات فكر عنصري، فإنها تتسبب في تقويض جهودها بنفسها. عندما تقوض النساء البيض فكرة تفوق العرق الأبيض، فإنهن يشاركن في النضال لإنهاء الاضطهاد الجنسي في آن معاً. هذا مجرد مثال واحد على الطبيعة المتقاطعة والامتكاملة للاضطهاد العنصري والجنسي. وهناك العديد من الأمور الأخرى التي يجب أن تعمل النظرية النسوية على فحصها.

تسمح العنصرية للنساء البيض بتكوين نظرية نسوية وتطبيق عملي لها بطريقة تجعلها بعيدة كل البعد عن أي شيء يشبه النضال الراديكالي. كما تساهم التنشئة الاجتماعية العنصرية في جعل النساء البرجوازيات البيض يعتقدن أنهن، بالضرورة، أكثر قدرة على قيادة جماهير من النساء من المجموعات الأخرى. لقد أظهرن مراراً وتكراراً أنهن لا يردن أن يكن جزءاً من الحركة النسوية، بل يردن قيادتها. رغم أن البرجوازيات البيض قد لا يملكن معرفة عن التنظيم الشعبي أكثر من العديد من النساء الفقيرات ونساء الطبقة العاملة، فقد كن واثقات من قدرتهن القيادية، وكذلك واثقات من أن دورهن يجب أن يكون هو الدور المهيمن في تشكيل النظرية والتطبيق العملي.

تعطي العنصرية إحساساً متضخماً بالأهمية والقيمة، خاصةً عندما يقترن بامتياز طبقي. لم يكن لمعظم النساء الفقيرات ونساء الطبقة العاملة، أو حتى النساء البرجوازيات غير البيض، تخيل إمكانية إطلاق حركة نسوية دون الحصول أولاً على دعم ومشاركة مجموعات متنوعة من النساء.

في مقالها «نظريات العرق والجنس: محو النساء السود»، تشدد إليزابيث سييلمان على هذا التأثير للعنصرية بقولها:

إننا نعيش في مجتمع عنصري، وجزء مما يعنيه هذا، بشكل عام، أن احترام الذات لدى الأشخاص البيض يتعزز بناءً على اختلافهم وتفوقهم المفترضين على السود. قد لا يعتبر البيض أنفسهم عنصريين، لأنهم لا

يتملكون عبيداً أو لا يكرهون السود، لكن هذا لا يعني أن الكثير مما يدعم شعور الأشخاص البيض لتقدير الذات يقوم على العنصرية التي ساهمت بتوزيع الامتيازات والأعباء بين السود بشكل غير عادل.

الافتراض المتعطر للنساء البيض الناشطات في الحركة النسوية، القائم على أن دعوة النساء السود للأختية كان بادرة غير عنصرية، هو من الأسباب التي جعلتهن غير راغبات في مواجهة العنصرية. وقد بينت لي العديد من النساء البيض قائلات: «أردنا أن تنضم النساء السود والنساء الأخريات من غير البيض إلى الحركة»، غير مدركات تماماً لتصورهن أنهن «يتملكن» الحركة بطريقة ما، وأنهن «المُضيفات» اللواتي يحق لهن دعوة الأخريات.

ورغم التركيز الحالي على القضاء على العنصرية في الحركة النسوية، فإن ثمة تغيير طفيف في اتجاه النظرية والتطبيق العملي. تقوم الناشطات النسويات البيض الآن بتضمين كتابات لنساء ملونات في الخطوط العريضة للمناهج، أو توظيف امرأة ملونة لتعليم فصل دراسي عن مجموعتها العرقية، أو التأكد من تمثيل واحدة أو أكثر من النساء الملونات في المنظمات النسوية. ومع الإقرار بأهمية وقيمة هذه المساهمة للنساء ذوات البشرة الملونة، لكن، في واقع الأمر، فإن النسويات البيض البرجوازيات يحاولن التستر على حقيقة أنهن غير مستعدات تماماً للتنازل عن هيمنتهم على النظرية والتطبيق، وهي هيمنة لم تكن لتتعمق لولا تفوق البيض في هذه الدولة الرأسمالية.

وكما سعت النسويات البيض للرد على العنصرية من خلال إنشاء ورشات عمل لمحاربتها، والتي غالباً ما يدرنها بأنفسهن، تعتبر ورش العمل هذه مهمة، لكنها تميل إلى التركيز بشكل أساسي على الاعترافات النفسية والفردية الهادفة للتعافي من التحيز والتمييز الشخصي، دون التأكيد على الحاجة للتغيير الجوهري المرتبط بالالتزام السياسي والعمل. إن المرأة التي تحضر ورشة عمل للتخلص من العنصرية، حيث تترك وتتعلم الاعتراف بأنها عنصرية، لا تقل تهديداً عن تلك التي لا تفعل ذلك. الاعتراف بالعنصرية يكون مهماً عندما يؤدي إلى التغيير.

يجب إجراء المزيد من البحث والكتابة والتطبيق العملي للنتائج حول طرق التخلص من التنشئة الاجتماعية العنصرية. تفتقر العديد من النساء البيض اللواتي يمارسن امتياز العرق يومياً إلى الوعي بأنهن يقمن بذلك (وهو ما يفسر التركيز على قضية الاعتراف بالممارسات العنصرية في ورشات العمل بهدف محاربتها). قد لا يكون لديهن فهم واع لإيديولوجيا تفوق العرق الأبيض ومدى تأثيرها على تشكيل سلوكهن ومواقفهن تجاه النساء المختلفات عنهن. في كثير من الأحيان، تُنشئ النساء البيض فيما بينهن علاقات وروابط قائمة على أساس الهوية العرقية المشتركة من دون وعي بأثر هذه الممارسات. هذا التكريس اللاواعي لاستمرار التفوق الأبيض هو أمر خطير، لأنه لا يمكن لأحد منا النضال لتغيير المواقف العنصرية إذا لم ندرك وجودها.

سيبتين أن الناشطات النسويات البيض قد بدأت في مواجهة العنصرية بطريقة جادة وثورية عندما لا يعترفن فقط بالعنصرية ضمن الحركة النسوية، أو يكتفين بمواجهة التحيز الشخصي، بل عندما سيكافحن بنشاط لمقاومة الاضطهاد العنصري في مجتمعنا. يتجلى التزام النساء سياسياً بالقضاء على العنصرية عندما يساهمن في تغيير اتجاه الحركة النسوية، وعندما يعملن على التخلص من التنشئة الاجتماعية العنصرية قبل تولي مناصب قيادية أو صياغة نظرية، وعندما يتوقفن عن التواصل مع النساء ذوات البشرة الملونة بطرق تسمح باستمرار القمع العنصري والحفاظ عليه، وعندما يمتنعن عن الإساءة للنساء غير البيض وإيذانهن بشكل واع أو غير واع. السعي الراديكالي هو الذي يخلق أساساً لتجربة التضامن السياسي بين النساء البيض والنساء ذوات البشرة الملونة.

ليست النساء البيض من عليهن فقط مواجهة العنصرية إذا كان لفكر الأختية أن يتحقق. يجب على النساء ذوات البشرة الملونة أن يراجعن كيفية استحواذ معتقدات تفوق العرق الأبيض على تفكيرنا؛ «العنصرية النابعة من الداخل والناجئة عن تشرب الفكر العنصري» والتي قد تفودنا إلى الشعور بكره الذات، والغضب من الظلم وتنقيسه تجاه بعضنا البعض بدلاً من القوى القمعية، وكما تدفعنا لإيذاء وإساءة معاملة بعضنا البعض، أو قد تدفع مجموعة عرقية معينة لعدم بذل أي جهد للتواصل مع مجموعة أخرى.

تعلمت النساء ذوات البشرة الملونة والمنحدرات من مجموعات عرقية متنوعة الاستياء والكرهية لبعضهن البعض، أو التنافس مع بعضهن البعض. وكثيراً ما تجد المجموعات الآسيوية أو اللاتينية أو الهندية-الأميركية الأصلية أنها تستطيع الارتباط بالبيض عن طريق كراهية السود. ويستجيب السود لهذا من خلال تعميق الصور النمطية العنصرية ضد هذه المجموعات العرقية، مما يتحول إلى حلقة مفرغة من الكراهية. لن يتم القضاء على الانقسامات بين النساء ذوات البشرة الملونة حتى نتحمل مسؤولية العمل لتحقيق الاتحاد، ليس فقط على أساس مقاومة العنصرية، بل أيضاً من خلال التعرف إلى ثقافتنا، ومشاركة معرفتنا ومهاراتنا، واكتساب القوة من تنوعنا. نحن بحاجة إلى إجراء المزيد من البحث والكتابة حول العوائق التي تفصل بيننا، والطرق التي يمكننا بها التغلب على هذا الفصل. ومن الممكن ملاحظة أنه لدى الرجال في مجتمعاتنا العرقية اتصال مع بعضهم البعض أكثر مما لدينا. غالباً ما تتحمل النساء الكثير من المسؤوليات المتعلقة بالوظيفة والمسؤوليات المنزلية إلى درجة أننا نفتقر إلى الوقت، أو لا نخصص الوقت للتعرف على النساء خارج مجموعتنا أو مجتمعنا. وفي كثير من الأحيان، تمنعنا الاختلافات اللغوية من التواصل. يمكننا تغيير هذا من خلال تشجيع بعضنا البعض على تعلم التحدث بالإسبانية والإنجليزية واليابانية والصينية، إلخ.

أحد العوامل التي تجعل التفاعل بين مجموعات النساء متعددة الأعراق صعباً، بل ومستحيلًا في بعض الأحيان، هو فشلنا في إدراك أن نمط السلوك في ثقافة ما قد يكون غير مقبول في ثقافة أخرى، أو احتمال أن يكون له دلالة مختلفة بين الثقافات. من خلال تدريسي المتكرر لدورة بعنوان «نساء العالم الثالث في الولايات المتحدة»، تعلمت أهمية فهم ما تعنيه الرموز الثقافية لبعضنا البعض. أوضحت طالبة أميركية آسيوية، من أصول يابانية، أن إجماعها عن المشاركة في المنظمات النسوية نابع من كون الناشطات النسويات يملن للتحدث بسرعة، دون توقف لاستيعاب الأمور، والاستعداد دائماً للرد. لقد نشأت على التوقف والتفكير قبل التحدث، للنظر في تأثير كلمات المرء، وهي خاصية شعرت أنها تنطبق بشكل خاص على الأميركيين الآسيويين. ولهذا عبرت عن الاستياء من هذه التصرفات غير الملائمة في مناسبات مختلفة عند حضورها في المجموعات النسوية. في فصلنا، تعلمنا السماح بإعطاء وقت للتفكير وتقدير هذه المساحة. ومن خلال مشاركة هذا الرمز الثقافي، أنشأنا جواً في الفصل سمح بأنماط اتصال مختلفة. وقد شكلت النساء السود العدد الأكبر في هذا الدرس.

اشتكت العديد من الطالبات البيض من أن الجو في الفصل كان «معادياً للغاية». وأشاروا إلى مستوى الضوضاء والمواجهات المباشرة التي حدثت في الغرفة قبل بدء الفصل الدراسي، كمثال على هذا العداء. كان ردنا هو توضيح أن ما اعتبرناه عداءً وعدواناً اعتبرناه إغظة مرححة وتعبيرات حنونة عن سعادتنا بالتواجد معاً. لقد رأينا نزعتنا للتحدث بصوت عالٍ كنتيجة طبيعية لوجودنا في غرفة مع العديد من الأشخاص الذين يتحدثون مع بعضهم، بالإضافة إلى أننا أوضحنا أثر الخلفية الثقافية على هذا الأمر: نشأت الكثيرات منا في أسر يتحدث فيها الأفراد بصوت عالٍ. في نشأتهم كنساء بيض من الطبقة الوسطى، تم تعليم الطالبات المشاركات، اللواتي اشتكين من الضجيج، اعتبار الكلام بصوت عالٍ ومباشر تعبيراً عن الغضب. أوضحنا أننا لم نر الكلام بصوت عالٍ أو فوضوي أمراً مزعجاً بهذه الطريقة، وشجعناهن على قراءة الرموز الثقافية بطريقة مختلفة، والتفكير فيها على أنها بادرة طيبة. بمجرد تغيير قراءتهن للرموز، لم يبدأن فقط بالحصول

على تجربة أكثر إبداعاً وبهجة في الفصل، لكنهن تعلمن أيضاً أن الصمت والكلام الهادئ يمكن أن يشير في بعض الثقافات إلى العداء والعدوان. من خلال فهم الرموز الثقافية لبعضنا البعض واحترام اختلافاتنا، شعرنا بروح المجموعة وبياحساس الأختية. احترام التنوع لا يعني التماثل والرضوخ. أحد المخاوف الأساسية في هذه الفصول الدراسية متعددة الأعراق هو الاعتراف والتسليم باختلافاتنا، وفهم كيف يحدد ذلك الاختلاف نظرة الآخرين لنا. كان علينا أن نذكر بعضنا البعض باستمرار بمنح التقدير لتنوعنا، لأن الكثير منا تربى على الخوف من ذلك.

بالتقاطع مع قضية العرق، يعتبر موضوع الطبقة الاجتماعية من القضايا التي تخلق انقساماً سياسياً خطيراً بين النساء. غالباً ما اقترحت الأدبيات النسوية المبكرة أن قضية الطبقة الاجتماعية لن تشكل عائقاً إذا انضمت المزيد من النساء الفقيرات ومن الطبقة العاملة إلى الحركة. هذا التفكير هو إنكار لوجود الامتياز الطبقي المكتسب من خلال الاستغلال، وكذلك هو إنكار للصراع الطبقي. لبناء الأختية، يجب على النساء أن يرفضن الاستغلال الطبقي. قد تكون دعوة المرأة البرجوازية لـ«أخت» أقل امتيازاً لتناول الغداء أو العشاء في مطعم فاخر اعترافاً بالتمييز الطبقي، لكن ذلك لا يعني اتصالها من الامتياز الطبقي، بل يؤكد هذه الممارسة. إن ارتداء الملابس المستعملة والعيش في مساكن منخفضة التكلفة في حي فقير، وشراء أسهم في البورصة في آن معاً، ليس بادرة تضامن مع المحرومين أو فئات المجتمع الأقل حظاً. وكما في حالة التعامل مع العنصرية في الحركة النسوية، فقد تم تبرير التفاوت الطبقي بالوضع الفردي والاختلاف المرتبط به. إلى أن تعترف النساء بالحاجة لإعادة توزيع الثروة والموارد في الولايات المتحدة والعمل على تحقيق هذه الغاية، لن يكون هناك ترابط بين النساء يتجاوز حدود الطبقة الاجتماعية.

لم تجد النساء من مجموعات الطبقة الدنيا صعوبة في رؤية أن المساواة الاجتماعية التي تحدث عنها أنصار حرية المرأة قد ساوت بين مسألة المهنة وتجاوز الحواجز الطبقيّة وبين التحرر. كما عرفن مسبقاً من سيمت استغلاله في خدمة السعي لتحقيق هذا التحرر. في مواجهة الاستغلال الطبقي يومياً، لا يمكنهن تجاهل الصراع الطبقي بسهولة. في مقتطفات من كتاب نساء الأزمات، تعبر هيلين، وهي امرأة بيضاء من الطبقة العاملة تعمل خادمة في منزل «نسوية» برجوازية بيضاء، عن فهمها للتناقض بين الخطاب النسوي والممارسة:

أعتقد أن السيدة على حق: ينبغي أن يكون الجميع متساوين. هي تواصل قول هذا، لكن مع ذلك تجعلني أقوم بالكثير من الأعمال المنزلية، وأنا لست متساوية معها، وهي لا تريد أن تكون متساوية معي؛ وأنا لا ألومها، لأنني لو كنت مكانها، فسوف أتشبث بأموالي تماماً كما تفعل. ربما هذا ما يفعله الرجال – إنهم يحتفظون بأموالهم. إنها معركة كبيرة، كما هو الحال دائماً عندما يتعلق الأمر بالمال، ولا بد أنها تعلم هذا. إنها لا تثفق رواتب كبيرة على «الخدم». إنها عادلة، كما تستمر في تذكيرنا – لكنها لن «تحررنا» أكثر من الرجال الذين «سيحرون» زوجاتهم أو سكرتيراتهم أو النساء الأخريات العاملات في شركاتهم.

لم تكتف مدعيات حرية المرأة بالمساواة بين الألم النفسي والحرمان المادي للتقليل من أهمية الامتياز الطبقي، بل غالباً ما عبرن عن كونه المشكلة الأكثر خطورة. لقد تمكن من التغاضي عن حقيقة أن العديد من النساء يعانين نفسياً ومادياً، ولهذا السبب وحده يستحق تغيير وضعهن الاجتماعي اهتماماً أكبر من مركزية المسار المهني للنساء البرجوازيات. قد تجد المرأة البرجوازية التي تعاني نفسياً المساعدة بشكل أكبر من المرأة التي تعاني من الحرمان المادي والألم العاطفي. إن إحدى الاختلافات الأساسية في المنظور بين المرأة البرجوازية والمرأة من الطبقة العاملة أو المرأة الفقيرة، تكمن في أن الأخيرة تدرك أن التعرض للتمييز أو الاستغلال لأنها أنثى قد يكون مؤلماً وغير إنساني، لكنه قد لا يكون بالضرورة مؤلماً ومهيناً للإنسانية، أو يشكل تهديداً مثل عدم توفر طعام أو مأوى، أو الجوع أو إصابتها بمرض مميت وعدم قدرتها على الحصول على الرعاية الطبية. ولو أمكن للنساء الفقيرات وضع جدول أعمال الحركة النسوية فلربما قررن أن الصراع

الطبقي سيكون قضية نسوية مركزية، حيث تعمل النساء الفقيرات والنساء ذوات الامتيازات على فهم البنية الطبقية والطريقة التي تضع النساء في حالة منافسة ضد بعضهن البعض.

أكدت النسويات الاشتراكيات الناشطات، ومعظمهن من النساء البيض، على قضية الانقسام الطبقي، لكنهن لم يكنّ فعالات في تغيير المواقف المتعلقة به في الحركة النسوية. ورغم دعمهن للاشتراكية، إلا أن قيمهن وسلوكياتهن وأنماط حياتهن لا تزال متأثرة بالامتيازات العرقية والطبقية وتتفجع منها. لم تطور هؤلاء استراتيجيات جماعية لإقناع النساء البرجوازيات اللواتي ليس لديهن منظور سياسي راديكالي بأن القضاء على الاضطهاد الطبقي أمر حاسم للجهود المبذولة لإنهاء الاضطهاد القائم على التمييز بناءً على الجنس. لم يعملن بجد للتنظيم مع النساء الفقيرات ونساء الطبقة العاملة اللواتي قد لا يُعرّفن عن أنفسهن كاشتراكيات، لكنهن مدركات لضرورة إعادة توزيع الثروة في الولايات المتحدة. لم تعمل النسويات الاشتراكيات على رفع وعي النساء بشكل جماعي. لقد أنفقن الكثير من طاقتهن على مخاطبة اليسار الذكوري الأبيض، ومناقشة الروابط بين الماركسية والنسوية، أو الشرح للنشطات النسويات الأخريات أن النسوية الاشتراكية هي أفضل استراتيجية للثورة. وبطريقة مغلوطة، غالباً ما يقتصر التركيز على الصراع الطبقي كقضية وحيدة للنسويات الاشتراكيات.

ورغم أنني ألفت الانتباه إلى التوجهات والاستراتيجيات التي لم يستخدمها، إلا أنني أود التأكيد على أن هذه القضايا ينبغي أن يتم تناولها من قبل جميع الناشطات والناشطين في الحركة النسوية. عندما تواجه النساء واقع الطبقة ويتعهدن بالتزامات سياسية للقضاء عليها، لن نواجه بعد الآن الصراعات الطبقة التي كانت واضحة جداً في الحركة النسوية. إلى أن نقوم بالتركيز على الانقسامات الطبقة بين النساء، لن نكون قادرين على بناء التضامن السياسي. إن التمييز بناءً على الجنس والعنصرية والطبقية يفرّق النساء عن بعضهن البعض ويزرع الانقسام. كما أدت الانقسامات والخلافات داخل الحركة النسوية، حول تصميم استراتيجية العمل، إلى اختلاف النسويات وتشكيل عدد من المجموعات ذات المواقف السياسية المتنوعة.

وقد قاد الانقسام إلى فصائل سياسية مختلفة وجماعات ذات مصالح خاصة، إلى وضع حواجز غير ضرورية أمام الأختية؛ حواجز يمكن إزالتها بسهولة. تدفع المصالح الخاصة النساء المنقسمات ضمن مجموعات للاعتقاد بأن النسويات الاشتراكيات هن فقط من ينبغي عليهن التركيز على قضية الطبقة الاجتماعية، وأن النسويات المثليات هن من يجب أن يكنّ معنيات باضطهاد المثليين والمثليات، وأن على النساء السود فقط أو غيرهن من النساء الملونات الاهتمام بالعنصرية. يمكن لكل امرأة أن تقف في وجه المعارضة السياسية للاضطهاد القائم على التمييز بناءً على الجنس والعنصرية وكراهية المثليين والطبقية. في حين أنها قد تختار تركيز عملها على قضية سياسية أو قضية معينة، إذا كانت تعارض بشدة جميع أشكال الاضطهاد الجماعي، فإن هذا المنظور واسع النطاق سيكون واضحاً في جميع أعمالها بغض النظر عن خصوصيتها. كون الناشطات النسويات مناهضات للعنصرية والاستغلال الطبقي، فلا يهم ما إذا كانت النساء ذوات البشرة الملونة حاضرات للعمل أم النساء الفقيرات، إلخ... ستعتبر هذه القضايا مهمة وستتم معالجتها، رغم أن النساء الأكثر تأثراً على الصعيد الشخصي باضطهاد معين سوف يبقين بالضرورة في طليعة تلك النضالات. يجب أن تتعلم النساء قبول مسؤولية محاربة الظلم الذي قد لا يؤثر علينا بشكل مباشر كأفراد. تعاني الحركة النسوية، مثلها مثل الحركات الثورية الأخرى في مجتمعنا، عندما تكون الاهتمامات والأولويات الفردية هي السبب الوحيد للمشاركة. عندما نظهر اهتمامنا بالجماعة، فإننا نعزز تضامننا... تحتاج النساء للالتقاء في المواقف التي تحتمل وجود خلاف إيديولوجي، وللعمل على تغيير هذا التفاعل بحيث نحقق التواصل. هذا يعني أنه عندما تجتمع النساء، بدلاً من التظاهر بالاتحاد، فإننا نعرّف بأننا منقسمات ويجب علينا تطوير استراتيجيات للتغلب على المخاوف والتحيزات والاستياء والتنافس، إلخ... دفعت الخلافات السلبية الشديدة التي حدثت في الأوساط

النسوية العديد من الناشطات النسويات إلى تجنب التفاعل الجماعي أو الفردي، حيث قد تؤدي احتمالية الخلاف إلى المواجهة. وجرت إعادة تعريف السلامة والدعم لتعني الاكتفاء بمجموعات تلتقي فيها المشاركات على قيم متشابهة. وبينما لا تريد أي امرأة الدخول في خلاف يتم فيه تدميرها نفسياً، يمكن للنساء أن تواجهن بعضهن البعض، وأن تختلفن أو تتصارعن حتى، ثم يمكن لهن تخطي العداء للوصول للتفاهم. يُنظر للتعبير عن العداء كفعل عديم الفائدة، لكن عندما يكون هو المحفز الذي يدفعنا للمزيد من الوضوح والفهم، فإنه يصبح ذا جدوى.

تحتاج النساء لتجربة العمل رغم العداء للوصول إلى التفاهم والتضامن، ولو كان ذلك فقط لتحرير أنفسنا من التنشئة الاجتماعية المتحيزة جنسياً، التي تخبرنا بتجنب المواجهة لأننا سنكون الضحية أو سيتم تدميرنا.

عندما تكافح النساء بشكل فاعل، وبطريقة داعمة حقاً، لفهم اختلافاتنا ولتغيير وجهات النظر المُضللة والمشوهة، فإننا نضع الأساس لتجربة التضامن السياسي. التضامن ليس مثل الدعم. لتجربة التضامن، يجب أن يكون لدينا وحدة من المصالح والمعتقدات والأهداف المشتركة التي نتحد حولها لبناء الأختية. يمكن للدعم أن يكون أمراً عرضياً، ويمكن منحه أو التوقف عنه بنفس السهولة. في حين يتطلب التضامن التزاماً ثابتاً ومستمراً. في الحركة النسوية، هناك حاجة للتنوع والخلاف والاختلاف إذا أردنا أن ننمو. كما أكدت جريس لي بوجز وجيمس بوجز في كتاب الثورة والتطور في القرن العشرين:

إن التقدير لواقع التناقض مبني على أساس مفهوم النقد والنقد الذاتي. النقد والنقد الذاتي هو الطريقة التي يمكن بها للأفراد الذين توحدهم الأهداف المشتركة أن يستخدموا بوعي اختلافاتهم والأمور التي تفيدهم، مثل السلبية، من أجل تسريع تقدمهم الإيجابي. الصيغة الشائعة لهذه العملية هي 'تغيير الأمر السيء إلى آخر جيد...'

لا تحتاج النساء للقضاء على الاختلاف ليشعرن بالتضامن. ولا نحتاج لتقاسم القمع المشترك للقتال على قدم المساواة من أجل إنهاء الاضطهاد. لسنا بحاجة للمشاعر المعادية للذكور لربطنا ببعضنا البعض، إذ أن الخبرة والثقافة والأفكار التي يجب أن نشاركها مع بعضنا البعض أمر عظيم. يمكننا أن نكون أخوات توحدنا المصالح والمعتقدات المشتركة، متحدات في تقديرنا للتنوع، متحدات في كفاحنا لإنهاء التمييز بناءً على الجنس، متحدات في إطار تضامن سياسي

..بعد 125 عاما من النضال

الحركة النسوية فى مصر.. مؤسسات مدنية جامدة.. ونشاط افتراضى ساخن



*حنان حجاج

5 أكتوبر 2018

عاما من النضال تحملها الحركة النسوية المصرية على ظهرها، بينما تسير بثقل أصبح لا يتلاءم مع عصر شديد السرعة فى حركته وتفاعلاته.. الحركة الأقدم تاريخيا بين الحركات النسوية فى العالم العربى تبدو وكأنها تعيش ما يمكن أن نسميه أفولا تاريخيا، ما بين اتهامات قانونية لبعض رموزها فى إطار ملف التمويل وما بين بيروقراطية صارت تحكم عمل مؤسساتها القديمة، وما بين منافسة حقيقية لدورها من المبادرات الصغيرة لأسماء شابة لا يعرفها احد احتلت فضاءات العالم الافتراضى عبر مبادرات فردية او جماعية او هاشتاج اصبح رمزا لقضية.

وبينما لا ينكر رموز الحركة النسوية المهيكلة تنظيميا فى مؤسسات وكيانات رسمية ان الحركة تحتاج لإعادة إصلاح من الداخل، وتغيير أساليب عملها التى اصابتها البيروقراطية وتحكمت فيها القيادات التاريخية، فإنهم ايضا يرون ان نسوية العالم الافتراضى الجديدة ليست قادرة وحدها على احداث التغيير، ففارق كبير بين «الصوت المسموع» و«النفوذ الفاعل» كما اشارت لنا احدى النسويات

إلى أين وصلت الحركة النسوية فى مصر وما هو وضعها الحالى؟ وهل فعلا دخلت الحركة مرحلة الجمود استعدادا لتيار نسوى جديد؟ وهل سحبت مبادرات السوشيال ميديا بساط الملف النسوى من الكيانات القديمة؟ أسئلة سألناها لرموز الحركة مع رصد للواقع الافتراضى الذى أصبح الاقوى حضورا والأكثر تأثيرا

قبل خمس سنوات تقريبا كان (الهشاش تاج) الأكثر انتشارا وقوة، هو هشاش يحمل اسم (شفت تحرش) الهشاش تاج الذى تحول بعد ذلك من العالم الافتراضى إلى ارض الواقع، عبر مجموعات عمل نزلت إلى الشارع فى مواسم الأعياد والاحتفالات التى تشهد عادة نسبة عالية من التحرش الجماعى والفردى. واستطاع القائمون عليه رغم أنهم يعملون بشكل مستقل تماما عن مؤسسات وجمعيات العمل المدنى، استطاعوا أن يحولوا قضية التحرش لقضية شارع دفع حتى الدولة رسميا لتشكيل فرق أمنية من الشرطة النسائية لمقاومة التحرش. هالة مصطفى احدى قيادات المجموعة تحدثت كيف بدأت الفكرة التى تعتبر اهم كيان افتراضى تشكل بقولها:

«نحن مجرد مجموعة من الأصدقاء لفت نظرنا العنف الذى كانت تتعرض له النساء والفتيات خاصة فى المناسبات العامة وتحديدًا بعد الثورة كانعكاس للعنف المتنامى للمجتمع بشكل عام ولموقف البعض من وجود المرأة وخروجها الكبير أثناء فعاليات ثورة يناير وما بعدها لم يكن لنا أى أهداف سياسية كما كأفراد لم نكن مرتبطين بكيانات أو مؤسسات وانطلقنا كفكرة فى نوفمبر 2012 على صفحات التواصل الاجتماعى خاصة صفحتنا على الفيس بوك التى يصل عدد متابعيها لأكثر من 60 ألف متابع، ولم يكن قرار نزول الشارع بالسهولة التى يتخيلها البعض رغم أن عددنا كان معقولا كنا حوالى 30 متطوعا نعمل على منطقة وسط البلد وماسبيرو ومنطقة الكورنيش وهى أكثر المناطق تعرضا للتحرش فى الأعياد. وفى مرحلة ما لجأنا بشكل غير وهى احد منظمات المجتمع المدنى التى قدمت لنا الدعم اللوجستى خاصة أننا حددنا (act) رسمى لمؤسسة لعلنا 3 أهداف رئيسية وهى الرصد بتحديد أكثر البؤر سخونة فى التحرش والهدف الثانى وهو توثيق الحالات وكيفية حدوثها والضحايا والجناة ثم الهدف الثالث وهو التوعية والتى كنا نقدمها فى الجامعات وداخل المترو أو أماكن التجمعات الشبابية اول هدفين كنا نقدم فيهم تلك المعلومات للجهات المعنية وتحديدًا وزارة الداخلية لمساعدتهم فى مواجهة الظاهرة وهو أمر مهم جدا للتعامل الرسمى مع الظاهرة كما ان تواجدنا وفاعليتنا تلك أتاحت لنا فرصة المشاركة فى لجان اعداد قانون التحرش وهى الجلسات التى نظمها المجلس القومى للمرأة والتى سبقت اصدار القانون وخاليا بدأنا حملة جديدة لاجادالية عقوبات جديدة «لمواجهة العنف والتحرش وبدائها قبل ايام قليلة».

وبينما اشارت هالة مصطفى الى ان صفحة حملتهم لجأت ايضا لتوثيق التحرش عبر تسجيل شهادات للنساء شهدت فى مصر تفاعلا مدهشا وصادما ربما لم (me too) على صفحاتهم فان حملة هاش تاج العالمى يتوقعه احد اظهر حجم ملف العنف الجنسى تجاه النساء الذى ربما لم تتوقعه حتى اقدم ناشطات العمل النسوى، ومؤخرًا ظهر الهاش تاج الشهير حق ديالا فى قضية نسب طفلة بطلتها صحفية شابة وفنان تشكيلى معروف وبينما تضامنت بعض وسائل الإعلام مع القضية ظل الهاش تاج هو الأكثر تأثيرا بل واعتبره البعض كاشفا لمدى هشاشة النسويات المنظمات فى مصر بمقارنة بسيطة بين قوة تأثيرهم الان ونفس التأثير قبل ستة عشر عاما فى قضية مماثلة كان بطلها فنان شاب نجل فنان شهير وهو احمد الفيشاوى وهند الحناوى ام ابنته التى نجحت عبر ضغط المجتمع المدنى وقتها فى دفعه للاعتراف بابوته لابنتها

(واقع نسوى افتراضى)

لمياء لطفى هى محامية من جيل الوسط تعمل فى احدى مراكز الحقوقية للنساء وهى محامية الصحفية والدة ديالا، لمياء لا تجد غضاضة فى اتهام الحركة النسوية وتحديدًا ما تسميه الحركة المهيكلة فى كيانات رسمية واهلية أنهم متأخرون لدرجة كبيرة مقابل الكيانات الافتراضية على مواقع التواصل وتقول: «الكيانات النسوية القديمة التى بدأت تشكيلها منذ منتصف الثمانينات، اصبحت تشبه المؤسسات الحكومية فى بيروقراطيتها وتقل حركتها، بل إن تلك المؤسسات اصبحت تعرف بمن ترأسها وشغلها اصبح منصبًا على القضايا بشكل، نظرى بدون التحام حقيقى بالناس واحتياجاتهم

والتي تتغير بالتأكد من وقت لآخر ورغم ذلك نحن لا ننكر ما انجزته النسويات الاقدم فى ملفات بعينها ناضلن من اجلها طويلا ومثلا اذكر مثال قضية ختان الإناث التى عندما بدأت الحركة النسوية العمل عليها فى بداية التسعينات كانت نسبة الختان تصل الى 97% وعندما تعاملنا معها باعتبارها من قضايا العنف ضد النساء، تم تجربتها والآن وصلت النسبة الى ما يقارب الـ 60% فقط وهو انجاز جيد وسط مجتمع صعب كمجتمعنا وانا أشبه العمل فى مجال حقوق النساء فى مجتمعنا بنقطة المياه المطلوب منها ان تحفر فى صخرة وربما كانت مشكلتنا اننا لا ندرك ذلك ونفتقد للنفس الطويل. كما ان الدولة نفسها تتعامل مع الملف النسوى باعتبارها جزءا من الملف التنموى مطلوب فيه من النساء ان تكون شريكا وليس مطالبًا فهى تقبل تواجد النساء

كمشاركات في العمل الاجتماعي التنامي بينما تتحفظ تماما على النضال النسوي في قضايا محددة وبشكل صريح تماما اغلب المكتسبات الاخيرة كانت لرغبة فورية. وهو للاسف ما ميز الحركة النسوية المصرية منذ بدايتها الا باستثناءات قليلة، مقابل هذا الدور المتراجع ظهر الدور والتأثير القوي للمبادرات المرتبطة بقضايا بعينها التي يتم تفجيرها كقضية التحرش مثلا وغيرها لينقل النضال النسوي للعالم الافتراضي الذي يتميز بسرعة حركته وتأثيره بل وتجدد دماؤه، وربما بعد عام او اثنين يتوقف نشاط تلك النسويات وتظهر وجوه جديدة وهكذا ولكنهن على الأقل يعتبرن ضمانا لاستمرار النضال حتى لو كان في شكل مبادرات مؤقتة قادرة .". ان تحقق مكتسبات سريعة فهذا أفضل كثيرا من الركون التام الذي يشهده الحراك النسوي الآن

بينما تشير التقارير المتابعة لنشاط عمل الجمعيات المتابعة لملف حقوق النساء أن ما لا يزيد 7 جمعيات ومؤسسات فقط هي التي لا زالت تعمل على الملف النسوي في مصر، تأتي على رأس تلك المنظمات المجلس القومي لحقوق المرأة وهو هيئة رغم استقلاليتها اعتباريا إلا أنها تصنف ككيان رسمي تابع للدولة سواء في تمويلها أو اختيار قياداتها ولا تختلف عنها كثيرا منظمة المرأة العربية والتي تتبع جامعة الدول العربية وكلاهما صدر قرار تشكيله في عام 2000

بينما يظهر اسم خمس منظمات أهلية مستقلة أخرى وهي (مركز النديم) التي تقدم الدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف، ومؤسسة (المرأة الجديدة) التي تم تأسيسها منذ عام 1995 وتم إشهارها رسميا في عام 2003 كمؤسسة تعنى بقضايا النساء القانونية وتقديم الدعم القانوني للنساء، ومؤسسة المرأة والذاكرة التي تأسست عام 1995، بالإضافة لجمعية نهوض وتنمية المرأة) وهي من أقدم الجمعيات التي لا زالت تعمل حتى الآن حيث أنشئت عام 1987، ومركز (نظرة) للدراسات النسوية والذي كان واحدا من أشهر المراكز رغم حداثة عهده حيث أسس منذ نحو عشر سنوات فقط فهو مغلق الآن بحكم القانون

مصر ليست تونس

مزن حسن هي واحدة من أكثر الناشطات الشبابات تحركا، مزن لم تكمل عامها الأربعين تعترف: «نشهد تراجعاً في الحركة المنظمة اعترف بذلك ولكننا في نفس الوقت نمر بوقت صعب تنظيميا وحركيا وفي رأيي أن المجتمع المدني كله يعاني التضيق عليه في حركته أو توفير التمويل اللازم لاستمراره، فمن المفترض أننا جمعيات غير هادفة للربح ونعتمد على المنح أو التبرعات لتمويل أنشطتنا والإنفاق عليها بينما أصبحنا مهددين بالقانون بسبب هذا وتلك إشكالية حقيقية بالنسبة للمركز هو الآن مغلق وأنشطتنا نمارسها عبر صفحاتنا على الانترنت، كما انه ورغم اعترافنا ببعض الانجازات التي تحققت على ارض الواقع خاصة ما يتعلق بالعنف تجاه النساء بتشكيل لجنة لمكافحة العنف في وزارة الداخلية او تعديل المادة 306 وتجريم التحرش كفعال، كما إستراتيجية محددة للتعامل مع ملف العنف ولكن المدهش هو ان هذه الإستراتيجية لم يتم طرحها علينا، ولم يتم التناقش حولها معنا، من المهم تماما ان تكون هناك قنوات للتواصل بين جمعيات وناشطات المجتمع المدني والدولة ليحدث التغيير الحقيقي الذي نرجوه

وتضيف مزن: «ما حدث في تونس والذي غالبا ما نتعامل معه كنموذج تقدمي لنيل المرأة لحقوقها ليس وليد اليوم او سنوات ما بعد الثورة هناك، بل هو نتاج أكثر من خمسين عاما من العمل النسوي عبر آلية وطنية عملت فيها الدولة مع ناشطات العمل المدني والنسويات وكانت لديهم أجندة واضحة تحققت بعد الثورة بشكل مباشر ونحن للأسف رغم أننا نسبقهم زمنيا ولكننا متأخرون عنهم حركيا وتنظيميا بدرجة كبيرة

لا تنكر مزن رغم إقناعها بعض اللوم على الدولة التي تخلت عن دعم ملف النساء خلال السنوات الأخيرة ما أصاب الحركة النسوية من عيوب فتقول: « للأسف الحركة النسوية أصبحت تشبه لحد كبير مؤسسات الدولة البيروقراطية. خاصة فيما يتعلق بأداء الأجيال الكبيرة من النسويات اللاتي لا يقبلن عادة التغيير بسهولة ولا

يقبلن النقد من الأجيال الشابة، ولكي ننجح في التغيير لابد أن نقبل نحن أولاً أن نغير من أنفسنا ومن آليات عملنا، فعلى سبيل المثال أنا ضد أن تكون أجندة عمل الحركة بمختلف تياراتها موحدة، وإن نلتف نحو قضية واحدة هذا أمر غير مقبول من حق كل مؤسسة أو كيان أن يتبنوا القضية التي يريدونها وإن يضغطوا لتحقيق التغيير فيها وكل ما علينا أن ندعم بعضنا بعضاً. كما أن هناك نقطة مهمة جداً تتعلق بالتعامل مع الكيانات النسوية التابعة للدولة فانا لا أرفضها تماماً ولكنى فى نفس الوقت لا أستطيع اعتبارها جزءاً حقيقياً من الحركة النسوية، لأنها فى النهاية تحكمها الأجندة السياسية للأنظمة فقط يمكن استغلال وجودها باعتبارها آلية وطنية للضغط وتحقيق مطالبنا، كما أن التعالى على المجموعات الشابة خاصة على مواقع التواصل لم يعد مطلوباً بالعكس لابد أن نسخر ما نملك من إمكانيات للتعاون معهم سواء فى التدريب أو الدعم أو حتى الاحتواء ويجب أن نعترف أن المبادرات الصغيرة و«هاش تاج» السوشيال ميديا أصبح لهم تأثير حقيقى «وقدرة على الدفع فى القضايا الساخنة».

(موجات الحركة النسوية الأربعة)

فى كتاب دكتورة هالة كمال عن تاريخ الحركة النسوية فى مصر قسمت هالة تاريخ الحركة إلى أربع موجات أساسية الموجة الأولى بدأت فى نهاية القرن التاسع عشر وتحديدًا عام 1892 بصور مجلة (الفتاة) لصاحبها هند نوفل لتكون لسان حال النسويات المصريات وقتها بعد سنوات من الإرهاصات الأولى والتي كانت قد بدأت قبل ذلك بحوالى عشر سنوات، أعقب مجلة الفتاة مجلة أخرى وهى (أنيس الجليس) عام 1898 ثم فتاة الشرق 1906 والجنس اللطيف عام 1908 فى هذا الإطار الذى اعتمد على الصحافة والتي كانت أداة إعلامية حديثة جداً وقتها عرف المصريون أسماء الرحيل الأول من النسويات المصريات ومنهن ملك حفنى ناصف وعائشة تيمور قبل أن تمتد الحركة لتصل الى جيل سنوات ثورة 1919 وكانت النقاشات وقتها تدور حول قضايا الزواج والطلاق وتعدد الزوجات بالإضافة لموضوع الحجاب والسفور والحياة المنزلية وقد امتدت تلك الموجة حتى عام 1952 وشهدت إنجازات مهمة على مستوى حقوق النساء كما شهدت ظهور أهم أسماء النسويات المصريات فى النصف الأول من القرن العشرين حيث تحققت أهم إنجازات تلك الحركة بتحقيق المساواة فى التعليم فى جميع مراحلها وتخرج أول دفعة من الفتيات المصريات من الجامعة عام 1933 وكذلك شهدت تأسيس أول حزب نسائى فى مصر والمنطقة العربية كلها..

الموجة الثانية من الحركة النسوية المصرية كانت فى بداية الخمسينات مع قيام ثورة 1952 وحتى بداية الثمانينات وتميزت تلك الموجة بالاحتواء الكامل من قبل نظام 1952 للحركة النسائية لتكون جزءاً من النظام السياسى الناصرى رافضة وجود أحزاب أو كيانات مستقلة ورغم ذلك تحققت للنساء فى تلك الفترة كما تقول هالة كمال إنجازات هامة ويأتى على رأسها المادة 31 من دستور عام 1956 التى نصت على أن المصريين لدى القانون سواء فى الحقوق والواجبات وأتاح للنساء لأول مرة حق الانتخاب والترشح فى المجالس التشريعية وإن ظلت الدولة على تحفظها فيما يتعلق بملف قوانين الأسرة والأحوال الشخصية

الموجة النسوية الثالثة وهى التى بدأت مع عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك وفى تلك الموجة بدأت الدولة ترخى قبضتها على العمل المدنى مما أدى لعودة الكيانات النسوية المستقلة وأيضاً وقعت مصر على اتفاقية (سيداو) الأكثر أهمية فى ملف حقوق النساء والخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة كما شهدت القاهرة .. عقد المؤتمر الدولى للسكان والذى اعتبر نقلة كبيرة فى الحديث عن حقوق النساء الانجابية

أما الموجة الرابعة وكما تشير هالة كمال فهى التى بدأت مع ثورة يناير والتي شهدت فى بدايتها الخروج الكبير للنساء مع كل فعاليات الثورة، والتي ترى كمال أنها بقدر ما شهدت من تألق للنساء بقدر ما تعرضت فيها النساء لمساحات متزايدة من العنف الجسدى وتفجرت أزمة التحرش الجسدى بهن سواء لأهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية.. وهو الذى شهد أيضاً كما تقول أفولاً للحركة النسوية المنظمة وظهوراً متميزاً

لناشطات الواقع الافتراضى وان كان قد شهد ايضا تواجدا نسانيا فى لجان كتابة الدستور وبعض الفعاليات السياسية الهامة ولا زالت تلك الموجة مستمرة

نولة درويش احد رموز الحركة النسوية القديمة منذ ما يزيد على ثلاثين عاما تشرح لنا بشكل صريح ما تتميز به الحركة النسوية فى مصر معتبرة ان هذه ربما تكون احد عيوبها، تقول درويش: « الحركة النسوية فى مصر تتميز بأنها عملت على قضايا النساء من منظور خيرى أو تنموى، وكان المطالبات النسوية بالتوازي او ربما فى ظل هذا العمل الخدمى ويجب ان نعترف ان هذا جعل الملف النسوى متواريا لحد كبير ويتسم بعدم القدرة على المواجهة المباشرة. كما ان النظم السياسية المختلفة والمتلاحقة فى مصر سعت بدورها لترسيخ هذا الشكل النسوى المتوارى. وأعافت بشكل كبير أى محاولات الحقيقى للمنظمات الحقوقية

وتشرح نولة: "تاريخيا لا استطيع ان أؤرخ للحركة النسوية فى مصر ببداية القرن العشرين كما يقول البعض فمن بدءوا الحركة طغى على اهتمامهم الجانب الوطنى باعتبارهم جزءا من الحركة الوطنية بشكل عام ربما بدأت بشكل مستقل فيما بعد دستور 1923 وبشكل عام لم تكن الظروف السياسية التى مرت بها مصر طوال تاريخها مشجعة للنسويات وحتى مع خروج الحركة بشكل مميز مع ثورة يناير لم يستمر الأمر طويلا مع طغيان التيار الدينى وثقافة المجتمع الذكورية تماما. فنحن دائما متهمات عندما نتحدث عن أمور لا ترضى الرجال اما بأتنا نحارب الدين او ننفذ اجندات اجنية الفكر ولن انسى عندما بدانا نتحدث فى منتصف تسعينيات القرن الماضى عن العنف ضد النساء للمرة الاولى تعرضنا لهجوم شديد جدا ورغم ذلك ظللنا نناضل حتى تم ترسخ المصطلح والقبول، به وهذه سمة مهمة من سمات الحركة النسوية أنها حركة لا بد أن تظل لسنوات". تعمل وتحقيق أهدافها لا يتم بين ليلة وضحاها بل يحتاج ربما لعشرات السنوات القادمة

نولة درويش التى تمثل الجيل القديم من الناشطات يقابلها الجيل الجديد من شبابت الحركة النسوية وعلى رأسهن سلمى النقاش التى رغم اعترافها بما تم تحقيقه خلال السنوات الماضية، الا انها ترى ان الحركة النسوية فى مصر أصبحت متأخرة ربما خطوة او خطوتين عن الحركات المشابهة فى عدد من الدول العربية وعلى رأسها تونس. مثلا فبينما تونس تساوى فى الميراث بين الرجل والانثى كما تقول لدينا قطاع عريض من نساء الريف والصعيد فى مصر لا يسمح لهن بأخذ ميراثهن أصلا. وتشير سلمى بنظرة تشاؤمية: « حتى القضاء الذى تغنوا بأنهم أعطوا للنساء حق العمل به لا يسمح مثلا بأن تعمل النساء فى مجلس الدولة وهو من الكيانات المهمة فى المنظومة القضائية فى مصر وبشكل عام لا بد ان نعنى تماما ان الحركة النسوية ليست مجرد قضايا يتم طرحها بين وقت وآخر فهى حركة اجتماعية مطلبية نحاول من خلالها استخدام كل ما هو متاح من اليات ونحن فعلنا ذلك بالفعل ومن يتهم الحركة النسائية فى مصر بالتراخي لا يعلم حجم المصاعب التى نواجهها سواء مع الثقافة المجتمعية السائدة او مع الانظمة السياسية السائدة ورغبتها او عدم رغبتها فى دعم ملف حقوق النساء

الحزب النسائى المصرى

ربما تكون مصر هى الدولة الوحيدة التى شهدت ميلاد اول حزب نسائى معترف به رسميا من الدولة الحزب الذى تأسس فى عام 1942 وحمل اسم (الحزب النسائى المصرى) اسسته فاطمة نعمت راشد وكان برنامجها التأسيسى يحمل عددا من الاهداف والمطالب شديدة التقديمية بمعايير ذلك الوقت ومنها المساواة بين الجنسين وحصول النساء على الحقوق السياسية والاجتماعية على اساس المواطنة، وفتح كافة وظائف الدولة امام النساء بما فيها القضاء الى جانب المطالبة بتعديل قوانين الزواج وتعدد الزوجات والطلاق والنفقة وحضانة الاطفال وهو الحزب الذى قدم للحركة النسوية اغلب رموزها النشطة فيما بعد وتم حله بعد ثورة 1952

منى عزت تكتب: غياب المساواة والإفقار يحرمان النساء من الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات



*منى عزت
1 أبريل 2019

اختارت لجنة وضع المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورتها الـ63 التي انعقدت هذا العام - في الفترة من 11 إلى 22 مارس - موضوع «أنظمة الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات»، وتجرى داخل فعاليات وأعمال اللجنة لقاءات واجتماعات رسمية لممثلين عن الحكومات، كما تنعقد على التوازي ندوات وفعاليات للمجتمع المدني، وفي هذا العام شارك على مدى 12 يوماً أكثر من 5200 امرأة ورجل يمثلون المجتمع المدني، وما لا يقل عن 1850 مندوباً عن الحكومات.

ركز الموقف الرسمي على نقد تزايد حالات انعدام المساواة والفقر، واستمرار النزاعات السياسية وما يترتب عليه من نزوح وهجرات، والتغيرات المناخية والبيئة وأثر ذلك على الحياة وسبل العيش ورفاهية النساء والفتيات، والتأكيد على ضرورة القضاء على الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز على أساس العمر والدخل والموقع الجغرافي، أو العرق أو الحالة الصحية أو الهجرة أو الإعاقة، وتمكين النساء من الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة، والاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وتوفير الحماية الاجتماعية للنساء في المنزل، والحقوق الانجابية والجنسية.

وقد أشارت اللجنة في بيانها الختامي إلى أهمية إشراك الرجال إشراكاً كاملاً كمستفيدين من التغيير، وكشركاء وحلفاء استراتيجيين في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

وخرجت اللجنة بعدد من التوصيات التي تقدمت بها إلى الحكومات والهيئات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، حتى يتم تنفيذها على المستوى الدولي والوطني والإقليمي والمحلي، وجاءت هذه التوصيات على النحو التالي:

تعزير البيئة القانونية والمؤسسية

معالجة الفجوات بين الجنسين والتحديات في الحماية الاجتماعية

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات العامة

جعل الاستثمار في البنية التحتية يعمل لصالح النساء والفتيات (وهنا تم الإشارة إلى القطاع الخاص ودوره غير الهادف إلى الربح)

تعبئة الموارد وتعزيز المساءلة والمراقبة والتقييم من أجل ضمان جودة وصول الخدمات الاجتماعية والمالية واشتملت هذه التوصيات على إجراءات محددة، من أهمها:

ضمان حصول المرأة على العمل اللائق والخدمات العامة والبنية التحتية على قدم المساواة، واتخاذ تدابير للحد من فجوات الأجور بين الجنسين، وتعزيز المفاوضة الجماعية وتمكين المرأة من التقدم الوظيفي.

زيادة خدمات الرعاية العامة والخدمات للنساء والفتيات الناجيات من العنف

إزالة الحواجز المالية وغير المالية التي تقيد وصول النساء والفتيات إلى الخدمات العامة، وأن تكون الخدمات العامة جيدة النوعية وتستجيب إلى الاعتبارات الجنسانية.

ضمان توفر المياه النظيفة والمرافق الصحية المأمونة للنساء والفتيات، بما في ذلك الرعاية الخاصة بالدورة الشهرية في: المنازل والمدارس والعيادات الصحية ومراكز ومخيمات اللاجئين والمكاتب الحكومية ومواقع العمل والأماكن العامة الأخرى.

رغم أهمية هذه التوصيات وضرورة العمل على تنفيذها، فقد غاب عنها الوقوف على الأسباب الأساسية وراء زيادة معدلات الفقر، وهشاشة نظم الحماية الاجتماعية، وتدهور الخدمات، كما لم يتم الإشارة إلى القيود التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني (منظمات غير حكومية ونقابات) وإعاقتها عن القيام بدورها في تنظيم النساء وتشكيل مجموعات الضغط والحوار والتفاوض مع الحكومات، فضلاً عن التهديدات والملاحقات التي تتعرض إليها المدافعات عن قضايا النساء، وأخرها التهديدات التي تلقتها كوكي مولي من كينيا، إذ استهدفتها جماعات متطرفة وأفراد طالبوا مؤيديهم بإغراقها، وذلك عقب مشاركتها هذا العام في أعمال لجنة أوضاع المرأة بهيئة الأمم المتحدة.

يجب الوضع في الاعتبار أهمية التنظيم بالنسبة للنساء، فوجود كيانات منظمة من جمعيات ونقابات يفتح مجال أمن لتواجد النساء، ويعزز طرح قضاياهن في المجال العام. لقد كان يتعين على اللجنة إذا أرادت أن تضع توصيات قابلة للتنفيذ وتستجيب إلى الواقع أن تستمع إلى المجتمع المدني، بغية تحديد الاحتياجات والأولويات وبناء شراكة حقيقية تعزز من دور المجتمع المدني.

نظم المجتمع المدني أثناء اجتماعات لجنة وضع المرأة مئات الندوات التي ضمت خبرات متنوعة من النساء في جميع أنحاء العالم، ووفرت فرصة جيدة من أجل تبادل الخبرات والتشبيك، وتنسيق حملات الضغط والمناصرة، وكانت من القضايا البارزة المطروحة في هذا السياق ضرورة العمل على الحشد والضغط في حملات دولية، من أجل العمل على إقرار اتفاقية مناهضة العنف في أماكن العمل التي تعزز منظمة العمل طرحها في مؤتمرها السنوي في يونيو المقبل في جنيف، كما طرِحَ بقوة الحق في التنظيم للنساء في القطاع غير المنظم من أجل تعزيز قدرتهن على التفاوض بشأن حصولهن على حقوقهن في العمل والحماية

الاجتماعية، وعلى سبيل المثال؛ فقد قدم المجتمع المدني في دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية مبادرة مهمة من أجل إصدار إعلان للحماية الاجتماعية لعاملات المنازل، ويعتزم المجتمع المدني العمل عليه مع الحكومات والنقابات وجميع الجهات ذات الصلة.

كما استمعنا إلى خبرات دول إفريقية ومنها كينيا وأوغندا ودول آسيوية مثل الهند، بشأن مسألة الشركات والسعي لإصدار استراتيجيات وبرتوكولات تلزم الشركات بتطبيق سياسات تكافؤ الفرص وتوفير بيئة عمل محفزة للنساء، وتقوم أيضاً هذه الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه النساء من خلال إشراكهن في سوق العمل، عبر دعم المشروعات الصغيرة وسلاسل القيمة.

علاوة على ذلك، تم التحدث عن احتياج الدول الفقيرة إلى نظم حماية اجتماعية قوية، كونها الدول التي تعاني من تدهور الخدمات، وضعف نظم الحماية الاجتماعية، وهي الدول التي ترتبط سياستها الاقتصادية والمالية بالعامل الخارجي من خلال اتفاقيات تجارية مع دول أوروبية، ومنها على سبيل المثال، اتفاقيات «التجارة الحرة العميقة» الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية هي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، الأردن. وكان الاتحاد الأوروبي قد أجرى مراجعة لهذه الاتفاقيات في العام 2015، في إطار مراجعته لسياسات الجوار، وتم تحديد أولويات التعاون بين الاتحاد والدول العربية في ثلاث محاور وهي: التنمية الاقتصادية لدعم الاستقرار، الأمن، الهجرة وحركة السكان، ويركز جوهر هذه الاتفاقيات على تحرير التجارة وفتح أسواق جديدة لدول الاتحاد الأوروبي، ومكان خارج أوروبا لإعادة بعض الصناعات لا سيما الملوثة منها وكثيفة اليد العاملة، ويتم ذلك على حساب تعزيز القدرات الإنتاجية للدول العربية الشريكة، وخلق نموذج تنموي يراعي العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

في السياق ذاته، أطلقت مجموعة العشرين مع إفريقيا (CWA – Compact with Africa) في العام 2017، مبادرة من أجل تعزيز الاستثمار في إفريقيا وزيادة الاستثمار الخاص، وانضمت إلى هذه المبادرة – حتى الآن – 11 دولة أفريقية وهي: بنين وكوت ديفوار ومصر وإثيوبيا وغانا وغينيا والمغرب ورواندا والسنغال وتوغو وتونس، وتفتح المبادرة القارة السمراء أمام استثمارات الدول الكبرى. ولم توضح اتفاقية التجارة الحرة المعمقة ومبادرة العشرين كيف سينعكس ذلك على انخفاض معدلات البطالة، وما هي فرص العمل المستدامة واللائقة للنساء والرجال، فضلاً عن أن محور تمكين النساء في هذه الاتفاقيات ركز على إدماج النساء في القطاع غير المنظم، وهذا القطاع في دول الجنوب قطاع هش بلا حقوق أيضاً، ونظم الحماية الاجتماعية فيه ضعيفة.

ناهيك عن إغراق أغلب هذه الدول العربية والإفريقية في الديون بسبب سياسات الإقراض والتقشف، التي تفرضها المؤسسات المالية ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين. كما تعاني شعوب هذه الدول من خطر البطالة والإفكار، وهي مكبلة بالقيود ومحرومة من الحق في التنظيم والتفاوض.

وبمراجعة موازنات هذه الدول نرى محدودية الموارد المخصصة للحماية الاجتماعية والخدمات العامة وضعف البعد النوعي، بالإضافة إلى معاناة عدد من هذه الدول من النزاعات المسلحة، مما يضاعف من معاناة النساء ويزيد من تعرضهن إلى أشكال العنف المختلفة (نفسية - بدنية - جنسية - اقتصادي)، ومنهن من أصبحن من ذوات الإعاقة أو النازحات أو اللاجئات، وفي إطار هذه الأوضاع الاقتصادية تسحب أثارها أيضاً على الأوضاع الاجتماعية.

ودون فتح نقاش جاد بشأن تأثير هذه السياسات التي تفرضها الدول الكبرى على دول الجنوب من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية، وتناقض مواقف الآليات الدولية والمؤسسات المالية من خلال فصل تعسفي تفرضه هذه

الدول الكبرى، يجعل مسار الاستثمارات ينفصل عن مسار حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى مزيد من التناقض بين توصيات وإجراءات طموحة تصدرها هيئات دولية من ناحية، وممارسات واتفاقيات تحول دون تحقيق هذه التوصيات من ناحية أخرى. استمرار هذه السياسات لن يمكننا من تحقيق الأهداف المرجوة، ونحن أمام تحدٍ واضح مرتبط بأهداف التنمية المستدامة 2030 التي مر على صدورها أربعة سنوات دون أي نتائج ملموسة، وتستمر معها معاناة النساء بسبب غياب المساواة والإفكار.

GANOUBIA HORA FOUNDATION مؤسسة جنوبية حرة

العنف ضد النساء في مصر.. إشكاليات تُبقي الوضع المأزوم على ما هو عليه



*آلاء حسن

16 نوفمبر 2019

أيام وتنتقل «الـ16 يوماً الدولية من النضال ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي»، التي تبدأ سنوياً في الـ25 من نوفمبر بالتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى الـ10 من ديسمبر الذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وتأتي هذه الحملة الدولية بهدف تعبئة المجتمع المدني بالإضافة إلى الناشطات والناشطين والحكومات في شتى البلدان حول العالم، من أجل الوقوف على التقدم المحرز فيما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، ومن ثم تحديد مدى فاعلية الأدوات المستخدمة في مواجهة المعوقات الرئيسية، فضلاً عن استحداث وسائل أخرى لمواجهة المعوقات الفرعية والعمل على تجاوزها.

وفي هذا الإطار، ننشر سلسلة من حلقتين ننظر فيهما من زوايا مختلفة، على عدد من ظواهر العنف التي تنتهك الحقوق الأساسية والأصيلة للفتيات والنساء المصريات.

تشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث)

تُعرف منظمة الصحة العالمية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) بأنه جميع الممارسات التي تنطوي على إزالة الأعضاء التناسلية الخارجية بشكل جزئي أو تام، أو إلحاق إصابات أخرى بتلك الأعضاء لأسباب غير طبية.

لفظياً: الأصح هو وصف الجريمة بـ«تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية»، بدلاً من استخدام مصطلح «ختان الإناث» لأن الختان يعني القطع والإزالة، من دون أن يعبر عن تأثيرهما الوحشي.

الأرقام: كشف تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة (UNICEF)، صدر في العام 2013، أن مصر هي البلد الذي يحتضن أكبر عدد من النساء اللاتي جرى إخضاعهن لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية، حيث يصل عددهن إلى 27.2 مليون امرأة.

وفق نتائج المسح الصحي السكاني للعام 2017، فإن تطبيب ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر، أضحت ظاهرة تقوّض مساعي القضاء على الظاهرة الأصلية، إذ أن ممارسته على أيدي الأطباء تصل إلى 82 في المئة.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)

تنص المادة الخامسة من بروتوكول مابوتو على «القضاء على الممارسات الضارة»، بينما ينص البند (ب) من هذه المادة على «اعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية المناسبة، بما في ذلك تلك التدابير الرامية لمنع وكبح جميع أشكال التمييز والممارسات الضارة، التي تُعرض صحة المرأة ورفاهيتها العامة للخطر وتنفيذها على نحو فعال.»

قانونياً: تنص المادة 242 مكرر من قانون العقوبات المصري على «مع مراعاة حكم المادة 61 من قانون العقوبات، ودون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات كل من قام بختان، لأنثى بأن أزال أيّاً من الأعضاء التناسلية الخارجية بشكل جزئي أو تام أو ألحق إصابات بتلك الأعضاء دون مبرر طبي، وتكون العقوبة السجن المشدد إذا نشأ عن هذا الفعل عاهة مستديمة، أو إذا أفضى ذلك الفعل إلى الموت.»

وتنص المادة 242 مكرر (أ) على «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات، كل من طلب ختان أنثى وتم ختانها بناء على طلبه على النحو المنصوص عليه في المادة 242 مكرر من هذا القانون.»

الإشكاليات القانونية: تنتقد منظمات حقوقية ونسوية ثلاث إشكاليات رئيسية في التشريع المُجرّم لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وهي؛ الإشارة إلى المادة 61 من قانون العقوبات التي تنص على أنه لا عقاب على من ارتكب جريمة ألجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره، ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى. وترجع هذه المنظمات مطالبتها بإلغاء المادة، إلى أن نصها يمنح مرتكب جريمة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية حجةً للإفلات من العقاب، إذ تُمكنه من الزعم بأن إجراء الختان كان لضرورة طبية، وهو أمر ليس له أي أساس من الصحة.

أما الإشكالية الثانية تتمثل في عبارة «ألحق إصابات بتلك الأعضاء دون مبرر طبي» الواردة في تعريف القانون لختان الإناث، بما يمكن الأطباء من إجراء هذه الممارسة بدعوى الاضطرار إليها بدافع طبي، على الرغم من أنه لا يوجد سند طبي أو علمي يبرر ختان الإناث.

كما تنتقد كثير من المجموعات النسوية، التغافل عن طرح حلول لإشكالية الامتناع عن الإبلاغ عن الحوادث، خاصة في ظل زيادة العقوبات على الأهالي الذين يميلون إلى عدم الإبلاغ، حتى في حالات الوفاة والمضاعفات شديدة الخطورة، بعد تشديد العقوبات عليهم في هذه الحالات.

حملات مَوْسعة: في يونيو الماضي، أطلقت اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث حملة بعنوان «شهر بدور»، بالتزامن مع ذكرى وفاة الطفلة بدور التي قضت في الـ 14 من يونيو، إثر جرعة مخدر زائدة، أثناء تجهيزها للخضوع لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية، داخل إحدى عيادات مركز مغاغة، في محافظة المنيا

في العام 2007. وهذه الحملة هي باكورة أنشطة اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث التي تشكلت بالشراكة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وقد استمرت فعاليتها الرامية إلى التوعية بمخاطر ختان الإناث، لمدة شهر كامل في جميع المحافظات المصرية.

تزويج القاصرات

تُعرّف منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة (UNICEF) زواج الأطفال بأنه أي زواج رسمي بعقد، أو ارتباط بين طفلة أو طفل أقل من 18 عامًا وشخص بالغ أو غير بالغ. وتُصنّف المنظمة زواج الأطفال باعتباره عنفًا ضدهم وتحديدًا الفتيات.

لفظيًا: الأصح هو استخدام «تزويج القاصرات» بدلًا من زواج الأطفال أو القاصرات، لأن هناك من يدفعهن دفعًا إلى هذا المصير، ولذلك يصبح استخدام كلمة «تزويج» أكثر تعبيرًا عن الجريمة.

الأرقام: كشف التعداد السكاني للعام 2017، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر، أن تزويج القاصرات يصل إلى 118 ألف حالة سنويًا، وتمثل حالات تزويج القاصرات نحو 14 في المئة من إجمالي حالات الزواج في مصر سنويًا، وتسجل المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد النسب الأعلى في تزويج القاصرات.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة -

CEDAW

ينص البند (2) من المادة (16) في الاتفاقية على «لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما فيها التشريع لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرًا إلزاميًا.»

قانونيًا: تنص المادة الثانية من القانون المصري رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون 126 لسنة 2008، والمعروف باسم «قانون الطفل» على أنه «يقصد بالطفل في مجال الرعاية والمنصوص عليها في هذا القانون كل من لم تتجاوز سنه الـ18 سنة ميلادية كاملة.»

وتنص المادة 31 مكرر، من القانون رقم 143 لسنة 1994 بشأن الأحوال المدنية والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 على «لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ 18 سنة ميلادية كاملة.»

وتنص المادة 227 من قانون العقوبات المصري على «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثمائة جنيه، كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونًا لضبط عقد الزواج، أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أوراقًا كذلك، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق.»

الإشكالية القانونية: يحظر القانون المصري توثيق الزواج لمن هم دون 18 عامًا، إلا أنه لا يجرّم تزويج القاصرات، بما يفسح المجال أمام المأذونين للتحايل على القانون، حيث يزوجون الفتيات بعقود عرفية، حتى تبلغ الفتيات سن الزواج المحددة في القانون (18 عامًا)، فيوثقون العقود بشكل رسمي. وإذا قام شخص بهذه الجريمة لا يمكن محاكمته إلا إذا اقترنت بجريمة التزوير المنصوص عليها في المادة 227، التي تطالب منظمات نسوية بتشديد عقوبتها لتتحول إلى جنائية بدلًا من جنحة.

في الجنحة تكون العقوبة الحبس من 24 ساعة وحتى ثلاث سنوات وقد تكون العقوبة غرامة مالية، أما الجناية فـعقوبتها تتدرج من السجن إلى السجن المشدد، ثم المؤبد وصولاً إلى الإعدام.

حملات موسعة: في شهر يوليو من العام 2018، أطلقت نحو 20 جمعية أهلية في مصر حملة بعنوان «مش قبل 18» للضغط على البرلمان المصري من أجل إصدار قانون يُجرّم ويمنع تزويج القاصرات، وما زالت فعاليات الحملة مستمرة، فضلاً عن مساعي القانمات عليها إلى توسيع رقعتها لتكون حملة إقليمية، تشمل عدداً من الدول العربية.

التحرش الجنسي

تتعدد تعريفات التحرش الجنسي، ولا يوجد إجماع على تعريف موحد، على عكس ظواهر عنف أخرى ضد النساء، إلا أن جميع التعريفات تتضمن عناصر مشتركة.

يُعرف صندوق الأمم المتحدة للسكان التحرش الجنسي بأنه أي تلميح جنسي غير مرغوب فيه، أو طلب للحصول على خدمة جنسية، أو سلوك لفظي أو جسدي أو لفظة ذات طبيعة جنسية، أو أي سلوك آخر ذي طبيعة جنسية قد يتسبب في جرم أو إهانة لشخص آخر.

بينما تعرف مؤسسة خريطة التحرش في مصر، المصطلح بأنه أي صيغة من الكلمات غير مرغوب بها أو الأفعال ذات الطابع الجنسي، التي تنتهك جسد أو خصوصية أو مشاعر شخص ما، وتجعله يشعر بعدم الارتياح أو التهديد أو عدم الأمان أو الخوف أو عدم الاحترام أو الترويع أو الإهانة أو الإساءة أو الترهيب أو الانتهاك أو أنه مجرد جسد.

لفظياً: لا بد من التوقف عن استبدال «التحرش الجنسي» بـ «المعاكسة» أو «المضايقة»، لأن اللفظين يُطلقان من الجريمة، ويرسخان إلى عادية الأمر واعتياديته.

الأرقام: كشفت دراسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) ومنظمة بروموندو الأمريكية، صدرت في العام 2017، أن نحو 60 في المئة من النساء في مصر تعرضن للتحرش الجنسي. وأظهر تقرير لمؤسسة تومسون رويترز في العام نفسه، أن القاهرة هي أخطر مدينة على النساء، والتحرش الجنسي أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: منهاج عمل بيجين

اعتبرت المادة 71 من المنهاج، التحرش الجنسي أحد صور التمييز الذي تتعرض له الفتيات، وهو أحد المعوقات التي تحرمهن من الوصول إلى التعليم.

تضع المادة 113 من المنهاج تعريفاً لـ «العنف ضد المرأة»، وقد أوردت التحرش الجنسي من ضمن أشكاله في الفقرة (ب) التي تنص على «أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي التي تحدث داخل المجتمع بوجه عام، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والتخويف في مكان العمل، وفي المؤسسات التعليمية وفي أماكن أخرى، والاتجار بالنساء والإكراه على العمل بالجنس التجاري.»

وفيما يتعلق بالإجراءات التي أوصى منهاج عمل بيجين باتخاذها لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، تنص المادة 126 في الفقرة (أ) على «وضع برامج وإجراءات من أجل القضاء على التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في جميع المؤسسات التعليمية ومواقع العمل وسواها.»

قانونياً: تنص المادة «306 مكرر أ» على أن «يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه، ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إباحات أو تلميحات جنسية أو إباحية، سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة، بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن الحبس سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجنى عليه. وفي حالة العودة تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.»

بينما تنص المادة «306 مكرر ب» على «يعد تحرشاً جنسياً إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة «306 مكرر أ» من هذا القانون، بقصد حصول الجاني من المجنى عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.»

الإشكاليات القانونية: تنتقد منظمات حقوقية ونسوية مجموعة من الأمور في المواد القانونية المُجرّمة للتحرش الجنسي، من بينها تجاهل النص على إجراءات من شأنها توفير الحماية للناجيات عند الإبلاغ وخلال مراحل عملية التقاضي، إلى جانب الإبقاء على المادة 17 من قانون العقوبات المصري التي تُمكن القضاة من تخفيف العقوبة، ونصها «يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة بتبديل العقوبة.»

كما أشارت مؤسسة «نظرة للدراسات النسوية» لإشكالية في المادة «306 مكرر ب» التي تعرّف التحرش بناءً على نية الجاني وما إن كان قد قصد التحرش أم لم يقصده، مؤكدةً أن الأصل هو ربط تعريف التحرش بمدى الضرر المادي والأدبي الواقع على الناجيات بدلاً من نية المتحرش.

حملات موسّعة: في نوفمبر من العام 2018، انطلقت المبادرة القومية لمواجهة العنف ضد المرأة في المواصلات العامة وتحديداً التحرش الجنسي، بمشاركة جهات محلية ودولية ومنها: وزارات حكومية، والمجلس القومي للمرأة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وقد ركزت الحملة على نشر إعلانات توعوية في الشوارع ومحطات المترو ومراكز الشباب، وبث مقاطع مصوّرة للتوعية والحض على مواجهة الظاهرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كما نفذت وزارة الشباب والرياضة تدريبات موجهة للفتيات بهدف تدريبهن على الدفاع عن النفس.

في مصر ودول عربية أخرى: حملة تهدف إلى اجترار آليات جديدة في مواجهة العنف ضد المرأة



*ولها وجوه أخرى
26 سبتمبر 2019

واحدة من كل خمس نساء في الفئة العمرية (15 – 49) عامًا، تعرضت للعنف البدني أو الجنسي أو العاطفي، على يد شريك أو زوج سابق أو حالي خلال العام 2018 – تقرير «تقدم نساء العالم» الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)

كانت دقائق الساعة الثانية عشرة ظهرًا، يوم الاثنين الموافق 23 سبتمبر، إعلانًا عن انطلاق الحملة الإقليمية «لا للتسامح مطلقًا مع العنف ضد النساء والفتيات»، التي كشفت منظمات نسوية تفاصيلها في مؤتمرات صحافية انعقدت في الساعة نفسها، في سبع دول عربية من بينها مصر.

وإلى جانب مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (ACT) في مصر، تشارك في الحملة منظمات في ست دول عربية أخرى، وهي: جمعية النساء الجزائريات، وجمعية النساء العربيات في الأردن، وجمعية نجدة والتجمع النسائي الديمقراطي في لبنان، واتحاد العمل النسائي في المغرب، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية واتحاد لجان العمل النسائي في فلسطين، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية. وتنفذ هذه المنظمات حملة «لا تسامح مطلقًا مع العنف ضد النساء والفتيات» بالشراكة مع المبادرة النسوية الأوروبية ومتوسطة وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وترمي الحملة إلى إشراك صناع القرار، ومقدمي الخدمات للناجيات من العنف، ومنظمات المجتمع المدني، والمعلمين والطلاب بالمدارس، إلى جانب إصدار دليل إلكتروني للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتدشين مرصد إقليمي للمجتمع المدني يختص بجرانم العنف ضد النساء والفتيات، ووضع مؤشر إقليمي لقياس التزامات الحكومات في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في مصر، احتضنت سينما زاوية بمنطقة وسط البلد في القاهرة مؤتمر إطلاق الحملة، الذي حضره مجموعة من ممثلي منظمات ومجموعات نسوية، وصحافيين، وقانونيين. وقد بدأت فعاليات المؤتمر بكلمة للدكتورة

عزة كامل مديرة مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (ACT)، لفتت خلالها إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة تتخطى الحدود الجغرافية، وهو ما يعزز من أهمية إطلاق هذه الحملة. وقالت كامل إن الحملة تضاف إلى نضال طويل للمنظمات النسوية، التي تُنفذ منذ عقود حملات متواصلة لمناهضة هذه الظاهرة خاصة على المستوى المحلي، مشددةً على أنه من دون هذه الجهود التراكمية ما كان لأي تقدم في سياق مواجهة العنف ضد المرأة أن يتحقق.

من جانبها، عيّرت أميرة حسين المنسق الإقليمي لسياسات النوع الاجتماعي بهيئة كير الدولية (Care International)، عن أملها في أن تحقق هذه الحملة طفرةً في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، استناداً إلى فاعلية المنظمات المشاركة في الحملة وقوة نشاطها في البلدان السبعة. كما ناشدت حسين ممثلي الوسائل الإعلامية تقديم تغطيات تلتزم بمعايير الصحافة المناصرة للنساء وتدعم جهود المنظمات النسوية في مواجهة الظاهرة.

ويأتي من بين أهداف الحملة التأثير على الرأي العام وحشد التأييد والدعم الاجتماعي لتجريم العنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة إلى تحميل المعتدي المسؤولية الكاملة عن الجريمة والتوقف عن إلقاء اللوم على الناجيات. كما ستعمل الحملة على البحث عن التشريعات التمييزية المبنية على النوع الاجتماعي وإبرازها أمام الرأي العام، ومن ثم الضغط من أجل إجراء تعديلات عليها، وإصدار قوانين تجرم مختلف أشكال العنف ضد المرأة.

وفي كلمتها، أشارت المحامية هبة عادل مؤسسة مبادرة المحاميات المصريات، إلى أن ثمة تشريعات في مصر تحتاج إلى تنقيح وتطوير من أجل تحقيق الحماية للنساء وإنهاء التمييز ضدهن. واتفق معها المحامي رضا الدينوقي مدير مركز المرأة للإرشاد والتوعية القانونية، الذي ذكّر الحاضرين بوجود ثغرات في المواد المتعلقة بجريمة التحرش الجنسي في قانون العقوبات المصري.

تنص المادة 306 مكرر (أ) على «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إهزاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية، سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية.....»

بينما تنص المادة 306 مكرر (ب) على «يعد تحرشاً جنسياً إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة 306 مكرر (أ) من هذا القانون، بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.»

ورغم أن تعديل قانون العقوبات المصري وإضافة هاتين المادتين في يونيو من العام 2014، يعد أول اعتراف تشريعي بالتحرش الجنسي كجريمة، فإن قطاعاً واسعاً من الحقوقيين والقانونيين يرى أن القانون ما زال يفتقر إلى آليات التفعيل والتطبيق، ويحتوي على ثغرات يستطيع مرتكب الجريمة الإفلات بسببها من العقوبة.

تُرَكِّز الحملة على التحديات المشتركة بين دول المنطقة في مجال العنف ضد المرأة، ومن بينها: التزويج المبكر للفتيات، وشؤون الزواج والطلاق والميراث في ظل قوانين تمييزية ضد النساء، فضلاً عن التحرش الجنسي، والاختصاب الزوجي، وجرائم الشرف.

تجدر الإشارة إلى أن قائمة الدول 112 التي لا تجرم الاغتصاب الزوجي تضم جميع الدول العربية. كما تشير أرقام أممية إلى أن 14 في المئة من الفتيات في العالم العربي، تم تزويجهن قبل بلوغ سن الـ18 عامًا.

GANOUBIA HORA FOUNDATION

مؤسسة جنوبية حرة

خطوة على طريق طويل... "قانون موحد لمواجهة العنف ضد المرأة" يصارع المخاوف والعقبات



*مي الصباغ

13 ديسمبر 2018

في محاولة لتحسين أوضاع النساء في مصر، عملت 7 منظمات حقوقية مهتمة بالعمل النسوي، على صياغة مسودة "قانون موحد لمكافحة العنف ضد النساء"، وهي "مركز النديم، مؤسسة المرأة الجديدة، مؤسسة نظرة، مؤسسة المرأة والذاكرة، مؤسسة مبادرة محاميات مصريات لحماية حقوق المرأة، وكذلك مؤسسة تدوين". مؤلف من 7 أبواب، يهتم كل باب منها بقضية محددة، وإعادة صياغة بعض التعريفات الخاصة بالجرائم ضد النساء، كما تتضمن في الباب السابع سبل الوقاية ومنع وقوع تلك الجرائم والانتهاكات. فيما تبنته النائب، نادية هنري، لتقدمه لمجلس النواب للمناقشة أمام اللجان المختصة. وفي عرض سريع لأهم ما جاء بالمسودة، يأتي في الباب الأول وهو الخاص بالتعريفات، أن العنف ضد المرأة، هو كل اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضد المرأة قائم على التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء جسدي أو ألم نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة، كمل يشمل التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط والحرمان من الحقوق والحريات.

العنف المعنوي: كل اعتداء لفظي كالكذب والشتم أو الإكراه أو التهديد أو الإهمال أو الحرمان من الحقوق والحريات والإهانة والتجاهل والسخرية والتحقير وغيره من الأفعال أو الأقوال التي تنال من الكرامة الإنسانية للمرأة أو ترمي إلى بث الرعب بداخلها أو التحكم فيها. جرائم العنف ضد النساء والفتيات داخل الأسرة، وتشمل أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنية، أو نفسية، أو جنسية للمرأة بما في ذلك التهديد بها أو الإكراه أو الحرمان القسري من الحرية من قبل أحد أفراد الأسرة ممن له سلطة أو والية أو عالقة بالمعتدى عليها. الاغتصاب: هو كل فعل نشأ عنه إجبار على علاقة جنسية، سواء كان بالأعضاء الجنسية أو غيرها، أو بأي أداة أخرى، عبر أي أعضاء جنسية أنثوية، أو عبر الفم، وحتى لو كان العلاقة سطحية، ضد المجني عليه سواء كان ذكراً أو أنثى بغير رضاه أو موافقته. وفي

الباب الثاني، إجراءات التقاضي، حيث أنه تحرك الدعوى لأي من الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول، بواسطة النيابة العامة أو بناء على شكوى من المجني عليها أو من وكيلها أو أي شخص علم بوقوع الجريمة. كما تقدم البلاغات عن حوادث العنف ضد المرأة إلى وحدة الشرطة المختصة من قبل كل من اتصل إلى علمه حدوث العنف، لا سيما - شهود العنف - أعضاء أسر الضحايا أو من تربطه بهن عائلات وثيقة - مقدمو الخدمات الاجتماعية والطبية والتربوية من القطاعين العام والخاص - مراكز تقديم المساعدة في مجال العنف ضد المرأة - وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجمعيات الأهلية غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

أما في الباب الثالث، فقد شمل "الجرائم الجنسية"، وإبدال عبارة هتك الأعراض وإفساد الأخلاق بعبارة (الجرائم الجنسية) وفيما يتعلق بالاستغلال الجنسي تستخدم المادة 2، 3 من قانون الاتجار بالبشر 64 لسنة 2010. وكان الباب الرابع، وهو الخاص بجرائم "إسقاط الحوامل"، منها أن كل من أسقط عمدًا بأية وسيلة "امرأة حامل" دون رضاها يعاقب بالسجن المشدد. فإذا كان المسقط طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة، أو كان من أصول أو فروع المجني عليها أو زوجاً لها، أو تم الإسقاط باستعمال وسائل عنف وإيذاء، يعاقب بالسجن المشدد. ولا تعاقب الحامل على فعل الإسقاط دون موافقة الشريك في الحالات الآتية: إذا كان لسبب طبي أو كان ضرورياً للحفاظ على صحة المرأة الحامل بشهادة الطبيب إذا حدث الإجهاض قبل 120 يوماً من بداية الحمل إذا كان الحمل نتيجة اغتصاب أو سفاح محارم يعاقب الفاعل على الشروع في الإسقاط بنفس العقوبات المقررة للجريمة. أما الباب الخامس فهو المختص بـ "الجرائم الخاصة بخطف النساء والفتيات والأطفال واستغلالهم". - كل من خطف من غير تحايل ولا إكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالسجن المؤبد إذا اقترنت بها جنائية اغتصاب المخطوف أو الاعتداء الجنسي عليه. - كل من خطف بالتحايل أو الإكراه شخصاً بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن المشدد، ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالسجن المؤبد إذا اقترنت بها جنائية اغتصاب المخطوف أو الاعتداء الجنسي عليه. أما الباب السادس فكان خاصاً بجرائم العنف الأسري ضد النساء والفتيات، وأبرز المواد فيه: معاقبة كل من أكره امرأة على الزواج بالحبس سنة وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه. وكذلك يعد مرتكب جريمة الاغتصاب الزوجي هو كل من مارس العنف الممارس من قبل الشريك، وهو سلوك ضمن العلاقة الجنسية بين الزوجين ينتج عنه ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة، يعاقب بعقوبة السجن. أما في الباب السابع والأخير، الخاص بالاجراءات الوقائية، فينص على أن تقوم الدولة وبشكل منتظم، وعلى المستويات كافة، بحملات أو برامج توعية، وبالتعاون مع الهيئات المختصة في مجال المساواة وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع؛ تحديداً المنظمات النسائية، من أجل توعية الرأي العام حول كل أشكال العنف المشمولة في هذا القانون، وانعكاساتها

على المجتمع وضرورة الوقاية منها. وكذلك فإنه على الوزارات المكلفة بالتربية والتعليم والثقافة والشأن الاجتماعي والصحة والشباب والرياضة والإعلام والعدل والداخلية، اتخاذ كل التدابير الكفيلة بالوقاية من العنف ضد المرأة ومكافحته، وذلك من خلال : - إدراج برامج تعليمية وتربوية وثقافية، تتناول مواضيع المساواة بين الجنسين، والأدوار غير النمطية للجنسين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحق في السلامة الشخصية - إعلان جميع البيانات الإحصائية ذات الصلة، حول الحالات المتعلقة بكل أشكال العنف المشمولة في هذا القانون - دعم البحوث في المجالات المتعلقة بكل أشكال العنف المشمولة في هذا القانون، لدراسة أسبابها العميقة، وآثارها، ونسبة المعاقبة عليها وفعالية التدابير المتخذة لمكافحتها - إجراء تحقيقات ميدانية لتقييم تفشي كل أشكال العنف المشمولة في هذا القانون - نشر المعلومات التي قد تحصل عليها الدولة من خلال الدراسات والأبحاث نشرًا واسعًا لاطلاع الرأي العام عليها - تزويد الرأي العام بالمعلومات الملائمة عن خدمات الدعم والتدابير القانونية التي يمكن اللجوء إليها - مكافحة الصور النمطية للمرأة في الإعلام ومنع أي مشاهد أو أقوال أو أفعال مسيئة لصور المرأة أو المكرسة للعنف المسلط عليها أو المقلدة من خطورته - توفير التدريبات الملائمة للمهنيين المعنيين؛ وكذلك ذوي الصلة المباشرة بضحايا العنف المشمول في هذا القانون، على الوقاية من العنف والكشف عنه، كما تدريبهم على المساواة بين المرأة الضحية والرجل واحتياجات الضحايا وحقوقهن، وعلى كيفية الوقاية من الأضرار - تطوير قدرات المحققين حول طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا المرأة الضحية - استحداث وتطوير برامج وأنشطة هادفة إلى تمكين المرأة الضحية قانونيًا واجتماعيًا واقتصاديًا - توفير أمكنة خاصة في المراكز الصحية باستقبال ضحايا العنف وتقديم الخدمات الصحية والنفسية لهن.

التحدي

ومن جانبها قالت النائبة نادية هنري، لـ"رصيد 22"، "بالفعل قدمت المسودة لمجلس النواب، ولكنها لم يتخذ بعد موعدًا، للنقاش في جلسة عامة، ومن المنتظر أن يتم تحويلها للجان المتخصصة وهي اللجنة التشريعية والدينية والتضامن الاجتماعية، وكل ما نرجوه ونتمناه أن يتم مناقشتها في الدورة الحالية وأن يرى القانون النور". وتابعت "سبق أن قدم المجلس القومي للمرأة مشروع قانون لمواجهة العنف ضد النساء، ولكنه لم يطرح للنقاش في جلسة العامة، ونتمنى أن يكون مصير مشروع القانون الحالي مختلف". وتضيف هنري حول توقعاتها عن رد فعل الأوساط الدينية على مسودة القانون، "لا نتوقع غضباً أو رفضاً خاصة وأن الشريعة الإسلامية نفسها تساوي بين الرجل والمرأة، في العقوبة على جريمة الزنا التي يتبناها القانون المقترح، ولكن القانون الحالي ذكوري ويعطي هيمنة للرجال على النساء، ولكن هذا لا يعني عدم المحاولة للتغيير، خاصة وأن مواد الدستور تؤكد على المساواة، والتفرقة الواقعة الآن تحول الدستور المصري لمجرد حبر على ورق". وتختتم النائبة المصرية: القانون الجديد في حالة الموافقة عليه، سيعيد نقلة في أوضاع النساء في مصر، فهو لا يطرح عقوبة الجرائم فقط، وإنما كذلك يطرح في الباب السابع كاملاً،

سبل الوقاية والحماية، أي أنه يعمل على تفعيل آليات التمكين من خلال القانون ويطالب بأن تتحمل الدولة مسئوليتها في نشر الوعي من خلال التعليم والمنصات الإعلامية والثقافية، للوقوف ضد التمييز ضد النساء، فكما يقال "المرأة ظلمت بالتمييز والرجل ظلم بالجهل". وفي السياق ذاته، أوضحت الناشطة النسوية وأحد مؤسسي حزب العيش والحرية، إلهام عيداروس، أن هناك أكثر من تحدٍ يواجه القانون المقدم، الأول، هو تبني 60 نائباً القانون لي طرح للمناقشة العامة، أما التحدي الثاني، فهو أن القانون ليس فقط سيواجه رفضاً من النواب المحافظين ذوي النظرة الأصولية للنساء، وإنما نخشى أن يتخلى عنه المجلس القومي للمرأة، لأنه خرج من جمعيات أهلية ومدنية وليس من المجلس، ونتمنى أن يخيب ظننا هذا. وتتابع عيداروس، لـ"رصيد 22": هناك عدد من المواد التي ستثير غضباً في الأوساط الدينية، منها مادة المساواة في عقوبة جرائم الزنا، وكذلك مواد تجريم العنف الأسري سواء البدني أو النفسي أو الجنسي، لأنهم يعتبرونه نوعاً من التأديب، وكذلك مواد اعتداء الزوج على زوجته، لذلك فالقانون يحتاج لحملة شعبية موسعة تدعمه وتقدم له المساندة. وتؤكد الناشطة النسوية التي شاركت في دوائر نقاش القانون، "أهم ما أتى في القانون أنه شامل وموحد لمناهضة العنف، فقانون العقوبات المصري اعتبر العنف ضد النساء هو سياق واحد وحالة واحدة وهي العنف من الغرباء فقط، بينما يأتي القانون الجديد ليضيف العنف الأسري والعنف داخل دوائر العمل، ليغطي كل أوجه العنف ضد النساء بمواد مختلفة، لذلك فإنه بهذا القانون يتم تعديل كافة القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء. أما ثاني ما يميز القانون المقترح، فإنه يطرح آليات كاملة للإبلاغ والتحقيق والدعم النفسي وعلاج الضرر للناجيات، أي أنه لا يعاقب الجاني فقط، وإنما يعيد تأهيل الضحية أيضاً، الأمر الذي يضعنا أمام تخوف من نوع آخر، وهو أن تقف الدولة ضد هذا القانون لأنها لا تريد تحمل المسؤولية. والقانون المقترح ليس هو الأول من نوعه، توضح عيداروس، "القانون يأتي بعد سنين من تطور الحركة النسوية المصرية، فقد كان مطلباً مطروحاً منذ 2005، وفي 2012 تم تقديم مشروع قانون للبرلمان المنعقد وقتها تبناه عدد من النواب، ولكنه تم إهماله وعدم مناقشته، وكان يطالب باستحداث باب جديد في قانون العنف الجنسي". وفي 2014، تم تقديم مسودة قانون آخر، للمستشار عدلي منصور، حينما كان الخطاب حول المرأة في تزايد، ولكن لم يتم اعتماده كاملاً وتم الأخذ فقط بمادتين واستحداث مفهوم التحرش الجنسي، كذلك يأتي القانون الأخير، في إطار تطور الحركة النسوية العربية بأكملها، فهناك اتجاه لسن القوانين الموحدة بعدما شرعته تونس بأغلبية برلمانية في 2017، وكذلك طرحه للنقاش في المغرب.

المصادر والمراجع

1. لماذا علينا كنساء أن نكتب؟: _____ موقع رصيف 22
2. ما زال الجدل مستمراً: الأدب النسوي.. تمييز أم إبداع له خصوصية؟: _____ موقع ولها وجوه أخرى
3. قراءة في الكتاب النادر «المرأة المصرية.. من الفراعنة إلى اليوم» لـ «درية شفيق»:
_____ موقع ولها وجوه أخرى
4. بلسم عبد الملك: امرأة لم تدخر وسعاً في الدفاع عن حقوق المصريات.. ناضلت بالعمل والصحافة والتهاتف ست الستات : _____ موقع ولها وجوه أخرى
5. في عيدها الثالث.. «ولها وجوه أخرى» تؤرخ لـ «الصحافة النسائية» في مصر خلال عام 120: _____ موقع ولها وجوه أخرى
6. باعتبارها تجلياً للصحافة النسوية البديلة: مسيرة «ولها وجوه أخرى» يوثقها كتاب «كسر الصمت»: _____ موقع ولها وجوه أخرى
7. كورونا: لماذا باتت الصحافة النسوية حاجة ملحة؟: _____ موقع الجمهورية.نت
8. النساء في الأخبار: زخم لمستقبل يضمن الحريات والمساواة : _____ موقع رصيف 22
9. حتى لا يكون الحياد في الإعلام ظهيراً لثقافة التصالح مع العنف ضد النساء: _____ موقع ولها وجوه أخرى
10. هدفها "تفويض مشاركة المرأة"... الأخبار المضللة تعزز كراهية النساء والعنف ضدهن: _____ موقع رصيف 22

11. "دفعت مبالغ طائلة على إعلانات وهمية"... هل تحتاج النساء إلى تضيق المهبل، وتفتيح الحلمات؟: _____ رصيف 22
12. من أفلام يوسف شاهين إلى البيوت... إعادة إنتاج العنف: _____ موقع رصيف 22
13. تنويعات على وتر الذكورية: السينما والعذرية.. الموت مصير محتوم لكل عابثة بـ«الشرف»: _____ موقع ولها وجوه أخرى
14. أشهر المسيئين في السينما والدراما المصرية... الإساءة للنساء في الكوميديا ليست كوميدية: _____ موقع ولها وجوه أخرى
15. عندما أربك كيلوت "مريم" العالم العربي: _____ موقع رصيف 22
16. لأن #MeToo لم يكن مجرد وسم: كيف أضحى تحقيق المساواة والتنوع عماداً لتنفليكس في هيكلها وإنتاجها؟: _____ موقع ولها وجوه أخرى
17. 9 أفلام عكست واقع المرأة وقضاياها: _____ موقع نون بوست
18. «رجم ثرياً»: نساء بلا صوت.. ودماءهن تُراق لتعزير الهيمنة الذكورية بغطاء الدين: _____ موقع ولها وجوه أخرى
19. فيلم بنات عبدالرحمن... قضايا نسوية مُسرحة داخل شاشة سينما: _____ موقع رصيف 22
20. أين نجد، نحن الفتيات، أباً داعماً كـ"وليد"؟: _____ موقع رصيف 22
21. حوار – قسمت السيد منتجة فيلم «من القاهرة»: المناخ السينمائي في مصر ظالم لصانعات الأفلام: _____ موقع ولها وجوه أخرى
22. حوار – المخرجة أسماء جمال: النساء صاحبات فضل كبير على صناعة السينما المصرية: _____ موقع ولها وجوه أخرى
23. "فنانة نسوية وصاحبة قضية"... رحيل دلوعة السينما ماجدة الصباحي: _____ موقع رصيف 22

24. كاتبات في السينما: أقلامهن تتحدى العقيدة الذكورية.. وبصمات لا يمكن إغفالها
: _____ موقع ولها وجوه أخرى
25. حوار – «بنت المصاروة»: نسويتنا جزء من هويتنا.. ونحلم بإنتاج موسيقي يقوم على
عاتفن النساء فقط: _____ موقع ولها وجوه أخرى
26. استباحة النساء في المجال العام 2: _____ موقع جدلية
27. البداية كانت صرخة في الميدان: حكايات النضال النسوي المصري خلال عشرينية الأمل
والخيبة _____ موقع ميدفيميسوية
28. كيف غيرت سنوات ما بعد الثورة النشاط النسوي في مصر؟ : _____
موقع رصيف 22
29. بين "العام الأسوأ على النساء" و"ثورة فضح المتحرشين" ... كيف مرّ 2020 على
المصريات؟: _____ موقع رصيف 22
30. "باسم الفضيلة" ... حملة اعتقالات جديدة لفتيات "تيك توك" في مصر
: _____ موقع رصيف 22
31. تسريبات فيسبوك الأخيرة: ما الذي يجب أن نفعله؟: _____ موقع رصيف
22
32. المناصرة والحشد حول القضايا النسوية: _____ كتاب دليل المبادرات
النسوية لمؤسسة نظرة للدراسات النسوية
33. الأختية: التضامن السياسي بين النساء : _____ موقع الجمهورية.نت
34. بعد 125 عاما من النضال.. الحركة النسوية في مصر.. مؤسسات مدنية جامدة.. ونشاط
افتراضي ساخن : _____ موقع الاهرام
35. منى عزت تكتب: غياب المساواة والإفقار بحرمان النساء من الحماية الاجتماعية
والوصول إلى الخدمات: _____ موقع ولها وجوه أخرى
36. العنف ضد النساء في مصر.. إشكاليات تبقى الوضع المأزوم على ما هو عليه :
_____ موقع ولها وجوه أخرى
37. في مصر ودول عربية أخرى: حملة تهدف إلى اجتراح آليات جديدة في مواجهة العنف
ضد المرأة: _____ موقع ولها وجوه أخرى

38. خطوة على طريق طويل... "قانون موحد لمواجهة العنف ضد المرأة" يصرع المخاوف
والعقبات: _____ موقع ولها وجوه أخرى

GANOUBIA HORA
FOUNDATION
مؤسسة جنوبية حرة